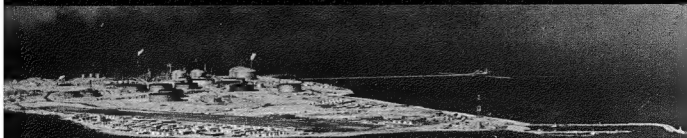


دكتور مانجريد القبييه

البترول والقضايا البيئية العربية الحديثة



١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

المؤلف والكتاب

- * ولد باسم سعيد الحفنة في الوطني عام 1911
- * وهو ينتمي إلى أسرة الحفنة التي تنحدر من سيرة الجود لدى أم الفضل التي تشكل جبهة لائل بن علي ويستلاروه منسجمة وحلة
- * ملكت التي تبار في عام 1961 وهناك أهم مرحلة الدراسة الثانوية في عام 1972
- * في عام 1978 حصل على التخرج في الاقتصاد والتطوير السليمانية من جامعة بغداد
- * ولم بدأ بالتح أن يتعلم مبره العلم وهو المؤيد بالقيمة سلاح في حبه بلده وسلم نهضة شمس ... ولكن ..
- * تالته مبره البعاد التي بدأ تعلمها في بلده مناهضة السبق الشيخ زائد بن سلطان آل بيسان منذ أغسطس (آب) 1977 ولم يكن هناك يد من تلبية البعاد والقيام بواجب الوطني
- * وفي الثالث من أغسطس (آب) 1978 تولى مسؤولية دائرة شؤون النفط والصناعة
- * ونجح بالتح الشهاب المصلح بقله والامتنان في تأسيس جهاز بشري اضطلع بمسؤولية ادارة المستاعة المتولدة من البلاد على خير وجه وبكفاءة عالية
- * في سوز يوليو 1971 أصبح بالتح سعيد الحفنة وزيراً للترول والصناعة في اول وزارة لائل ابو ظبي
- * وبعد قيام الاتحاد تولى مسؤولية وزارة المترول والثروة المعدنية في دولته الامارات العربية المتحدة
- * ولم ينس في فترة هذه الاعمال والمسؤوليات ان يكمل مبره العلم وحصل في عام 1974 على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السليمانية (جامعة القاهرة)
- * وكان بالتح الحفنة نور مصلح في استخدام المترول كسلاح سيقس في معركة أكتوبر 1973 القاهرة

* وهذا الكتاب الذي تقدمه اللجنة العربية هو الرسالة التي تحو بمسلة المؤلف درجة الدكتوراه برتبة الشرف الأولى من كلية الاقتصاد والعلوم السليمانية (جامعة القاهرة) والذي اوصاه لجنة الملتقى بمناقضها مع الخدمات المختصة

الناشر

228.12

اهداءات ١٩٩٧
وزارة الإعلام والثقافة
الإمارات

البرول وأوضاع العمال العرب في الحقبة

قَالَيف

الدكتور عارف مرعي العسبي

وزير البرول والزراعة المعدنية

الطبعة الأولى
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

جميع حقوق الطبع والنشر
والترجمة محفوظة
للمؤلف



الحقيرة

أحدث اكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعي ، وذلك عن طريق نقل المجتمع من مجتمع بدائي بسيط إلى مجتمع آخذ في النمو .

فقبل اكتشاف البترول كان اقتصاد الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً بدائياً متخلفاً ومطلقاً لا يرتبط بالاقتصاد العالمي إلا في حدود ضيقة جداً ، وذلك عن طريق صناعة اللؤلؤ والتي كانت تهيمن حينئذ على الاقتصاد الوطني .

وما إن انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نادي البلاد المصدرة للبترول حتى بدأت تعمل على اللحاق بالبلاد الأخرى التي سبقتها في مضمار النمو والتقدم ، فأخذت بنظرية « الدفعة القوية » ووجهت إمكانياتها البترولية والمالية من أجل خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مستفيدة في ذلك من الخبرات العربية المتاحة . وكان من البديهي أن تمنح الإمارات العربية الأولوية لمشروعات البنية الأساسية بمهدة بذلك الطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (١) .

(١) K. G. Feneelon. — "The United Arab Emirates" An Economic & Social Survey" 1974

المنية ، ملق سميد — مجلس التخطيط في أبو ظبي — أبو ظبي سنة ١٩٧٠ .
عبد الله ، راشد — رايد بن منية المن إلى رئاسة الاتحاد — أبو ظبي سنة ١٩٧٠ .
مكتب الوثائق والدراسات — « أبو ظبي بين الأمس واليوم » . سنة ١٩٧١ .
المنية ، ملق سميد — اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً — أبو ظبي سنة ١٩٧٢ .

وكانت اشارة ابو ظبي سياقة في مجال التنمية على اساس من التخطيط الاقتصادي وذلك عن طريق خطتها الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) بادئة بذلك عهد التخطيط لأول مرة في منطقة الخليج العربي .

لقد فتح البترول الباب على مصراعيه امام رياح التغيير سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية فاسحا المجال امام انطلاقا كبرى في طريق بناء الدولة العصرية والاقتصاد المنفتح الحديث والمرتبط باقتصاديات البلاد المتقدمة . واذا كان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يمثل قمة التكنولوجيا الحديثة الا انه قد وجد الى جواره قطاعات اقتصادية تقليدية متخلصة مما أدى الى ايجاد نوع من الازدواج في البنيان الاقتصادي وهنا تبرز مسؤولية قطاع البترول بصفته « القطاع القائد » في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تطوير القطاعات الاخرى ، وهو ما يعني تنويع مصادر الدخل القومي . وذلك حتى لا يستمر الاقتصاد الوطني معتمدا على قطاع واحد ، وهو البترول ، لما في ذلك من مخاطر اقتصادية كثيرة . وكان ضروريا ، مع نشأة الدولة الحديثة ، ان يبدأ عهد جديد من التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد تحقيقا للتنمية المتوازنة على مستوى الدولة على اساس من التنمية غير المتوازنة على مستوى كل امانة على حدة . كما يجب ان نفوه الى ان نجاح هذه التنمية الشاملة المنشودة يستلزم ان تتم هذه التنمية في اطار من التكامل والتنسيق ليس على مستوى الامارات العربية فحسب بل على مستوى منطقة الخليج العربي والعالم العربي ككل .

واتفقا مع ذلك فقد ناكس للامارات العربية المتحدة . وهي بصدد تنمية وتطوير اقتصادياتها ضرورة ربط تنميتها الشاملة بالتنمية على المستوى القومي . فقامت باثشاء صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي

العربي وخصصت جزءا كبيرا من دخلها القومي لمساعدة البلاد الاخذة في النمو وخاصة البلاد العربية .

ولم تقف نظرة دولة الامارات العربية المتحدة الى البترول عند كونه سلعة اقتصادية ذات أهمية كبيرة بل أدركت ما لهذه السلعة الاستراتيجية من أهمية سياسية في مجال تطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعي وكان لها شرف البدء في استخدام البترول العربي كسلح سياسي في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ (١) ، ايماناً منها بالأهمية السياسية والاستراتيجية لهذه الصورة القومية .

ان الامارات العربية وهي احد الاعضاء البارزين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وفي منظمة الاوبك تؤمّن بأهميه هاتين المنطقتين وذلك على المستوى العربي والعالمي ولذلك نهي نسمى من أجل دعمهما وتقويتهما .

والامارات العربية المتحدة ، كمصدر رئيسي للبترول ، تؤمّن وتتأثر بما يصيب هذه الصناعة الاستراتيجية الدولية ، وهي لذلك تهتم اهتماما كبيرا بمستقبل هذه الصناعة وخاصة بالنسبة لضرورة الحفاظ على الدور الإيجابي الكبير الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العالمي .

ومن كل ما تقدم فاننا رايانا ان نجعل موضوع بحثنا هذا هو « البترول واقتصادات الامارات العربية المتحدة » مقسمين البحث الى خمسة أبواب .

(١) لقد قال يومها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة قولته المأثرة « ان البترول العربي ليس بأغلى من الدم العربي » .

يمالح الباب الاول موضوع البنيان الاقتصادي للامارات العربية قبل البترول ، وهو يقع في فصلين . الفصل الاول ويبحث في عناصر البنيان الاقتصادي من وسط طبيعي وعنصر بشري ونشاط اقتصادي وعلاقات خارجية . والفصل الثاني وهو يتناول طبيعة البنيان الاقتصادي من خلف واوضاعية .

والباب الثاني ينطرق للصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المنحده ، ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول الاطار القانوني لصناعة البترول في الامارات العربية . والفصل الثاني يدرس شركات البترول العاملة في الامارات . والفصل الثالث ويتناول مراحل الصناعة البترولية في الامارات . والفصل الرابع ويتناول الامارات والتكتلات البترولية .

الباب الثالث ويمالح البترول وتطور البنيان الاقتصادي وهو مقسم الى فصلين . الفصل الاول يتعلق بتطور البنيان الاقتصادي من تطور الانتاج القومي الى تطور السكان والاستهلاك والانظمة النقدية والمصرفية والمالية . والفصل الثاني يتعلق بالتنمية الاقتصادية في الامارات العربية .

الباب الرابع ويدرس التنمية في اطار التكامل الاقتصادي ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول التكامل الاقتصادي بين الامارات ، والفصل الثاني ويتناول التكامل الاقتصادي الخليجي . والفصل الثالث ويتناول التكامل الاقتصادي العربي . والفصل الرابع ويتناول صندوق ابو ظبي لانتهاء الاقتصادي العربي .

الباب الخامس ويتناول مستقبل الصناعة البترولية . ويقع في فصلين . الفصل الاول يبحث التفسيرات المتوقعة في السوق البترولية من عرض وطلب واسعار للبترول . والفصل الثاني يتناول مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول .

ولا يفوتنا هنا ان نتقدم بالشكر الى كل السدين سهلوا لنا مهمة انجاز هذه الرسالة ، وعلى راسهم الاستاذ الدكتور رفعت المحجوب الذي اشرف على هذه الرسالة ، واشكر كذلك جميع العاملين في اجهزة الدولة في الامارات العربية المتحدة والذين لم يخلوا بما لديهم من معلومات .



الباب الأول

المباني الاقتصادية
للإمارات العربية قبل البترول

مقدمة

نعني بالبنيسان الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، العلاقات القائمة بين العناصر الأساسية المكونة للحياة الاقتصادية فيها . ونظرا لاهمية البترول في تكوين هذا البنيان وفي تطويره ، يكون من الضروري لدراستنا أن نعرض لمرحلة ما قبل البترول وما قبل قيام هذه الدولة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ ، حتى نتبين مدى الأثر الذي أحدثه البترول في هذا المجال . وننبه منذ البداية الى أنه بالرغم من أن الإمارات العربية السبع التي كونت الدولة الجديدة كانت ، في مرحلة ما قبل البترول ، إمارات متفرقة إلا أنها عرفت دائما ، ومنذ القدم شأنها في ذلك شأن الكيانات الأخرى الشقيقة المجاورة لها والتي لم تدخل معها في الاتحاد نوعا من الترابط الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك نظرا لعدم وجود فواصل طبيعية بينها ، ونظرا لوحدها الإقليمية . ولوحدة ظروفها البشرية والاجتماعية مما مهد لقيام الاتحاد بينها .

سنبحث في هذا الباب عناصر البنيان الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الوسط الطبيعي ، وما يشمله من موقع ومساحة ومناخ وثروات طبيعية ومن العنصر البشري ، وما ينصرف اليه من كثافة السكان وتوزيعهم وحالتهم الاجتماعية ، الى النشاط الاقتصادي بمختلف مفرقه ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

ثم نعرض طبيعة هذا البنيان الاقتصادي في مرحلة ما قبل البترول حتى نستطيع أن نتعسف على ما طرا عليه من تحولات عميقة بعد اكتشاف البترول في أوائل الستينات وخاصة بعد قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ .

لفصل الأول

عناصر البنيان الإقتصادي

وتشمل عناصر البنيان الإقتصادي الأمور التالية :

- | | |
|-----------------|--------------------------------|
| المبحث الأول : | الوسط الطبيعي |
| المبحث الثاني : | العنصر البشري . |
| المبحث الثالث : | النشاط الإقتصادي . |
| | ١ - صناعة اللؤلؤ . |
| | ٢ - صيد السمك . |
| | ٣ - الزراعة . |
| | ٤ - الرعي والثروة الحيوانية . |
| | ٥ - الخدمات والحرف . |
| | ٦ - التجارة . |
| المبحث الرابع : | العلاقات الاقتصادية الخارجية . |
| | ١ - التجارة الخارجية . |
| | ٢ - النقل البحري . |

المبحث الأول

الوسط الطبيعي

في بدء دراسة البنيان الاقتصادي لأي مجتمع أو دولة لا بد من بحث موضوع الوسط الطبيعي الذي يحيط بهذا البنيان ومن ثم الانتقال إلى عناصر البنيان الاقتصادي الأخرى .

تقع الإمارات العربية المتحدة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي بشاطئه يمتد أكثر من ٦٠٠ كيلو متر . كما تطل على بحر العرب بشاطئه يمتد أكثر من ١٠٠ كيلو متر . ويحد الإمارات العربية المتحدة من الشمال الخليج العربي وإيران التي تتقاسم معها مياه الخليج العربي مناصفة (١) ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، ومن الشرق سلطنة عمان وبحر العرب والمحيط الهندي .

وقد وضع الإنجليز بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد حدوداً مصطنعة ومتداخلة وذلك حسب الانتماء القبلي من ناحية ورغبة في سخر بغير الشقاق والخلاف بين الإمارات السبع من ناحية أخرى . كما هو واضح في الخارطة .

وتبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة حوالي تسعين ألف كيلو متر مربع ويغلب عليها الطابع الصحراوي حيث تحتل الصحاري

(١) انظر اتفاقية الحدود المصرية بين كل من إيران من ناحية وأبو ظبي ودبي من ناحية أخرى .

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة



حوالي ٦٥٪ من مساحتها الكلية في حين توجد بعض المناطق الجبلية الناتجة عن نتوءات بركانية قديمة وخاصة في إمارة الفجيرة ورأس الخيمة وبعض مناطق الشارقة وفي منطقة العين . كما تنتشر الواحات الخصبة في كل من العين والموير والذيد ورأس الخيمة وليوا الموطن الاصلي لقبائل بني ياس ، وتنتشر في الامارات العربية المتحدة الغربية ايضا المناطق المنخفضة المحاذية للبر وتسمى بالسبخة وهي اراضي ملحية يغطيها البحر في حالة المد العالي . وتحتل السبخة مساحات واسعة من الامارات العربية المتحدة قد تصل الى اكثر من ١٠٪ من مساحة الدولة . وتتبع الامارات العربية المتحدة مجموعة كبيرة من الجزر تزيد على ٢٠٠ جزيرة اهمها جزيرة أبو ظبي التي تقع عليها مدينة أبو ظبي عاصمة الدولة ، وجزيرة داس التي تعتبر ميناء البترول البحري الاول في الامارات والتي تحتل مركزا صناعيا هاما نظرا لوجود مصانع تسيل الغاز الطبيعي عليها . وهناك ايضا جزيرة صير بني ياس ودلميا ميناء اللؤلؤ الشهير وجزيرة أبو الابيض اكبر جزر الامارات مساحة وجزيرة أبو موسى وصير أبو نعيم وطنب الكبرى والصغرى اللتان تتحكمان في مخرج الخليج العربي (١) .

ومناخ الامارات العربية المتحدة قاري أي حار جاف صيفا ، ودافئ ممطر أحيانا شتاء . ويعتبر فصل الشتاء هو الفصل المطر في حين تتساقط بعض الامطار في فصل الصيف على المناطق الشرقية من الدولة نظرا لقربها من المناطق الموسمية . وتتراوح كمية الامطار التي تسقط على الامارات من منطقة الى اخرى ، ففي الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) تتساقط امطار اقل من ١٢ بوصة في السنة في حين نجد أن المناطق الغربية من إمارة أبو ظبي لا تتساقط عليها الا حوالي ١٢ بوصة في السنة .

(١) في سنة ١٩٧١ اضلعت ايران بالقوة جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وذلك قبيل انسحاب الانجليز من المنطقة .

وكما تتفاوت كمية الامطار التي تتساقط على مختلف مناطق الامارات نجد أن درجة الحرارة أيضا تتفاوت تفاوتاً كبيراً . فالمناطق الداخلية البعيدة عن البحر والمرتفعة عن سطح البحر مثل منطقة العين تكون درجة الحرارة فيها أقل من المناطق الساحلية ، كما أن درجة الرطوبة أقل ، في حين نجد أن درجة الرطوبة عالية جداً في معظم المناطق الساحلية .

وكذلك نجد أن درجة الحرارة تتفاوت بين الليل والنهار ففي النهار وخاصة في منتصفه ترتفع درجة الحرارة وقد تصل في فصل الصيف إلى ٥٠ درجة مئوية في حين تنخفض درجة الحرارة كثيراً في الليل .

وتهب على الامارات العربية رياح شمالية غربية تجلب معها المطر في فصل الشتاء كما تهب رياح شرقية تسمى الكوس صيفا وتجلب معها الرطوبة والضباب كما تهب رياح جافة في الخريف والشتاء تثير الاتربة والغبار وذلك لقدمها من منطقة الربع الخالي فهي أواسط الجزيرة العربية .

والامارات غنية بثرواتها الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي كما يوجد بها معادن أخرى مثل اليورانيوم والحديد والزنك والرصاص والكروم والكبريت وخامات الاسمنت ومواد البناء وغيرها (١) .

(١) انظر الفصل الخامسة بالبترول والثروة المعدنية في هذا الكتاب .

لمبحث الثانی

العنصر البشري

يبلغ عدد سكان الامارات العربية المتحدة ٦٥٦ ألف نسمة وذلك حسب التعداد العام الذي اجري في ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم تنشر الا النتائج الاولية لهذا التعداد والذي يعتبر هاما جدا نظرا لكونه اول تعداد من نوعه يجري في الدولة ، في حين كانت في الماضي توضع تقديرات تقريبية لسكان الامارات . ومن النتائج الاولية التي ظهرت في تعداد سنة ١٩٧٥ يتوزع سكان الدولة بين الامارات المختلفة حسب الجدول التالي :-

الامارات	السكان بالالاف
أبو ظبي	٢٤٠
دبي	٢١٠
الشارقة	٨٨
رأس الخيمة	٥٧
أم القيوين	١٦
الفجيرة	٢٤
عجمان	٢١

وقد تعرض سكان الامارات العربية المتحدة لمخاطر من المد والجزر ، ففي عصر اللؤلؤ عندما كان اقتصاد الامارات العربية المتحدة منتعشا ازداد عدد سكان الامارات حتى وصل الى ما يقارب من ٢٠٠ ألف نسمة ، في حين تقلص هذا العدد تقلصا كبيرا في فترة الكساد العظيم الذي عم العالم في الثلاثينات من هذا القرن ، وكذلك عاد فتقلص عندما كسدت تجارة اللؤلؤ في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، مما ادى الى نزوح أعداد كبيرة من السكان الى البلاد المجاورة والتي اكتشف فيها البترول في فترة سابقة لاكتشافه في دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد بلغ ادنى حد وصله سكان الامارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حوالي ١٠٠ ألف نسمة (١) .

ويبلغ سكان مدينة أبو ظبي العاصمة ٢٤٠ ألف نسمة وتعتبر أهم مدن الدولة اذ ان فيها مقر الحكومة الاتحادية بالإضافة الى مقر الحكومة المحلية لأمارة أبو ظبي ، ويوجد بمدينة أبو ظبي ميناء بحري يعتبر الثاني في الدولة بعد ميناء دبي ، وبها أيضا ميناء جوي دولي . ثم تأتي بعد مدينة أبو ظبي من حيث الأهمية مدينة دبي وهي أهم ميناء تجاري ليس في الامارات العربية المتحدة فحسب وانما في منطقة الخليج العربي كله . ويوجد أيضا في مدينة دبي ميناء جوي دولي . وبعد مدينة دبي هناك مدينة الشارقة والتي يوجد بها أيضا ميناءان دوليان بحري وجوي . ومن أهم المدن أيضا مدينة العين وهي عاصمة المنطقة الشرقية ومصيف لأمارة أبو ظبي ، وهناك أيضا مدن رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين ، وجزيرة داس المركز الصناعي الأول في دولة الامارات العربية المتحدة ويسكنها حوالي ٧ آلاف نسمة كلهم من العمال والفنيين .

(١) هذه الإحصاءات تقديرية حصل عليها المؤلف من مصادر الفلصة .

وتتركز الكثافة السكانية في دولة الامارات على شواطئ المدن الرئيسية وفي الواحات حيث الارض الزراعية وفي المناطق القريبة من حقول البترول وفي القرى المنتشرة في الجبال في الامارات الشرقية حيث نجد أن ٩٠٪ من مساحة الامارات تكاد تكون خالية من السكان وهي اما صحاري او مناطق جبلية او مناطق سبخة ملحية .

وسكان الامارات العربية المتحدة عبارة عن مجموعة من القبائل اهما تجمع قبائل بني ياس وقبيلة القواسم والمناصير والعوامر والظواهر والشروق والنعيم وآل علي والشحوح وغيرهم .

ولكل من هذه القبائل تاريخها العريق ودورها في تاريخ المنطقة فتحالف قبائل بني ياس (١) كان موطنها الاصلي واحة ليوا وبني ياس عبارة عن مجموعة من القبائل هي آل بو فلاح وآل بو فلاح وآل بو مهي والسودان والهوامل والمر والمخارية والقبيسات والرميثات والمزاريع والرواشد . وتسكن قبائل بني ياس واحات في ليوا تسمى المحاضر حيث الارض الزراعية والمياه العذبة والمراعي المنتشرة في منطقة البطين جنوبي ليوا والتي فيها يرعون ابلهم وماشيتهم وفي فصل الصيف تنتقل قبائل بني ياس الى الشواطئ حيث تقطن جزيرة صير بني ياس والياسات وغاعة حيث يعملون في هذا الموسم على صيد اللؤلؤ والاسماك .

وفي سنة ١٧٦٩ اكتشف احد افراد قبائل بني ياس عن طريق المصنفة جزيرة ابو ظبي حيث وجد الماء المصنّب نسبيا ونظرا لما تتمتع به جزيرة ابو ظبي من موقع حصين لجأت اليها قبائل بني ياس لكي تحتمي فيهما من غارات القبائل الاخرى ، حيث وحدث انه من السهل عليها الدفاع عن هذه الجزيرة ثم انتقلت قبائل بني ياس الى دبي حيث استقرت فيها .

(١) انظر نفس المرجع صفحة ٨ .

وقبيلة القواسم من القبائل الهامة في دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان لهذه القبيلة تاريخ بارز في المنطقة وتسكن هذه القبيلة كلا من الشارقة ورأس الخيمة وقد اقامت قبيلة القواسم منذ القدم علاقات جوار طيبة مع قبائل بني ياس وتعاونت معها في صد الغزاة من البرتغاليين الذين حاولوا استعمار المنطقة . وهناك ايضا قبيلة المنصير وهي حليف رئيسي لقبائل بني ياس وتسكن معهم في منطقة لبوا و قبيلة الظواهر تسكن في منطقة العين وهي الاخرى حليف قديم لقبائل بني ياس .

وتسكن قبائل الشروق في الفجيرة ، وقبيلة النعيم في عجمان ، وآل علي في أم القيوين ، والشحوح في رأس الخيمة .

ويتوزع سكان الامارات بين الحضر والبدو وسكان الواحات فسي الوقت الحاضر هم سكان المدن الرئيسية . وهم يشكلون الغالبية العظمى من السكان في حين نجد أن البدو وهم سكان رحل ينتقلون سعيًا وراء الكلا ويعملون على رعي الإبل والماشية . وقد بدأ عدد البدو في الانخفاض اذ اتجه معظمهم الى المدن حيث الدخل الاوفر والحياة الاجتماعية الا ان الدولة تنهت لهذه الظاهرة فعملت على توطئ البدو الرحل مواطنهم الاصلية فأقامت لهم المدن والقرى النموذجية وشجعتهم على الزراعة والرعي .

أما سكان الواحات فيقومون بامتهلن الزراعة ورعي الإبل والماشية وهم أكثر استقرارا من البدو ويوجدون في الواحات الخصبه مثل واحة العين ورأس الخيمة والذيد .

ويدين سكان الامارات العربية المتحدة بالدين الاسلامي الحنيف وينتشر المذهب المالكي في امارتي أبو ظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في امارتي الشارقة ورأس الخيمة .

والسكان العاملون في الامارات العربية المتحدة في الغالب هم الذكور في حين نجد أنه بعد انتشار التعليم بدأت المرأة تأخذ مكانها كعضو عامل في المجتمع بصورة أكبر من ذي قبل .

المبحث الثالث

النشاط الاقتصادي

تتصف اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، في مرحلة ما قبل البترول بكونها اقتصاديات فقيرة بسيطة وبدائية .

وقد كانت اقتصاديات الإمارات العربية في مرحلة ما قبل البترول تعتمد اعتمادا شبة كلي على صناعة اللؤلؤ ، فإذا كان عصرنا هو عصر البترول فإن المرحلة السابقة عليه كانت عصر اللؤلؤ . وبالإضافة الى اللؤلؤ فقد كانت هناك بعض الأنشطة الأخرى مثل صيد السمك والرعي والزراعة والحرف والخدمات الأخرى .

وقد كان الفن الانتاجي في تلك الفترة بدائيا بسيطا ، وكان النشاط الاقتصادي في أغلب فروعه ذا طبيعة موسمية ، مما أدى الى انتشار البطالة الموسمية .

وستعرض هنا بالبحث الى فروع الانتاج المختلفة وهي :-

- ١ - صناعة اللؤلؤ .
- ٢ - صيد السمك .
- ٣ - الرعي والثروة الحيوانية .
- ٤ - الزراعة .
- ٥ - الخدمات والحرف .
- ٦ - التجارة .

١- صناعة اللؤلؤ

كانت صناعة اللؤلؤ تشكل في الإمارات العربية ، في مرحلة ما قبل البترول الركيزة الأولى للاقتصاد القومي والمصدر الأول للدخل القومي . من الصعب تحديد بداية لصناعة اللؤلؤ في الإمارات العربية فهي قديمة قدم هذه الإمارات ومع ذلك يمكن القول ان هذه الصناعة قد بدأت تأخذ أهميتها مع بداية القرن الثامن عشر . وقد كانت قبائل بني ياس تمتلئ صناعة اللؤلؤ عندما كانت في موطنها الأصلي في لبوا وقبل أن تستقر في الشواطئ في جزيرة أبو ظبي ومدينة دبي . ويمد أن استقرت قبائل بني ياس في جزيرة أبو ظبي في سنة ١٧٦٩ (١) اتجهت بصورة أكبر الى البحر بحثا عن اللؤلؤ .

وقد لعبت إمارتا أبو ظبي ودبي الدور الأول في صناعة اللؤلؤ في مرحلة ما قبل البترول في حين أن الإمارات الأخرى كان لها دور ثانوي في هذه الصناعة .

وستقسم دراستنا لصناعة اللؤلؤ الى أربعة أقسام :-

أولا : صيد اللؤلؤ .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ . وستؤجل دراستها الى المبحث الرابع من

هذا الفصل لحين دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية .

رابعا : تدهور صناعة اللؤلؤ .

(١) انظر اقتصاديات أبو ظبي قديما وحديثا ، تليف مفتح سعيد الحنية ص ١٢ .

أولاً : صيد اللؤلؤ (الفوص) :-

وسنبحث هنا كافة الأمور المتعلقة بصيد اللؤلؤ ابتداء من التحضير للصيد الى عمل صيادي اللؤلؤ وأدوات الصيد وأسطول الصيد وموانئ الصيد .

١ - التحضير لصيد اللؤلؤ :

قبل الذهاب الى عرض البحر لصيد اللؤلؤ تأتي فترة التحضير والاستعداد وهذه العملية تبدأ قبل موسم صيد اللؤلؤ بشهرين تقريباً .
اذ يبدأ التحضير لصيد اللؤلؤ بأعداد سفن الصيد وذلك بطلانها وجرها الى البحر وتجهيز هذه السفن بخزانات المياه (الفناطيس) ، وتوفر كافة معدات صيد اللؤلؤ وجعلها جاهزة على ظهر السفينة ، كما يقوم ربان السفينة بالاتصال ببخارته وتجميعهم في مكان وزمان محددين .

ويقوم صيادو اللؤلؤ بعد ذلك بالاتصال بالمول للاقتراض منه ما يشترطون به الاطعمة والملابس وكافة الحاجيات الاخرى لهم ولعائلاتهم ولتجهيز سفنهم من زاد وعتاد طيلة فترة الصيد (الفوص) .
وقبل موعد الابحار بيومين او ثلاثة تزود السفن بالماء والغذاء الذي يكفي طيلة المدة التي تقضيها السفن في عرض البحر .
وتعتبر مرحلة الاستعداد والتحضير من الأمور الهامة بالنسبة لصيد اللؤلؤ اذ بقدر ما يتم من نجاح في هذه المرحلة تكون وفرة حصيلة الصيد .

٢ - عملية صيد اللؤلؤ : - (١)

بعد ان تصل سفينة الصيد الى المكان الذي يوجد فيه المحار ،

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديماً وحديثاً . للمؤلف ص ١٦ .

ويسمى الخافض او (الهير) ، تلقي بمراسيها ويستعد البحارة كل حسب عمله لعملية جمع محار اللؤلؤ (عملية الفوص) .
ففي الصباح الباكر وبالتحديد قبل طلوع الشمس بحوالي ساعة ينزل الفواصون الى البحر وتبدأ عملية الفوص او جمع محار اللؤلؤ وتستمر ثلاث ساعات متواصلة وتسمى هذه الفترة بالفترة الصباحية .

وبعد ان تنتهي الفترة الصباحية تنتقل السفينة الى مكان آخر يوجد فيه المحار اكثر ، وتبدأ عملية الفوص للفترة الثانية . وتستمر حوالي ساعتين ، وتسمى بفترة الضحى .

وفي الساعة الواحدة ظهرا تبدأ الفترة الثالثة والاخيرة وتستمر حتى ساعة الغروب وهذه الفترة اطول الفترات اليومية واهمها ، اذ يتم خلالها جمع اكبر كمية من المحار . وبعد ذلك ينتهي العمل اليومي بالنسبة للفوص وتبدأ عملية فتح المحار لاستخراج اللؤلؤ منها وتستغرق هذه العملية حوالي ساعة واحدة . وعملية جمع اللؤلؤ نفسها تقسم الى فترات يبلغ طول الفترة خمسة ايام وتسمى كل فترة من هذه الفترات (القرعة) . ويتم جمع محصول كل فترة من اللؤلؤ على حدة ويحتفظ به منفردا عن محاصيل الفترات الاخرى ويسمى محصول القرعة .

٣ - صيادو اللؤلؤ : -

وهم اولئك البحارة الذين يحIRON بسفنهم الى عرض البحر بحثا عن اللؤلؤ ويمكن تصنيفهم من حيث الوظائف التي يقومون بها على ظهر السفينة الى خمسة اصناف ، وهذه الاصناف هي : -
١ - الريان (النوخا) وهو قائد السفينة والرجل الاول الذي ياتمر كافة البحارة على اختلاف رتبهم بأمرته وقد يكون الريان نفسه

مالك السفينة ، وقد يكون مستأجرا لها ، وقد يكون عاملا عليها لحساب القير .

ب - الغواص (١) وهو العنصر الاهم والاكثر فعالية بالنسبة لمصيد اللؤلؤ . وهو الذي يقع عليه عبء الغوص الى قاع البحر لجمع محار اللؤلؤ ومهنة الغواص كما ذكرنا تشكل حجر الزاوية في صناعة اللؤلؤ بكاملها وفي سبيل أدائه لمهنة هذه فانه يتعرض الى الكثير من المخاطر التي قد تودي بحياته اما غرقا واما لمهاجمة الاسماك والحيوانات البحرية الخطرة له .

وبغوص الى اعماق متفاوتة قد تصل الى عمق مائة قدم او اكثر دون ان يستخدم اي جهاز لتزويده بالاكسجين وهو في سبيل ذلك يعتمد على سرعته في الوصول الى قاع البحر وعلى سرعته في جمع اكبر قدر ممكن من المحار في ثوان معدودات قبل ان يضطر الى العودة الى سطح البحر لبضع دقائق يعاود الكرة بعدها ثانية وثالثة وهكذا .

ج - السيب (وجعها سيوب) ومهمته الاساسية هي توجيه ومراقبة الغواص وجذبه من قاع البحر عندما ينتهي من عملية جمع المحار وذلك عن طريق حبل يمسك الغواص وهو في قاع البحر باحدى طرفيه ويمسك السيب بالطرف الثاني من فوق ظهر السفينة .

د - المقدم (٢) وهو اقرب البحارة الى الريان ويعتمد عليه الريان في تطبيق الاوامر وحفظ النظام .

(١) ويسمى بلغة الغوص « الفيص » .

(٢) ويسمى بلغة الغوص « المجنبي » .

هـ - الطباخ وهو الذي يقوم بمهمة الطبخ واعداد الطعام وتوزيعه واعداد القهوة والشاي . ويوجد في بعض السفن معاون للطباخ .
و - الوليد (او التباب) وهو صبي صغير يساعد البحارة في عملية فتح المحار ويقوم بمناولتهم الماء والطعام .
ز - اليلاس وجمعهم (يلاليس) ويوجد اليلاليس على ظهر السفينة الكبيرة فقط وعملهم هو فتح المحار طول النهار وحصته تساوي حصّة السيّب . ويتراوح عددهم حسب كبر السفينة وهم بين واحد وستة .

ح - المطوع : ويوجد في السفن الكبيرة ومهمته هي الصلاة بمن على ظهر السفينة ومعالجة بعض البحارة الذين يصابون بصرع نتيجة للنزول الى أعماق كبيرة من البحر عن طريق القراءة .

ونبيه الى ان العنصر النسائي قد ساهم في عملية الفوص ذاتها ولكن على نطاق محدود وخاصة بالنسبة لسكان الجزر القريبة من المياه الضحلة (المباني) حيث كانت النساء تعمل بمعزل عن الرجال .

٤ - أدوات صيد اللؤلؤ :-

يستخدم صيادو اللؤلؤ في عملية الصيد عدة اجهزة ومعدات بدائية وهي :-

١ - الحصة : في البداية كانت حصة ثم تطورت الى رصاص وهي عبارة عن كتلة من الرصاص وزن حوالي عشرة اطلال ومهمتها الاساسية مساعدة الغواص في النزول الى قاع البحر بسرعة .

ب - اليدا : وهو عبارة عن جبل متين يربط في طرفه الخيين (كيس من الشبك) اذ ينزل بهذا الطرف الغواص الى قاع البحر ويبقى الطسرف الاخر على ظهر السفينة عند السيّب . وعندما ينتهي الغواص

من جميع المحار يهز الحبل بيده (اليدا) طالبا من السيب الذي يقف على ظهر السفينة جذبه هو والمحار الذي جمعه .

ج - الدين : وهو كيس مصنوع من الشبك يضمه الفواص في رقبته عندما يصل الى قاع البحر ليضع فيه ما يستطيع جمعه من محار والدين هذا مربوط بطرف جبل (اليدا) وهذا الحبل طرفه مربوط بأعلى السفينة .

د - الفطام : وهذا الجهاز يثبت الفواص على انفسه عندما ينزل الى قاع البحر لمنع تسرب مياه البحر الى انفسه . ويصنع الفطام من نوع خاص من الحيوانات او من غضاريف ظهر السلحفاة وهو الاغلب .

هـ - الخيط : وهذا يستعمله الفواص لحماية اصابعه وهو يقوم بجمع المحار من قاع البحر ويصنع الخيط من جلد البقر المتين .
و - اللبس : وهو لباس يستخدمه الفواص لوقاية جسمه من نوع خاص من رخويات البحر المسماة تسمى (الدول) وهذا اللباس يصنع من القماش .

ز - الزين : وهو حبل مربوط احد اطرافه بالحصاة والطرف الاخر مثبت على ظهر السفينة بجانب السيب وعندما يصل الفواص الى قاع البحر بمساعدة الحصاة يترك الحصاة في قاع البحر مؤثرا للسبب لجرها الى ظهر السفينة عن طريق الزين بعد أن تكون قد اتمت مهمتها .

ح - الطرطور : وهو مصنوع من القماش يضمه الفواص على راسه عندما ينزل الى البحر لحماية شعره .

ط — الشمشول : وهو عبارة عن لباس قصير يشبه مايوه البحر .
ي — المفلقة : وهي مصنوعة من الحديد تستعمل في فتح المحار
وهي تشبه السكينة المعوجة الرأس .

ه — مواسم صيد اللؤلؤ : —

لصيد اللؤلؤ أربعة مواسم متباعدة يبدأ أولها في شهر ابريل
(نيسان) وينتهي آخرها في شهر سبتمبر (ايلول) وهذه المواسم تتفاوت
من حيث طول الفترة ومن حيث الاهمية . وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على
الاحوال الجوية من ناحية وعلى اقبال صيادي اللؤلؤ من ناحية أخرى
ذلك لان اقبال على صيد اللؤلؤ يتفاوت من سنة لآخرى ، وهذه
المواسم هي : —

أ — الفترة الاولى (المينا) ونستغرق حوالي شهر وهي في العادة
فترة مبكرة جدا ولا يذهب الى الفوص في هذه الفترة الا عدد قليل من
صيادي اللؤلؤ .

ب — الفترة الثانية وتسمى (بالصيفية) او الفوص الصغير وهذه
الفترة تستغرق ايضا حوالي الشهر وتتميز عن الفترة الاولى (المينا)
بان غالبية صيادي اللؤلؤ يذهبون الى الفوص في هذه الفترة .

ج — الفترة الثالثة تسمى (الفوص الكبير) وتمتد هذه الفترة
طيلة ثلاثة اشهر تبدأ من اوائل شهر يونيه (حزيران) وتنتهي
في آخر شهر اغسطس (آب) (١) وهذه الفترة هي الفترة الأكثر اهمية ،
اذ انه عند بدء هذه الفترة في اوائل يونيه تتجه جميع سفن صيد اللؤلؤ

(١) تمتد هذه الفترة في قطر والبحرين الى أربعة اشهر .

بخلاف الفترات الأخرى إلى عرض البحر بحثا عن المحار وتأتي أهمية هذا الموسم من كونه في فصل الصيف إذ المناخ معتدل والبحر هادئ فلا توجد عواصف تعوق أسطول الفوص أو عملية جمع المحار كما أن ماء البحر يكون مناسباً لنزول الفواصين إلى القاع وذلك نظراً لصفاء لونه ولعدم وجود التيارات .

وتبين لنا أن هذه الفترة (الفوص الكبير) هي الموسم الرئيسي لصيد اللؤلؤ أما الفترات الأخرى فهي ثانوية بالنسبة إليه .

د - الفترة الرابعة وتسمى (الردة) ومدتها عشرون يوماً وتأتي هذه الفترة في مؤخرة موسم جمع اللؤلؤ وهي غير ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجمع اللؤلؤ وذلك لأن أحوال الجو تبدأ في التقلب والبحر في الهيجان بالإضافة إلى أن عدد الذين يذهبون لصيد اللؤلؤ في هذه الفترة يكونون في الغالب قلة .

٦ - أسطول صيد اللؤلؤ :-

تحتل سفينة الفوص (صيد اللؤلؤ) مكانة بارزة بالنسبة لصناعة اللؤلؤ بصفة عامة وتحتل مكانة هامة بالنسبة لعملية جمع اللؤلؤ بصفة خاصة ، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في حياة الصيادين الذين يقضون عليها سنوياً عدة شهور وقد تصل إلى سنة . وهي مهمة لصائدي اللؤلؤ ولتجاره على حد سواء . فهي لصائد اللؤلؤ وسيلة الانتقال كما أنه يقضي على ظهرها في عرض البحر أياماً عديدة من السنة بل شهوراً قد تصل إلى ستة أشهر .

وتبحر السفن عادة منفردة أو متجمعة حسب ظروف الصيد . وهذه السفن تختلف من ناحية الحجم والسرعة وعدد العاملين على ظهرها . فمنها الكبير والمتوسط والصغير ويتراوح عدد العاملين

على ظهر سفن الفوص حسب حجمها ما بين خمسة بحارة وستين بحارا ، ولذا يصل العدد على ظهر بعض السفن الكبيرة الى ١٢٠ بحارا . وهي في الغالب سفن شرعية تعتمد على الرياح في حركتها .

ويقدر اسطول (١) الفوص التابع للإمارات العربية بحوالي ألف وخمسمائة سفينة في حين يقدر اسطول تجار اللؤلؤ بحوالي ستين سفينة .

ونعرض في الجدول التالي توزيع سفن تجار اللؤلؤ بين الإمارات المختلفة :

الإمارة	سفن صيد اللؤلؤ	سفن تجار اللؤلؤ	المجموع
أبو ظبي	٥٢٠	٣٠	٥٥٠
دبي	٥٠٠	١٠	٥١٠
الإمارات الأخرى	٤٨٠	٢٠	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠	٦٠	١٥٦٠

وبالإضافة الى سفن الفوص يوجد « المزار » وهو عبارة عن سفينة تشكل صهريجاً لنقل الماء العذب الى حقول الفوص « الهيارات » لبيعه لسفن الفوص .

(١) المصدر : بحث ميداني قام به المؤلف ، وهذه الأرقام تقريبية وذلك لعدم وجود احصائيات لعدد سفن الصيد وتجارة اللؤلؤ .

أنواع سفن الغوص :

يمكن تقسيم سفن الغوص ، من حيث ملكيتها الى اربعة اقسام وهي :-

١ - السفن الحلالية : وهذه السفن ملك لتاجر اللؤلؤ وهو نفسه الذي يقوم بتهيئة الأشخاص الذين يعملون على ظهرها فيقدم لكل منهم القروض العينية والمادية اللازمة لهم ولاسرهم وغالبيا ما يكون بحارة هذا النوع هم من رجال تاجر اللؤلؤ ملك السفينة .

وبعد ان تنتهي عملية صيد اللؤلؤ يؤتى بما تم جمعه من اللؤلؤ بكامله الى مالك السفينة فيقدر ثمنه ويستقطع منه مالك السفينة حصة السفينة المتفق عليها من قروض ثم يدفع لهم ما قد يبقى بعد ذلك .

٢ - السفن الخرية : وهذا النوع من السفن ليس ملكا لتاجر اللؤلؤ كما هو الحال في النوع الاول وانما تعود ملكيتها الى شخص آخر يتولى في الغالب بنفسه مهمة الريان فاذا عجز عن ذلك لاي سبب من الاسباب كلف من يقوم مقامه .

وقد يطلب مالك السفينة هذا من تاجر اللؤلؤ القروض العينية والمادية على ان يتولى بنفسه توزيع هذه القروض على البحارة تبعا لعمل كل منهم . وفي هذه الحالة يكون مالك السفينة مسؤولا أمام التاجر عن تسديد القروض التي سبق ان اقترضها منه . ويأتي مالك السفينة الذي هو في الغالب ريانها بما جمعه من لؤلؤ الى التاجر فيقوم الأخير بشرائه بسعر منخفض نسبيا يقطع منه قيمة ما تقدمه من قروض مادية وعينية وغوائد هذه القروض ويدفع بالباقي الى مالك السفينة .

٣ - السفن المستأجرة : وفي هذه الحالة يقوم مالك السفينة بتأجير سفينته الى الراغبين في استئجارها في موسم الغوص ويتم ذلك عادة

إذا كان ملك السفينة عاجزا صحيا أو ماديا أو لديه أي عمل يحول دون قيامه بقيادة سفينته بنفسه .

٤ — السفن الخلوية : وهذا النوع من السفن يكون مالكاها هو الريان ويقوم بالافتراض من تاجر اللؤلؤ لحسبه دون اعطاء أي ضمان بأنه سيأتي باللؤلؤ الى التاجر كما هو الحال بالنسبة للنوع الثاني من السفن (الخرية) . وفي هذه الحالة يكون صاحب السفينة حرا في بيع اللؤلؤ الذي جيمه لأي شخص يريده .

موانئ اللؤلؤ :

يوجد في الامارات العربية موانئ لصيد اللؤلؤ يقصدها كل صائدي اللؤلؤ وتجاره بين فترة وأخرى في اثناء موسم الغوص للتزود بماء الشرب والطعام والراحة والاستجمام أو لبيع وشراء اللؤلؤ ويقع معظم هذه الموانئ في إمارة أبو ظبي .

ويمكن تقسيم موانئ اللؤلؤ الى نوعين :

١ — موانئ يقصدها صيادو اللؤلؤ وتجاره للتزود بالطعام والشراب ولiauxذوا قسطا من الراحة ولبيع وشراء اللؤلؤ وتعتبر هذه الموانئ اهم من الموانئ الاخرى وهي :

١ — جزيرة دلم : وهذه الجزيرة اكتسبت اهميتها كميناء لتجارة اللؤلؤ لموقعها المتوسط من مفاصل اللؤلؤ كما أن السفن التي تقصدها تكون في مأمن من الرياح والعواصف . وهي جزيرة مأهولة بالسكان طيلة غوص السنة الاربعة ولكن عدد سكانها يرتفع في موسم الغوص فقد يصل الى حوالي عشرة اضعاف السكان في فصل الشتاء . ويعقد في جزيرة دلم سوق لتجارة اللؤلؤ في موسم الغوص يقصدها تجار اللؤلؤ

من كل حذب وصوب من الخليج العربي ومن الدول القريبة الاخرى . كما ان حركة البضائع والتجارة يختلف انواعها تنشط في الجزيرة في موسم صيد اللؤلؤ ، وتكاد تكون جزيرة دلماهي الميناء الاول في الخليج لصيد اللؤلؤ وتجارته وتعتبر المصلحة الصينية لابو ظبي .

ب — جزيرة ابو ظبي : وتحتل جزيرة ابو ظبي المكانة الثانية بعد جزيرة دلماهي ميناء اللؤلؤ حيث يقصدها العديد من تجار اللؤلؤ في موسم الفوس ويقيمون فيها طيلة الموسم للمتاجرة باللؤلؤ .

ج — جزيرة غاغة : وثاني في الاهمية بعد كل من جزيرة دلماهي وابو ظبي كميناء لتجارة اللؤلؤ .

د — صير ابو نعيم : وهي من الموانئ المهمة لصيد اللؤلؤ . وذلك لموقعها الوسط ولعمق المياه المحيطة بها .

٢ — موانئ يقصدها صائدو اللؤلؤ للاحتساء بها من الرياح والعواصف فقط وهذه الموانئ اقل بكثير من حيث الاهمية عن الموانئ السابقة وهي في الغالب جزر غير مأهولة بالسكان واهمها :

- جزيرة ديينه .
- جزيرة فشا .
- جزيرة الصير .
- جزيرة حلة مبرز .
- جزيرة زركوه .
- جزيرة ارزنه .
- جزيرة داس .
- جزيرة المكاسب .
- جزيرة القفاي .
- جزيرة أم العنبر .
- جزيرة الياسات .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ (١) :

كانت صناعة اللؤلؤ ما قبل الحرب العالمية الثانية تشكل المورد الفقري للاقتصاد القومي للإمارات العربية فقد كان يعمل بها بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة حوالي ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة كما كانت تسهم بحوالي ٨٠ ٪ من مجموع الدخل القومي في حين كانت الصناعات الأخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك ، تسهم بنسبة ٢٠ ٪ منه .

واقتصاد اللؤلؤ اقتصاد حر يلعب فيه النشاط الخاص الدور الرئيسي بينما لم يتمد الدور الحكومي بجباية الضرائب والحفاظ على الأمن ، والفصل في المنازعات مما يدخل في وظائف الحاكم . وأماكن الغوص (الهيارات) ملك لمشاع للجميع فلا يحق لأي فرد أو هيئة أو قبيلة أن تستأثر بأي من هذه المخلصات دون غيرها .

ويمكن أن نقسم اقتصاديات اللؤلؤ من حيث ارتباطها بالنشاط الخاص وبالنشاط العام (الحكومة) إلى قسمين هما :

١ — اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للقطاع الخاص :

رأينا أن النشاط الخاص يلعب الدور الأكبر والأهم في اقتصاديات اللؤلؤ . ذلك أن الأفراد من تجار اللؤلؤ وصياديه هم الذين يقومون بعملية صيد اللؤلؤ وتمويله وتسويقه . أن أسعار اللؤلؤ كانت دائما عرضة لتقلبات كبيرة مما يعرض الاقتصاد القومي لعدم الاستقرار وذلك نظرا لحدة التقلبات في عرض اللؤلؤ وطلبه ، بسبب الظروف الطبيعية التي

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٩ إلى ٣٤ .

كانت تؤثر في وفرة المحصول وبسبب الظروف الاقتصادية العالمية التي كانت تؤثر في الطلب .

وقد قدر متوسط الدخل السنوي للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بحوالي ١٥٠ روبية أي ما يساوي الآن ٣٠٠٠ درهم ، إذا قدرنا أن قيمة النقود في الوقت الحاضر قد انخفضت حوالي عشرين مرة مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية بمعنى أن ما كانت قيمته من العملة في ذلك الوقت ارتفعت قيمته الآن إلى ٢٠ وحدة .

أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم السنوية تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية ومائة ألف روبية تقريبا (أي ما يساوي الآن ١٠٠.٠٠٠ - ٢ مليون درهم) .

٢ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للاقتصاد الحكومي :

يأتي دور الحكومة في الدرجة الثانية لاقتصاديات اللؤلؤ ومع ذلك فإن دخل الحكومة الرئيسي يأتي مما تجعبه من ضرائب على صناعة اللؤلؤ وتقسم هذه الضرائب إلى قسمين :

أ - تفرض الحكومة سهم بحار واحد على كل سفينة بغض النظر عن كبر أو صغر حجمها وكيس رز وتومان (٤ روبيات) .

ب - ترسل الحكومة ممثلا عنها في موسم الفوص إلى موانئ اللؤلؤ الرئيسية ويقوم هذا الممثل بجمع ما يمكن جمعه من أموال عينية ومادية وخاصة من تجار اللؤلؤ كل حسب قدرته المادية وتجمع التبرعات المالية في بعض المناسبات (الحرب والزواج) لصالح الحاكم .

وما هنا بصدد الحديث عن اقتصاديات اللؤلؤ فلا بد من التطرق إلى أسعار اللؤلؤ وأوزانه وأسواقه .

اسعار اللؤلؤ :

لاسعار اللؤلؤ أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لاقتصاديات اللؤلؤ وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد القومي للامارات العربية ، حيث ان هذه الاسعار تحدد الى درجة كبيرة وبطريق مباشر ما يعود على المجتمع يختلف ثثاته من دخل خاصة وأن صناعة اللؤلؤ مسهم وكما قلنا بحوالي ٨٠ ٪ من الدخل القومي لهذه الامارات وهنا يلزم أن نحدد العوامل التي تؤثر في تكوين هذه الاسعار وفي مقديتها عامل الجودة وعاملا العرض والطلب .

اولا : الجودة :

يعتبر عامل الجودة من العوامل المهمة بالنسبة لتحديد اسعار اللؤلؤ وتختلف هذه الجودة تبعا للصف والوزن واللون والشكل والحجم .

١ - اصناف اللؤلؤ : ويمكن تصنيف اللؤلؤ الى الاصناف التالية كما يلي : -

١ - الجيون : ويعتبر هذا النوع احسن انواع اللؤلؤ واجودها وله صفات ومميزات ينفرد بها عن سائر الانواع الاخرى فلولنه ابيض صافي مشرب بقليل من الحمرة ، كما انه كامل الاستدارة خال من العيوب التي قد توجد في الانواع الاخرى من اللؤلؤ مثل بعض النقاط السوداء او الكسور او الرضوض التي تخل بقيمته فاذا وجدت بعض هذه العيوب فان اللؤلؤ يهبط من حيث الصنف ولا يعد من صنف الجيون .

ب - اليكه : وهذا الصنف من اللؤلؤ يأتي في الدرجة الثانية بعد الجيون وهو اقل جودة من سابقه وذلك لوجود بعض العيوب الصغيرة التي تكرر صفاء اللؤلؤ كما أن شكل اللؤلؤ من هذا النوع غير كامل الاستدارة وعليه فان سعره يكون اقل من سعر النوع السابق .

ج - النامية : وهي صغيرة في الحجم وتحتوي على خليط بسين الجيون واليكه والبذلة والقولوه .

د — القلوة : وهذا الصنف من اللؤلؤ يقسم بخوره الى قسمين
قلوة من الدرجة الاولى وهو اقل صفاء من اليكه كما انه توجد به عيوب
اكثر من سابقه فضلا عن ان شكله لا يكون دائريا . اما القلوة من الدرجة
الثانية فانه اقل جودة من اليكه ومن القلوة من الدرجة الاولى وذلك
لوجود بعض العيوب به .

ه — البلة : وهذا الصنف يقسم أيضا الى نوعين بلة درجة
اولى ، وهي اقل جودة من القلوة بنوعيتها . فلونه يميل الى الزرقة كما
يوجد في مؤخرة المحارة ويتفاوت من حيث الحجم فمنه الصغير ومنه
الكبير وكلما كان حجم اللؤلؤ اصغر ارتفع سعره وكلما كان حجمه اكبر
انخفض سعره اما القلوة من الدرجة الثانية فانه اقل جودة من القلوة
من الدرجة الاولى كما ان حجم اللؤلؤة اكبر ولونها اكثر زرقة او حمرة .

و — الخثرة : وهذا الصنف يقسم الى درجتين ، خثرة من
الدرجة الاولى ، وهو اقل جودة من الانواع السابقة وهو يباع بالفرد كما
يباع بالجملة ومع ذلك يوجد بعض الحبات الجيدة نوعا ما . اما الخثرة
من الدرجة الثانية فانه يشمل البقية الباقية من انواع اللؤلؤ وهو اقل
انواع اللؤلؤ جودة كما ان سعره يكون في الغالب منخفضا نسبيا .

٢ — الوزن : وهذا هو العامل الثاني من حيث الاهمية في تحديد
اسعار اللؤلؤ فكلما كان وزن اللؤلؤ اقل كان سعره اعلى وهذا ينطبق
على النوعين الاولين والجبون واليكه . اما باقي الانواع الاخرى وهي
القلوة بنوعيتها والبلة بنوعيتها والخثرة بنوعيتها فكلما كان حجم
اللؤلؤ اصغر كان السعر اعلى . اي أنه كلما كان وزنها اقل كان سعرها
اعلى والمكس صحيح .

٣ — اللون : وهذا العامل مهم ايضا في تحديد اسعار اللؤلؤ .
واللؤلؤ من حيث اللون انواع عدة فمنها الابيض ومنها الازرق الفاتح
والاحمر الفاتح والبرنزي والذهبي والكحلي والوردي والاسود والاصفر

والبنّي والاخضر وكلما كان لون اللؤلؤ ابيض مشريا بقليل من الحجرة كان سعره اعلى وهذا ينطبق على الصنف الاول وهو الجيرون .

٤ - **الشكل العام** : ويلعب الشكل العام أيضا دورا هاما في تحديد سعر اللؤلؤ لان اللؤلؤ ذو اشكال مختلفة ويمكن تقسيم اللؤلؤ من حيث علاقة شكله بارتفاع سعره كالآتي :-

١ - **اللؤلؤ الكاملة الاستدارة في جميع الجهات** : وهي اغلى انواع اللؤلؤ سعرا .

ب - **اللؤلؤ نصف المستدير والمعدسي الشكل** : وهذا يكون سعره عاليا الا انه اقل من النوع الكامل الاستدارة (بطن) .

ج - **اللؤلؤ الكهثري** : وهو اقل سعرا من الانواع السابقة (التنبول) .

د - **اللؤلؤ البيضوي**
ه - **الاشكال الاخرى** .

٥ - **الحجم** : وحجم حبات اللؤلؤ أيضا يقرر سعره ويمكن ترتيب احجام اللؤلؤ من حيث ارتفاع اسعارها كما يلي : -

١ - **الدانة** : وهي اكبر انواع اللؤلؤ حجما واعلاها سعرا .
ب - **الحصاه** : (الجيع حصاي) وهي اصغر من الدانة حجما وتكون على انواع متفاوتة من حيث الحجم وتبدأ بـ (حصاه الرأس) .
ج - **البطن** : وهي اصغر بقليل في حجمها من حبة الحمص .
د - **الذيل** : وهذا النوع اصغر في الحجم من الانواع السابقة وهي في حجم حبة (الماش) .

هـ — الناعم : وحبات هذا النوع تشبه في حجمها حبات الرمل الكبيرة .
و — البوكه : وهي اصغر حجما من جميع الانواع كما انها تشبه حبات الرمل الناعمة .
واللؤلؤ ينقسم ايضا الى قسمين : —

١ — اللؤلؤ الذي يوجد منفصلا عن المحار عند فتحه وهذا هي الغالب يشمل كافة الانواع التي ذكرناها من حيث الجودة .
٢ — اللؤلؤ الذي يوجد مثبتا في المحارة ويسمى (المخثر) وهذا النوع اقل جودة من النوع الاول ومع ذلك فقد توجد منه انواع لا تقل جودة عن هذا الصنف الاول .

ان هذا النوع المتصل اتصالا مباشرا بصدف المحارة الام يمكن فصله وتكويره وصقله بواسطة محترفين مهرة .

اوزان اللؤلؤ : —

لللؤلؤ اوزان خاصة يستخدمها تجار اللؤلؤ لمرمى وزن اللؤلؤ عند شرائه او بيعه وتقسم هذه الاوزان الى الاقسام التالية :
١ — المئثال : وهي الوحدة الاولى في الوزن والمئثال يساوي اربعة وعشرين (قيراط) ويوجد ايضا نصف المئثال وربع المئثال .

٢ — القيراط (الرتي) : ويساوي ١٦ كانه كما انه يوجد نصف قيراط وربع قيراط ايضا .
٣ — الالة : وهي اصغر وحدة من وحدات اوزان اللؤلؤ .

اسواق اللؤلؤ :

يمر اللؤلؤ قبل ان يصل الى سوقه النهائية بعدة اسواق ، وهو

ينتقل الى السوق الاولى التي تعقد في امكن صيد اللؤلؤ (الهيلارات)
حيث يأتي تجار اللؤلؤ وفي هذه الاسواق ينتقل من تاجر الى اخر الى ان
يصل الى يد التاجر الكبير .

ثم يتحرك اللؤلؤ الى الاسواق الموجودة في بلدان الخليج العربي
مثل سوق البحرين وسوق دبي . ومنها ينتقل الى الاسواق الاجنبية
وبالتحديد الى سوق الهند التي كانت اكبر سوق للؤلؤ الطبيعى ومن الهند
ينتقل الى الاسواق الاوروبية وبلقي بلدان العالم حيث يصل الى مرحلته
النهائية من حيث تنقله بين الاسواق (١) .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ (٢) :

رابعا : تدهور صناعة اللؤلؤ :

كانت صناعة اللؤلؤ عبر تاريخها عرضة لتقلبات كبيرة نتيجة
لتقلبات العرض والطلب . كما ان اسعار اللؤلؤ أيضا لم تعرف الاستقرار
والثبات بل كانت هي الاخرى عرضة للارتفاع والانخفاض . ففي مطلع
القرن الحالي كانت صناعة اللؤلؤ في أوج رواجها وخاصة في فترة ما قبل
الحرب العالمية الاولى . الا أنه في سنة ١٩٢٩ عندها سادت العالم كله
ازمة اقتصادية كبرى اطلق عليها فترة الكساد العظيم التي استمرت حتى
سنة ١٩٣٣ حيث ادى الكساد العظيم الى تدهور كبير في صناعة اللؤلؤ
الا أنه بعد ذلك عادت صناعة اللؤلؤ الى الرواج ثانية واستمرت فترة
الرواج هذه الى قبيل الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية

-
- (١) ومن الملاحظ في وقتنا الحاضر ان هناك حركة عكسية بالنسبة لسوق اللؤلؤ اذ امت
معدات البترول المتزايدة لاطلاق الخليج العربي الى زيادة الطلب في هذه الاقطار على
اللؤلؤ الطبيعى . وبما ان صيد اللؤلؤ قد توقف الآن فان المخزون الذي تم اصطياده
في الماضي بدأ في الخروج والاتجاه مرة اخرى الى اقطار الخليج العربي .
- (٢) راجع البحث الرابع من هذا الفصل .

الآخيرة جدت أمور في العالم أدت إلى تراجع صناعة اللؤلؤ كمصدر أول للدخل ومن ثم أخذت في التدهور تاركة مكان الصدارة للصناعة البترولية ويمكن أرجاع أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في صناعة اللؤلؤ إلى أسباب رئيسية وأسباب ثانوية .

١ - الأسباب الرئيسية : -

١ - اكتشاف البترول في المنطقة :

حصلت شركات البترول العالمية الكبرى على امتيازات للتنقيب عن البترول قبل الحرب العالمية الثانية ولكن وقوع الحرب أدى إلى شل أعمال هذه الشركات وبالتالي توقفها مؤقتا لتستأنف عملها بعد الحرب فجيء شركات البترول إلى أبو ظبي أدى إلى خلق فرص للعمل لآلاف من الأيدي العاملة وبأجور عالية نسبيا . وهذا أدى إلى تحول أيدي عاملة كثيرة من العمل في صناعة اللؤلؤ إلى العمل في صناعة البترول . كما أن الحكومة حصلت على دفعات نقدية سنوية وذلك طبقا لشروط الامتياز مما جعل لدى البلاد قدرة مادية وقوة شرائية جديدة . والعمل في صناعة البترول يعطي العاملين فيه دخلا أكبر وأكثر ضمانا وثباتا من دخل أولئك العاملين في صناعة اللؤلؤ . وقد أدى هذا الأمر إلى أن عزف كثيرون عن العمل في صناعة اللؤلؤ واتجهوا إلى العمل في صناعة البترول .

ب - منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني : -

اكتشف اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية طريقة صناعية لزراعة اللؤلؤ وبالتالي للحصول على لؤلؤ مشابه للؤلؤ الطبيعي ولكنه بسعر منخفض وقد أدت هذه الطريقة الجديدة إلى توفير كميات كافية من اللؤلؤ الصناعي ذي جودة مقبولة دون الحاجة إلى تعرض للمخاطرة التي يتعرض لها صيادوا اللؤلؤ الطبيعي .

ج - القضاء على مهرجات الهند بعد تقسيمها إلى هند وباكستان

في سنة ١٩٤٧ وحصول كل من الهند والباكستان على استقلالهما واتباع سياسة اشتراكية من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الهند . ولقد أدى ظهور اللؤلؤ الصناعي والقضاء على مهراجات الهند الى المساهمة الجدية في انخفاض الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي .

٢ - الاسباب الثانوية : —

١ - كثرة المخاطر التي يتعرض لها صيادو اللؤلؤ : —
ان عملية جمع اللؤلؤ عملية لا تخلو من المخاطر التي يتعرض لها البحارة سواء بسبب الاسماك الخطرة او بسبب نزولهم الى اعماق سحيقة قد تتجاوز مائة قدم . ولسبب وجود بعض التيارات البحرية .

ب - تقلب اسعار اللؤلؤ : —

من المعروف ان اسعار اللؤلؤ لم تعرف الاستقرار والثبات ، بل كانت دائما عرضة للارتفاع والانخفاض وهذا يعطي ضمانات اقل للأفراد مما حدا بهم الى التحول للعمل في المجالات الاخرى مثل صناعة البنترول والاعمال الحرة وغيرها .

ج - تقلب دخل الافراد بين حدين كبيرين اعلى واسفل : —

ففي السنة الجيدة يرتفع دخل الفرد في حين نجد ان دخله ينخفض انخفاضاً كبيراً في السنة غير الجيدة . وهذا يعتمد على عرض اللؤلؤ ، اي على مقدار اللؤلؤ الذي تم تحصيله في موسم من المواسم ، كما يعتمد الى درجة كبيرة على الطلب العالمي الذي لم يعرف الاستقرار .

د - القيود التي وضعتها حكومة الهند : —

خاصة بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٨ ففي هذه السنة

قسمت الهند الى بلدين مستقلين هما الهند والباكستان . وقد وضعت الحكومة الهندية بعد حصولها على الاستقلال قيودا مشددة على عملية التصدير والاستيراد وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على رصيدها من العملات الصعبة ومنعها من الخروج ولكن استعمال العملة الهندية كعملة رسمية في ابو ظبي وفي امارات الخليج العربي خفف من حدة عملية هروب العملات الصعبة من الهند الى العالم الخارجي الى حد ما .

هـ - العمل في الدوائر الحكومية والشرطة والجيش :

حيث الدخل اكثر ارتفاعا وثباتا وحيث العمل اقل مشقة واكثر احتراماً في السلم الاجتماعي .

ومع تدهور صناعة اللؤلؤ فاننا نرى أن تهتم الدولة مرة اخرى باحياء هذا القطاع من جديد وبما يتيح لها في الوقت الحاضر من امكانيات مادية وعملية كبيرة .

وعليه فاننا نقترح ما يلي :

١ - انشاء جهاز حكومي يهتم بصناعة اللؤلؤ ويدرس امكانية احيائها .

٢ - ميكنة صناعة اللؤلؤ وتحديثها عن طريق استخدام سفن حديثة ومعدات حديثة للغوص تساعد في النزول الى اعماق البحر لفترة طويلة مع الحد من المخاطر .

٣ - جمع تراث الدولة في هذا المجال عن طريق اقامة مركز للبحوث في مجال صناعة اللؤلؤ .

٤ - التعاون مع اقطار الخليج الاخرى في مجال صناعة اللؤلؤ والدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي لهذا الغرض .

٥ - استثمار الدولة لجزء من مائضها في شراء كمية من اللؤلؤ الموجود في الاسواق الاجنبية وذلك حتى يزداد الطلب عليه مرة اخرى .

٦ - دراسة امكانية اقامة مزارع للؤلؤ الصناعي في الميلاء الاقليمية للدولة .

٢- صيد السمك

الإمارات العربية المتحدة غنية بثرواتها السمكية وذلك لاتساع مياهها الإقليمية ولطول شواطئها التي تبلغ حوالي ٧٠٠ كيلو متر ، كما أن مياهها في أغلبها ضحلة وتكثر فيها الجزر التي يزيد عددها على مائتي جزيرة . فضلا عن مئات الجزر التي تظهر أثناء الجزر وتختفي أثناء المد . وذلك بالإضافة الى أن مياه الخليج العربي دافئة طيلة فصول السنة ولا توجد بها تيارات مائية وذلك أنه أشبه ما يكون بالبحيرة وهذا كله يساعد على تجمع الأسماك وتكاثرها في مواسم متفاوتة . هذا فضلا عن أن الخليج العربي مفتوح على بحر العرب وعلى المحيط الهندي الذي يعتبر من مصائد الأسماك العالمية .

ولقد كانت مهنة صيد السمك مهمة في الماضي وكانت تأتي بالدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ ، نظرا لما تساهم به من نصيب في الدخل القومي ، إلا أن هذه الاهمية أخذت تقل تدريجيا بعد اتجاه كثير من صيادي الأسماك للاشتغال في الأعمال الأخرى ، وخاصة في مجال صناعة البترول ، وفي الوظائف الحكومية وغيرها من المهن التي أخذت تدر دخلا كبيرا ، كما أنها تحتاج الى جهد أقل وتعطي دخلا ثابتا ومضمونا وبالرغم من ازدياد الطلب على الأسماك وارتفاع أسعارها فإن عدد العاملين في صيد السمك أخذ في التناقص . ولكن برغم هذا التناقص فإن استخدام بعض المعدات الحديثة للصيد ولو على نطاق ضيق ساعد على ازدياد الكميات المصطادة من السمك .

والسمك مادة غذائية هامة بالنسبة لكافة اوساط الناس في الإمارات العربية المتحدة فهو وجبة يومية بل وتكرر أحيانا بأكثر من وجبة في اليوم ومن هذا المنطلق فقد أولت حكومة الإمارات صيد

الاسماك عنایتها فعملت منذ الوهلة الاولى على تشجيع صيادي الاسماك عن طريق مدهم بكافة وسائل المون كالتقارب السريعة ومعدات الصيد بالاضافة الى المون المالي . ولقد كان من اغراض انشاء وزارة الزراعة والثروة السمكية الاهتمام بالثروة السمكية .

وفي السنوات الاربع الماضية اجريت عدة دراسات تناولت الثروة السمكية ووسائل تطوير عملية صيد الاسماك وتصنيعها . وقد قامت بهذه الدراسات شركات عالمية كما أن مكتب التطوير في دبي قد اهتم بدراسة الثروة السمكية في الامارات العربية المتحدة وذلك قبل حصول الدولة على الاستقلال في سنة ١٩٧١ . وقد خصصت حكومة ابو ظبي قبل قيام الاتحاد بمبالغ لا بأس بها في الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) لبناء اسطول لصيد الاسماك ولتدريب الصيادين من المواطنين على الطرق الحديثة لصيد الاسماك .

الدراسات التي تمت للثروة السمكية في الامارات : —

١ — دراسة البعثة الاقتصادية التي اوفدها وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية : —

اوفدت الحكومة البريطانية بناء على طلب حكومة الامارات بعثة اقتصادية تابعة لوزارة التنمية لما وراء البحار . وقد قامت هذه البعثة بعدة دراسات تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية للامارات حاضرها ومستقبلها ، وكان ذلك في اوائل ١٩٦٧ ومن بين الدراسات التي قامت بها هذه البعثة دراسة صيد الاسماك في الامارات فقسمتها الى قسمين :

١ — العمليات التي تتم في عرض البحر ، وهي عمليات ذات طابع تجاري واسع وتحتاج الى استثمار رؤوس أموال كبيرة لاقامة شركات صيد السمك والجمبري (الروبيان) وتصديره للخارج كلك الشركات الموجودة في كل من الكويت والبحرين .

ب - عمليات صيد الاسماك الشاطئية وهي عمليات يقوم بها صيادو الاسماك كافراد او تقوم بها مؤسسة تعاونية محلية .

وقد استعرضت اللجنة في تقريرها مستقبل صناعة الاسماك وتوقعت ان يرتفع الطلب على الاسماك الطازجة وذلك نظرا للزيادة المتوقعة في السكان . ولذلك اوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بتحسين احوال صيادي الاسماك المحليين وادخال التقنية على عمليات التسويق الحديثة الى صناعة الاسماك ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك . وقد اوصت البعثة ايضا بالاستفادة من امكانيات الامارات المدنية لاجراء المزيد من البحوث لمعرفة الامكانيات لاستغلال الثروة السمكية ، ليس فقط في مياه الامارات العربية الاقليمية بل وفي شواطئ الخليج العربي وعمان والمحيط الهندي حيث تكون كميات الاسماك اكثر وفرة وبهذه المناسبة نرى انه من المفيد جدا انشاء محطة للبحوث البحرية التي سيكون نفعها عاما للامارات وللبلاد المجاورة ايضا .

كما اوصت البعثة ايضا بانشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الاسماك . وبالرغم من ان تقرير الهيئة الاقتصادية التي اوفقتها وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار قد اشار الى نقاط هامة وجوهرية بالنسبة لصناعة صيد الاسماك الا انه قد اشتغل على بعض النواقص وهذا راجع لقصر المدة التي قضتها هذه اللجنة في المنطقة ، والى انها قد ركزت على مواضيع اخرى غير صناعة صيد الاسماك ، فقد جاء بحثها المتعلق بصيد الاسماك عرضا بين الموضوعات التي بحثتها هذه اللجنة كما انها لم تتطرق الى موضوع تنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها وعلى المصوم فان البعثة نفسها قد اعترفت بضخالة بحثها ومع ذلك ما قدمته من ملاحظات بهذا الخصوص لا يخلو من الفائدة .

٢ - التقرير الذي قدمته مؤسسة ارثر دي لتل سنة ١٩٦٩ : -
قامت مؤسسة ارثر دي لتل باجراء دراسة للثروة المائية فسي

امارة ابو ظبي وبصورة خاصة الثروة السمكية وذلك بناء على تكليف من قبل حكومة ابو ظبي وقد تقدمت بتقريرها في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تركزت الدراسات التي قامت بها حول موضوعين رئيسيين وهما :

١ - دراسة كمية ومكان الثروة السمكية .

ب - اجراء مسح لاسواق السمك المحلية والخارجية .

وقد امتدت دراسة ارثر دي لتل لتشمل الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي وذلك لتأثير هذه المناطق على الثروة السمكية في ابو ظبي ، كما ان مشروع استغلال الثروة السمكية لا بد ان يمتد الى المناطق المذكورة .

هذا وقد تعرض تقرير مؤسسة ارثر دي لتل الى مصدرين للثروة السمكية هما :

١ - الجبيري .

ب - السمك بنوعيه (الديميرسل) (Demersal) وهو الذي يعيش في أعماق البحر و (البلاجيك) (Pelagic) وهو يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة .

١ - الجبيري

ذكرت مؤسسة ارثر دي لتل في تقريرها بان كليات الجبيري المتوفرة في مياه ابو ظبي الاقليمية ليست كافية لانشاء مشروع تجاري ، وانه اذا ما اريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجبيري ان ينجح فانه لا بد من مد عمليات الجبيري الى الشواطئ الايرانية والسعودية الا ان عمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدولة المعنية .

وعلى العموم فقد اوصت المؤسسة في تقريرها باجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية قبل الاقدام على مشروع تجاري . اما فيما يتعلق بالتسويق فان جبيري الخليج العربي يتمتع بسمعة ممتازة وخاصة في

الولايات المتحدة التي تعتبر السوق الرئيسية لاستهلاك الجمبري في العالم . وعليه فان أي كمية من الجمبري يمكن أن تصدرها أبو ظبي ستجد سوقا رائجة لها في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - السمك :

ذكرت مؤسسة آرثر دي لثل في تقريرها بأن المعلومات ما زالت غير كافية فيما يتعلق بالاسماك التي تعيش في مياه الخليج العربي ومع ذلك فان المعلومات المتوفرة تدل على أن كميات الاسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد ، وقد اقترحت المؤسسة امكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و ٣٠ متر واليات تتراوح قوتها ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ حصان .

لما الاسماك التي تعيش في المياه الضحلة ، وبالسواحل مسك السردين والتونة فانها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث أن هذه المناطق تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . وقد اقترحت المؤسسة لهذه الاسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ - ١٦ مترا وقدره الآتيا ما بين ٦٠ - ٨٠ حصانا وعددا من الملاحين يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ شخصا . وقدرت المؤسسة أن حاجة السوق المحلية تتراوح ما بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ طن من السمك سنويا تقريبا . ان كمية الاستهلاك من الممكن أن تزداد اذا ادخلنا فيها استهلاك الامارات الست الأخرى فيصبح الاستهلاك ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ طن سنويا (١) .

هذا وقد قدمت مؤسسة آرثر دي لثل عدة توصيات أهمها : —
اولا : إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية عن عملية صيد الاسماك والاهتمام بتنمية حاجة السوق المحلية .

(١) لقد تجاوز استهلاك الامارات من السمك في سنة ١٩٧٥ أكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم .

ثانيا : تدريب صائدي الاسماك على وسائل الصيد الحديثة وابتعاد
فرص جديدة للعمل في صيد الاسماك .

ثالثا : اذا ما ارادت ابو ظبي ان تستثمر اموالها في مشروعات
لصيد الاسماك خارج ابو ظبي فقد اوصت المؤسسة بالاهتمام بانشاء
مشروع للجمبري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطئ واقامة وحدة
لتصنيع الاسماك . ومشاريع كهذه ترى المؤسسة انه من الممكن قيامها اما
عن طريق الاستثمارات المباشرة او عن طريق التمويل الخارجي .

٢ - الدراسات التي قام بها البنك الدولي للانشاء والتعمير :

قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بلفناد بعثة اقتصادية الى
منطقة الخليج العربي في اواخر سنة ١٩٦٩ ، وقامت هذه البعثة برفع
تقريرها عن اقتصاديات المنطقة في مارس سنة ١٩٧٠ .

وقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير بحث خاص
عن صيد الاسماك في الخليج العربي بصفة عامة وفي الامارات العربية
بصفة خاصة ، ومما جاء في التقرير ان ما يصاد من اسماك في الخليج
العربي سنويا يبلغ ٨٠ الف طن وان ٣٢ الف طن منها يتم اصطياده في
الامارات التسع (١) . وهذا معناه ان مجموع الصيد هذا يعادل ٣ كيلو
غرام للهكتار الواحد وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا ان الهكتار يعطي
ما بين ١٠ و ٤٠ كيلو غرام في مياه اخرى من العالم . وهذا معناه ان املنا
في الامارات فرصة لمضاعفة صيد الاسماك الى ثلاث او اربع مرات .

(١) الامارات التسع هي (الامارات العربية المتحدة والمكونة من سبع امارات بالإضافة
الى دولة قطر ودولة البحرين) .

وجاء في تقرير البنك بان هناك انواعا من الاسماك مثل السردين والتونة وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها اذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تحديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة اذا ما استخدمت الاضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة .

وقد اوصى البنك بضرورة الاهتمام باجراء المزيد من الدراسات للاستفادة من الروبيان (الجمبري) الذي توجد منه كميات لا بأس بها . وقد اهتمت بعثة البنك الدولي بتسويق وتصنيع الاسماك فأوصت بالاهتمام بوسائل التبريد عن طريق التلج لهذا الغرض بسعر منخفض وكذلك اوصت ببناء مستودعات مبردة لحفظ الاسماك حتى لا تتعرض للتلف .

وقسم البنك صيادي الاسماك الى نوعين / النوع الاول : صيادون ناجحون يصطادون السمك وبيعهونه طازجا . النوع الثاني : وهم الصيادون الآخرون الذين يصطادون السمك ويجمونه ثم يبيعهونه جففا وهؤلاء في حاجة الى مساعدة واهتمام اكبر .

وقد اوصى البنك بالاهتمام بتحسين اسطول صيد الاسماك ويمكنه وتقديم القروض العينية والمالية لصيادي الاسماك وكذلك الاهتمام بتصنيع الاسماك وعلبها وخاصة ذلك النوع من السمك الذي يستخدم كعلف للحيوانات .

واوصى البنك بانشاء مشاريع مشتركة بين الامارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي المجاور تعمل على صيد الاسماك وتصنيعها وتصديرها للخارج . وقد اوصى البنك ايضا ببناء معهد لدراسة الثروة السمكية وهذا المعهد يمكن ان يستفيد منه باقي البلاد الجاورة .

ونرى أن موضوع الثروة السمكية موضوع هام يجب أن يولى الكثير من الاهتمام هذا بينما نجد أن الحكومة في الوقت الحاضر ما زالت تعتبره موضوعاً ثانوياً . نظراً لانشغالها بموضوعات أخرى ولذلك نرى ضرورة:

- ١ — تطوير الأجهزة المسئولة عن الثروة السمكية بما يضمن المزيد من الفاعلية .
- ٢ — إقامة مركز لإرشاد صيادي الأسماك في مختلف أرجاء الدولة .
- ٣ — تقديم معدات الصيد من سفن وأدوات أخرى لزيادة الطاقة الانتاجية من الثروة السمكية وخاصة من بحر العرب والمحيط الهندي .
- ٤ — إنشاء بنك متخصص لاقتراض صيادي الأسماك .
- ٥ — إنشاء معهد للحراسات البحرية والسمكية .
- ٦ — إقامة مشاريع مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي الأخرى .



٣- الزراعة « ١ »

الزراعة من المهن القديمة في الامارات العربية . وخاصة في منطقة العين وفي الخيد ورأس الخيمة والفجيرة وفي واحات ليوا . حيث القربة الصالحة للزراعة . وحيث تتوفر المياه الصالحة للري . واراضي الامارات ذات طابع صحراوي نفعلي كثبان الرمال معظمها في حين تمتد الاراضي الملحية (السبخة) بحاذأة الشواطئ وتمتد الى الداخل عشرات الكيلو مترات . كما توجد مناطق جبلية بالقرب من منطقة العين حيث يرتفع اكبرها وهو جبل حفيت الى حوالي ثلاثة الاف قدم عن سطح البحر وكذلك في اماره رأس الخيمة والفجيرة والشارقة . وتبلغ نسبة الارض المزروعة ٧٥ / ٥ نقط من مجموع مساحة الدولة .

وما زالت الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في دولة الامارات وتنبذل الحكومة جهودا كبيرة من أجل انعاش الزراعة والتوسع في تشجير الصحراء .

وفيما يلي نعرض بعض جوانب الزراعة في الامارات العربية المتحدة:
اولا : وسائل الري المتبعة في الزراعة : —

توجد عدة وسائل للري تتبع منذ زمن بعيد في الامارات العربية المتحدة مثل الانلاج والامطار والابار وهذه الوسائل هي : —

١ — الري عن طريق الانلاج : —

والانلاج هي عبارة عن مجاري مياه صغيرة حفر لها مجرى من

(١) انظر نفس المرجع ص ٥٦ — ٧٨ .

منابعها وتمتد الى ان تصل الى الارض التي تسقيها . ومنبع الانعلاج يكون في منطقة مرتفعة حيث يجري الماء بفعل انحدار الارض من المنبع الى المصب . والانعلاج عمل فني دقيق يشهد له جميع الخبراء الذين زاروا المنطقة ودرسوا هذا النظام . فبالرغم من الامكانات المحدودة التي كانت متوفرة لدى سكان المين القدماء مثلاً فقد تمكنوا من شق الانعلاج وابعالها الى الاراضي الزراعية . والفالج هو مفرد انعلاج وهو عبارة عن مجموعة من الابار حفرت في المناطق الجبلية المرتفعة بالقرب من بعضها ووصلت فيما بينها ثم شق لها مجرى تحت الارض ذو مستوى منحدر ليسمح للمياه بالانسياب تجاه المزارع وعندما يصل الفالج الى الارض التي يسقيها يكون منسوبه قد وصل الى سطح الارض .

وللري عن طريق الانعلاج نظام خاص به في توزيع المياه بين المزارع وهذا النظام يقوم على توزيع الري الى فترات زمنية . فلكل مزارع فترة من الزمن يسمح له اثناءها بري مزرعته من مياه الفالج . ويعاب على هذه الطريقة انها تمكن الاغنياء من المزارعين من الاستفادة من مياه الانعلاج بصورة اكبر من اولئك المزارعين الاقل ثراء . فكان الفني يشتري فترات زمنية اطول يروي بها مزارعه في حين لا يكون لدى الاخرين الا الوقت القصير لكي يسقوا مزارعهم . وكانت فترات الري الزمنية هذه تباع وتشتري وترهن . ولكن بعد سنة ١٩٦٦ الفني هذا النظام واصبح الري عن طريق الانعلاج يتبع نظام الدوري فكل مزارع ينتظر دوره حتى يسقي ثم يفسح المجال لغيره من المزارعين لكي ياخذوا دورهم .

وتوجد في منطقة العين ثمانية افلاج موزعة بين القرى على النحو التالي : -

المنطقة	عدد الافلاج
مدينة العين	٢
قرية المعترض	١
قرية المويجعي	١
قرية الجببي	١
قرية القطارة	١
قرية بن فريد	١
قرية الهيلي	١
المجموع	٨

كما توجد بعض الافلاج في منطقة الفيد وفي قرى رأس الخيمة والفجيرة وام القيوين وعجمان .

هذا ويزداد منسوب الافلاج في الموسم الذي تتساقط فيه الامطار لان الامطار تعتبر المصدر الرئيسي لمد الافلاج بالمياه . . ويشح منسوب الافلاج اذا مرت عدة مواسم ولم تسقط اية امطار .

٢ - الري عن طريق الامطار : -

تعتبر الامطار اهم عامل من العوامل التي تؤثر على الزراعة فمعده كونها اهم المصادر التي تمد الافلاج بالمياه فهناك كثير من المحاصيل الزراعية التي كانت تعتمد على الامطار مثل القمح . كما أن الامطار مهمة بالنسبة لزيادة احتياطي المياه الجوفية وكذلك بالنسبة للبساتين القائمة

في المنطقة وبالنسبة لنمو الاعشاب في البراري حيث يرعى البدو ابلهم وماشيئهم على هذه الاعشاب .

وتسقط الامطار عادة في فصل الشتاء .. وهي ذات فائدة عظيمة كما ذكرنا بالنسبة لمصادر المياه وبالنسبة للزراعة . كما تسقط بعض الامطار في فصل الصيف في منطقة العين وفي الامارات الشرقية . وهي امطار موسمية تسقط عادة على عمان . وهذه الامطار ليست ذات فائدة تذكر بالنسبة لزيادة مصادر المياه لان الجو يكون حارا ولا تلبث ان تتبخر بمجرد نزولها .

٣ - الري عن طريق الابار : -

وهذه الوسيلة لم تكن في الماضي مهمة كما هي عليه اليوم ففي الماضي كانت المياه تستخرج من الابار عن طريق النواعير التي تديرها الحيوانات كالثيران والحمير . وذلك لعدم وجود مضخات او آلات حديثة في ذلك الوقت . اما اليوم فقد توسعت طريقة الري عن طريق الابار وحفرت الابار واستخدمت المضخات الحديثة لضخ الماء من جوف الارض الى سطحها . فاصبحت الارض التي تسقى بمياه الابار تقدر بحوالي ٦٠ ٪ من الاراضي المزروعة . كما ان عملية البحث عن مصادر جديدة للمياه الجوفية عملت على القيام بحفر ابار على اعماق اكبر قد تصل الى ثلاثة الاف قدم .

ثانيا - المحاصيل الزراعية : -

تزرع في الامارات العربية انواع عدة من الاشجار والنباتات تتناسب والظروف الطبيعية والمناخية ، واهم هذه الاشجار النخلة واللبون واهم النباتات البرسيم بالإضافة الى جميع انواع الخضروات . ولقد كانت النخلة اولى الاشجار التي زرعت منذ القديم في الامارات

العربية وخاصة في منطقة العين بالإضافة الى بعض اشجار الفاكهة مثل
الليمون والماتجا والجوافة والرمان التي كانت زراعتها قديمة ايضا . اما
المحاصيل فكانت تشمل القمح والشعير والذرة وغيرها .

اما الزراعة الحديثة في الامارات العربية فقد ادخلت في الستينات
ثم تطورت بصورة اكبر بعد قيام الاتحاد بين الامارات السبع في سنة ١٩٧١ .
وعندما بدأت النهضة العمرانية في الامارات تأخذ مكانها ، كان للزراعة
نصيب لا يستهان به من هذه النهضة . فكان لا بد من ايجاد زراعة عصرية
تعتمد على الاساليب الحديثة وتفي بحاجة البلاد المتزايدة من المنتجات
الزراعية . وفيما يلي عرض شامل لاهم المحاصيل الزراعية في المنطقة.

١ - زراعة الفواكه :

تنتشر في الامارات العربية زراعة النخيل ، وهي ما زالت في مقدمة
اشجار الفاكهة التي تزرع في الامارات . وهذا راجع الى ان اشجار النخيل
تتحمل الظروف الجوية القاسية ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء ولا الى
مجهود كبير من المزارع . وبالرغم من التطور الذي حدث في اساليب
الزراعة فما زال المزارع في الامارات متمسكا بزراعة النخيل . ويقدر عدد
النخيل في الامارات حاليا بحوالي ثلاثة ملايين نخلة منها اكثر من ٣٥٠ الف
نخلة في العين . ويقدر جان جاك بيريبي في كتابه الخليج العربي عدد النخيل
في منطقة البريمي سابقا بخمسة ملايين نخلة .

يبين الجدول التالي عدد اشجار النخيل التقريبي وتوزيعها بين
الامارات المختلفة .



الامارة	مجموع النخيل بالآلاف
ابو ظبي	١٤٠٠
الشارقة	٥٠٠
راس الخيمة	٥٠٠
الفجيرة	٣٠٠
دبي	٢٠٠
ام القيوين	٥٠
عجمان	٥٠
المجموع	٣٠٠٠

وكذلك تزرع ايضا في الامارات العربية انواع عديدة من اشجار الفاكهة . وخاصة تلك التي تتحمل الظروف الطبيعية . وهي العنب والتين والرمان والجوافة والباباي والتشيكو والموز واللبون بمختلف انواعه . وما زال انتاج الامارات من الفواكه قاصرا عن حاجة السوق المحلية لذلك فمن الضروري بذل المزيد من الجهد لتشجيع زراعة الفاكهة حتى تتمكن في المستقبل من سد حاجة السوق المحلية .

وما دنا بصدد الحديث عن اشجار الفاكهة فانه لا بد من الاهتمام بتربية خلايا النحل لانتاج العسل . هذا فضلا عن ان تربية النحل تساعد على زيادة محصول الفاكهة .

٢ - محاصيل الخضروات :

تبين من التجارب التي اجراها الخبراء الزراعيون انه بالامكان زراعة الخضروات بشتى انواعها في منطقة العين وفي رأس الخيمة والفجيرة وفي مواسم تكاد تشمل فصول السنة الاربعة . ومن الخضروات التي ادخلت زراعتها حديثا البطاطس والملوخية والخس والخيار والجزر

زراعة البرسيم

تجود زراعة البرسيم في معظم مناطق الامارات العربية المتحدة وذلك للملائمة الظروف المناخية والتربة لزراعة هذا المحصول مع خبرة المزارعين المحليين التي ورثوها عن اباائهم واجدادهم . ويشغل البرسيم حوالي ٨٠٪ من الاراضي المزروعة وهو من النباتات التي تعمر طويلا وقد يصل عمره الى عشر سنوات . وهو يقدم غذاء للحيوانات ، ويقدم للابل وحدها حوالي ٧٠٪ من انتاج البرسيم وذلك لان المواطنين يهتمون بتربيتها ويولعون بشرب لبنها .

ان الاقتصاد على تربية الجبال من اجل حلبها لا تحقق الاهداف الاقتصادية المرجوة ولذا ينبغي العناية ايضا بتربية الابقار والماعز من السلالات الجيدة والتي تعطي كميات وفيرة من الحليب في حين تحتاج الى كميات اقل من البرسيم . كما ان تربيتها تحقق اهدافا اخرى في مجالات الزراعة والصناعة .

٣ - نباتات الزينة (ornamental plants) :-

تعتبر نباتات الزينة من بين نباتات الزراعة المركزة intensive agriculture وقد اتضح بعد دراسة ظروف المنطقة الطبيعية امكانية انتاج زهور الحوليات الصيفية في فصل الشتاء في الوقت الذي لا يمكن انتاجها في اي منطقة اخرى ، سواء في منطقة البحر الابيض المتوسط في اوروبا . ونستطيع تصديرها الى الخارج وبالتالي ننمي ملكة حب الجبال ونذوقه عند الاهالي مما يزيد من الانتاجية الاقتصادية والفكرية للفرد . كذلك في الامكان تشغيل عدد من اليد العاملة في صناعة الزهور .

٤ - النباتات الطبية : -

تحصل معظم مصانع الادوية في اوروبا على حليقتها من النباتات الطبية من المزارع الموجودة في المناطق الحارة . وبالإمكان في ظروف منطقة المين ورأس الخيبة المناخية انتاج العديد من النباتات الطبية ذات الالهية الاقتصادية . وقد نجحت في الموسم الزراعيين الماضيين زراعة نبات الكركديه الذي يستعمل في اغراض طبية كثيرة وصناعية أخرى كالمصبغات الطبيعية التي تدخل في صنع احمر الشفاه والحلويات . وتستهلك المملكة المتحدة ودول أخرى في أوروبا وأمريكا كميات كبيرة من هذا النبات .

وقد نجحت كذلك زراعة الشيح والبابونج الذي يدخل في صناعة الكثير من الادوية كما نجحت زراعة الريحان والنعناع القرنفل مما يشر بقيام مزارع متخصصة في انتاج محاصيل النباتات الطبية التي تتطلب جوا حارا . ويحتاج ذلك في الأساس الى الدعاية والتسويق كي يلمس المزارع مدى الاستفادة التي يجنيها من هذا النوع من المزروعات .

٥ - المحاصيل الحقلية : -

بالرغم من نجاح زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والذرة والشعير ومحاصيل الالياف مثل القطن والمحاصيل السكرية كالقصب فانه يوصي بعدم زراعتها حاليا وذلك لاحتياجاتها الكثيرة الى الماء وعدم توفر الخبرة الكافية لزراعتها بالإضافة الى ان استيرادها أرخص بكثير من تكاليفها حيث توجد بلاد متخصصة في انتاج هذه المحاصيل .

ومن بين المحاصيل الحقلية الزيتية التي تجود زراعتها في المنطقة ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء مثل الخروع (العرش) ، ويمكن التوسع في زراعة هذا النبات وعمل معاصر محلية لانتاج زيت الخروع الذي يستعمل في الاغراض الطبية والاغراض الصناعية كما يستعمل المتبقي منه بعد العصر في تغذية الحيوانات .

ويمكن التوسع أيضا في زراعة الفول السوداني وبالإمكان زراعته صيفا وشتاء وبالإضافة لاستعماله كغذاء فإن النواتج الثانوية منعتعمل في تغذية الحيوانات فتزيد من خصوبة التربة . وتنجح زراعته في الاراضي الرملية السائدة في المنطقة .

ومن مجموعة المحاصيل الحقلية التي ثبت نجاحها تحت ظروف المنطقة نبات الحلبة والمعدس والفول والحمص . وهذه النباتات يتوقع لها مستقبل أفضل .

ثالثا : المشكلات التي تواجه الزراعة في الإمارات : —

توجد بعض المشكلات التي تعاني منها الزراعة في الإمارات العربية المتحدة . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لحل الكثير من هذه المشكلات فما زال العديد منها قائما ويمكن ايجازها فيما يلي : —

١ — قلة المياه العذبة : —

توجد المياه العذبة في الإمارات الشرقية وفي منطقة الذيد والموبر وفي منطقة العين إلا ان كمياتها ليست كافية لسد حاجة الزراعة المتزايدة يوما بعد يوم . وقد دلت عمليات المسح الهيدروليكية التي أجرتها الحكومة على انه يجب الاقتصاد في استعمال المياه الجوفية حيث انها محدودة وتعتمد على مياه الأمطار التي تتساقط في فصل الشتاء ، وكثيرا ما يحدث ان تقل هذه الأمطار وذلك مثل ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية . ولذلك فرضت الحكومة قيودا على حفر الآبار ، والزمّت كل مزارع يريد حفر بئر أن يحصل على إذن بذلك من الجهات المختصة .

وعليه فإن مشكلة نقص المياه تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه توسع الزراعة في الإمارات العربية المتحدة من نقص في اليد العاملة الجديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي .

٢ — قلة اليد العاملة : —

تعاني الزراعة في الإمارات العربية المتحدة من نقص في اليد العاملة الزراعية كما ونوعا . فبعد اكتشاف البترول وانشاء جهاز الدولة الحديث

وانشاء الجيش والشرطة ، هجر الكثيرون العمل في الزراعة واتجهوا الى العمل لدى الحكومة او لدى شركات البترول .

ولكي تعالج هذه المشكلة لا بد من وقف انتقال المزارعين من العمل في الزراعة الى العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى . ولا بد من ادخال الآلات الزراعية كي تعوض النقص في اليد العاملة الزراعية كما ينبغي تدريب المزارعين وارسلهم لرفع كفاءتهم الانتاجية ، وحلا لهذه المشكلة يجب فتح المدارس الزراعية وتدرّس الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الابحاث الزراعية .

٣ - الارشاد الزراعي :

وهذا العامل مهم جدا اذا ما اريد النهوض بالزراعة ، ويلتعلل فقد انشأت الحكومة عدة مراكز في مناطق مختلفة من الدولة لارشاد المزارعين الى افضل السبل لاستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة . وهنا تأتي أهمية دور وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة ونشرات دورية .

٤ - المناخ :

المعروف أن مناخ الامارات مناخ قاري ، أي انه حار جاف صيفا وأحيانا قارس البرودة شتاء ، وان رياحا في فصل الصيف تثير معها الغبار وتؤدي الى ابياء النباتات الصغيرة . لذلك يجب الاهتمام بالوسائل التي تقلل من سوء الاحوال المناخية عن طريق المصدات وتحريج المناطق المحيطة بالأراضي المزروعة .

٥ - مشكلة التسويق :

وعملية التسويق مرحلة مهمة من مراحل الانتاج الزراعي ، وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي لا تستمر طويلا كما ان اسواقها تكون بعيدة . لذلك لا بد من انشاء جهاز مركزي للتسويق يرشد المزارعين الى احسن السبل لتسويق منتجاتهم لمسد حاجة السوق المحلية ، ثم تسويق الفائض من الانتاج في الاسواق الخارجية وكذلك لحماية أسعار المنتجات الزراعية

من التدهور والانتخاض . ومع ذلك تم انشاء بعض مراكز التسويق الحكومية مما سهل كثيرا على المزارعين تسويق منتجاتهم وضمن لهم حدا ادنى من السعر لكل محصول .

٦ - التعاون الزراعي : -

وهذا العامل من اهم العوامل التي يجب الاهتمام بها ، خاصة بالنسبة للبلاد الاخذة في النمو فالمزارع منفردا لا يستطيع ان يوفر الاحتياجات اللازمة لتطوير زراعته . ولهذا فلا بد من تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للانتاج او للتسويق او لتسليف المزارعين او لحفظ وخزن المنتجات الزراعية .

٧ - مشكلة حفظ المنتجات الزراعية ونقلها : -

وهنا لا بد من انشاء مخازن مكيّنة لحفظ المنتجات الزراعية الفائضة في موسمها عن حاجة السوق لتسويقها في غير موسمها مما يحافظ على اسعار المنتجات الزراعية ، وبالتالي يحافظ على ارتفاع دخل المزارع ، كذلك يجب الاهتمام بوسائل نقل المنتجات الزراعية من الحقول الى الاسواق والتأكد من عدم تعرضها للتلف وهي في الطريق بين الحقل والسوق .

٨ - مقاومة الحشرات والأمراض الزراعية : -

وهذه مشكلة يواجهها المزارع ليس في الامارات العربية المتحدة فقط وانما في جميع بلاد العالم . نذلك يجب الاهتمام بالحجر الزراعي حتى لا تنسرب البذور والشتلات المصابة بالامراض الى المنطقة ، وهو ما يتطلب انشاء مراكز للحجر الزراعي في الموانئ التي تدخل عن طريقها البذور والشتلات . وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال مانه لا بد من بذل مزيد من الجهد للحيلولة دون انتشار الامراض الزراعية اذا ما اريد حماية النباتات من التعرض للحشرات الضارة ومن التعرض للامراض الزراعية .

رابعاً : - دور الحكومة في التنمية الزراعية : -

تولي حكومة الإمارات العربية المتحدة عناية خاصة بالنسبة للزراعة والمزارع وخاصة في السنوات الأخيرة . فهي تقدم للمزارع العون النقدي والمعني وكافة الاعانات الاخرى التي يحتاجها المزارع وذلك انطلاقاً من سياسة الحكومة التي ترمي الى احداث تنمية اقتصادية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخير دليل على ذلك هو مدى التطور الذي حدث في مجال الزراعة في خلال السنوات القليلة الماضية والواقعة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . ويمكن تلخيص دور الحكومة بالنسبة للزراعة في النقاط التالية:

- ١ - تقدم الحكومة الى كل مواطن لديه الرغبة في الزراعة الارض مجاناً وبمساحة لا تقل عن ثلاثين دونماً للفرد .
- ٢ - تقدم الحكومة راتباً شهرياً يبلغ ٣٠ ديناراً لكل مزارع جديد ابتداءً من تسليته للأرض ولفترة سنتين ، وهذه المعونة المادية تساعد المزارع المبتدئ على انشاء مزرعته الجديدة كما تساعد أيضاً على سد جانب من احتياجاته خلال الفترة التي تسبق ظهور الانتاج الزراعي وتسويقه .
- ٣ - تقوم الحكومة بحفر آبار المياه في كل مزرعة وذلك حسب طلب المزارع مجاناً وبدون مقابل .
- ٤ - تقدم الحكومة مضخات الماء للمزارع كما انه يوجد جهاز حكومي لاصلاح هذه المضخات عندما تصاب بالمعطب .
- ٥ - تقدم الحكومة مجاناً لكل مزارع التراكتورات لتسوية الارض واعدادها للزراعة .
- ٦ - تقدم الحكومة البذور المحصنة والاسمدة الكيماوية للمزارعين مجاناً ايضاً .
- ٧ - كما تقدم الحكومة المشورة الفنية للمزارعين وترشدتهم الى الاساليب الزراعية الحديثة والى كيفية استخدام الآلات الزراعية وكيفية تحسين السلالات الزراعية ومن اجل ذلك قامت الحكومة باتشاء

المزارع النونجية واستنبتت فيها النبغات ذات السلالات الجيدة، ثم شرعت بعد ذلك بتوزيع هذه الشتلات على المزارعين .

ومما تقدم يتضح لنا مدى الدور الكبير الذي تضطلع به الحكومة في تشجيع الزراعة ، وذلك من خلال المساعدات المختلفة والكثيرة التي تقدمها للمزارعين سواء اكانت عينية أم مادية . ولا شك ان سياسة كهذه لا بد وان تؤتي ثمارها في القريب العاجل مما يشربمستقبل زراعي يساعد في دفع عجلة التنمية خطوات اكبر الى الامام .

خامسا : المشروعات الزراعية الكبرى : -

١ - مشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين : -

تقوم شركة « سوجريا الفرنسية » وهي شركة استشارية باجراء الدراسات اللازمة لمشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين ، بينما تقوم شركة « كونسورتيوم للتحريج » وهي شركة فرنسية لبنانية مشتركة بتنفيذ المشروع الذي تبلغ كلفته حوالي اربعة ملايين ونصف المليون دينار بحريني .

وتبلغ مساحة المشروع ٦٥٠ هكتار « الهكتار = ١٠.٠٠٠ متر مربع » حيث قامت الشركة بزراعة اربعمائة شجرة في كل هكتار مربع وقد تم حتى الان زراعة ستمائة هكتار مربع اذ تم في عام ١٩٦٩ زراعة ثلاثمائة هكتار كما قامت الشركة بزراعة ثلاثمائة هكتار اخرى في عام ١٩٧٠ .

ويبلغ عدد اشجار المشروع ٢٦٠.٠٠٠ شجرة من مختلف الانواع التي تعيش في الظروف الصحراوية التي تلائم تربة المنطقة ومنافها ، مثل الاوكالبتوس والبروجيس والاكازيا والكازرونا . كما قامت الشركة بزراعة بعض المساحات من هذا المشروع باشجار السممر والسدر والصفاف والكارت .

وقد استعملت الشركة في ري اشجار المشروع أحدث ما توصل اليه العلم في طريقة ري الاشجار والاقتصاد في الماء وذلك بطريقة الري بالتنقيط **DROP SYSTEM** وتتم هذه الطريقة بواسطة انابيب بلاستيكية صغيرة ممتدة بين جذور الاشجار والابار المحفورة لهذا الغرض . وهذه الطريقة تستعمل لأول مرة في العالم على نطاق واسع في الامارات حيث استعملت في استراليا لري عشرة هكتارات مزروعة باشجار التحريج ، وفي الازونا زرع عشرون هكتارا استعمل في ريها طريقة الري بالتنقيط . وبما ان المشروع يمتد على طريق ابو ظبي - العين في مناطق متفرقة مزروعة تحتوي خمسا وثلاثين قطعة تتراوح مساحة القطعة الواحدة ما بين ٢ - ٥٥ هكتار مربع فان الماء المستخرج يزداد ملوحة كلما اقتربنا من جزيرة ابو ظبي ولذا فان الشركة قد راعت هذه القضية فجلبت بعض الاشجار التي تعيش على الماء المالح مثل شجرة التاماركس **ALTAMARKS** وقد انتهى العمل في مشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين في ابريل ١٩٧٢ ، وقد تم تسليم هذا المشروع الى الدولة التي تديره الان مباشرة .

وسيساعد هذا المشروع على تحسين المناخ في المنطقة كما سيقوم البدو برعي اغنامهم وجمالهم على بعض الاعشاب التي تنبت في اراضي المشروع بالاضافة الى ان هذا المشروع له اهمية من الناحية السياحية اذ انه سيكون مكانا لقضاء ايام العطلة حيث تتوفر الخضرة والظل والماء .

٢ - مشروع جزيرة السعديت : -

تقوم بتنفيذ هذا المشروع وتشرف عليه جامعة اريزونا الامريكية وفكرة هذا المشروع جديدة نشأت لتناسب المناطق الصحراوية التي لا توجد بها مياه صالحة للري ويهدف المشروع الى توفير الخضروات الطازجة في ابو ظبي بكميات تلبى احتياجات السوق المحلية كخطوة اولى ولغرض تصدير الفائض من الخضروات الى الاسواق المجاورة كخطوة ثانية كما ان هذا المشروع يهدف الى انتاج الخضروات في غير موسمها .

والسمديات هي جزيرة محاذية لجزيرة أبو ظبي تبعد عنها حوالي كيلو مترين وتغطيها كثبان الرمال الا انها تفتقر الى المياه الصالحة للري، ولذا يعتمد مشروع جزيرة السمديات في الري على مياه البحر المقطرة وتتم الزراعة داخل بيوت زجاجية خضراء "Green Houses" ففي داخل هذه البيوت يمكن التحكم في ظروف الانتاج وتكييف الجو من حيث الرطوبة والحرارة واشعة الشمس حسبما تقتضي طبيعة النباتات المزروعة . وقد قدمت حكومة أبو ظبي لجامعة أريزونا مبلغ ٣ ملايين دولار كمنحة لتنفيذ المشروع في مرحلته الاولى كما ان الحكومة اعتمدت مبلغ اضافية لهذا المشروع للسنوات الثلاث ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ وتقوم جامعة أريزونا بتدريب بعض المواطنين على ادارة المشروع على أرض المشروع نفسه وعن طريق ارسالهم في بعثات الى الولايات المتحدة الامريكية .

وبالاضافة الى مشروع التشجير الذي انجزته شركة سوجريسا الفرنسية على طريق أبو ظبي - العين ، فقد تم التعاقد مع أكثر من عشرين شركة للقيام بعمليات التشجير على طول الطريق ما بين أبو ظبي والعين وكذلك على طريق أبو ظبي - دبي ، كما بوشر في تشجير بعض المناطق الغربية لأبو ظبي وفي جزيرة صير بني ياس وفي جزيرة أبو اليبض وتبلغ المساحة المزروعة بالغابات حوالي خمسة عشر ألف هكتار ويؤمل ان تتضاعف في السنوات القليلة القادمة .

الجمعيات التعاونية : -

تهتم الحكومة بالجمعيات التعاونية الزراعية . فقد عملت على استصدار قانون الجمعيات التعاونية - كذلك قامت بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية في مختلف الإمارات وأهم هذه الجمعيات هي ، الجمعية التعاونية في جزيرة السمديات وهذه الجمعية تقوم بالإضافة الى تسويق المنتجات الزراعية بتسويق الاسماك حيث أن معظم اعضائها من صيادي السمك .

سائسا : الدراسات التي تمت في المجال الزراعي : —

عندما اولت الحكومة اهتمامها بتنمية الزراعة في جميع مناطق الدولة والنهوض بها كان لا بد من اجراء بعض الدراسات التي يمكن من طريقها أن تخطط لتنمية الزراعة ، وأهم الدراسات التي اجريت في الزراعة في ابو ظبي هي : —

١ — الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية التي ارسلتها وزارة التنمية لما وراء البحار وذلك في سنة ١٩٦٧ . وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلمت على الزراعة وطرقها وابتكائاتها . وقد اوصت البعثة في تقريرها الذي قدمته على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عالية . واوصت بلجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية ومن بين توصيات اللجنة المذكورة ضرورة اجراء دراسات تفصيلية لمصادر المياه في ابو ظبي والامارات الاخرى وذلك لان اللجنة لاحظت التوسع الكبير الذي كان جاريا في حفر الابار والذي لا يتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الارض . كما اوصت اللجنة بالاهتمام بالترية والحفاظة عليها عن طريق استخدام الاسدة العضوية والكيمياوية ، كما اوصت بادخال الوسائل الحديثة في الزراعة وذلك لتعويض النقص في اليد العاملة في الزراعة .

٢ — تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير : اوعد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كلمة المجالات الاقتصادية ومن بينها الزراعة وذلك في مطلع سنة ١٩٦٩ . وقد جاء في تقرير البنك الدولي ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين وفي الامارات الشرقية وهي راس الخيمة والفجيرة وبعض مناطق الشارقة بصورة خاصة وبصورة عامة في المناطق الاخرى مثل ليوا . واوصى تقرير البنك ايضا بضرورة اجراء المزيد من المسوحات الهيدروليكية لاستقصاء كميات المياه

الباطنية والتي يجب الا تستنزف حتى لا تتعرض الزراعة لمشكلة نقص المياه . كما اوصت بعثة البنك الدولي بضرورة انشاء اجهزة حكومية لتوعية وارشاد المزارعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . كما جاء في تقرير البنك الدولي ايضا ان هناك فرصا كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لا بد من اجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم ونشر زراعتها على نطاق واسع .

مما تقدم نرى اننا نرى ضرورة بذل اهتمام اكبر بالزراعة ومحاولة ايجاد مصادر جديدة للري وذلك اما بحفر ابار على امثاق اكبر او اقامة محطات لاستخلاص ملوحة ماء البحر ليصبح من الممكن استخدامها في الزراعة .

كذلك نرى اجراء المزيد من البحوث لاكتشاف طرق جديدة للاقتصاد في مياه الري وتعميمها على المزارعين . بالإضافة الى نشر التعاونيات والوعي والارشاد للمزارعين . نرى ايضا حلا لمشكلة النقص في اليد العاملة العمل على استقدام عمال زراعيين من البلاد العربية التي بها فائض من اليد العاملة الزراعية ومثلها مصر ، مع ادخال الزراعة الالية الحديثة ، وذلك حتى يمكن خلق قطاع قوي تنوع به الامارات العربية مصادر دخلها القومي مستفيدة من فرصة السيولة النقدية التي يوفرها لها البترول في الوقت الحاضر .



٤- الرعي والثروة الحيوانية «١»

اولا : الرعي :-

تعتبر مهنة الرعي من المهن التي كانت لها اهمية بارزة بالنسبة لاقتصاد الإمارات في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، أي الى ما قبل العقد السابع من القرن الحالي لكن اهميتها هذه اخذت في التناقص بعد ان دخلت شركات البترول البلاد وبعد اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ولكن مهنة الرعي ما تزال موجودة على نطاق ضيق . وتوجد المراعي في مناطق عديدة من الإمارات العربية المتحدة ، وتقع أهم هذه المراعي بالقرب من واحة العين وفي المناطق المحيطة بحواضر لبوا مسي الاقليم الغربي لابوظبي كما توجد ايضا في مناطق رأس الخيمة والفجيرة والشارقة ودبي . وهذه المراعي ذات طابع موسمي ، فهناك مراعي شتوية ومراعي يقصدها الرعاة في موسم الربيع وأخرى في موسم الصيف والخريف .

ويغلب على الرعاة في الإمارات طابع الترحل وعدم الاستقرار ، فهم دائما وراء العشب من موسم الى موسم آخر وأغلب هؤلاء الرعاة من البدو الرحل . الا أن هناك بعض الرعاة المقيمين في الواحات والقرى التي تحيط بها المراعي . ويرعى البدو في الإمارات الابل والأغنام والماعز كما يرعى سكان المناطق الزراعية الأغنام والابقار بالقرب من منطقة الزيد والفجيرة . وترعى هذه الحيوانات الأعشاب ، وهي أنواع عديدة تتناسب نوعيتها ونوع التربة التي توجد بها ، كما ترعى أيضا الأشجار التي تنمو في البراري مثل اشجار الخاف والارطي والائل والاسمر ، وهذه الاشجار دائمة الخضرة طيلة العام ولكنها تنمو وتزداد اخضراراً في موسم الشتاء والربيع اذ أن الشتاء هو موسم الأمطار الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة .

(١) انظر نفس المرجع ص ٥١ - ٥٤ .

وبالإضافة الى الإبل والاغنام والماعز والابقار تربي ايضا حيوانات
مثل الخيول والبغال والحمير وخاصة في المناطق الزراعية قرب الواحات
وفي القرى القريبة من المدن .

وتوجد في الإمارات بعض الحيوانات الأخرى مثل الغزلان والوعل
والمها والأرانب . كما توجد حيوانات متوحشة مثل الذئب والضبع والثعلب
والنمر والفهد وبالإضافة الى هذه الحيوانات توجد كذلك أنواع كثيرة من
الطيور التي يتفاوت عددها تبعاً لنوعها . كما أن منها الطيور الكبيرة
ومنها الطيور الصغيرة . ومنها الجارحة مثل الصقور والعقبان ومنها
الطيور غير الجارحة وهي أنواع شتى منها الأليف وغير الأليف .

وكانت نسبة ما يساهم به الرعي في الدخل القومي قبل الستينيات
أكبر منه في الوقت الحاضر ، إذ تقدر نسبة مساهمته في الدخل القومي في
الوقت الحاضر بما لا يزيد عن ١ بالمائة .

ثانياً : الثروة الحيوانية : —

تعتبر الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني ركناً مهماً من أركان
الاقتصاد الوطني لذلك فانه اذا ما اريد لاقتصاد الإمارات أن ينمو ويتطور
لا بد من الاهتمام بالثروة الحيوانية ، فبالإضافة الى أهمية الثروة
الحيوانية للفرد كمصدر رئيسي لرفع المستوى الصحي للسكان فانها ايضا
هامة بالنسبة للزراعة فمن طريقتها يمكن الحصول على الاسمدة العضوية
وهي عنصر اساسي من عناصر الإنتاج الزراعي . ولا يمكن التوسع في
الزراعة الا اذا توفرت كميات كبيرة من الاسمدة العضوية اللازمة للنبات
الذي يعتبر الحيوان مصدره الرئيسي . وتوجد فرص كبيرة في الوقت
الحاضر للنهوض بتنمية الثروة الحيوانية . فالاعلاف الخضراء ، واهمها
البرسيم متوفرة وتشغل معظم المساحات المزروعة في المنطقة بالعيـــــن
ومنطقة النيد والعوير والخوانيج ورأس الخيمة كما انه بالإمكان تشجيع

اصحاب المزارع في تلك المناطق بالعمل على تربية الدواجن والابقسار
والماعز الطوب في مزارعهم .

ويمكن أن تستورد هذه الحيوانات من المناطق المشابهة لمناطق
الإمارات العربية المتحدة ، وهي مثلاً الهند والباكستان على أن تكون من
سلالات جيدة وذات انتاج عال من اللحوم والالبان .

وبذلك يمكن أن توفر الالبان واللحوم والبيض بكهيت تسد حاجتنا
المحلية وتغنينا عن الاستيراد من الخارج .

وقد زار البلاد مؤخراً احد خبراء منظمة الاغذية والزراعة الدولية
(الفاو) هو الدكتور مولكتر وهو خبير في الثروة الحيوانية حيث أبدى
بعض الملاحظات القيمة حول امكانية نجاح الإبتكار من أجل الاستفادة من
حليبيها ولحماها وكذلك حول تربية الدواجن . ولقد الهمية التي ينطوي
عليها تبني مشاريع لتتية الثروة الحيوانية وما يتفرع عنها ، اذ اقترح
تأسيس قسم للصحة الحيوانية (البيطرة) ودعمه بالاختصاصيين للمحافظة
على سلامة الحيوانات الزراعية الموجودة والتي ينوي ادخال تربيتها
وتجربة اصنافها وانواعها لتوفير اللحم الطازج ومنتجات الالبان والدواجن
وكذلك اوصى أيضاً بتحسين استغلال الامكثيات الحيوانية المتوفرة في
المنطقة والعمل على زراعة مساحات كافية بالنباتات الطنية وادخال
اصناف جديدة منها معروفة بارتفاع انتاجها وصادتها النباتية العالية .

وقد درست بعثة وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية امكانية
النهوض بالثروة الحيوانية وما يتلائم مع احتياجات البلاد التي تعتمد في
الوقت الحاضر على ما تستورده من الخارج من منتجات حيوانية كالالبان
واللحوم والبيض ومن أهم ما اوصت به البعثة البريطانية هو : —
١ — انشاء مصنع للعلف الجاف في اسرع وقت ممكن .

- ٢ - إنشاء مشروع للابلان الطازجة المستخرج من الإبقار والماعز لسد حاجة السوق المحلية من الابلان في منطقة المين .
- ٣ - إنشاء مشروعات للدواجن والبيض لكي ينتج على نطاق واسع وتجاري .
- ٤ - الاهتمام بإنشاء حظائر الحديثة لحفظ الحيوانات وخاصة في الموانئ ولا شك ان توصيات البعثة البريطانية واردة وان هذه المشاريع المذكورة اعلاه ضرورية خاصة اذا ما علمنا أن مرسى نجاحها متوفرة . وهذه يمكن اعتبارها المرحلة الاولى ثم يأتي بعدها الانطلاق لتنمية الثروة الحيوانية بغرض التصدير الى الخارج .

وفي مجال تشجيع زيادة الثروة الحيوانية فقد خصصت امانة ابو ظبي مكافآت مادية سنوية لكل من يربي عددا معيناً من الابل او من الاغنام وذلك حسب الجدول التالي : -

نوع الحيوان	المبلغ
ابل	٢٠٠ درهم للرأس الواحد سنوياً
بقرة	١٥٠ درهم للرأس الواحد سنوياً
غنم	٥٠ درهم للرأس الواحد سنوياً

هذا وهناك بعض المشاريع في مجال الثروة الحيوانية التي تقوم بتنفيذها دولة الامارات العربية المتحدة في دول صديقة اهمها المشروع الذي ينفذ في الباكستان والذي تقدر تكلفته الاولى بعشرين مليون دولار ويقوم هذا المشروع على زراعة المراعي في مساحة من الارض وتربية الحيوانات

عليها ، ثم تصدير هذه الحيوانات الى دولة الإمارات العربية المتحدة
وتدرس كذلك مشاريع مشابهة لاقليتها في كل من السودان والصومال .
وفي هذا المجال نقترح ما يلي : -

- ١ - التوسع في المساعدات المالية التي تقدم للذين يربون المائية فسي
ابو ظبي لتشمل الإمارات الأخرى .
- ٢ - انشاء المزيد من المشاريع الحيوانية في البلاد العربية التي يمكن لمثل
هذه المشاريع أن تنجح فيها .
- ٣ - اقامة برادات كبيرة لحفظ اللحوم المستوردة بكميات كبيرة .
- ٤ - انشاء اسطول تجاري لنقل الحيوانات عن طريق البحر الى
الإمارات بكميات كبيرة .



٥ - الخدمات والحرف

بالإضافة الى المواضيع التي سبق وتحدثنا عنها من صناعة اللؤلؤ وصيد السمك وزراعة ورعي وثروة حيوانية هناك بعض الجوانب الأخرى للنشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والتي تساهم بقسط مسمي الدخل القومي . وسنقسم هذه الأنشطة الاقتصادية الى قسمين : -
اولا : الخدمات .
ثانيا : الحرف .

اولا : الخدمات

احتلت الخدمات في الإمارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول مكانا لا بأس به في مجال النشاط الاقتصادي وذلك سواء بالنسبة لمصدر العاملين في هذا القطاع أو بالنسبة للدخول المتولدة منه . وسنبحث هنا موضوعين رئيسيين وهما السياحة والاصطياف والنقل .

١ - السياحة والاصطياف : -

كان قطاع السياحة والاصطياف من الأنشطة الاقتصادية المهمة قبل اكتشاف البترول وكان يشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي في الإمارات وذلك الى عهد قريب . الا ان هذه الاهمية قلت في الفترة الأخيرة . وتعتمد منطقة العين بالدرجة الأولى وليوا والذيد وأبو ظبي ودبي والشارقة بالدرجة الثانية على السياحة والاصطياف . اذ كان عدد كبير من سكان الإمارات يذهبون الى منطقة العين والذيد أو الى منطقة ليوا لقضاء فصل الصيف حيث تكثر بساتين النخيل وبعض الفواكه مثل المانجا والليمون والموز والجوافة والتي بالإضافة الى الخضروات بشتى أنواعها .

وكتيرون من سكان المدن الساحلية مثل أبو ظبي ودبي والشارقة والذيد يمتلكون بساتين لهم في تلك المناطق . أما الذين لا يملكون بساتين خاصة

بهم فاتهم يقومون باستئجار بساتين النخيل خلال موسم الصيف حيث يأكلون ثمرها ثم يعيدونها الى مالكها بعد ان ينتهي الموسم . وفي الماضي لم تكن توجد مياه عذبة صالحة للشرب - في مدينة ابو ظبي ودبي او المدن الساحلية الاخرى او الشارقة في حين تتوفر مثل هذه المياه في منطقة العين وخاصة مياه الاملاج مما كان له بالغ الاثر في جذب المصطفيين من كافة انحاء القطر .

هذا فضلا عن ان مناخ العين والمناطق الداخلية الاخرى الجافة المعتدلة نسبيا في فصل الصيف كان يجذب المصطفيين الذين يهرعون الى الواحات هربا من الحر والرطوبة في المناطق الساحلية .

كما يند على منطقة العين مصطافون من الامارات المجاورة وذلك لقضاء فصل الصيف حيث الجو المعتدل والمياه العذبة والبساتين الخضراء . ويقوم المصطافون القادمون من الامارات المجاورة باستئجار البيوت والبساتين . كما ان لبعضهم بساتين وبيوتا خاصة بهم .

وفي فصل الصيف يتضاعف سكان منطقة العين ويحدث رواج اقتصادي كبير . وقد كسب السكان المحليون خبرة في مجال توفير الخدمات للمصطفيين والسياح مما جعل عملهم موسميا . ولكن بعد ان اكتشف البترول تحولت العين الى مدينة حديثة مما غير طابع حياة سكانها واصبح لديهم مهن واعمال طيلة السنة وهذا ينطبق ايضا على المصايف الاخرى .

وقد كانت السياحة والاصطياف تتبان على نطاق داخلي . اي ان سكان الامارات العربية المتحدة انفسهم هم الذين يقومون بالاصطياف ضمن حدود الدولة ولم يكن هناك اي نشاط يذكر بالنسبة للسياح او المصطفيين القادمين من الدول المجاورة .

٢ - التفصيل : - (١)

كان للإمارات العربية المتحدة اسطول تجاري يعمل في الخليج العربي وبحر عمان وكانت سفن الإمارات تجوب موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي شرقا وغربا حتى الهند وشواطئ شرقي أفريقيا ، ناقلة البضائع بين موانئها . وبعد اكتشاف البترول ، وقيام أجهزة الدولة الحديثة وخاصة جهاز الجيش وجهاز الشرطة تضاعفت أهمية النقل البحري وأخذ معظم الذين كانوا يعملون على ظهر السفن التجارية يتحولون الى مهنة أخرى جديدة .

وبالإضافة الى النقل البحري كان هناك النقل البري من طريق قوافل الجمال ، فقد كانت القوافل في الماضي تشكل الوسيلة الوحيدة لنقل الأفراد ونقل البضائع بين مختلف أجزاء الدولة وبينها وبين جاراتها التي تربطها بها حدود برية مثل عمان والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت . كما قد وصلت قوافل الجمال التابعة للإمارات الى الكويت والعراق والشام وإلى اليمن وشواطئ البحر الأحمر .

وكذلك كانت قوافل الجمال تقوم أيضا بنقل المصطافين ، ضمن حدود الإمارات من المناطق الساحلية الى المناطق الداخلية ، حيث الواحات ويساتين النخيل وينابيع المياه ، مثل منطقة العين ، وذلك في أول موسم الصيف ثم تعود بهم ثانية بعد انتهاء موسم الصيف الى مدنهم وقراهم .

أما الآن وبعد تنفق البترول بكميات تجارية فقد اختفت قوافل الجمال وحلت محلها السيارات والطائرات الحديثة حيث شق وعبد العديد من الطرق الحديثة التي تربط مختلف الإمارات بعضها ببعض وتربطها

(١) انظر القسم الخامس بالملائف الاقتصادية الخارجية للإمارات العربية المتحدة من هذا الكتاب .

ايضا بالبلاد المجاورة . وكذلك بنيت المطارات الدولية الحديثة في كل من ابوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والتي ربطت الامارات العربية المتحدة بالعالم الخارجي .

لقد كان طبيعيا ان يثائر قطاع الخدمات هو الآخر تأثرا كبيرا بعد اكتشاف البترول فقد حدث فيه انقلاب كبير شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بالتحول الذي أحدثه البترول في البنية الاقتصادية للامارات العربية المتحدة .

ثانيا : الحرف

تشمل الحرف تلك النشاطات الاقتصادية الأخرى مثل اقتلاع الأشجار والنباتات والاحتطاب وحرق اغصان الأشجار للحصول على الفحم النباتي ، وصناعة الفخار وصياغة الأسلحة ولقد أخذت هذه الحرف في الانقراض وذلك لمزوف الذين كانوا يمتنونها عنها وانصرافهم الى الأعمال الأخرى . وكانت الأشجار تقطع في الماضي لغرضين ، الغرض الأول وهو اقتلاع الأشجار ذات الأوراق الخضراء لتغذية الحيوانات من أوراقها ، أما الغرض الثاني فهو اقتلاع الأشجار الجافة للاستفادة منها كوقود لأن الأخشاب الجافة كانت في الماضي الوسيلة الوحيدة للوقود .

كما أن قسما كبيرا من الأشجار الجافة تحرق لاستخلاص الفحم النباتي والذي كانت له سوق رائجة في الماضي .

أما بالنسبة لاقتلاع النباتات ويأتي هنا بالدرجة الأولى قطع نبات (القرم) وهو نبات أخضر له أوراق كثيفة ينبت في المياه الضحلة القريبة من الشواطئ ويستخدم كعلف للحيوانات لأنه من أكثر النباتات إدراا للطبيب وأكثرها منفعة للحيوانات . لقد أخذ هذا النبات في الانقراض لكثرة مسا اقتطع منه ولذا نظمت الحكومة اقتطاعه بشكل لا يؤدي في النهاية الى انقراضه .

وهناك ايضا نبات الثمام الذي كان يعمل عدد من الناس على اقتطاعه وجلبه الى الاسواق في المدن والقرى ليبيعه كعلف للحيوانات وهو

من النباتات التي تبقى زمنا طويلا دون أن تتعرض للطف . ولكن في الفترة الاخيرة قل الطلب على هذا النبات مما أدى الى انخفاض سعره وبالتالي فان معظم العاملين به قد تركوه واتجهوا الى الحرف الاخرى الاكثر دخلا.

وهناك بعض الحرف الصغيرة التي كان يعمل بها عدد محدود من السكان مثل صناعة الاواني الفخارية وخاصة في منطقة العيين والذيد ولقد انقرضت هذه الحرفة في الوقت الحاضر .

وكذلك ازدهرت في الماضي مهنة الصياغة ، وخاصة صياغة الخناجر والسيوف العربية ، التي كانت تستخدم كأدوات للحرب وحلي للزينة والمناسبات في وقت السلم وقد شارفت هذه الحرفة على الانقراض ايضا.

من الواضح ان اكتشاف البترول قد أحدث تحولا كبيرا في النشاط الاقتصادي لسكان الإمارات العربية المتحدة . كما أدى الى اختفاء العديد من الصناعات والمهن والحرف القديمة لتحل محلها صناعات ومهن جديدة، تتناسب ومستلزمات العصر الحالي مما يتطلب اعادة تأهيل أبناء الإمارات العربية المتحدة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة .



٦- التجارة

تحتل التجارة منذ القدم في اقتصاد الإمارات العربية أهمية خاصة .
فلقد ارتبطت هذه الإمارات تجاريا مع بلاد اجنبية كثيرة وتبادلّت معها
السلع والبضائع . كما ان اسطولها التجاري كان يبحر عبر الخليج
العربي وبحر العرب والمحيط الهندي حاملا البضائع بين الامارات والبلاد
المطلّة على هذه البحار .

وكانت دبي ولا زالت مركزا تجاريا كبيرا ليس في منطقة الخليج
محصب وانما في منطقة الشرق الاوسط . وبعد اكتشاف البترول تطورت
التجارة واصبحت تقوم على اساس غير تلك التي كانت تقوم عليها قبل
ذلك .

وستتناول في الفصلين التاليين موضوع التجارة قديما وحديثا
ومكانة التجارة على النطقتين الداخلي والخارجي .

اولا : التجارة قديما

امتنع سكان الامارات العربية التجارة منذ القدم وذلك راجع الى
طبيعة اقاليم الامارات واطلائها على الخليج العربي وبشواطئ طويلة
تصل الى حوالي ٦٠٠ كيلومتر وعلى بحر العرب بشواطئ تمتد الى مائة كيلو
متر بالاضافة الى وجود العديد من الجزر المنتشرة في الخليج العربي
والتي كان بعضها مأهولا بالسكان هذا عدا ولع السكان بركوب البحر ،
الذي كانوا يعتمدون على ما فيه من لؤلؤ واسماك كمصدر هام لمعيشتهم .

ولذلك فقد بنوا الاساطيل التجارية الشراعية ونقلوا عليها بضائعهم
المحلية مثل اللؤلؤ والاسماك المجففة والتمور والجلود الى البلاد المجاورة
ومقابل ذلك كانت تعود هذه الاساطيل منها حاملة ما تنتجه تلك البلاد
من منسوجات ومواد غذائية ، ولقد كانت ترافق سفنهم التجارية سفن

مسلحة لحماية تجارتهم ، وقد كان لقضاء الإمارات صيت أكبر لركوب البحر والسيطرة على طريق الهند . كما تاجروا مع دول الخليج العربي ومع الهند واندونيسيا ومع سواحل افريقيا الشرقية وكنت تربطهم بهذه البلاد علاقات تجارية وحضارية وثيقة .

وبعد أن ازدهرت تجارة اللؤلؤ كانت الإمارات في مقدمة بلاد الخليج العربي التي اشتهرت بها اذ كانت تصدر اللؤلؤ الى الهند ومنها الى أوروبا حتى أصبحت تجارة اللؤلؤ تشكل المود الفقري بالنسبة لتجارة الإمارات العربية الخارجية وخاصة في القرنين الماضيين . وهذا عائد الى أن صيد اللؤلؤ يتم أساسا لغرض التصدير بالإضافة الى أن ما تسهم به تجارة اللؤلؤ في الدخل القومي للإمارات تشكل نسبة تزيد على ٨٠ ٪ وأن عدد العاملين في هذا المجال يبلغ حوالي ٨٥ بالمائة من مجموع اليد العاملة .

وستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لتجارة اللؤلؤ .

تجارة اللؤلؤ

تعتبر تجارة اللؤلؤ وهي ما تعرف محليا بالطواشه الركن الهام بالنسبة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عصر اللؤلؤ ، وذلك قبل عصر البترول ، سواء من حيث مقدار ما يساهم به في الدخل القومي أو من حيث ذلك الجزء من السكان العاملين به . وتجارة اللؤلؤ هي المرحلة الأخيرة من صناعة اللؤلؤ .

فبعد الانتهاء من صيد اللؤلؤ يتم بيعه الى التجار سواء أكان هؤلاء التجار هم الذين مولوا مساندي اللؤلؤ أم أنهم تجار مستقلون ومستقسم تجارة اللؤلؤ الى قسمين هما :
تجارة اللؤلؤ وتجار اللؤلؤ الممولون .

أولا : تجارة اللؤلؤ :

ونعني بهم الأشخاص الذين يصل اليهم اللؤلؤ في النهاية بعد أن يأتي به صائدوه وفي العادة يذهب تجار اللؤلؤ في موسم الفصوص بسفنهم الخاصة الى أماكن الصيد (الهيارات) ويتم ذلك بعد سفر سفن الفوص بحوالي عشرة أيام ويستخدم تجار اللؤلؤ سفنا بعضها بخارية وسريعة تتبعها قوارب صغيرة (المشوّه) ينتقلون بواسطتها من سفنهم الى سفن الفوص والبعض الآخر شراعية . وفي الصباح يبدأ تجار اللؤلؤ في الطواف على سفن الفوص لشراء اللؤلؤ ويستمرّون حتى الظهر وهذه الفترة الوحيدة التي يعمل خلالها تجار اللؤلؤ في التنقل بين سفن الفوص . أما بعد الظهر وفي الليل فإن تجار اللؤلؤ يتزايدون ويتبايعون فيما بينهم .

ويكن تقسيم تجار اللؤلؤ الى أربعة أقسام حسب مقدراتهم المادية :

أ - التاجر الصغير : وهذا التاجر يعمل بمفرده ويتعاون مع أمثاله من التجار الصغار في القيام بصفقات لشراء اللؤلؤ وهو لا يملك رأسمال كبير وإمكانياته المادية محدودة وهو يشتري اللؤلؤ مباشرة من سفن صيد اللؤلؤ التي تصل الى أحد موانئ الفوص مثل جزيرة دما أو أبو ظبي وهذا التاجر يذهب الى سفينة صيد اللؤلؤ بعد أن تصل الى الميناء صباحا إذ أن الحكومة لا تسمح باستخدام القوارب للذهاب الى سفن الفوص وذلك حماية لأمثال هؤلاء التجار الصغار من منافسة التجار الكبار لهم.

ب - التاجر تحت المتوسط : وهو أقدر ماديا من التاجر الصغير وهو يعيش على طول شاطئ ميناء اللؤلؤ ولا يذهب الى سفن الفوص لأنه يقوم بشراء اللؤلؤ من التاجر الصغير ويحقق هذا التاجر من الأرباح ما يصل الى عشرة أضعاف ما يحققه التاجر الصغير .

ج - التاجر المتوسط : وهذا النوع من التجار في الغالب يوجد لديه متجر وهو لا يبارح متجره حيث يقوم التاجر تحت المتوسط بجلب ما لديه من لؤلؤ لبيعه لهذا التاجر ويحقق هذا النوع من التجار ربحا يصل الى عشرة اضعاف ما يحققه النوع السابق من التجار .

د - التاجر الكبير : وهذا النوع من التجار يصل اليه اللؤلؤ في النهاية بعد ان يكون قد مر على التجار الاسفل منه الذين سبق ذكرهم ويقوم التاجر الكبير بجميع اللؤلؤ لكل الموسم ويتاجر به في البلاد الاخرى وخاصة البلاد المجاورة مثل دبي والبحرين وقد يتجاوز هذه البلاد فيذهب باللؤلؤ الى الهند اذ كانت الهند هي المستورد الرئيسي للؤلؤ وكذلك الى أوروبا وأمريكا .

ثانيا : التاجر الممولون لصناعة اللؤلؤ :

يقوم الممولون من تجار اللؤلؤ بتمويل مختلف مراحل صناعة اللؤلؤ وذلك منذ بدء الاستعدادات لصيد اللؤلؤ الى تسويقه وقد يقدم الممول السفن كما يقدم القروض المعينة والمادية اللازمة لصناعة اللؤلؤ ، وتلعب عملية تمويل صناعة اللؤلؤ بمختلف مراحلها دورا كبيرا بالنسبة لهذه الصناعة كما ان الممول نفسه الذي هو في الغالب تاجر اللؤلؤ يحقق من هذه العملية ارباحا طائلة ويستأثر بنصيب الأسد . ويمكن تقسيم هؤلاء الممولين الى قسمين :

1 - الممول او التاجر الذي يصل اليه اللؤلؤ ليشتريه بسعر منخفض يقطع منه ما قدم من قروض بالاضافة الى فوائدها .

ب - وهذا النوع من الممولين لا يقبل باستلام اللؤلؤ من صائديه لكنه يشترط ان يحصل مقابل قروضه على اموال نقدية بالاضافة الى فوائد عالية .

وعلى العموم فإن مولى صناعة اللؤلؤ يتقاضون أرباحا تتراوح ما بين عشرين الى سبعين في المئة على ما يقدمون من قروض .
والجدول التالي يبين احصائية تقريبية لتجار اللؤلؤ الرئيسيين في الامارات العربية المتحدة .

تجار اللؤلؤ	المحدد
أبو ظبي	٢٥٠
ببي	٢٠٠
الامارات الاخرى	٣٠٠
المجموع	٩٥٠

كما أن سكان المناطق الداخلية يمتنون الزراعة وخاصة مـي منطقة ليوا والعين وكنوا يتاجرون بالمنتجات الزراعية مع سكان الشواطئ وسكان البلاد المجاورة لأبو ظبي مثل عمان وامارات الخليج العربي .

وقد كانت قوافل الجمال هي الوسيلة الرئيسية لنقل منتجات هذه المناطق الى المناطق الاخرى . حيث كانت قوافل الجمال تحمل التمور والفحم النباتي والمنتجات الزراعية وتعود محملة بالبضائع المستوردة من الخارج كالمنسوجات أو تلك التي تعتبر من منتجات المناطق الساحلية مثل الاسماك المجففة .

أما السكان الرحل فقد كنوا يمتنون الرعي ولذلك تلجأوا بالابل والاغنام والماعز والجلود والوبر والصوف . وعلى أية حال فقد كانت المنتجات المحلية لأبو ظبي تجمع في الاسواق الرئيسية ، واهمها سوق مدينة أبو ظبي وسوق مدينة العين ، حيث تتم عملية التجارة .

أما السلع المدة للتصدير فكانت تجمع في مدينة أبو ظبي حيث تشحن ويتم نقلها إلى البلاد الأجنبية بواسطة السفن الشراعية التي كانت مهمة جداً لكونها الوسيلة الوحيدة في نقل البضائع ما بين أبو ظبي والعالم الخارجي .

وكانت تفرض في الماضي بعض الرسوم الجبركية التي لا تتعدى ٢٠٪ على البضائع المستوردة أما البضائع المصدرة فكانت معفاة من كافة أنواع الضرائب .

إن حجم التجارة قديماً صغير نسبياً إذا ما قيس بحجم التجارة في أيامنا هذه على أنه لم تتوفر أية معلومات إحصائية عن التجارة في الماضي يمكن الاعتماد عليها عند دراستها .

ثانياً : التجارة حديثاً

من الصعب وضع حد يفصل بين التجارة قديماً وحديثاً ولكن هناك نقطة دخلت فيها التجارة طوراً جديداً يختلف عما كانت عليه في الماضي ، وهذه النقطة هي اكتشاف البترول الذي أدى إلى تطورات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية عامة وفي قطاع التجارة بصفة خاصة .

ففي سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول الخام ، وأخذت المعائدات تزداد سنة بعد أخرى حتى بلغت في نهاية سنة ١٩٧٠ أكثر من ١١١٠ مليون درهم ، وبذلك دخلت التجارة مرحلة جديدة سواء أكان ذلك على النطاق المحلي أم على النطاق الخارجي وستعرض فيما يلي لتجارة كل من إمارة أبو ظبي ودبي بشيء من التفصيل وذلك لأن التجارة فيهما تشكل أكثر من ٩٠ ٪ من النشاط التجاري في دولة الإمارات هذا بالإضافة إلى توفر الإحصاءات والمعلومات التي تساعد في بحثنا هذا .

١ - التجارة في ابو ظبي :

كان لابي ظبي دور بارز في التجارة في عصر اللؤلؤ مما ان تدهورت صناعة اللؤلؤ حتى تدهورت التجارة في ابو ظبي الى ان جاء عصر البترول ويوشر تصديره في نهاية سنة ١٩٦٢ .

وعندما ولي سمو الشيخ زايد الحكم في سنة ١٩٦٦ ، بوشر في تنفيذ العديد من المشروعات العمرانية ، شملت التعليم والصحة والطرق والمطارات والموانئ والجسور والمياه والكهرباء وغيرها . وقد وضعت هذه المشروعات كلها في اطار الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧١) والتي خصص لها حوالي ٣٠٠٠ مليون درهم . ولقد خصص جزء كبير من استثمارات الخطة الخمسية لقطاع التجارة محليا ودوليا مما ادى الى تنشيط التجارة وتطويرها . فبعد ان كانت ابو ظبي بالدرجة الاولى تصدر اللؤلؤ والسك الجفف اخذت تصدر البترول الخام الى أوروبا واليابان وأمريكا . وبعد ان كانت تستورد بعض المواد الغذائية والمنسوجات اخذت تستورد المعدات والمصانع والسيارات والسلع الاستهلاكية الاخرى . كما ان استيراد السلع الكيالية اخذ في الازدياد سنة بعد اخرى .

ومع تطور التجارة تطورت الاجهزة التجارية في ابو ظبي ووضعت الانظمة والقوانين لتنظيم التجارة وتشجيعها . كما ان عدد العاملين في مجال التجارة ازداد زيادة كبيرة . ثم تم انشاء دائرة للجبارك والموانئ وذلك للاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير ، وكذلك تقوم دائرة البترول بالاشراف على عمليات تصدير البترول الخام من موانئ جزيرة داس وجبل الظنه وجزيرة مبرز وابو البكوش .

وانشأت الحكومة غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي وذلك لتنظيم العلاقات بين التجار المحليين وحل مشاكلهم وهذه الغرفة بمثابة حلقة الوصل بين التجار المحليين والتجار الاجانب .

ومنذ سنة ١٩٦٦ بوشر بوضع الاحصاءات والجداول لضبط الاستيراد والتصدير . ومع ازدياد عائدات البترول ازدادت الحركة التجارية ونشط الاستيراد من الدول الأخرى . حتى لقد بلغ قيمة ما استورد في سنة ١٩٦٩ (٥٩٣) مليون درهم (هذا غير واردات مدينة العين من دبي والإمارات الأخرى المجاورة إذ لم توضع في سجلات سنة ١٩٦٩) . ويمثل هذا الرقم الواردات المنظورة فقط في حين أن قيمة الواردات غير المنظورة كبيرة نسبياً . وتفرض الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة وذلك حسب نوعية البضاعة وهي موضحة في الجدول التالي :

نوع السلعة	نسبة الضريبة
البضائع المستوردة من المنشأ	٢٥٪
البضائع المستوردة من غير المنشأ	٥٪
المحروقات الروحية	٢٥٪

هذا وترتبط أبو ظبي بعلاقات تجارية مع معظم دول العالم وتأتي في مقدمة الدول التي تستورد منها أبو ظبي كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان .

٢ - التجارة في دبي :

تحتل إمارة دبي مكانة تجارية مرموقة في العالم . وقد كونت دبي لنفسها هذه المكانة عبر سنوات طويلة وذلك لموقعها الجغرافي واحتكاك ابنائها بالعالم الخارجي في فترة سابقة لبقية الإمارات الأعضاء في الاتحاد . وقد أتبع حكام دبي ، وعلى رأسهم حاكمها الحالي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم سياسة الباب المفتوح بالنسبة لحركة السلع وحركة الأشخاص من وإلى دبي ، كما واشتهرت دبي بتجارة الترانزيت

نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري الذي اتبعته . وقد أدت هذه الحركة التجارية في دبي الى انتعاش اقتصادي سبق اكتشاف البترول فيها والذي جاء متأخرا (١٩٦٩) .

وكذا أصبحت دبي مركزا دوليا لتجارة الذهب والفضة والاحجار الكريمة . وقد بلغت قيمة واردات دبي سنة ١٩٧١ (١٠٠٠) مليون درهم بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٠ مليون درهم في سنة ١٩٦٠ .

وتحصل دبي على ٢ ٪ من قيمة البضائع الترانزيت رفعت هذه النسبة في سنة ١٩٧٣ الى ٣ بالمائة في حين ترتفع هذه النسبة على المشروعات الروحية الى ٢٥ ٪ .

وفي سنة ١٩٦٥ انشئت غرفة تجارة وصناعة دبي وذلك لخدمة التجار والتجارة في دبي .

وقبل افتتاح ميناء راشد في دبي كانت البواخر الكبيرة تقف على بعد ميل ونصف من الشاطئ حيث يتم نقل البضائع عن طريق السفن الصغيرة الى خور دبي الذي يقسم مدينة دبي قسمين والذي يحتل مكانة تجارية هامة منذ القدم .

هذا وقد بلغت قيمة واردات دبي (١٠٩ مليون درهم في سنة ١٩٦٢ ازدادت لتصل الى ١٠٥٩ مليون درهم في سنة ١٩٧١) .
وتعتبر اليابان البلد الاول المصدر الى دبي . تليها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية اما باقي الامارات فان لها دورا ثانويا بالنسبة للتجارة الا ان امارة الشارقة بدأت تبرز تجاريا بعد اكتشاف البترول فيها ، وسيكون لها مستقبل تجاري هام بعد ان تنتهي من تطوير مياهاها التجارية .

بلغ اجمالي واردات دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٦٩ ما قيمته ٣٦٧ مليون دولار ثم انخفضت سنة ١٩٧٠ الى ٣٢٠ مليون دولار . بدأت قيمة الواردات في الارتفاع التدريجي بعد ذلك فبلغت سنة ١٩٧١ ما قيمته ٣٧٠ مليون دولار ، وسنة ١٩٧٢ ما قيمته ٤٨٠ مليون دولار ، وارتفعت في سنة ١٩٧٣ الى ٨٤٠ مليون دولار والى ١٦٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ولقد جاءت معظم هذه الزيادات بسبب الزيادة في حجم الواردات من وسائل النقل والالات والمواد الغذائية ، وتعتبر دبي المستورد الرئيسي في الدولة حيث بلغ نصيبها حوالي ٦٨٪ من مجموع الواردات خلال الخمس سنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٣) وظليها مباشرة ابو ظبي .

والجدول التالي يبين لنا الارقام القياسية لقيمة الواردات محسوبة للسنوات على اساس عام ١٩٦٩ = ١٠٠ .

السنة	ابو ظبي	دبي	الاجمالي
١٩٦٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠	٦١	١٠٣	٨٧
١٩٧١	٧٧	١١٤	١٠١
١٩٧٢	١٢٨	١٥٥	١٤٥
١٩٧٣	١٨٦	٢٤٧	٢٢٤
١٩٧٤	٢٨٢	٤٩٦	٤٥٢
١٩٧٥	٦٤٠	٧٣٣	٦٩٨

من الجدول السابق يتبين لنا أن واردات ابو ظبي ازدادت بنسبة ٥٤٠ ٪ / في سنة ١٩٧٥ عن سنة الاساس بينما بلغت هذه النسبة في دبي ٦٣٣ ٪ لنفس الفترة .

وتعزى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الى الزيادة في حجم الواردات من مختلف المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة خصوصا خلال عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فلقد سجلت كل من المجموعات المستوردة زيادة ملحوظة كما يظهر من الجدول التالي :

التصنيف السلعي للواردات

الإستاتس / ١٩٦٩ = ١٠٠

١٩٧٤ (ب)	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	متر الجمعة
٤٩٧	٢٣٧	١٦٩	١٢٦	١١٣	١٠٠	١
٣٢٢	٢٤٧	١٩١	١٥٧	١١٤	١٠٠	=
١٤٠٧	٥٦٠	٧٢٨	١٩٦	٢٥٩	١٠٠	=
١٠٨١	٣٤٣	٢٤٤	٩٢	٩٠	١٠٠	=
٤٩٨	٢٦٩	١٦٥	١٢٧	١٢٢	١٠٠	=
٣٧٦	٢٢٢	١٣٠	٨٦	٨١	١٠٠	=
٢١٢	٢١٦	١٢٧	٧٦	٧١	١٠٠	=
٢١٦	١٥٢	١١٤	٩٢	٨٤	١٠٠	=
٣٦٠	٢١٠	٣٠٢	١٥٩	١٤١	١٠٠	=
٨٨٨	٥٨٨	٢٥٦	٣٧٧	١٦١	١٠٠	مواز حقول النفط

ب - تشمل بالنسبة لأيو طبي وادرات النصف الأول من سنة

١٩٧٤ فقط .

وجدير بالذكر أن الزيادة في حجم استيراد المواد الغذائية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) يعود الى زيادة استيراد دبي من هذه المجموعة . فقد تاقّت معدلات الزيادة في استيراد دبي (من الدواجن واللحوم المعلبة والفواكه الطازجة واللحوم المثلجة والسكر والمواد الغذائية المعلبة والاسماك المعلبة والدقيق والخضروات المثلجة) معدلات الزيادة في اجمالي واردات دبي وأبو ظبي معا من ذات المجموعة وذلك في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ .

كذلك الزيادة في اجمالي واردات المشروبات والتبغ المجموعة (١) ، فترجع الى زيادة استيراد دبي منها حيث أظهر استيراد أبو ظبي زيادة طفيفة من سنة لآخرى ، بينما أظهر استيراد دبي زيادة في جميع بنسود هذه المجموعة هذا وقد سجل معدل زيادة استيراد المشروبات غير الكحولية أعلى نسبة في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ ٥١٧ بالمائة ، يلي ذلك المشروبات الروحية والخمور ثم العصير المثلب وأخيرا السجائر .

أما المجموعة ٢ (المواد الخام عدا البترول) فما زالت ضئيلة لكنها أظهرت نموا مطردا خلال الخمس سنوات الاخيرة عدا سنة ١٩٧١ . وقد سجل عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ أكبر زيادة لاستيراد هذه المجموعة .

وقد ارتفعت واردات أبو ظبي في سنة ١٩٧٣ من ٤ مليون درهم الى ٧٥ مليون درهم نظرا لزيادة استيرادها من الاسمدة والمواد الخام ، كما تضاغت واردات دبي من هذه المجموعة نظرا لزيادة استيرادها من مواد البناء .

أما المجموعة ٣ (وقود معدني ، زيوت وشحوم معدنية) فلأن الزيادة التي طرأت على حجم استيرادها تعود الى واردات دبي المتزايدة

من السولار وغاز الكيروسين والزيوت والشحوم المعدنية والبنزوين
خلال الفترة من سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣ .

هذا وقد سجلت واردات المجموعة ٤ (زيوت ودهون حيوانية ونباتية)،
والمجموعة ٥ (كيماويات) زيادة طفيفة أغلبها ناتج عن زيادة استيراد
المعاقير الطبية ومواد التجميل والاصباغ .

أما واردات المجموعة ٦ (السلع المصنعة) فقد أظهرت زيادة
مستمرة خلال الفترة موضوع البحث عدا سنة ١٩٧٠ عندما انخفضت
واردات أبو ظبي من ١٤٠.٣ مليون درهم الى ٦٥.٦ مليون درهم نتيجة
لانتفاض استيرادها من مواد البناء خلال النصف الاول من تلك السنة.

أما بالنسبة لدبي فإن زيادة وارداتها من السلع المصنعة في سنة ١٩٧٣
يعود الى زيادة وارداتها من مواد البناء كما يتوقع استمرار هذه الزيادة
في سنة ١٩٧٤ نظرا للتوسع العمراني فيها . وتظهر بيانات أبو ظبي
خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٤ زيادة مماثلة .

وبالنسبة لواردات المجموعة ٧ (الآلات ووسائل النقل) فلم تظهر
اية زيادة خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ بل انخفضت بعض الشيء.

وقد اظهرت ابتداء من سنة ١٩٧٢ ارتفاعا تدريجيا ملحوظا لكل من أبو ظبي
ودبي . وقد شكلت هذه المجموعة أكبر نسبة في اجمالي الواردات
لسنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ سبقها في ذلك مجموعة السلع المصنعة في سنة
١٩٧٤ . هذا وقد كونت واردات هذه المجموعة ٣٠ بالمائة من اجمالي
الواردات في سنة ١٩٧٣ . وترجع الزيادة في أبو ظبي الى زيادة

استيراد الآلات غير الكهربائية ومعدات النقل . أما بالنسبة لدبي فترجع الزيادة الى استيراد معدات النقل .

ازدادت واردات المجموعة ٨ (سلع مصنعة اخرى) خلال فترة البحث ما عدا في سنة ١٩٧٠ . وترجع الزيادة منذ سنة ١٩٧٢ الى زيادة واردات دبي من الساعات والملابس الجاهزة والجوارب والاكسسوارات والاحذية والآلات التسجيل وهي سلع من المتوقع أن يعمد تصديرها . أما بالنسبة لواردات المجموعة ٩ (سلع غير مصنعة) فزعم صغر حجمها إلا أنها أظهرت زيادة بسيطة ما بين سنة وأخرى .

أما واردات مواد حقول النفط فقد ازدادت نتيجة لزيادة إنتاج النفط الخام وتشمل هذه المجموعة مواد لإنشاء المنصات والأرصفة وتغطية جدران آبار النفط وأدوات الحفر ومواد توصيل الأنابيب وما شابه ذلك .



والجدول التالي يبين لنا مجموع قيمة الصادرات والواردات بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في الفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥ وهو يعطي صورة عن الميزان التجاري لدولة الإمارات .

صادرات وواردات

الإمارات العربية المتحدة^١

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	قيمة الصادرات (٢)	قيمة الواردات
١٩٦٩	٢٠٠	٣٦٧
١٩٧٠	٢٩٠	٢٢٠
١٩٧١	٤٥٠	٣٧٠
١٩٧٢	٦٧٠	٤٨٠
١٩٧٣	٩٨٠	٨٤٠
١٩٧٤	٤٨٥٠	١٦٠٠
١٩٧٥	٤٨١٥	٢٧٢٨

(١) المصدر : دائرة الجمارك ودائرة البترول - أبو ظبي . دائرة الجمارك وشركة نفط دبي .

(٢) تشمل قيمة الصادرات كلاً من الصادرات البترولية والصادرات الأخرى في القنطرة .

البعث الرابع

العلاقات الاقتصادية الخارجية

كانت للإمارات العربية المتحدة علاقات اقتصادية تربطها بالعالم الخارجي وذلك لأنها دولة بحرية ارتبط نشاطها الاقتصادي منذ قرون طويلة بالبحر ونظراً لموقعها الذي يشرف على طرق التجارة الدولية القديمة والتي تربط بين الشرق والغرب سواء أكان ذلك عن طريق مضيق هرمز والخليج العربي فالبحر أم عن طريق بحر العرب وشرق أفريقيا ورأس الرجاء الصالح .

وهذا الموقع الاستراتيجي أوجد ترابطاً اقتصادياً وعلاقات تجارية قديمة بين الإمارات العربية وبين عديد من الدول مثل بلاد شبه القارة الهندية وأندونيسيا وبلاد شرق أفريقيا مثل زنجبار وتنزانيا وكينيا ومدغشقر والصومال والحبشة . ونرى جلياً آثار هذه العلاقات التجارية القديمة في التأثير الحضاري والديني الذي تركه عرب الإمارات العربية في العديد من هذه البلاد . كما أن جاليات من سكان الإمارات قد استقرت في تلك البلاد منذ مئات السنين نائلة معها الدم العربي والدين الإسلامي .

وعندما اكتشف البترول اتسع النشاط التجاري للإمارات ليشمل جميع قارات العالم وخاصة مع البلاد الصناعية التي تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده من بترول الإمارات العربية المتحدة في حين تصدر للإمارات منتجاتها الصناعية والمواد الغذائية والخبرة الفنية . ولقاء مزيد من الضوء على علاقة الإمارات العربية بالعالم الخارجي في مرحلة ما قبل البترول نعرض موضوعين رئيسيين هما التجارة الخارجية والنقل البحري .

١ - التجارة الخارجية

نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله الامارات العربية وذلك لسيطرتها على مدخل الخليج العربي من ناحية وامتداد شواطئها لأكثر من ٧٠٠ كيلو متر على الخليج العربي وبحر العرب من ناحية أخرى هذا بالإضافة الى أن سكنتها كانوا منذ القدم مولعين بركوب البحر لانه يشكل بالنسبة لهم مصدر الرزق الاساسي نظرا لقسوة الظروف الطبيعية في البر اذ تغطي الصحاري القاحلة معظم مناطق البلاد ، كل هذا دفعهم الى التطلع الى البحر وركوبه وبالتالي الى الاتصال بالبلاد المجاورة التي وهبها الله رزقا اوفر وأرضا أخصب . ولذلك كان لسكان الامارات العربية صلات تجارية مع هذه البلاد المجاورة والواقعة على الخليج العربي والمحيط الهندي . فقد أخذ سكان الامارات العربية منتجاتهم من جلود وسكك مجفف ولؤلؤ الى بلاد الخليج الاخرى والجزيرة العربية والى شبه القارة الهندية والى بلاد شرق افريقيا فكانت لكل من دبي وابو ظبي ورأس الخيمة صلات وثيقة مع مدينة بمباي في الهند وموانئ شرق افريقيا في زنجبار ومبلسا ومقديشو وجيبوتي . كما استوردوا من هذه البلاد المنتجات الزراعية مثل التوابل والحبوب والصمغ العربي والمنسوجات والمعادن الثمينة .

وكانت هناك علاقات تجارية بين الامارات العربية المتحدة ومختلف بلاد الجزيرة العربية حيث كانت تنقل البضائع والسلع بين هذه البلاد عن طريق قوافل الجمال . وكانت مدينة العين ومدينة البريمي تعتبران سوقا تجاريا هاما يتم عن طريقهما تبادل السلع الواردة من عمان ومن الامارات العربية وتنمقد تلك السوق في ظهر كل يوم حيث تقصدها القبائل المختلفة لتبيع فيها ما لديها من منتجات حيوانية وزراعية وفحم نباتي وتشترى ما تحتاجه من بضائع وسلع أخرى وذلك قبل أن تخفي في أعماق الصحراء العربية .

٢ - النقل البحري

كان لوجود الامارات العربية في موقعها الهام على الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية واطلائتها على الخليج العربي من ناحية وعلى بحر العرب من ناحية اخرى ميزة استراتيجية هامة انعكست بشكل واضح على وضعها الاقتصادي ، وجعلت السكان يستفيدون من موقعهم هذا فترات كبيرة في مجال النقل البحري .

ففي القرون الوسطى وفي العصر التجاري الذي عم أوروبا بعد ذلك ، كان الخليج العربي هو طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب .

وكان ميناء البصرة في نهاية الخليج العربي هو المركز الرئيسي الذي تعدد اليه البضائع والسلع القادمة من الشرق والتي تحملها السفن التجارية التابعة للامارات العربية حيث يتم نقلها بعد ذلك بالقوارى الى موانئ البحر المتوسط ومنها الى أوروبا وتعود السفن محملة بالسلع التي تنتجها أوروبا الى بلاد الشرق .

وقد كان لاهاء الامارات العربية دور بارز في نقل البضائع والسلع عبر الخليج العربي وبنوا لذلك أسطولا تجاريا كان الاول في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي .

وقد نجحوا في مجال النقل البحري وشهد لهم الكثيرون من المؤرخين ولحماسة أسطولهم التجاري بنوا أسطولا بحريا آخر وفرضوا سيطرتهم على منطقة الخليج العربي وبحر العرب .

واكتسب اهاء الامارات العربية مع مرور الزمن خبرة واسعة في مجال الملاحة البحرية والنقل البحري فكان منهم ربابنة مشهورون خدموا التاريخ امثال ابن ماجد الذي ولد في اماره رأس الخيمة .

والحقيقة ان وراء عظمة الاسطول السذي بناء ابناء الامارات العربية اسبابا أخرى غير الموقع الاستراتيجي وقد لا تقل أهمية عنه .

فالظروف المعيشية القاسية التي كانت تسيطر عليهم جعلتهم يبحثون عن مصدر اقتصادي يوفر لهم الرزق واسباب الحياة . فالمصحاء كانت قاسية عليهم شحيجة بمياهها مما قلل فرص الزراعة ، كما أن صيد اللؤلؤ والسمك ربطهم بصورة أكبر بالبحر . وقد حفزهم ركوب البحر على بناء السفن مما جعلهم يكسبون خبرة كبيرة في هذا المجال .

وقد اتهم بعض المؤرخين الاجانب أبناء الامارات العربية في تلك الفترة بالقرصنة وتهديد السفن المارة عبر مياهها الاقليمية . ولكن الواقع هو أن أبناء الامارات كانوا حريصين على تشغيل سفنهم التجارية لنقل السلع والبضائع واعطائهم الاولوية في ذلك .

وقد كسبت الامارات العربية في ذلك الوقت سمعة ممتازة في مجال النقل البحري والملاحية مما جعل تجار الشرق والغرب يفضلون نقل بضائعهم وسلمهم على سفن أبناء الامارات وذلك لضمان عدم تعرض هذه البضائع للسطو والنهب وهي في طريقها الى الاسواق .

وهكذا نستطيع القول بأن النقل البحري كان أحد اعمدة الاقتصاد الرئيسية للامارات العربية فيها قبل قناة السويس .



الفصل الثانی

طبيعة البنیان الاقتصادي

المبحث الأول: مختلف

المبحث الثاني: الطبيعة المزروعة للبنیان
الذريعات

طبيعة البنية الاقتصادية

يتصف البنية الاقتصادية القديم للامارات العربية المتحدة بأنه بسيط وبدائي ومتخلف شأنه في ذلك شأن البنية الاقتصادي لعديد من البلاد الاخرى المتخلفة وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للامارات العربية

قبل اكتشاف البترول فيها ، بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت في فترات امتدت من القرن الثامن عشر الى النصف الاول من القرن العشرين . ومع هذه الاهمية التي كانت للؤلؤ في هذا الاقتصاد الا انه قد احتفظ دائما ، وبسبب النشاطات الاقتصادية الاخرى بكثير من ملامح الاقتصاد المعيشي ، مما خلق على اقتصاد الامارات العربية نوعا من الازدواجية في اطار التخلف والركود .

ومع اكتشاف البترول احدث تحولا كبيرا في البنية الاقتصادي ، وخلق نوعا جديدا من الازدواجية في اطار التنمية ، تستند الى التقابل الواضح بين قطاع اقتصادي متطور مرتبط باقتصاديات البلاد الصناعية وهو قطاع البترول ، والى قطاع اقتصادي متخلف مرتبط بالبنية المحلية ويمثل في النشاطات الاخرى التي تحاول بصعوبة اللحاق بقطاع البترول والذي يشكل « القطاع الغائد » في الاقتصاد الوطني .

وعليه فقد اتصف البنية الاقتصادي للامارات العربية بصفتين رئيسيتين وهما : التخلف والازدواجية .

الحجۃ الأولى

التخلف

كان شعب الامارات العربية المتحدة ، عبارة عن مجموعة من القبائل تسكن في الواحات الخصبة وفي بعض الجزر ولم يوجد فيها مجتمع مركب يرتبط بعلاقات ثابتة ، بل كان ما يسمى باقتصاد القبيلة أو القرية (اقتصاد رموي) .

فكان الواحات كانوا يمتنون الزراعة وخاصة زراعة النخيل ، لان النخلة تنتج لهم التمر ومن سقمها وجذوعها يبنون بيوتهم ومن اوراقها (خصوصا) يصنعون الحمر وادوات الطعام ومن ليفها يصنعون الجبال ومن مخلفات التمر يأخذون علفا لمائيتهم وابلهم ، وهكذا نرى ان النخلة تشكل بالاضافة الى الجمل امدة الاقتصاد القديم للقبائل العربية التي تسكن الامارات العربية ، فالجمل هو الاخر كانت له أهمية كبيرة في هذا الاقتصاد القبلي ، فمن لبنه يشربون ويستخرجون المنتجات الالبانية ومن لحمه يأكلون ومن وبره ينسجون ملابس وهو الوسيلة الوحيدة لنقل الأشخاص ونقل السلع .

اما سكان الشواطىء والجزر فقد اتمنوا صيد السمك وبعد ذلك صيد اللؤلؤ وكانوا يصنعون سفنهم الشراعية محطيا بالاضافة الى صناعة شبك الصيد .

وقد كان سكان القرى والارياف يتبادلون مع سكان الجزر والشواطىء منتجاتهم وكان هذا التبادل يتم في معظمه عن طريق المقايضة

في حين كان هناك استعمال لبعض أنواع النقود الاجنبية على نطاق ضيق وخاصة المسكوكات الذهبية والفضية .

والبنيان الاقتصادي يتشكل من وحدات اقتصادية صغيرة من مجتمعات اقتصادية بدائية صغيرة ومتصدة تتمثل في القبائل وفي القرى قام بينها نوع من الترابط تزايد مع تطور النشاط الاقتصادي خاصة مع انتمائى التجارة الخارجية والنقل البحري ثم مع ظهور صناعة اللؤلؤ كسلعة نقدية وازدياد عدد المشتغلين فيها مما أدى الى اتساع المبادلات والى ظهور بعض انواع من تقسيم العمل فمع هذا التطور اخفت اعداد اكبر من السكان تتجمع قرب الشواطىء مكونة مجتمع القرية ثم مجتمع المدينة وبالرغم من هذا التطور الذي حدث في النشاط الاقتصادي والذي استتبع ظهور القرية والمدينة فقد ظل اقتصاد الامارات العربية متخلفا . (١)

(١) ليست هناك مراجع او مصادر اقتصادية لفترة ما قبل البترول فلكل اعطينا على البحث الميداني والمجهود الشخصي .



الحجۃ السانیۃ

الطبيعة المزدهرة للبنان الرقصادي

وبالإضافة الى التخلف الذي اتصف به اقتصاد الامارات في مرحلة ما قبل البترول ، فقد اتصف أيضا « بالازدواجية » حيث جمع بين انتاج بعض المحاصيل المعينة ، بغرض الاستهلاك المنزلي أو المقايضة المحلية وبين انتاج بعض المحاصيل النقدية بغرض التصدير الى الخارج .

وفي مصر صناعة اللؤلؤ كان اللؤلؤ يعتبر سلعة نقدية ، تنتج بغرض التصدير ، في حين كانت المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تنتج لغرض الاستهلاك المحلي .

وعندما ازدهرت صناعة اللؤلؤ ، سبق اللؤلؤ القطاعات الاخرى التي تعمل من أجل سد حاجة السوق المحلي وأصبح المحصول النقدي الوحيد الذي ارتكز عليه الاقتصاد الوطني لفترة من الزمن ، مما برر اعتباره القطاع الرئيسي في هذا الاقتصاد . وقد كان طبيعيا مع هذا الوضع أن يتأثر اقتصاد الامارات ، وعن طريق قطاع اللؤلؤ بالأوضاع الاقتصادية العالمية ، وأن يصبح نتيجة لذلك عرضة لتقلبات كبيرة خارجية ، وهذا ما حدث عندما تدهورت صناعة اللؤلؤ ابتداء من الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية وخاصة لاكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي وقيام دول جديدة في المنطقة واكتشاف طريقة زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان نتيجة للظروف الدولية مما أدى الى تدهور شبه كامل للاقتصاد الوطني كله .

ونضيف أن اكتشاف البترول في الإمارات العربية ، وقد أصبح يشكل « القطاع القائد » في اقتصادها الوطني ، وبدأ يخلص هذا الاقتصاد من ظاهرة التخلف ويحقق له التنمية ، لم يخلصه بعد من الطبيعة الازدواجية . ففي حين أن قطاع البترول قطاع مخطور جدا تكنولوجيا ومرتبطة ارتباطا كليا بالأسواق الخارجية ، نجد أن القطاعات الأخرى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات ما زالت مختلفة تكنولوجيا وبدرجة كبيرة عنه ، ومرتبطة أساسا بالاقتصاد المحلي . ولا شك في أن هذه الصفة الازدواجية تعني بالاضافة الى ما عليها من مأخذ اقتصادية ، أننا لم نستطع بعد أن ننقل التقدم الذي يحقق في قطاع البترول ، وهو القطاع القائد الى القطاعات الأخرى .

ولذلك يكون من الضروري على البلاد التي في مثل هذا الوضع ، والتي تعاني من ظاهرة الازدواجية ، أن تسمى الى دمج « القطاع القائد » في الاقتصاد الوطني وذلك بنقل خصائصه وآثاره الى القطاعات الأخرى .

ومع أن هذا العمل ليس بالسهل إلا أنه يجب أن يكون الهدف الذي نسعى إليه ، حتى نضيق للاقتصاد القومي .



الباب الثاني
الصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

مقدمة :

في الباب الاول من القسم الاول القينا الضوء على البنيان الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول ، وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الكافية عن هذه المرحلة ، الا انه يمكن القول بأنها تشكل مرحلة متميزة من التطور الاقتصادي للإمارات العربية .

نقد عرفت المرحلة السابقة على عصر اللؤلؤ « اقتصاد القبيلة » الذي يستند الى المجتمعات الصغيرة المخلقة التي لا تقوم بينها علاقات اقتصادية الا في حدود ضيقة جدا ، ثم أصبحت صناعة اللؤلؤ ، قبل قرنين من كشف البترول المحور الذي ارتكز عليه اقتصاد هذه الامارات العربية .

وبعد دخول شركات البترول فيما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية الى منطقة الخليج العربي وحصولها على امتيازات التنقيب عن البترول في الامارات العربية انتهت المرحلة الاولى من المسيرة الاقتصادية للإمارات وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة البترول وذلك منذ سنة ١٩٣٦ حيث تم توقيع اول امتياز للبترول بين حاكم امارة أبو ظبي وبين شركة تطوير بترول الساحل المتهدان . وفيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٢ كانت فترة انتقالية فصلت بين (عصر اللؤلؤ) وبين (عصر البترول) .

مع نهاية سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول من أبو ظبي بكميات تجارية مهينا بذلك لدخول الانتصاد الوطني للإمارات العربية (عصر البترول) بمعامله الجديدة وخاصة بعد ١٩٦٦ حينما تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبو ظبي .

وننتقل هنا الى دراسة الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة ، مقسمين دراستنا الى فصول أربعة .

نخصص الفصل الاول منها للاطار القانوني للصناعة البترولية ،
والفصل الثاني لشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ،
والفصل الثالث لمراحل الصناعة البترولية ، والفصل الرابع للامارات العربية المتحدة والتكاملات البترولية .



الفصل الأول

الإطار القانوني للصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: اتفاقيات البترول في القديم
المبحث الثاني: اتفاقيات البترول في الجديد
المبحث الثالث: اتفاقيات المشاركة

الطاقة في الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

منذ بداية القرن الحالي وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى حيث تمت تصفية تركة الامبراطورية العثمانية في الشرق الاوسط ، بدأ يتضح الصراع الخفي الذي كان دائرا بين دول المحور وهي تركيا والمانيا وايطاليا • وبين الحلفاء ، وهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، حول السيطرة على اقطار الشرق الاوسط وتقاسمها كمناطق للنفوذ ، وذلك بدفع من شركات البترول في تلك البلاد والتي كانت تعرف الاهمية البترولية المحتملة لاقطار الشرق الاوسط .

وبعد ان حصل رجل الاعمال البريطاني دارسي على امتياز للتنقيب عن البترول في ايران في سنة ١٩٠٣ حاول الالمان عن طريق تركيا ان يحصلوا على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق ، ولكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى ، التي هزم فيها المحور فبدأ الانجليز يسامون العراق على شق محافظة الموصل عنه اذا لم يمنح امتياز البترول للشركات الانجليزية ، وبالفعل فقد تم لهم ما ارادوا وانشئت شركة نفط العراق (I.P.C.) حيث منحت امتيازاً للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق .

وتحت ضغط حلفاء بريطانيا نزلت شركة البترول البريطانية B. P. عن جزء كبير من حقتها في الـ (I.P.C.) مرضاة لهؤلاء الحلفاء لشركات امريكية وهولندية ، حيث تم توزيع اسهم شركة نفط العراق

على النحو التالي :-

شركة البترول البريطانية	٢٣,٧٥ ٪
شركة البترول الفرنسية	٢٣,٧٥ ٪
شركة شل	٢٣,٧٥ ٪
شركتي موبيل واكسون	٢٣,٧٥ ٪
مؤسسة كلينكيان	٥ ٪

وحصلت شركة بلبكو الامريكية على امتياز في البحرين ثم حصلت شركة ارامكو الامريكية على امتياز شامل في المملكة العربية السعودية ، وحصلت كل من شركة البترول البريطانية (B.P.) وشركة الخليج Gulf الامريكية على امتياز في الكويت مناصفة بينهما .

وبعد ذلك حصل مساهمو شركة نفط العراق (I.P.C.) على امتيازات في كل من الامارات العربية وعُمان وقطر . وبذلك لم تات سنة ١٩٣٦ الا وقد تقاسم الحلفاء منطقة الشرق الاوسط فيما بين شركاتهم وينسب متفاوتة . وكان شأن الامارات العربية في ذلك شأن بقية بلدان المنطقة .

ففي الامارات العربية تم التوقيع على اول اتفاقية للبترول في يناير سنة ١٩٣٦ بين حاكم امارة ابو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المنهاندن (١) حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق امارة ابو ظبي البرية والبحرية . وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والامارات الاخرى مع هذه الشركة على اتفاقيات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على امتياز غطى الامارات العربية المتحدة كلها .

(١) كتبت الامارات العربية يطلق عليها قبل حصولها على الاستقلال سنة ١٩٧١ عدة اسماء من بينها الامارات المتصالحة والمحبيات للبريطانية وامارات المساهل المنهاندن لان هذه الامارات وقعت فيما بينها اتفاقية هدنة تم بموجبها منع الاقتتال والحلقات التي كتبت قائمة بين الامارات المختلفة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات العربية المتحدة لتعود ثانية بعد هذه الحرب للقيام بأعماله التحري والاستكشاف ، وبعد أن قامت شركة تطوير الساحل الشمالى بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن امتيازاتها في إمارات دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البحرية من إمارة أبو ظبي محتفظة بالمناطق البرية منها حيث ركزت نشاطها فيها . وقد منع حكاه الإمارات فيها بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في إماراتهم لشركات عديدة . أهمها الامتياز الذي منحه إمارة أبو ظبي سنة ١٩٥٤ في مناطقها البحرية (لشركة مناطق أبو ظبي البحرية) والامتياز الذي منحه إمارة دبي سنة ١٩٦٣ لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارة ، والامتياز الذي منحه إمارة الشارقة سنة ١٩٧١ (١) لشركة الهلال .

وقد اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٥٨ ، ثم في إمارة دبي في سنة ١٩٦٦ وفي إمارة الشارقة في سنة ١٩٧٢ .

وتختلف اتفاقيات البترول في الإمارات العربية المتحدة الواحدة عن الأخرى ، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية بلدان الشرق الأوسط وذلك تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة (٢) .

ولسهولة البحث فائنا سنقسم دراستنا لاتفاقيات البترول طبقاً لمضمونها وشروطها الى ثلاثة مباحث ندرس في المبحث الأول منها الاتفاقيات القديمة ، وفي المبحث الثاني الاتفاقيات الجديدة وفي المبحث الثالث اتفاقيات المشاركة .

(١) انظر الفصل الثاني والخاص بشركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة .

(٢) انظر اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً - للمؤلف - ص ١٥٣ - ١٥٤ .

الحجۃ النورۃ

اتفاقيات البترول القديمة

نقصد بذلك الاتفاقيات التي وقعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي اتفاقيات غطت منطقة الشرق الاوسط ولها صفات متميزة وتتشابه فيما بينها وان اختلفت الاقطار التي عقدتها .

لقد تقاسمت سبع شركات بترول عالمية ، وهي التي يطلق عليها الاخوات السبع (Seven Sisters) (١) مناطق الامتياز في الشرق الاوسط بعد أن اتفقت فيما بينها على عقد الكارتل العالمي المعروف ، (اتفاق اوكتاكري) والذي تمهدت بموجبه بأن تتقاسم مناطق الامتياز والاسواق والا تدخل في منافسات فيما بينها .

وتتصف الاتفاقيات القديمة بالصفات التالية :-

١ - طبع الاكراه والاحتكار :-

فقد قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات ثم ألزمت حكام المنطقة على التوقيع عليها تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية ، في وقت كانت جميع اقطار المنطقة ترزح تحت السيطرة الاستعمارية . وهكذا لم يكن لبلدان المنطقة حول ولا قوة في وضع هذه الاتفاقيات ولم يكن امامها من خيار الا الموافقة عليها وتوقيعها . واذا ما تردد واحد من الحكام في التوقيع فانه يتعرض الى شتى الضغوط الى أن يوقع عليها .

(١) شركات البترول الرئيسية او الاخوات السبع هي :-

British Petroleum, Standard Oil of California, Standard Oil of New Jersey, Gulf Oil, Shell, Mobile, C.F.P.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تفقد هذه الاتفاقيات دور الدولة المضيفة ومصلحتها . فقد اطلقت هذه الاتفاقيات يد الشركات في التصرف كما ضمنّت لها الوضع الاحتكاري وأعطتها جميع المميزات التي أرادت بها فيها الإعفاءات الضريبية . واتفاقيات كهذه أن صلت لفترة من الزمن فانها ولا شك تحمل بذور فئائها ، فما أن حصلت أقطار المنطقة على استقلالها السياسي حتى سارعت مجتمعة ومنفردة الى تعديل هذه الاتفاقيات وهذا ما تم بالنسبة للإمارات العربية المتحدة .

٢ - الشمول :

انصفت الاتفاقيات القديمة بصفة الشمول . أي انها كانت تغطي جميع حدود القطر من برية وبحرية ولم تبق بذلك أي مجال لدخول شركات أخرى الى القطر نفسه .

٣ - طول المدة :

كانت الاتفاقيات القديمة تنصف بطول مدتها ، بمعظمها يصل الى أكثر من سبعين سنة . (اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة تبلغ مدتها ٧٥ سنة) .

٤ - اجساد الشروط المالية :

كانت شركات البترول الاحتكارية حسب اتفاقياتها القديمة تدفع أتاوة سنوية بسيطة قبل اكتشاف البترول زادت قليلا بعد اكتشاف البترول . فقد نصت اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحذودة مثلا على أن تدفع الشركة مبلغ ١٠٠ ألف روبية (٢٥ ألف دولار) أتاوة سنوية الى أن يتم اكتشاف البترول ، وتدفع بعد اكتشاف البترول أتاوة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف روبية (٥٠ ألف دولار) . اما بعد انتاج البترول فان شركات البترول تدفع مبلغ ثلاث روبيات للطن المقطوع أي ٧٥ سنت

أمريكي أي حوالي عشرة سنتات للبرميل (يبلغ دخل الحكومة في الوقت الحاضر من البرميل حوالي ١١٦١ دولار) .

٥ - لا تشمل مبدأ المشاركة :

لم يترك الطابع الاحتكاري الذي انصفت به هذه الاتفاقية القديمة مجالا لدخول الاقطار المضيئة كشريك في رأسمال الشركات صاحبة الامتياز ، وبذلك فقد استبعدت مبدأ المشاركة .

٦- ولا تعطي هذه الاتفاقيات القديمة أولوية للمواطنين للمعمل في الشركة وذلك حتى تظل البلاد معتمدة على الخبرة الأجنبية وعلى اليد العاملة المستوردة من مناطق أخرى في الغالب تكون غير عربية .

٧ - وكذلك فإن الاتفاقيات القديمة لا تلزم شركات البترول بالعمل على تصنيع الاقطار المضيئة أو بالمساهمة في تصنيعها لأن ذلك قد يضر بالصناعة في اقطار هذه الشركات . بالإضافة الى أن الشركات الاحتكارية كانت تريد للاقطار المضيئة أن تظل مزارع للمواد الخام التي تصنع في الاقطار الصناعية وعليه فإن الاتفاقيات القديمة لم تنص على إلزام الشركات على تصنيع البترول أو الغاز محليا .

ونخلص مما تقدم أن اتفاقيات الامتياز القديمة والتي وقعت في فترة ما بين الحربين قد وضعت من جانب واحد ، في وقت كانت بلاد الشرق الاوسط واقعة تحت نفوذ دول شركات البترول . فمن الطبيعي أن لا تتماشى تلك الاتفاقيات مع روح العصر الحديث ومن الطبيعي أيضا أن تسعى اقطار المنطقة ، ومن بينها الإمارات العربية المتحدة منفردة أو مجتمعة من خلال منظمة الأوبك ، الى تعديل هذه الاتفاقيات بما يتمشى وروح العصر وبما يضمن لشعوب هذه الاقطار استعادة حقوقها في ثرواتها الوطنية خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

البعث النافی

اتفاقيات البترول الجديدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت شركات البترول للعمل في الإمارات العربية المتحدة ، كما انها نشطت بصورة اكبر في الاقطار المجاورة التي اكتشف فيها البترول . وبعد ان وفقت هذه الشركات في اكتشاف البترول بكميات تجارية في جميع اقطار الشرق الاوسط تقريبا بدأت الصناعة البترولية تدر بعض المائدات للاقطار المضيفة والتي كانت احوج ما تكون لهذه المائدات ، من اجل تحقيق تنميتها وتقدمها .

كما ان اقطار المنطقة حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي واخذت تقتحم الحواجز التي وضعت في طريق الاتصال فيما بينها فبدأت تتصل ببعضها البعض حيث ادركت الاقطار المصدرة للبترول ان المساومة الجبائية افضل من المواقف الانفرادية ، فعملت على انشاء (منظمة الاوبك) لتكون ناديا يضم الاقطار المصدرة للبترول والتي تشابهت مصالحها . وادركت هذه الاقطار ان شركات البترول الاحتكارية كانت مجحفة بحقوقها وان الاتفاقيات القديمة ما عادت تناسب وروح العصر فانتهزت كل مناسبة لكي تعدل من هذه الاتفاقيات وعملت من جهة أخرى على تشجيع دخول الشركات المستقلة (Independent Companies) او الجديدة (New Comers) لكي لا تبقى معتمدة اعتمادا كليا على شركات البترول الاحتكارية (Majors)

وفيما يلي سنبين مميزات الاتفاقيات الجديدة حتى يسهل علينا مقارنتها بالاتفاقيات القديمة .

١ - انتفاء صفة الإكراه والاحتكار :-

هنا بمكس الاتفاقيات القديمة فقد قيدت الاقطار المضيفة يد شركات البترول ومنحت حدا ادنى من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، كما ان هذه الاتفاقيات وضعت بارادة الدولة ولذلك فانها ضمنت الحفاظ على مصالح القطر المضيف . فهي لم توضع تحت تأثير اي ضغط عسكري او سياسي بل ان شركات البترول كانت تدعى للتقدم بعروضها للحصول على الامتياز وكانت الشركة التي تقدم افضل العروض تحصل على الامتياز . ولذلك فقد ضمنت هذه المناغسة بين الشركات المتقدمة الحصول على مزايا كبيرة ذات فائدة للقطر . وقد ادى هذا الوضع الى اتساح المجال لدخول الشركات المستقلة وبذلك جاءت هذه الشركات بشروط ومزايا جديدة ساعدت فيها بعدد على تعديل الاتفاقيات القديمة .

٢ - عدم التشمول :-

اتصفت الاتفاقيات الجديدة بانها تشمل مساحات محدودة من القطر .

٣ - ادخال مبدأ التخلي

ادخل مبدأ التخلي على الاتفاقيات القديمة اي ان شركات البترول العاملة قد الزمت بان تتخلى كل فترة زمنية معينة عن مساحة نسبية من امتيازها للدولة . وهذا المبدأ سمح لحكومات الاقطار المضيفة ان تستقدم شركات جديدة منحتها امتيازات جديدة وبشروط افضل من شروط اتفاقيات الامتياز القديمة .

٤ - قصر المدة :

بمعكس الاتفاقيات القديمة والتي كانت تصل مدة امتيازها الى ٧٥ سنة فان الاتفاقيات الجديدة تتراوح مدتها بين عشرين وخمسة وعشرين سنة فقط ، مما شجع شركات البترول على العمل بجدية اكبر في مجال الاستكشاف حتى لا تنقضي المدة فتخسر الشركة امتيازها .

٥ - مميزات الشروط المالية : -

تضمنت الاتفاقيات الجديدة على مميزات مالية جديدة اذ التزمت شركات البترول بأن تدفع قبل اكتشاف البترول ائلاوة سنوية اكبر (١٠٠ ألف دولار) ، وأن تدفع بعد انتاج البترول ريعا (يصل الى ٢٠ ٪) وضريبة دخل (تصل الى ٨٥ ٪) مما يضمن للحكومة حصة الاسد من عائدات بترولها .

كما التزمت الشركات بأن تنفق سنويا مبالغ ثابتة على اعمال التحري والتنقيب عن البترول واذا لم تنفذ ذلك فانها تدفع غرامة للحكومة .

٦ - تشميل مبدأ المشاركة :

جاءت الاتفاقيات الجديدة بمبدأ المشاركة . فيحق للحكومة المضيئة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ان تدخل كشريك في عمليات شركات البترول بنفسب متوافنة تختلف من اتفاقية الى أخرى .

والجدير بالذكر ان مبدأ المشاركة قد ادخل مؤخرا وفي سنة ١٩٧٢ على الاتفاقيات القديمة حيث تفاوتت في الوقت الحاضر نسبته من قطر الى آخر وذلك بين ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ . وسنتطرق لموضوع المشاركة في

الفصل الخاص بمستقبل العلاقات بين شركات البترول والامارات العربية المتحدة .

ولا شك في ان تطبيق مبدأ المشاركة في معظم الاقطار المصدرة للبترول قد أوجد صيغة جديدة للعلاقات بين الاقطار المضيئة وشركات البترول فيها .

٧ - الزام الشركات باعطاء الاولوية للمواطنين بالنسبة لفرص العمل وللتأهيل لاستلام مراكز اكبر مما شجع على انفساح المجال للخبرة الوطنية ان تأخذ مكانها في صناعاتها الوطنية والاستعانة بالخبرات العربية بصورة اكبر من ذي قبل .

٨ - الزام الشركات بالمساهمة في تصنيع الاقطار المضيئة سواء اكان ذلك عن طريق تصنيع البترول والغاز الطبيعي محليا ام عن طريق مساعدة الحكومة ماليا وفنيا في تصنيع بلادها .

ويتضح لنا مما تقدم كيف أن الاتفاقيات الجديدة التي منحت في عهد الاستقلال الوطني جاءت لتعبر عن مصالح الاقطار المصدرة للبترول لتقضي على صفة الاكراه والاحتكار الذي مارسته شركات البترول الكبرى ردحا من الزمن مفسحة المجال امام دخول شركات البترول المستقلة والتي تنافست فيما بينها من أجل العمل في المنطقة عن طريق التقدم بشروط أفضل وأكثر ملائمة لروح العصر الحديث .



البحث الثالث

اتفاقيات المشاركة

في ديسمبر سنة ١٩٧٢ وقعت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاقيات المشاركة مع شركات البترول الرئيسية العاملة في أراضيها ، وبذلك أصبح مبدأ المشاركة حقيقة واقعة وذلك بعد مفاوضات مضمية استمرت لأكثر من سنة ، ثم أخذت الاقطار الأخرى بمبدأ المشاركة فيما بعد .

ولا شك في أن تطبيق مبدأ المشاركة من قبل الاقطار المصدرة للبترول قد أحدث تحولا كبيرا في العلاقة بين شركات البترول والحكومات المضيفة وذلك من جانبها القانوني والمالي . وأصبحت بذلك اتفاقيات البترول اتفاقيات جديدة من نوع آخر . أتبع من خلاله للاقطار المصدرة للبترول أن تمارس سيادتها وسيطرتها على ثرواتها البترولية ، وأن تدخل من خلال المشاركة الى صلب الصناعة البترولية وفي مختلف مراحلها الفنية ، والاقتصادية والقانونية وسنعرض فيما يلي للمزايا التي جاءت بها اتفاقيات المشاركة .

١ - المزايا المالية : مهما لا شك فيه أن تطبيق مبدأ المشاركة قد جاء بمزايا مالية كبيرة للاقطار المصدرة للبترول وأتاح لحكوماتها أن تستعيد الجزء الأكبر من أرباح شركات البترول الأجنبية . فمُنذ طبقت المشاركة على أساس ٦٠٪ فقد عني ذلك أن تحصل الحكومة على ٦٠٪ من أرباح الشركات الأجنبية التي كانت نحصل عليها قبل تطبيق المشاركة . كما أن دخول الحكومات كشريك في صناعتها البترولية أتاح لها أن تستثمر

جزءاً من دخلها من البترول في صناعتها البترولية استثماراً ذا عائد كبير وأضمن .

٢ - المشاركة في اتخاذ القرار : وكذلك أتاح مبدأ المشاركة لحكومة البلد المضيف أن يكون لها اليد الطولى في اتخاذ القرارات بالنسبة لجميع مراحل الصناعة البترولية ، بالإضافة الى أن القطر قد انتقل من مجرد جاني للضرائب Tax Collector الى شريك فعال (Effective Partner) .

٣ - الاستفادة من خبرة الشركات الأجنبية : أن تطبيق مبدأ المشاركة قد أدى الى احتكاك أجهزة الحكومة البترولية وشركاتها الوطنية بالشركات الأجنبية والتي لها خبرة طويلة في الصناعة البترولية في مجال العمل اليومي بعد أن كانت هذه المجالات حكراً على الفنيين الأجانب ومما يفسح المجال للحكومة لكي تحارب كواثرها الفنية استعداداً لإدارة صناعتها البترولية في المستقبل بعد رحيل الشركات الأجنبية .

٤ - دخول الأسواق البترولية : أن دخول الحكومات كشريك في الصناعة البترولية جعلها على البحث عن أسواق لحصتها من البترول فعملت على الاتصال المباشر بالأسواق البترولية العالمية والتي كانت محتكرة من جانب شركات البترول الأجنبية . وهذا الخروج الى الأسواق العالمية يتيح الفرصة للاقطار المصدرة للبترول أن تحصل على مزايا أخرى بالإضافة الى الأسعار المناسبة لبترولها من الاقطار الصناعية مثل الحصول على التكنولوجيا الحديثة والزام الاقطار الصناعية على اتخاذ مواقف متفهمة من القضايا الوطنية (مثل قضية فلسطين بالنسبة للاقطار العربية المصدرة للبترول) .

٥ - التصنيع : من مزايا المشاركة أيضا هو أنه أصبح بمقدور الحكومات المصدرة للبتروال أن تصنع جانباً من حصتها من البتروال محلياً عن طريق اقلية مصافي للتكرير لفرض التصدير واقلية المصانع البتروكيمياوية واقلية مصانع اسالة الغاز المصاحب والغاز الطبيعي .

ان تطبيق العديد من الاقطار المصدرة للبتروال لبدأ المشاركة ادى ولا شك الى ايجاد صيغة جديدة للعلاقات ليس فقط بين الاقطار المصدرة للبتروال وشركات البتروال العاملة فيها وانما ايضا بين الاقطار المنتجة والاقطار المستهلكة للبتروال . وهذا ادى الى تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية مما اوجب معه أن يعاد النظر في هذه العلاقات خاصة والعالم بصدد البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية .

ان تطبيق مبدأ المشاركة قد اوجد قوة اقتصادية جديدة رفضت مبدأ الاحتكار وسلب ثرواتها البتروالية الذي مارسه شركات البتروال وحكوماتها لسنوات طويلة ، هذه القوة خرجت من بين بلاد العالم الثالث وهي بلاد آخذة في النمو في مجملها لتستعيد حقوقها ولتنبه البلاد الآخذة في النمو الاخرى بأن تحذو حذوها . هذه الصهوة من قبل البلاد المصدرة للبتروال ادت الى حدوث خلل في المعادلة الاقتصادية الدولية القديمة والتي اتاحت الفرصة للبلاد الصناعية أن تبني صناعاتها على مصدر رخيص للطاقة تاركة أصحاب هذه الثروة يرزحون تحت تأثير التخلف والاستغلال والفقـر .

ومن هنا يجب على بلاد العالم مجتمعة اذا ما ارادت أن تجد الحلول الملائمة للاقتصاد العالمي ان توجد من خلال الحوار لا المجابهة صيغة جديدة لمعادلة جديدة للاقتصاد العالمي تقوم على الحق والمعدل .

الفصل الثاني

شركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول : شركات البترول العاملة في
إمارة أبوظبي

المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في
الإمارات الأخرى

المبحث الأول

شركات البترول العاملة في أبو ظبي

تعتبر إمارة أبو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات
الامضاء في الاتحاد كما يعمل بها أكبر عدد من شركات البترول . بعضها
منتج للبترول وبعضها ما زال في طور البحث والتحري .
وشركات البترول العاملة في أبو ظبي هي : -

- ١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة .
- ٢ - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ - شركة نفط توتال أبو الخوش .
- ٤ - شركة نفط أبو ظبي اليابانية .
- ٥ - شركة نفط البندي المحدودة .
- ٦ - شركة نفط اميراداهيس .
- ٧ - شركة نفط ستنج ديل المحدودة .
- ٨ - شركة نفط فيليبس أبو ظبي المحدودة .
- ٩ - شركة نفط الشرق الاوسط .

١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة :

تأسست في بريطانيا بتاريخ ١٩٣٦/٩/٣ شركة سميت شركة تطوير بترول الساحل المتهادن المحدودة ثم حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في إمارة أبو ظبي بتاريخ ١٩٣٩/١/١١ وقد شملت منطقة امتيازها جميع الأراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة الإمارة وكانت مدة الاتفاقية ٧٥ سنة . وتعود ملكية أسهم شركة (تطوير بترول الساحل المتهادن) الى الشركات التالية :

- ٢٤,٧٥ ٪ لشركة النفط البريطانية .
- ٢٤,٧٥ ٪ لشركة شل .
- ٢٤,٧٥ ٪ لشركة النفط الفرنسية .
- ٢٤,٧٥ ٪ لشركة ستانفورد أويل أوف نيوجرسي وشركة موبيل أويل الأمريكيتين .
- ٠,٠ ٪ لمؤسسة المساهمة والاستكشاف « مؤسسة كلينكيان » .

وفي ١٩٦٢/٧/٢٤ تم تغيير اسم الشركة الى شركة نفط أبو ظبي المحدودة وقد تمهت هذه الشركة بموجب أحكام اتفاقية عام ١٩٣٩ بأن تدفع الى أبو ظبي المبالغ التالية :

- (١) مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ روبية عن ايجار الأراضي المشمولة بامتيازها وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .
 - (٢) مبلغ ١٠٠.٠٠٠ روبية سنويا عن ايجار الأراضي بعد ذلك وحتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية .
 - (٣) مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ روبية عند العثور على النفط بكميات تجارية .
 - (٤) ريعا قدره ثلاث روبيات عن الطن الواحد المصدر من النفط .
- وقد بدأت المفاوضات لتعديل الامتياز المذكور قبل بسدء تصدير البترول ولكنها لم تكمل الا في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ . ثم اجري تعديل في عام ١٩٦٦ . ومن اهم النقاط التي تم تعديلها ما يلي :

١) تعديل عوائد الحكومة من ثلاث روبيلات للطن المقطوع الى ١٢٥٪ من السعر المعلن مع احتساب المبالغ المخفوعة الى الحكومة على هذا الاساس (الربيع) ضمن نفقات الإنتاج ، وذلك وفقا لمبدأ تنفيذ الربيع الذي اقرته منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .

٢) شمول الشركة باحكام مرسوم ضريبة الدخل (المعدل) وبذلك تمهتد الشركة بأن تدفع ٥٠٪ من ارباحها الصافية المتأتية من عملياتها في أبو ظبي الى حكومة أبو ظبي كضريبة دخل .

٣) اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بامتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي كما يلي :-

- ١ - خلال (٣٠) يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩/٩/١٩٦٥ تتخلى الشركة عن المناطق الاضافية بحيث لا تحتفظ بهذا التاريخ الا بمساحة لا تتجاوز ٦٢ر٠٠٠ الف كيلومتر مربع .
- ب - في الذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاقية تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٥٠ر٠٠٠ كيلومتر مربع وتخلي للحكومة عن المساحات الباقية .
- ج - في الذكرى السنوية السادسة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٤٠ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- د - في الذكرى السنوية التاسعة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٣٢ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- هـ - في الذكرى السنوية الثانية عشرة تخفض الشركة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢٦ر٠٠٠ كيلومتر مربع .
- و - في الذكرى السنوية الخامسة عشرة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢١ر٠٠٠ كيلومتر مربع .

وفي يونيو ١٩٧٠ وقعت اتفاقية بين الحكومة والشركة المذكورة بخصوص استهلاك الديون المترتبة عن مصاريف الاستكشاف والحفر ، وفي تموز (يوليو) وافقت الشركة على دفع حصة الحكومة من الارباح

شهريا بدلا من دفعها كل ثلاثة اشهر ، وبالإضافة الى ذلك تمهدت الشركة بأن تجهز الغاز الطبيعي من محطة شامس لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتطلية الماء لمحينة أبو ظبي ، وقد مد خطان للغاز لهذا الغرض .

في ٢٠ ديسمبر / كانون الاول من عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة الاولى ، حيث تم بموجبها دخول الحكومة ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ ، كشريك في شركة نفط أبو ظبي المحدودة بحصة ٢٥ ٪ ، وفي ٢ ديسمبر من سنة ١٩٧٤ ارتفعت نسبة المشاركة هذه لتصبح ٦٠ ٪ اعتبارا من ١/١/ ١٩٧٤ .

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

عندما بدأت هذه العمليات لم يكن معروفا من أبو ظبي سوى الشق الساحلي وقد اشارت الأبحاث الجيولوجية التي أجريت قبل الحرب العالمية الثانية وبمعدا مباشرة الى وجوب اعتماد الوسائل الجيوفيزيائية نظرا الى ان أكثر اراضي المنطقة مغطاة بكثبان رملية يبلغ ارتفاع بعضها ٥٠٠ قدم ، ثم بوشرت عمليات المسح الجاذبي والمغناطيسي وكذلك الأعمال الجيوديسية والطبوغرافية . وقد اكمل المسح في سنة ١٩٦٠ وفي سنة ١٩٦٤ بدأ المسح الزلزالي واستمر الى سنة ١٩٧١ وما عدا بعض عمليات المسح الانكساري التي جرت ما بين سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فقد استعملت طريقة المسح الزلزالي الانعكاسي ، وقد تبنت الشركة كثيرا من الأساليب الفنية الحديثة والتي ظهرت في العالم كترتيب التسجيل المخطط الذي استعمل في سنة ١٩٥٨ وأجهزة قياس العمق بالاتمسكات الظاهرة (اس. دي. بي) في سنة ١٩٦٤ وأجهزة تسجيل وتصلية المعلومات سنة ١٩٦٨ .

وقد استمرت أعمال المسح الزلزالي على نطاق واسع حتى بعد اكتشاف حقل بلب وحقل بو حصا وحقل المصب . ففي سنة ١٩٦٩ تم مسح المناطق البرية بالمنطقة الجنوبية الشرقية من أبو ظبي والمنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة العين ، كذلك استمرت البحوث الجيولوجية المسطحية في منطقة العين وبعض الجزر .

وفي عام ١٩٧٠ شملت أعمال التحري من قبل الشركة عمليات المسح الزلزالي العديد من مناطق أبو ظبي ومنطقة العين والمنطقة الجنوبية في الرياضة وأم الزموسل ومندر ومشهور وساحل أبو ظبي في المياه الاقليمية من جبل الظنه وطريف والسلع والعديد ولقد تم استعمال المركب الحوام (Hoover Craft) لأغراض المسح الزلزالي لأول مرة في منطقة الشرق الاوسط وذلك في المناطق الضحلة . أما في سنة ١٩٧١ فقد شملت أعمال المسح الزلزالي لهذه الشركة مناطق المصب والبلب والصلابيح وساحل ، كذلك شملت المناطق شمال شرقي أبو ظبي والمناطق المغيرة بالغرب من الحيل .

عمليات الحفر الاستكشافي :-

لقد كان نتيجة لعمليات التحري والمسح السابقة أن تم العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة للمباشرة في عمليات الحفر الاستكشافي للتنقيب عن البترول والغاز .

ففي شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ بدأت عمليات الحفر الاستكشافي وحفرت البئر الأولى في رأس الصدر ، حيث لم يتم العثور على البترول بعد إن وصل الحفر الى عمق ١٣ ألف قدم .

وفي يناير سنة ١٩٥٢ بوشر الحفر في بئر باب رقم (١) الذي يبعد حوالي عشرة أميال جنوب طريف ، وقد هجرت هذا البئر أيضا نظرا

لمواجهة صعوبات ميكانيكية بعد أن وصل الحفر الى عمق ١٢٥٨٨ قدم
غير أنه قد شوهت المعالم التي تشير الى احتمال وجود البترول على عمق
٨٠٠٠ قدم .

تم حفر بئران آخرين في منطقة الجزيرة والشويكات غربي ابو ظبي
ولم يعثر على أي دلائل لوجود البترول . فمادت أعمال الحفر الى منطقة
باب في سنة ١٩٥٨ حيث تم العثور على البترول لأول مرة ولقد اعتبرت
النتائج التي حصلت عليها الشركة من حفر الاربع آبار الاولى في حقل
باب مشجعة للمباشرة بتنميته وتطويره .

وبعد اكتشاف حقل باب استمرت الشركة في عمليات الحفر
الاستكشافي حيث أدى ذلك الى اكتشاف البترول في سنة ١٩٦٢ نسي
حقل بوحصا . واستمرت عمليات الحفر الاستكشافي فحفرت ابار في
الرويس الغربي وأم الاثطان وقراء وموشائي وصلابيح ولكن لم يوفق
في العثور على البترول في أي من هذه الابار بكميات تجارية . ثم حفر
بئر لاستكشاف الطبقات العميقة في بدع حمالة .

وفي سنة ١٩٦٥ تم العثور على البترول في منطقة المصب وبعد
ذلك حفر آبار في الحويلة حيث عثر على البترول في واحد من أربع آبار
حفرت بالمنطقة .

في عام ١٩٦٧ تم حفر بئرين آخرين في الفيحاء والبدع في القسم الشرقي
من المنطقة الوسطى كما حفر آبار أخرى استكشافية في الجهة
الغربية ، في سنة ١٩٦٨ كما حفر بئر في الحيل في المياه الاقليمية .
وما بين سنة ١٩٦٩ و ١٩٧٠ حفر أربع آبار في المنطقة الشمالية
الشرقية ، وفي أواخر سنة ١٩٧٠ حفر ثلاثة آبار في منطقة المسين
ولكن لم يتم العثور على تجمعات بترولية بكميات تجارية .
كما نتج عن عمليات الحفر الاستكشافي ، جنوبا العثور على

البتترول في منطقة زرارة بكميات تجارية وفي سنة ١٩٧١ وبعد حفر بئر استكشافية في الزبارة شمالي شرقي أبو ظبي ، انتقلت عمليات الحفر الى مناطق المياه الاقليمية حيث حفر بئران في مهيملات والحيل .

وفي سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في حفر بئرين في منطقة جبرن يافور والحويلة حيث تم العثور على البترول في البئر الاول في حين لم يتم العثور على البترول في البئر الثانية .

وخلال سنة ١٩٧٣ حفرت الشركة بئرين في جرن يافور ولم يتم العثور على البترول فيهما ، كذلك حفرت الشركة ثلاثة آبار في الحويلة وواحدة في الصلابيخ وواحدة في الجانب الغربي من حقل باب ولكن لم يتم العثور على البترول في أي منها . وخلال السنوات السابقة أمكن العثور على البترول في الرويس . وفي سنة ١٩٧٤ حفرت الشركة بعض الآبار في الحديدريات والسعديات والضيعة .

حقول البترول البرية في إمارة أبو ظبي :

١ - حقل باب : -

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٥٣ وتم التأكد منه سنة ١٩٥٨ عندما حفر البئر الثاني منه ويقع حقل باب على بعد ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مخينة أبو ظبي الماصبة وعلى بعد خمسة كيلومترات من طريف . وفي سنة ١٩٦٣ تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت اول ناقلة من البترول الخام في اواخر هذه السنة من مصعب جبل الظنة . وينتج البترول الخام في هذا الحقل من طبقة الثمالة وهذه الطبقة تتكون من عدة مكامن متتابعة للبترول والغاز ، ومعظم البترول المنتج يتم انتاجه من مكن الثمالة (ب) في الوقت الحاضر التي تتراوح سعاتها بين ١٤٠ - ١٦٠ قدسيا كما انها تقع على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحر

وتبلغ مساحة حقل باب حوالي ١٢٠ كيلومتر مربع ويبلغ طوله ٤٥ كيلومتر وعرضه ٢٥ كيلومتر . كما تم حفر ما مجموعه ٢٤ بئرا منتجة في هذا الحقل . ولقد بدأت عمليات حقن الماء لغرض المحافظة على ضغط المكمن في سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ١٢ بئرا لهذا الغرض . ويبلغ معدل الطاقة الانتاجية اليومية من هذا الحقل في الوقت الحاضر ١٣٠ ألف برميل يوميا اي بمعدل ٦٠٠٠ برميل يوميا للبئر الواحد ، ويعتبر البترول المنتج من هذا الحقل من احسن انواع البترول الخام في العالم من حيث درجة كثافة النوعية التي تتراوح بين ٣٩/٤٠ درجة اي.بي.اي. ومن حيث محتواه من الكبريت الذي يعادل ٧٥.٠ ٪ من الوزن .

ويتم تصدير البترول من هذا الحقل عن طريق مصب جيبس الظنة بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة ويبلغ طوله ١١٢ كيلومترا كما تم بناء العديد من الخزانات فوق جبال الظنة لخزن البترول المصدر من مصب جبل الظنة وبلغت كميات البترول المنتجة من هذا الحقل منذ ابتداء الانتاج في سنة ١٩٦٤ وحتى الان ٤٨ مليون برميل كما ان معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ بلغ ١٠٠ ألف برميل يوميا .

ب — حقل بو حصصا :

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٢ ويقع على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من حقل باب ، اي على بعد ١٦٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة أبو ظبي . وحقل بو حصصا ينتج البترول من مكمن الشحمية على عمق ٨٥٠٠ قدم وهي تشبه طبقة الشحمية التي تبلغ سماكتها حوالي ٤٠٠ قدم في بعض الحقول في المراق ، ويغطي حقل بو حصصا منطقة تبلغ مساحتها ٦٣٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ طول الحقل ٣٥ كيلومترا وعرضه ١٨ كيلومترا لقد بوشر في تطوير هذا الحقل

في اوائل سنة ١٩٦٤ وفي سنة ١٩٦٥ تم ربط هذا الحقل بميناء التصدير في جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب طوله ٢٤ بوصة وطوله ١١٨ كيلومترا هذا ويوجد الآن خطان للأنابيب يربطان الحقل بجبل الظنة . وتبلغ الطاقة الانتاجية لحقل بوحصا ٦٩٠ ألف برميل يوميا بعدد أن تم استكمال تطوير الحقل . فقد أقيمت أربع محطات لفصل الغاز ، ثلاثة منها طاقة كل منها ١٥٠ ألف برميل يوميا والمحطة الرابعة تبلغ طاقتها

٢٤٠ ألف برميل يوميا . وبلغ عدد الآبار المنتجة في هذا الحقل ٣٧ بئرا . وبلغ معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ (٥٠٠ ألف برميل يوميا) ، كما يتراوح معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد من هذا الحقل ما بين ٦٥٠٠ برميل يوميا و ٤٠ ألف برميل يوميا .

وفي عام ١٩٧٠ بوشر في عمليات حقن الماء في أسفل طبقة الشمية وذلك من أجل المحافظة على الضغط في هذا المكن من جهة ومن أجل زيادة نسبة الاستخراج في حساب الاحتياطي لهذا الحقل بحيث تم حقن ما مجموعه ٦٦٩ مليون برميل ماء وبلغ معدل الحقن للبئر الواحدة من هذه الآبار بين ١٠ آلاف برميل و ٢٥ ألف برميل يوميا والذي يصل الى أكثر من ٤٥ ألف برميل يوميا في بعض الآبار . أن بترول بوحصا يعتبر من احسن انواع البترول حيث أن درجة كثافته في حدود ٣٩ درجة اي . بي . أي ومحتواه من الكبريت في حدود ٠.٧٥ ٪ من الوزن .

ج - حقل العصب :

يقع حقل العصب على بعد ٢٢٥ كيلومترا جنوب مدينة أبو ظبي وقد اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٥ وتم حفر سبعة آبار في هذا

الحقل لتحديد وتقويمه . وفي النصف الثاني من سنة ١٩٧١ بوشر في تطوير هذا الحقل حيث وضع في الانتاج في اواخر سنة ١٩٧٣ ولوائسل سنة ١٩٧٤ بطاقة انتاجية قدرها ٤٦٠ ألف برميل / يوميا بعد أن تم حفر ما مجموعه ٢٨ بئرا منتجة في هذا الحقل واقامة محطة لفصل الغاز والتسهيلات الاخرى للانتاج وضخ البترول الى جبل الظنة بواسطة خط للانابيب طوله ٢٠٠ كيلومتر يربط الحقل بجبل الظنة يتراوح قطره بين ٢٦ و ٣٦ بوصة . ان هذا الحقل يغطي منطقة مساحتها ٢٥٠ كيلومترا مربعا ، ويبلغ طوله ٢٥ كيلومترا وعرضه ١٠ كيلومترات . كما أن معظم البترول يأتي من مكن الثمامة (ب) (٤٠٠ ألف برميل يوميا) والتي تتراوح سماكتها بين ١٦٠ و ١٨٠ قدما و ٦٠ ألف برميل يوميا يتم انتاجها من طبقة الثمامة (ج) والتي تتراوح سماكتها بين ٩٠ — ١٠٠ قدم ، وان معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد في هذا الحقل يبلغ ١٦ ألف برميل يوميا .

وبلغ مجموع البترول الخام المنتج من هذا الحقل ١٣٣ مليون برميل . وأن بترول حقل العصب من أجود أنواع البترول حيث أن كلفته تبلغ ٤٠ درجة اي . بي . أي ومحتواه الكبريتي حوالي ٨٠٪ من الوزن .



عدد الآبار المحفورة في المناطق البرية

السنة	الآبار الاستكشافية	آبار التنمية (التطويرية)	مجموع الآبار المحفورة
١٩٦٠	٧	—	١١١٥٠٣
١٩٦١	٣	٢	٤٨٧٨٤
١٩٦٢	٣	٦	٨٤١١٧
١٩٦٣	٤	١٤	١٦٨٤٤٦
١٩٦٤	٦	٦	١٠٣٦١٥
١٩٦٥	٩	١	٨٧٦١٤
١٩٦٦	١٠	—	٩٥٩٤٠
١٩٦٧	٦	٥	٨٧٤١٨
١٩٦٨	٧	—	٦٤٣٦٠
١٩٦٩	٣	٥	٧٤٨١٦
١٩٧٠	٧	—	٦٠٣٧٩
١٩٧١	٣	١٤	١٤٣٠٤٢
١٩٧٢	١	٣٤	٣٠٤١٣٤
١٩٧٣	٨	٤٨	٥٣٨٣١٠
١٩٧٤	٣	٦٣	٥٠٧١١٣
١٩٧٥	٧	٤٦	٣٦٤٦٣٥

ان عدد آبار التنمية يشمل :

- أولا : في عام ١٩٧٢ خمس آبار للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- ثانيا : في عام ١٩٧٣ ثلاث عشرة بئرا للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- ثالثا : في عام ١٩٧٤ خمس وعشرون بئرا للتزود بالماء لعمليات الحقن .
- في عام ١٩٧٤ ثلاث آبار مراقبة .
- في عام ١٩٧٤ بئر مهجورة وبئر تركت مؤقتا .

عمليات التصديرو :

ميناء جبل الظنة :

يبعد ميناء جبل الظنة حوالي ١١٣ ميلا الى الغرب من مدينة اموظى . وقد وقع الاختيار على جبل الظنة ليكون ميناء لتصدير البترول من المناطق البرية وذلك نظرا لوجود جرف صخري ومرسى عميق نسبيا وقنال توصل الناقلات الى المصب وبالإضافة الى كون هذا الموقع محميا من الرياح القوية فانه يمتاز بوجود جبل بالقرب من الشاطئء استخدم لكي تبني على سطحه خزانات البترول وهذا يمكن تعبئة الناقلات بواسطة الانسياب بقوة الجاذبية .

وقد بدأت عمليات انشاء الميناء في شهر أغسطس من سنة ١٩٦٢ . وكانت المهمة الاولى التي وجب القيام بها في جبل الظنة هي بناء مرسى للسفن الصغيرة والدوب المستعملة لتفريغ معدات الانشاء وقد تم بنائه بشكل ممر مردوم بالصخر يبلغ طوله ١٠٠٠ ياردة ويحاجز لكسر تيار المياه طوله ٦٠٠ قدم وبذلك تم الحصول على حد أدنى لمعق من المياه يبلغ ٨ اقدام عند الجزر المنخفض وقد جلبت الصخور المستعملة لهذا الغرض من جبل الظنة وانتهت عملية بناء المصب في كانون أول سنة ١٩٦٣ حيث شحنت أول شحنة من خام حقل باب البالفة ٣٤٠٠٠ طن .

ويبلغ الحد الأقصى للقسم المغمور من الناقلات التي تأتي الى جبل الظنة ٦٠ قدما وهذا يتيح للناقلات التي تبلغ حولتها الساكنة القصوى نحو ٩٠.٠٠٠ طن تمينة شحنة كاملة ، ومع ان الميناء يستطيع استقبال الناقلات الضخمة الا ان العمق المتوفر لا يسمح بتحميل السفن التي من هذه الفئة الا بصورة جزئية . وفي سنة ١٩٧٤ وبعد تدشين العديد من مرافق التصدير في جبل الظنة أصبحت توجد فيه المرافق التالية :

أولا : ارتفاع عدد الخزانات الى ثلاثة عشر خزانا طاقة الخزن فيها كالتالي :

- أ - ستة خزانات قطر كل منها ١٦٤ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٢٤٤ ألف برميل .
- ب - سبعة خزانات قطر كل منها ٢٦٠ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٦٠٥ الاف برميل .
- ج - أصبحت الطاقة الاجمالية للتخزين في جبل الظنة ٧ مليون برميل .

ثانيا : بلغت طاقة التصدير من المحطة الى ٢٨٠.٠٠٠ برميل / يوميا .

ثالثا : أصبح في الامكان استقبال الناقلات العملاقة ذات حمولة ٢٠٠ ألف طن بواسطة المرسى الرابع .

رابعا : استعمال مضخات وعدادات لزيادة معدل الشحن الاجمالي في مراسي الشحن الاربعة الى ٢٠.٠٠٠ طن في الساعة .

هذا ويبلغ مجموع العاملين في هذه الشركة ٥٠٧ عامل وفني بما فيهم ٤٠ متدرسا يتدربون في مركز التدريب المهني في ابو ظبي وفي بعثات دراسية في بريطانيا وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٢ - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) :-

الشركة وامتياز التنقيب عن البترول :-

حصلت شركة دارسي للاستكشافات المحدودة على امتياز بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ لاستثمار المناطق البحرية لامارة أبو ظبي ولمدة ٦٥ سنة ، وقد شملت منطقة امتيازها جميع المياه البحرية والاراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبو ظبي عدا المياه الاقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة . وقد بلغت المنطقة البحرية التي شملها الامتياز حوالي ٣٠ ألف وثلاثمائة وسبعين كيلومترا مربعا .

وفي ١٩٥٤/٥/١٨ تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين $\frac{2}{3}$ وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث $\frac{1}{3}$ ونقل الامتياز الى الشركة الجديدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ .

وكانت اتفاقية سنة ١٩٥٣ قد ألزمت الشركة بأن تبدأ عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، كما تمهنت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع لحكومة أبو ظبي ما يلي :-

- ١- مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه استرليني غير قابل للاسترداد وذلك كإيجار لمنطقة الامتياز .
 - ٢- مبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه استرليني كدفعة مقدمة على حساب الربح حتى يتم تصدير البترول .
 - ٣- ريماء بمقدار ٢٠٪ من حاصل المبيعات محسوبة على أساس سعر البترول مطروحا من خزانات النقل .
- وبعد اثني عشر عاما من تأسيس الشركة الجديدة أي في نوفمبر سنة ١٩٦٦ جرت تعديلات أساسية على اتفاقية الشركة كان أهمها :-

- ١- تعديل عوائد الحكومة لتصبح ربعاً قدره ١٢.٥٪ من السعر الملن مضافاً اليه ٥.٠٪ من الارياح الصاقية كضريبة دخل وذلك وفقاً لبداً تنفيق الربيع الذي أقرته منظمة الاويسك .
- ٢- اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المناطق البحرية المشمولة بامتيازها والتي لم تستغل بعد ، وتمهدت الشركة بموجب هذا المبدأ بالتخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة منطقة الامتياز غير المستغلة خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية سنة ١٩٦٦ ثم التخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة المناطق المتبقية ضمن الامتياز في تاريخ التخلي وذلك مرة كل ثلاث سنوات .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ تخلت الشركة عن بعض المناطق البحرية بموجب اتفاقية سنة ١٩٦٦ بلغت في مجموعها ٤٤١٦ كيلومتراً مربعاً وكذلك تم في ١٠ أكتوبر من سنة ١٩٦٩ التخلي عن مساحة قدرها ٢١٥٠ كيلومتراً مربعاً .

وفي فبراير سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية جديدة تم بموجبها زيادة نسبة الضريبة على الربح الصافي من ٥٠ - ٥٥٪ (١) . وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧٢ تخلت الشركة مرة أخرى عن مساحة قدرها ٢٨٢٠ كيلومتر مربع . وفي ٢٠ ديسمبر من السنة نفسها وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة ودخلت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كشريك في امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة بحصة ٢٥٪ وذلك ابتداء من ١/١/١٩٧٣ .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ باعت شركة النفط البريطانية (B.P.) ٤٥٪ من حصتها في شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة الى مجموعة

(١) من ضمن ما جاءت به اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ زيادة ضريبة الدخل في انتظار الطلج المصدرة للبترول من ٥.٠٪ الى ٥٥٪ .

شركات يابانية سميت فيما بعد المجموعة اليابانية للتطوير البترول .
(jodco) .

وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تمت زيادة حصة حكومة أبو ظبي
من المشاركة من ٢٥ ٪ الى ٦٠ ٪ وذلك اعتباراً من ١/١/ ١٩٧٤ . (١)

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

ابتدأت عمليات المسح بغريق من الفطاسين تبمها مسح جانبي
من الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - ابريل ١٩٥٤ حيث تم انجاز ما مجموعه
٤٧١ كم في عدة مناطق مختلفة من المياه البحرية .

وفي الفترة ما بين ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحتى ابريل ١٩٦٥ مسحت
الشركة ما مجموعه ٧٦٥٩ كم بواسطة عمليات المسح الزلزالي وكسان
يعرف هذا النوع من المسح بـ (الانالوج) وقد شملت هذه العمليات
عدة مناطق من المناطق البحرية الخاصة بامتياز الشركة .

وفي سنة ١٩٦٧ تبنت الشركة الوسائل الحديثة في عمليات المسح
الزلزالي (ديجيتل) وقد استمرت عمليات المسح هذه من آب سنة ١٩٦٧
وحتى شهر نموز سنة ١٩٧٢ وشملت عدة مناطق من امتياز الشركة حيث
بلغ مجموع ما تم مسحه ٩٥٩٢ كم .

(١) انظر اتفاقية المشاركة التقنية (٦٠ - ٤٠) .

عمليات الحفر الاستكشافي : —

كان من نتيجة أعمال المسح المختلفة التي أجرتها الشركة ان نجحت في العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة لعمليات الحفر الاستكشافي في النقيب عن البترول ففي خلال الفترة من شهر كانون ثاني ١٩٥٨ وحتى شهر نيسان من سنة ١٩٧٥ تم حفر العديد من الابار الاستكشافية في المياه البحرية الواقعة ضمن امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) .

ففي ١٤ كانون ثاني سنة ١٩٥٨ بدأ الحفر في اول بئر استكشافي تحفرها الشركة في حقل ام الشيف حيث وصل العمق في هذه البئر الى ٨٧٥٥ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة النمامه والغاز في طبقة العرب .

وفي نيسان سنة ١٩٥٩ ابتدأت الشركة في حفر بئر ام الشيف رقم ٣ حيث وصل العمق الى ١٠١٥٠ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة العرب كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في طبقة العريج .

وبعد مضي خمس سنوات على حفر الشركة لبئرها الاول في ام الشيف وبالتحديد في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ ابتدأت في حفر بئر زاكم رقم (١) في تركيب زاكم حيث انه كان يبدو في ذلك الوقت بأنه يلي تركيب ام الشيف اهمية حيث وصل العمق في هذه البئر الى ١١٦٧٦ قدما وتم اكتشاف البترول في طبقة النمامه والغاز في طبقة العريج .

بعد ان تم اكتشاف كل من حقلي ام الشيف وزاكم حفرت الشركة الكثير من الابار الاستكشافية فحفرت بئر البندق رقم (١) وبئر البندق رقم (٢) حيث تم العثور على البترول والغاز في البئر الاول ، في طبقة العرب ولم يعثر

على أي آثار للمواد الهيدروكربونية في البئر الثانية . كما تم حفر بئر
مندوسى رقم (١) وبئر هيردليا وبئر أم الخليج رقم (١) وبئر سطح الرازيوت
رقم ١ و ٢ و ٣ وبئر غشا وبئر نيوية المنصب وبئر نصر رقم (١) وبئر مندوسى
رقم (٢) وبئر أم الخليج رقم ٢ و ٣ وبئر الخير وبئر أم الخليج رقم (٤) وبئر
نصر رقم (٢) وبئر غشا رقم (٢) .



وفيما يلي جدول يبين هذه الابار والاعمق التي وصلت اليها
وتاريخ ابتداء الحفر والانتهاى منه ونتائج هذه الابار



اسم البئر	تاريخ الانتهاء	تاريخ الانتهاء	الحق النهائي	النتيجة
ام الشيف رقم ١	٩٨/١/١٤	٩٨/١٠/١٢	٨٧٥٥ قدم	بترول في طبقة التلسلة + غاز في طبقة العرب .
ام الشيف رقم ٢	٩٦/٤/٣٠	٦٠/١/٢٧	١٠١٥٠ قدم	بترول في طبقة العرب + غاز وبترول في طبقة المريج .
زاكسم رقم ١	٦٣/٤/٣	٦٤/٤/١٧	١١٦٧٦ قدم	بترول في طبقة التلسلة + غاز في طبقة المريج .
المنطق رقم ١	٦٤/٩/١٣	٦٥/٣/٢	١٠٤٧٨ قدم	بترول في طبقة العرب + غاز في طبقة المريج .
البندق رقم ٢	٦٥/ ٣/ ١	٦٥/ ٥/ ١٤	١٠٨٥٢ قدم	بئر جافة .
منقوس رقم ١	٦٧/ ٤/ ٢١	٦٧/ ٦/ ١٢	٨٩٥٧ قدم	بترول في طبقة الاسري والحالون والشمسية .
هير دلسا	٦٨/ ٧/ ١٢	٦٨/ ١٢/ ١٤	١٢٤٧٢ قدم	بترول في طبقة المشرع + غاز في طبقة العرب والمريج .
ام الفلخ رقم ١	٦٨/١٢/٢٤	٦٩/ ٤/ ٢٤	١٠٧٣٠ قدم	بترول في طبقة المشرع .
سطح الرانويوت	٦٩/ ٢/ ٨	٦٩/ ٦/ ٤	١١٧٢٥ قدم	بترول في طبقة العرب .
امو المخوشور رقم ١	٦٩/ ٤/ ٢٩	٦٩/ ٨/ ١٦	٩٨١٠ قدم	بترول في طبقة العرب .
غشا رقم ١	٧٠/ ٩/ ٢٥	٧٠/ ١٢/ ٣١	١١٩٩٠ قدم	بترول في طبقة العرب وغاز في طبقة المريج .
نبوة المنصب	٧١/ ٣/ ١٤	٧١/ ٥/ ١٣	١٠٦٦٠ قدم	بئر جافة .
نصر رقم ١	٧١/ ٨/ ١٥	٧١/ ١٢/ ٦	١١٤٢٠ قدم	بترول في طبقة العرب .
منقوس رقم ٢	٧١/ ١٢/ ١٢	٧٢/ ١/ ١٢	٩٢٢٥ قدم	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٢	٧٢/ ٨/ ٤	٧٢/ ٩/ ١٢	٩٣٢٥ قدم	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٣	٧٣/ ٥/ ١٥	٧٣/ ٧/ ١٢	٨٦٨٠ قدم	بترول في طبقة المشرع .
الخبر رقم ٢	٧٤/ ٤/ ١٨	٧٤/ ٦/ ٨	١٠٣٥٠ قدم	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٤	٧٤/ ٨/ ١٦	٧٤/ ١٠/ ٢٠	٨٨٨٢ قدم	بترول في طبقة المشرع .
نصر رقم ٢	٧٤/ ١٠/ ٢٥	٧٥/ ١/ ٢٨	٩٩٥٨ قدم	بترول في طبقة العرب .
غشا رقم ٢	٧٥/ ٤/ ٨	٧٥/ ١٢/ ٣١	١٢٢٤٢ قدم	بترول في طبقة المشرع وغاز في المريج .
المجموع	خمسة عشر بئرا منتجة وخمسة بئر جافة .			

مما تقدم في الجدول اعلاه يتضح ان شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (انمسا) قد حفرت ما يزيد على عشرين بئرا استكشافية منذ ابتداء عملياتها حتى الان حيث تم العثور على البترول والغاز في خمسة عشر منها وخمسة آبار فقط لم يوفق في العثور على المواد الهيدروكربونية فيها كما ان نسبة الابار التي تم العثور على البترول فيها من مجموع الابار المحفورة قد بلغت ٧٥ / وهي نسبة عالية جدا .

هذا بالإضافة الى ثلاث آبار استكشافية اخرى في سطح الرأس بوت وهي سطح الرأس بوت رقم ٢ و ٣ و ٤ وكلها تم العثور على البترول فيها ولم تدرج في الجدول اعلاه .

الحقول البترولية البحرية في إمارة أبو ظبي :

١ - حقل ام الشيف :-

يقع هذا الحقل في المناطق البحرية الخاصة بامتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة وعلى بعد ٩٥ ميلا الى الشمال الغربي من مخينة ابو ظبي و ٢٢ ميلا شمال شرقي جزيرة داس والحقل هو عبارة عن قبة ببيضاوية قطرها في حدود عشرين كيلومترا ومساحته تقارب ٤٠٠ كيلومتر مربع .

لقد ابتدأت عمليات الحفر في هذا الحقل في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمامة والغاز في طبقة العرب كما تم التأكد من وجود البترول بكميات تجارية في طبقة العرب سنة ١٩٦٠ عندما حفرت البئر الثالثة في الحقل على عمق ٩٦٠٠ قدم ، وتقع المواد الهيدروكربونية في هذا الحقل في ثلاثة مكلسن تتكون من الحجر الجيري وهي :-

اولا : مكمن الثمامة الذي ينقسم بدوره الى الطبقات العليا

والطبقات السفلى يوجد البترول في الطبقات العليا وخصوصا في طبقة
الثامنة (١) والثامنة (٢) .

ثانيا : يمكن العرب الذي يتقسم بدوره الى اربع طبقات فرعية
هي ١ ، ب ، ج ، د الا ان الطبقة الاخيرة هي الاكثر اهمية من حيث
تواجد البترول والغاز فيها وهي تعتبر المكن الرئيسي في الحقل .

ثالثا : يمكن العريج وينقسم بدوره الى العريج العليا والعوينات
والعريج السفلى . كما ان هناك غطاء غازيا كبيرا فوق هذا المكن .
ومن الملاحظ ان درجة تشبع هذا المكن بالبترول ليست كبيرة .

وكانت اولى مراحل تطوير حقل أم الشيف الانتاج منه بحدود ٣٠
الف برميل يوميا وهو ما تطلب بناء وسائل الانتاج في البحر وفي جزيرة
داس بما فيها بناء الخزانات وميناء التصدير وبدأ العمل في هذه المرحلة
في حزيران سنة ١٩٦٠ وانتهى في حزيران سنة ١٩٦٢ وقد شملت هذه
المرحلة حفر العديد من الابار وبناء محطة في المناطق البحرية ومد
خط قطره ١٨ بوصة وطوله ٢٢ ميلا لنقل البترول الى جزيرة داس .

وبعد ان تم حفر آبار التحديد ، بدأ العمل في برنامج متواصل
لحفر الابار لتطوير الحقل وبياتهاء شهر شباط سنة ١٩٦٦ كان قد فرغ
من حفر ٢٢ بئرا في هذا الحقل يصل مجموع انتاجها الى ١٢٠ ألف برميل
يوميا ، وخلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ تم حفر ثلاث آبار عمودية
الى مكامن طبقة العريج بحيث تنتج من طبقتين هما : طبقة العرب
وطبقة العريج .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢ شرعت الشركة في برنامج الحفر المتواصل
في طبقة العرب حيث حفرت الابار الجديدة بطريقة منحرفة وكانت تنقسم
الى قسمين ، آبار للانتاج وآبار لحقن الماء للمحافظة على ضغط المكن .

لقد تميز هذا التوسع في عمليات الابار الانتاجية وكذلك بمد خط للانابيب قطره ٢٠ بوصة ، خصص فيما بعد لعمليات الانتاج من طبقة الثمالة الى جزيرة داس . وتبلغ الطاقة الانتاجية لوسائل الانتاج في جزيرة داس ٣٦٠ ألف برميل يوميا لطبقة العرب و ٨٠ ألف برميل يوميا من طبقة الثمالة .

هذا وقد انتج هذا الحقل منذ سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٤٨٠ مليون برميل ، ودلت الدراسات التي اجريت على المكن باستخدام نموذج له خصائص مشابهة لخصائص المكن على ان استمرار الانتاج عن طريق الاستخراج الطبيعي سيؤدي الى افراط في انتاج الغاز وعليه سيتم الانتاج في المستقبل بواسطة الحقن بالماء وذلك حفاظا على ضغط المكن .

اما بالنسبة الى انتاج الغاز فقد انتج هذا الحقل ما مجموعه ٦٠٢.٨٣ مليون قدم مكعب منذ ابتداء عمليات الانتاج في سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ وقد استعمل جزء منها في عمليات الشركة اما غالبية هذه الكميات فقد تم حرقها .

٢ - حقل زاكم :-

عندما تقرر اختيار أكثر التراكييب تشجيعا في العثور على البترول بعد اكتشاف حقل أم الشيف بوشر في حفر بئر زاكم رقم (١) في الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٦٣ . ويبعد تركيب زاكم حوالي ثمانين كيلومترا عن مدينة ابو ظبي الى الشمال الغربي وقد اظهرت النتائج التي تم الحصول عليها العثور على البترول في طبقة الثمالة والغاز في طبقة العريخ في حين تبين ان طبقة العرب حاملة للماء . وتقدر مساحة هذا الحقل بحوالي ٩١ كيلومترات مربعة . وينقسم مخزون الثمالة في هذا الحقل الى قسمين مكن الثمالة العليا وهي تضم مكن الثمالة ١ و ٢ و ٣ ومكن الثمالة

السفلى وتضم الثمالة رقم ٤ و ٥ ويأتي معظم الانتاج في الوقت الحاضر من الطبقات السفلى للثمالة وبالتحديد من طبقة الثمالة ٤ و ٥ .

ويبلغ سمك طبقة الثمالة ١٥٠ قدم حيث تنقسم بدورها الى طبقات مربعة كما أن طبقة الثمالة ٥ تبلغ سماكتها ٤٤٠ قدم تنقسم بدورها الى العديد من الطبقات .

وحفر في حقل زاكم ٤٥ بئرا منها ٤٠ بئرا منتجة وتم بناء وحدات لفصل الغاز عن البترول بالقرب من بئر زاكم رقم (١) في

المناطق البحريه وذلك لفصل المرحلة الاولى من الغاز والجزء الباقي من الغاز يتم فصله في المرحلة الثانية والثالثة في جزيرة داس بعد أن تم مد خط للأنابيب طوله حوالي ١٠٠ كيلومتر وقطره ٣٠ بوصة وذلك من المنصة الخاصة بالتجميع وفصل الغاز من المناطق البحرية في الحقل الى جزيرة داس .

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٣ ووضع في الانتاج في شهر اكتوبر ١٩٦٧ ومنذ سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في برنامج الحفر المتواصل في طبقات الثمالة السفلى (الرابعة والخامسة) وذلك بحفر الآبار المنحرفة وهي نوعان آبار انتاجية وآبار لحقن الماء وذلك بهدف المحافظة على الضغط في المكامن السفلى .

ويبلغ معدل الانتاج اليومي من حقل زاكم ٣٦٠ ألف برميل يوميا . منها حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا تنتج من الطبقات السفلى والباقي وتقدره ٦٠ ألف برميل يوميا ينتج من الطبقات العليا (Upper Zakum) وقد أنتج حقل زاكم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ حوالي ٦٠٠ ألف مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي تم حرق معظمها .

جَزيرة داس

تقع جزيرة داس الى الشمال الغربي من جزيرة أبو ظبي وعلى بعد ١٠٠ ميل منها ويبلغ طول الجزيرة ميلا ونصف ميل وعرضها ثلاثة أرباع الميل وتستخدم هذه الجزيرة كقاعدة وميناء لمشاريع الانتاج لشركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة ولشركة نפט البندق المحدودة ومقرا لصنع الغاز المسال الكبير التابع لشركة أبو ظبي للغاز المسال (ADGLC) وخصوصا لكل من حقل زاكم وأم الشيف حيث تم توصيل هذين الحقلين بالجزيرة بخطين للأنابيب من حقل أم الشيف طول كل منها ٢٥ ميلا وقطرها ١٨ بوصة و ٣٠ بوصة على التوالي كما يتم توصيل حقل زاكم بخط من أنابيب قطره ٣٠ بوصة وطوله ٥٥ ميلا .

وعلى جزيرة داس يتم فصل الغاز عن البترول وذلك على ثلاثة مراحل بالنسبة الى حقل أم الشيف وعلى مرحلتين بالنسبة الى حقل زاكم حيث تتم المرحلة الاولى في المناطق البحرية .

وبعد أن تتم مراحل فصل الغاز لكل من حقل زاكم وأم الشيف يتم خزن البترول في خزانات على الجزيرة يبلغ عددها ١٧ خزانا تتراوح سعة كل منها بين ربع مليون الى أكثر من مليون برميل وتبلغ الطاقة الاجمالية لخزن البترول في الجزيرة حوالي ٧١ مليون برميل .

وترتبط هذه الخزانات بثلاث مراسي لتحميل البترول الخام اثنان منها مثبتان ومرسى عائم وجيمهما مزودة بمرافق لتحميل البترول الخام من كل من الحقول البحرية كذلك تزويد الناقلات بالوقود كما تستقبل هذه المراسي الناقلات العملاقة

ويجري الان على جزيرة داس بناء مصنع الغاز المسال الذي سيتكلف انشاءه حوالي ٥٣٠ مليون دولار والذي سينتج ٣ ملايين طن في السنة من الغاز المسال والمقطرات الخفيفة والكبريت كناتج عرضي .

هذا ويبلغ مجيوع العاملين في شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة ٢٣٠٠ عامل وفني بما فيهم عدد من المتدربين وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٣ - شركة نوتال ابو البخوش :-

تقوم شركة نوتال ابو البخوش بتشغيل حقل ابو البخوش والذي يقع على بعد مائة وثمانين كيلومترا الى الشمال الغربي من مدينة ابو ظبي بجانب خط الوسط في مياه الخليج العربي ، وشركة نوتال ابو البخوش عبارة عن شركة متفرعة عن شركة نوتال الفرنسية للبترول .

يمتد التركيب الجيولوجي لحقل ابو البخوش الى الجانب الايراني من مياه الخليج العربي حيث هو معروف هناك باسم حقل سلسان . وكانت شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) التي هي صاحبة الامتياز الاول في هذه المنطقة قد حفرت البئر الاول (ك١) في هذا الحقل في سنة ١٩٦٩ والتي كان من نتيجتها اكتشاف البترول فيه بكميات تجارية وقيل حفر هذا البئر اوضح نتيجة الاعمال الجيوميزائية والجيولوجية للمنطقة ان الظروف الجيولوجية والاحتمالات البترولية لتركيب البخوش مواتية .

ويجري في الوقت الحاضر انتاج البترول من بعض الطبقات من حقل ابو البخوش ضمن طبقة العرب ، وطبقة العرب هذه تتكون من صخور مسلية ورغاب تتماثل مع طبقات صخور كتبية ، وهذا التكوين العربي هو نفسه المؤلف لطبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف الكبير في مياه ابو ظبي .

وقد كان حقل ابو البخوش جزءا من امتياز شركة « ادما » الا انه في شهر يوليو سنة ١٩٧٣ نقل امتياز هذا الحقل والمناطق القريبة منه الى شركة جديدة كلفت بتطويره بسرعة وذلك بسبب

- تقاسم شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) عن تطوير هذا الحقل .
وقد سميت الشركة الجديدة باسم شركة توتال أبو البخوش المحدودة .
وتتقاسم اسهم شركة توتال أبو البخوش الشركات التالية : —

شركة توتال الفرنسية	٥١٪
امراداهيس كوربوريشن	١٢٫٢٥٪
شركة سننجيل اويلز	١٢٫٢٥٪
نيكسو ايسترن	٢٤٫٥٠٪

وقبل الوصول الى مرحلة الانتاج من هذا الحقل تم وضع خطة عمل مفصلة ، وهي تتضمن حفر عدد من الابار الانتاجية وكذلك تصنيع وانشاء مرافق للانتاج في عرض البحر وتصميم وانشاء وحدة تخزين وتصدير من اجل تسهيل وصول البترول الى الناقلات التي تصل اليها تمهيدا لتصديره الى العالم الخارجي .

وقد بينت الدراسات الفنية للمرحلة الاولى من الانتاج انه من الضروري حفر ثمانية ابار انتاجية اسفلة الى البئر (ك١) وذلك من اجل استخراج البترول من هذا الحقل بطريقة ملائمة مبنية على أسس علمية وهندسية ، ومن اجل تأمين الانتاج المطلوب وفق افضل الحالات بالنسبة الى احتياطي البترول الثابت وجوده فيه واطالة مدة الانتاج الى ابعد مدى وبحيث يتم استخراج اقصى كمية ممكنة منه على المدى البعيد . هذا وقد قامت شركة توتال أبو البخوش باستئجار منصة حفر (الروان تكسلز) من مؤسسة روان انترناشيونال بغرض حفر الثمانية آبار المطلوبة . وقد وصلت المنصة ذات الارجل الثلاثة الى أبو ظبي في منتصف شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي مزودة بأحدث المعدات المتوفرة حاليا في العالم حيث بإمكانها حفر الثمانية آبار دون تغيير مكان عملها ، ثم قامت الشركة ببناء منصة للانتاج تحت

منصة الروان تكساس وتم تثبيتها في قاع البحر والفرض من هذه المنصة توصيل رؤوس الابار المنتجة فيها .

وبدأت هذه الشركة بحفر البئر الثاني في هذا الحقل (ك ٢) وذلك في اواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ وباتجاه عمودي . اما باقي الابار وعددها سبعة فقد حفرت باتجاه مائل ، وهي تكون في البداية عمودية ولكن تأخذ في الانحدار تدريجيا بعد ذلك كي تصبح من الممكن الوصول الى هدف بعيد في اي اتجاه يتم اختياره بناء على الدراسات الفنية التي اجريت على التكوينات الجيولوجية للحقل .

ويعمل فوق الروان تكساس ما بين خمسين الى ستين رجلا وهم مقسمون على ثلاث ورديات عمل بحيث تستمر عمليات الحفر لمدة اربع وعشرين ساعة متواصلة ويتم تبديلهم ونقلهم من المنصة الى اليابسة بواسطة طائرة الهليكوبتر . اما المعدات الثقيلة والبضائع والاطعمة فيتم نقلها بواسطة زورقين مخصصين لهذا الغرض ، وقد أنهت الشركة حفر الابار الانتاجية الثمانية في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٥ .

كما تم تصميم وصنع مرافق الانتاج التي تضم أجهزة فرز الغاز من البترول ومعدات التحكم ومولدات الطاقة وغيرها وتم تركيبها كلها على منصة الانتاج المركبة على قوائم مثبتة في قاع البحر حيث كانت جاهزة للعمل في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٤ .

وفي يوليو (تموز) ١٩٧٤ بدأ اول انتاج للبترول من هذا الحقل وكان الانتاج في البداية يأتي من اربع آبار فقط وذلك قبل أن يتم حفر وانجاز بقية الابار الانتاجية وكان معدل الانتاج في البداية حوالي عشرين ألف برميل يوميا ارتفع تدريجيا الى أن وصل في نهاية سنة ١٩٧٤

الى اربعين الف برميل يوميا ، ثم ارتفع خلال سنة ١٩٧٥ الى ان وصل في شهر اغسطس (آب) سنة ١٩٧٥ الى معدل ثمانين الف برميل يوميا وذلك بعد ان اكتمل حفر بقية الابار ليصل مجموع الابار المنتجة تسعة آبار .

وبعد ان يتم فرز الغاز عن البترول على منصة الانتاج يتم ابصال هذا البترول الى الناقلات المسماة (جراندا) وهي راسية في مكان قريب من منصة الانتاج وتبعد عنها حوالي (١٥) كيلومترا وذلك بواسطة خط انابيب طوله ١٥ كيلو مترا وقطره ١٢ بوصة وهذه الناقلات بمثابة خزان بترولي عائم يتم تخزين البترول فيها تمهيدا لضخه منها الى الناقلات التي ترد من شتى بقاع الارض والتي تقف الى جانب المرسى العائم المثبت هناك لتشحن بترول هذا الحقل وتنقله الى العالم الخارجي .

وقد بذل جهد كبير عند تطوير حقل أبو البخوش حتى وصل الى مرحلة الانتاج كما سخرت لهذا الغرض جميع الامكانيات الهندسية والعدد اللازمة من اخصائيين في مختلف المجالات من جيوفيزيائيين وجيولوجيين ومهندسي حفر وانتاج ومهندسي مكابن ومهندسين مدنيين وميكانيك وكهرباء ولاسلكي الى غير ذلك من الاختصاصات الاخرى الضرورية لتنفيذ وتشغيل مثل هذا المشروع .

وكانت الفترة التي طور فيها هذا الحقل وجيزة جدا خربت رقما قياسيا بالنسبة لتطوير اي حقل بترولي وخاصة في البحر اذ لم تتجاوز مدة التطوير سنة واحدة .

هذا ولم تنته مشاريع توتال أبو البخوش عند هذا الحد فهناك تخطيط لحفر بئر جديدة (البئر العاشر في الحقل) وذلك للمساعدة في تحديد امتداد الحقل من الجهة الغربية ولاستكشاف الطبقات الاعلى من تكوين العرب الذي يجري انتاج البترول منه حاليا وتقوم الشركة

حاليا بإجراء دراسات هندسية الممكن على الحقل لمعرفة امكانيات الحقل الانتاجية على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل ومدى الحاجة الى دعمه للحفاظ على ضغط الحقل بواسطة حقن الماء أو الغاز الطبيعي وكذلك لمعرفة الطرق المثلى للانتاج الثانوي للحقل أي بعد أن ينخفض الضغط فيه ولتقدير الكميات القصوى الممكن انتاجها منه حتى يمكن التخطيط الدقيق للعمليات في المستقبل .

وبلغ معدل الانتاج من حقل أبو البخوش في شهر يناير سنة ١٩٧٦ ٨٥ ألف برميل يوميا حيث من المؤمل أن يصل هذا المعدل ١٠٠ ألف برميل يوميا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ .

وبلغ مجموع انتاج شركة توتال أبو البخوش منذ البداية أي منذ ١٩٧٤/٧/٢٣ حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠٢٩.١٠٠) برميل . وبلغت كميات البنترول المصدرة منذ البداية حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٩٨٩٩٦٤٤) برميلا .

هذا وقد فرضت حكومة أبو ظبي على شركة توتال أبو البخوش في سنة ١٩٧٤ ضرائب بلغت ٥٥ ٪ ضريبة دخل و ١٢.٥ ٪ أتاوة (ريع) الا أن هذه الضرائب زيدت في سنة ١٩٧٥ الى ٦٥ ٪ ضريبة دخل و ١٦ ٪ أتاوة (ريع) .

كما منحت هذه الشركة تخفيضا في مدة استهلاك رؤوس الاموال المستثمرة فبلغت مدة الاسترجاع ثلاث سنوات وذلك من أجل تشجيع هذه الشركة على الاستثمار في هذا الحقل وتطويره في أسرع وقت ممكن .

بلغ عدد العاملين في شركة توتال أبو البخوش ٥٢ موظفا موزعين على جنسيات مختلفة .

٤ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة (اليابان) :

منحت هذه الشركة امتيازاً بتاريخ ٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة سنة ١٩٦٧ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز ٤٤١٦ كيلومترا مربعا كما بلغت مدة هذه الاتفاقية ٥٥ عاما . وتترك هذه الشركة ثلاث شركات يابانية رئيسية هي :-
 شركة مارزون للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة ديكو للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة .

وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وان تستكمل الدراسات الخاصة خلال ثمانية عشر شهرا وان تشرع في عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية كما ألزمت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

في السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثانية	٥٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثالثة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الرابعة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الخامسة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السادسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السابعة	٣.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثامنة	٤.٠٠٠.٠٠٠	“ “
المجموع	١٣.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وقد تمهدت الشركة أيضا بدفع المبالغ التالية الى حكومة أبو ظبي :

١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الإيجارات السنوية البالغة ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي حتى يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية .

وقد تمهدت الشركة أيضا بأن تتخلى عن بعض المناطق المشمولة بامتيازها وفقا للبرنامج التالي :-

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .

٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

كما تمهدت الشركة بأن تدفع لحكومة أبو ظبي ١٢٥٪ من السهم المعلن كريع يجري تنفيذها و ٥٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي اقترته منظمة أوبك . وكذلك تجهيز حكومة أبو ظبي بالمغاز الفائض عن حاجة عمليات الشركة بدون مقابل لأغراض الاستهلاك المحلي أو للتسويق .

وقد أعطت هذه الاتفاقية الحق لحكومة أبو ظبي في المشاركة بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من أسهم الشركة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من النفقات التي تحيلتها الشركة .

لقد ابتدأت عمليات المسح الزلزالي في شهر أيار واكملت في شهر نوفمبر من سنة ١٩٦٨ وتنتج عن تفسير هذه العمليات العثور على تركيب جيولوجي سمي تركيب ميرز وذلك لقربه من حالة ميرز .

وفي الرابع من شهر أيار سنة ١٩٦٩ ابتدأت الشركة في حفر أول بئر لها في تركيب ميرز حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثامنة وأعطى هذا البئر انتاجا قدر بحوالي (ثلاثة آلاف برميل / يوميا) وبلغت درجة كثافته النوعية ٣٣ درجة ومحتواه الكبريتي ٠.٧ ٪ .

وخلال الفترة من سبتمبر من سنة ١٩٦٩ وحتى شهر آب من سنة ١٩٧١ تم حفر ما مجموعه ست آبار أخرى في ميرز كما تم حفر البئر الاستكشافية الأولى في تركيب دلما . ومن خلال نتائج حفر هذه الآبار تبين أن حقل ميرز هو عبارة عن ثلاثة تراكيب جيولوجية سميت (ا و ب و ج) .

وفي خلال الفترة من شهر آب سنة ١٩٧١ وحتى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٣ تم حفر عشر آبار في تركيب (ب) ثمانية منها آبار منتجة .

وفي الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧١ وحتى شهر يناير سنة ١٩٧٤ تم حفر ما مجموعه خمسة آبار منتجة في تركيب (ا) كما تم تطوير التركيب (ج) خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٧٢ الى تموز سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ما مجموعه ثمانية آبار منها (٦) آبار منتجة .

وحفرت بئر دلما الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتر جنوب جبل الظنة في القطعة الثمانية من امتياز الشركة حيث وصل عمق هذه البئر الى ١٢٥١٠ قدم وقد اكتشف فيه مكثف البترول والغاز الطبيعي بكميات تجارية ويبلغ مجموع الاعتماد المحفورة خلال الفترة الماضية ومنذ

ابتداء عمليات الحفر وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٣٦٩٤٢٣ قدم وتم حفر ما مجموعه ثلاثون بئرا حيث تم اكمال عشرين بئرا منها ويتم الانتاج منها حاليا اما الابار الباقية فلم يتم اكمالها ووضعها في الانتاج بعد وفيما يلي جدول يبين الاقدام المحفورة في كل عام .

السنوات	الاقدام المحفورة
١٩٦٩	٢٢٦٥١
١٩٧٠	٣٧.١٥
١٩٧١	١.٧٨٤٢
١٩٧٢	٤٨١٧٧
١٩٧٣	١١١٤١٧
١٩٧٤	٤٢٣٢١
١٩٧٥	صفر

وتخلت شركة نفط ابو ظبي اليابانية في نهاية سنة ١٩٧٤ عن مساحة قدرها ١٠.٦٣ كيلومترا مربعا وذلك بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة معها في سنة ١٩٦٧ وبناء على هذا التخلي احتفظت الشركة بمساحة ٣١٨٩ كيلومترا مربعا .

عمليات تطوير الحقل :-

يتم تجميع انتاج الابار المذكورة سابقا من البترول الخام في منصة الانتاج الرئيسية بواسطة خطوط التجميع حيث يتم فصل الغاز عن البترول في مرحلة اولية بواسطة منشآت خاصة انشئت لذلك . ثم يجري نقل البترول الخام هذا الى جزيرة مبرز بواسطة خط للانابيب قطره ١٨ بوصة وطوله ٢١ ميل حيث تجري على الجزيرة مرحلة اخرى لفصل الغاز .

وجزيرة مبرز هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من مدينة ابو ظبي وتبعد حوالي ١٠ اميال ويبلغ طولها حوالي ثلاثة ارباع الميل وعرضها حوالي ربع ميل وقد اكتسبت هذه الجزيرة اهمية خاصة بين جزر ابو ظبي العديدة لانها أصبحت ميناء هاماً لعمليات الشركة حيث بدأت بانتاج البترول من حقل مبرز في الخامس من حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٣ بطاقة أولية تبلغ ٢٠ ألف برميل يوميا . وعلى الجزيرة توجد أربع خزانات للبترول سعة كل منها ٢٨٧ ألف برميل اي حوالي ٥٥ ألف طن وتستعمل هذه الخزانات لخزن البترول تمهيدا لتصديره من مرسى التصدير بواسطة خط للأنابيب طوله ١٠ اميال وقطره ١٠ بوصات . ومرسى الشحن هذا يمكنه تحميل ١٤٠ ألف برميل في اليوم أي ما يعادل ستة آلاف برميل في الساعة .

هذا وتتوقع الشركة ان يرتفع معدل الانتاج في حقل مبرز لبصل الى ما معدله ٤٠ ألف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ .
وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الشركة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠٧) موظفين .

٥ - شركة نفط البندق المحدودة : -

تأسست شركة نفط البندق المحدودة في يوليو سنة ١٩٧٠ حيث منحت امتيازاً لتطوير حقل البندق الذي كان في الماضي جزءاً من امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) وبعد ان تمت تسوية الحدود البحرية بين ابو ظبي وقطر في مارس ١٩٦٩ اتفق على ان يجري تقاسم حقل البندق مناصفة بين البلدين بعد ان يتم استغلاله تجارياً بما في ذلك الدخل المتأتي من تصدير بترول البندق على أن تتولى شركة مناطق ابو ظبي البحرية ادما تطويره لحساب البلدين .

وكانت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) قد قامت

بعمليات مسح اهتزازي (زلزالي) وحلت نتائجها على وجود تركيب جيولوجي محدب ومستدير وبناء على هذه النتائج قامت الشركة (ادبا) بحفر اول بئر استكشافية في هذا التركيب وهي بئر البندق رقم (١) وذلك في سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وكان ان اكتشف البترول والغاز الطبيعي في طبقة العريج ، ثم قامت شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادبا) بعمل المزيد من عمليات المسح الاهتزازي لتقويم امكانات الحقل البترولية . ويقع حقل البندق في مياه الخليج العربي على خط الحدود البحرية بين كل من ابو ظبي وقطر . ويبعد حقل البندق حوالي ٢٧ كيلومترا الى الغرب من جزيرة داس . وتقدر مساحته بحوالي عشرين كيلومترا مربعا .

ومن اجل الاسراع في تطوير حقل البندق نزلت شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادبا) عن حقوتها في هذا الحقل لشركة اسمت لهذا الغرض سميت بشركة نفط البندق المحدودة وذلك في يوليو سنة ١٩٧٠ . ويملك اسمهم شركة نفط البندق المحدودة الشركات التالية :- الشركة اليابانية المتحدة لتطوير موارد البترول .

شركة البترول البريطانية

شركة البترول الفرنسية

وقد قدمت الشركة اليابانية الاموال اللازمة لتطوير حقل البندق مقابل شرائها انتاج الحقل من البترول الخام .

وتضم الشركة اليابانية مجموعة من الشركات اليابانية وهي شركة بترول قطر اليابانية وشركة بترول فورت سلوب وشركة بترول ابو ظبي اليابانية وشركة تطوير بترول الاسكا وقد كان لهذه الشركات اهتمام

بالمساهمة في تطوير حقل البندق ، وهذه الشركات مؤسسات كبيرة للطاقة الكهربائية ومعامل لتكرير البترول في اليابان مما دعاها الى البحث

عن المزيد من المصادر البترولية لتلبية التزايد السريع في احتياجات اليابان من الطاقة ولهذا قامت الشركات المذكورة بإجراء اتصالات مع شركة البندق كان من نتيجتها ان امتلكت هذه الشركات في نهاية ١٩٧٠ نصف حصة شركة البترول البريطانية البالغة الثلثين في شركة البندق ، كما انها تمهدت بتقديم الجزء الاكبر من الاموال اللازمة لتطوير هذا الحقل .

والناطق المنتجة في هذا الحقل هي جزء من طبقة العرب وهي مكونة من صخور مسامية من الحجر الجيري والرغاب متماقبة مع طبقات من صخور كنيية وهذا التكوين العربي هو نفسه الذي يؤلف طبقة التخزين الرئيسية في حقل ام الشيف وحقل ابو البخوش .

وقد وضعت خطة لتطوير حقل البندق لينتج ٣٠٠٠٠ برميل يوميا .

وبناء على هذه الخطة تم خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ حفر بئرين لتعيين حدود الحقل . وهما البندق رقم (٣) والبندق رقم (٤) وذلك بقصد تقويم الحقل وتعيين حدوده ، وكانت شركة ادما قد حفرت بئر البندق رقم (٢) التحديدية قبل تكوين شركة البندق . ثم قامت شركة البندق بحفر ست آبار انتاجية خلال سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بواسطة ابراج حفر اعتيادية . واستخدمت خطوط انابيب لنقل البترول من فوهة البئر الى منصة التجميع المركزية للحقل ، وهذه الانابيب مغمورة تحت سطح البحر ويبلغ قطرها ٨ بوصات ومغلقة بالخرسانة لحمايتها من التآكل والاهتراء . كما مدت الشركة خط انابيب قطره ١٦ بوصة وطولسه ستة وعشرين كيلومترا لنقل بترول حقل البندق من منصة التجميع المركزية في موقع متوسط من الحقل الى جزيرة داس حيث توجد محطات عزل الغاز التي تقوم بفرز الغاز المصاحب عن البترول ومعالجته تمهيدا لتصديره .

ومنصة التجميع المركزية مجهزة بصمامات امان وادوات خاتمة

يمكن التحكم فيها وتعديل فتحاتها . وهي مصممة بحيث يمكن تحويلها
البترول من المنصة الى خط الانابيب الرئيسي او يمكن تهيئته اولا عبر
فرازة اختبار لقياس كميات البترول والغاز من كل بئر على حدة الى الخط
الرئيسي الذي ينقل البترول الى جزيرة داس وتعمل منصة التجميع
المركزية تلقائيا .

وقد اقامت الشركة في جزيرة داس وحدة لمعالجة بترول حقل
البنفق يصل اليها البترول من خط الانابيب الرئيسي . ويخضع البترول
في هذه المنشأة الى ثلاث مراحل من الفرز في فرازات ثلاث تعمل بضغط
مقداره ٨٠٠ و ٢٥٠ و ٣٥ رطل للبوصة المربعة على التوالي . ويمر
البترول بعد خروجه من فرازة المرحلة الثالثة عبر مبدلات للحرارة الى
اثنين من الاوعية تعمل بالضغط الجوي ، حيث يجري فيها ازالة الغاز
للمرحلة الاخيرة ، ثم ينقل البترول من هذين الوعائين الى عمودين رأسيين
يجري فيهما تقييض محتوى البترول مسن كبريتيد الهيدروجين الى
المستوى الذي يجعله مناسباً للتصدير . وكذلك ازالة الاجزاء الخفيفة
من البترول لتركيزه ثم يجري قياس كمياته وتخزينه مع خام حقل زاكم (١)
وقد بدأ هذا الحقل في الانتاج في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

هذا وكانت شركة البنفق قد اتخذت ترتيبات مع شركة ابو ظبي
لتسييل الغاز الطبيعي التابع للشركة المذكورة والذي اشرف بناؤه الان
على الاكتمال وهو يقع في الطرف الشمالي الشرقي من جزيرة داس .

وبعد انتهاء عملية الفرز يمرر الغاز عبر اوعية تنقية مهمتها ازالة اية
سوائل مختلطة به . ثم ينقل بواسطة الانابيب الى شبكة الجريان
الرئيسية التي تربط وحدة المعالجة التابعة لشركة (ادما) بعمل تسييل
الغاز الطبيعي .

(١) يشبه بترول البنفق الشمام بترول حقل زاكم من حيث الكثافة (٢٩) ومحتواه
الكبريتي (٠.٩ %) .

يحتوي خام البندق على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين السام تبلغ في المتوسط ١٠ في المئة ، وهو ما يقتضى اتخاذ احتياطات مشددة لضمان السلامة والامان في جميع مراحل الانتاج . فقامت الشركة بوضع الانظمة اللازمة التي تنمى مع اصول العمل الصناعي المتبعة عادة في مثل هذه الاحوال كما اتخذت تدابير محددة لتدريب العاملين تدريباً منتظماً على اصول وقواعد السلامة في العمل .

هذا ولم تنته مشاريع شركة البندق عند هذا الحد فهي تنوي حفر بئر جديدة للمساعدة في تعيين حدود الحقل من الجهة الجنوبية الغربية لتشكيل البندق ولاستكشاف الاكثيات البترولية والغازية للتكوينات الاعماق والادم من طبقة العرب والعريج .

وستقوم الجهات الرسمية في كل من ابو ظبي وقطر باجراء الترتيبات اللازمة لاجراء دراسات هندسية لمكن هذا الحقل وذلك بغية التنبؤ بمستويات الانتاج له على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل وكذلك مدى الحاجة الى دعم الضغط بواسطة حقن الماء او الغاز او كليهما ولتحديد أفضل الطرق للانتاج الثانوي للحقل بعد انخفاض الضغط فيه بهدف الوصول الى أقصى كمية ممكنة لانتاج البترول الكلي من الحقل .

وينتج حقل البندق حالياً بمعدل ٣٠ ألف برميل يوميا من المؤمل ان يرتفع في السنتين القادمتين الى الضعف وذلك بعد تطوير طبقات اخرى في الحقل .

وقد اتفقت حكومة ابو ظبي وقطر على فرض الضرائب التالية على شركة بترول البندق المحدودة .

ضريبة الدخل	٧٥٪
الانتـاوة	٢٠٪

مدة الاطفاء (الاستهلاك) ٥ سنوات .

٦ - شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة « الامتياز الاول »

١ - الاتفاقية الاولى المبرمة بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨ :

منحت هذه الشركة امتيازها الاول بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٦٨ في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحدودة وذلك لمدة (٣٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية التالية :-
 شركة ميتسوبيشي للتعمدين المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي شوجي كيشا المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للنفط المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة .
 شركة ميتسوبيشي للبترول وكيمويات المحدودة .
 وبلغت مساحة الاراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة (٦٤٧٠) كيلومترا مربعا وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تشرع بعمليات الحفر خلال سنتين ، كما تعهدت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي	السنة الاولى
١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة الثانية
٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة الثالثة
٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة الرابعة
٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة الخامسة
٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة السادسة
٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة السابعة
٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " "	السنة الثامنة
٢٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي	المجموع

وقد تمهدت الشركة بدفع المبالغ التالية الى حكومة ابو ظبي :
١٦٥.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من توقيع الامتياز ،
٣٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف البترول
بكميات تجارية ، ٣٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من
وصول التصدير الى ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ، ٤٠٠.٠٠٠ دولار
امريكي خلال (٣٠) يوما من وصول معدل التصدير الى ٢٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم ، هذا بالاضافة الى الايجارات السنوية للاراضي
المشمولة والتي حددت كما يلي :-

٧٠٠ دولار امريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على
الاتفاقية ، ١٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٣٠) يوما من اكتشاف
البترول بكميات تجارية ودفعها كل عام بعد ذلك حتى تاريخ مباشرة
الشركة بتصدير البترول .

كما ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بان تتخلى عن بعض مناطق
امتيازها وفقا للبرنامج التالي :-
٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٣) سنوات ، ٢٥ ٪ من منطقة
الامتياز خلال (٥) سنوات ، ٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٨)
سنوات .

وقد تمهدت الشركة بالاضافة الى ذلك ان تدفع للحكومة ربما
منفقا بنسبة ١٢.٥ ٪ من السعر المعلن على ان تزداد هذه النسبة الى
١٣ ٪ عند تجاوز معدل تصدير البترول ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم .
بالاضافة الى ضريبة الدخل بنسبة ٥٠ ٪ من ارباحها الصافية وكذلك
تجهيز حكومة ابو ظبي بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عملياتها بدون
مقابل للاستعمال المحلي او للتسويق .

وتد اعطت الاتفاقية للحكومة الحق في المساهمة بنسبة لا تتجاوز

٥٠٪ في جميع حقوق الشركة والتزاماتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية على أن تدفع لقاء حصتها النفقات التي تحملتها الشركة .

وقد نصت الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة على بعض الالتزامات الجديدة التي لم تتضمنها الاتفاقية الأخرى وهي :-

١ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٢٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ولدة (٩٠) يوما متوالية تتعهد الشركة بإجراء دراسات نورية مفصلة لاتشاء مصفاة للبترول في أبو ظبي بسعة كلية لا تقل عن ٣٠.٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال (٣) سنوات .

٢ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٣٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم تتعهد الشركة بدراسة تأسيس مشروعات انمائية في أبو ظبي تقرر بالاتفاق مع حاكم البلاد ويكون من ضمنها مشاريع كىماوية ومشاريع بتروكىماوية متكاملة .

هذا وقد باشرت الشركة بعمليات المسح ضمن المدة المنصوص عليها في الاتفاقية كما باشرت الحفر في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠ . وقد حفرت الشركة ٧ آبار ولكنها لم توفق الى اكتشاف البترول مما جعلها على التخلي عن امتيازها وذلك في سنة ١٩٧٤ .

شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الثاني » :

بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ حصلت شركة نفط الشرق الاوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها مؤخرأ شركة نفط أبو ظبي المحدودة عملا بالاتفاق المبرم معها في عام ١٩٦٥ وقد بلغت مساحة هذا القطاع (٩٠٦٦) كيلومترا مربعا .

ونستعرض فيما يلي اهم الاحكام التي تضمنها هذا الاتفاق :-

- ١ - مدة العقد (٣٥) سنة .
- ٢ - مساحة المناطق التي تشلها (٩٠٦٦) كيلومتر مربع .
- ٣ - التزامات العمل .

تمهدت الشركة بالمباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائية خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاق وتمهدت بالقيام بحفر بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا كما تمهدت بحفر آبار أخرى على أن لا يقل العمق الكلي لتلك الآبار عن ٣٠٠٠ قدم .

كما تمهدت ان تصرف على عمليات الحفر والتنقيب والتنمية خلال السنوات الثمانية الاولى مبلغ عشرين مليون دولار موزعة كما يلي :-

السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثانية	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثالثة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الرابعة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الخامسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السادسة	٣.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السابعة	٤.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثامنة	٤.٥٠٠.٠٠٠	“ “
المجموع	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فليهما أن تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير

المنفعة المذكورة اعلاه ويحق للحكومة انتهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

٤ - المصلاوات :

وافقت الشركة على دفع المبالغ التالية :-

أ - ٢٢٥٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .

ب - ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .

ج - ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الضام معدلا قدره (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

د - ٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الضام (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

٥ - الاجازات السنوية :-

وافقت الشركة على دفع الاجازات السنوية التالية :-

أ - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما بعد كل ذكرى سنوية لإبرام هذه الاتفاقية حتى تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ج - مبلغ قدره (٢٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية حتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

٦ - التخليسي :-

تمهدت الشركة بأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

٧ - التوسع :-

تدفع الشركة للحكومة ريمما قدره (١٢ر٥٪) من السعر المعلن للبتترول الخام وإذا زاد انتاج البترول الخام من معدل (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريمما قدره (١٤٪) من السعر المعلن للبتترول عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم ، وإذا زاد انتاج البترول الخام عن (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريمما قدره (١٤٪) من السعر المعلن للبتترول عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم .
ان الزيادات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك) .

٨ - الضرائب :-

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) من دخلها الصافي ويحتسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البترول الخام المصدر على أساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبتترول الخام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أي أسعار معلنة للبتترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن في الخليج العربي .

٩ - المشاركة :-

يحق لحاكم أبو ظبي خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية أن يختار بنفسه أو عن طريق جهة أخرى معينة من قبله ، المشاركة بنسبة خمسين في المئة (٥٠ ٪) في كافة حقوق والتزامات الشركة المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز .

١٠ - انشاء مصفاة :-

تتعهد الشركة حينما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم القيام فورا بإجراء دراسات تفصيلية عن جدوى انشاء مصفاة للبترول في أبو ظبي ذات سعة لا تقل عن (٣٠.٠٠٠) برميل في اليوم وعلى الشركة المباشرة في انشاء المصفاة المذكورة والاستمرار حتى اكمالها خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

١١ - الاستثمارات :-

عندما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٣٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم تشرع الشركة بالدراسات اللازمة المنفصلة للتحقق من جدوى تأسيس مشاريع انشاء مشتركة في أبو ظبي ويجب أن تشمل تلك الدراسات امكانية انشاء مشاريع كيميائية وبتروكيميائية متكاملة في أبو ظبي . وقد تمهدت الشركة بدفع علاوة نقدية تمويلية قدرها مليون دولار في حالة عدم التوصل الى الاتفاق على مشاريع بتروكيميائية ذات جدوى نتيجة تلك الدراسات .

ولاجل مقارنة الفوائد والمزايا المباشرة التي تحصل عليها حكومة أبو ظبي من جراء تطبيق الاتفاقية المذكورة نفترض ان الاسعار المعلنة للبترول الخام الذي ينتج في تلك المناطق هو (دولار وثمانون سنتا (١)

(١) وهذه الاسعار هي اسعار ما قبل سنة ١٩٧٣ والتي كانت سائدة في المنطقة .

للبرميل الواحد) وأن الاسعار المتحققة من بيع البرميل الواحد دولار وخمسة وأربعون سنتا وأن كلفة انتاج البرميل الواحد هي خمسة وعشرون سنتا امريكا وعلى هذا الاساس تحصل حكومة أبو ظبي والشركة بموجب الاتفاقية المذكورة على الدخل التالي : —

دخل الحكومة من البرميل الواحد :

- ١ — الاتاوة ٢٢.٥ سنتا للبرميل الواحد .
- ٢ — ضريبة الدخل ٦.٢ سنتا للبرميل الواحد .
- ٣ — للدخل من المشاركة ١٢.٧ سنتا للبرميل الواحد (على أساس افتراض أن نسبة المشاركة تبلغ ٥٠ ٪ من حصة الشركة) .

مجموع دخل الحكومة من البرميل الواحد ١٤.١٤ دولار .

دخل الشركة من البرميل الواحد	١٥.٦ سنت
النسبة المئوية لحصة الحكومة	٨٦.٥ ٪
النسبة المئوية لحصة الشركة	١٣.٥ ٪

هذا وقد تخلت هذه الشركة عن امتيازها هذا في سنة ١٩٧٤ بعد أن فشلت في العثور على البترول بكميات تجارية .

٧ — شركة نفط اميراداهيس أبو ظبي :—

كانت شركة بان اوشن اويل كورپوريشن قد حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في جزء من المناطق البحرية في اماره أبو ظبي بالقرب من

جزيرة أرزنة وذلك الى الشمال الغربي من مدينة أبو ظبي وذلك في ١٧/٦/١٩٧٠ وكانت اسهم هذه الشركة مقسمة بين الشركات التالية :-

بان أوثن أويل	٦٠٪
ساريكوز للنفط	٢٠٪
شركة وينكن انتربرايز	٢٠٪

وقد تعرضت هذه الحصص من الاسهم الى عدة تفسيرات ، استقرت في التغيير الاخير الذي حدث في ٢١ يناير ١٩٧٦ بحيث استقر توزيع اسهم الشركة والتي تغير اسمها الى (شركة نفط اميراداهيس

أبو ظبي) على النحو التالي :-

شركة اميراداهيس	٤١٥٪
شركة بان أوثن أويل	٣١٥٪
شركة سوبيرير الكندية	١٠٪
شركة وينكن انتربرايز	٤٥٪
شركة صننج ديل	٢٥٪
شركة سراكوز	٧٥٪
شركة بونالي	٢٥٪

وقد شملت هذه الاتفاقية مساحة قدرها (٣١٥٠) كيلومترا مربعا في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناطق أبو ظبي البحرية .

ومما يلي اهم الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي تبلغ مدتها (٢٥) عاما .

تمهنت الشركة بالمباشرة باعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على العقد كما تمهنت بالقيام بحفر

بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا ثم بحفر آبار على أن لا يقل العمق الكلي عن (٣٠٠٠٠ قدم . وتمهنت الشركة أن تصرف على عمليات الحفر والتنقيب والتنمية خلال الثماني سنوات الاولى ١٩ مليون دولار كالاتي :-

السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار امريكي
السنة الثانية	١٥٠٠.٠٠٠	” ”
السنة الثالثة	١٥٠٠.٠٠٠	” ”
السنة الرابعة	١٥٠٠.٠٠٠	” ”
السنة الخامسة	٢٠٠٠.٠٠٠	” ”
السنة السادسة	٣٠٠٠.٠٠٠	” ”
السنة السابعة	٤٠٠٠.٠٠٠	” ”
السنة الثامنة	٥٠٠٠.٠٠٠	” ”

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فعلى الشركة أن تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير المذكورة ويحق للحكومة انهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

كما وافقت الشركة على دفع مبالغ مجموعها ١١٥ مليون دولار في المناسبات التالية :

- ١ - ٢٠ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .
- ب - ٢٠ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .
- ج - ثلاثة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي

تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره مائة ألف برميل اليوم .

د - أربعة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام مائتي ألف برميل في اليوم .

الإجراءات السنوية: -

وافقت الشركة على دفع الإجراءات السنوية التالية : -

أ - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما في كل تكرى سنوية لإبرام هذه الاتفاقية (ومن تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية) .

ج - مبلغ قدره مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية وحتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

التخلي: -

على الشركة أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

الربح: -

تدفع الشركة الى الحكومة ربحا قدره (١٢,٥ ٪) من السعر المعلن للبترول الخام واذا بلغ انتاج البترول الخام معدل (٥٠.٠٠٠) برميل في السنة تدفع الشركة ربحا قدره (١٥ ٪) من السعر المعلن واذا

بلغ معدل انتاج البترول الخام (١٥٠.٠٠٠) برميل في اليوم خلال اية سنة تدفع الشركة ريمبا قدره (١٦٪) من السعر المعلن للبترول الخام .

ان الاتوات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) .

الضرائب :-

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) من دخلها الصافي ويحسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البترول الخام المصدر على اساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبترول الخام يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اي اسعار معلنة للبترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن به في الخليج العربي .

ويحق للحكومة خلال ستة اشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية ان تختار المساهمة بنسبة (٥٠٪) في كافة الحقوق والالتزامات المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز . وتدفع الحكومة عن هذه المساهمة مبلغا يعادل خمسين في المائة من مجموع التكاليف والمصروفات حتى تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية . ويتم دفع هذا المبلغ بمشرة اقساط سنوية مع الفائدة بنسبة تساوي سعر الحسم في ذلك الوقت لبنك (فيدرال ريزيرف) في الولايات المتحدة الامريكية مضافا اليها واحد ونصف في المائة على ان لا تزيد النسبة على سبعة في المائة .

وعندما يبلغ معدل انتاج البترول الخام من منطقة الامتياز معدل (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم فعلى الشركة نفسها او بواسطة جهة اخرى القيام بدراسات عن جدوى تأسيس واحد او اكثر من المشروعات الهيدروكربونية التالية :-

١ - انتاج الميثانول بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) طن يوميا وشحنه الى اليبان .

٢ - استخلاص غاز البترول السائل بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠٠) و (٢٠٠٠٠) برميل يوميا وشحنه الى اليبان .

٣ - اعادة حقن الغاز بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠) مليون و (٢٠٠) مليون قدم مكعب .

٤ - انتاج الاسمدة النيتروجينية بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) طن يوميا من الامونيا .

٥ - عزل الكبريت عن البترول الخام .

٦ - انتاج الغاز المسيل بمعدل يتراوح ما بين (٢٠٠) مليون و (٥٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

ب - اذا اثبتت الجدوى الاقتصادية والتجارية لواحد أو أكثر من المشاريع المذكورة اعلاه فعلى الشركة أن تبدأ وتتابع وتشيد العمل المناسب لتنفيذ احد هذه المشاريع المذكورة اعلاه في أسرع وقت ممكن وعلى كل الاحوال خلال ثلاث سنوات من انجاز الدراسة الخاصة بامكانية تأسيس المشروع .

ج - اذا اظهرت الدراسات الاقتصادية أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع آخر سيكون أكثر فائدة للطرفين أو أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع مشترك مع صاحب امتياز آخر سيكون أفضل لمصالح المذكورين فإن الشركة ستمضي قدما وتتابع تنفيذ مشروع آخر كهذا أو مشروع مشترك شريطة استعداد صاحب امتياز آخر للتعاون حسب مقتضى الحال .

د - تتمتع الشركة ان تستثمر ما لا يقل عن (١٠ ٪) من ارباحها الصافية في واحد من المشاريع الممكنة اقتصاديا والبيئة اعلاه .

الخدمات التعليمية والطبية والصحية :-

تتمتع الشركة ان تقدم خلال مدة سنة واحدة من تاريخ بدء التصدير ، مبلغا قدره (١٥٠.٠٠٠) دولار سنويا لتأسيس تسهيلات مختلفة للاغراض التعليمية والطبية والصحية والخدمات اخرى يتفق عليها مع الحكومة .

ويتضح لنا من بنود هذه الاتفاقية حجم المزايا التي ادخلت على هذه الاتفاقية مما يظهر لنا مدى التطور الذي حققته ابو ظبي في اتفاقيات الامتياز التي منحتها للشركات المستقلة .

ونطبقا لاتفاقية الامتياز فقد تخلت الشركة في ١٤ مايو ١٩٧٣ عن ٢٥ ٪ من مساحة الامتياز الممنوح لها وقدره ٣١٥٠ كيلومترا مربعا بحيث أصبحت المناطق المتخلى عنها ٧٨٧ كيلومترا مربعا والمناطق المتبقية ٢٣٦٣ كيلومترا مربعا .

وفي ٢٨ مايو ١٩٧٥ تخلت الشركة عن ٢٥ ٪ من المساحة المتبقية حيث تخلت عن مساحة ٥٩٠ كيلومترا مربعا وأصبحت المساحة المتبقية من الامتياز لدى الشركة ١٧٧٣ كيلومترا مربعا .

ومنذ توقيع اتفاقية الامتياز وحتى دخول شركة اميراداهيس كانت شركة بان أوثن هي المشغلة للشركة (Operator) وذلك الى ٢٦ مارس ١٩٧١ حيث أصبحت شركة اميراداهيس هي الشركة العاملة. لقد انتهت الشركة عمليات المسح الزلزالي في مناطق امتيازها وتم حفر ما مجموعه خمسة آبار تم اكتشاف البترول في اربعة منها بكميات تجارية ولم يتم العثور على البترول في البئر الخامسة .

وقد عثرت الشركة على البترول بكميات تجارية لأول مرة في بئر
ارزنة رقم (١) وذلك في ديسمبر ١٩٧٣ .

ويبين الجدول التالي الابار التي تم حفرها واعماقتها وتاريخ بدء
حفرها وانجازها .

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الاقدام المحفورة	حالة البئر
الزبوت	٧١/ ٥/ ٣١	٧١/ ٩/ ٤	١٢٥٦٤	جاف
ارزنة رقم ١	٧٣/ ٨/ ٤	٧٣/ ١٢/ ١٦	١٢٣٩٢	منتج
ارزنة رقم ٢	٧٣/ ١٢/ ١٩	٧٤/ ٥/ ٢٢	١١١٥٨	منتج
ارزنة رقم ٣	٧٤/ ١١/ ٢٧	٧٥/ ٣/ ٢٩	١١٤٤٠	منتج
ارزنة رقم ٤	٧٥/ ١٠/ ٥	٧٥/ ١١/ ٨	١١٢٠٠	منتج

هذا ولقد بلغ عدد الاقدام المحفورة في الخمسة آبار السابقة
٥٨٧٥٤ قدما . وفي مارس سنة ١٩٧٦ قدمت شركة اميراداهيس
برنامجها المقترح لتطوير حقل ارزنة المكتشف بحيث ينتج ما مجموعه
٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع ستة آبار تم حفر أربعة منها على أن
ينجز هذا البرنامج في خلال سنتين ولقد اعتمدت الشركة على بناء
جميع المنشآت في المناطق البحرية الا انه لم توافق حكومة ابو ظبي على
البرنامج المقترح من قبل الشركة وطلب اليها اعتماد تطوير جزيرة ارزنة
القريبة من الحقل ووضع بعض المنشآت عليها .

وفي يونيو (حزيران) ١٩٧٦ قدمت الشركة برنامجها المقترح
المعدل لتطوير حقل ارزنة حيث وافقت على بناء العديد من المنشآت على
الجزيرة مثل المطار والميناء وبناء مرافق السكن وورش الصيانة
والمستودعات بالإضافة الى منشآت بترولية أخرى كالخزانات وغيرها

هذا ولقد شرعت الشركة في تنفيذ برنامجها الخاص بالتنقيب عن النفط
باجراء المسح الميداني لجزيرة أرزنة والمسح الجوي واخذ العينات من
الجزيرة والمناطق البحرية المجاورة ومن المتوقع ان يتم تطوير هذا الحقل
في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨ على أن ينتج ما بين ٢٥ - ٤٠ ألف
برميل في اليوم .

٨ - شركة نفط فيليبس « أبو ظبي » المحدودة :-

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول بتاريخ ٢١ كانون
الثاني (يناير) ١٩٦٧ في بعض المناطق التي تم التخلي عنها من قبل
شركة نفط أبو ظبي المحدودة ومقا لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة
(١) من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٦٥/٩/١٩ . وقد بلغت المساحات
المشمولة بامتياز هذه الشركة حوالي (١٢٩٣٤) كيلومترا مربعا .

وتبلغ مدة امتياز الشركة (٤٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى
كل من شركة فيليبس للبترول الامريكية وشركة النفط الامريكية المستقلة
(امين أويل) وشركة اجب الإيطالية .

وقد نصت اتفاقية الشركة أن على الشركة ان تستكمل عمليات
المسح الجيوفيزيائية خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية
وأن تباشر بأعمال الحفر خلال سنتين من ذلك التاريخ كما ألزمتها بأن تنفق
على عملياتها في الخمس سنوات الاولى مبلغ اثني عشر مليونا من
الدولارات بواقع مليونين لكل من السنوات الثلاثة الاولى وثلاثة ملايين
لكل من السنتين الرابعة والخامسة .

كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بدفع المبالغ التالية
الى حكومة أبو ظبي :-

٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٣٠) يوما من تاريخ
توقيع الاتفاقية .

٢٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٢٠) يوما من تاريخ العثور
على البترول بكميات تجارية .
٢٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي عند بلوغ معدل التصدير ٢٠٠.٠٠٠
برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الإيجارات السنوية بمعدل مائة ألف دولار
أمريكي سنويا حتى يتم العثور على البترول بكميات تجارية .

وقد تمهدت الشركة أيضا بما يلي :-

١ - دفع عوائد للحكومة بنسبة ١٢.٥٪ من السعر المعلن عن البيع
يجري تنفيذها مضافا إليها ٥.٠٪ من الأرباح الصافية عن ضريبة
الدخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي اقترنه منظمة أوبك .

٢ - التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .
التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .
التخلي عن ٢.٥٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

٣ - تجهيز الحكومة بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجات الشركة بدون
مقابل وذلك للاستهلاك المحلي أو للتسويق .

٤ - أعطى الامتياز لحكومة أبو ظبي الحق في المساهمة بنسبة
لا تتجاوز ٥١٪ من أسهم الشركة خلال (٩٠) يوما من تاريخ
العثور على البترول بكميات تجارية ، على أن تدفع نفس النسبة
من النفقات التي تحملتها الشركة خلال هذه الفترة . وكانت شركة
فيليبس قد باشرت بعمليات الاستكشاف في أوائل شهر حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ ، كما باشرت بعمليات الحفر في بعض المناطق
المشمولة بامتيازها فبلغ عدد الآبار المحفورة أربع آبار .

وقد أعلنت الشركة في شهر أكتوبر ١٩٦٩ عن اكتشاف البترول في
بئر مرزوق رقم (٢) وذلك على بعد ٩٥ كيلومترا الى جنوبي جبل الظنة
وعلى عمق ٥٨٧٠ قدما .

واعطى هذا البئر انتاجا قدره ١٢٠٠ برميل يوميا . وهذا الاكتشاف يعتبر في الوقت الحاضر تجاريا خاصة وان عمق الابار في حقل مرزوق ضحلا (في حدود ٥٠٠ قدم) كما ان مستوى اسعار البترول في الوقت الحاضر يبرر ذلك .

وقد حفرت الشركة بعد ذلك عددا من الابار في حقل مرزوق اعطت انتاجا يتراوح بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ برميل في اليوم . كما اكتشفت الشركة حقلا صغيرا قريبا من حقل مرزوق يسمى حقل الظفرة حيث حفرت فيه اربعة آبار اعطت ما معدله ٨٠٠ برميل في اليوم للبئر الواحدة .

وبعد اعادة تخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة جاء خط الحدود لياخذ حقل مرزوق للجانب السعودي ويبقى حقل الظفرة لجانب الامارات .

وفي سنة ١٩٧٥ تخلت شركة نفط فيليبس وخاصة بعد التعديـل السابق الذكر في الحدود ، عن امتيازها في ابو ظبي بعد ان انقضت حوالي ٣٠ مليون دولار على اعمال التحري والتنقيب في منطقة امتيازها فسي ابو ظبي .



آبجئے السافى

شركات البترول العاملة
في الامارات الاخرى...

أولاً : امارة دبي : —

تأتي امارة دبي في المكانة الثانية بعد امارة ابو ظبي بالنسبة لاهميتها البترولية وذلك من حيث انتاجها من البترول او من حيث احتياطها من البترول .

وتعمل في امارة دبي شركة رئيسية واحدة وهي ، شركة نفط دبي المحدودة (DPC) وهي شركة فرعية تملكها كليا شركة بترول كونفنتال (كونوكو) ويوجد المقر الرئيسي للشركة بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة علما بأنه ليس لشركة (دي بي سي) مكاتب خارج دبي وان شركة (كونوكو) تقدم الخدمات الادارية لشركة (دي بي سي) في الولايات المتحدة .

اسست شركة (دي بي سي) بالاصل لتشغيل امتياز في البر حصلت عليه شركة (كونوكو) في دبي سنة ١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ قامت الشركة ببيع قسم من الامتياز المذكور الى شركة دويج ارزاويل (دي اي اي) والتي أصبحت الان تابعة لشركة تكساكو والتي شركة بترول صن اويل . وحيث ان التحري والابار الاختبارية الثلاث التي تم حفرها لم تسفر عن نتائج فقد اعيد الامتياز الى الحكومة في سنة ١٩٧١ .

في عام ١٩٦٣ حصلت شركة (دي بي سي) لحساب (كونوكو) على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة الى شركة دبي للمناطق البحرية ونتيجة للجهود الاستكشافية المبذولة في هذا الامتياز فقد اكتشف حقل (غاتح) في سنة ١٩٦٦ واكتشف حقل (جنوب غربي فاتح) في سنة ١٩٧٠ .

منذ سنة ١٩٦٣ طرات عدة تغييرات في ملكية الاسهم في الحقل
البحرية بحيث اصبحت ملكيتها الان كما يلي : —
شركة (دوما) (٥٠ ٪ الشركة الفرنسية ٥٠ ٪ شركة هسبانيول) ٥٠ ٪
شركة بترول دبي (دي بي سي) ٣٠ ٪
شركة دويج تكسكو (دي اي اي) ١٠ ٪
شركة دبسي صن ٥ ٪
شركة بترول ولفزي التابعة لشركة ووترشال ٥ ٪
المجموع ١٠٠ ٪

التطوير :

تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركته
(دي بي سي) بتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٦٦ باستعمال باخرة احمر
« كلومارتاسمان » ولقد ثبت ان الاكتشاف يشير الى وجود حقل مهم بعد ان
تم حفر بئرين استكشائيين في سنة ١٩٦٧ جنوب غربي وشمال غربي البئر
الاولى وعلى مسافة ميلين .

قامت شركة بترول دبي بتطوير حقل فاتح باسرع ما يمكن وقد بدا
الانتاج رسميا على نطاق محدود بتاريخ ١٩٦٩/١/٦ ، كما تم بتاريخ
١٩٦٩/٩/٢٢ شحن اول شحنة من بترول دبي البالغة (٨٨٠) الف برميل
وبذلك فقد اصبحت دبي بلدا مصدرا للبترول .

هذا وقد طور حقل فاتح على اساس التصميم الاساسي والمستند
على تطويره بشكل مستقل في المنطقة البحرية وتتضمن منشآت الحقل
في الوقت الحاضر سبع منصات حفر ومنصة خاصة لادارة الانتاج مع
أجهزة خاصة لمزل الغاز كما ان هناك ثلاثة خزانات سعة الواحد « ٥٠٠ »
الف برميل . وتتضمن المنشآت مساكن ووسائل استراحة وتنفيذ
لاستيعاب (١٠٠) شخص . هذا وستقوم الشركة بإنشاء منصات اضافية
كما ستستمر بعمل الحفر التطويري لعدة سنوات .

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على
بعد (١٠) أميال تقريبا جنوب غربي حقل فاتح . وبدا الانتاج من حقل

جنوب غربي فاتح بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ويسم نقل انتاج هذا الحقل بواسطة خط انابيب الى خزانات حقل فاتح حيث يتم التصدير منها .

ومن المنشآت المقرر بناؤها في المستقبل القريب نصب المعدات اللازمة لحقل المياه في حقل فاتح بمعدل (٣٤٠.٠٠٠) برميل يوميا لغرض الحفاظ على مستوى الضغط في الحقل ولغرض استخلاص البترول والغاز بمعدل (١٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

هذا ويبلغ انتاج شركة بترول دبي في الوقت الحاضر ثلاثمائة الف برميل يوميا ومن المؤمل ان يرتفع هذا المعدل الى حوالي اربعمائة الف برميل يوميا بعد حفر ابار اضافية ونصب الاجهزة اللازمة .

إن وسائل الخزن والتحميل المستعملة في حقل فاتح فريدة من نوعها حيث يتم بواسطتها وينجاح ولأول مرة القيام بعمليات انتاجية في البحر بعيدا عن البر وبصورة مستقلة ، وبالنظر لبعد الحقل عن البر (٥٨) ميلا وضخالة المياه الساحلية فانه من الصعب نقل البترول الى البر وشحنه من البر بالطريقة الاعتيادية وعليه فان الشركة تستعمل خزانات عائمة مغمورة لخزن البترول فيها وللشحن منها .

وتتكون وسائل الخزن من ثلاثة خزانات عائمة انزل الاول بتاريخ ١٩٦٩/٨/١ والثاني بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢ والثالث بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣ وقد قامت شركة شيكاغو بردج اند ايرن ببناء الخزانات المذكورة والتي تكفي سعة الواحد لاستيعاب عمارة ذات ١٥ طابق .

ان الخزانات المذكورة مصنوعة من الفولاذ بشكل قذح الشهبان المقلوبة مع اضافة اثقال اسمنتية عليها لضمان توازنها . ويبلغ قطر الخزان الواحد « ٢٧٠ » قدما في الاسفل و (٢٠٥) اقدام عند القسم الاعلى من الخزان علما بان القسم الاعلى من الخزان يمتد الى ارتفاع (٤٠) قدما فوق سطح البحر عند استقراره على قاع البحر وان الخزائين رقم (٢) و (٣) مزود كل واحد منهما بمنصة طولها (٢٤٠) قدما وعرضها (٨٠) قدما وبارتفاع (٢٠٥) اقدام . ويبلغ وزن الخزان الواحد (٢٨) مليون رطل ويتسع

لخزن (٥٠٠) ألف برميل من البترول ورغم الوزن الثقيل للخزانات فقد تم تمويلها وسحبها بحرا بواسطة قاطرات الى مسافة ٥٨ ميلا الى منطقة استعمالها حيث تم تثبيتها على قاع الخليج في حقل غاتح خلال يوم واحد مع العلم ان العملية استغرقت عدة ساعات لموازنة ضغط الهواء مع كمية المياه داخل الخزانات لدى انزالها ببطء الى عمق ١٥٥ قدما في المياه . ومن الجدير ذكره ان الخزانات المذكورة مفتوحة في اسفلها وان الخزانات مثبتة الى قاع البحر بواسطة ركائز . ان تصميم الخزانات موضوع البحث مبني على مبدئين بسيطين هما : —

عدم اختلاط البترول مع المياه ، وان البترول اخف من المياه .
وعند ضخ البترول داخل الخزان من الاعلى تخرج المياه من الاسفل مبهملية الخزان ويعكسه عنقما يتم سحب البترول من اعلى الخزان ويشحن في الناقلات فان مستوى المياه يرتفع داخل الخزان ويرفع البترول نسي الخزان الى الاعلى .

وبرى شركة بترول دبي ان التوسع في الطاقة الانتاجية لحقول دبي سوف يستمر لعدة سنوات وستقوم الشركة بتحري عدة مناطق من المنتظر ان تكون ذات اهمية بترولية ولم يبت فيها حتى الان .

تاريخ تطوير البترول في دبي : —

١ — في سنة ١٩٦٣ حصلت شركة بترول كونتيننتال على امتياز للتنقيب عن البترول في المنطقة البرية واسمست شركة بترول دبي (دي بي سي) كشركة تشغيل تابعة لشركة كونتيننتال . وفي نفس العام حصلت شركة (دي بي سي) على ٥٠ ٪ من اسهم شركة دبي المناطق البرية مع احتفاظ شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية بثلاثين وثلاث على التوالي من الـ ٥٠ ٪ المتبقية .

٢ — وفي سنة ١٩٦٤ نقلت شركة (دي بي سي) ٢٢ ٪ من امتيازها البري الى شركتي اردول الامتية (دي اي اي) ومن اوائل علماء بان شركة تكسكو امتلكت فيما بعد اسهم شركة (دي اي اي) .

في نفس السنة تخلت شركة (دي بي سي) عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية المعروف باسم (قمرأ - ١) بعد الحفر الى العمق ١٥٤٠.١ قدم كما تخلت الشركة المذكورة عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية والمعروف باسم فائز سي - ١) بعد الحفر الى عمق (١٢٠٠٠) قدم .

ومن ثم قامت شركة دي بي سي بمنح ١٠ ٪ من حصتها من الامتياز البري والبالغة ٥٠ ٪ الى شركة (دي اي اي) و ٥٠ ٪ الى شركة صن اويل وفي نفس العام تخلت شركة (دي بي سي) عن بئرها البري الثاني المعروف باسم (رماح - ١) بعد ان حفر الى عمق (١٠٢٠٠) قدم .

٣ - استمرت شركة (دي بي سي) خلال سنة ١٩٦٥ بمنهجها التطويري في المناطق البحرية .

٤ - وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ اعلنت شركة دي بي سي عن اكتشاف البترول من نوعية جيدة على عمق (٧٦٠٠) قدم في البئر (فاتح اي - ١) وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ اعلنت الشركة عن اكتشاف الطبقة الثابتة على عمق (٨٣٠٠) قدم في البئر المذكور .

٥ - وفي سنة ١٩٦٧ وبعد حفر البئر (فاتح - ب ١) على بعد ميلين من البئر (فاتح اي - ١) تم التأكد من ان حقل فاتح هو حقل منتج كما ثبت ان البئر التاكديدي الثاني (فاتح اي - ١) هي بئر ناجحة .

٦ - وفي سنة ١٩٦٨ تخلت الشركة عن البئر البري (رماح ١١) وبدأت في شهر سبتمبر بالحفر التطويري لحقل فاتح من المنصة (سي) .

٧ - وفي سنة ١٩٦٩ تم انجاز القسم الاول من وضع المنصة على حقل فاتح بواسطة ٤ منصات ذات اربع اعمدة ومنصتين ذات ستة اعمدة كما استمر تطوير حقل فاتح بحفر الابار من منطقة (سي) والابار (د - ١) وخلال السنة المذكورة تخلت شركة بي بي عن حصتها في امتياز دبي البحري

وذلك ببيع حصتها الى شركة البترول الفرنسية والتي قامت بدورها ببيع نصف حصتها الى شركة هسبانيول الاسبانية وبحيث اصبحت نسبة المساهمة في الامتياز المذكور كما يلي : —

- ٥٠ ٪ للشركتين الفرنسية والاسبانية .
- ٣٥ ٪ لشركة بترول دبي .
- ١٠ ٪ لشركة ارد اويل الالمانية .
- ٥ ٪ لشركة بترول صن (دبي) .

كما تم خلال نفس السنة نصب الخزان دبي رقم ١— في المنطقة المعهورة في حقل فاتح وبدا الانتاج من الحقل المذكور رسميا بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ وشحنت بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ الشحنة الاولى من البترول المستخرج من حقل فاتح والبالغة ١٨٠.٠٠٠ برميل الى مصفاة شركة كونوكو في بريطانيا . وفي تاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ احتفلت دبي بدخولها نادي البلدان العربية المصدرة للبترول وذلك بعد تصديرها لأول شحنة .

٨ — وفي سنة ١٩٧٠ استمر العمل في تطوير حقل فاتح مع انجاز منصة الحفر (د) والحقول الاولى من نوع المنصة (ب) . كما تم الانتاج التجريبي من الطبقات (علام ، ومشرف) وتملأه في البئر رقم (١) مسن القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح البري وقد تم الاتفاق على مساهمة الشركة وامارة دبي على زيادة حصة واردات الدولة من ٥٠ ٪ الى ٥٥ ٪ اعتبارا من ١٩٧٠/١١/١٤ كما قامت شركة بترول دبي الهولندية والتي هي مملوكة كليا من قبل شركة « ووترشال » الالمانية وبذلك فقد انخفضت حصة شركة بترول دبي من ٥٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

٩ — كما اعلن في سنة ١٩٧١ ان دبي تملك احتياطا اضافيا مهما في المنطقة المعهورة كما اعلن عن خطط لتطوير حقل فاتح ورفع معدل الانتاج منه خلال العامين المقبلين الى ثلاثمائة الف برميل يوميا . كما بدأ في العام المذكور العمل في ضخ الخزائين الثاني والثالث في المحل جنوب غربي مدينة دبي وتم بناء ونصب منصتي حفر ذات اربعة اعمدة في المنطقة

(ا.ي.اي) في القسم الجنوبي من حقل فاتح وفي ذات النقطة (اف) في القسم الشرقي من حقل فاتح كما تم تهيئة برج تطويري ثاني واستمر الحفر التطويري بإنتاج الآبار (ب) وبدء العمل على المنصتين (ا.ي.اي) و (اف) هذا وقد تخلت الشركة بتاريخ ١٩٧١/٥/١ عن بئر غير منتجة كانت قد حفرتها في القسم الشمالي الغربي من القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح بعد أن تم الحفر فيها إلى عمق (١٠٠.٥٩ ر.م) قدم . هذا وتاريخ ١٩٧١/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة (٥٠) مليون برميلا .

١٠ - وفي سنة ١٩٧٢ وافقت الشركات المساهمة على الاستثمار في استثمار رؤوس الأموال في حقل فاتح وجنوب غربي فاتح وكما وافقت على بدء العمل بمشروع رئيسي لضخ المياه والغاز في الحقل . وتاريخ ١٩٧٢/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة مائة مليون برميل كما قامت الشركة بإنتاج الأعمال الخاصة بالخزانين الثاني والثالث وإمداد وسائل السكن في منطقة الخزانات .

وفي ايلول سنة ١٩٧٣ اكتشفت شركة نفط دبي البترول في النقطة (دي) من المنطقة الاستكشافية والمعروفة بحقل راشد والتي تقع على مسافة ١٥ ميلا جنوب حقل فاتح . هذا وقد أنتج البئر ما معمله ٣٧٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠٤٢٨ وعمق ١٠٧٩٠ قدما .

وكانت كثافة البترول من طبقتي الثمامة ٤١.٣٧ درجة ، وقد بلغت درجة السوائل المكثفة والمستخرجة من طبقة المشرف ٥٣ درجة ويقدر سبك الطبقة المنتجة بحوالي ٣٠٠ قدم .

هذا ويلزم إجراء المزيد من الاختبارات وحفر آبار إضافية حتى يتسهم تقدير القيمة التجارية لهذا الحقل .

وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ بلغ مجموع آبار البترول التي تم حفرها في إمارة دبي ٨٢ بئرا ، وبلغ معدل عمق البئر الواحد ٩٥٠٠ قدم .

والجدول التالي يبين مجموع الصادرات السنوية من البترول الخام من حقل فاتح بإمارة دبي والتي بلغ مجموعها (٤٠٧ ر.م ٣٩٦) برميل

وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الناقلات	مجموع الصادرات السنوية بالبراميل
١٩٦٩	١٢	٣٥٦١٠٩٤
١٩٧٠	٧٩	٣٠٩٤٩١٣٤
١٩٧١	٩٨	٤٥٣٢٣٣٥٧
١٩٧٢	١١٠	٥٥٥٩٥٦٥٠
١٩٧٣	١٥٣	٨١١٥١٢٤٥
١٩٧٤	١٤٦	٨٨٣١٧٦٥٥
١٩٧٥	١٢٣	٩١١٦٣٥٢٧٢
المجموع		٣٩٦٥٣٣٢٤٠٧

والجدول التالي يبين مجموع علاقات البترول التي تسلمتها اماره دبي بالدولارات الامريكية وذلك منذ بدأ تصدير البترول في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الدخل السنوي بالدولارات الامريكية
١٩٦٩	٣٧٦١١٤
١٩٧٠	١١٥٥٦٠٠٠
١٩٧١	٣٧٥٨٧٠٠٠
١٩٧٢	٥٤١٢٨٠٠٠
١٩٧٣	١٠٨٥٣٦٠٠٠
١٩٧٤	٥٥٨٠٤٢٠٠٠
١٩٧٥	٦٠٠٠٠٠٠٠ (١)
المجموع	١٣٧٠٢٢٥١١٤

(١) علاقات سنة ١٩٧٥ تقريبية .

ثانيا - امانة الشارقة :

تأتي امانة الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث اهميتها البترولية بالنسبة للامارات العربية المتحدة وذلك بعد كل من امارتي ابو ظبي ودبي سواء اكان ذلك من حيث معدلات الانتاج والتصدير او من حيث الاحتياطي من البترول الخام والغاز الطبيعي .

وتعمل في الصناعة البترولية شركتان هما : —

١ — شركة نفط الهلال .

٢ — شركة كمرستال اويل .

١ — شركة نفط الهلال :

وتتضم شركة نفط الهلال كلا من الشركات التالية :

- شركة بيوتس جاز اند اويل ولها ٣٥٪ من الاسهم .
- شركة اسلاند اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة سكيلى اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة كبرينجي كورپوريشن ولها ١٢.٥٪ من الاسهم .
- شركة جوينبير كورپوريشن ولها ٢.٥٪ من الاسهم .

هذا وقد حصلت شركة نفط الهلال على امتيازها في امانة الشارقة في سنة ١٩٦٩ ومنذ تلك السنة الى سنة ١٩٧٢ قامت الشركة باعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر وبعد تقديم انتاج عمليات المسح قررت ان تبدأ في حفر البئر الاول في التركيب الذي سمي باسم مبارك .

وبالفعل في اكتوبر ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف البترول بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ امانة الشارقة من بئر مبارك رقم (١) حيث أعطى البئر انتاجا قدره ١٣٩٥٥ برميل يوميا .

وفي يوليو سنة ١٩٧٣ تم اكتشاف البترول في بئر مبارك رقم (٢) بعد

اجراء الفحوص الاختبارية لانتاجه من البترول والغاز فانتج ٥٩٩٠ برميل يوميا من البترول ذي المحتوى الكبريتي المنخفض وانتج ايضا ٢٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي شهر ابريل من سنة ١٩٧٣ اكتشف البترول في بئر مبارك رقم (٣) والتي تبعد ثلاثة اميال عن بئر مبارك رقم (١) حيث كانت نتائج هذا البئر قريبة من نتائج بئر مبارك رقم (٢) . وفي سنة ١٩٧٥ عثرت الشركة على البترول بكميات كبيرة في بئر مبارك رقم (٤) وفي يوليو سنة ١٩٧٤ صدرت اول شحنة من بترول الشارقة لتصبح ثالث امانة مصدرة للبترول بعد كل من ابو ظبي ودبي . ويتم تصدير بترول حقل مبارك البحري عن طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائمة بعد ان تم تثبيتها بالقرب من حقل مبارك وذلك لغرض الاسراع في تصدير البترول . وقد بلغ معدل صادرات امانة الشارقة من البترول في سنة ١٩٧٤ حوالي ٥١ ألف برميل يوميا ، انخفض في سنة ١٩٧٥ الى ٢٨ ألف برميل يوميا .

٢ - شركة كريستال اويل :-

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول في المناطق اليابسة في الشارقة على مساحة قدرها ٨٥٠ ميلا مربعا وذلك في يناير سنة ١٩٧٤ وقد نصت هذه الاتفاقية على انه خلال عام واحد من التوقيع على الاتفاقية لا بد ان تكون الشركة قد فرغت من جميع العمليات الجيوفيزيائية الاولية وذلك لتقدير القبة البترولية للمنطقة حيث يتم بعد ذلك اختيار المكان المناسب لعمليات الحفر .

وقد جاءت هذه الاتفاقية بتمشية تماما مع اتفاقيات البترول المعتودة في المنطقة ومع نفس الشروط التي حددتها منظمة الاوبك .

ثالثا : امارات عجمان وام القيوين وراس الخيمة والفجيرة : -

١ - عجمان : -

تعمل في اماره عجمان شركة يونابند رمانينج الامريكية وكان امتيازها يشمل جميع المناطق البرية والبحرية للامارة الا انها في سنة ١٩٧٥ تخلت عن جزء من امتيازها في البر والبحر وبلغت مساحته ٢٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت هذه الشركة بلجراء بعض المسوحات الا انها لم تقرر بعد حفر اي بئر .

ب - ام القيوين : -

وتعمل في اماره ام القيوين شركتان احدهما في المناطق البرية والاخرى في المناطق البحرية والشركة الاولى هي شركة هيوستن وهى مملوكة بالكامل الى شركة نفط ومعادن هيوستن الامريكية ويقع امتيازها نسي المناطق البرية حيث تبلغ مساحته ٨٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت الشركة بأعمال المسح الا انها لم تقرر بعد الانتقال الى مرحلة الحفر .

والشركة الثانية هي شركة يونابند رمانينج والتي تتوزع اسهمها

بين الشركات التالية :

شركة يونابند رمانينج	٢٥ %
شركة نفط سوبير يور الكندية	٢٥ %
شركة نفط اسامرا	٢٥ %
شركة نفط انداركو	٧,٥ %
شركة زاباتا	٧,٥ %
شركة كيواني	١٠ %

وقد منحت الشركة امتيازها في المناطق البحرية وتبلغ مساحته

١٦٠٠ كيلومتر مربع وقد باشرت الشركة بحفر البئر الاول والتي اظهرت نتائجها الاولى وجود بعض الادلة الهيدروكربونية .

ج - واس الخيمة :

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة فيتول الهولندية ويملك هذه الشركة الشركات التالية :

٢٥٪	شركة تطوير فيتول
٢٠٪	شركة ويكز بت
١٢.٥٪	شركة سيم
١٠٪	شركة دويتش شاخت باو
٧.٨٧٥٪	شركة يوناييتد ريفالينج
٨.٤٣٧٥٪	شركة سوبيريور الكندية
٨.٤٣٧٥٪	شركة نفط اسلميرا
٥٪	شركة سي. اس. ار
٢.٧٥٪	شركة كيواني

وتقوم الشركة الان بحفر البئر الاول لها في المناطق البحرية من الامارة وكان هذا الامتياز منوها لشركة يونيون الامريكية والتي تخلت عنه في سنة ١٩٧٤ حيث لم توفق في العثور على البترول بكميات تجارية .

د - الفجيرة :

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة رزيرف اويل اند جاز وتبلغ مساحة امتيازها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع وذلك في المناطق البحرية من الامارة .

الفصل الثالث

مراحل الصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

- المبحث الأول : انتاج البترول
- المبحث الثاني : تكرير البترول
- المبحث الثالث : تسويق البترول
- المبحث الرابع : الغاز الطبيعي

مراحل الصناعة البترولية في الإمارات العربية

بعد أن بحثنا في الفصل الثاني شركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة ، سوف نبحث هنا مراحل الصناعة البترولية ونقصد بهذه المراحل متابعة البترول بعد اكتشافه ابتداء من انتاجه وتصديره الى تكريره وتسويقه على النطاقين المحلي والخارجي ، وأخيرا نعرض الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة .



المبحث الأول

انتاج البترول

اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في اماره ابو ظبي وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المنطق البحرية في سنة ١٩٦٣ ثم بدأ الانتاج بعد ذلك من المناطق البرية ثم اكتشف البترول في اماره دبي بكميات تجارية في سنة ١٩٦٦ في حقل ماتح حيث صدرت أول شحنة من بترول في سنة ١٩٦٩ ثم اكتشف البترول بعد ذلك في اماره الشارقة وذلك في سنة ١٩٧٢ في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في سنة ١٩٧٤ . هذا وسنعرض انتاج البترول وتصديره وعائداته في كل من اماره ابو ظبي والامارات الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول .

اولا : اماره ابو ظبي :

تعتبر اماره ابو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات السبع الاعضاء في الاتحاد . كما انها أولى الامارات التي تم العثور على البترول فيها بكميات تجارية . وقد بلغ انتاج البترول في سنة ١٩٦٢ وهي أول سنة يبدأ فيها الانتاج حوالي ٧٩٥ ألف طن وازداد الانتاج ليصل في سنة ١٩٧٥ الى أكثر من ٧٥ مليون طن وينتج البترول في اماره ابو ظبي من المناطق البرية والبحرية وتقوم بانتاج البترول خمس شركات وهي : —

- ١ — شركة نفط ابو ظبي المحدودة .
- ٢ — شركة نفط مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ — شركة نفط تونال ابو الخوش .
- ٤ — شركة نفط ابو ظبي اليابانية المحدودة .
- ٥ — شركة نفط البنسحق المحدودة .

ويتم انتاج وتصدير اكبر كمية من البترول الخام من الحقول البرية الواقعة ضمن امتياز شركة نفط ابو ظبي المحدودة (ADPC) وذلك من اربعة حقول وهي حسب الاقدمية حقل بلب ، حقل بوحصا ، حقل العصب حقل ساحل . وبالإضافة الى ذلك فقد اكتشفت عددا من الحقول المتوسطة والصغيرة والتي لم يبدأ الانتاج فيها بعد وأهمها حقل شاه ، وحقل زراره وحقل الحويلة ، وحقل بلب غرب ، وحقل جسيورة ، وحقل مندر ، وحقل الرئيس وحقل جرن يافور .

ونما بلى جدول بمعدلات الانتاج من البترول الخام من الحقول البرية الرئيسية الثلاثة وهي بلب ، وبوحصا ، والعصب .



هذا ويضاف الى الانتاج من الحقول الثلاثة الماضية الانتاج الذي بدأ مؤخراً من حقل سلح ، حيث بدأ الانتاج من هذا الحقل في سنة ١٩٧٥ بمعدل ٢٠ الف برميل يوميا من المنتظر ان يزداد ليصل الى ٣٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ و ٥٠ الف برميل في سنة ١٩٧٧ .
ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام المصدرة من المناطق البرية بالاطنان الطويلة عن طريق ميناء جبل الطنه وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧٥ .



كميات البترول الخام المصدرة من المناطق البرية
بالبرميل والطنان الطويلة

السنة	برميل	طن طويل
١٩٦٣	٥٤٣ر٥١٠	٧٠ر٤١٥
١٩٦٤	٤٥٤ر٦٤ر٤١٩	٥٨٤ر٨٨١٥
١٩٦٥	٦٩ر٠٨٨ر٥٠٣	٨ر٩٢٨ر٠٩٧
١٩٦٦	٩٣ر٨١٤ر٣٥٩	١٢ر٣٥٤ر٠٤
١٩٦٧	٩٤ر٠٣٢ر١٧١	١٢ر١٥٧ر٧٥٤
١٩٦٨	١١٣ر٩٥٠ر٠١٥	١٤ر٧٥٨ر٠٧٧
١٩٦٩	١٢٩ر٦٣٧ر٢٩٩	١٦ر٧٨١ر٠٨٥
١٩٧٠	١٥٥ر٦٧٩ر٥٣٢	٢٠ر١٥٥ر٦٦٩
١٩٧١	٢٠٨ر٢١٣ر٢٥٣	٢٦ر٩٤٧ر٠٦
١٩٧٢	٢٢٣ر٢٨٢ر١٢٣	٢٨ر٩٥١ر٠٥٦
١٩٧٣	٢٨٥ر٤٦٥ر١٠٩	٣٧ر٠٠٥ر٤٣٢
١٩٧٤	٣٢٣ر٩٥٠ر٨١٠	٤٣ر١٧١ر٥١٨
١٩٧٥	٣٢٧ر٧٥٢ر٥٠٤	٤٢ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٧٦	٣٧١ر٠٨٨ر١٨٨	٥٠ر١٤٧ر٠٥٢

ويبين الجدول التالي مجموع ناقلات البترول التي زارت جبل
الظنة والتي نقلت صادرات أبو ظبي من البترول الخام المنتج من المناطق
البحرية في الفترة ما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٥ .

عدد الناقلات وسرعة حركة الناقلات

السنة	عدد الناقلات	متوسط حمولة الناقلات برميل	طن طويل
١٩٦٣	٢	٢٧١٧٥٥	٢٥٢٠٧
١٩٦٤	١٦٨	٢٧٠٨٠٠	٣٤٨١٤
١٩٦٥	٢٧٦	٢٦٩٨٧٧	٣٥٠١٢
١٩٦٦	٢٧٦	٢٣٩٩٠٧	٤٧٣٠٦
١٩٦٧	٢٥٧	٣٦٥٨٨٤	٤٨٩٠٩
١٩٦٨	٣٠٢	٣٧٧٣١٨	٤٨٧٨٢
١٩٦٩	٣٤٤	٣٧٦٨٥٣	٥١٠٢٧
١٩٧٠	٣٩٥	٣٩٤١٢٥	٥٦٣٧٥
١٩٧١	٤٧٨	٤٣٥٥٩٣	٦٢٥١٥
١٩٧٢	٤٦٢	٤٨٣٣٢٥	٦٩٠٤٠
١٩٧٣	٥٣٦	٥٣٢٥٨٤	٦٩٣٤٠
١٩٧٤	٦٢٢	٥٣٦٨٩٨	٦٩٤٠٨
١٩٧٥	٥٧٨	٥٦٧٠٤٥	٧٣٣٥٦

هذا وتأتي كميات البترول التي تنتجها شركة مناطق أبو ظبي
البحرية المحدودة في المرتبة الثانية بعد شركة نفط أبو ظبي المحدودة .

ويتم امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة في المناطق
البحرية من أبو ظبي وقد نجحت هذه الشركة في اكتشاف مجموعة من

حقول البترول أهمها حقل أم الشيف وحقل زاكم وهما الحقولان المنتجان في الوقت الحاضر . وبالإضافة الى حقل أم الشيف فقد اكتشفت الشركة كلا من الحقول التالية : — حقل سطح الراسبوت ، وحقل أم الخلج ، وحقل نصر ، بالإضافة الى حقلين للغاز الطبيعي هما هيردلا وغشا .

ويبين الجدول التالي رقم (١) كميات البترول التي تم انتاجها من حقل أم الشيف ، والجدول رقم (٢) كميات البترول المنتجة من حقل زاكم بالآلاف البراميل وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

جدول رقم ١

إنتاج البترول من حقل أم الشيف « ١٩٦٢-١٩٧٦ »

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٢	٩٦٥.٠٠٩ ر.هـ	٣٠
١٩٦٣	١٧٥٩١.٠٠٩ ر.هـ	٤٨
١٩٦٤	٢٢٤٣٦.٣٦٤ ر.هـ	٦١
١٩٦٥	٣٣١٦٨.٣٩٦ ر.هـ	٩١
١٩٦٦	٣٨.٠٩٩.٠٠٠ ر.هـ	١٠٤
١٩٦٧	٤٠.٧٦٨.٥١٩ ر.هـ	١١٢
١٩٦٨	٣٠.٢١٥.٨٢٦ ر.هـ	٨٣
١٩٦٩	٣٠.٤٢٨.٥٦٣ ر.هـ	٨٤
١٩٧٠	٢٩.٩١٩.٦٥٥ ر.هـ	٨٢
١٩٧١	٣٦.٤٤٧.٧٩٦ ر.هـ	١٠٠
١٩٧٢	٥٥.٠٨٢.٥٨٥ ر.هـ	١٥١
١٩٧٣	٧٣.٧٤٤.٦٣٤ ر.هـ	٢٠٢
١٩٧٤	٦٩.٩٨٧.٧٦٣ ر.هـ	١٩٢
١٩٧٥	٦٥.٢٣٧.٨١٢ ر.هـ	١٧٩
١٩٧٦	٧٢.٥١١.٧١٣ ر.هـ	١٩٨

جدول رقم ٢٠

إنتاج البترول من حقل زاكم ١٩٦٧ - ١٩٧٦ »

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٧	٤٥٥٢٦٤٤	١٢٤٧٥
١٩٦٨	٣٦٩٤٨٦٨١	١٠١٢٢٩
١٩٦٩	٥٨٤٦١٩١٩	١٦٠١٦٩
١٩٧٠	٦٨٢٠٠٢٧٣	١٨٦٨٥٠
١٩٧١	٩٤٦٧٠٠٤١	١٠٦٣٦٩
١٩٧٢	١٠٦٢٣٦٤٤٢	٢٩١٠٥٨
١٩٧٣	١١١٢١١١٨	٣٠٤٦٩٠
١٩٧٤	٩٨٥٠١٩١٦	٢٦٩٨٦٨
١٩٧٥	٨٨٦٣٣٣٧٧	٢٤٢٨٣١
١٩٧٦	٩١٣٣٨٧٠٩	٢٤٩٥٥٩

وفي الجدول التالي رقم (١) يبين لنا مجموع الكميات المصدرة من البترول الخام من حقل ام الشيف عن طريق جزيرة داس . في حين يبين الجدول رقم (٢) كميات البترول المصدرة من حقل زاكم .

جدول رقم ۱۰

کیات البتولے الصدرة من عقل أم الشیف «۱۹۲۲-۱۹۷۵»

السنة	برمیل	طن	كمية القیادة
۱۹۶۲	۵۸۱۲۲۵۸ر۵	۷۱-۶۰۴	
۱۹۶۳	۱۷۵۱۷۱۸۶ر۱۷	۲۲۹۵۴۸۰ر۲۲	۱۲۲۸۰۴۹۲۸ر۱۲
۱۹۶۴	۲۲۳۹۹۶۷۹ر۲۲	۲۹۲۸۹۵۴ر۲۹	۴۸۸۲۴۹۲ر۴۸
۱۹۶۵	۲۳۰۰۸۲۴۳ر۲۳	۴۳۱۲۱۶۹ر۴۳	۱۰۶۰۸۵۶۴ر۱۰
۱۹۶۶	۲۸۶۸۰۰۱۵ر۲۸	۵۰۶۲۰۴۳ر۵۰	۵۶۷۱۷۷۲ر۵۶
۱۹۶۷	۴۰۳۴۲۱۳۲ر۴۰	۵۳۷۷۴۲۹ر۵۳	۱۷۱۶۶۲۱ر۱۷
۱۹۶۸	۳۰۳۱۴۱۲۱ر۳۰	۳۱۶۴۱۱۱ر۳۱	۱۰۰۲۸۰۱۱ر۱۰
۱۹۶۹	۲۰۶۰۴۵۸۰ر۲۰	۳۹۹۸۹۸۳ر۳۹	۲۹۰۴۵۹ر۲۹
۱۹۷۰	۲۹۷۴۲۰۷۴ر۲۹	۳۸۸۴۰۸۳ر۳۸	— (۸۶۲۵۰۰۶)
۱۹۷۱	۳۶۰۵۹۱۱۹ر۳۶	۴۷۰۹۳۱۲ر۴۷	۶۳۱۷۰۴۵ر۶۳
۱۹۷۲	۵۴۴۸۸۶۱۷ر۵۴	۷۱۱۷۵۶۶ر۷۱	۱۸۴۲۹۴۹۸ر۱۸
۱۹۷۳	۷۳۴۰۰۵۰۱ر۷۳	۹۵۷۸۲۰۵ر۹۵	۱۸۹۱۱۸۸۴ر۱۸
۱۹۷۴	۷۰۸۵۱۷۳۳ر۷۰	۹۲۴۶۷۵۰ر۹۲	۲۵۴۸۷۶۸ر۲۵
۱۹۷۵	۶۴۷۷۶۳۹۸ر۶۴	۸۵۹۵۴۹۲ر۸۵	۶۰۷۵۳۳۵ر۶۰

جدول رقم ٢٠

كميات البترول المصدرة من حقلي زاكم " ١٩٦٧ - ١٩٧٥ .

السنة	برميل	طن
١٩٦٧	٣,٣٧٦,٧٢٩	٤٢٤,٤٩٩
١٩٦٨	٣٧٠,٦٢٤٣٠	٤,٧٧٣,٧٣٦
١٩٦٩	٥٨٥,٨٢٠,٤٣	٧,٥٤٤,٠١٦
١٩٧٠	٦٨١,١١٩,٩٩٩	٨,٧٦٤,٩٥٧
١٩٧١	٩٤٢,٨٨٥,٧٥	١٢,١٢٤,٠٢٩
١٩٧٢	١,٠٥٨,٩٥٤,٠٠	١٣,٥٩٦,٩١١
١٩٧٣	١,١١٧,٩٤٣,٩١	١٤,٣٦٤,٥٣٠
١٩٧٤	٩٦٠,٥٩٤,٢٧	١٢,٣٦٤,٥٠٣
١٩٧٥	٨٩٥,٩٦٥,٠٣	١١,٧٤٢,٣٠١

والجدول التالي يبين كميات البترول المصدرة من جزيرة داس من بترول حقلي أم الشيف وزاكم ومجموع النقلات السنوية التي نقلت هذا البترول الى المصالح الخارجية وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

كميات البترول المصدر من حقلي أم لشف وزاكن ومجموعهما نقلت
الحقلي نقلت البترول، ١٩٦٢-١٩٧٦

السنة	برميل	طن	عدد القاعات
١٩٦٢	٥٤١٢٢٥٨	٧١.٦٠٤	٢٢
١٩٦٣	١٧٥١٧١٨٦	٢٢٩٥٤٨٠	٦٧
١٩٦٤	٢٢٣٩٩٦٧٩	٢٩٢٨٩٥٤	٨١
١٩٦٥	٣٣٠٠٨٢٤٣	٤٣١٢١٦٦	١١٠
١٩٦٦	٣٨٦٨٠.١٥	٥٠.٦٢٠.٤٣	١٣٥
١٩٦٧	٤٣٦٤٨٨٥٢	٥٧٠.١٩٢٨	١٦٤
١٩٦٨	٦٧٣٧٦٥٥١	٨٧٣٧٨٤٧	٢١٧
١٩٦٩	٨٩١٨٦٦٣٣	١١٥٤٢٩٩٩	٢١٧
١٩٧٠	٩٧٨٥٤٠.٧٣	١٢٦٤٩٠.٤٠	٢٥٤
١٩٧١	١٣٠٣٤٧٦٩٤	١٦٨٣٣٣٤١	٢٢٦
١٩٧٢	١٦٠٣٨٤٠.١٧	٢٠.٧١٤٩٤٧٧	٢٦٢
١٩٧٣	١٨٥١٩٤٨٩٢	٢٣٩٤٢٧٣٥	٢٨٧
١٩٧٤	١٦٦٩١١٦٠	٢١٦١١٢٥٣	٣٨٣
١٩٧٥	١٥٤٣٧٢٩٠.١	٢٠.٣٣٧٧٩٤	٢٤٠
١٩٧٦	١٦٤١١٢٦١٥	٢١٣١٣٣٢٦	٢٧٣

وبالإضافة الى شركتي نفط أبو ظبي المحدودة وشركة مناطق أبو
ظبي البحرية المحدودة (ادما) فان شركة نفط أبو ظبي اليابانية المحدودة
قد اكتشفت البترول بكميات تجارية في حقل مبرز البحري حيث بدأ
الانتاج في هذا الحقل في سنة ١٩٧٣ بسجل ١٠ الاف برميل يوميا .

• ويبين الجدول التالي معدل الانتاج اليومي لحقل مبرز .

السنة	الانتاج الكلي بالبراميل	معدل الانتاج اليومي بالبراميل
١٩٧٣	٢٢٧٧٨٩٢	١٠٥٠٨
١٩٧٤	٥٠٣٨٣٢١	١٣٥٠٨
١٩٧٥	٧٦٧٠٨٦٧	٢١٠١٦
١٩٧٦	٨١٥١٠٩٤	٢٢٢٧١

ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام التي تم تصديرها
من بترول مبرز بواسطة جزيرة مبرز وعدد الناقلات .

السنة	الصادرات بالبراميل	بالاطنان	عدد الناقلات
١٩٧٣	١٤٥٢٦٢٩	١٨٧٦٢٤	٥
١٩٧٤	٤٥٢٥٩٧٠	٥٩٣٤٣٦	١٢
١٩٧٥	٧٨٤٠٩١١	١٠٢٢٩١١	١٧
١٩٧٦	٨٤٦١١٥٧	١٠٩٨٨٥١	١٤

احتياطي البترول في الامارات العربية المتحدة

تحتل الامارات العربية المتحدة بالنسبة لما يوجد بها من مخزون
من البترول المكتبة الثانية في العالم وذلك بعد المملكة العربية السعودية
والتي تحتل مكان الصدارة . ولم تنشر حتى الان الارقام الحقيقية لاحتياطي
الامارات من البترول وذلك لعدم توفر دراسة متكاملة وشاملة . ومع
ذلك فان الارقام التي تنشرها بعض النشرات البترولية لا تظهر
حقيقة مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام .

ويوجد في اماره ابو ظبي وحدها اكثر من ٩٠٪ من مجموع مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية . ولكن معظمه في المناطق البحرية . وتأتي اماره دبي في المرتبة الثانية بالنسبة لكمية المخزون من البترول بعد اماره ابو ظبي وتليها اماره الشارقة .

ويبين الجدول التالي مجموع الاحتياطي من البترول الخام في الامارات المختلفة وهي تنشر لأول مرة مع افتراضنا بان نسبة الاستخراج تبلغ ٤٠٪ (تبلغ نسبة الاستخراج في حقل كركوك في العراق اكثر من ٨٠٪ من مجموع الاحتياطي) وهي نسبة معقولة .



اسم الامارة	الشركة	مجل البترول في باطن الارض	البترول القابل للاستخراج على اسس ٤٠٪ من نسبة الاستخراج (بملايين البراميل)
ابو ظبي	شركة نفط ابو ظبي	٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
	شركة مناطق ابو ظبي البحرية	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠
	شركات اخرى	٥٠٠٠	٢٠٠٠
	مجموع احتياطي ابو ظبي	١٧٠٠٠٠	٦٨٠٠٠
دبي	شركة نفط دبي	١٠٠٠٠	٤٠٠٠
الشارقة	شركة نفط الهلال	٣٠٠٠	١٢٠٠
الامارات الاخرى		٥٠٠٠	٢٠٠٠
	المجموع الكلي	١٨٨٠٠٠	٧٥٢٠٠

ملاحظة : ١ - حصل المؤلف على ارقام الاحتياطي لامارة ابو ظبي من مصادره الخاصة .

٢ - ارقام الاحتياطي للامارات الاخرى ما عدا ابو ظبي تقديرية وذلك لعدم توفر مصادر ثابتة .

عوائد البترول الخام :-

ويبين الجدول أدناه مجموع العوائد التي حصلت عليها أبو ظبي من تصدير البترول الخام الى الاسواق العالمية وذلك منذ بداية تصدير البترول في سنة ١٩٧٢ الى نهائية ١٩٧٥ .

ولهذه الأرقام أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني اذ كلما زادت عائدات البترول نشطت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبو ظبي وفي بقية الإمارات .

لقد بلغت عائدات البترول في سنة ١٩٦٢ (٧٠٥٦٥٦) جنيه استرليني ثم قفزت هذه العائدات لتصبح في نهاية سنة ١٩٧٢ (٢٢١) مليون جنيه استرليني والى (٢٢٧٧) بليون جنيه استرليني في سنة ١٩٧٥ .

عوائد أبو ظبي من الكويت وليد الكمام " ألفه حنيه استرليني "

السنة	شركة أبو ظبي الوطنية	شركة نفط أبو ظبي	شركة مناطق أبو ظبي	توتال أبو القويش	نفط أبو ظبي	المجموع
	أبو ظبي	المصرية	أبو ظبي	أبو ظبي	البحرين	
١٩٦٢	—	—	٧.٦	—	—	٧.٦
١٩٦٣	—	—	٢٢٩٢	—	—	٢٢٩٢
١٩٦٤	—	١٤٤٥	٢٩٤٧	—	—	٤٣٩١
١٩٦٥	—	٧٤٨٣	٤٣٨٤	—	—	١١٨٦٧
١٩٦٦	—	٢٨١٤٢	٧٤٩٠	—	—	٣٥٦٣٢
١٩٦٧	—	٢٩٩٤١	٩٦٢٩	—	—	٣٩٥٧٠
١٩٦٨	—	٤١٨٨٤	٢١٩٧٦	—	—	٦٣٨٦٠
١٩٦٩	—	٤٨٧٤٢	٣.٩٧٤	—	—	٧٩٧١٦
١٩٧٠	—	٦.٧٥٦	٣٦٢٣٩	—	—	٩٦٩١٨
١٩٧١	—	١١١٨٤١	٦٧٧٣	—	—	١٧٩٦١٤
١٩٧٢	—	١٢٨٩٤٦	٩١٤٥٠	—	—	٢٢.٣٩٦
١٩٧٣	١٣٢٧٨٠	١٧٧٩.٦	١.٢٨١٨	—	٢٥٠	٤١٤٨٣٤
١٩٧٤	١٤٤٣٣٨٣	٤٩٨٤٨٠	٢٤.٦٩٥	٩٤٣٧	٢٥٩٠	٢٢٩٥٥٥٥
١٩٧٥	١٢٤٣.٦٣	٦٤٥٥٦	٢١٨٥٦٩	٥٥٣١٥	١٤٢٥٥	٢٢٧٧٠٥٨

ومن استقرائنا للارقام التي ادرجت في الجداول السابقة تبرز أمامنا حقيقة هامة جدا رافقت التطور الذي حدث بالنسبة لزيادة معدلات الانتاج وبالتالي زيادة عوائد البترول . وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المطردة في عائدات الدولة من البرميل الواحد من البترول .

وتعود هذه الزيادة المطردة الى اسباب خارجية تدخل في صلب صناعة البترول وما حصل فيها من تطور عبر السنوات الاخيرة ، كما تعود الى اسباب محلية اهمها ذلك المجهود الذي قامت به أجهزة الدولة المختصة حين تمكنت وزارة البترول والثروة المعدنية من ادخال الكثير من التعديلات والتحسينات على اتفاقيات البترول القديمة كما ان دائرة البترول في أبوظبي عملت على تطوير الاتفاقيات القديمة لتشمل على الكثير من المزايا والشروط السهلة التي تتجاوب مع مصالح البلاد في استغلال ثرواتها البترولية .

وبين الجدول التالي معدل ما حصلت عليه ابو ظبي من دخل عن البرميل الواحد للبترول الخام وكيف انه تطور منذ سنة ١٩٦٤ اذ كان يدر ١٠ سنتات للبرميل الواحد فأصبح في سنة ١٩٧٢ يعطي ١٢٧٢ سنتا .

وبعد سنة ١٩٧٤ تجاوز عائد الحكومة من البرميل الواحد ١١ دولارا أميريكيا ، ولا شك في ان هذا التطور كبير وهام في زيادة عائدات الحكومة الكلية من البترول الخام وهو ما يعتبر اساميا في دفع عجلة التنمية الى الامام محليا وعربيا .



السنة	حصيلة البرميل الواحد بالاسنت الامريكي (الدولار = ١٠٠ سنت)
١٩٦٤	١٠
١٩٦٥	٣٢ر٥٤
١٩٦٦	٧٥ر٣٠
١٩٦٧	٧٩ر٤٣
١٩٦٨	٨٤ر٥٢
١٩٦٩	٨٧ر٢٣
١٩٧٠	٩٢ر٠٠
١٩٧١	١٢٧ر٢
١٩٧٣	٧٦٨ر٣
١٩٧٤ (سبتمبر)	٨٩٢ر١
١٩٧٤ (نوفمبر)	١٠٠٦٢ر٧
١٩٧٤ (مع المشاركة)	١١١١ر٦
١٩٧٥ (ابتداء من ٧٥/١٠/١)	١١٣٨ر٠

من الجدول اعلاه والذي يوضح تطور دخل الحكومة من البرميل المصدر من بترول ابوظبي يظهر جليا مدى هذا التطور الذي حدث . ففي سنة ١٩٦٤ والسنوات التي سبقتها لم يتجاوز دخل ابوظبي من البرميل الواحد عشرة سنتات امريكية ، وذلك لان شركات البترول كانت تدفع دخل الحكومة على اساس قاعدة الطن المقطوع وهو ما يعني ان تدفع الشركة عن كل طن متري من البترول الخام ٣ روبيات . وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع دخل البرميل من ١٠ سنتات الى ٣٢ر٥٤ سنت وذلك بعد تنفيذ الريع ، اي بعد اعتبار الريع جزءا من النفقة بعد ان كان يعتبر سلفة مقدمة يخضم عند احتساب دخل الحكومة في نهاية السنة .

وفي سنة ١٩٦٦ ازداد دخل الحكومة من البرميل مرة أخرى ليصل إلى ٧٥٣٠ سنت وذلك بعد تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح أي على أساس أن الشركات تدفع للحكومة ضريبة دخل قدرها ٥٠٪ من صافي دخل البرميل بعد استقطاع كل من الربح ونفقة الإنتاج .

وفي سنة ١٩٧٠ ازداد دخل الحكومة من البرميل إلى ٩٢ سنتا وذلك بعد تطبيق زيادة ضريبة الدخل والتي أصبحت ٥٥٪ بدلا من ٥٠٪ وعلى أثر رجمي يبدأ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وبعد التوقيع على اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ١٢٧٢ سنت ومن المهم أن ننبه إلى أن هذه الاتفاقية قد جاءت بأول زيادة في أسعار البترول .

وفي سنة ١٩٧٢ صحت أسعار البترول بصورة جذرية حيث ارتفعت هذه الأسعار بما يزيد على ٣٠٠٪ وذلك ما بين أكتوبر وسبتمبر سنة ١٩٧٣ وتبعاً لهذه الزيادة بالإضافة إلى تطبيق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٣ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ٧٦٨٣ سنت. وفي سبتمبر سنة ١٩٧٤ قررت بلدان الأوبك زيادة ضريبة الدخل من ٥٥٪ إلى ٦٥٪ وزيادة الربح من ١٢٠٪ إلى ١٦٪ وهذه الزيادة رفعت دخل البرميل الواحد للدولة إلى ٨٩٢٢ سنت .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٤ قررت أقطار الخليج العربي المصدرة للبترول في اجتماعها في أبوظبي زيادة ضريبة الدخل مرة أخرى من ٦٥٪ إلى ٨٥٪ وزيادة الربح من ١٦٪ إلى ٢٠٪ وبذلك ارتفع دخل الحكومة من البرميل إلى ١٠٦٢٧ سنت . هذا إذا ما أضفنا إلى الدخل أعلاه ما تحصل عليه الحكومة نتيجة لمشاركتها في رأسمال شركات البترول العاملة في أقاليمها بنسبة ٦٠٪ . فان دخل البرميل يرتفع ليصل إلى ١١١٦٦ سنت وذلك في سنة ١٩٧٤ . وفي سنة ١٩٧٥ ونتيجة لزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية لسعر البرميل بالنسبة للنقط القياسي عن الانخفاض في القوة الشرائية لسعر البرميل بالنسبة للنقط القياسي وهو النقط العربي الخفيف فان دخل الحكومة من البرميل قد ازداد ليصل إلى ١١٣٨٠٠ سنت .

وفيما يلي بيان بكيفية احتساب عائد أبو ظبي من البرميل الواحد
المصدر من بترول المربان وذلك في الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٥ بالدولار
الامريكي : —

١٢٨١٥	السعر المعلن لبترول المربان
٠.٣٠	كلفة الانتاج
٢٥٦٣	الربح ٢٠٪
٩٩٥٢	الدخل الخاضع للضريبة
٨٤٥٩	الضريبة ٨٥٪
	عائد الحكومة يساوي (٤٠٪ من الانتاج)
٢٥٦٣	الربح
٨٤٥٩	الضريبة
١١٠.٢٢	
	عائد الحكومة يساوي (٦٠٪ من الانتاج)
	١١٩١٨ — ٣٠ = ١١٦١٨ دولار للبرميل الواحد .
	معدل دخل الحكومة يساوي
٤٤٠.٩ = ١١٠.٢٢	٤٠٪ من ١١٠.٢٢ = ٤٤٠.٩
٦٩٧١ = ١١٦١٨	٦٠٪ من ١١٦١٨ = ٦٩٧١
١١٣٨٠	
١١٣٨٠	معدل دخل الحكومة من البرميل الواحد من بترول مربان = ١١٣٨٠ دولار

ملاحظة : هذا القتل بني على اساس ان نسبة المشاركة تبلغ ٦٠٪ (حصة
الحكومة) وهي القاعدة المطبقة حالياً في أبو ظبي .

آبِ حَیۡۃِ النَّافِیۃِ

تکریر البتول

تعتبر صناعة تكرير البترول صناعة حديثة العهد في الإمارات العربية المتحدة فقد بوشر في انشاء أول مصفاة وهي مصفاة أم النار بالقرب من مدينة أبو ظبي وذلك في سنة ١٩٧٣ .

وعندما وضع تصميم هذه المصفاة كانت معدلات استهلاك المنتجات البترولية في إمارة أبو ظبي وفي الإمارات الأخرى منخفضة جدا فلم تكن تتجاوز في سنة ١٩٧٣ ستة الاف برميل في اليوم ، كما ان هذا الاستهلاك غير متوازن ، اذ ان الطلب على بعضها يفوق كثيرا الطلب على بعضها الآخر .

فالطلب على بنزين الطائرات النفثة مثلا يحتاج الى تصفية حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا من بترول مريان من أبو ظبي حتى يمكن سد الحاجة المحلية (١) .

فلذلك عندما تم اختيار الطاقة الحالية للمصفاة كان واضحا مسبقا ان البلاد لا بد ان تستورد معظم حاجتها من بنزين الطائرات النفثة الى ان تبني مصفاة كبيرة من أجل التصدير الى الخارج . (٢)

(١) راجع القسم الخامس بالمنتجات البترولية في الإمارات .

(٢) يرجع ازدياد الطلب على بنزين الطائرات النفثة الى وجود أربع مطارات دولية في الإمارات العربية المتحدة وذلك في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ، كما ان موقع الإمارات في منطقة وسط بين المغرب والشرق جعلها محطة توقف للتزود بالوقود ، وذلك بالنسبة لشركات الطيران العالمية التي تسير طائراتها بين الشرق والغرب .

هذا بينما تعتبر الطاقة الحالية للمصفاة كافية لسد حاجة سوق ابو ظبي المحلية من منتجات بترولية اخرى ، وتبلغ طاقة مصفاة ام النار ١٥ الف برميل يوميا وقد روعي في تصميمها امكانية زيادة طاقتها في المستقبل وهذا ما يجري الاعداد له في الوقت الحاضر .

وتنتج المصفاة جميع المنتجات البترولية الرئيسية ما عدا زيوت التشحيم والتي يستلزم لانتاجها بناء وحدة جديدة وكذلك لكي يكون الانتاج اقتصاديا فانه يتطلب ايجاد سوق اكبر من سوق الامارات اذا ماقرر بناء مثل هذه الوحدة . ويجري في الوقت الحاضر دراسة هذا الموضوع ومن المؤمل ان يباشر قبل نهاية سنة ١٩٧٦ في التحضير لبناء وحدة انتاج زيوت التشحيم لسد حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض الى الخارج .

وقد بلغت كلفة بناء مصفاة ام النار اربعين مليون دولار وتطالب الشركة التي بنتها بتعويض عن ارتفاع الاسعار الذي حدث في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من قيمة المصفاة .

هذا وقد قامت شركة متسوبيشي اليابانية بتصميم المصفاة والاشراف على بنائها ، في حين قامت شركة كيلوج الامريكية الانجليزية ببناؤها .



أبحث الثالث

تسويق البترول (Marketing)

سوف نبحث هنا موضوعين يتعلقان بتسويق البترول ، الموضوع الاول وهو خاص بتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية ، والموضوع الثاني وهو خاص بتسويق البترول الخام في السوق الدولية .

التسويق موضوع هام ، ذلك أنه يظهر اذا ما نظرنا اليه على المستوى المحلي مدى التطور الاقتصادي وحجم النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في الامارات العربية المتحدة ، وهو يحدد على المستوى الدولي ، العوائد البترولية التي نحصل عليها والتي نول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اولا : التسويق المحلي : - (1)

نعني بالتسويق على المستوى المحلي تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة ، اي حجم الطلب المحلي على كل نوع من انواع المنتجات البترولية .

ويعتمد استهلاك بلد ما من المنتجات البترولية الى حد كبير على عوامل اقتصادية عدة في مقدمتها الانشطة الاقتصادية وحجم الاستهلاك من السلع والخدمات بالإضافة الى حجم السكان ومستوى معيشتهم .

(1) ١ - الدراسة التي قامت بها شركة ميسوبيشي اليابانية وهي الشركة الاستشارية لمصفاة

أم النار بلبو ظبي .

ب - الدراسة التي قامت بها شركة (Biclip) لتصليب شركة بترول ابو ظبي

الوطنية من اجل دراسة امكانية توسيع مصفاة أم النار .

فإذا ما أخذنا عامل السكان في الامارات العربية المتحدة ، نجد ان سكان الامارات العربية المتحدة ازداد بل تضاعف حوالي مرتين وذلك خلال العشر سنوات الماضية . فبينما لم يتجاوز سكان الامارات العربية المتحدة ٢٠٠ ألف نسمة في سنة ١٩٦٦ نجد انهم قد بلغوا اكثر من ٦٥٦ ألف نسمة في سنة ١٩٧٦ (١) .

وتعود هذه الزيادة في السكان الى الزيادة الطبيعية التي تصل الى ٣٪ في السنة كما تعود الى عامل الهجرة بالإضافة الى زيادة عدد الوافدين من أجل العمل من البلاد العربية والبلاد الاخرى المجاورة مثل الهند والباكستان وايران .

ومن المتوقع ان يتجاوز سكان الامارات العربية المتحدة المليون نسمة في سنة ١٩٨٠ . وتعني هذه الزيادة الكبيرة المطردة في حجم السكان ان الطلب على المنتجات البترولية سيزداد هو الآخر بصورة كبيرة . والعامل الاخر المهم في تحديد حجم الطلب على المنتجات البترولية هو دخل البترول ومستوى المعيشة . وقد أخذ دخل البترول في الازدياد فسي السنوات الاخيرة الماضية بصورة ملحوظة وخاصة بعد زيادة أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ .

وينتج البترول في الوقت الحاضر كما بينا سابقا في كل من امارة ابو ظبي ودبي والشارقة .

وقد أثرت عائدات البترول التي تتسلمها الامارات المختلفة بصورة مباشرة على مستوى المعيشة فيها . ففي سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قدر دخل الفرد في المتوسط في امارة ابو ظبي ، وهي المنتج الرئيسي للبترول في الامارات العربية بـ ٣٠ ألف دولار وهو أعلى معدل لدخل الفرد في العالم . (٢)

(١) طبقا لتعداد السكان في ديسمبر سنة ١٩٧٥ . وتلاحظ ان توزيع السكان يختلف من امارة الى اخرى ، وذلك حسب النشاط الاقتصادي وعوائد البترول ويتركز معظم السكان في امارة ابو ظبي نظرا لاهمية امارة دبي ثم الامارات الاخرى .

(٢) بلغ دخل الفرد في المتوسط في كل من الكويت وليبيا ما بين ١٧٠٠ - ٣٤٠٠ دولار في سنة ١٩٧٣ بينما بلغ في الولايات المتحدة الامريكية ٤٠٠٠ دولار في سنة ١٩٧٥ .

ومن المتوقع أن يزداد دخل الإمارات العربية المتحدة من البترول في المستقبل أيضا ولكن بمعدل اقل من معدل في السنوات الماضية وذلك بسبب تحديد وتقييد معدلات الانتاج الذي فرضته الحكومة . وهو ما يعني أن الطلب على المنتجات البترولية سوف يزداد في المستقبل مع ازدياد عائدات البترول ومع ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد حركة النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ومع هذا يكون من المتوقع قبل سنة ١٩٨٠ أن يصبح استهلاك الفرد في اماره أبوظبي من المنتجات البترولية في نفس مستوى استهلاك الفرد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . (١)

ومن دراسة الطلب المحلي على المنتجات البترولية نجد أن سوق المنتجات البترولية في الإمارات العربية المتحدة تتميز بما يلي: — (٢)
١ — ازدياد الطلب على المنتجات البترولية بمعدلات عالية جدا فقد بلغت نسبة الزيادة السنوية في هذا الطلب في اماره أبوظبي فيما بين ١٩٦٤ — ١٩٧٤ أكثر من ٣٠ ٪ .

٢ — تعتبر وسائل النقل والمواصلات هي اهم مستهلك للمنتجات البترولية في هذه السوق المحلية فقطاع المواصلات يستهلك الجزء الأكبر من المنتجات البترولية . ومنها بنزين السيارات والطائرات وزيوت الوقود للسيارات والشحوم هذا فضلا عن ان الاسفلت مرتبط هو الآخر بهذا القطاع .

٣ — من نظرنا الى انواع المنتجات البترولية المستهلكة محليا نجد ان الطلب يكاد يتركز على المنتجات المتوسطة (بنزين الطائرات النفثة — وزيت الوقود) وتبلغ نسبة الطلب على المنتجات المتوسطة Meddium Cut ما بين ٧٠ ٪ — ٨٠ ٪ في كل من امارتي أبوظبي ودبي .

(١) انظر : الدراسة التي قامت بها شركة (Bleisip) ص ٦ و ٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٨ و ٩ .

ويوضح الجدول رقم (١) ما استهلك من المنتجات البترولية في اماره ابو ظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ .

ويبين الجدول رقم (٢) المنتجات البترولية التي تم استيرادها عن طريق اماره دبي والتي تم استهلاك معظمها في اماره دبي الا ان جزءا منها ذهب الى الامارات المجاورة فيما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .
كما يبين الجدول رقم « ٣ » المنتجات البترولية المتوقع استهلاكها في الامارات العربية المتحدة فيما بين سنة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ . الا ان هذه الارقام تبقى افتراضية لذلك فان احتمال الخطأ فيها وارد - ومن التجارب السابقة لمحاولة التكهّن بالمستقبل نجد دائما ان جميع الارقام التي وضعت للسنوات القادمة كانت اقل من الارقام المتحققة .

جدول رقم (١)

الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في ابو ظبي
من ١٩٦٤ - ١٩٧٥ بالآف الجالونات

المجموع	زيت الوقود	كبروسين النفائات	كبروسين	بنزين	بنزين السيارات والطائرات	
٤٥٨٧	٣١٢٠	—	١٥٢	—	١٣١٥	١٩٦٤
٤٣٤٥	٢٧٤١	—	١٣٨	—	١٤٦٦	١٩٦٥
٤٥٨٣	٢٧٦٩	—	١٢٩	—	١٦٨٥	١٩٦٦
٩٠٥٥	٥١٤٩	—	٤٠٢	—	٣٥٠٤	١٩٦٧
١٧٥٢٣	٩٦٠٨	٣٩١	٧١٢	٢١٧	٦٥٩٥	١٩٦٨
٢٥٧٨٠	١٣٣٨٩	١١٩٧	١٠٤١	٣٦٤	٩٧٨٩	١٩٦٩
٢٨٠١٦	١٤٥٥٢	١٩٤٢	١٠٤٥	٣٧٤	١٠١٠٣	١٩٧٠
٢٩٨٦٨	١٢٨٥٦	٣٥٤٢	١١٧٩	٣٨١	١١٩١٠	١٩٧١
٤٠٢٧٠	١٩٣٤٠	٤٧٦٥	١٢٩٥	٣٦٥	١٤٥٠٥	١٩٧٢
٥٨٩٤٩	٣٢٠٩٠	٧٠٦٧	١٣٧٩	٤٥٩	١٧٩٥٤	١٩٧٣
٨٢٨١٢	٤٢١٥٨	١٥٠٢٠	١٤٩٠	٤٠٠	٢٣٧٤٤	١٩٧٤
١٣٩٢١٠	٨١٠٤٢	٢٥١٦٤	١٥٨٨	٥٧٠	٣٠٨٤٦	١٩٧٥

مردودات رقم ٢٠، استنتاجات البترول في السعودية في دة
١٩٧٢ - ١٩٧٤، غالون «

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	نوع المنتجات
٢٢٥٣١٥	١٨٤٣٢٤	١٠٧٢٥٧	بنزين السيارات
٢٣٧١٧٦	١٦٠٧٤٢	١٠٩٨٢٩	كروسين
٤٦٧٧٥٦	٢٥٩٣٣٥	١٨٨٧١٤	زيت الديزل
١٣٩٦٤٩	٩٧٧٩٠	٨٩٠٠٢٩	زيت الوقود
٢٢٦٠٢	١٠٩٠٧	٨٤٩٤	زيت التشحيم
٧٨٥	—	—	شحومات
٢٠٢٠٧	—	—	سطلت
٦٥٩٢	—	—	الغاز (LPG)
١٣٠٨٢	٧١٣٠٩٨	٥٠٣٢٢٢	المجموع

المصدر :

Statistics Office Central Accounts Section :

حوزة رقم ٣٠، الطلاب المتخرجين على المنهج السابق لدرجة البكالوريا في المادتين العربية والحقوق بمعدل بين ١٨٨٥ و ١٩٧٩

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
بنزين السجلات	١٨٥٠	١٧١٠	١٥٩٠	١٤٧٠	١٣٥٠	١٢٥٠	١١١٠	٩٨٠	٨٥٠	٧١٠	بنزين السجلات
بنزين الطائرات	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	بنزين الطائرات
كروستين	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	كروستين
زيت الوقود	٢٣٠٠	٢٠٩٠	١٩٠٠	١٧٢٠	١٥٥٠	١٤٠٠	١٢٣٠	١٠٨٠	٨٢٠	٧٨٠	زيت الوقود
زيت التسخيم	٢٦٠٠	٢٤٢٠	٢٢٥٥	٢٠٩٠	١٩٤٠	١٨٠٠	١٥١٠	١٣٧٠	١٢٤٠		زيت التسخيم
المجموع	٦٨٢٠	٦٦٩٠	٥٨١٠	٥٣٥٠	٤٩٣٠	٤٥٢٠	٤٠٧٠	٣٦٤٠	٣٢١٠	٢٨٠٠	

وبالإضافة الى استهلاك المنتجات البترولية ، مثل البنزين بأنواعه
وزيت الوقود وزيت الديزل ، فإن استهلاك الغاز المسيل (L.P.G.) قد
ازداد ايضا بصورة كبيرة وذلك من اجل الأغراض المنزلية والصناعية .
وقد قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة ببناء وحدة لإنتاج الغاز

بالقرب من جسر المقطع بجوار مدينة أبوظبي وذلك لسد حاجة السوق
المحلية بالإضافة الى ما تنتجه مصفاة ام النار .
وفي الجدول رقم (٤) تفاصيل الاستهلاك المتوقع للإمارات العربية
المتحدة من الغاز ومصادر تمويل هذا الطلب .



جدول رقم ٤٠٤. استهلاك الإبراليت المرتبطة بالفترة ١٩٧٥-١٩٨٥»

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
أبو ظبي	٦٦	٩٢	١٢٠	١٢٤	١٧٠	٢٠٠	٢٢	٢٥	٢٧	٣٠
الإمارات الأخرى	١٤	١٧	٢٠	٢٣	٢٦	٢٩	٣٢	٣٥	٣٧	٤٠
المجموع	٢١٧	٢٣٠	٢٧٥	٢٤٣	٢٩٠	٤٢٤	٦٠٥	٦٠	٦٥	٧٠
إنتاج مصممة لم النثر الحالية	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
وحدة الفصل	—	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
المجموع	٨٨	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١
العجز الذي يجب أن يمدد	١٢٣	١٠٦	١٥٩	٢١٩	٢٧٩	٣٢٩	٣٨٩	٤٣٩	٤٨٩	٥٣٩

وقد اعتمدت الامارات العربية المتحدة في الماضي في سد حاجتها من المنتجات البترولية على وارداتها من الخارج وذلك لعدم وجود مصافي للبترول فيها مما أثقل كاهل المستهلك لانه ملزم بدفع سعر السوق الدولي ، في حين ان المواطنين في البلاد المصدرة للبترول المجاورة كانوا يتمتعون بأسعار تقل بكثير عن أسعار هذه السوق . ولم تبذل شركات البترول الاجنبية اية جهود من اجل اقامة صناعة لتكرير البترول في الامارات العربية بالرغم من ان تصدير البترول قد بدأ فيها سنة ١٩٦٢ .

وفي سنة ١٩٧٠ اخذت امانة ابو ظبي في التحضير لبناء مصفاة للبترول لسد حاجة السوق المحلية . وقد بوشر في بناء المصفاة (مصفاة أم النار) في سنة ١٩٧٣ وانتهى العمل فيها وباشرت في الانتاج في ابريل سنة ١٩٧٦ .

هذا ومن المأمول عند تشغيل المصفاة بكامل طاقتها قبل نهاية سنة ١٩٧٦ ان تنتج المنتجات التالية :-

نوع المنتج	طن في السنة
غاز	٨٨٠٠
بنزين بمختلف الانواع	١٤٣٠٠٠
كيروسين	٣٠٠٠٠
زيت الوقود	١٤٨٠٠٠
زيت الوقود الثقيل	٢٩٣٠٠٠

ومن مآرنتنا للمنتجات اعلاه والتي تنتجها المصفاة مع الاستهلاك المتوقع في السنوات القادمة كما هو مبين في الجداول رقم (٣) و (٤) فان الامارات العربية المتحدة سوف يوجد لديها عجز في سد حاجة السوق المحلية من المنتجات البترولية مما سيضطرها الى سد هذا العجز اما عن طريق الاستمرار في الاستيراد او الاسراع في توسيع مصفاة ام النار .

وفي الجدول التالي يتضح لنا مقدار النقص في الامدادات من المنتجات البترولية من المصادر المحلية وذلك حتى سنة ١٩٨٥ . ونضيف ان الطاقة الحالية للمصفاة لن تسد حاجة امارة ابو ظبي الا الى سنة ١٩٧٨ .

السنة	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٥
النقص بالاطن			
سوق الامارات العربية المتحدة			
بنزين	٩٦ر...	٢٧٤ر...	٤٧٣ر...
زيت النفثات	٢٦٩ر...	٤٩١ر...	٨١٤ر...
زيت الوقود	٢٢٢ر...	٥٣٥ر...	٨٢٨ر...
سوق ابو ظبي			
بنزين	—	٥٧ر...	١٥٧ر...
زيت النفثات	٧٦ر...	١٧٢ر...	٣١١ر...
زيت الوقود	٤٩ر...	١٣٧ر...	٢٦٩ر...

وتختلف عملية تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة من امارة الى اخرى . ففي امارة ابو ظبي تقوم بهذه العملية شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع وذلك منذ منتصف سنة ١٩٧٣ . مما جعل بالإمكان تخفيض أسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بالقدر الذي كانت الشركات الاجنبية تحققه من ربح . اما في الامارات العربية الاخرى فان عملية التسويق تحتكرها شركات بترول اجنبية ثلاث هي شركة بي بي (B. P.) وشركة شل (SHELL) وشركة كلتكس (Caltex) ولما كان غرض الشركات هو تحقيق اكبر ربح ممكن فان أسعار المنتجات البترولية في الامارات الست اعلى منها في امارة ابو ظبي .

ويبين الجدول التالي أسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بعد أن اشتغلت بمصفاة البترول ، وقد روعي في تحديد هذه الاسعار عدم التخفيض الكبير في اسعارها ذلك مراعاة لاسعار المنتجات البترولية في الامارات الاخرى ولأن ما تنتجه المصفاة لا يفي الا باحتياجات امارة ابو ظبي وحدها .

ويبين الجدول الثاني أسعار المنتجات البترولية في امارة دبي وذلك من أجل المقارنة .

اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في امارة ابو ظبي يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	الاسعار بالدرهم للفالون
بنزين ممتاز	١٩٠.
بنزين عادي	١٧٠.
كروسين	١٧٠.
ديزل	١٧٥ (١)
زيت الوقود	١٢٠.

(١) سعر الفالون النيزل بالنسبة لمحطة المين هو . ١٢٠ درهم وقد روعي في التخفيض التخفيف على المزارعين .

أسعار المنتجات البترولية في اماره دبي يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	السعر بالدرهم للغالون
بنزين ممتاز	٢ر٣٥
بنزين مادي	٢ر٢٠
كروسين	١ر٩٥
ديزل	١ر٩٥

أنا نرى ضرورة وضع سياسة تسويقية موحدة للمنتجات
البتروولية للإمارات العربية وكذلك لا بد من توحيد أسعار المنتجات
البتروولية في جميع الإمارات لاعطاء جميع المواطنين في مختلف الإمارات
نرخاً متساوية . كما أننا نرى ضرورة الإسراع في توسيع مصفاة أم النار
بما يسد حاجة البلاد من المنتجات البتروولية ومن أجل الاستغناء عن
استيراد المنتجات البتروولية من الخارج ، على أن تكون أسعار المنتجات
البتروولية بعد توسيع مصفاة البترول متساوية مع أسعار نفس المنتجات
في البلاد المجاورة المصدرة للبترول . (١)

(١) نرى بأن تكون أسعار المنتجات البتروولية في الإمارات العربية المتحدة متساوية مع
أسعار نفس المنتجات في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر .

ثانياً : التسويق العالمي (١) (Crude Oil Marketing) :-

بعد ان وقعت امانة أبو ظبي اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وحصلت على ٢٥٪ من البترول المنتج من أراضيها ، كان عليها ان تبثّر فوراً في البحث عن اسواق عالمية لحصتها من بترول المشاركة خارج نطاق شركات البترول الكبرى . ولم يكن هذا الشيء بالسهل في البداية ، خاصة وأن شركات البترول العالمية كانت قد تقاسمت فيما بينها السوق العالمية وجعلتها حكراً لها .

وهكذا كان على الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) ان تدخل السوق البترولية العالمية بالتدريج وبحذر تام شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى المصدرة للبترول .

وقد كان من بين الصعوبات التي وجب التغلب عليها التعرف على السوق البترولية العالمية وعلى أسعار كل نوع من أنواع بترول أبو ظبي (Market Price) .

وكانت اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) قد ألزمت أبو ظبي ببيع ٧٥٪ من حصتها من المشاركة مرة أخرى الى شركات البترول الأجنبية بسعر إعادة الشراء (Buy Back) الذي بلغ حوالي ٩٣٪ من السعر المعلن . وهكذا فقد بقي لدى الحكومة ٢٥٪ فقط من حصتها من بترول المشاركة في السنة الأولى ١٩٧٣ وكان عليها ان تبحث عن مشتر له خارج الكارتل العالمي للشركات . فطرح في المزاد العلني ودعيت شركات البترول العالمية والتي يوجد لديها مصافي للتقدم بمروضاها .

(١) تنبه الى ان امانة أبو ظبي هي وحدها من بين الإمارات العربية المتحدة التي شاركت في راس مال شركات البترول الأجنبية المملوكة فيها والتي بدأت نتيجة لذلك مرحلة التسويق العالمي .

وقد أحجمت شركات البترول الكبرى عن المشاركة في هذا المزاد
تأثراً وتقدمت بأسعار منخفضة نقل عن أسعار إعادة الشراء تأثراً أخرى .

كما أن هذه الشركات حذرت زبائنهما من طرف خفي بعدم الدخول بمسعى
عقود شراء مباشرة مع حكومات البلاد المصدرة للبترول مما جعل حكومات
البلاد المستهلكة للبترول تتردد كثيراً قبل التقدم لشراء البترول بصورة
مباشرة من حكومات البلاد المصدرة للبترول .

ويعد تردد من قبل البلاد المستهلكة تمكنت الإمارات العربية المتحدة
(أبو ظبي) من الاتفاق مع شركة جابان لاين (Japan Line) اليابانية في
مايو سنة ١٩٧٣ ، اشترت بموجبها الشركة اليابانية حصة أبو ظبي المتبقية
لديها وبأسعار بلغت حوالي ٩٤٪ من السعر المعلن (١) .

لقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية بيع مباشر بنجح في عقدها أي
بلد مصدر للبترول خارج نطاق الكارتل العالمي لشركات البترول . كما أن
أسعار هذه الاتفاقية اعتبرت أعلى من أسعار السوق مستوى
(Market Price) وذلك منذ الخمسينات وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ (٢) .

لقد كتفت اتفاقية جابان لاين هذه أفضل اتفاقية توصل إليها أي بلد
مصدر للبترول ومستبقى كذلك لسنوات طويلة وذلك للشروط المالية وغير
المالية التي تضمنتها . وقد شهدت بذلك البلاد المستهلكة للبترول (٣) .

(١) انظر : Japan Line Deal — May 1973

(٢) في أكتوبر سنة ١٩٧٣ قامت العرب في الشرق الأوسط واستخدم العرب سلاح البترول
مما أوجد شعاعاً في عرض البترول وبالتالي ارتفعت أسعار البترول المنقطة إلى
مستوى تجاوز الأسعار المعلن .

(٣) لقد اشاعت الصحافة البترولية المالية بهذه الاتفاقية (عالم النفط (MEES, P.I.W.)

وفيها يلي كميات البترول وأنواعها والتي تضمنتها اتفاقية جابان لاين
لسنة ١٩٧٣ :

نوع البترول	الكمية بالبراميل
مريمان	٧٠.٧٩٧٢١
زاكسم	٢٧٩٢٢٨٦
ام الشيف	١٨١٦٢٦٤
المجموع	١١٦٨٨٢٧١

وفي سنة ١٩٧٤ تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية
(٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) والتي بموجبها حصلت حكومة الامارات العربية المتحدة
(ابو ظبي) على حصة في اسهم شركات البترول في ابو ظبي بلغت ٦٠ ٪
وقد طبقت الاتفاقية في الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

وبعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية توفرت كميات اكبر من
البترول لدى الحكومة لكي تسوقه مباشرة في السوق الحرة وخارج شركات
البترول الكبرى .

الا ان شركات البترول الكبرى حصلت على معظم حصة الحكومة
(٦٠ ٪) وذلك بعد أن دفعت أسعار أفضل من الاسعار التي دفعتها في
سنة ١٩٧٣ (١) . ومع ذلك فقد تمكنت حكومة ابو ظبي من عقد اتفاقيات
بيع مع ست شركات جديدة بالإضافة الى عقد جابان لاين الذي كان ما يزال
ساري المفعول ولكن بأسعار جديدة بلغت في سنة ١٩٧٤ حوالي ٩٨ ٪
من السعر المعلن .

(١) انظر : اتفاقيتي اعادة الشراء (Buy Back) لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

وفيه يلي الشركات التي عقدت معها عقود البيع وكهيك وأنواع البترول :

المجموع	الشركة	جنسيتها	كميات البترول بطرواويل	كميات البترول	الشركة
			مترين	مترين	
١٩٤٧.١١٧	٣٥٤٢.٢٢	٣١.١٨٨٩	١٢٨٢.٦٢.٦	١٢٨٢.٦٢.٦	جانب لاين
٢٩٣٦٦٥	—	—	٢٩٣٦٦٥	٢٩٣٦٦٥	المسلة الشرقية
٢٨٥٥١٦	—	—	٢٨٥٥١٦	٢٨٥٥١٦	شركة تسكو
٢٢٢٤٩٤٢	—	—	٢٢٢٤٩٤٢	٢٢٢٤٩٤٢	يوناييتد ريفيننج
٢٢٥٢٧.٤	—	٢٢٥٢٧.٤	—	—	كلارك
٢٤٤١١٨٥	٢٤٤١١٨٥	—	—	—	بنزوبراس
٨٧.٩٢٤	٨٧.٩٢٤	—	—	—	ونترشلال
٣.٦٨١٦٦٣	٦٨٥٤١٤١	٥٤٥٤٥٩٣	١٨٣٧٢٩٢٩	١٨٣٧٢٩٢٩	المجموع

وفي سنة ١٩٧٥ وسعت الامارات العربية المتحدة من مبيعاتها من بترول المشاركة في السوق الدولية وخارج نطاق احتكارات شركات البترول الرئيسية . وقد نجحت في تسويق تلك حصتها من بترول المشاركة بأسعار بلغت ٩٣٪ من السعر المعلن . كما اعلنت بيع النفطين الاخرين الى شركات البترول الاجنبية بالمسعر نفسه .

ويبين الجدول التالي كميات البترول التي تم تسويقها خارج نطاق الشركات الكبرى صاحبة الامتياز وجنسيات الشركات التي اشترت البترول وذلك في سنة ١٩٧٥ .



الجموع	كسبة البترول بالبراميل	جنسيتها	الشركة
أم الشيف	زاكسم	مريمان	
٧٧٨٤.٥١	—	٧٧٨٤.٥١	معداة باكستان
٣٣.٥٢٣.٠	—	٣٣.٥٢٣.٠	المعداة الشرقية
٨٠.٧٣٢٩	١٢٦٩١٨١	٥٢٤٨١٣٥	البترول الهندي
٤٣٥.٥٢٤	—	٤٣٥.٥٢٤	المعداة المتحدة
٨١.٥٢.١	٨١.٥٢.١	—	كلارك
١١١.١٣٢٥	٣١.٠٢١٦	٨٠.١١.٩	شركة الخليج
٢.٠٠٠.٢٨	—	٢.٠٠٠.٢٨	اميرادا هيس
٦٥٥٣٢٩٧	٦٥٥٣٢٩٧	—	بنزويبراس
٥١٢.٦٩٨٥	٨٠.٤٣٣١.٠	٣.٦٨٩.٧٧	الجموع

وفي سنة ١٩٧٦ تمكنت الحكومة من تسويق نصف حصتها (٣٠ ٪ من مجموع الانتاج العام) في السوق البترولية المالية وخارج نطاق شركات البترول الكبرى . حيث تعلقنت عشرون شركة من مختلف الجنسيات على شراء هذا الجزء من حصة الحكومة (١) . اما الجزء الباقى فقد اُميد بيمه الى شركات البترول العاملة في البلاد وذلك بسعر السوق والبالغ ٩٣ ٪ من السعر المطن على ان يتم دفع السعر خلال ستين يوما من استلام الشحنة من البترول الخام . وهذه الشروط هي نفسها التي بيع بها الى الشركات العشرين الاتفة الذكر .



(١) كان من الممكن ان تسوق الحكومة كمية اكبر الا انها اقرت ان تدخل السوق البترولية بالتدريج ، وهي لذلك تسوق معظم حصتها لسنة ١٩٧٧ خارج نطاق شركات البترول الكبرى .

وفيمما يلي جدول بالشركات التي اشترت نصف حصة الحكومة
خلال سنة ١٩٧٦ .

اسم الشركة	حصةها	كمية البترول بالبراميل يومياً			المجموع
		ميرسل	لوكسم	لم الفيف	
شركة للتصنيع المتحدة	أمريكية	١٠٠.٠٠	—	—	١٠٠.٠٠
كافرك	أمريكية	—	٣٠٠.٠٠	—	٣٠٠.٠٠
شركة الخليج	أمريكية	٥٥٠.٠٠	٢٠٠.٠٠	—	٧٥٠.٠٠
إيراداهيس	أمريكية	٤٠٠.٠٠	—	—	٤٠٠.٠٠
الثلاث	أمريكية	٣٠٠.٠٠	—	—	٣٠٠.٠٠
سني سريهيس	أمريكية	١٥٠.٠٠	—	—	١٥٠.٠٠
كوك	أمريكية	١٠٠.٠٠	—	—	١٠٠.٠٠
برويراس	برازيلية	—	—	٢٠٠.٠٠	٢٠٠.٠٠
بنكسنان	بلجيكية	—	٢٠٠.٠٠	—	٢٠٠.٠٠
الهند	الهند	١٤٠.٠٠	—	—	١٤٠.٠٠
سي لوف	يابانية	—	١٠٠.٠٠	—	١٠٠.٠٠
شورا	يابانية	١٠٠.٠٠	—	—	١٠٠.٠٠
ميتسوبيشي	يابانية	٥٠.٠٠	١٠٠.٠٠	—	١٥٠.٠٠
إيدي حصوي	يابانية	—	—	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
جيان لان (١)	يابانية	٣٠٠.٠٠	—	—	٣٠٠.٠٠
نيوكسي	اللقبا الغربية	٢٠٠.٠٠	—	—	٢٠٠.٠٠
يونين واين انج	اللقبا الغربية	٢٠٠.٠٠	—	—	٢٠٠.٠٠
سي لك بي	فرنسية	٢٠٠.٠٠	—	—	٢٠٠.٠٠
لوكي لويل	سويدية	—	—	١٢٠.٠٠	١٢٠.٠٠
بنغلاديش	بنغلاديش	—	—	—	—
المجموع					٢٩٩٠.٠٠
					٧٠.٠٠٠
					٤٨٠.٠٠
					١١٧٠.٠٠

- (١) الشركة هذه الحق في طلب زيادة الكمية التي تشتريها إلى ٦٠ ألف برميل في اليوم
ولذلك حسب الاتفاقية المبرمة مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية .
- (٢) بلغ مجموع ما تم مسويته إلى الشركات العشرين المذكورة أعلاه ١٥٥٠ مليون برميل
في سنة ١٩٧٦ .

المبحث الرابع

الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الطاقة الهامة .
وإذا كان العصر الحالي يطلق عليه عصر البترول فإن العصر القادم ولا
شك سيطلق عليه عصر الغاز ، والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد
هيدروكربونية في صورتها الغازية والتي يشكل البترول صورتها السائلة ،
ويوجد معه في معظم حقول البترول ، وينتج معه ويسمى الغاز المصاحب
Associated Gas كما أنه قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول البترول
ويسمى الغاز غير المصاحب (Non-associated Gas) أو (Gas Cap)
والغاز الطبيعي يدخل الآن من الصناعات البتروكيمياوية شأنه في
ذلك شأن البترول . كما أن للغاز الطبيعي شأن البترول أيضا مشتقاته
المتعددة .

والامارات العربية المتحدة من الاقطار الغازية الاولى فهي تأتي في
المرتبة الثالثة في العالم بالنسبة لاحتياطها من الغاز بعد الاتحاد السوفيتي
وايران . ومع أن الغاز الطبيعي في الامارات العربية المتحدة لم يصنع بعد
نظرا لدخول الامارات نادي الدول الغازية مؤخرا الا انه قد بوشر في وضع
الدراسات الكفيلة بتصنيع هذه الثروة الطبيعية كما أن امانة ابو ظبي
قد بدأت بتصنيع الغاز المصاحب في الحقول البحرية وذلك بالتامة مصنع
تسييل الغاز الكبير في جزيرة داس .

وسنبحث فيما يلي الغاز الطبيعي في الامارات المختلفة : -

١ - إمارة أبو ظبي :

تحتل إمارة أبو ظبي أهمية كبرى في مجال انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي شأنها في ذلك شأن أهميتها في مجال البترول الخام . اذ تنتج من الغاز الطبيعي اكثر من ٩٠ ٪ من انتاج الامارات العربية المتحدة كما ان احتياطها منه يبلغ اكثر من ٩٠ ٪ من مجموع احتياطي هذه الإمارات .

وتنتج أبو ظبي الغاز من جميع الحقول المنتجة سواء البحرية أو البرية منها .

وفيما يلي تفاصيل بانتاج الغاز الطبيعي من الحقول المختلفة :-

١ - حقل أم الشيف :

وهو من حقول البترول البحرية وهو ضمن امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) . ويوجد الغاز الطبيعي في هذا الحقل مختلطاً مع البترول كما يوجد في طبقات مستقلة (Gas Cap) . والغاز المنتج من حقل أم الشيف في الوقت الحاضر هو غاز مصاحب ينتج من البترول الخام ، ويتم حرقه بعد أن يعزل عنه الا ان حكومة أبو ظبي قد انشأت مصنع اسالة الغاز في جزيرة داس وذلك لعدم اهدار هذه الثروة الوطنية عن طريق حرقها . ويبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي أنتجت من حقل أم الشيف بملايين الاقدام المكعبة .

يبين الجدول التالي كميات الغاز المنتجة من حقل أم الشيف

(١٩٦٢ - ١٩٧٥)

السنة	الانتاج الكلي بملايين الاقدام المكعبة	الانتاج اليومي بملايين الاقدام المكعبة
١٩٦٢	٧٩٠٠	٢١
١٩٦٣	٢٣٣٩٠	٦٤
١٩٦٤	٣١٤٢٥	٨٦
١٩٦٥	٤٧٩٢٧	١٣١
١٩٦٦	٥٢٤٢٢	١٤٣
١٩٦٧	٥٤٠٣٦	١٤٨
١٩٦٨	٤٩٧١٦	١٣٦
١٩٦٩	٤٠١٤٩	١١٠
١٩٧٠	٣٩٩٥١	١٠٩
١٩٧١	٥٢٤٥٩	١٤٣
١٩٧٢	٧٤٢٩٢	٢٠٤
١٩٧٣	١٠٠٦١٤	٢٧٥
١٩٧٤	٨٧٥٤٩	٢٤٠
١٩٧٥	٨١٣٠٠	٢٢٣

ب - حقل زاكم :

بالإضافة الى حقل أم الشيف فان حقل زاكم وهو حقل بترولوي كبير ينتج الغاز الطبيعي مع انتاج البترول حيث يتم حرق هذا الغاز (الغاز المصاحب) بعد فصله عن البترول وسينقل الغاز المنتج من حقل زاكم شأنه شأن الغاز المنتج من حقل أم الشيف الى مصنع الغاز السائل في جزيرة داس بعد أن ينجز هذا المصنع في نهاية سنة ١٩٧٦ .

وبين الجدول التالي كميات الغاز التي أنتجت من حقل زاكم وتم حرق معظمها بما عدا كميات بسيطة استخدمت في اغراض الشركة .

السنة	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي مليون قدم مكعب
١٩٦٧	٤٦٧ر٥	١٤
١٩٦٨	٤٠٣.٥	١١٠
١٩٦٩	٦١٦٤٩	١٦٨
١٩٧٠	٧٠١١٣	١٩٢
١٩٧١	١٠٣١٧٠	٢٨٢
١٩٧٢	١١٠٤١٣	٣٠٢
١٩٧٣	١١٩٠٠٧	٣٢٦
١٩٧٤	٩٠٠٠٧	٢٤٦
١٩٧٥	٦٨٣٩٠	١٨٧

ج - حفل بلب :

هو من أهم الحقول الفائزة في إمارة أبو ظبي اذ يوجد به الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب ويعتبر هذا الحقل من أكبر حقول الغاز في العالم ، اذ يزيد احتياطيه من الغاز الطبيعي عن مائة مليون (تريليون) قدم مكعب . ولم يستغل هذا الحقل حتى الان ذلك لان حكومة أبو ظبي تعتبره احتياطيا ضخما لاقتصادها سيتم تصنيعه في المستقبل بعد ان يصنع الغاز المصاحب في هذا الحقل وفي الحقول الاخرى .

وفي الجدول التالي يتضح لنا كميات الغاز المصاحب التي تم انتاجها من حقل بلب وقد احرق معظمها في حين استخدمت الحكومة جزءا من هذا الغاز من اجل تشغيل محطات الكهرباء ومحطات تنقية المياه للمعالجة أبو ظبي ، وذلك عن طريق خطين من انابيب الغاز ممتد بين الحقل ومدينة أبو ظبي كما ان الشركة استعملت كميات من غاز بلب لافراض عملياتها .

انتاج حقل بلب من الغاز الطبيعي (١٩٦٤ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	استعمال الشركة	استعمال الحكومة	الحرق	المجموع
١٩٦٤	٦٤١٥	—	٤٦٧٧٣	٥٣١٨٨
١٩٦٥	٦٤٢٢	—	٥٢٤٣٨	٥٨٨٦٠
١٩٦٦	٧٨٢	—	٥٣٦٦٦	٦١٣٤٨
١٩٦٧	٧١١٦	—	٤٧٧٤٣	٥٤٨٥٩
١٩٦٨	٨٠٠١	—	٢٨٧٨٣	٤٦٧٨٤
١٩٦٩	٧٨٦٣	—	٥٣٠٤٧	٦٠٩١٠
١٩٧٠	٧٩٣٧	٦٢٩	٦٥٢٥٢	٧٣٨١٨
١٩٧١	١٠٢٥١	٢٨٢٩	٦٧٢٥٨	٨١٣٣٨
١٩٧٢	٩٧٣٥	٤٧٢٤	٦٢٦٠٣	٧٧٠٦٢
١٩٧٣	١١٥٣٠	٧٥٠٤	٤٥٧٥٢	٦٣٧٨٦
١٩٧٤	٥٨٢٤	٧٠٦٠	٤٠٢٢٧	٥٣١١١
١٩٧٥	—	٥٩٣٣	—	٤٣٣٩١

د - حقل بوحصا :

وهو الحقل الثاني في المناطق البرية بالنسبة لاهميته من ناحية الغاز الطبيعي وينتج الغاز الطبيعي من حقل بوحصا من طبقات الشيبيسة والثلثة (ب) . .

ويبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي انتجت من حقل بوحصا وتم حرق معظمها وذلك ببلايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل بو حسا من الفاز الطبيعي (١٩٦٤ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	لاستعمال الشركة	للحرق	المجموع
١٩٦٤	—	—	—
١٩٦٥	٣٩٨٠	١٦٦٠.٨	٢٠٥٨٨
١٩٦٦	٦٨٠٠	٣٣٣٤٠	٤٠١٤٠
١٩٦٧	٦٨٤٢	٣٧٩١٤	٤٤٧٥٦
١٩٦٨	١٢٥٧٦	٥٢٣٣١	٦٤٩٠٧
١٩٦٩	١٢٢٥٠	٥٨٨٨٣	٧١١٣٣
١٩٧٠	١٤٢٣٥	٦٨٠٨٨	٨٢٣٢٣
١٩٧١	٢٠٦٧٠	١٠٦٤٨٧	١٢٧١٥٧
١٩٧٢	٢٠٧٩٦	١١٢١١٦	١٣٢٩١٢
١٩٧٣	٢٢٠٦١	١٧٤٤٧٨	١٩٦٥٣٩
١٩٧٤	١٧٧٦٥	١١٧٠٤٩	١٣٤٨١٤
١٩٧٥	١٨٣١٥	١١٨٦٨٥	١٣٧٠٠٠

هـ - حقل العصب :

وهو من الحقول البرية الهامة بالنسبة للفاز كما هو بالنسبة للبترول . وقد بدأ الانتاج من هذا الحقل مؤخرا وذلك في سنة ١٩٧٣ .
وينتج الفاز الطبيعي من حقل العصب من طبقات الثلامة (أ) و (ب) و (ج) ، وقد تم حرق معظم الكميات المنتجة من الفاز الطبيعي من حقل العصب ما عدا بعض الكميات التي استخدمتها الشركة لأغراضها .
ويبين الجدول التالي كميات الفاز المنتجة من حقل العصب بملايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل المصب من الغاز الطبيعي (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(بملايين الاقدام المكعبة)

للسنة	لاستعمال الشركة	للحرق	المجموع
١٩٧٣		١٦٦٨	١٦٦٨
١٩٧٤	٢٢٣٦٩	٩١٤٢١	١١٣٧٩٠
١٩٧٥	٨٧٢	٩٣٧٦٧	٩٤٦٣٩

و - الحقول الاخرى :

بالاضافة الى الحقول الرئيسية المذكورة اعلاه فان الغاز الطبيعي
ايضا ينتج من كل من حقل أبو البخوش والبندق ومبرز .
والجدول التالي يبين معدل انتاج الغاز من حقل أبو البخوش وحقل
البندق وحقل مبرز بملايين الاقدام المكعبة .

انتاج الحقول الاخرى من الغاز الطبيعي (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	أبو البخوش	البندق	مبرز	المجموع
١٩٧٣	—	—	٤٨٦	٤٨٦
١٩٧٤	—	—	١١٧٠	١١٧٠
١٩٧٥	٩٥٧٨	٢٨٦	٣٠٧٩	١٢٩٣٤

هذا ويبين الجدول التالي مجموع انتاج الغاز من جميع حقول
أبو ظبي بملايين الاقدام المكعبة .

المجموع الكلي المنتج من حقول أبو ظبي البرية والبحرية

(١٩٦٤ - ١٩٧٥)

(مليون قدم مكعب)

السنة	مجموع الانتاج السنوي	مجموع الانتاج اليومي
١٩٦٤	٨٤,٦١٣	٢٣٢
١٩٦٥	١٢٧,٣٧٥	٣٤٩
١٩٦٦	١٥٧,٩١٠	٤٣٣
١٩٦٧	١٥٩,١١٧	٤٣٦
١٩٦٨	١٩٢,٧١٢	٥٢٨
١٩٦٩	٢٣٣,٨٤١	٦٤١
١٩٧٠	٢٦٦,٠٠٥	٧٢٩
١٩٧١	٣٦٤,١٠٥	٩٦٨
١٩٧٢	٣٩٣,٢٠٠	١,٠٧٧
١٩٧٣	٤٨٠,٤٢٨	١,٣١٦
١٩٧٤	٤٥٩,٣٨٢	١,٢٥٩
١٩٧٥	٤٢٨,٢٣٢	١,٢٠١
المجموع	٣,٣٥٧,١٢٠	

٢ - الإمارات الأخرى : -

تأتي إمارة دبي في المكانة الثانية بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بعد إمارة أبو ظبي وينتج من حقول دبي البحرية الغاز المصاحب بمعدل ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا وذلك من حقل غاتح .
وينتج كذلك من إمارة الشارقة الغاز الطبيعي المصاحب من حقل مبارك وذلك بمعدل تقريبي يومي قدره ٣٠ مليون قدم مكعب .

مشاريع الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة :-

توجد في الإمارات العربية المتحدة خطة للبدء فورا بتصنيع الغاز الطبيعي المصاحب والذي يتم انتاجه عرضا مع انتاج البترول ، وذلك حتى يوقف هدر هذه الثروة الوطنية وقد بوشر فعلا في اقامة بعض مشاريع الغاز بعضها من أجل سد حاجة الاستهلاك المحلي من الغاز وبعضها الآخر للتصدير .

واهم مشاريع الغاز في الإمارات العربية المتحدة هي :-

١ - مشروع الغاز المسائل في جزيرة داس :-

في سنة ١٩٧٢ اتفقت مجموعة من خمس شركات من أبو ظبي وبريطانيا وفرنسا واليابان على تنفيذ مشروع بناء معمل لتسييل الغاز المصاحب المنتج من الحقول البحرية ليكون من أحدث المصانع من

نوعه في العالم . وأسست هذه الشركات شركة فيما بينها وسجلتها باسم شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة ، وقد اخترت جزيرة داس ليقم عليها اقامة هذا المصنع وسوف ينتج هذا المصنع عند اكتماله ثلاثة ملايين طن من الغاز المسيل سنويا تصدر الى اليابان ، حيث تم التعاقد على شرائه من قبل شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيكو) وسيسهم هذا المشروع في تلبية جزء من احتياجات اليابان المتزايدة الى الطاقة وخاصة الطاقة الخالية من عناصر التلوث .

ويتألف المصنع من مجموعتين متماثلتين من اجهزة التصنيع تقام احدهما بوازاة الاخرى وقد أعد تصميم هاتين المجموعتين بحيث يمكن اجراء أعمال الصيانة اللازمة لاي منها بصورة مأمونة ودون ان تعطل الاخرى عن العمل .

والوحدة الاساسية في كل من مجموعتي اجهزة التصنيع هي وحدة التسييل التي تضم مبدلا للحرارة يبلغ ارتفاعه حوالي ١٨٠ قدما ووزنه ٢٠٠ طن وهنا يجري تبريد الغاز الى ١٦٠ درجة مئوية تحت الصفر ، ليصبح صالحا للخرن تحت الضغط الجوي ثم يخزن الغاز المسيل في صهريجين سعة كل منهما (١٥٠.٠٠٠) متر مكعب وهما اكبر صهريجين في العالم لخرن الغاز المسيل وسوف ينتج مصنع الغاز المسائل بالاضافة الى الغاز الطبيعي المسيل وغاز البترول المسيل والبالغة حوالي ثلاثة ملايين طن سنويا ما يقارب من ٢٢٠ ألف طن من المقطرات الخفيفة و (٢٣٠) ألف من حبيبات الكبريت ككاشح عرضي .

وجميع المنتجات المسالفة الذكر يتم شحنها على ناقلات خاصة
بنيت لهذا الغرض لتقطع مسافة (٦٥٠٠) ميل الى اليابان .

هذا وقد زينت حصة أبو ظبي في شركة أبو ظبي لتسييل الغاز من
٢٥٪ الى ٥١٪ وذلك منذ بداية سنة ١٩٧٤ . ومن المؤمل أن يبدأ
مصنع الغاز في العمل في بداية عام ١٩٧٧ .

ومن المحتمل أن تصل تكاليف بناء المعمل فقط في جزيرة داس الى
٦٠٠ مليون دولار في حين تقدر قيمة ناقلات الغاز التي بنيت لنقل انتاج
هذا المصنع بين جزيرة داس واليابان بحوالي ٤٢٠ مليون دولار (٦
ناقلات قيمة الواحدة حوالي ٧٠ مليون دولار) . كما أن شركة
كهرباء طوكيو قد أقامت منشآت لاستلام منتجات الغاز كلفتها حوالي
٥٠٠ مليون دولار . وعليه فإن الكلفة الاجمالية لمشروع الغاز الذي
تتولاه شركة أبو ظبي للغاز المسال سيكلف حوالي ١٥٢٠ مليون
دولار .

٢ - مشروع غاز الرويس :-

وسيقوم هذا المشروع بتصنيع الغاز المصاحب المنتج من الحقول
البرية في إمارة أبو ظبي . وسيقام هذا المشروع في منطقة الرويس
بالقرب من جبل الظنة ومن المحتمل أن يكلف هذا المشروع أكثر من
١٥٠٠ مليون دولار ، هذا وقد انتهت المفاوضات بين حكومة أبو ظبي
وشركة نفط أبو ظبي المحدودة حول الخطوط الأساسية للمشروع

ويجري الان اعداد الاتفاقيات التفصيلية لهذا المشروع وسيكون لحكومة
أبو ظبي ٧٠٪ من رأس المال . ومن المؤمل أن ينتهي العمل في هذا
المشروع قبل سنة ١٩٨٠ .

٣ - مشروع غاز دبي :-

تتوي إمارة دبي اقامة مشروع لاستخلاص (L.P.G.) من
غازها المصاحب والمنتج من حقل فاتح . وقد حصلت شركة سننچ ديسل
الكندية على امتياز لاقامة هذا المصنع والذي ستشارك فيه حكومة
دبي . وسيصنع هذا المصنع ما مجموعه ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا
من الغاز المصاحب وبعد استخلاص الـ (L.P.G.) سوف تأخذ
حكومة دبي المنتجات الجافة للغاز لحرقها في مصهر الألمنيوم الذي
تقوم ببنائه في الوقت الحاضر .

٤ - مصنع تعبئة الغاز المسائل :-

كشفت إمارة أبو ظبي تعتمد في سد حاجتها من الغاز المسائل على
ما تستورده من الخارج في الوقت الذي تعتبر أبو ظبي من الدول
الغازية الاولى في العالم . ولأجل سد حاجة السوق المحلية لإمارة أبو
ظبي من الغاز المسائل فقد تم التعاقد بين دائرة البترول في أبو ظبي
واحدى الشركات الفرنسية (سبي باتينول) لاتشاء مصنع لتعبئة الغاز
المسائل بالقرب من مدينة أبو ظبي .

وما هو معروف أن المكونين الاساسيين لما يعرف بالبوتالجاز هما
غاز البروبان والبيوتان حيث يتم تعبئة الغاز من الخليطين في
اسطوانات بفرض استعماله في الاغراض المنزلية والصناعية وذلك
لسهولة اسالتها ونقلها تحت ضغط بسيط بالاسطوانات المعروفة .

وسيستخلص غاز البروبان والبيوتان من مجموعة الغازات التي سيتم نقلها من منطقة حقل حبشان الى محطات توليد الكهرباء بأبو ظبي وذلك عبر خط الانابيب الذي يبلغ طوله ١٢٠ كم وذلك لتوفير الطاقة اللازمة لهذه المحطات بعد فصل الكبريت منها في محطة تحلية الغاز التي تقع قرب المشروع خلف جسر المقطع على طريق أبو ظبي العين .

وسيقوم المصنع بمعالجة ٣٥٠.٠٠٠ متر مكعب من الغازات يوميا . يستخلص منها حوالي ٢٨ طن من البروبان والبيوتان يوميا وذلك طبقا لما تحتويه هذه الغازات من البروبان والبيوتان وسوف يغطي هذا المشروع الحاجة الاستهلاكية خلال السنتين الاولى والثانية بعد تشغيله الحد الأدنى من استهلاك دولة الامارات العربية المتحدة من الغاز المنزلي الذي يتم استيراده في الوقت الحاضر من الخارج .

وبما ان المشروع يقع قرب مصفاة أم النار فان هذه المصفاة سوف تزوده بحوالي ٢٥ طن من فائض انتاجها من الغاز مما سيؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية من الغاز السائل في هذا المصنع الى ٥٣ طن في اليوم .

الجهة المنفذة :	دائرة البترول .
تكلفة المشروع :	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم .
الاستشاريون :	هيئة كيلوج العالمية .
المقاولون :	شركة سبي باتينول الفرنسية .
الطاقة الانتاجية :	٢٨ طن من الغاز السائل باليوم .
فترة الانشاء :	١٢ شهرا .
القوة العاملة :	٨٢ .
مساحة المشروع :	١٨٠٠٠ متر مربع .

وفيما يلي جدول باحتياطي الامارات العربية المتحدة من النفط الطبيعي وهي تنشر لأول مرة وقد حصل عليها المؤلف من مصادره الخاصة .

الامارة	الشركة	مجموع النفط المصاحب بملايين الاقدام المكعبة
ابو ظبي	شركة نفط ابو ظبي المحدودة	١٤٠
	شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة	١٠٠
	شركات اخرى (ابو البخوش) والبياتية والبنفق وارزنة)	١٠
مجموع ابو ظبي —		٢٥٠
دبي	شركة نفط دبي	٥
	شركة نفط الهلال	٢
	امارات اخرى	٣
المجموع الكلي —		٢٦٠

ملاحظة :

ارقام احتياطي الامارات الاخرى عدا ابو ظبي هي تقديرية .

احتياطي الغاز الطبيعي لسنة ١٩٧٥، ا. «

اسم المنطقة او القارة	احتياطي الغاز بملايين الملايين من الاقدام المكعبة
شمال امريكا	
الولايات المتحدة	٢٥٠
كندا	٥٢٥
المكسيك	١٥
امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي	٨٥٢
الشرق الاوسط	
ايران	٣٣٠
السعودية	٥٥
الكويت	٣٢
العراق	٢٧٥
الامارات العربية المتحدة	(٢) ٢٦٠
قطر أخرى	٢٨٢
الدول الاشتراكية	
الاتحاد السوفيتي	٨١٢
الصين	٢٥
قطر أخرى	٩
دول الباسفيك	١١٥٩
أوروبا	٢٠٢٨
افريقيا	٣١٥

Oil and Gas Journal

(١) المصدر :

Pages 108-109 Dec. 30, 1974

(٢) مصادرنا الخاصة .

الفصل الرابع

الإمارات العربية المتحدة والتكتلات البروليتية

المبحث الأول: منظمة الخطوط الجوية للبترول
"أوبك"

المبحث الثاني: منظمة الخطوط الجوية للبترول
"أوبك"

قبل الحديث عن الامارات العربية والتكتل البترولي لا بد من التطرق الى التكتل وطبيعته والمراحل التي مر بها . ولا يسع المتتبع للصناعة البترولية الا ان يلاحظ مدى ملازمة روح التكتل لها ، سواء من حيث مراحلها او من حيث اطراف علاقاتها وهذا راجع الى طبيعة السوق البترولية التي تختلف عن كثير من اسواق المواد الاولية الاخرى والتي تتميز بكونها سوق احتكار القلة (١) . والتي تعرف ايضا بسوق منافسة القلة اي ان قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج . فقد كانت ثمان شركات كبرى تسيطر على السوق البترولية في شتى انحاء العالم سيطرة تكاد تكون كاملة .

وهذه الشركات تسيطر كذلك على مختلف مراحل الصناعة البترولية من استكشاف و انتاج ونقل وتكرير وتسويق .

ونلاحظ من ناحية ثانية ان الدول الرئيسية المصدرة للبترول وهي ثلاث عشرة دولة (امضاء منظمة الاوبك) والتي برزت كطرف رئيسي في السوق البترولية خاصة بعد قيام هذه المنظمة ، ينطبق عليها ايضا صفة احتكار القلة .

ومن جهة ثالثة فان الدول المستهلكة الرئيسية (أمريكا والدول الاوروبية واليابان) محدودة العدد وقد انشأت فيما بينها — عدا فرنسا — الوكالة الدولية للطاقة وبذلك تكمل الحلقة الثالثة في مجال التكتل البترولي .

(١) ملحق سعيد المنيرة — الاوبك والصناعة البترولية ص ٢٥ .

يمكننا في ضوء هذا الوضع السابق الذكر ان نقسم التكتل في مجال صناعة البترول الى ثلاثة انواع هي :-

- اولا : تكتل شركات البترول العالمية .
- ثانيا : تكتل الدول المصدرة للبترول .
- ثالثا : تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

اولا : تكتل شركات البترول العالمية :-

رغم الحداثة النسبية للصناعة البترولية التي لم تبدأ الا بعد منتصف القرن التاسع عشر فقد انفردت هذه الصناعة بعوامل ذات طبيعة معينة تؤثر عليها وتوجه احداثها بل وتغير مجرياتها ، ولعل اهم ظاهرة يلاحظها الدارس للصناعة البترولية هي الاتجاه نحو التكتل ، هذا التكتل الذي يتفاوت تبعا للظروف السائدة في الهيكل العام للصناعة .

وقد بدأت صناعة البترول في عام ١٨٥٩ باكتشاف ادوين دريك لبئر البترول في تينوسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ، ثم نمت هذه الصناعة كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الامريكي الذي اخذ في النمو بصورة ملحوظة عقب الحرب الاهلية الامريكية والذي ببذنه تحول اقتصاد الولايات المتحدة من اقتصاد زراعي بدائي الى اقتصاد صناعي متطور .

وكانت صناعة البترول الامريكية اول صناعة امريكية تغزو منتجاتها الاسواق الخارجية . (١) وبلغت تلك الصادرات في الفترة ما بين منتصف

(١) د. مصطفى خليل - تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي . منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٠ - ص (٢١) .

المستندات في القرن الماضي ومطلع القرن العشرين ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٥ من الإنتاج القومي الأمريكي . وقد استطاعت صناعة البترول الأمريكية بفضل اتساع حجم الإنتاج والاستهلاك الأمريكي من ايجاد تنظيم متقدم ينظم مراحل الصناعة البترولية المختلفة ، كالاختيازات والتنقيب والإنتاج والعبور والنقل والتكرير والتوزيع ، وبهذا تمكنت صناعة البترول الأمريكية من أن تضع قدما راسخة وسط المنافسة التجارية الدولية ، بل وأن تلعب دورا قياديا في كل مرحلة من تلك المراحل .

وقد كانت أولى محاولات التكتل وخلق احتكار داخل هيكل الصناعة البترولية (١) تلك التي قام بها جون روكفلر بعد دخوله صناعة البترول بسنوات قليلة لخلق جبهة تجمع صناعة تكرير البترول تحت سيطرته لتكون بمثابة عنق الزجاجة بين مجالات أنشطة الإنتاج ونقل الخام من جهة وبين مجالات التوزيع والتسويق من جهة أخرى ، ومع أن نجاح روكفلر في خطته كان جزئيا إلا أنه قد أرسى بذلك حجر الأساس لخلق تنظيم جبار يهدف نحو التكتل داخل صناعة البترول الأمريكية بل وداخل صناعة البترول العالمية بعد ذلك ، الأمر الذي مكّنه من تأسيس شركة ستاندرد ترست للبتروول (The Standard Oil Trust) التي تعتبر بحق نقطة التحول الرئيسية في التنظيم الاحتكاري في مجال الصناعة البترولية داخل الولايات المتحدة وفي بدء عصر التكتلات الاقتصادية الاحتكارية الكبرى .

(١) د. مصطفى خليل - الصراع العالمي على البترول ص ١٦١ .

وقد وقع اتفاقية تأسيس هذه الشركة مساهمو شركة ستاندرد أوهليو والتي كان روكفلر من اكبر المساهمين بها - وظلت هذه الاتفاقية سرا لمدة ثريو على العشر سنوات(١) تمكن فيها الترسن من توسيع نشاطه وتأسيس شركات تابعة له في الولايات التي لم يكن له فيها نشاط ، حتى بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها الترسن ويوجه أعمالها ٤٦ شركة قدرت قيمة أصولها في ديسمبر ١٨٩٩ بمبلغ ٢٩٤مليون دولار(٢) وتهربا من قرار المحكمة العليا لولاية أوهليو لتحريم استمرار شركة ستاندرد أوهليو ضمن اتفاقية الترسن وخشية من تعاقم الأمور واحتفال صدور احكام جديدة اجتمع مديرو ستاندرد نيوجيرسي للبترول وقرروا دعوة الجمعية العمومية للمساهمين لتعديل قانون تأسيس هذه الشركة لتحويلها الى شركة قابضة لمجموعة شركات ستاندرد ورفع رأس مالها من ١٠ الى ١١٠ مليون دولار ، وبذلك آلت ملكية أسهم جميع شركات ستاندرد ترسن الى ستاندرد نيوجيرسي .

وتكن أهمية شركة ستاندرد نيوجيرسي للبترول في انها كانت أول مؤسسة تمارس الاحتكار من دراسة ووعي كاملين وفقا لمخطط مرسوم وذلك بالاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات الصناعة المختلفة ويتجميع رجال الأعمال القادرين على مسك زمام الأمور وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح المساهمين في الشركة كذلك فقد كانت ستاندرد أول من أوجد أسلوب الاسعار المعلنة من طرف الشركات بغض النظر عن المنتجين وعوامل السوق وكان ذلك حين أعلن

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٤٦ - ٥٤٧ .

(Joseph Seep) (١) جوزيف زيب مندوب مشتريات شركة ستانفورد في مناطق الإنتاج في ٢٢ يناير ١٨٩٥ أن شركته ستعدل نظام مشترياتها ابتداء من ذلك التاريخ ، وأنها ستدفع في جميع مشترياتها لل خام سعرا يكون متمشيا لما تسمح به الاسواق العالمية وأنه سيعطى من مكتبه الاسعار اليومية لل خام وبذلك بدأت ستانفورد تحدد أسعار الخام طبقا لما تفرضه يوميا من أسعار مطقة (Posted Prices) وأبطلت نظام الشراء بالاسعار التي يحددها العرض والطلب في بورصة البترول ، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد في الولايات المتحدة بورصة للتعامل في خام البترول وأصبح سعر الخام يحدده كبار المشترين عن طريق السعر المعلن الذي يقبلون دفعه ثمنا لل خام (٢) . وهو النظام الذي ظل سائدا الى عهد قريب مع تعديلات لا تمس جوهره . وفي الوقت الذي بدأت فيه أحلام روكفلر في التحقق بخلق امبراطورية احتكارية داخل الولايات المتحدة تهيئدا للتوسع والانطلاق الى العالم الخارجى ، كانت هناك امبراطورية أخرى تحت التأسيس وفي طور المفاوضات والانشاء وتكونت بالفعل عام ١٩٠٧ عندما أعلن دمج شركة شل التي كانت تحت ادارة ماركوس سامويل مع الشركة الهولندية والتي كانت تحت ادارة هنري ديترينج لتكوين « المجموعة الملكية الهولندية شل The Royal Dutch Shell Group تحت ادارة هنري ديترينج الذي كانت أحلامه الاحتكارية والتوسعية تقاتل أحلام روكفلر وان اختلف أسلوبهما

Ralf W. Hidy & Muriel E. Hidy

(١)

Pioneering in Big Business — History of Standard Oil Company

Harper 1955, Page 279

(٢) د . مصطفى خليل تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ص ٦٠ - ٦١ .

وبقدر ما كان روكفلر يولي (١) الاهتمام الأكبر لاحتساح الاسواق بخلق المنافسة القوية وعلان حرب الاسعار ، لطرد منافسيه واحدا تلو الآخر اعتمادا على قوته المالية ، فقد كان اهتمام ديترينج الرئيسي هو ايضا احتساح الاسواق بقتل المنافسة وتحقيق أكبر ربح ممكن بالتفاهم مع الشركات الأخرى للحد من المنافسة . وقد تمكن ديترينج من تنظيم المجموعة الهولندية الملكية شل بسرعة كبيرة وقام بتطوير الحقول الجديدة في رومانيا وفي عام ١٩١٣ تمكن من شراء حقول البترول الروسية عندما قررت عائلة روتشيلد التخلص منها . وفي عام ١٩١٤ بدأ شراء حقول البترول في أمريكا وقد كانت أكثر ضربات ديترينج نجاحا (٢) عندما قرر شراء حقوق الاستكشاف في فنزويلا من شركة جنرال اسفالت الأمريكية مقابل مليون دولار ثم اتضحت أهمية هذه الصفقة عندما قررت روسيا بعد الثورة البلشفية مصادرة شركة شل وجميع الشركات الغربية . فقد تمكن الإنتاج الفنزويلي من إمداد الاسواق الأوروبية بإحاجاتها من الخام بدلا من اعتمادها التام على الإنتاج الأمريكي .

Christopher Tugendhat — Oil the Biggest Business p. 44.

(١)

(٢) المرجع السابق ص ٥٨ .

وتكونت الامبراطورية البترولية الثالثة في ٢٨ مايو ١٩٠١ عندما منح شاه ايران حينذاك امتيازاً لاستغلال البترول في مساحة تزيد على ٤٨٠ ألف ميل مربع (اي كل ايران باستثناء المناطق الخمس الشمالية والمجاورة للحدود الروسية) للبريطاني ويليام نوكسي دارسي ، مع الغاء الامتياز من اية ضرائب حكومية لمدة ستين سنة مقابل ان يحصل الشاه على عشرين ألف جنيه استرليني نقداً وعلى اسهم قيمتها عشرون ألف جنيه أخرى وعلى ١٦ ٪ من الارباح .

وبقدر ما عانى دارسي في البداية من صعوبات مالية وعملية الا انه قد ثبت في النهاية ان الخاتمة كانت تستحق كل ما بذل فيها عندما تحقق البترول من بئر مسجد سليمان في ٢٦ مايو ١٩٠٨ ليسجل التاريخ تأسيس الشركة الانجلو فارسية للبترول (التي تغير اسمها عام ١٩٣٥ الى الشركة الانجلو ايرانية للبترول ثم تغير عام ١٩٥٤ الى الشركة البريطانية للبترول) وقد كان اتجاه البحرية البريطانية الى استعمال البترول كوقود للسفن الحربية بدلا من الفحم من اهم العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية الى مؤازرة الشركة الانجلو فارسية حتى ان هذه الحكومة أصبحت اكبر المساهمين والشريك المسيطر في الشركة الى جانب كونها الزبون الرئيسي لها .

وهكذا يتضح كيف ان عددا محدودا جدا من الشركات كان يسيطر على الصناعة البترولية ثم ازداد العدد بعد ذلك الى سبع شركات اصطلح على تسميتها الشقيقات السبع او العباقة السبع نظرا لاتساع عملياتها وتنوعها وتغطيتها الافقية والراسية لمجالات الصناعة البترولية العالمية ثم انضم اليها شركة البترول الفرنسية وهذه الشركات هي :-

(٢)		(١)		الاسم الشركة
الخصل الصافي		الاصول بملايين الدولارات		
١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٦٠	الفرنسية
٢٤٤٣	٦٨٩	٢٥٠٨٠	١٠٠٩٠	امريكية
٣٧١٥	٤٩٧	٣٠١٩٤	٨٨٧٤	هولندية / بريطانية
٨٠٠	٣٣٠	١٠٠٧٤	٣٨٤٣	امريكية
١٢٩٢	٣٩٢	١٣٥٩٥	٣٦٤٧	امريكية
٨٤٩	٢٦٦	١٠٦٩٠	٣٧٨٢	امريكية
٨٤٤	١٨٣	٩٠٧٧	٣٤٥٥	امريكية
١١٤٠	١٧٤	١٥٠٨٩	٢٠١٩	بريطانية
٢٩٤		٨٢٦٦		فرنسية
				١ - ستاندر أولف أولف نيوجيرسي
				٢ - مجموعة رويال دنش شل
				٣ - شركة بترول الخليج (جلب)
				٤ - تكسكو
				٥ - سوكونسي موبيل
				٦ - ستاندر أولف كاليفورنيا
				٧ - البريطانية للبترول
				٨ - شركة البترول الفرنسية

(٢) الخصل الصالبي : هو الربح الذي تحفظه الشركة بعد خصم مصاريف التصنيع والتشغيل والآدارة والمخاربات ومن هذا الدخل الصالبي توزع الشركة الارباح على المساهمين وتخصص الامتيازات اللازمة للتوسع أو للاستثمارات الجديدة أي الارباح المستغلة .

(١) الاصول : كل شيء تملكه الشركة وما تستغته لدى الآخرين . والاصول الثلاثة اقترع ، الاصول الحاضرة وتتكون من النقد والديون المستغلة للشركة والمخزون والاصول الدائبة وهي الموجودات من المعنويات والمادي والاثاث والاصول لسر المنظورة وهي الامتيازات المستغلة كبرادات الاقتراع والاسم والسمة .

ولعل نظرة سريعة لاحصائيات عام ١٩٧٤ (١) لمجموعة أكبر خمسمائة شركة في الولايات المتحدة توضح لنا مدى الارباح التي تحققت الشركات العملاقة في الصناعة البترولية ، فبينما تحتل شركة جنرال موتورز المرتبة الاولى كأكبر شركة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ من حيث حجم مبيعاتها الذي وصل الى ٣٥٨ بليون دولار . نجد ان شركة اكسون (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) تحتل المرتبة الثانية ويصل حجم مبيعاتها الى ٣٥٧ بليون دولار ولكنها حققت دخلا صافيا يزيد عن ٢٤٥٠ مليون دولار في الوقت الذي حققت فيه شركة جنرال موتورز دخلا صافيا قدره ٢٤٤٠ مليون دولار .

ووسط الخمسين شركة الاولى في الولايات المتحدة احتلت عشر شركات بترول امكانتها بفضل نشاطها وأرباحها خارج الولايات المتحدة (٢) ، ولعل عام ١٩٧٤ هو العام الذهبي لهذه الشركات فقد عملت الدول المصدرة للبترول على تعديل نظامها الضريبي بما يكفل لها الحصول على أكبر عائد من بترولها مما سيبتغ منه الحد من الارباح الطائلة لشركات البترول العالمية .

وفيما يلي جدول بأكبر عشر شركات بترول أمريكية ومكانة هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي :—

(١) مجلة فورتن الأمريكية — عدد مايو ١٩٧٥ — ص ٢١٠ — ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر السابق — عدد أغسطس — ص ١٥٦ — ١٦١ .

الاصول	الدخل الصافي	المبيعات	اسم الشركة	الترتيب بين شركات البنزول الأكبر .. شركة	الترتيب بين شركات البنزول
(مليون دولار)					
٢٥٠٠	٢٤٤٣	٢٥٧٢٣	اكسون	٢	١
١٣٥٥	١٢٩٢	١١٤٠٧	تغسكو	٩	٢
١٠٦٠	٨٤٩	١١٣٩٠	موبيل أويل	١٠	٣
١٠٧٤	٨٠٠	٨٤١٧	جلف أويل	١٢	٤
٩٧٧	٨٤٤	٧٧٦٢	ستانفورد أويل	-	٥
			(كاليفورنيا)		
٧٠١٨	٥١١	٥٤١٦	ستانفورد أويل	١٩	٦
			(انديانا)		
٥٣٨١	٣٣٣	٤٨٨٤	شل أويل	٢٢	٧
٣٦٩٣	٢٤٣	٤٢١٥	كونمينتال أويل	٢٧	٨
٥١٠٩	٢٧٠	٣٩٨١	اتلانتيك ريتشيفيلد	٢٥	٩
٢٨٧١	٨٠	٣١٥٩	اوكتسيدنتال بتروليم	٤٧	١٠

وبلاحظ من الجدول السابق ان من بين هذه الشركات الامريكية
العشر ، ثلاث شركات من بين السبع التي شكلت الكارتل العالمي .

وهذه الشركات هي : شركات ستاندرد اوف نيوجرسي ، وكاليفورنيا ،
وانديانا والتي كانت في وقت ما تحت سيطرة واحدة وادارة واحدة . وقد
يكون من المفيد هنا ان نلقي نظرة سريعة على ارباح الشركات الكبرى
في الصناعة البترولية خلال السنوات التي سبقت واعتقت تكوين منظمة
الاوليك وذلك زيادة في الايضاح لدور هذه الشركات في الصناعة
البترولية :



أرباح الشركات الكبرى " ١٩١٥ - ١٩٦٠ " مليون دولار

البريطانية البحرية	مستورد كاليفورنيا	سونوفا	تسكو	الخليج	رويال دانشيل	ستاندرد نيوجيرسي	السنة
١٠٠	١٠	١٦	٦	٢٣	٢٠	٦١	١٩١٥
١٨	٤٢	٣٩	٣١	٩٢	٧٤	١٦٥	١٩٢٠
١١	٤٤	٤٢	٤٠	٣٥	٦١	١١١	١٩٢٥
٢٦	٣٨	٤٠	١٥	١٢	٥٧	٤٢	١٩٣٠
١٤	١٩	٢٣	١٧	١١	٦١	٦٣	١٩٣٥
١٥	٢٣	٣٦	٣٢	٢٢	٢٢	١٢٤	١٩٤٠
٢٩	٥٦	٤٢	٥٢	٤٥	٢٣	١٥٤	١٩٤٥
١٠٢	١٥١	١٢٨	١٤٩	١١١	٤٦	٤١١	١٩٥٠
١٢٩	٢٣١	٢٠٨	٢٦٣	٢١٨	٤٦٧	٩٠٧	١٩٥٥
١٧٤	٢٦٦	١٨٣	٣٩٢	٣٢٠	٤٩٧	٦٨٩	١٩٦٠

والجدير بالذكر أن كل هذه البيانات مأخوذة عن التقارير السنوية للشركات نفسها وقد أوردت هذه الأرقام لظهور حجم الأرباح التي حققتها هذه الشركات ، مع أن المبيعات المحاسبية لم تكن تعكس على أية حال

المكاسب الحقيقية وذلك لأن هذه الشركات تخفي قدرا كبيرا من أرباحها تجنباً للضرائب التي قد تتعرض لها . ففي سنة ١٩٥٢ (١) اعترفت مجموعة رويال دتش شل بأنها تغير في أساليبها المحاسبية ويرجع الفرق الشاسع بين الأرباح في الإربعينات والأرباح في الخمسينات إلى أن النظام المحاسبي القديم كان يقوم على تقرير الأرباح على أساس أرباح الأسهم المدفوعة نقداً ، وهي لم تبلغ في سنة ١٩٥١ إلا ٢٠ ٪ فقط من صافي الأرباح الحقيقية للمجموعة .

وفي مؤتمر كنكاري في سكوثلندا والذي حضره رؤساء مجموعة رويال دتش شل والانجلو إيرانية (البريطانية للبترول الآن) وستاندرد أوف نيوجرسي (اكسون الآن) تعاهدت الشركات الثلاث فيما بينها على إبقاء حصصها في الأسواق على نفس المستوى وعلى الحد من الإنتاج وعلى إزالة الازدواج الذي لا يفيد في الاستثمار كما اتفقت على التخلص من الزيادات في التكاليف . وبدخول مناطق منتجة جديدة إلى الصناعة البترولية في الخليج العربي وفنزويلا لجأت الشركات الثلاث إلى الدخول مع ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساكو والخليج وسوكونسي وشركة النفط الفرنسية في اتفاقيات مشتركة في الإنتاج والتسويق إلى الحد الذي أصبحت فيه الشركات الثمانية تشكل كارتيلا عالميا كبيرا يسيطر على معظم الصناعة البترولية العالمية .

(١) هارفي أوكونور - الأزمة العالمية للبترول .
ترجمة الدكتور عمر مكوي - دار الكتب العربية للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٢٤ .

وقد سيطر عدد محدود من هذه الشركات الكبرى على معظم الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الى عهد قريب (١) وذلك عندما بدأت الدولة في السير في طريق السيطرة على صناعتها البترولية تمثيلا مع السياسة التي انتهجتها منظمة الاوبك في هذا المجال .

ثانيا : تشكل الدول المصدرة للبترول : —

عندما شمرت الدول المصدرة للبترول بمسدى التكتل الكارتيلي الذي يربط بين شركات البترول الكبرى والصغريات التي تواجهها منفردة في الدفاع عن حقوقها أمام هذا الكارتل الكبير . أدركت بأنه لا بد لها من أن تنظم صفها وتنسق مواقفها من القضايا البترولية التي تهمها . لقد أدركت هذه الدول أنه بدون ذلك سوف تبقى في موقف ضعيف بالنسبة للمساومة مع شركات البترول العالمية ، هذه الشركات التي عمدت دائما على اتباع سياسة الانفراد لكي تحقق مآربها أي أن تنفرد بكل دولة على حدة لتضغط عليها وبالتالي تلي ما تريده من الشروط .

وعليه فقد رأت بعض الدول الرئيسية المصدرة للبترول ضرورة توحيد جبهتها في وجه كارتل الشركات بالاتضاء في إطار نادر يكفل حماية مصالحها ويعطيها قوة في المساومة . لقد نبعت فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول من بين الدول العربية المصدرة للبترول

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني .

انظر الفصل الثاني من الباب الثالث .

وذلك منذ سنة ١٩٤٥ فقد كانت هذه الفكرة مثالة في اذهان مؤسسي جامعة الدول العربية (١) ولكن المسؤولين العرب ادركوا آنذاك أن أي تكتل لا يضم إيران وفنزويلا وهما من البلاد المصدرة الكبرى للبترول ، لا يمكن أن يكون إلا ذا ناعلية محدودة . وفي سنة ١٩٤٩ حدث تطور هام في جزء آخر من العالم وهو في فنزويلا ، فقد اظهرت دراسة اقتصادية تناولت البترول الفنزويلي المزايا التنافسية لبترول الشرق الاوسط بالنسبة للبترول الفنزويلي ، واقترحت الدراسة حلا للاشكال تخفيض البترول الفنزويلي عن طريق اتباع سياسة بترولية معاكسة لما انتهجته الحكومة الفنزويلية آنذاك واستبعاد مناصفة الارباح التي تم الاخذ بها في السنة السابقة والحيلولة دون منح المزيد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للعامل الفنزويليين . (٢)

ونتيجة لهذه الدراسة قامت الحكومة الفنزويلية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ بارسال بعثة لزيارة رسمية للسعودية وإيران ومصر والعراق والكويت وسوريا لشرح المزايا المهمة التي ينطوي عليها تنسيق السياسة البترولية وابطاح المنافع التي يمكن جنيها من اتباع قاعدة مناصفة الارباح ، وكانت هذه أول مرة يحصل فيها تشاور وجهود مشتركة بين البلاد المصدرة للبترول وذلك لتنسيق مواقفها وحل مشاكلها المشتركة . (٣)

وقد حصل تطور آخر في اتجاه التكتل لتنسيق السياسة البترولية في سنة ١٩٥٣ عندما وقعت أول اتفاقية تعاون من هذا القبيل بين الحكومة العراقية والحكومة السعودية وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية يجري تبادل للمعلومات بين البلدين وتعمد مشاورات دورية بينهما حول

Rouhani, Op. cit. p. 76

(١)

Abibai R. Martinez, Out gift, Oil Vienna 1966 pp. 109-110

(٢)

Ibid

(٣)

السياسة البترولية . (١)

ففي سنة ١٩٥٦ وبفضل معرفة الحكومة العراقية بالشروط المالية التي حصلت عليها السعودية من شركة ارامكو ، سعت العراق الى تحسين شروط اتفاقياتها وبالفعل نجحت في تخفيض علاوة نفقات البيع المسموح بها للملكى الامتياز (Selling expense Allowances)

وقد أدى ذلك التخفيض من ٢٪ الى ١٪ الى زيادة عائدات العراق عام ١٩٥٦ بحوالي مليون جنيه استرليني (٢) . وفي عام ١٩٥٨ رفضت الحكومة العراقية تطبيقاً لنفس السياسة التي نهجتها السعودية عام ١٩٥٥ — منع تخفيضات على الاسعار المعلقة لشركات البترول لاغراض احتساب الضريبة . ولم تكن تلك التخفيضات في الاصل سوى تخفيف للابعاء الضريبية على تلك الشركات وذلك كحافز لها على رفع معدلات الانتاج وقد بلغت هذه التخفيضات في السعودية مثلاً حتى عام ١٩٥٥ ما يعطيه ١٨٥٪ من الاسعار المعلقة . (٣) وكانت التخفيضات في العراق ١٩٥٦/١٩٥٧ بمعدل ٥٪ لثاني مليون طن ثم ١٠٪ من الاسعار المعلقة للصادرات التي تفوق ذلك (٤) .

وقد أدى الغاء هذه التخفيضات الى رفع دخل العراق عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٪ . وبعد التحرك العربي في عام ١٩٤٩ والاتفاقية السعودية العراقية عام ١٩٥٣ حدث بعض الجمود في مجال التكل بين الدول المصدرة للبترول وذلك حتى عام ١٩٥٧ حين وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على توصية لخبراء البترول العرب تنص على الدعوة لمؤتمر بترولي يعقد في القاهرة في فبراير ١٩٥٨ . وقد وجهت الدعوة بالفعل لعقد هذا المؤتمر الا انه لم يعقد حتى ابريل عام ١٩٥٩ .

وقد حضر (٥) المؤتمر بالإضافة الى ممثلي الاقطار العربية وغود من فنزويلا وايران مما أعطى المؤتمر أهمية دولية خاصة . ولقد كانت المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر والمشاورات بداية لتبلور فكرة التكل بين الدول المصدرة للبترول .

Zuhair Mikdash, the Community of Oil Exporting Countries, (١)

A study in Governmental cooperation London,

George Allen 1972 p. 24

(٢) نديم البليجي جي - السياسة البترولية للمراق - اغسطس ١٩٥٤ - ١٩٥٧ هي (١٢) - ١٨) .

(٣) عبدالله الطريقي :محاضر الاجتماع الرابع - مؤتمر البترول العربي الثاني بيروت ٢١ اكتوبر ١٩٦٠ .

١ - يقرر الشيخ عبدالله الطريقي ان الشركات لم تكن تترك للمفاوضين فرصة الدراسة القمينة ويعطي مثالا لذلك عندما وقعت اتفاقية ٥٠ ٪ : ٥٠ ٪ مناصفة الارباح عام ١٩٥٠ فقد اكتشف المسؤولون بعد عام ان الشركات تجنب في دفاتها ١٢ر دولار (لاغراض ضريبة الدخل السعودي) ولما اراد المسؤولون التحقق من معنى ذلك ردت الشركات بان تخفيض (١٨٥٪) قد اعطي للشركات الام حتى تتمكن من بناء تسهيلات التسويق اي ان المسؤولين في الحقيقة لم يوقعوا اتفاقية ٥٠٪ : ٥٠٪ ولكن اتفاقية ٢٢ ٪ : ٦٨ ٪ .

ب - كانت شركة موبيل اول شركة تدخل نظام الاسعار المعلقة للشرق الاوسط للبيعات كطرف ثالث وذلك عندما اعلنت في ١ نوفمبر ١٩٥١ الاسعار المعلقة : الضمام السعودي ٣٦ - ٣٦ر٩ سعرا ٧٥ر دولارا للبرميل فوب تنوره الخام القطري (٣٧ - ٣٧ر٩) سعرا ٧٧ر دولارا للبرميل فوب ام سعيد .

Platt's Oil Price Handbook for 1950 (Cleveland, Ohio, 1951) p. 307

(٤) ملحق (Memorandum) الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق المحدودة وشركاتها المشاركة
(٢٤ مارس ١٩٥٥) .

IPC and its Associated Companies (٥)

Mohammed A. Mughraby, Permanent Sovereignty over oil Resources

A study in the Middle East Oil Concessions and Legal change.

Middle East Research & Publishing Centre Beirut - 1966 p. 120-121

وعليه لفتنا في هذا المجال سوف نتطرق بالبحث على منظمتين تمثلان التكتل البترولي للدول المصدرة للبترول تمثل احدها التكتل عاسي المستوى العربي وهي منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وتمثل الاخرى التكتل على المستوى العالمي وهي منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .

وسنبدا بالحديث عن منظمة الاوبك وذلك بالتسلسل الزمني تبعا للاهمية ثم نتحدث بعد ذلك عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ثم نتحدث عن التكتل الثالث وهو تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

لنقنا : — تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :—

لعبت شركات البترول الكبرى في فترة ما قبل ١٩٧٣ الدور الرئيسي بالنسبة للصناعة البترولية العالمية وكانت في تكتلها المعروف لا تمثل طرفها وحده ، بل كانت ايضا تمثل بلداتها ، اي البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . الا انه وبعد بروز بلدان الاوبك كطرف قوي نان انتزع من شركات البترول الدور الاول والمؤثر في الصناعة البترولية وخاصة بعد احداث سنة ١٩٧٣ ، من تطبيق للمشاركة وتحديد لاسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول وحدها ومن استخدام لسلح البترول نتيجة لهذه المحيطات الجديدة رات البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بان الوقت قد حان لكم تضم صفوفها وتبرز كطرف جديد في العلاقات البترولية الدولية وتكتل بقف في وجهة تكتل البلاد المصدرة للبترول وخاصة بعد ان عجزت شركات البترول الكبرى عن القيام بهذا الدور .

ففي مطلع سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الامريكي السابق نيكسون البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى الاجتماع في نيويورك الا ان هذا المؤتمر لم ينجح وذلك بسبب معارضة بلاد الاوبك لاي تكتل من جانب البلاد المستهلكة للبترول وبسبب معارضة فرنسا ايجاد مثل هذا التكتل .

وفي سنة ١٩٧٤ تم انشاء ما يسمى بوكالة الطاقة الدولية والتي انضم اليها ستة عشر عضوا يمثلون البلاد الرئيسية المستهلكة للبتترول .

وقد كان من اغراض وكالة الطاقة الدولية هو ايجاد مصادر بديلة للطاقة غير البترول ومنع بلاد الاوبك من تحديد أسعار بترولها وايجاد مخزون من البترول لدى البلاد الاعضاء فيها ، يتم تقاسمه فيما بين البلاد الاعضاء في حالة تعرض أعضائها أو بعضهم لحظر بترولي من قبل البلاد المصدرة للبترول . كما أنشأت بلاد وكالة الطاقة الدولية صندوقا خاصا بها برأسمال قدره عشرون بليون دولار يتم الإنفاق منه على أبحاث الطاقة ودعم البلاد الاعضاء التي تصادف متاعب اقتصادية نتيجة لالتزامها بسياسات الوكالة .

ومهما يكن من حق للبلاد المستهلكة الرئيسية للبترول في تكتلها ، الا انه يجب ان ننوه الى ان هذا النوع من التكتل يمثل الجانب السلبي من العلاقات البترولية وذلك بعد ان اتضحت النوايا العدوانية التي تكمن وراء انشاء وكالة الطاقة الدولية (١) ، تماما مثلما يمثل تكتل البلاد المصدرة للبترول ،من جانب ايجلبي في هذه العلاقات الدولية . (٢)

(١) التهديد باحتلال منابع البترول في البلاد العربية بعد استخدام العرب لاسلح البترول في سنة ١٩٧٣ وقرار احتكار التكنولوجيا النووية .

(٢) ممانع سعيد المنيرة « العلاقات البترولية الدولية » محاضرة أقيمت في جمعية التجار العرب بالقاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٧٦ .

وممانع سعيد المنيرة « التكتلات البترولية الدولية وآثارها على الاقتصاد العالمي » محاضرة أقيمت في جامعة عين شمس - القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٧٦ .

المبحث الأول

١ — منظمة الاقطار المصدرة للبترول OPEC (١)

قيام الاويك :

ادركت الدول المصدرة للبترول انه لا بد لها ، حتى تحمي مصالحها في وجه الكارتل العالمي لشركات البترول الاحتكارية ، ان تتكفل في ناد او منظمة تحميها وتنسق من خلاله سياساتها البترولية .

وبالرغم من ان منظمة الاويك انشئت في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ الا ان فكرة التكتل في اطار هذه المنظمة لم تكن وليدة يومها . فقد ولدت ، منذ سنوات ، كما أوضحنا فكرة انشاء المنظمة ، في اذهان خبراء وساسة الاقطار المصدرة للبترول . (٢)

وقد عجل بقيام منظمة الاويك الاتصالات التي تمت بين خبراء من البلاد المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات والوفود البترولية مما جعل بلادا مصدرة للبترول من قارات مختلفة تلتقي وتتبادل المعلومات البترولية وذلك مثل ما تم بين عدد من البلاد العربية المصدرة للبترول وكل من فنزويلا وايران . (٣)

(١) ماتع سعيد العفيرة « اويك والصناعة البترولية » دار التجارة والصناعة بيروت ١٩٧٢
الطبعة الانجليزية ١٩٧٥ .

(٢) a) Abibal R. Martinez — Our Gift Oil. Vienna 1966. pp. 108-110

b) Rouhani, op. cit. p. 76

c) Zuhair Mikdash, The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation.
London George Allen & Union Ltd. 1972. p. 24

3) a) Muhammed A. Mughraby, Permanent Sovereignty over oil
Resources. A study in the Middle East Concessions and
legal change — Middle East Research & Publishing Centre
Beirut 1966. p. 120-121.

b) Perez Alfonso, the Organisation of Petroleum Exporting
Countries in Monthly Bulletin No. 2, Caracas 1966. p. 18

c) Mustafa El Sayed, L'Organisation Des pays exportants de
petrole Paris 1967. p. 125.

كما أكد ضرورة قيامها تلاعب شركات البترول بالأسعار ولجئها في مناسبتين إلى تخفيضها دون اللجوء إلى البلاد المصدرة للبترول وذلك في فبراير عام ١٩٥٩ (١) وأغسطس عام ١٩٦٠ (٢) ، وهو ما أكد البلاد المصدرة للبترول خسارة تقدر فيها بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ بنحو ٤ مليارات دولار . (٣)

ويمكن أن نقسم العوامل التي أدت إلى قيام منظمة الأوبك إلى عوامل غير مباشرة وعوامل مباشرة . (٤)

١ - العوامل غير المباشرة :-

يمكن حصر العوامل غير المباشرة التي أدت إلى قيام منظمة الأوبك فيما يلي :-

١ - المبادرة العربية :-

نعمت كما أوضحنا فكرة التكتل البترولي بين الاقطار المصدرة للبترول من العالم العربي وبالذات في إطار جامعة الدول العربية وذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وبعد تأسيس هذه الجامعة عملت على تهيئة المناخ الملائم لجمع شمل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات التي نظمتها (٥) .

(١) خفضت شركات البترول لأول مرة أسعار البترول المعلقة في فبراير عام ١٩٥٩ بمقدار (١٨) سنت للبرميل الواحد .

(٢) وخفضت الشركات نفسها الأسعار المعلقة للبترول للمرة الثانية في أغسطس عام ١٩٦٠ بمقدار ٩ سنت للبرميل الواحد .

(٣) مانع سعيد الحتية « أوبك والصناعة البترولية » ص ٧٢ .

(٤) مانع سعيد الحتية « أوبك والصناعة البترولية » .

(٥) وكفيل على النجد العربي ففي سنة ١٩٥٩ نظمت العراق إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بمشروع لتنسيق السياسة البترولية وكذلك قدمت نفس المشروع إلى لجنة خبراء البترول العرب الذين اجتمعوا في نفس السنة وقد تضمن المشروع النقاط التالية :-

١ - إيجاد قانون بترولي موحد . ٢ - المحافظة على احتياطي البترول العربي وعلى أسعاره . ٣ - نقل البترول العربي ضمن الأراضي العربية . ٤ - تبادل المعلومات بين الدول العربية . ٥ - إنشاء معهد للدراسات البترولية ضمن الجامعة العربية .

انظر كذلك :

David Hirtz. Oil and Public Opinion in the Middle East.

London, Faber & Faber 1966, pp. 106-7

٢ - انتشار الوعي البترولي : -

بدأت الفئات المنتفعة في الاقطار المصدرة للبترول وخاصة في منطقة الشرق الاوسط ومنزويلا تهتم بالقضايا البترولية مما ساعد على ايقاظ الرأي العام في هذه الاقطار وادى ذلك الى ظهور طبقة من الخبراء (TECHNOCRATS) تلقت علومها وثقافتها في الجامعات الغربية . وقد عملت هذه النخبة على توعية شعوبها عن طريق المحاضرات واجهزة الاعلام المتاحة باهمية ثرواتها البترولية وضرورة انتزاع حقوق الاقطار المصدرة للبترول من الشركات الاجنبية . (١)

٣ - التطورات البترولية في اوائل الخمسينات : -

في اوائل الخمسينات حصلت بعض التطورات البترولية التي عملت على انتشار الوعي البترولي في منطقة الشرق الاوسط . وأهم هذه التطورات ادخال مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات العاملة والاقطار المضيفة وذلك بدلا من قاعدة الطن المقطوع (٢) ، مما اتاح للاقطار المصدرة للبترول ولاول مرة ان تطلع على الاسعار العالمية وان تدرك ان تخفيض الاسعار ليس من صالحها وظهر على الاثر ما يسمى بنظام الاسعار المعلنة (Posted Prices) كوسيلة حسابية تساعد الحكومات على احتساب ضرائبها ، ومما لا شك فيه ان ظهور نظام الاسعار المعلنة ساعد كثيرا على

(١) - مائع سعيد الحنيه منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ديسمبر سنة ١٩٧١ ص ١٤ .

Ashraf Lutfi. Arab Oil, A plan for the future, Middle East

Research and Publishing Center. Beirut, 1950, p. 82

(٢) قبل تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح فسي أوائل الخمسينات كانت القاعدة السائدة هي قاعدة الطن المقطوع أي ان الاقطار المصدرة للبترول تحصل على عدد من الشلطات الذهب يتراوح بين ٤ - ٦ عن كل طن من البترول الخام بالإضافة الى ائنة بسيطة جداً (Royalty) تنفصح كرسوم ايجار للمنتج .

تكتل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عندما سمحت شركات البترول الى تخفيض هذه الاسعار المطلنة مرتين في عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ مما نشأ على اثره خصومات بين حكومات الدول المصدرة وشركات البترول عجلت في قيام منظمة الاوبك .

٤ - التشاغل المنزولي :-

كانت فنزويلا متقدمة بالنسبة لانظمتها البترولية على نظيراتها من اقطار الشرق الاوسط . كما ان انتشار الوعي البترولي في فنزويلا وادراكها للخطر الذي قد ينتج عن مناقصة بترول الشرق الاوسط لبترولها حملها على الاسراع في الاتصال باقطار الشرق الاوسط لكي تنسق معها سياساتها البترولية .

ب - العوامل المباشرة :-

يوجد في الواقع سبب واحد مباشر ومهم ادى الى التعجيل في تكتل الاقطار المصدرة للبترول وهو يتمثل في تخفيض الاسعار المطلنة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ تخفيضا كبيرا ادى الى ارباك ميزانيات التنمية للاقطار المصدرة للبترول بالرغم من زيادة حجم الانتاج .

فقد اثار التخفيض الاول الذي جرى في شباط (فبراير) ١٩٥٩ موجة من الغضب في الراي العام في الاقطار المصدرة للبترول وتعلت الاصوات مطالبة بضرورة وضع حد لتحكم الشركات في مستوى الاسعار وبالتالي في دخل الحكومات من البترول . وما زاد من وقع الصدمة ان الحكومات المعنية لم تستشر قبل اجراء التخفيض وان كانت الشركات غير ملزمة بمقتضى احكام عقدها باستشارة هذه الحكومات .

لقد كان التخفيض كما وصفه كتاب الغرب لطمعة لكبراء الحكومات المصدرة (١) او كما قال الدكتور فرانكل : ان البلاد المصدرة ادركت ان عليها ان تختار بين ان تطلق بيعها او ان تعلق منفردة . (٢)

Tugendhat, op. cit. p. 100

(١)

Paul Frankel, the current State of World Oil, op., p. 7

(٢)

وبالرغم من الموقف المتصلب الذي أظهرته البلاد المصدرة للبترول ضد أي انخفاض (تدهور) آخر في دخلها من البرميل عن طريق إجراءات فردية تلجأ إليها الشركات إلا أن الشركات الكبرى عاوتت الكرة مرة أخرى في آب (أغسطس) ١٩٦٠ خفضت الأسعار المعلنة فكان جواب البلاد المصدرة تأسيس منظمة الأوبك بعد شهر من هذا التخفيض . وهنا قد يقوم التساؤل عن سبب اقدام الشركات الكبرى على سلوك هذا المسلك الوعر وتحدى الحكومات مع ان كل الدلائل كانت تشير الى عنف المقاومة التي ستبديها هذه الحكومات ازاء تخفيض الاسعار . الواقع ان تصرف الشركات لم ينطو على القدر الذي يتصوره البعض من الاستخفاف بمواقف الحكومات بالبلاد المصدرة بل كان نابعا من اعتبارات اقتصادية يراها الكثيرون سليمة وكفيلة لانتهاج السبيل الذي انتهجه الشركات . فالواقع الذي وجدت الشركات الكبرى نفسها فيه ، والذي هو من صنعها ، ينلخص في وجود فائض كبير في الطاقة الانتاجية يبحث عن منفذ له في الاسواق العالمية ، وكانت الشركات المتكاملة الكبرى تتنافس فيما بينها ومع الشركات المستقلة ومع الاتحاد السوفيتي لتصريف اكبر قدر ممكن من هذا الفائض الضخم ، وحيث ان بنين الانتاج في صناعة البترول يتميز بارتفاع التكلفة الثابتة (FIXED COSTS) وضالة التكلفة المتغيرة VARIABLE COSTS فان اي برميل اضافي تستطيع الشركات تصريفه لا يكلف انتاجه شيئا يذكر ويكون من مصلحتها منح خصم عن السعر المعلن لتحريك هذا البرميل الاضائي بدلا من تركه مخزونا في جوف الارض .

ومما زاد في صعوبة تسويق الفائض من البترول واضطراب الشركات الكبرى الزيادة مطردة في حجم الخصومات الممنوحة هو المنافسة العنيفة بين الشركات المستقلة ، ولاسيما الامريكية التي خرجت تبحث عن مصادر بترول خارج بلادها ولكنها وجدت بعد العثور على البترول ان ابواب امريكا غدت موصدة في وجهها ، حيث فرضت الولايات المتحدة قيودا الزامية على استيراد البترول في سنة ١٩٥٩ ولم يبق لديها من سبيل لاسترجاع ما اتلفتته

على تطورات امتيازاتها الا بيع البترول بأي سعر تحصل عليه ، فكان تخفيض الاسعار في مثل هذه الظروف أمرا متوقعا من جانب الشركات . فلو ان الشركات الكبرى استبقت أسعارها مرتفعة لاضطرت الى النزول

عن قسم من مبيعاتها لمصلحة المنافسين الجدد (١) . وفعلًا هبطت اسعار المنتجات في أوروبا هبوطا كبيرا ، ففي ألمانيا الغربية مثلا هبط سعر زيت الوقود الثقيل من القمة التي وصل اليها في شباط (فبراير) ١٩٥٧ وهي ١٤٢ مارك للطن الواحد الى ٦٠ مارك للطن خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٩ . (٢)

ويضاف الى منافسة الشركات المستقلة منافسة بترول الاتحاد السوفيتي في أسواق أوروبا وترى الدكتورة أديت بنروز الأستاذة في جامعة لندن ان مشكلة الطاقة الانتاجية الفائضة كانت في البداية مقنعة بآثار توقف الانتاج في ايران أولا ثم بحافز الطلب الذي ولدته الحرب الكورية واخيرا بالازمة التي جاءت في أعقاب الهجوم البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على السويس ، مع تلك الظروف كانت الشركات تمنح انواعا شتى من الخصومات الخفيفة CONCEALED DISCOUNTS . (٣)

هذه التطورات هي التي حملت الشركات على اتخاذ تدابير قاسية لمعالجة موقف كانت هي المسؤولة في الأصل عن نشوئه اذ قررت تخفيض الاسعار السائدة في سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .

(١) انظر : محمد لبيب شقر « التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية البترولية » .
معهد الدراسات العربية المالية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢٤ .

Tugendhat, op. cit., p. 158

(٢)

Edith Penrose, The International Oil Industry in the Middle East,

(٣)

Supplement to the Middle East Economic Survey, August 2, 1966 p. 9

تأسيس المنظمة : -

اجتمع في بغداد ممثلون عن البلاد الرئيسية المصدرة للبترول في الفترة ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ وذلك بدعوة من الحكومة العراقية وقد حضر هذا الاجتماع كل من المملكة العربية السعودية، الكويت والعراق وايران وفنزويلا ، وقرر المجتيعون تأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول (اوبك)، وبذلك انشئت الاوبك كمنظمة دائمة ذات صيغة دولية نظمها اتفاقية عقدت بين الدول الاعضاء المؤسسين في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . وقد سجلت هذه الاتفاقية في سكرتارية الامم المتحدة بمقتضى احكام المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة(١)، وذلك في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ تحت الرقم ٦٣٦٣ . وجدير بالذكر ان التسجيل للمنظمة بهذا الشكل لا يعطيها اي مركز خاص ازاء الامم المتحدة (٢) .

وعند تأسيس المنظمة في سبتمبر عام ١٩٦٠ كان عدد الاعضاء المؤسسين
FOUNDER MEMBERS خمسة وهم السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا ، ثم انضمت قطر الى المنظمة بعد اربعة شهور من تأسيسها وتلتها كل من ليبيا واندونيسيا في عام ١٩٦٢ وانضمت ابو ظبي في عام ١٩٦٧ (٣) . ثم انضمت الجزائر في يوليو ١٩٦٩ ونيجيريا في يوليو ١٩٧١ واكوادور في نوفمبر ١٩٧٣ وقبلت الجابون في نوفمبر ١٩٧٣ كعضو مشارك ASSOCIATED MEMBER ثم تحولت عضويتها الى عضوية كاملة في يونيو ١٩٧٥ .

(١) نص المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة .

(٢) راجع روحاني ص (١٤٠) .

(٣) قرار عضوية ابو ظبي عام ١٩٦٧ .

وفي سنة ١٩٧٣ عندما انشئت أول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة (١) تقرر نقل عضوية ابو ظبي في منظمة الاوبك الى دولة الامارات العربية المتحدة وقد صادقت المنظمة على نقل العضوية في الاجتماع السابع والثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد بمدينة جنيف في التاسع من يناير ١٩٧٤ (٢) . وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء في منظمة الاوبك حتى عام ١٩٧٥ ثلاثة عشر عضوا .

(١) عند تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة في ٦ ديسمبر ١٩٧١ وتشكيل اول حكومة اتحادية تركت الامور البترولية لكل امارة على حدة وذلك طبقا للدستور المؤقت الذي يقرر ان الثروات الطبيعية فيها للبترول تعتبر من اختصاص كل امارة . وفي ديسمبر ١٩٧٢ اعيد تشكيل الحكومة الاتحادية حيث انشئت اول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية واتبعت بها مهام تمثيل دولة الامارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية بما فيها منظمة الاوبك .

(٢) ١ - القرار رقم ١٦٧/٢٧ الذي ينص على ان المؤتمر - بناء على طلب ابو ظبي - يواصل على تحويل عضوية ابو ظبي في المنظمة الى دولة الامارات العربية المتحدة .
ب - وبناء على ذلك فقد صدر المرسوم الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ في شأن انضمام دولة الامارات العربية المتحدة الى منظمة اوبك بدلا من ابو ظبي .

اهداف الاوبك : —

بدأت منظمة الاوبك تأخذ شكلها القانوني بعد المؤتمر الاول الذي عقته المنظمة في بغداد في سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٠ .

في هذا المؤتمر تدارس الحاضرون وهم (السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا) وضع الاسس والخطوط العريضة للسياسة والاهداف التي من اجلها تم انشاء المنظمة . ولقد أصدر مؤتمر بغداد وثيقة تاريخية لعله من المفيد ان نورد ترجمتها وهي تتضمن عددا من القرارات التي حددت الخطوط العريضة للسياسة البترولية للمنظمة :-

اجتمع في بغداد بدعوة من الحكومة العراقية المؤتمر الاول للبلاط المصدرة للبترول وقد حضره ممثلون عن حكومات السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا . وتدعى في ما يلي بالاعضاء ، وذلك ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٠ ويعد أخذ ما يلي بنظر الاعتبار .

ان الدول الاعضاء تقوم بتنفيذ برامج تنمية هي بحاجة ماسة اليها وان تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية وان على الدول الاعضاء ان تعتمد الى حد كبير على دخلها من البترول لتمويل ميزانيتها الحكومية السنوية . وان البترول ثروة ناضبة وانه بقدر ما يستنزف يجب ان يستعاض عنه بمصادر ثروة اخرى . وان على شعوب العالم جميعا ان تعتمد من أجل المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها ، اعتمادا يكاد يكون مطلق على البترول كمصدر اولي لتوليد الطاقة . وان أي تأرجح في اسعار البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الاعضاء ويؤدي الى ارتباك لا يقتصر ضرره على الدول الاعضاء بل كذلك يمتد ليشمل البلدان المستهلكة .

فقد قرروا اتخاذ القرار التالي : —

القرار رقم ١ - ١

١ - ان الدول الاعضاء لا يمكنها ان تظل غير مكرثة بالموقف الذي اتخذته حتى الان شركات البترول بشأن اجراء تعديلات في الاسعار .

٢ - ان الدول الاعضاء ستطالب شركات البترول بالمحافظة على الاسعار مستقرة وغير معرضة لاي تقلبات لا ضرورة لها . وان الدول الاعضاء سوف تحاول بكافة الوسائل المتيسرة اعادة الاسعار الحالية الى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات وانها ستضمن انه في حالة نشوء اي ظروف جديدة تستوجب حسب تقدير شركات البترول تعديلات في الاسعار نعلى تلك الشركات الدخول في مشاورات مع العضو او الاعضاء الذين يهمهم ذلك لغرض شرح الظروف شرحا وافيا .

٣ - ان الاعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار الكامل ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفاءة من هذا المصدر من الطاقة المستهلكة ومردود عادل على راس المال لاولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية .

٤ - انه اذا اقدمت شركة كنتيجة لتطبيق اي قرار جماعي يتخذه المؤتمر على فرض عقوبات مباشرة او غير مباشرة ضد واحد او اكثر من الاقطار الاعضاء فلا يجوز لاي عضو اخر قبول اي عرض يتضمن معاملة تنطوي على منفعة سواء اكانت على شكل زيادة في الصادرات ام تحسين في الاسعار يقدم اليه من قبل الشركة او الشركات بقصد تثبيط العزم عن تطبيق القرار الجماعي المتخذ من قبل المؤتمر .

القرار رقم ١ - ٢

- ١ - بنية تنفيذ الاحكام الواردة في القرار رقم ١-١ يقرر المؤتمر انشاء منظمة تدعى منظمة البلاد المصدرة للبترول لاجل التماس المنتظم بين اعضائها لغرض تنسيق وتوحيد سياسات الاعضاء لتقرر من ضمن ما تقرر الموقف الذي يجب على الاعضاء اتخاذه كلما نشأت ظروف من نوع الظروف المشار اليها في الفقرة الثانية من القرار رقم ١-١ .
- ٢ - تكون البلاد المثلة في هذا المؤتمر اعضاء اصليين في منظمة البترول المصدرة للبترول .
- ٣ - يستطيع كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول الخام ان يصبح عضوا جديدا اذا قبل بصورة اجماعية من قبل الاعضاء الخمسة الاصليين للمنظمة .
- ٤ - يكون الغرض الرئيسي للمنظمة توحيد السياسات البترولية للبلاد الاعضاء وتقرير افضل السبل لحماية مصالح البلاد الاعضاء منفردة ومجتمعة .
- ٥ - تعقد المنظمة اجتماعات مرتين في السنة على الاقل او اكثر اذا اقتضت الضرورة في احدى عواصم الاعضاء او في اي مكان اخر ترتأيه المنظمة .
- ٦ - ١ - بفرض تنظيم وادارة المنظمة تنشأ سكرتارية لمنظمة البلاد المصدرة للبترول .
- ب - تجتمع في بغداد لجنة فرعية مؤلفة من عضو واحد على الاقل من كل بلد في موعد لا يتعدى اليوم الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ لغرض اعداد وتقديم مسودة القواعد المتعلقة بتكوين السكرتارية ومهامها واقتراح ميزانية للسكرتارية للسنة الاولى ودراسة واقتراح انسب موقع يتخذ مقرا للسكرتارية .

ويتضح من هذه القرارات ان الاهداف التي توختها الدول الاعضاء من هذا التنظيم هي توحيد سياساتها البترولية وتقرير افضل الوسائل

لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة وتثبيت الاسعار ، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعوب المنتجة والمستهلكة وكذلك ضرورة ضمان دخل مستقر للبلاد المنتجة واهدادات منتظمة من هذا المصدر من الطاقة للشعوب المستهلكة ومردود عادل على رؤوس الاموال لأولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية .

وقد أدرجت هذه الاهداف نظرا لاهميتها في النظام الاساسي لمنظمة الاوبك مع تحويل بسيط في الصياغة .

ويتضح من هذه الاهداف ان منظمة الاوبك لم تات من أجل شحنة مفتعلة في عرض البترول في الاسواق العالمية بقصد رفع الاسعار اي انها لم تكن اداة هجوم بل وسيلة دفاع . ومع هذا فقد قوبل تأسيسها بسادء الامر بحقد من الشركات والبلاد المستهلكة كما يبدو من لهجة الصحافة البترولية الغربية التي تعكس في الغالب وجهات نظر الشركات الكبرى ، غير ان هذه الصحافة ما لبثت أن غيرت رأيها وصارت تنثني على المنظمة . (١)

(١) مثال ذلك ان مجلة بتروليوم بريس سرفيس عبرت عن رأيها في عددها الصادر في ١٩٦٢ بان اوبك (تنظيم) الاستثمارات الجيدة ، وتزعزع الثقة في مستقبل الصناعة البترولية بينما نصحت مجلة اويل اند غاز انترناتشال الصادرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ شركات البترول بان عليها مقاومة الضغط (ولكن مجلة بتروليوم بريس) سرفيس نفسها كتبت في عددها الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ان اوبك (قد اختارت طريق الحكمة بدلا من اعطاء انطباع بعدم الصبر) وكتبت المجلة الاخرى في عدد لاحق ان كل الدلائل تشير الى ان هذه المنظمة (اوبك) التي يظن ان نفوذ قوية جدا في مستقبل الصناعة البترولية (مصممة على استئصال العقل لا القوة لتحقيق ما تريد) .

Muhammad Joukhdar, OPEC as an Instrument of Moderation, an address delivered by OPEC's Secretary General, Muhammad Joukhdar, to a group of Security analysis in New York on April 10, 1967. Middle East Economic Survey, April, 21, 1967, p. 9

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها منظمة الاوبك في البداية وهي في سبيل الوصول الى اهدافها الا انها ، فرضت وجودها في العالم . كاداة فعالة تؤثر في مسار الاقتصاد العالمي . وقد جاءت هذه نتيجة لتسك الدول الاعضاء بها مما ساعدها في تخطي الكثير من العقبات وتجاوز بعض المفارقات بين الدول الاعضاء . وذلك عن طريق ترجيح المصلحة العامة لجميع الدول الاعضاء .

وقد آمنت جميع الدول الاعضاء بالمنظمة بعد ان ادركت انه لا سبيل لحياة مصالحها منفردة وان المساواة الجماعية هي افضل بكثير من المواقف الانفرادية .

وفي عالم اليوم وهو عالم تطلب فيه التكتلات . ولا مكان فيه للمواقف الفردية ، يبرز دور واهمية منظمة الاوبك كاداة فعالة انخفضت من الحوار مبدا لها متجنية المجابهة مهينة المناخ المناسب لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم . وان الدول الاعضاء في المنظمة تعلق آمالا كبيرة على مستقبل المنظمة وقدرتها على المساهمة بصورة اكبر في حل المشاكل الاقتصادية العالمية والعمل على اسعاد البشرية جمعاء .

سياسة الاوبك : —

كان السبب المباشر لانشاء منظمة الاوبك هو الرغبة الجماعية لدى الدول المصدرة للبترول في وضع حد لتدهور أسعار بترولها والعمل على تثبيت تلك الاسعار . ومن ثم زيادتها كلها سمحت بذلك عوامل السوق ، مما يكفل تحقيق اكبر عائد من هذه الثروة الناضبة للبلاد المصدرة لها . وقد نص دستور المنظمة على ذلك في مادته الثانية . (١)

(١) تنص المادة (٢) من دستور المنظمة على ان المنظمة تعمل على ايجاد الطرق والوسائل التي تضمن مستوى الاسعار في اسواق البترول العالمية وذلك للحيولة دون حدوث تقلبات مشرة ولا ضرورة لها بالنسبة لاسعار البترول الخام .

وبمجرد انشاء الاوبك نجحت في تحقيق هدفها الاول وهو الحيلولة دون تدهور اسعار البترول . وقد ساعد المنظمة على ذلك ظهور الشركات المستقلة (Independence) والتي تزايدت اهميتها واصبحت هي وشركات البترول الحكومية تستأثر بنحو ٢٠ ٪ من حجم السوق العالمية . (١) وقد ادركت شركات البترول العالمية بعد تأسيس منظمة الاوبك بأنه ليس بمقدورها ان تلجأ الى سياسة تخفيض الاسعار المعلنه لمعالجة مشكلة انخفاض الاسعار المتحققة في الاسواق العالمية . وهذا يعتبر من اهم الانتصارات التي حققتها المنظمة في المرحلة الاولى من حياتها . (٢)

وقد مهد هذا النجاح لاقامة نموذج جديد من الاسعار يكون فيه للبلاد المصدرة للبترول دور حقيقي في تحديد السعر المعلن ، وهو من ناحية اخرى اكبر خذلان للشركات الكبرى التي راحت تنشد القوة عن طريق زيادة حجم الاحتياطي ، وتنويع مصادر الانتاج ، وغمر السوق العالمية بالبترول المنخفض الثمن المتولد عن هذه الاحتياطات . (٣)

ويمكننا القول بأن المنظمة منذ تأسيسها وهي تولي مسألة الاسعار أهمية خاصة (٤) وقد عمدت في سبيل ذلك الى اتخاذ عدد من الخطوات مثل دراسة اسعار البترول وعوائده ، والمطالبة بوضع هيكل جديد لاسعار ومحاولة تطبيق قاعدة تقنين الانتاج (Programming) والمحافظة على قاعدة الاسعار المعلنه .

(١) صاحب ذهب « البترول العربي الخام في السوق العالمية » جامعة الدول العربية بمعهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة عام ١٩٦٩ ص ٥٤٢ .

(٢) انظر : نشرة الاوبك .

(٣) قارن محمد لبيب شقح : التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول . معهد الدراسات العالمية — القاهرة ١٩٦٠ ص ٥٢ .

(٤) انظر ماتع سعيد المنيه : اوبك والصناعة البترولية ص ١٤٢ — ١٤٨ .

ففي سبتمبر ١٩٧٠ حصلت ليبيا على زيادة في السعر المعلن لبترونها
ذي الكثافة ٤٠ درجة مقدارها ٣٠ سنتا للبرميل بالإضافة الى منافع مالية
أخرى . وادت هذه الزيادة الى حصول كل من العراق والسعودية على
زيادات مماثلة عن بترولها المصدر من موانئ البحر الابيض المتوسط وذلك
تطبيقا لمبدأ قاعدة « الدولة الأكثر رعاية » نظرية الاواني المستطرقة .

وفي نوفمبر ١٩٧٠ توصلت بلاد الخليج العربي المصدرة للبتروال الى
اتفاقيات مع شركات البترول زيدت بمقتضاه الاسعار المعلنة لانواع البترول
الثقيلة والخفيفة بمقدار ٩ سنتات للبرميل ، كما زيدت ضريبة الدخل من
٥٠٪ الى ٥٥٪ . وكذلك زيدت أسعار بترول اتونيسيا بمقدار ست
سنتات واسعار البترول النيجيري بمقدار ٢٥ سنتا للبرميل . كما زادت
فنزويلا ضريبة الدخل فيها الى ٦٠٪ .

ولم تأت هذه الزيادات مجاة بل حدثت بالتدريج كما انها لم تحدث
نتيجة للصدفة وانما بناء على تميزات حدثت في السوق البترولية أدت الى
ارتفاع اسعار المنتجات البترولية في السوق والى حصول شركات البترول
الكبرى على أرباح فاحشة . (١)

(١) دلت الإحصائيات الى أن اسعار أربعة منتجات رئيسية في السوق الأوروبية ارتفعت
بمقدار ٢٠ سنتا للبرميل ما بين اكتوبر ١٩٦٩ واكتوبر ١٩٧٠ وانها ارتفعت مرة أخرى
بمقدار ٤٧ سنتا بين اكتوبر وديسمبر عام ١٩٧٠ . كما أن أرباح شركات البترول
الكبرى ازدادت في الربع الرابع من عام ١٩٧٠ بمقدار ٢.٧٩ مليون دولار .

كذلك اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون الذي عقدته منظمة الاوبك في كراكس ما بين التاسع والثاني عشر من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠ قرارا هاما رسم بموجبه اهدانا جديدة لم تكن في تفكير الاوبك عند تأسيسها مستندا في ذلك على « قاعدة تغير الظروف » (١)

وقد حدد القرار رقم ٢١/١٢٠ موعدا لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول الى اتفاق مع شركات البترول بخصوص زيادة اسعار البترول . وبالفعل فقد بدأت بلدان الخليج العربي (ابوظبي والسعودية وقطر والكويت والعراق وايران) مفاوضات مع شركات البترول العاملة في اراضيها ظهرت دول الخليج من خلالها جبهة متراسمة فوجئت بها شركات البترول ، مما عجل في التوصل الى اتفاقية طهران في ١٤ فبراير (شباط) عام ١٩٧١ .

وقد جاءت اتفاقية طهران بزيادة اسعار البترول المعلنة وبكاسب مالية اخرى (٢) حصلت عليها دول الخليج العربي . ثم حصلت (٣) دول البحر الابيض المتوسط (ليبيا والجزائر والعراق والسعودية) على نفس الشروط والمزايا .

وبالإضافة الى دور الاوبك في مجال اسعار البترول فانها قد ادخلت قواعد جديدة على اتفاقيات امتياز البترول ، ويمكن ان نورد فيما يلي أهم هذه القواعد : —

(١) انظر القرار رقم ٢١/١٢٠ للمنظمة مع التعليق .

(٢) انظر اتفاقية طهران فبراير (شباط) ١٩٧١ .

(٣) انظر اتفاقية طرابلس ابريل (نيسان) ١٩٧١ .

١ - تنفيذ الربيع (Royalty Expensing) :-

بعد الاخذ بقاعدة مناصفة الارباح كان دخل الحكومات عبارة عن الربيع زائدا ضريبة الدخل . وكان الربيع عبارة عن دفعة مقدمة تقطع من حصة الحكومة أي من الـ ٥٠٪ بعد خصم تكاليف الانتاج . وكانت شركات البترول تتمسك بهذه القاعدة للربيع لانها تساعدها امام أنظمة الضرائب لدى دولها وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية . ففي عام ١٩٦٢ قررت (١) الاوبك في مؤتمر جنيف في ابريل (نيسان) بأن تقوم الدول الاعضاء بفتح الشركات العاملة لديها بخصوص ضرورة تنفيذ الربيع ، اي اعتبار الربيع جزءا من النفقات العامة وليس سلفة مقدمة على ضريبة الدخل . وقد نجحت بلدان الاوبك في تنفيذ الربيع وذلك على ثلاث مراحل فيها بين ١٩٦٢ - ١٩٧١ . (٢)

ب - اسقاط نفقات التسويق :-

كانت شركات البترول العاملة في الشرق الاوسط تقطع نسبة من السعر المعلن للبترول تسميه نفقات التسويق . وقد رأت منظمة الاوبك ان ليس هناك ما يبرر مثل هذه النفقات فقررت في المؤتمر الرابع الذي عقده في جنيف (٣) والذي يوصي البلدان الاعضاء بالغاء ما يسمى بنفقات التسويق . وفي اواخر عام ١٩٦٤ تكنت بلدان الاوبك من تخفيض هذه النفقات الى النصف ثم الغيت بعد التوصل الى اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ . (٤) .

-
- (١) انظر القرار رقم ٤ - ٢٢ ، ابريل (نيسان) ١٩٦٢ .
 - (٢) انظر مقال سعيد العتيبة ، اوبك والصناعة البترولية ص ١٧٧ - ١٨٢ .
 - (٣) انظر القرار رقم ٤ - ٣٤ .
 - (٤) انظر مقال سعيد العتيبة ، اوبك والصناعة البترولية ص ١٨٢ - ١٨٤ .

ج - رفع معدل ضريبة الدخل :-

كملت البلدان الاعضاء في اوبك تتقاسى ضريبة مقدارها ٥٠ ٪ ثم زيدت هذه الضريبة الى ٥٥ ٪ في عام ١٩٧١ كجزء من اتفاقية طهران . ثم زيدت الى ٦٥ ٪ وأخيرا الى ٨٥ ٪ في عام ١٩٧٤ .

د - معالجة المشكلات النقدية (١) :-

لا شك ان منظمة الاوبك وعت للمخاطر التي تتهدد عائداتها من البترول وذلك نتيجة للاضطرابات النقدية الدولية ومشكلات التضخم العالمي مما ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية لعائدات البترول . كما ان المشكلات التي واجهها الدولار الامريكي تسبب قلقا كبيرا لبلاد الاوبك ، خاصة وان هذه البلاد تقوم اسعار بترولها بالدولار وتستلم جزءا من دخلها من البترول بالدولار .

وما زالت المشكلات النقدية تسبب حتى وقتنا الحاضر قلقا لبلاد الاوبك التي تحاول جاهدة ايجاد حل لها . (٢)

اوبك والمشاركة (Participation) :- (٣)

لقد قامت منظمة الاوبك بدور بارز في ادخال مبدأ المشاركة السسى الصناعة البترولية والعمل على وضعه في اتفاقيات الامتياز في بعض البلاد الاعضاء في الاوبك .

(١) انظر نفس المصدر ، مانع سعيد المتنبه ص ١٨٧ - ١٩٠ .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر اتفاقيات جنيف الاولى والثانية .

(٣) Henry Cattan, The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa, New York, Oceana Publications, 1967, p. 123

ب - Ibid, p. 124

ج - راجع المادة ٢٣ من الاتفاقية المقودة مع شركة شل في مارس (الذار) ١٩٦١ .

د - المصدر السابق ص ١٩٧ - ٢١٤ .



George Eard Stocking: Middle East Oil, A study in Political and — 2
Economic Controversy: Nashville, Nanderlicht U, Press 1970. p. 446

Edith Penrose: Government Partnership in the Major Concessions — 3
of the Middle East: The Nature of the Petroleum —
Supplement to the MEES, August 30th 1966, p. 5

Ahmed Zaki Yamani — "Participation Versus Nationalisation". — 4
a lecture delivered at the third seminar on the Economic of
International Petroleum Industry held at the American University
of Beirut, Spring 1969.

Financial Times, September 20th 1972 — 5

وفي المؤتمر الذي عقد في فيينا ما بين ٢٤ و ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٨ والذي اقر فيه المؤتمر بيانا بالسياسة البترولية للمنظمة ، اقر ايضا مبدأ المشاركة وذلك استنادا الى مبدأ تغير الظروف *Change of Circumstances* وفي عام ١٩٧٢ سمعت بلدان الخليج العربي عدا ايران الى تطبيق مبدأ المشاركة من طريق المفاوضات حيث تمكنت كل من السعودية وأبو ظبي من التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى بعد جهد مضني في ديسمبر عام ١٩٧٢ ثم تبعتها الكويت وقطر بعد ذلك .

وكانت اتفاقية المشاركة الاولى (١) تقضي ان للحكومات الحق في المشاركة بنسبة ٢٥ ٪ / تتدرج لتصل الى ٥١ ٪ الا ان نسب المشاركة هذه سرعان ما تغيرت بعد ان حصلت الكويت على مشاركة قدرها ٦٠ ٪ وذلك في عام ١٩٧٤ (٢) مما حدى بدول الخليج الاخرى الى الاخذ بهذه النسبة اي زيادة نسبة مشاركتها الى ٦٠ ٪ ابتداء من يناير ١٩٧٤ وقد أعطت هذه الاتفاقية للدول المشاركة سيطرة تكاد تكون كاملة على شركات البترول مع بعض المزايا الاخرى .

ولكن بلاد الاوبك لم تكف بهذا القدر بل اعلنت السعودية في مطلع ١٩٧٤ من عزمها على الامتلاك الكامل لشركات البترول فيها ثم تبعتها الكويت وقطر وأخيرا قررت فنزويلا تأميم شركات البترول ابتداء من يناير ١٩٧٦ . وما زالت دولة الامارات العربية المتحدة تبحث مع شركتها من صيغة جديدة للمشاركة .

(١) انظر اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ - ٧٥ ٪) .

(٢) انظر اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ - ٤٠ ٪) .

المبحث الثاني

منظر الأوطار العربية المصدرة للنزول
« الأوبيل »

بعد ان انشئت منظمة الاوبك سنة ١٩٦٠ وجدت البلاد العربية المصدرة للبترول انها بتكتلها في اطار هذه المنظمة قد استطاعت ان تحقق بطريق المساومة الجماعية الكثير مما كانت تعجز عن تحقيقه عن طريق المساومة الفردية .

وتهدف منظمة الاوبك الى معالجة السياسات البترولية للدول الاعضاء عن طريق تنسيق هذه السياسات فيما بينها ، وعن طريق حماية مصالحها تجاه شركات البترول الاحتكارية والدول المستهلكة . وقد ادركت بعض الدول العربية الاعضاء في منظمة الاوبك ضرورة ان تنشئ منظمة عربية تقوم بمهام تكمل المهام التي تقوم بها منظمة الاوبك ، فجاءت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتنظيم الجانب التجاري من الصناعة البترولية عن طريق المشروعات المشتركة .

ففي سنة ١٩٦٨ قررت ثلاث دول عربية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية ان تنشئ فيما بينها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوبيك) وكان (١) واضحا منذ تأسيس المنظمة العربية (الاوبيك) انه ليس هناك اي تعارض بينها وبين منظمة الاوبك ، بل انهما تكملان احدهما الاخرى . فقد جاءت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتكمل جانبها من الصناعة البترولية عزمت عن القيام به منظمة

(١) راجع كتاب الاوبك والصناعة البترولية .

الايوك ، وذلك نظرا للظروف المحيطة بها ولطبيعة تكوينها . مع ذلك فاتهمن الصعب الفصل بين أعمال المنظمتين فصلا تاما ، خاصة بعد ان استخدم العرب سلاح البترول وبدأوا يؤثرون في عوامل السوق البترولية من عرض وطلب نتيجة لقرارات سيلمسية (١) ، مما كان له تأثير كبير على جميع الدول الاعضاء في الايوك بما في ذلك الدول غير العربية ومع هذا الوضع يكون من الضروري ان يقوم نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمتين على المستوى السياسي (وزراء البترول في المنظمتين) وعلى المستوى التنفيذي خاصة وان غالبية دول الايوك من الدول العربية ، والتي هي في نفس الوقت اعضاء في المنظمة العربية المصدرة للبترول .

وفي الوقت الذي تمكنت فيه منظمة الايوك من تحقيق الكثير من الاهداف التي انشئت من أجلها ، مثل المحافظة على اسعار البترول بل وتحقيق الاسعار العادلة لهذه الثروة الناضبة لاعضائها وبروزها في المجال الاقتصادي الدولي كمنظمة لها كيانها ودورها البارز ، فقد تمكنت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول هي الاخرى من قطع شوط لا بأس به في تحقيق التضامن البترولي العربي على المستويين السياسي والتجاري . فمن خلال استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة عام ١٩٧٣ برز دور المنظمة كاداة مؤثرة في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في المجال العربي ، فقد تمكنت من انشاء العديد من المشروعات المشتركة والتي تعتبر خطوات هامة في مجال الوحدة الاقتصادية العربية ، مثل الشركة العربية لنقل البترول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية ، والاكاديميات البحرية في كل من البصرة وجدة والاسكندرية .

(١) مقابلة صحفية اجرتها مجلة قضايا عربية مع الدكتور علي عطيفة الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول نوز / آب ١٩٧٤ .

وقد حرصت الدول العربية التي تشترك في عضوية كل من منظمة الاوبك والايبيك على ألا تعطي أي انطباع للعالم الخارجي بأن عضويتها في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تعني تكتلا عربيا بتروليا لان اقرار مثل هذه الفكرة من شأنه أن يؤدي الى اضمحلال منظمة الاوبك التي تضم الى جانبها الاغلبية العربية دولا منتجة رئيسية غير عربية .

ومع ذلك فإن على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أن تضع لنفسها منهجا أكثر وضوحا وشمولا بالنسبة لمستقبلها واسلوب عملها ، كما أنه يتحتم على الدول الاعضاء فيها أن تقدم لها كل عون فني ومادي حتى تكون في مستوى المسؤولية المنطة بها .

وسنفرس هنا قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الايبيك) واهدافها وسياستها .

اولا : قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوبك) :

تبلورت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عندما بدأت الاتصالات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا ، وهي الدول المؤسسة للمنظمة ، اذ رأت هذه الدول انه لا بد من انشاء منظمة يمكنها من خلالها أن تبني علاقات من التعاون العملي في مجال الصناعة البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول .

وفكرة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية ليست وليدة الساعة بل انها كتبت في اذهان مؤسسي الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ فقد بدأت بوادر التعاون العربي البترولي تبرز في اطار هذه الجامعة ومن خلال المجلس الاقتصادي العربي ، ثم امتد هذا التعاون ليتناول جانبا من الصناعة البترولية ، بل وفي اطار منظمة الاوبك أيضا .

ولا بد من ايضاح حقيقة وهي ان المشاريع العربية المشتركة التي بوشر في تنفيذها من خلال منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروك كانت في الاصل موجودة كبشروعات لدى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة الا ان جامعة الدول العربية نتيجة للظروف المحيطة بها لم تتمكن من وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ، ومن هنا فان فكرة انشاء منظمة بترولية عربية برزت لدى الدول الثلاث المؤسسة وذلك ايماناً من هذه الدول بأنه قد يكون من المناسب انشاء ادارة تنفيذية تكون قادرة على وضع المشاريع البترولية العربية موضع التنفيذ ، وبالتالي لكي تكون مثلاً من أمثلة التعاون العربي العملي .

وقبل قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروك بغلت بعض الدول العربية المصدرة للبتروك محاولات لانشاء عدد من المشروعات البترولية (نقل وتصفية) الا انها كانت مشروعات محدودة ، وقد أدركت الدول العربية المصدرة للبتروك ، والتي يشكل البتروك بالنسبة لاقتصادياتها الدعامة الاولى ، وتشكل عائداته المصدر الرئيسي للدخل القومي فيها ، ان طبيعة الصناعة البترولية التي تتسم بالتركيز والتكامل تلي عليها أن توحد جهودها وان تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من الدخول في مختلف جوانب الصناعة البترولية ، ذلك ان الدول العربية لا يمكنها ان تقيم صناعة بترولية حقيقية ومكاملة الا من خلال التنسيق والتعاون بينها .

وفي التاسع من يناير/كانون الثاني عام ١٩٦٨ اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروك (الاوبك) . وفي الرابع والعشرين من شهر مايو/ايار ١٩٧٠ انضمت كل من الجزائر وابو ظبي وقطر والبحرين ودي السى المنظمة ، وعندما ابدى عدد من الاقطار العربية الاخرى المنتجة للبتروك والتي يلعب البتروك في اقتصادياتها دوراً اقل ، رغبته في الانضمام ، قرر مجلس وزراء المنظمة في ديسمبر كانون الاول ١٩٧١ أن يعدل نص المادة السابعة من اتفاقية المنظمة (١) والخاص بشروط الانضمام الى

(١) انظر نص اتفاقية انشاء المنظمة .

عضوية المنظمة وقد كتبت هذه المادة تنص على أن يكون البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي بحيث يصبح بإمكان أي بلد عربي مصدر للبترول ويكون البترول فيه مصدراً هائلاً للدخل القومي ، أن ينضم إلى عضوية المنظمة . ولا شك أن هذا التعديل قد عمل على توسيع قاعدة المنظمة وإتاحت الفرصة لدول عربية أخرى لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد العربي ككل كي تنضم إلى عضوية المنظمة . وبالفعل فقد انضمت كل من مصر والعراق وسوريا وذلك في عام ١٩٧٠ .

وتحتل الدول الأعضاء في منظمة الإقطار العربية المصدرة للبترول مكاناً بارزاً بين دول العالم المنتجة والمصدرة للبترول (١) وذلك لما تخرجه الدول الأعضاء في المنظمة من احتياطي من البترول والفاز بالإضافة إلى مقدار ما تنتجه وتصدره من البترول والفاز الطبيعي .

ويقدر مجموع الاحتياطي الثابت للدول الأعضاء في المنظمة في بداية سنة ١٩٧٣ بأكثر من ٣٦٤ بليون برميل في الوقت الذي يقدر فيه مجموع الاحتياطي العالمي الثابت بحوالي ٦٧٢ بليون برميل ، أي أن نسبة الاحتياطي الثابت لدى الإقطار الأعضاء في المنظمة تبلغ حوالي ٥٤ ٪ من الاحتياطي العالمي .

(١) راجع التقرير الخلفي بنشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٣ .

احتياطي الدول الأعضاء من البترول الخام

الدولة		كمية الاحتياطي كما هي	النسبة المئوية من مجموع احتياطي العالم %
		في ١/١٩٧٣	من مجموع احتياطي الدول الاعضاء %
المملكة العربية	١٥٦.٠٠٠	٤٢.٨٢	٢٣.١٩
الكويت	٦٨.١٤٠	١٨.٧٠	١٠.١٣
الجزائر	١٠.٠٠٠	٢.٧٥	١.٤٩
العراق	٤١.٠٠٠	١١.٢٥	٠.٦
ليبيا	٢٩.٥٧٨	٨.١٢	٤.٤
دولة الامارات العربية			
المتحدة	(١) ٤٠.٠٠٠	١٠.٩٨	٥.٩٥
سوريا	٧.٢٥٦	٢.٠٠	١.٠٨
قطر	٦.٨٢٣	١.٨٧	١.٠١
مصر	٥.١٢١	١.٤١	٠.٧٦
البحرين	٣.٧٥	٠.١٠	٠.٠٦
المجموع	٣٦٤.٢٩٣	١٠٠.٠٠	٥٤.١٧

احتياطي العالم الثابت ٦٧٢.٤٢٩

(١) ما زالت دراسة الاحتياطي في دولة الامارات العربية قيد الدراسة وهذا الرقم هو

تقدير شخصي من الكلب بناء على المعلومات المتوفرة لديه .

انظر : دليل البترول العربي ١٩٧٣ :

— Oil and Gas Journal 5/12/1972

— International Petroleum Encyclopedia 1972

كما بلغ انتاج الاقطار الاعضاء في عام ١٩٧٥ (١٦ر٣٠) مليون
برميل يوميا أي بنسبة (٣٠ر٣ /) من اجمالي الانتاج العالمي الذي بلغ
(٥٤ر٣٠٠) مليون برميل يوميا .

ويوضح الجدول التالي انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
ومساهمة كل قطر في اجمالي الانتاج .



انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
(١٩٧٣ — ١٩٧٥) (الف برميل يوميا)

القطر المنتج	عام ١٩٧٣	النسبة %	عام ١٩٧٥
المملكة العربية السعودية	٧٥٩٤٨	٤١٤٣	٧٠٧٧
دولة الكويت	٣٠١٤١	١٦٤٤	٢٠٥٤
الجمهورية العربية الليبية	٢١٨٥٣	١١٩٢	١٥١٠
الجمهورية العراقية	١٩٦٦١	١٠٧٢	٢٢٤٨
دولة الامارات العربية المتحدة	١٥٥٠٤	٨٤٦	١٦٦٥
الجمهورية الجزائرية	١٠٨٨٠	٥٩٣	٩٤٦
دولة قطر	٥٧٠٣	٣١٢	٤٣٩
جمهورية مصر العربية	١١٨٩٢	١٠٣	٢٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٥٦	٠٥٨	١٧٥
دولة البحرين	٦٨٤	٠٣٧	٦١
اجمالي الانتاج	١٨٣٣٢٢	% ١٠٠	١٦٤٣٥
اجمالي الانتاج العالمي	١٠٥٦٤١٠ (٣)		٥٤٣٠٠

نسبة مساهمة دول الاوبك في ٣٢٥ %
٣٠٣ %

الانتاج العالمي

- (١) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/يونيو ١٩٧٣ .
 - (٢) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/نوفمبر ١٩٧٣ .
 - (٣) تقديرات مجلة عالم النفط للانتاج العالمي لعام ١٩٧٣ عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ هـ
- ٢٨٢٠٠ الف طن متري وقد تم التحويل الى براميل بمعدل ٧٢ برميل امريكي للطن القسري .

انظر : عالم النفط عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ :

Petroleum Intelligence Weekly January 21 February 4, 1974.

Petroleum Press Service August 1973.

وقد بلغ اجمالي صادرات الاقطار الاعضاء في المنظمة من البترول الخام في سنة ١٩٧٥ (١٦٠.٨٦) مليون برميل يوميا اي ما يعادل (٥٧,٣٪) من مجموع صادرات العالم والتي بلغت (٢٨٠.٥٥) مليون برميل يوميا .

والاسواق الرئيسية للاقطار العربية المصدرة للبترول هي اوروسيا الغربية يليها دول الشرق الاقصى وعلى رأسها اليابان ثم الأمريكتان ثم ثاني دول العالم الأخرى .

ثانيا : اهداف المنظمة : —

لقد عالجت (١) المواد الاولى من اتفاقية انشاء المنظمة اهدافها والغرض من انشائها بالنسبة للدول المؤسسة (المملكة العربية السعودية ، ليبيا ، الكويت) . فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الاقطار الاعضاء فيما بينهم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الاقطار الاعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى الاسواق واستهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في الصناعة البترولية / في الاقطار الاعضاء .

وتحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص : —

١ — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لعضائها .

ب — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الانظمة القانونية المعمول بها في الاقطار الاعضاء الى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

ج — مساعدة الاقطار الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة

(١) انظر اتفاقية انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الاعضاء والتي تتوفر فيها تلك
الإمكانيات .

د - تعاون الاقطار الاعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في الصناعة
البتروولية .

هـ - الافادة من موارد الاعضاء وإمكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات
مشتركة في مختلف اوجه النشاط في الصناعة البتروولية يقوم بها جميع
الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك .

ومع ان المادة الثانية اعلاه قد حددت الاهداف التي كان يتوخاها
مؤسسو المنظمة في البداية الا أنه بعد مرور أكثر من سبع سنوات من عمر
المنظمة ومن خلال المسيرة التي مرت بها فقد ثبت عمليا ان نشاط المنظمة قد
امتد ليشمل مجالات أوسع من تلك التي وردت في المادة الثانية من قانون
تأسيسها ، وذلك نظرا للمعطيات الجديدة التي جئت في الصناعة البتروولية
عربيا وعالميا ومع ان الهدف في البداية من انشاء المنظمة هو معالجة الامور
الاقتصادية من الصناعة البتروولية الا ان نشاطها قد امتد ليشمل جوانب
أخرى ذات أهمية وصيغة سياسية (المنظمة وسلاح البترول) .

كما ان عددا من الاقطار الاعضاء فيها قد لجأ اليها طالبا دعمها امام
شركات البترول العالمية (١) . ومن خلال اطلعنا على المادة الثالثة من
اتفاقية انشاء المنظمة (٢) فانه يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الذين
وضعوا تلك المادة من الاتفاقية قد استطاعوا الى حد ما أن يتحسبوا
للأمر التي قد تجيء مستقبلا ، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسة للتعاون
العربي في مجالات الصناعة البتروولية .

(١) العراق عندما امم شركة نفط العراق I.P.C والكويت عندما واجه صعوبات
أثناء المفاوضات مع شركة بترول الكويت للانكسار التكامل لهذه الشركة .
(٢) انظر المادة رقم (٢) من اتفاقية انشاء المنظمة .

ولم يكن ذلك بالشيء الموهل فمن جهة كانت الرغبة ملحة في تجسيد هذا التعاون العربي في هيئة مشاريع مشتركة بصورة مستعجلة ، ومن جهة أخرى كانت هناك نظرة اكليدية تتطلب اجراء الدراسات والمسوحات الشاملة لامكانيات التعاون بين الاقطار العربية في مجالات البترول حتى يتسنى للدول العربية وضع خطة عملية تجمع المشاريع المشتركة لهذه الدول ، ومع ذلك شقت المنظمة طريقها بصعوبة اذا ما قورنت بالمنظمات والهيئات العربية التي كانت موجودة وذلك بالعمل في اتجاهين في وقت واحد : -

١ - البدء بدراسة عدد من المشاريع التي يوجد اتفاق بالنسبة لاهميتها بين الاقطار الاعضاء في الصناعة البترولية .

ب - وفي نفس الوقت مسح شامل لامكانيات ومجالات التعاون بين الاقطار الاعضاء لوضع خطة عربية موحدة تربط بين الصالح العام العربي والصالح القطري لكل عضو . ولا بد هنا ان نشير الى انه كان من الضروري ان تخطو المنظمة خطوات واسعة في هذا المجال الا انها لم تقم الا بالشيء القليل . وهنا نقترح ان تعالج الدول الاعضاء موضوع التخطيط القومي المرتبط بالتخطيط القطري . اي نقترح ان تقوم الدول الاعضاء في المنظمة بوضع مخطط صناعسي بترولي على مستوى العالم العربي يكون متناسقا ومنسجا مع المخططات التي يضعها كل قطر عضو حتى يوجد اساس من التكامل والتنسيق العربي في مجال الصناعة البترولية وهو ما يعتبر اساسا لنجاح هذه الصناعة . وسنتطرق الى هذه الامور بشيء من التفصيل عندما نعالج الجزء الخاص بالمشاريع المشتركة للمنظمة وعلاقتها مع المنظمات العربية والدولية .

سياسة المنظمة : —

وسندرس هنا المشروعات المشتركة التي قامت بها المنظمة ودور المنظمة في استخدام البترول العربي في معركة ١٩٧٣ .

مشروع المنظمة : — (١)

١ — الشركة العربية البحرية لنقل البترول : —

بدأت فكرة انشاء شركة عربية بحرية لنقل البترول عقب انشاء المنظمة مباشرة (٢) وقد كانت اهم العقبات التي واجهت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تتمثل في أن معظم الاقطار الاعضاء في المنظمة لم يكن لها حق نقل بترولها فقد نصت اتفاقيات الامتياز بان يكون للشركات صاحبة الامتياز دون سواها حق نقل البترول الذي تنتجه وقد كان الامر يتطلب قبل انشاء هذه الشركة معرفة كمية البترول المتوفرة للنقل وبالتالي الاتصال بشركات البترول العاملة في الدول الاعضاء في المنظمة لمعرفة مدى استعدادها للتعامل مع هذه الشركة ، الا ان ظروف صناعة البترول تغيرت كثيرا مما زادت القناعة بجدوى الشركة اقتصاديا حيث تم تأسيسها في ٦-١-١٩٧٣ وانخفضت من مدينة الكويت مركزا لها وقد حدد رأسمال الشرح المصرح به ٥٠٠ مليون دولار والمكتب به مائة مليون دولار كما بلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٦٧,٩ مليون دولار . وقد جاء في المادة الخامسة من الفصل الثالث من اتفاقية انشاء الشركة (٣) بان

(١) ان توزيع اسهم المشاريع بين الاعضاء يتم عادة بالتساوي واذا لم يرغب اي عضو في اخذ حصته ككلية فانه يطلب من باقي الاعضاء اقتساعها بالنسب التي يرغب بها كل عضو .

(٢) كلية من مكاتبات التعاون العربي في صناعة البترول للسيد عبد العزيز التركي الامين العام المساعد للمنظمة ابريل ١٩٧٤ (طرابلس — ليبيا) .

(٣) راجع اتفاقية انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول .

للشركة أن تنشئ شركات تابعة ذات شخصية قانونية متميزة أو فروعاً في إحدى الدول الأعضاء وفي خارج هذه الدول . وفي حالة إنشاء شركة تابعة في إحدى الدول الأعضاء تقوم الدول الأعضاء بإبرام اتفاق لتحديد ما ينطبق بصفة أصلية على تلك الشركة التابعة من الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وفي ملاحظتها ويجب أن تكون أغلبية رأسمال الشركة التابعة ملكاً للشركة » .

وتنص المادة السادسة (١) من اتفاقية الشركة على أن « للشركة جنسية كل من الاقطار الاعضاء المساهمين فيها سواء في مواجهة هذه الاقطار أو تجاه الغير .

وتكون جميع اموال واصول الشركة مملوكة ملكية مشتركة وشائعة بين المساهمين بها في ذلك السفن التي يتم تسجيلها تحت علم اي من الدول الاعضاء » .

ويجري توزيع سفن الشركة لأغراض تسجيلها بين اعلام الاقطار الاعضاء بوصفها سفناً مملوكة للشركة . ويراعي بقدر الامكان أن يكون توزيع السفن بين تلك الاعلام على أساس حصص تتناسب مع المساهمة في رأسمال الشركة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار قيمة كل سفينة بالنظر الى حمولتها وطرازها وعمرها .

وفي حالة انضمام بلد جديد الى الشركة أو انتهاء عضوية بلد عضو أو أكثر فيها وكذلك في حالة حدوث تغيير في توزيع رأسمال الشركة تقوم الجمعية العمومية باتخاذ ما يلزم لاعادة توزيع السفن تحت مختلف الاعلام ولها ايضاً اعادة التوزيع عندما تواجه إحدى البلاد الاعضاء ظروفاً تقتضي

(١) راجع المصدر السابق .

نقل كمية متزايدة من بترولها او في الحالات الاخرى الاستثنائية التي تجعل حمولة السفن التي تحمل علم تلك الدولة غير كافية .

ومما سبق يتضح ان صلاحيات الشركة العربية لنقل البترول تشمل جميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية (البترول الخام والغاز

المسيل والمنتجات البترولية مكررة او مصنعة) وتتمتع الشركة بالشخصية القانونية المستقلة والاهلية اللازمة لتحقيق اغراضها ولها جنسية كافة الاقطار الاعضاء المساهمة فيها . وقد اعطيت الشركة امتيازات وتسهيلات الشركات الوطنية في تلك الاقطار بالاضافة الى الدعم والحماية وكذلك بعض الامتيازات والتسهيلات الاخرى التي نصت عليها اتفاقية انشائها ، هذا ومن الجدير بالذكر ان الشركة تمارس نشاطها على اسس تجارية بحتة .

وقد باشرت الشركة اعمالها منذ تأسيسها ، وقد قامت في نطاق مباشرة عملها الفعلي في ٢٣ فبراير عام ١٩٧٣ بالتعاقد على بناء ناقلتين (١) حمولة كل منهما ٢٧٨.٠٠ طن مع شركة شاتنرز ذي اتلانتيك الفرنسية تسلم احدهما في اوائل اكتوبر عام ١٩٧٧ وتسلم الثانية في اوائل مارس عام ١٩٧٨ كما تعاقدت مع شركة بريمر فولكان الألمانية الغربية على بناء ناقلتين اخريين حمولة كل منهما ٣١٨.٠٠ طن تسلم الاولى في ديسمبر عام ١٩٧٦ وتسلم الثانية في ابريل عام ١٩٧٧ وبلغ اجمالي الاستثمارات في هذه العقود حوالي ٢٤٠ مليون دولار امريكي .

(١) الشركة العربية البحرية لنقل البترول - التقرير السنوي ١٩٧٤ .

ومما لا شك فيه أن التطورات التي حدثت على صعيد ملكية الإقطار
الأعضاء لمجموع أو للقسم الأكبر من أسهم شركات البترول العاملة في
أراضي الدول الأعضاء ستمكنها من الاستفادة من حق نقل البترول المنتج
من أراضيها وبالتالي زيادة فرص النجاح والتوسع في مجال النقل البحري
أمام هذه الشركة العربية الهامة .

ب - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن : -

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة ملائمة لإقامة مثل هذا المشروع
بالنظر لما يرتاده من عدد هائل من ناقلات البترول يوميا ، ويعتبر موقع
الخليج العربي نموذجا لسياسة وإصلاح السفن إذ تعد إليه الناقلات بمد
أن تكون قد أفرغت حمولتها ومن ثم تصبح صيانتها في منطقة الخليج
العربي أمرا مفضلا فنيا واقتصاديا .

وقد كان هذا المشروع من أوائل المشاريع التي أولتها المنظمة عناية
كبيرة حيث قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعمل الاتصالات
اللازمة للتأكد من ربحية المشروع ، وقد وافق مجلس وزراء المنظمة على
اتفاقية إنشاء هذه الشركة في ٤ سبتمبر ١٩٧٣ ثم وقع عليها الوزراء في ٨
ديسمبر ١٩٧٣ حيث أصبحت نافذة من هذا التاريخ . ومقر الشركة مدينة
المنامة بالبحرين .

وتعد هذه الشركة مشروعا قوميا يهدف الى تطوير الصناعة في
منطقة الخليج العربي وإلى تدريب مواطني الإقطار الأعضاء على صناعة
وإصلاح وصيانة السفن بجانب كونها مشروعا تجاريا يمارس نشاطه على
أساس تجاري .

وتهدف الشركة الى القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع انواع السفن والنقلات ووسائل النقل البحري الاخرى المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية ، وقد بدأت الشركة نشاطها ببناء حوض جاف في البحرين لخدمة السفن وبوجه خاص ناقلات البترول في مجال الصيانة والاصلاح ، ومن المنتظر أن تتوسع اعمال الشركة مع نمو القدرات الفنية لديها حتى تتمكن من صناعة وبناء السفن .

وقد نصت اتفاقية الشركة على ان لها القيام بجميع الاعمال التجارية والمالية (١) التي تساعد على تحقيق اغراضها كما ان لها الحق في انشاء شركات متفرعة أخرى في اي قطر عضو اخر غير دولة المقر او انشاء فروع أو مكاتب ادارية أو أحواض للتجهيز وممرات للسفن الى غير ذلك من المرافق الضرورية لنشاطها .

وتنص اتفاقية انشاء الشركة على أن رأس المال المصرح به مائة مليون دولار والمكتتب به ثلاثون مليون دولار مقسمة على ثلاثين ألف سهم قيمة السهم الاسمية مئة دولار .

وتقوم شركتان عالميتان لهما خبرة ودراية كبيرتان بوضع الدراسات الفنية والتصميمات اللازمة لبناء المشروع كما ستشاركان في تشغيله وصيانه .

وبالنظر لاهمية هذا المشروع وضرورة اخراجه الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن فقد شكل مجلس وزراء المنظمة لجنة وزارية خاصة من كل من وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزير التنمية والخدمات الهندسية في دولة البحرين لتابعة دراسات المشروع

(١) راجع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول — تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٢ .

مع الشركات الاستشارية المختصة ، ولقد تبين من الدراسة ان هذا المشروع بالرغم من أنه لا يعتبر من المشاريع ذات الربح العاجل ، الا انه يهدف الى تطوير الصناعة في المنطقة وتدريب مواطني الاقطار الاعضاء على صناعة واصلاح السفن . ولقد قامت اللجنة بتكليف مؤسسات استشارية هندسية لاعداد دراسة هندسية اولية تقدر كلفة بنائه ، وتمت هذه الدراسة فعلا ، كما قامت اللجنة بارساء مناقصة الحفر البحري لموقع الحوض الجاف في البحرين ، وكذلك الطريق الرملي الذي سيربط الموقع بجزيرة المحرق في البحرين الى (شركة فالكون بريد يجيج كونسورتيوم) وتبلغ قيمة المناقصة ٦٩٤٠.٠٠٠ دينار بحريني . وستكون ملكية الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية ملكية تامة لهذه الشركة كما ستكون هناك شركة اخرى تتعاقد مع الشركة الام لتشغيله تشترك فيها شركة كواسمي اليابانية اما بالنسبة للبرنامج الزمني فان الدراسة تتوقع أن تنتهي اعمال تصميم وانشاء الحوض الجاف ويبدأ العمل فيه في النصف الاول من شهر ابريل عام ١٩٧٧ بحيث يكون معداً لاصلاح ناقلات تصل حولتها الساكنة الى ٣٥٠ الف طن في المرحلة الاولى ويمكن توسيعه في المرحلة الثانية لاستقبال ناقلات حولتها الساكنة تصل الى ٥٠٠ الف طن .

وتقتصر اهلية المساهمة في الشركة على الاقطار الاعضاء في المنظمة ، كما يحق لهذه الاقطار أن تعهد بتمثيلها في ممارسة اهلية المساهمة لاية هيئة أو مؤسسة أو شركة تابعة لها من اشخاص قانونها العام أو الخاص؛

علاوة على ذلك يحق لكل قطر عضو أن يتنازل عن عدد من أسهمه لصالح مواطنيه من الاشخاص الطبيعيين ، أو الاعتباريين في الاقطار وذلك بما لا يتجاوز ٤٩٪ من مجموع الاسهم المخصصة له ويشترط أن لا يزيد ما يملكه كل شخص عن عشرة بالمائة من مجموع الاسهم المتنازل عنها . ولا يجوز لاية هيئة أو مؤسسة أو شركة تتمتع بجنسية اي من الاقطار الاعضاء أن تكتسب اسهمها في الشركة الا اذا كان جميع راسمالها ملكا لذلك القطر المعني أو للمواطنين فيه .

ج - الشركة العربية للاستثمارات البترولية : -

قامت فكرة انشاء هذه الشركة في نطاق منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتمويل صناعة البترول لان هذه الصناعة تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتحتاج الى عدة مصادر لتمويلها . كما ان التطورات السريعة التي حدثت في قطاع البترول في المنطقة العربية قد خلقت ظروفنا ملائمة للاستثمارات البترولية سواء في مجال التكرير او التصنيع واستغلال الغاز الطبيعي الى غير ذلك من اوجه النشاطات البترولية التي يتحتم على الاقطار العربية ان تتولاها بنفسها بعد ان تمكنت من تغيير الشكل التقليدي للامتيازات البترولية واصبحت لها الهيمنة على مصادرها البترولية وكيفية استغلالها . ولقد كانت هذه الحاجة ماثلة امام المسؤولين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول منذ نشأتها ومباشرتها دراسة المشروعات المشتركة بين الاقطار الاعضاء ، الامر الذي حدا بها الى انشاء شركة للاستثمارات البترولية في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ وقد اتخذت مدينة الدمام بالملكة العربية السعودية مقرا لها .

ان الاستثمارات اللازمة للمشروعات البترولية الصناعية تتسم بال ضخامة . ويكفي للدلالة على ذلك ان نذكر على سبيل المثال ان التقدير المبدئي لما يحتاجه العالم من استثمارات لانشاء مصافي جديدة حتى سنة ١٩٨٠ يزيد عن ٦٠ بليون دولار ما اذا اخذنا في الاعتبار ما تهدف اليه بعض البلاد العربية من عدم زيادة انتاجها من البترول عن مستواه الحالي بل ومن تخفيضه في بعضها بقصد تمديد مدة استغلال ثروتها ، واذا اخذنا في الاعتبار كذلك ما تتجه اليه البلاد الصناعية من تنميه مصادر الطاقة

الأخرى فيكون من المرجح أن ينخفض رقم الاستثمارات المقدرة للمصافي الجديدة إلى ما يقارب من ٥٠ مليار دولار حتى سنة ١٩٨٠ ، وإذا ما قدرنا أن يكون نصيب البلاد العربية من هذه الاستثمارات ١٠ ٪ فقط فإن الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مصافي جديدة في العالم العربي يرجح أن لا تقل عن خمسة بلايين دولار . فإذا أضفنا إلى مبلغ الخمسة بلايين من الدولارات هذه ما تحتاجه صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والصناعات المساعدة من أموال لتبين بجلاء الحاجة الماسة إلى قيام الشركة العربية للاستثمارات البترولية كي تساعد في أعداد المشروعات وتقويمها ونسي الأسهم في تمويلها .

كل تلك الحقائق التي سبق ذكرها كانت وراء اهتمام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بمشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية وبأغراضها التي جاءت في المادة الثالثة من الفصل الثاني من اتفاقية إنشائها (١) ، وهي إنشاء وتنمية المشروعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات : من إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالنفع على الاقطار الأعضاء وتدعيم قدراتها في الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مخزونها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية .

(١) راجع اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

وقد نصت اتفاقية تأسيس الشركة بأن تقوم بكافة العمليات اللازمة لتحقيق اغراضها في الاقطار الاعضاء وفيها عدا ذلك نعطي الافضلية للمشاريع في الاقطار العربية الاخرى . ولها بصفة خاصة ان تقوم بما يلي : -

١ - دراسة واعداد المشروعات التي يمكن للشركة ان تستثمر فيها اموالها .

٢ - ان تقيم فروعاً ومكاتب للشركة وان تنشئ شركات مالية تابعة لها، وذلك داخل وخارج الدول الاعضاء .

٣ - ان تساهم في الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٤ - ان تنشئ بموافقة مجلس وزراء المنظمة الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٥ - ان تشتري وتصرف في اسهم وحصص راسمال الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة وذلك سواء في الاقطار الاعضاء او غيرها من الاقطار .

٦ - ان تشارك في عمليات اصدار وضمان تصريف الاوراق المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تنشأ او تعمل في الاقطار الاعضاء في قطاع الصناعات البترولية .

٧ - ان تمنح قروضا متوسطة او طويلة الاجل لتمويل الاستثمارات والعمليات في قطاع الصناعات البترولية .

وتراعي الشركة عند منحها قروضا لمشروع في قطر من الاقطار الاعضاء ان تحصل على ضمان القطر لسداد أصل القروض والفائدة .
واذا كان مكان المشروع خارج الاقطار الاعضاء فلا يمنح هذا القرض الا بضمان قطر عضو .

وللشركة ان تقدم كفالتها للقروض المتوسطة والطويلة الاجل التي تمنحها مؤسسات مالية او تجارية اخرى ، على ان تتوفر في هذه القروض كافة الشروط المطلوب توفرها في عمليات الاقتراض المماثلة التي تقوم بها الشركة لحسابها .

وتتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لاستخدام القروض التي تمنحها او تكللها للقرض الذي منحت من اجله هذه القروض .
٨ - ان تصدر السندات وان تقترض من اسواق كل من الاقطار الاعضاء بعد الحصول على موافقتها وكذلك من الاسواق المالية العالمية .

كما يجوز للشركة ان تقترض من حكومات الاقطار الاعضاء مباشرة او عن طريق احدى مؤسساتها سواء لتمويل عملياتها بصفة عامة او لتمويل مشروع محدد بالذات . ولا يجوز بأية حال ان يتعدى مجموع ديون الشركة في اي وقت المبلغ الذي تكون الجمعية العمومية للشركة قد وضعته كحد أقصى لاقتراضها ، كما تحرص الشركة بالنسبة الى حجم الديون التي تلتزم بها ومواعيد سدادها وشروطها على الاحتفاظ دائنها بمركز مالي تتوفر فيه السيولة والملاءمة المالية .

وتحدد الشركة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع وتراعي الشركة في القروض التي تمنحها ان يجري سدادها مع نواتجها بذات العملة التي تم بها الاقتراض .

٩ - أن تولف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجاتها المباشرة من الاموال السائلة على ان يراعي في هذا الصدد نوقيت التزامات الشركة قبل الفير والمسحوبات المتوقعة على قروضها وبصفة عامة الحرص على سيولة الاصول المستثمر فيها وقابلية العملات المقومة بها هذه الاصول للتحويل . وقد حدد رأسمال الشركة المصرح به ٣٦٠٠٠ مليون ريال سعودي اما رأسمال الشركة المكتتب فقد حدد بـ ١٢٠٠ مليون ريال سعودي وينقسم الى مائة الف سهم القيمة الاسمية لكل منها اثنا عشر الف ريال ، تم الاكتتاب فيها جميعها كما تم توزيعها على الدول الاعضاء .

وبلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٤ مليون ريال .

د - الشركة العربية للخدمات البترولية : -

وهي احدى الشركات التي انشأتها المنظمة للقيام بأعمال التنقيب والحفر والاستكشاف ومد خطوط الانابيب وغيرها من الخدمات الضرورية للصناعة البترولية وذلك نظرا لان الاقطار العربية المصدرة للبترول تساهم بأكثر من ثلث انتاج العالم الكلي من البترول الخام وتملك حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي الا ان مساهمتها في مجال الخدمات البترولية لا تتبشى مع وزنها الهام كمنتجة ومصدرة للبترول .

ولقد كانت وما زالت شركات البترول الاجنبية العاملة في البلاد العربية هي التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة باستكشاف البترول وانتاجه سواء كان ذلك عن طريقها مباشرة أو عن طريق شركاتها او التي تتعاقد معها . واذا نظرنا الى مساهمة الاقطار الاعضاء في مجال الخدمات البترولية فالتنازح نجدها تتفاوت من قطر

الى اخر فمشاركة سونطراك في الجزائر تعتبر شركة متكاملة بمعنى انها تقوم بجميع العمليات البترولية مباشرة لما تتمتع به من جهاز فني كقوى كما تقوم المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية بجزء من تلك العمليات . الا اننا نجد ان تلك المساهمة ليست بالحجم المطلوب في الدول الاخرى . ولقد كان السبب في عدم تناسب مساهمة الاقطار الاعضاء في مجال الخدمات البترولية مع دورها في مجال الانتاج والتصدير هو ان الشركات صاحبة الامتياز كانت تحتفظ لنفسها بكافة القرارات المتعلقة بغرور الصناعة البترولية

Down Stream Operations

ولقد شهد عام ١٩٧٣ تطورا هاما في العلاقة بين حكومات الاقطار المضيفة والشركات صاحبة الامتياز حيث اصبحت بعض الاقطار المصدرة للبترول تملك ٦٠٪ من اسهم شركات البترول العاملة في اراضيها ، في حين ان بعضا اخر قد تملك شركات البترول الاجنبية ملكية كاملة ، ومن ثم اصبح لهذه الشركات دور اقل بالنسبة للصناعة البترولية في حين بدأت حكومات الاقطار المصدرة للبترول تلعب دورا متزايدا في صناعتها البترولية .

وبعد ان اقر مجلس وزراء المنظمة مشروع قانون انشاء الشركة فانها ستباشر عملها عن طريق انشاء عدد من الشركات الفرعية ذات الاختصاص بعمل في فروع الخدمات البترولية التي تشتمل على الاعمال التالية : —

عمليات حفر وصيانة ابار البترول — عمليات معالجة ابار البترول واختبارها — تثبيت وتنقيب انايب ابار البترول — اجراء التسهيلات الكهربائية المختلفة — تحليل عينات لب الابار والزيوت والغاز والمنتجات

— استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية — دراسات هندسة المكابن —
الانشاءات البرية والبحرية لمرافق البترول — المسح الجيوديسي والتصوير
الجوي — الاعمال الجيوفيزيائية المختلفة .

ولقد تبين من دراسة اولية قامت بها منظمة الاقطار العربية المصدرة
للبنترول انه بالرغم من ان حجم العمل المتوفر في مجالات الخدمات البترولية
في الاقطار الاعضاء كبير جداً الا ان نسبة مساهمة الشركات والمؤسسات
الوطنية فيه منخفضة جداً حيث لا تزيد عن ٤٠٪ في مجالات الحفر

وتنخفض لتصبح ٢٠٪ في مجال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي و ١٥٪
في مجال تثبيت وتنقيب أنابيب تغليف الابار و ١٠٪ في معالجة الابار
واختبارها اما التسجيلات الكهربائية فليس للشركات الوطنية دور فيها.

ولا شك ان الحاجة الى التعاون العربي في مجال الخدمات البترولية
لم تكن في اي وقت من الاوقات اكثر الحاحاً مما هي عليه الان خاصة وان
الاقطار العربية المصدرة للبنترول تتجه الى السيطرة الكاملة على ثرواتها
البترولية . (١) .

(١) لقد سيطرت كل من الكويت والعراق على الصناعة البترولية فيها سيطرة كاملة .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء المنظمة في مدينة الرياض في ديسمبر ١٩٧٥ تم اقرار قانون تأسيس هذه الشركة وبذلك برزت الى الوجود لتتضم الى باقي الشركات العربية التي انشأتها المنظمة . وقد حدد رأسمال الشركة المصرح به مائة مليون دينار ليبي والمكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي موزعة على اسهم قيمة السهم الواحد مائة ألف دينار . وقد بلغت حصة الامارات العربية المتحدة ٢ مليون دينار ليبي .

وتنص الاتفاقية على ان لهذه الشركة على غرار غيرها من المشروعات المشتركة التي انبثقت عن المنظمة الاستقلال والاهلية اللازمة لتحقيق اغراضها . وكذلك المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها الشركات الوطنية في الاقطار الاعضاء .

كما تنص الاتفاقية ان اغراض هذه الشركة تتمثل في القيام بأعمال الخدمات البترولية وذلك بإنشاء شركات متخصصة في واحد أو أكثر من فروع الخدمات البترولية على هدى من الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية اللازمة لذلك ، كما يدخل في هذه الاغراض تدريب وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة . هذا وستباشر الشركة والشركات المتفرعة عنها نشاطها على اسس تجارية وبالإضافة الى المشروعات التي سبق ذكرها ، تفكر المنظمة في التعاون العربي المشترك في مجالات التكرير اذ يمكن أن تقوم مشروعات مشتركة للتكرير في مناطق ملائمة لها ، مثل منطقة الخليج العربي ومنطقة البحر الابيض المتوسط فكلها مناطق يمكن أن تقوم فيها مشروعات مشتركة كهذه ومشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية معد بالاساس لكي ينشط هذا النوع من النشاط بالإضافة الى الصناعات البتروكيمياوية .

كما انه يوجد لدى المنظمة الرغبة في أن تتعاون الاقطار الاعضاء في ميدان الاستثمار وتبعية المصادر الاخرى للطاقة المتوفرة في منطقتنا مثل

الطاقة الشمسية ، لكي لا تواجه احيالنا القادمة بأية أزمة . كان ينتهي
البتترول وتكون البدائل في ايدي الغير . (١)

نقيا : المنظمة وسلاح البترول : -

بالرغم من ان الهدف الاساسي لانشاء المنظمة كما جاء في اتفاقية
تأسيسها كان هو العمل على ايجاد مشروعات بترولية مشتركة بين الاقطار
الاعضاء ، ومع ان استخدام العرب للبتترول كسلاح في المعركة في اكتوبر
١٩٧٣ يعتبر عملا سياسيا فانه لا يمكننا ان نفعل دور المنظمة في هذا
العمل السياسي .

فعندما اجتمع مجلس وزراء المنظمة في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ في الكويت
وكانت المعركة وقتها قائمة بين العرب والعدو الصهيوني طرحت عدة
مقترحات للتكيفة التي من الممكن ان يستخدم بها العرب سلاح البترول
بصورة اكثر فعالية في المعركة . وتتخصص المقترحات التي طرحت فيها
يلسي : - (٢)

- ١ - قطع البترول عن الدول التي تساند اسرائيل بصورة مباشرة .
 - ٢ - تأييم شركات البترول المملوكة لدول ثبت انها تساند اسرائيل بصورة
مباشرة .
 - ٣ - تخفيض انتاج البترول بصورة تدريجية وبصورة عامة على ان يلي
التخفيض الاول تخفيضات اخرى كل شهر ، وذلك الى ان تمتنع
الاقطار التي تساند اسرائيل عن تهييها .
- وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب على طريقة واحدة من هذه
الطرق الثلاثة يستخدمون بها سلاح البترول ، تبنت غالبيتهم الطريقة
الثالثة وهي التخفيض المام التدريجي لانتاج البترول . الا ان اقدام دولة

(١) اقترح د. عتيقة على الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد في دمشق في سيف ١٩٧٤ ان
نهتم المنظمة بالأمور التالية : -
١ - ماذا بعد البترول . ب - مصادر الطاقة البديلة ج - الاستعمال الاجل للبتترول .
(٢) انظر ، مقالات بترولية . للمؤلف .

الإمارات العربية المتحدة على اتباع الطريقة الاولى ، وهي قطع البترول عن أي دولة تساعد العدو الصهيوني بصورة مباشرة ، أدى إلى أن حذت حذوها الاقطار العربية الاخرى وقطعت امدادات البترول عن الولايات المتحدة الامريكية ثم عن هولندا . (١)

وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب في البداية على اسلوب واحد لاستخدام سلاح البترول رؤي ان يعالج هذا الموضوع خارج اطار المنظمة وان يتولاه وزراء البترول العرب وليس مجلس وزراء المنظمة .

ومع ذلك فان الناصل بين مجلس وزراء المنظمة ووزراء البترول العرب عند معالجتهم لموضوع استخدام سلاح البترول فاصل شكلي يحد.

لقد قامت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول باعمال التمهيد والتحضير لوزراء البترول العرب في كل مرة اجتمعوا فيها لمعالجة موضوع سلاح البترول كما ان المنظمة تابعت عن كثب نتائج استخدام هذا السلاح وائلاره .

وبما ان سلاح البترول قد استخدم للترهيب بالنسبة للعدو ومن يؤيده فانه استخدم كذلك وما زال يستخدم للترهيب ، أي لترغيب الصديق وتشجيعه . وهنا قامت المنظمة بحور بارز فعندما قطعت الدول الامريكية علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب اكتوبر (رمضان)

(١) انظر، مقالة بترولية للمؤلف .

سنة ١٩٧٣ قررت الاقطار الاعضاء في المنظمة بناء على توصية من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٧٤ (١) ، تقديم دعم مالي الى الدول الافريقية بما يعوض عليها ما لحق بها نتيجة لارتفاع اسعار البترول منذ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وقد بلغت هذه المساعدات المالية ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

وكذلك تقوم الاقطار الاعضاء في المنظمة سنويا بتعويض الاقطار العربية غير المنتجة للبترول عما لحقها من اعباء مالية نتيجة لارتفاع اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ ، وتبلغ هذه المعونات ٨٢ مليون دولار سنويا . (٢)

(١) انظر قرارات مؤتمر القمة العربي المكور .

(٢) توزع المعونات على الاقطار العربية التالية: —

السودان ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا ، الصومال والمغرب .

الباب الثالث

التطور البناني والاقتصادي

سوف نبحث في هذا الباب موضوعين ، الموضوع الاول ويتعلق بتطور البناني الاقتصادي ، والموضوع الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .

الفصل الأول

ظهور البنى التحتية الاقتصادية

أدى اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة في الإمارات العربية المتحدة إلى تطور كبير في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية تمثل في بدء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالشروع في اقامة الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال الانتاج البترولي ثم في مجال الانتاج الصناعي بصفة عامة ، وقد ترتب على اكتشاف البترول ، وعلى قيام الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال صناعته حدوث تغيرات جغرافية في العلاقات الاساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية (١) وفي مقدمتها العلاقات القائمة بين مروع الانتاج المختلفة والعلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والاسواق العالمية والعلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعلاقات القائمة بين الانتاج والادخار . فقد أدت هذه التغيرات الجذرية إلى اختفاء بعض مروع الانتاج القديم واضمحلال بعضها وإلى ظهور مروع انتاج جديدة كما أدت إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق العالمية نتيجة لاعتماد هذا الاقتصاد بصفة أساسية على استخراج البترول وتصنيعه . ومن ناحية أخرى فقد أدت ملكية الدولة للثروة البترولية وازدياد دخلها من هذه الثروة إلى تعاضل دور القطاع العام في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية . كما أدت الزيادة المطردة في عوائد البترول وفي الدخل القومي وبالتالي في متوسط نصيب الفرد منه إلى تزايد المخزرات القومية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

وكان طبيعياً أن يشكل قطاع البترول ، وقد كان سبباً في كل هذه التطورات البنائية ، القطاع القائد في عملية التنمية الشاملة ، وترتب على هذه الحقيقة عدة نتائج هامة .

(١) رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - الجزء الأول ١٩٧٥ ص ١٢١ - ١٢٨ ،

٢٢٩ - ٢٦٠ .

اولا : ادت ملكية الدولة للثروة البترولية الى تعاملهم دور القطاع العام ودور الدولة في عملية التنمية . وهنا نسجل ان نمو القطاع الخاص جاء نتيجة لنمو هذا القطاع العام ولما قلته به الدولة من دور في التنمية .
ثانيا : سمحت عوائد البترول المطردة الازدياد ، لدولة الامارات العربية المتحدة ان تأخذ بسياسة « الدفعة القوية » في التنمية بدلا من سياسة التدرج التي تأخذ بها عادة البلاد الاخذة في النمو وذات العجز في ميزان المدفوعات .

ثالثا : ادى الاعتماد بصفة اساسية على البترول الى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق الخارجية ، فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي ارتفاعا كبيرا .
ولسنا في حاجة الى القول بان الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل القومي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا بهذا المصدر . بحيث يعكس اي اضطرابات تقع فيه . هذا فضلا عن ان البترول ثروة مؤقتة في سبيلها الى النضوب ولذلك يكون من الضروري تخصيص جزء من عوائده لانشاء دعائم اخرى للاقتصاد القومي وخاصة بالتنمية الصناعية والتنمية الزراعية وهو ما يضمن تنوع مروع الانتاج ومصادر الدخل القومي .

وننبه الى ان البترول ، وهو القطاع القائد الذي بدأ المرحلة الاولى للتنمية وهي التنمية في اطار الاندماج في الاسواق العالمية ، مطالب باتمام المرحلة التالية من التنمية وهي التنمية في اطار التكامل والاستقلال . (١)
وسنقسم هنا دراستنا لاثار البترول في تطور البنية الاقتصادية للامارات العربية المتحدة الى خمسة مباحث وهي : -

(١) مجلة الاقتصادي - ١٩٧١ - بغداد

راجع التبعة الجيدة في مقال الدكتور رفعت المحجوب « التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية » مجلة الاقتصادي - بغداد - العدد الرابع . ١٩٧٠ .

المبحث الأول : تطور الإنتاج القومي
 المبحث الثاني : تطور السطن والاستثمار
 المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
 المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
 المبحث الخامس : تطور النظام المالي

المبحث الأول

تَطَوُّر الانتاج القومي

لا شك في أن اكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة أدى الى تطور كبير في الانتاج القومي ، استتبع زيادة الناتج القومي ومن ثم الدخل القومي حتى أصبح متوسط نصيب الفرد في الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٥ أعلى متوسط في العالم .

وقد أدى تطور الانتاج القومي الى اضحلال فروع الانتاج القديمة بل وإلى اختفاء بعضها عن المسرح الاقتصادي تاركة المجال امام فروع جديدة للانتاج لتحل محلها .

لقد كانت فروع الانتاج القديمة في فترة ما قبل البترول عبارة عن فروع بسيطة ومتخلفة في مجملها كما كانت وباستثناء اللؤلؤ الذي ما سبق ذكره ، في معزل عن الاسواق العالمية ، وقد وجدت اغلب هذه الفروع وهي الزراعة والرعي وصيد السمك ، لتلبي ذلك الجزء الضروري جداً من متطلبات الحياة ، كما وجدت بعض فروع الانتاج القديمة الاخرى التي كانت على صلة محدودة بالاسواق الخارجية وذلك مثل صناعة اللؤلؤ والتجارة والنقل البحري . ومع وجود تلك الصلة بين فروع الانتاج هذه والاسواق العالمية الا ان ذلك لا ينفي عنها صفة التخلف والبساطة كما انه لا ينفي عن الاقتصاد الوطني في عصر ما قبل البترول صفة الاقتصاد المطلق المنعزل ، وقد سبق أن درسنا في البلب الاول مخلف فروع الانتاج القديمة (قبل عصر البترول) بحيث لا نجد مجالا لتكرار هذه الدراسة .

أما بعد اكتشاف البترول فقد برزت الى الوجود فروع إنتاج جديدة مثل الصناعة البترولية والثروة المعدنية وهذه الفروع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الخارجية ومندمجة فيها كما أنها على جانب كبير من التطور التكنولوجي والذي لا يتوفر محلياً . وسنتولى تفصيل التطور الذي لحق فروع الإنتاج الجديدة هذه عن دراستنا الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة في الفصل الثاني من هذا الباب ، هذا فضلاً عن أننا قد سبق أن درسنا الصناعة البترولية في الباب الثاني ومع بروز فروع الإنتاج الجديدة هذه مع مجيء البترول فإن بعض الفروع القديمة الأخرى قد أخذت فسي التطور هي الأخرى لتواكب الظروف الاقتصادية الجديدة (١) .

(١) انظر : الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول من هذا الكتاب .

المبحث الثانی

تطور السكان في الإمارات العربية المتحدة

ادى اكتشاف البترول الى تطور البنيان الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة وقد شمل هذا التطور السكان ايضا ، اذ ازداد عددهم وارتفع مستوى معيشتهم . ومن الطبيعي ان يترتب على تطور في الاستهلاك وذلك من حيث بروز الطلب على انماط جديدة من السلع والخدمات هذا فضلا عن ان تطور السكان يتطلب توسعا في المرافق والخدمات العامة لتلبي متطلبات التطور في السكان .

وقبل اكتشاف البترول في امارة ابو ظبي تعرض سكان الإمارات الى عملية جزر سكاني ، وذلك بسبب الهجرة الى البلاد العربية المجاورة التي سبق اكتشاف البترول فيها ، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر ، سعيًا وراء فرص العمل خلسة مع كساد صناعة اللؤلؤ بعد الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة الى البحث عن فرص افضل للعيش في الخارج كانت الاسباب السياسية في بعض الأحيان وراء هجرة مجموعات من سكان الإمارات الى البلاد المجاورة (١) .

وقد قدرت السلطات البريطانية في سنة ١٩٦٤ سكان الإمارات العربية بـ ٨٤ الف نسمة (٢) وهو اقل مستوى تدنى اليه سكان الإمارات العربية المتحدة في القرن الحالي ، وهو ما يعكس العوامل الاقتصادية والسياسية التي سبق ان بينها والتي ادت الى تقلص السكان الى هذا المستوى .

(١) كانت تحدث في بعض الأحيان خلافات بين حكام إحدى الإمارات وبعض أفراد قبيل تشبه مما ينتج منه هجرة أفراد هذه القبيلة الى بلد مجاور .

(٢) كانت بريطانيا حتى سنة ١٩٧١ مسؤولة عن حماية الإمارات العربية المتحدة وذلك بقتنى اتفاقية حماية موقعة بين حاكم كل إمارة والحكومة البريطانية .

وبعد بدء تصدير البترول بكميات تجارية من امارة ابو ظبي في سنة ١٩٦٢ وبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في ١٩٦٦ وبعد قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ اخذ حجم السكان في الامارات العربية المتحدة في الازدياد المطرد اذ ارتفع من ٨٤ الف نسمة سنة ١٩٦٤ الى ١٧٩٢ الف نسمة بتعداد ١٦/٤/١٩٦٨ ثم الى ٦٥٦ الف نسمة وذلك حسب اخر تعداد اجري في ديسمبر ١٩٧٥ وتعود هذه الزيادة المطردة والكبيرة في حجم السكان الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وارتفاع معدل الهجرة فقد كان معدل الزيادة الطبيعية منخفضا قبل البترول اذ لم يتجاوز ١٥ ٪ وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة وتدني المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات ثم ارتفع هذا المعدل نتيجة لتدفق عائدات البترول وارتفاع مستوى المعيشة وتوفر الخدمات الطبية المجانية لجميع المواطنين وانتشار الوعي الصحي الى ٢٧ ٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (١) ثم الى ٤٠ ٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (٢) ، ويعتبر هذا المعدل من اعلى معدلات الزيادة في العالم . وكذلك ادى تدفق عائدات البترول بصورة متزايدة الى شروع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما اوجد فرصا اكثر وافضل للعمل وادى الى نشاط كبير لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي ادى الى مد سكاني كبير وزيادة ميكانيكية في السكان ويمكن ان ترجع هذه الزيادة الى مجموعة من العوامل اهمها : —

١ — عودة السكان الذين سبق أن هجروا بلادهم نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية .

٢ — أدى الانطلاق في تنفيذ عدد كبير من مشاريع التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الايدي العاملة غير الماهرة مما أدى الى جذب العمال من الهند والباكستان وايران للعمل في الامارات العربية المتحدة .

٣ — أدت سهولة المواصلات الحديثة الى زيادة تنقل الأفراد بين الامارات العربية المتحدة والعالم العربي مما شجع أعدادا كبيرة من المواطنين العرب على المجيء الى الامارات العربية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

٤ — أدى القيام بعدد كبير من المشروعات ، نتيجة لزيادة مائدات البترول الى جذب عدد كبير من رجال الأعمال ومن الفنانين العرب والاجانب للعمل في البلاد إما بصورة انفرادية او ضمن طريق شركاتهم ومؤسستهم . وبالإضافة الى حركة السكان بين الداخل والعالم الخارجي فإن اكتشاف البترول أدى الى تحركات سكانية فيما بين مختلف الامارات وذلك تبعاً لدرجة توفر فرص العمل فيها ولدرجة تقدم الحياة الاجتماعية فقد أخذ سكان الريف والقرى والبدو الرحل يزحفون على المدن التي ازدهرت بسبب قربها من الصناعة البترولية . الا ان الحكومة تنبهت لذلك وعملت على توطئ البدو الرحل في املاكهم ونقلت اليهم الخدمات الصحية والتعليمية بدلا من ان تتركهم يهجرون حقولهم وواحاتهم وقراهم .

ازدياد معدلات البترول والتوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدى الى ارتفاع الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي الى ارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع الاستهلاك .

ان اكتشاف البترول احدث بالتأكيد انقلابا وتطورا كبيرا في السكان كما احدث بالتالي تطورا طرديا في الاستهلاك الخاص والعلم وذلك بزيادة حجم الاستهلاك ويخلق انماط جديدة له وخاصة تحت تأثير اثر التقليد ويتوفر المرافق والخدمات العامة لهذه الزيادات الكبيرة في السكان .

كما ان بروز قطاع البترول كقطاع قائد استلزم تاهيل السكان تاهيلا عمليا وفنيا لكي يستطيعوا مواكبة التطور الاقتصادي الكبير وذلك عن طريق خلق كوادر جديدة يمكنها ان تسير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى الاستعانة بالخبرات العربية المتاحة لسد النقص في الخبرات المحلية .

نخلص من ذلك الى القول بأن ظهور البترول وتحقق مآلذاته احدث تطورا في البنية الاقتصادية حيث تبعه تطور مواز له في الانتاج القومي وفي الاستهلاك القومي مع التطور في الجانب المكاني .

ان هذا التطور في البنية الاقتصادية الذي احدثه البترول جساء بمشكلات من نوع اخر الا وهي مشكل الثراء والتقدم وهي ولا شك تختلف عن مشكلات فترة ما قبل البترول حيث كانت توجد مشكلات التخلف والفقر، وهذا ما يستدعي ايجاد طرق مناسبة جديدة لمعالجتها تختلف عن طرق علاج مشكلات التخلف والفقر .

المبحث الثالث

تطور النظام النقدي

يعرض في هذا الفصل النظام النقدي في الامارات العربية المتحدة من حيث العملات التي كانت تستخدم في التداول في الامارات ومكانة هذه العملات محليا وصلتها بالانظمة النقدية الدولية .

لم يكن الى عهد قريب للامارات العربية المتحدة عملة خاصة بها .

بل كانت تستخدم في الماضي ثلاث عملات (١) هي الجنيه الاسترليني الذهبي وريال ماربا تريفز الفضي والروبية الهندية . كما سبق ان استخدمت في عصر الامبراطورية العثمانية العملة التركية على نطاق محدود . وقد ادى استخدام هذه العملات الاجنبية الى تقوية العلاقات التجارية التي بين الامارات العربية والبلاد صاحبة هذه العملات وخاصة الهند (٢) .

وستنظر فيما يلي الى العملات التي كانت متداولة بصورة رئيسية في الامارات العربية المتحدة وهي : —

- ١ — الروبية الهندية .
- ٢ — العملات الخليجية الجديدة (الدينار الكويتي والدينار البحريني والريال السعودي وريال قطر ودبي) .
- ٣ — درهم الامارات العربية المتحدة .

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا . ص ٢٢٧ المؤلف .

(٢) The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey by K. G. Fenelon. Longman Group Ltd.

١ - الروبية الهندية :-

ظلت الروبية الهندية لفترة طويلة من الزمن الاداة الرئيسية للتعامل في بلدان الخليج العربي (الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات السبع التي تكون دولة الامارات وفي بعض اجزاء عمان) وذلك لان ايا من هذه البلدان لم يكن لديه عملة رسمية مستقلة من جهة ولازدهار تجارة المنطقة في ذلك الوقت مع الهند من جهة اخرى . وكانت السلطات النقدية الهندية تزود المنطقة بحاجتها من النقد المتداول وتؤمن تحويل النقد اللازم لتغطية المعاملات التجارية الى الجنيه الاسترليني وقد استمر ذلك الوضع الى يونيو سنة ١٩٥٩ .

٢ - روبية الخليج العربي :-

تأملت الحكومة الهندية فيما بين ١١ مايو و ٢١ يونيو ١٩٥٩ باحلال روبية الخليج التي اصدرتها للتداول في منطقة الخليج العربي محل الروبية الهندية التي كانت في التداول وقد حددت قيمة روبية الخليج بنفس قيمة الروبية الهندية وضمنت روبية الخليج حرية التحويل الى كل من الروبية الهندية والجنيه الاسترليني (١) . وقد تم في هذه الفترة السابقة الذكر اصدار حوالي ٥٠٠ مليون روبية خليجية ، اي ما يعادل ٣٧٥ مليون جنيه استرليني (٢) ، وذلك على اساس سمر الصرف السائد في هذا الوقت .

(١) Report on Currency & Finance Reserve Bank of India

For 1958 - 59, 1960 - 61, 1965 - 66, 1966 - 67, 1969 - 70

(٢) الجنيه الاسترليني كان يساوي ١٢ روبية في حين انه يساوي الآن حوالي ٨ روبية فقط .

٢ — العملات الخليجية الجديدة : —

(الدينار الكويتي ، الدينار البحريني ، الريال السعودي ، ريال قطر ودبي) كانت الكويت أول بلد خليجي يخرج على قاعدة استخدام روبية الخليج حيث اسست نظامها النقدي واصدرت عملتها الوطنية ، ففي ابريل سنة ١٩٦١ اصدرت الكويت الدينار الكويتي ليحل محل روبية الخليج في التداول في الكويت وتم سحب حوالي ٣٤٢ مليون روبية من التداول ، ثم تلقتها البحرين في اكتوبر سنة ١٩٦٥ فاصدرت الدينار البحريني الذي يعادل ١٥ شلن او ١٠ روبيات هندية وتم وقتها سحب حوالي ٧٨٠٦ مليون روبية من التداول من البحرين .



وقد أدى تخفيض قيمة الروبية الهندية في ٦ يونيو سنة ١٩٦٦ الى اسراع بقية بلدان الخليج العربي الى وضع نظام نقدي خاص بها فتحوّلت ابو ظبي بعد عدة ايام من اجراء هذا التخفيض الى استخدام الدينار البحرينى وتم استبدال حوالي ١٨ر٨ مليون روبية ليحل محلها الدينار البحرينى بسعر ما قبل التخفيض اي . روبيات لكل دينار .

كما وقعت كل من قطر ودبي في ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ اتفاقية نقدية تم بموجبها اصدار ريال قطر ودبي على اساس تعادل ١٨٦٦٢١ر.

جم من الذهب النقي ليحل محل روبية الخليج . ومع ان اصدار العملة الجديدة لم يكن قد تم وقت انخفاض قيمة الروبية الهندية الا ان البلدين قد قررا في الفترة السابقة على اصدار ريال قطر ودبي ان يحل الريال السعودي كاجراء طارئ محل روبية الخليج وتمت فعلا عملية الاستبدال في يونيو سنة ١٩٦٦ . وقد بلغت كميات النقد المسحوبة في كل من قطر ودبي ٦٨٧ مليون روبية و ٤١٢ مليون روبية على التوالي . وقد بلغ النقد المسحوب من اماره دبي نفسها ٢٩٦ مليون روبية بينما سحب النقد الباقي والبالغ ١١٧ مليون روبية من الامارات الاخرى ما عدا ابو ظبي التي كانت قد انضمت الى المنطقة النقدية للدينار البحرينى (١) .

وقد كان الدينار البحريني وريال قطر ودبي قابليين للتحويل بمعدل دينار بحريني لكل عشرة ريالات واصبح كلاهما مقبولا للتعامل في جميع الامارات السبع جنبا الى جنب الا انه كان يظلم سيطرة التعامل في اماره ابو ظبي بالدينار البحريني في الوقت الذي كان معظم التعامل في باقي الامارات يتم بريال قطر ودبي .

٤ - درهم الامارات العربية المتحدة : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ كدولة اتحادية تضم الامارات السبع ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وام القيوين والفجيرة برزت الحاجة الى ضرورة ايجاد عملة وطنية واحدة يتم تداولها على مستوى الاتحاد ، هذا فضلا عن ان وجود مثل هذه العملة ضروري لتكثيف البلاد بعد بروز اهميتها البترولية على المستوى الدولي من مباشرة دورها الفعال في الاوساط النقدية والمالية العالمية .

وفي سنة ١٩٧٢ اصبحت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في صندوق النقد الدولي (١) (International Monetary Fund) وبالتعاون مع هذا الصندوق تم اعداد التشريعات اللازمة لتأسيس مجلس النقد لدولة الامارات العربية المتحدة حتى يقوم بدوره في اصدار عملة قومية ولتنمية وتوجيه النشاط المصرفي والمالي في البلاد وبالفعل تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء مجلس النقد تسي دولة الامارات العربية المتحدة في ١٩ مايو ١٩٧٣ .

(١) انظر القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢ في شأن عضوية دولة الامارات العربية المتحدة في الصندوق الدولي والبنك الدولي للتجارة والتصرف في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ .

وتنص مادته الاولى على ما يلي : —

مادة (١) : ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مجلس لاصدار اوراق النقد والعملة المعدنية في الامارات الاعضاء بها ، واصدار رخص البنوك والمؤسسات المالية والقيام بالامور الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويطلق عليه مجلس النقد . ويكون مركز المجلس الرئيسي عاصمة الاتحاد وله ان ينشيء فروعاً ووكالات بالامارات الاعضاء في الاتحاد .

ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ما يلي : —

مادة (٥) : —

١ — يتولى المجلس القيام بالاختصاصات التالية : —

- أ — اصدار والفاء واستبدال العملة وفقاً للبادء (١٧) .
- ب — المحافظة على قيمة العملة في الداخل والخارج .
- ج — تدعيم النظام المصرفي والمالي في الدولة وتعزيز استثماره على اسس سليمة .
- د — اية اختصاصات اخرى ينص عليها هذا القانون او اي قانون اخر .

٢ — على المجلس ان يعمل دائماً على زيادة قدراته الفنية وتحسينها كي يتولى في الوقت المناسب المزيد من المهام المالية والمصرفية المختصة باعماله (١) .

(١) المزيد من التفاصيل انظر نص القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ .

وفي ١٩ مايو ١٩٧٣ دخلت عملة الامارات العربية المتحدة بسوق التداول بامسار درهم الامارات العربية المتحدة بسعر تعادلي يساوي ١٨٦٦٢١ ر. جرام من الذهب الخالص . وبناء على سعر المعدل هذا تم ربط الدرهم بالدولار على اساس ١ دولار = ٣٩٤٧٣٧ درهم . وبهذا حل الدرهم محل الدينار البحرينى وريال قطر ودبي كملة وطنية لجبيس الامارات الاعضاء في الاتحاد .

ومع ان الدينار البحرينى قد احتفظ بصلاحيته للتداول في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . في الوقت الذي انتهت صلاحية تداول العملات الورقية والمعدنية لريال قطر ودبي في نهاية ١٨ أغسطس ونهاية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ على التوالي الا ان البنوك العاملة في الدولة استمرت في استبدال العملات التي تقدم لها حتى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٧٣ . وبهذا تكون عملية احلال العملة القومية للبلاد محل العملات السائدة في السابق قد استغرقت حوالي ستة اشهر تم خلال الاسابيع الاولى منها اهتمام الجزة الاكبر وقد بلغت قيمة العملات المسحوبة من الدينار البحرينى حوالي ١٢ر٩ مليون دينار بينما بلغت قيمة ما تم سحبه من ريال قطر ودبي حوالي ١٣١ مليون ريال وتم اصدار ٢٦٠ مليون درهم الامارات لتحل محلها في التداول . ويتكون غطاء الاصدار بالنسبة للدرهم من :

١ — نقد اجنبي في شكل ودائع تحت الطلب ولاجل ومعظمها (٧٠ ٪) منها بالدولارات اما الباقى فيتمثل في عملات اوروبية وعملات بلاد الخليج العربي والين الياباني .

٢ — استثمارات في اوراق مالية مضمونة من الحكومات الاجنبية وهي عبارة عن محفظة من الاوراق (سندات وكبيالات واذونات حكومية

أما صادرة من الحكومة أو من البنوك والمؤسسات الأجنبية المالية الأخرى وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى مضمونة من الحكومة . وتشمل هذه الأوراق أوراقاً مالية صادرة من جميع الدول الأوروبية والآسيوية واليابان ومعظمها مقومة بالدولار .

وهذه الأوراق قابلة للبيع أو لضمان اقتراض من الخارج . كما أن حكومة أبو ظبي تملك سندات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) مقابل اقتراضه . وهذا يعتبر غطاء غير مباشر للدرهم . لم تصبح بعد دولة الإمارات عضواً في حقوق السحب الخاصة حتى الآن (SDR) لذلك لا تحتوي محفظة الغطاء على حقوق سحب خاصة .

٣- مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي (نسبة الاحتياطي الذهبي) :
أما بالنسبة للعلاقة بين الغطاء والإصدار فإن الغطاء يجب أن لا يقل في أي وقت من الأوقات عن ٧٠٪ من الالتزامات المتداولة (الخصوم المتداولة) المستحقة على مجلس النقد بما في ذلك الودائع والنقد المتداول . وطبقاً لقانون المجلس يجوز تغيير هذه النسبة بموافقة مجلس الإدارة بالإجماع ولدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وتبلغ حصة دولة الإمارات لدى صندوق النقد الدولي ١٥ مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل ٧٠ مليون درهم . دفع ٢٥٪ من هذه الحصة بالذهب والباقي بالدرهم . وبسبب الطلب المتزايد على الدرهم من قبل الدول الأخرى فقد أصبح مركز الاحتياطي لدولة الإمارات لدى الصندوق ٩٣٫٩٪ ذهب ، و ٦٫١٪ درهم وذلك في آخر مايو سنة ١٩٧٦ . وفيما يلي الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥ مقارنة بسنة ١٩٧٤ .

الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الإمارات العربية المتحدة
في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بالمقارنة مع ميزانية سنة ١٩٧٤
(بالتدريه)

١٩٧٤		١٩٧٥	الإصول
١٤٦٤٣٤٣٨٧١ ر	٣٥٦٦٦٩٤٢١٨ ر		
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٣١.٥٠٠.٠٠٠		الممتلكات من النقد الأجنبي
٣٤٨.٥٧١.٦٦٢	٩٥٥.١٤٠.٢٤٢١		استثمارات أخرى
١٢٢.٢٧٨.١٢٢	٥١.٨٦٩.٠٥١		حسابات جارية وودائع لأجل
٤٤٣.٣٧٥.٦٠٢	٩٩٢.٦٨٤.٤٩١		أصول ثابتة
			أصول أخرى
١٩٥٨.٦٨٧.٧٥٧ ر	٤٦٦٩.١٢٠.٣٣٩ ر		
١٩٧٤		١٩٧٥	المصروف
٥٠.٣١١.٥١٢٥	٧٣٩.٨٥٦.٤٣٥		
٣٤١.٣٨٠.٠٠	٥.٦٩٩.٦٥٠		النقد المتداول
٥٠.٦٢٨.٩٢٥	٧٤٥.٥٥٦.٠٨٥		بنكوت
٥١٨.٦٤٠.٨٩٢	٣٣٧.٠٨٣.٤٧٩٦		عملات مساعدة
٣٩٥.٠٩١.٢٥٠	١٤٧.١٦٤.٦٠١		مجوع النقد المتداول
٥١٧.٠٣.٢٥٨	٣٧١.٥٦٢.٨٧٣		ودائع تحت الطلب
٥٢٠.٤٣٣.٢	١٢.٥١٢.١٨٤		ودائع لأجل
٦.٠٠٠.٠٠٠	١١.٥٠٠.٠٠٠		مطلوبات بالنقد الأجنبي
١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠		خصوم أخرى
			احتياطيات
			رأس المال
١٩٥٨.٦٨٧.٧٥٧ ر	٤٦٦٩.١٢٠.٣٣٩ ر		

ومقارنة ميزانية سنة ١٩٧٥ بميزانية سنة ١٩٧٤ نلاحظ أن ميزانية سنة ١٩٧٥ قد اظهرت توسعا ملحوظا في اجمالي الاصول (الخصوم) اذ ارتفع من ١٩٦٦ بليون درهم في سنة ١٩٧٤ الى ٢٦٧ بليون درهم في سنة ١٩٧٥ .

ومن الملاحظ ايضا التوسع في زيادة الودائع لدى مجلس النقد وخاصة الودائع الحكومية حيث بلغت في نهاية ١٩٧٥ مبلغ ٢٩٦ بليون درهم.

وبيين الجدول التالي (١) النقد المتداول في دولة الامارات العربية المتحدة في (١٩٦٦ — ١٩٧٥) كما يبين الجدول (ب) النقد المتداول شهريا وذلك خلال ١٩٧٥ والنصف الاول من ١٩٧٦ .



النفق المتداول في دول الخليج الامارات بالعملة المختلفة جدول ١ « ١٩٦٦ - ١٩٧٥ »

العملة			القيمة بمللين الدراهم		الفترة
القيمة بمللين الدراهم	القيمة بمللين الوحدة	العملة	روبية الخليج	روبية الخليج	
١٨م ٤١٣ ٦٠ر	١٨م ٤١٣	روبية الخليج	روبية الخليج	روبية الخليج	يونيو ١٩٦٦
١٧ر٦ ١٦٢ر٤ ٣٦٠ر٠	٩ر ٦ر ١٢٤ر٩ ٣ر٨	الدينار البحريني ريال قطر وبنبي ريال قطر وبنبي دينار بحريني	الدينار البحريني ريال قطر وبنبي ريال قطر وبنبي دينار بحريني	ابو ظبي دبي والامارات الاخرى المجموع	مايو ١٩٧٣
٣٠٦ر٧	٣٠٦ر٧	درهم الامارات	درهم الامارات	الامارات العربية المتحدة	٣١ ديسمبر ١٩٧٣
٥٠٦ر	٥٠٦ر	درهم الامارات	درهم الامارات	الامارات العربية المتحدة	٣١ ديسمبر ١٩٧٤
٧٤٥ر٦	٧٤٥ر٦	درهم الامارات	درهم الامارات	الامارات العربية المتحدة	٣١ ديسمبر ١٩٧٥

المصدر : U.A.E. Currency Board Bulletin Vol. 1 & 2

النقد المتداول في دولة الامارات العربية المتحدة شهرياً
خلال ١٩٧٥ والنصف الأول من ١٩٧٦ باستثناء الحكومات
جداول "ب" ألف درهم

القيمة	في نهاية المدة
٤٨٢.١٦	يناير ١٩٧٥
٥١٠.٢٥٠	فبراير
٥٤٥.٤٤٩	مارس
٥٦٥.٣٥٦	أبريل
٥٨٨.١١٥	مايو
٦٠٨.٧٥٢	يونيو
٦٠١.٥٨١	يوليو
٦٢٩.٣٩٢	أغسطس
٦٤٨.١٤٩	سبتمبر
٦٦٢.٦٥٢	أكتوبر
٦٨٤.١٣٩	نوفمبر
٧٢٩.٨٥٦	ديسمبر ١٩٧٥
٧٧١.٢٨٠	يناير ١٩٧٦
٧٩٢.٢٨٢	فبراير
٨٤٦.٠٧٩	مارس
٩٠٠.٥٢٤	أبريل
٩٠٢.١١٤	مايو
٩٦٤.١٦٩	يونيو

يجري استخلاص الاتي من الجدول الخاص بالنقد المتداول : —
١ — الزيادة المطردة في النقد المتداول (في الإصدار النقدي) استجابة
للتوسع المطرد في النشاط الاقتصادي .

٢ — عدم موسمية التداول النقدي (أي عملية الإصدار) وهذا على
العكس من الحال في البلاد الزراعية الأخذة في النمو حيث نجد أن
النشاط الاقتصادي فيها ذو طبيعة موسمية ، مما يخلع على
التداول النقدي (أي عملية الإصدار) الصفة الموسمية .

ويظهر من الجدولين السابقين أن النقد المتداول قد ازداد زيادة
مطردة حيث ازداد من ٣.٦٧ مليون درهم في نهاية ١٩٧٣ ليصل إلى
٥.٦٥ مليون درهم في نهاية ١٩٧٤ وإلى ٧٤٥٦ مليون درهم في نهاية
سنة ١٩٧٥ ثم إلى ٩٦٤ مليون درهم في نهاية النصف الأول من سنة
١٩٧٦ (١) .

وهذا قد سمح لدرهم الإمارات عند إصداره بالتغلب في الحدود
الضيقة (١٪) انخفاضاً أو ارتفاعاً وذلك حتى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤
حيث سمحت الحكومة بعدها لدرهم الإمارات بالتغلب في الحدود الواسعة
(أي ٢٪) انخفاضاً وارتفاعاً حتى الآن (٢) .

(١) مجلس نقد الإمارات العربية المتحدة — التقرير السنوي ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ .

United Arab Emirates Currency Board Bulletin :

(٢)

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

لمبحث الرابع

تَطَوُّر النظام المصرفي ...

أخذ النظام المصرفي في الإمارات العربية المتحدة في التطور بشكل ملحوظ بعد اكتشاف البترول لأول مرة في إمارة أبوظبي وبمباشرة تصديره بكميات تجارية في سنة ١٩٦٢ وما تلى ذلك من اكتشافه في كل من إمارتي دبي والشارقة .

ويفسر ذلك بأن النشاط المصرفي في الإمارات العربية المتحدة لم يمتد ما قبل اكتشاف البترول كان محدودا للغاية مما استتبع أن يقتصر الجهاز المصرفي على عدد محدود من فروع البنوك الأجنبية كانت كفية وقتئذ ، لتلبية متطلبات النشاط التجاري المحدود والمركّز بصفة أساسية في إمارة دبي .

ومع اكتشاف البترول وما طرأ على الوضع الاقتصادي نتيجة لذلك من تغيرات جذرية كان من الطبيعي أن ينعكس هذا كله على النظام المصرفي فقد ازداد النشاط المصرفي زيادة كبيرة واتسع تبعا لذلك الجهاز المصرفي لمواجهة النشاط البترولي المتزايد وما تبعه من تنبئة مختلف فروع الإنتاج والمرافق العامة واتساع نشاط الإدارة العامة ، ومن ازدياد حجم الاستهلاك الوطني واتساع النشاط التجاري المحلي والخارجي .

ومن الضروري ونحن بصدد دراسة النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة أن ننبه إلى أن النظام المصرفي المتكامل (١)

(١) راجع د. نعمت المعجوب وعاطف صدقي « مبادئ الاقتصاد السياسي » القنود

والبنوك « بيروت ١٩٦٧ ص ٢٠١ - ٢١١ .

يتكون اساسا من البنك المركزي الذي يصدر النقود الورقية ويشرف على الائتمان ومن البنوك التجارية التي تخلق النقود الكتابية والتي تعمل اساسا في سوق الائتمان القصير الاجل (السوق النقدية) ومن البنوك المتخصصة وهي بنوك غير تجارية تعمل عادة في سسوق الائتمان الطويل الاجل (السوق المالية) ومثلها بنوك التنمية والبنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية .

ومن دراسة النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أنه وعلى الرغم من النمو الذي حققه بعد اكتشاف البترول إلا أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التكامل وذلك راجع بصفة أساسية إلى عدم وجود بنك مركزي يشرف على السياسة النقدية والسياسة الائتمانية ومع عدم وجود هذا البنك على قمة الجهاز المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن هذا الجهاز يتكون من « مجلس النقد » الذي يقوم بدور بنك الإصدار ، ومن عدة بنوك تجارية تمارس أنشطة مصرفية متعددة وفي مختلف المجالات ومن عدد قليل من البنوك المتخصصة ومن المؤسسات الائتمانية غير النقدية المالية (أي التي لا تخلق نقودا كتابية والتي تتعامل في الائتمان الطويل الاجل) .

وسندرس هنا كلا من المؤسسات الائتمانية النقدية (وهي مجلس النقد والبنوك التجارية) المؤسسات الائتمانية غير النقدية .



١ - المؤسسات الائتمانية النقدية

عند دراسة تطور النظام النقدي في الفصل الثالث من هذا الباب سبق أن عرضنا دور « مجلس النقد » واختصاصاته وكيف أنه يقوم بدور بنك الإصدار . ونضيف هنا أن « مجلس النقد » هذا يقوم أيضا بوظيفة « بنك البنوك » حيث تحتفظ لديه البنوك الأخرى باحتياطياتها النقدية ، وحيث يشرف على عمليات المقاصة بينها . ولكن الحقيقة الهامة التي نتوقف عندها هي أن المجلس لا يقوم بدور البنك المركزي ، ذلك أنه لا يمارس الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي وهي وظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي ، وهي تلك الوظيفة التي يمكنه من خلالها التأثير في حجم الائتمان ومعاونة البنوك التجارية على اجتياز الأزمات المالية التي قد تمر بها . وهو ما يمكنه من الهيمنة على النشاط المصرفي .

ولا شك في أن عدم وجود بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يفوت عليها فرصة الإشراف على النظام المصرفي ونشاطه وتوجيهه الوجهة التي تخدم الاقتصاد الوطني خاصة وأن أغلب البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر فرعا لبنوك أجنبية وهو ما يعني أنها تراعي في سياستها الائتمانية مصالح الدول التي تنتمي إليها كما أنها تستثمر جزءا كبيرا من الودائع (المخزونات) الوطنية في الخارج دون أي رقابة وطنية وهو ما يعني في النهاية تأثر الجهاز المصرفي لدولة الإمارات العربية بالأجهزة المصرفية في البلاد المتقدمة .

ونظرا لخطورة هذا الوضع نرى ضرورة المبادرة بإنشاء بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى يستكمل الجهاز المصرفي فيها أهم مقوماته ، وحتى يمكن للدولة أن توجه من خلال هذا البنك النشاط المصرفي لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني في مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

نشأة البنوك التجارية : —

ترجع نشأة البنوك التجارية في الإمارات العربية الى سنة ١٩٤٦ (١) عندما افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في اماره دبي واحتكر الاعمال المصرفية لعدة سنوات وشمل نشاطه أيضاً اماره الشارقة ، ويرجع اختيار هذا البنك لاماره دبي مركزاً لنشاطه انها تمثل مركز النشاط التجاري في منطقة الخليج العربي وخاصة تجارة الترانزيت والى ان اماره الشارقة القريبة منها كانت مقراً للقاعدة العسكرية البريطانية ثم انتشرت البنوك في الإمارات الاخرى بعد ذلك اذ افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٥٨ ثم افتتح أيضاً البنك الشرقي في ١٩٦١ ودمج بعدئذ مع تشارترد بنك وفي السنة التالية افتتح البنك العثماني فرعاً له في اماره ابو ظبي الذي سرعان ما ادمج في بنك جريندليز .

وفي سنة ١٩٦٣ تم افتتاح بنك دبي الوطني في اماره دبي ليكون اول بنك وطني ينشأ محلياً . برأسمال مشترك وطني واجنبي (٢) .
وفي منتصف الستينيات أصبحت دبي مركزاً تجارياً مزدهراً مما جذب اهتمام العديد من البنوك العالمية ، ففي المقعد الذي تلا افتتاح بنك دبي الوطني — بالإضافة الى فرعي تشارترد وجريندليز القائمين في دبي — افتتحت ثمانية بنوك تجارية فروعا لها في اماره دبي كما تم تأسيس أربعة بنوك وطنية ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية فيها بنسب متفاوتة .

(١)

K. G. Fenslon :

"The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey".

Longman Group Ltd. 1974

(٢)

The United Arab Emirates — Currency Board Bulletin

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

و في اواخر الستينيات شهدت امارة ابو ظبي توسعا في الخدمات المصرفية نتيجة لازدياد ايرادات البترول واتساع النشاط العمراني ، خاصة بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في سنة ١٩٦٦ حيث اهتم بالتعمير واقامة مشاريع البنية الاساسية للامارة (انفرا ستركشر) . مما استتبع زيادة عدد البنوك التجارية ومروعاها فقد تم تأسيس بنك ابو ظبي الوطني في سنة ١٩٦٨ برأس مال وطني بلغت نسبته ٨٥٪ والـ ١٥ / الباقية اعطيت لشركاء اجانب وعرب وبذلك اصبح عدد البنوك في نهاية سنة ١٩٦٨ ستة بنوك (١) .

وهكذا اتسع نطاق الخدمات المصرفية في دولة الامارات العربية المتحدة حتى بلغ عدد البنوك العاملة في مختلف الامارات غداة انشاء مجلس النقد الاتحادي عشرين بنكا منها ستة بنوك وطنية وأربعة عشر فرعا لمصارف اجنبية الا ان معظم هذه المصارف تركزت في كل من ابو ظبي ودبي والشارقة .

ونظرا الى ان احد المهام الرئيسية لمجلس النقد هو وضع نظام مستقر للبنوك التجارية العاملة في الامارات وعلى الرغم من أن المجلس لا يملك السلطات والصلاحيات المخولة عادة للبنك المركزي تجاه هذه البنوك الا انه منح سلطات كافية للرقابة عليها . وقد اتخذ

(١) المرجع السابق .

مجلس النقد منذ البداية سلسلة مفتوحة بالنسبة لاصدار التراخيص للبنوك للعمل في البلاد آخذاً بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على التسهيلات الائتمانية لتمويل النشاط التجاري التقليدي المتزايد والمساهمة في بناء المشروعات الأساسية وعلى هذا فقد بلغ مجموع البنوك العاملة في البلاد في نهاية سنة ١٩٧٤ (٢٦) بنكا منها عشرون كانت تمارس نشاطها قبل تأسيس مجلس النقد . ورخص لهذه البنوك فتح ١٦٠ فرعاً وبلغ عدد البنوك الوطنية سبعة رخص لها فتح ٣٣ فرعاً (١) .

وقد أدت الزيادة الكبيرة في اسعار البترول الحام خلال سنة ١٩٧٣ الى زيادة حجم عائدات البترول مما حدا بالعديد من المصارف الاجنبية الى التقدم بطلبات للحصول على تراخيص لفتح فروع لها في الامارات حيث سمح لتسعة منها فقط بفتح فروع لها ، وهذا بالإضافة الى التراخيص لاربعة مصارف وطنية جديدة وبذلك أصبح عدد المصارف المرخص لها في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ ، ٤٥ مصرفاً منها ١٧ وطنياً والباقي بنوكاً اجنبية .

كما بلغ عدد المكاتب المرخص لها ٢٩٧ مكتباً منها ١٩٦ مكتباً مارست أعمالها المصرفية حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .
كذلك يبين الجدول التالي توزيع البنوك والمكاتب الرئيسية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة .

توزيع "١" الكاب المصرفية بين مختلف الإمارات
حتى نهاية سنة ١٩٢٥...

الإمارة	مريض لها	باتت العمل فعلا
أبو ظبي	٨٤	٥٤
دبي	٩٦	٧٧
الشارقة	٥٤	٢٢
عجمان	١٢	٧
رأس الخيمة	٢٥	١٥
أم القيوين	١٢	٦
الفجيرة	١٤	٥
المجموع	٢٩٧	١٩٦

وجدير بالاشارة ان البنوك الاجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الإمارات العربية تمثل اهم البيوت المصرفية في العالم وتمثل العديد من الجنسيات حيث يوجد مصارف لكل من المملكة المتحدة وايران وكندا ومصر وفرنسا ولبنان وباكستان وسويسرا والولايات المتحدة والاردن والعراق وبنجلاديش والهند ولوكسمبرج وهولندا .

(١) المرجع : التقرير السنوي لمجلس النقد - ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ .

ويتضح من الجدول السابق أن هناك بنكاً واحداً يمتلكه المواطنون بالكامل من البنوك السبعة الوطنية الرئيسية كما أن هناك بنكاً آخر يمتلكه غير المقيمين بالكامل إما بالنسبة للبنوك الخمسة الأخرى فهي ذات رأس مال مخطط يمتلكه المواطنون في أربعة منها أكثر من ٥٠٪ من رأس المال .

أما من حيث الحجم فهناك تفاوت كبير بين البنوك وإذا أخذنا حجم إجمالي الودائع كميّار نجد أن اثنين من البنوك كبيرة الحجم حيث تبلغ ودائعهما أكثر من ٢٠٠٠ مليون درهم وتشكل أصولهما ٤٨ بالمائة من إجمالي أصول البنوك التجارية وأن أربعة من البنوك (بما في ذلك البنكين السابقين الذكر) ٦٢٪ من مجموع أصول البنوك مجتمعة والبالغ عددها (٢٩) بنكاً .

بينما هناك البنوك التجارية ويتضح من هذا كله قيام ظاهرة التركز في النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الجدول التالي توزيع البنوك التجارية تبعاً لحجم الودائع بما يؤكد قيام ظاهرة التركز المصرفي هذه .



توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع
(مارس ١٩٧٥) (مليون درهم)

حجم الودائع	عدد البنوك	اجمالي الاصول	النسبة المئوية لاجمالي اصول البنوك
اقل من ٥٠	١٠	٢٨٠	٣
٥٠ — اقل من ١٠٠	٥	٥٠٩	٥
١٥٠ — ١٠٠	١	١٢٠	١
٢٥٠ — ١٥٠	٣	٦٢٣	٦
٣٥٠ — ٢٥٠	٤	١٣٣٨	١٣
٤٥٠ — ٣٥٠	٢	١٠٨٦	١٠
٥٥٠ — ٤٥٠	١	٥٢٩	٥
٨٥٠ — اقل من ٢٠٠٠	١	٩٨٥	٩
ما يزيد عن ٢٠٠٠	٢	٤٩٩١	٤٨
المجموع	٢٩	١٠٤٦١	% ١٠٠

نمو النشاط المصرفي :-

استمر النشاط المصرفي في الاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع خلال سنة ١٩٧٤ وحتى نهاية الربع الاول من سنة ١٩٧٥ مسجلا انتشار الوعي المصرفي (العادة المصرفية) وهو ما يتضح من ارتفاع حجم الودائع والتوسع في استخدام الشيكات وقد ظهر اثر ذلك على اجمالي اصول البنوك التجارية التي استمر ارتفاعها وخاصة نتيجة لزيادة ودائع كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وما ترتب على ذلك من التوسع في القروض والسلفيات والسندات والاوراق المالية والاصول الاخرى .

مقد وصل اجمالي اصول البنوك التجارية الى ٣ر٢ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ وارتفع الى ٥ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٠٥ بليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ هذا وقد بلغت نسبة اصول البنوك الوطنية ٤٣٢٪ من اجمالي اصول البنوك التجارية في مارس سنة ١٩٧٥ بينما ساهمت فروع البنوك الاجنبية بالنسبة الباقية .

اصول البنوك التجارية في الاسعار

(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

التاريخ	اجمالي الاصول (او الخصوم) (مليون درهم)
يونيو ١٩٧٣	٣٢٠٠
يونيو ١٩٧٤	٥٠٠٠
مارس ١٩٧٥	١٠٤٦١

١ :
ب :
١ :
كذلك يظهر النمو في النشاط المصرفي جليا من تطور بيانات فريسة الخاصة من حيث عدد وثيقة الشيكات فيها .

عدد وثيقة الشيكات المتداولة في كل من امقرتي ابو ظبي ودبي
(يوليو ١٩٧٢ - مارس ١٩٧٥)

محل متوسط السنة	عدد الشيكات	القيمة بالآلاف الإيراهم	معدل الشيكات	القيمة بالآلاف الإيراهم	إجمالي عدد الشيكات	موتة الإيرادات القيمة بالآلاف الإيراهم
يوليو / ديسمبر ١٩٧٣	١٧.١٣	١٤.٩٦٨	٦.٩٣٠	١١٥٦٦١	٨٧٩٤٣	٢٥٦٦٢٩
يناير / يونيو ١٩٧٤	٢٢٧٥٢	١٦٧٥٤٨	٦٧٨٥٧	١٤٥٤.٤	١.٢٦.٩	٣١٢١٥٢
يوليو / ديسمبر ١٩٧٤	٤٠.٢٧	٢٣٤٢.٦	٧٧٨٩٧	١٨.٣٦٢	٣١٧٩٢٢	٤١٤٥٦٨
يناير / مارس ١٩٧٥	٤٧٦٩٢	٢٥٦٣٥٦	٩١.٢٦	٢.٦.٩٩	١٣٨٧١٨	٤٦.٩١٥

وقد تميزت الودائع النقدية بتجاه تصاعدي متدرج حيث ارتفعت من ٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ٩٠٠ مليون درهم نسي يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٣ بلليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ كذلك كانت الحال بالنسبة للودائع شبه النقدية فقد زادت من ١٥ بلليون درهم الى ١٨ بلليون درهم ثم ارتفعت الى ٤٢ بلليون درهم في نفس الفترات على التوالي ويعكس ذلك التغير الذي طرأ على الودائع شبه النقدية الزيادة في الودائع لاجل المقيمين الناجم عن زيادة العمالة والزيادة الملحوظة في عدد الوافدين وارتفاع المرتبات والاجور وزيادة المدفوعات الحكومية الاخرى .

اما بالنسبة للودائع الحكومية في مختلف البنوك فقد تزايدت بصورة مطردة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ حتى ابريل ١٩٧٤ ثم تراجعت في شهري مايو ويونيو سنة ١٩٧٤ فقط واستأنفت بعد ذلك اتجاهها التصاعدي وقد بلغ حجم هذه الودائع ٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ و ٩٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم وصل الى ٢٩٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ ويتضح من مقارنة صافي مركز الحكومة مع البنوك (الودائع مخصصا منها القروض) ان الودائع الحكومية تزايدت بواقع ٧٠٠٪ خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس سنة ١٩٧٥ .

هذا وقد اظهرت الخصوم الاجنبية زيادة ملحوظة تارفعت من ٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ١٠٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٤٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . وفي نهاية الربع الاول من سنة ١٩٧٥ قاربت رؤوس الاموال واحتياطيات البنوك الوطنية ان تبلغ ضعف مستواها في يونيو سنة ١٩٧٣ ويرجع هذا

التحسن بالدرجة الاولى الى زيادة الارباح المحتجزة . وقد انعمت
الزيادة في كل من الودائع الحكومية والودائع شبه النقدية على الاصول
الاجنبية للبنوك فارتفعت بدورها من ١٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة
١٩٧٣ الى ٢٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ووصلت الى ٥٣٠٠
مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ .

وترجع الاسباب الرئيسية الى خروج رؤوس الاموال الى الخارج
للفرق بين اسعار الفائدة السائدة في الداخل والخارج وكذلك ضالة
مرص الاستثمار والتسليف في السوق المحلي . هذا بالإضافة الى
التوقعات بشأن تغير اسعار صرف بعض العملات كما وان فائض
السيولة المحلية كان دافعا لفروع البنوك المحلية في ان تحتفظ بأموالها
في الخارج حاصه وان قدرا من ودائعها يتألف من عملات اجنبية معظمها
جنيهات اسرلينية ودولارات امريكية .

وعلى المستوى الاقليمي يتبين من المقارنة ان قطاع ابو ظبي يملك
ما يقارب من ٨٠٪ من اجمالي الاصول الاجنبية و ١٩٪ من اجمالي
الخصوم الاجنبية وذلك في مارس سنة ١٩٧٥ كما احتفظ بنصيب اكبر
من الارصدة بالخارج عن قطاع دبي ، وترجع الزيادة التي طرأت على
الارصدة المسحقة للمراكز الرئيسية والفروع بالخارج في معظمها ،
الى قطاع ابو ظبي وقد زادت الارصدة لدى البنوك في الخارج بشكل
ملحوظ في هذا القطاع بينما كانت الزيادة التي طرأت على نفس البند
في قطاع دبي محدودة في الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس ١٩٧٥ .
اما الاوراق المالية فلم تجذب اهتمام اي من القطاعين .

الائتمان المصرفي :-

بلغ اجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية بها في ذلك ودائع مجلس النقد لدى البنوك المعاد تسليفها ٤٢٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ مقابل ٢٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ و ١٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ . ونظرا لان استثمارات البنوك في الاوراق المالية سواء في السوق المحلية او الاجنبية ما زالت محدودة ولان اجمالي التسليف يمثل ٤٠ ٪ من اجمالي الاصول وما يقرب من ٤٦ ٪ من اجمالي الودائع . فقد احتفظت البنوك بحوالي نصف ودائعها في صورة ارصدة لدى بنوك اخرى او ودائع لدى مجلس النقد .

ونلاحظ نتيجة لذلك انه رغم عدم وجود قواعد تحدد نسبة الاحتياطي النقدي فقد احتفظت البنوك بنسبة عالية من الارصدة السائلة لديها ولدى مجلس النقد وصلت الى ٨٥ ٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

واحتفظت كذلك بنسبة مرتفعة من الودائع لدى البنوك في الخارج والتي تمثل ثلث اجمالي اصولها في مارس سنة ١٩٧٥ .

وقد تم توجيه الاقتراض بالكامل لسد حاجة الطلب المحلي ولم تتجاوز نسبة الائتمان لغير المقيمين ١ ٪ طوال الفترة حتى اوائل سنة ١٩٧٥ .

لكنها ارتفعت قليلا بعد ذلك حتى وصلت في مارس سنة ١٩٧٥ الى ١٤ ٪ ويتبطل الائتمان لغير المقيمين في معظم الاحوال في خصم الكبيالات والسندات الاذنية المسحوبة على بعض مؤسسات قطاعات الاعمال الكبيرة في الخارج والتي تدر على البنوك ربحا مجزيا نسبيا .

المؤمنان نے کون سے اُپر ظہری سے ردِ جہ سے « برلین سنہ ۱۹۷۴ء و مارٹ سنہ ۱۹۷۵ء »

نسبۃ المؤمنین للمؤمنین لوردائع المؤمنین	نسبۃ المؤمنین للمؤمنین لاجمالی المؤمنین	اجمالی المؤمنین للمؤمنین جبسی	اجمالی المؤمنین ابو ظہری	اجمالی المؤمنین جبسی	اجمالی المؤمنین ابو ظہری	
۵۸۹	۹۹۱	۷۱۲	۲۸۸	۷۱	۲۹	یولیو ۱۹۷۴
۴۹۳	۹۹۵	۷۰۲	۲۹۷	۷۰	۳۰	دسمبر ۱۹۷۴
۴۸۰	۹۸۱	۶۸۴	۳۱۶	۶۷۲	۳۲۸	نیلو ۱۹۷۵
۴۷۶	۹۵۹	۶۵۹	۳۳۵	۶۳۹	۳۹۱	مارس ۱۹۷۵

ويلاحظ من الجدول السابق أنه رغم استمرار مساهمة دبي بالنضيب الأكبر في إجمالي الائتمان وفي التسليف للمقيمين فقد سجلت حصة أبو ظبي تحسنا معتدلا حتى وصلت الى ٣٦٪ في مارس سنة ١٩٧٥ ويمعكس ذلك النشاط الاقتصادي المتزايد في إمارة أبو ظبي لا سيما في مجال البناء والانشاءات .

ومن البديهي أن يظل المركز الصافي للقطاع العام دائما للجهاز المصرفي وذلك طوال الفترة الماضية ، ويرجع ذلك الى الفرق الكبير بين حجم ودائع الحكومة (مديونيتها) حتى وصل صافي الرصيد الدائن الى ٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ والى ٧٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ٢٧٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . ممثلا بذلك حوالي ٢٥٪ من إجمالي أصول البنوك التجارية .

ويتألف معظم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي من عمليات سحب على المكشوف لآجال قصيرة وقروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات التنمية الأساسية اللازمة لتطور البنية الاقتصادية للبلاد .

ويلاحظ عند دراسة توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة أن مختلف هذه الأنشطة قد حصلت في نهاية الفترة (مارس سنة ١٩٧٥) على قدر أكبر من التسهيلات عنها في الفترات السابقة وذلك باستثناء قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به . كذلك يلاحظ أن قطاع التجارة قد احتفظ بالمرتبة الأولى في مجال التسهيلات الائتمانية في الوقت الذي احتفظ فيه قطاع البناء بالمرتبة الثانية إذ ارتفعت نسبة التسهيلات التي يحصل عليها من ١٧٪ في ديسمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٠.٣٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

توزيع المئتمنة المصرفية على القطاعات الاقتصادية

القطاعات	ديسمبر ١٩٧٢	النسبة المئوية	يونيو ١٩٧٤	النسبة المئوية	مارس ١٩٧٥	النسبة المئوية
النجلة	٦٠	١	٥٥	١	٥٥	١
البناء	١٧٠	٢	١٨٦	٢	٢٠٣	٢
النشطة اأرى	٩٣	٣	١٢٧	٣	١٤٣	٣
الحكومة	٧٧	٤	٦٣	٤	٧٥	٤
المنامة	١٥١	٦	٢١١	٥	٢٢٦	٥
النقل والتخزين	١٧	٥	١٨	٦	١٩	٦
الكهرباء والمياه والغاز	١٣	٧	١٤	٧	١٥	٧
المؤسسات المالية عدا البنوك التجارية	٥٠	٨	٦١	٨	٦٣	٨
المنجم والتعدين	٣	٩	٤	٩	٤	٩
الزراعة والصناعة	٣	١٠	٣	١٠	٣	١٠
الربطة بها	٣	١٠	٣	١٠	٣	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتد يكون من المفيد دراسة اسلوب البنوك الخاص بتوزيع الائتمان على الأنشطة الاقتصادية ، فبينما تمطي البنوك الوطنية والاجنبية اهية خاصة لقطاعي البناء والتجارة نجد ان نسبة اكبر من ائتمان البنوك التجارية الوطنية موجهة الى قطاع البناء (٢٨ ٪) مقارنة بالبنوك الاجنبية والتي لا تخلص الا ١٧ ٪ وذلك في نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٥ في حين كان لقطاع التجارة النصيب الاكبر من قروض البنوك الاجنبية (٦٠ ٪) مقارنة بـ (٥٥ ٪) من قروض البنوك الوطنية .

توزيع الائتمان تبعا للبنوك والقطاعات الاقتصادية

(نهاية مارس سنة ١٩٧٥)

القطاع	البنوك الوطنية	البنوك الاجنبية
التجارة	٥٥.١	٦١.٣
البناء	٢٧.٦	١٧.٢
الحكومة	١.٦	٦.٤
الصناعة	٥.٠	٣.٠
النقل والتخزين والمواصلات	٠.٩	٢.٤
الكهرباء والغاز والمياه	—	١.٤
المناجم والتمدين	٠.٦	٠.٢
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٠.١	٠.١
أنشطة أخرى	١.١	٨.٠
الإجمالي	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

وفي ختام هذه الدراسة عن البنوك التجارية في دولسة الامارات العربية المتحدة نسجل عدة ملاحظات اساسية على هذه البنوك :

اولا : ان معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الامارات نسروع لبنوك اجنبية وان نصيب البنوك الاجنبية قد بلغ ٥٦٪ من مجموع اصول البنوك التجارية في مارس ١٩٧٥ .

ثانيا : ان اربعة بنوك تجارية من مجموع البنوك العاملة في الامارات العربية والبالغ عددها ٢٩ بنكا لها ٦٢٪ من مجموع اصول البنوك مجتمعة في مارس ١٩٧٥ ، وهو ما يعني قيام ظاهرة التركيز المصرفي .

ثالثا : ان البنوك التجارية العاملة في الامارات العربية لا يقتصر نشاطها على منح القروض القصيرة الاجل بل تقوم ايضا بتقديم القروض الطويلة الاجل وخاصة بغرض تمويل مشروعات التنمية والمشروعات العمرانية .



٢ - المؤسسات الائتمانية غير النقدية

تتكون المؤسسات المالية غير النقدية والتي لا تخلق نقوداً ائتمانية في الامارات العربية المتحدة من اربعة مكاتب تمثيل لبنوك اجنبية وممنوعين لمكاتب تجارية مالية بالخارج وشركتين وطنيتين بالإضافة الى عدد من شركات التأمين الاجنبية والوطنية والسماصرة والصارمة هذا فضلاً عن المؤسسات المالية غير النقدية العاملة في القطاع العلم ، وهي بنسك الامارات العربية المتحدة للتنمية في ابو ظبي ، ومؤسسة ابو ظبي للتسليف العمراني ، ويمكن حصر تلك المؤسسات كما يلي : -

١ - مكاتب التمثيل : -

١ - دين نورسك كريديت بنك - ابو ظبي

تاريخ الترخيص : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : اوسلو - النرويج .

المساهمون : نرويجيون .

ب - يونيتد انترناشيونال بنك - ابو ظبي

تاريخ الترخيص : ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : الشركة البريطانية المحدودة (مجموعة بنسوك

اجنبية) .

ج - كتيديان ابريال بنك أوف كومرس - أبو ظبي .

تاريخ الترخيص : ٩ يوليو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : (لم يفتتح بعد) .

بلد المنشأ : تورنتو - كندا .

المساهمون : شركة كندية .

د - كيكال بنك - دبي .

تاريخ الترخيص : ٧ ابريل سنة ١٩٧٥ .

تاريخ الافتتاح : يونيو سنة ١٩٧٥ .

بلد المنشأ : نيويورك - الولايات المتحدة .

المساهمون : شركة أمريكية .

٢ - البيوت التجارية المالية : -

١ - أوركس للاستثمار المحدودة - دبي .

تاريخ الترخيص : ٦ يوليو سنة ١٩٧٤ .

رخصت هذه المؤسسة لممارسة بعض الاعمال التجارية

المصرفية المحددة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : عرب مقيمون في أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر

والسعودية ومجموعة تشارترد بنك والبنك البريطاني

واريونثوت لاثلم .

- ب — وارثي ميدل ايسست المحدودة : دبي :
 تاريخ الترخيص : ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٧٤ .
 تاريخ الافتتاح : ابريل سنة ١٩٧٥ .
 بلد المنشأ : هونج كونج .
 المساهمون : فرع لشركة هونج كونج وشنغهاي (— من
 اعضائها البنك البريطاني للشرق الاوسط) .

٣ — المؤسسات التمويلية :

- ١ — مؤسسة ابو ظبي للتسليف العمراني — ابو ظبي .
 تاريخ الترخيص : ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ .
 تاريخ الافتتاح : ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ .
 بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
 المساهمون : ١٠٠٪ حكومة ابو ظبي .
- ب — شركة سيتي كورب جلف فينلتس — ابو ظبي / دبي .
 تاريخ الترخيص : ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٤ .
 تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١٧ يوليو سنة ١٩٧٤ .
 في دبي مايو سنة ١٩٧٢ .
 بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
 المساهمون : ١٠٠٪ مساهمة المؤسسة ميرست ناشيونال
 سيتي عبر البحار للاستثمار .
- ج — مؤسسة الشرق الاوسط للتمويل — ابو ظبي / دبي .
 تاريخ الترخيص : ١٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ .

- تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١ ابريل سنة ١٩٧٥ .
- في دبي ١ يناير سنة ١٩٧٠ .

بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .

المساهمون : فرع للبنك البريطاني للشرق الاوسط .

٤ - بنوك التنمية : -

١ - بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية - ابو ظبي (١) :

منح الترخيص بمباشرة اعماله في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤ وتم
افتتاحه في ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ . وقد اتفد البنك من مدينة ابو ظبي مقرا
له ، على انه يجوز له ان يفتح فروعاً في بقية الامارات .
ويبلغ رأسمال البنك الف مليون درهم تساهم به الحكومة ١٠٠ ٪ .
هذا وقد بلغت جملة القروض التي قدمها البنك حتى نهاية ١٩٧٥ ، ٣٦٧
مليون درهم وذلك لتمويل المشاريع الانشائية وبعض المصانع والفنادق
والمشاريع الزراعية .

ب - بنك دبي الاسلامي - دبي .

تاريخ الترخيص : ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .

تاريخ الافتتاح : ١٩٧٦ .

بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .

المساهمون : ١٠ ٪ لمؤلة لوتاه و ٩٠ ٪ لمواطنين اخرين .

(١) راجع : مجلس النقد - الامارات العربية المتحدة - المجلد الثاني - المصدد
نومبر ١٩٧٥ .

المبحث الخامس

تطور النظام المالي

ان تقديم صورة واضحة عن تطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة يرتبط كل الارتباط باعداد موازنة موحدة لمختلف اجهزة الدولة سواء كانت هذه الاجهزة على مستوى الاتحاد او على مستوى الامارات ، ولكن نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بحكومات الامارات فيما عدا ابو ظبي فسوف نعرض تطور النظام المالي للدولة من خلال عرض التطورات المالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة ابو ظبي كل على حدة، ثم نبحث موضوع الفوائض والمساعدات الخارجية . ان الميزانية الاتحادية وميزانية ابو ظبي تشكلان ما يزيد على ٩٥ ٪ من مجموع الموازنات المعباة في الدولة ومن ثم فان تحليل حسابات هاتين الميزانيتين يكفي لالغاء الضوء على التطورات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما انه يمكن مدى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي فيها وهنا لا بد من ان ننوه الى دور عائدات البترول ، وخالصة بعد سنة ١٩٧٣ ، في احداث هذا التوسع الكبير في مختلف بنود الموازنات الاتحادية والمحلية .

ولا بد لنا ان نوضح ان حكومة امارة ابو ظبي قد تحملت وحدها منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ جميع الابعاء المالية للاتحاد سواء على النطاق المحلي او على النطاق الخارجي ، كما ساهمت ايضا في الموازنات المحلية لمعظم الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وذلك بتمويل الجزء الاكبر منها . وفيما عدا ابو ظبي فان الامارات الاخرى قد اجتمعت حتى الان عن المساهمة في تمويل الموازنات الاتحادية على الرغم من نص الدستور المؤقت للاتحاد على ذلك .

وموازنة دولة الامارات العربية المتحدة موازنة موحدة يصدر بها مرسوم اتحادي ، وهي لذلك تشمل المصروفات الجارية والمصروفات

الراسمالية (التحويلات الراسمالية والمصروفات الاتمائية) . ومصدق الشيء نفسه بالنسبة لموازنة امارة ابو ظبي فهي موازنة موحدة تصغر بمرسوم اميري ، وتتضمن مساهمة الامارة في الموازنة الاتمائية وذلك ضمن المصروفات الراسمالية :

١ - ميزانية الحكومة الاتمائية : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ تم تحضير الميزانية الاتمائية الاولى في الاول من يناير سنة ١٩٧٢ (١) ، حيث قامت امارة ابو ظبي بتوفير جميع الاموال اللازمة لها . ويوضح الجدول التالي الايرادات والمصروفات الفعلية للحكومة الاتمائية للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، كما يبين الايرادات والمصروفات التقديرية للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

(١) تبدأ السنة المالية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ولامارة ابو ظبي في الاول من يناير من كل سنة .

(مليون درهم)

		سنة ١٩٧٢			
		تقديري	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
١٩٧٥					
٢٥٢٥٠٨	١٦٢٦٧	٥٠٠٠	٣٨٤٧	١٩٦٨	مساهمات حكومة الإمارات
٢٨٨	١٥٧	١٠٠	١٧٨	٤٨	إيرادات أخرى (١)
٢٦٠٤٧	١٦٤٢٤	٥١٠	٤٠١٨	٢٠٠٨	إجمالي الإيرادات
١٦٩٩٨	٩٥٤	٣٢٩	٣١٢٧	١٤٩٠	المروقات الجارية
١٠٠٤٨	٧٣٧٢	١٨٠٩	٧٢٨	١٤٧	المروقات التأسيسية
٢٧٠٤٦	١٦١١٧	٥١٠	٣٨٥٤	١٦٣٧	إجمالي المروقات

(١) يمثل ضمن الإيرادات الأخرى إيرادات الدولة من أسواق مزارع الفيلة وحملات
الشر ويخص القيمة والكمية ونسبة .

وتجدر ملاحظة الفارق بين الإيرادات الفعلية لسنة ١٩٧٣ والإيرادات التقديرية لنفس السنة والذي يرجع الى عدم مساهمة الإمارات الأخرى — عدا إمارة أبو ظبي — في تمويل إيرادات الموازنة الاتحادية .

كما يوضح الجدول السابق أحد المؤشرات الهامة في تطور الدولة عند تحليل المصروفات العامة للميزانية فقد بلغت نسبة المصروفات الإنشائية الفعلية ٩٪ من إجمالي المصروفات سنة ١٩٧٢ ثم ارتفعت لتصل الى حوالي ١٩٪ ، سنة ١٩٧٣ ويقدر نصيب المصروفات الإنشائية خلال السنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بحوالي ٤٤٪ و ٣٧٪ على التوالي من إجمالي المصروفات ، ويوضح هذا كيف انتقلت المصروفات العامة للدولة من مرحلة الاهتمام ببناء الأجهزة والكوادر مع الاهتمام الجزئي بالمشاريع الإنشائية كما في سنة ١٩٧٣ الى مرحلة الانطلاق العمراني بعد أن تم توفير الحد الضروري من الأجهزة التنفيذية اللازمة لتحمل أعباء التنمية الشاملة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف الأجهزة في الدولة .



المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة

« ١٩٧٢ - ١٩٧٥ » (مليون درهم)

تقديري		متحقق		
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٢
١٢٠	١٠٦	٨١	٦٧	٥٨
٢٢٠	١٣٧	٧٧	٢٢٣	٧٤
٥٠	٢٨	—	—	—
٤٢٤٩	٢٣٥٥	١٤٢٢	١٩٢	٦٤٩
١٤٧	٨٥	٨٧	٧٥	٣٥
٢٥٩	٣٥٧	٨٢	٧٥	٣٥
٢٠٢٨	١٠١٨	٣٨١	٢٣٠	٧٣
١٩٢	١٥٣	١٠٤	٨٣	٥٢
٣٦٤٠	١٩٤٨	٦٤٦	٥٩٢	٢٦٧
٩١	٢٧	—	—	—
٧٩٩	٤٠٦	٢٣٥	٢٢٠	١١٧
٣٠٦٦	١٧٥٥	٦٤٣	٥٧٠	١٣١
٢٢١٦	١٢٢٤	٦٢	—	—
(٨٩) —	—	(٥٠) —	—	—
المصروفات الجارية				
١٦٦٩٨	١٠٤٩٨	٣٣٩١	٣١٢٧	١٤٩٠

- (١) وتشمل وزارات الدولة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي .
 (٢) وتمثل هذه المصروفات تلك التي تمت بسبب تأجيل التعمين لحسين اعتماد الخزانة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الائتمانية لدولة الإمارات العربية

المتحدة وتوزيعها على مختلف أجهزة الدولة .

مليون درهم

١٩٧٥	مليون درهم			١٩٧٢
	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
٧١٠٠	٧١٠١	١٢٠٠	—	وزارة الداخلية والدفاع والعمل
١٧٦٣	٢٥٤٤	٨٠٠	—	وزارة الكهرباء والماء
١١٥٨	٦٢١	١٥٨٧	٠٢٠	وزارة الإسكان
٢٧٣٢	٢١٤٣	١٣٤٤	—	وزارة المواصلات
٦٤٢	١١٥٠	١٨٢	١٠٠	وزارة الصحة
٤٦٠	—	٢٩١	٤٢٢	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١١٠٦	١٢٥٧	١٤٢٢	٠١٠	وزارات التربية والصيد والرياضة
١٣٧٦	٥٥٦	٢٥٧	٣٧٧	وزارة الأشغال العامة (١)
٢١٧	٤٥١	—	—	الوزارات الأخرى
(٢) ٢٠٠٠	—	—	—	مصرفات انبائية أخرى
٣٣٧	—	—	—	مصرفات في منظمات أجنبية
١٠٠٤٨	٧١٥٦	١٨١١	١٤٧	المصروفات الائتمانية

(١) وتشمل القضاء الطرق والمواصلات نظم وقد أضيفت المصروفات الائتمانية للمصروفات

التي تأتي من قبل وزارة الأشغال العامة لحساب الوزارات الأخرى للمصروفات الائتمانية

لهذه الوزارات .

(٢) المصروفات الائتمانية للمصروفات الجديدة فقط ، أما المصروفات الأخرى فهي مخصصة

لتغطية المصروفات الجارية تلتحقها من قبل الوزارات المختصة .

المصدر : احتسابات وزارة المالية والصناعة .

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة الاتحادية لتنمية المرافق الحيوية وحقق عجلة النمو والتطور في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات الانمائية ، فقد ارتفعت تلك المصروفات من ١٨١ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ الى ٧١٦ مليون درهم في سنة ١٩٧٤ . ثم الى ١٠٠٥ مليون درهم في سنة ١٩٧٥ .

ورغم كل هذا الاهتمام والدعم الا ان عجلة التطوير والتنمية لا تسير بالسرعة التي ترغبها وتخطط لها الدولة ولعل ابلغ دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين المصروفات الانمائية التقديرية والمصروفات الانمائية الفعلية التي تم صرفها ، فقد بلغت المصروفات الانمائية التقديرية لسنة ١٩٧٣ حوالي ١٨١ مليون درهم في حين لم تتجاوز المصروفات الانمائية الفعلية حوالي ٧٣ مليون درهم وينعكس اثر ذلك على المصروفات الانمائية التي تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذها .

وقد يكون ذلك عائدا الى مشاكل تأخير تسليم الموانع لعظم هذه المشاريع او اختيار مواقع غير صالحة مما يؤدي الى التأخر عن الروتين والمشكلات الأخرى التي تواجه جميع الدول في بداية تأسيسها .

٢ - ميزانية حكومة أبو ظبي :

تلمع حكومة أبو ظبي دورا رئيسيا وفعالا في مجال التنمية الاقتصادية سواء داخل الإمارة او في الإمارات الأخرى على حد سواء وذلك لما توليه من اهتمام لرفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة ليس بالنسبة للإمارة وحدها بل بالنسبة لجميع الإمارات الأخرى ، والبلاد المجاورة وذلك من خلال تدعيم الأنشطة الانمائية في الإمارة وتمويل النصيب الأكبر من ميزانية الحكومة الاتحادية وتقديم القروض والهبات الى حكومات الإمارات الاعضاء في الاتحاد وإلى حكومات البلاد المجاورة والشقيقة

ويبين الجدول التالي تطور مجموع الإيرادات العامة
والصرفات العامة والفائز والفائز العام ١٩٧٠-١٩٧٤

١٩٧٤		١٩٧٣		١٩٧٢		١٩٧١		١٩٧٠	
٩٦٧	١٣٢٠١	٧٢	٢٠٤٢	٦٥	٢٠٧٥	٦٦٩	١٦٩	٨٢٧	الإيرادات العامة
٣٧٣	٤٧٤	٢٨	١٠٦٨	٥	١٠٦	٢١٩	٣٩٤	٢٩	الإيرادات الأخرى
١٠٠	١٤١٧٦	١٠٠	٤٢١٠	١٠٠	٢١٨١	٢١٠٠	٧١٠٠	٨٥٦	مجموع الإيرادات
	٧٣٦٤		٢٣٦١		١٣٣٦			٧٢٠	مجموع المصروفات العامة
	٦٤١٢		٨٢٠		٤٤٥			١٣٦	عائش الميزانية

ويتضح من الجدول السابق أن الإيرادات العامة قد تطورت بصورة تدريجية ومنتظمة وذلك منذ سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣ حيث ازدادت بمعدل سنوي يقارب ٧٠ ٪ ، أي ازدادت من ٨٥٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ إلى ٢١٠ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، كما شهدت سنة ١٩٧٤ ارتفاعا كبيرا في الإيرادات العامة بلغت نسبته ٢٣٦ ٪ نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول .

ويبين الجدول التالي تطور الإيرادات والمصروفات العامة ومقتضى الميزانية لحكومة أبو ظبي (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	مليون درهم	مقتضى الميزانية
١٩٧٠	٨٥٦	٧٢٠	١٣٦	
١٩٧١	١٦٥١	١١٠٤	٥٤٧	
١٩٧٢	٢١٨١	١٧٣٦	٤٤٥	
١٩٧٣	٤٢١١	٣٣٩١	٨٢٠	
١٩٧٤	١٤١٧٦	٧٧٤	٦٤١٢	

ويتضح من الجدول السابق أن زيادة الإيرادات العامة حتى سنة ١٩٧٢ كلفت زيادة تدريجية ، إلا أنه ومنذ سنة ١٩٧٣ ، وبسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، فإن الإيرادات العامة انخفضت في الزيادة بنسب كبير .

وتبعا لاختلاف العلاقة بين حجم الإيرادات الملمية والمصرفيات
 العملة تطور الفاقص والذي يمثل حصلة الفرق بينهما ، فبعد أن تضامف
 هذا الفاقص بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ ، حيث ازداد من ٥.٣ الى
 ١٩٣ مليون درهم واستمر في الزيادة فارتفع الى ١٢٣.٠ في سنة ١٩٧٢
 والى ٨٦٢ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ ، أي بزيادة تصل الى ٥٠٪
 عن السنة السابقة . ثم كانت الزيادة الكبيرة في الفاقص في سنة ١٩٧٤
 عندما ارتفع الى ١١٢٤١ مليون درهم ، وكان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير
 في الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٤٪ مقابل ارتفاع
 المصروفات العامة بلغت ١١٥٪ .



تطور المصروفات العامة (١) (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	المصروفات الاعتيادية
٢٠٥٦	١٦٥	٧٤٦	٤٦٣	٣٥٤	التنويلات الراسمالية
٤١٦٧	١٨٦٨	٥٢٨	٢٤٩	٣٣	المصروفات التطويرية
١٥٤١	٥٥٨	٤٦٢	٣٩٢	٣٣٣	(المصروفات الانبائية)
٧٧٦٤	٣٣٩١	١٧٣٦	١١٠٤	٧٢٠	المجموع
					النسبة من المجموع
٢٧	٢٨	٤٢	٤٢	٤٧	الموازنة الاعتيادية
٥٤	٥٥	٣٠	٢٢	٧	الموازنة الراسمالية
١٩	١٧	٢٨	٣٦	٤٦	موازنة التطوير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

١ - المصروفات الاعتيادية :

ويقصد بها المصروفات العادية (الجارية)
فقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٤٢ مليون درهم سنة ١٩٧٠
الى ٢٨٠٨ مليون درهم سنة ١٩٧٤ اي بزيادة تصل الى ٨١٩٪
خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية حتى
سنة ١٩٧٣ حوالي ٤٠٪ ارتفعت الى ١١٣٪ سنة ١٩٧٤ .

(١) جرى العمل عادة على التمييز من المصروفات الاعتيادية بالموازنة الاعتيادية وعن
التنويلات الراسمالية بالموازنة الراسمالية ، وعن المصروفات الانبائية بالموازنة
التطويرية .

ويعود هذا الارتفاع الكبير في المصروفات الاعتيادية خلال الفترة ١٩٧: - ١٩٧٤ الى كون الجهاز الاداري في امارة ابوظبي ما زال في طور التكوين مما يتطلب ايجاد وتنمية كوادر واطارات جديدة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات لازمة لسير الإدارة وسد احتياجاتها المتعددة ، كذلك ساهم في هذا الارتفاع الكبير ازدياد المساعدات والتحويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة للأسر سواء بطريق مباشرة وهذه هي التحويلات الاجتماعية المباشرة او النقدية ، او بطريق غير مباشرة وهذه هي التحويلات غير المباشرة او المعينية ، ومثلها العلاج المجاني وتزويد الماء والكهرباء بالمجان للمواطنين ، والتعويض عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية .

ب - التحويلات الرأسمالية :

وهي تشمل المصروفات الرأسمالية التي تسهم بها الامارة في الموازنة الاتحادية والمساعدات الخارجية والمساهمة في المؤسسات الدولية وقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٤١٦٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ ، وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة من الارتفاع الكبير في بند الهبات والمنح المقدمة للبلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة في افريقيا واسيا ، وكذلك عن زيادة نسبة المساهمات في المؤسسات او الشركات سواء في الداخل وفي الخارج وعن القروض الممنوحة لمختلف الدول .

واهم بند في هذه الموازنة هو المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث بلغت هذه المساهمة ٢٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٤٠٣ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ثم ٧٩٤ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وأكثر من ٢٣٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٦ .

ج - المصروفات الائتمانية (التطويرية) :

وتشمل هذه المصروفات الائتمانية ، وهي ما جرى العمل على تسميتها بالموازنة الائتمانية ، جميع ما يصرف على مشاريع التنمية وقد ارتفعت من ٣٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٥٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٨ ٪ تقريبا ، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة ١٩٧٤ الى ١٥٤١ مليون درهم أي بزيادة ١٧٦ ٪ بالنسبة للسنة السابقة . وتعتبر هذه المصروفات الائتمانية ذات أهمية كبيرة لأنها تظهر مدى ما يخصص من أموال لانفاقها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ايرادات حكومة ابو ظبي :

١ - الايرادات العامة :

وتشمل كافة المداخل الداخلية كالمبيعات والضرائب والرسوم والبرترول والضرائب المباشرة وغير المباشرة والفوائد والارباح وكذلك التحويلات الجارية المختلفة ويوضح الجدول التالي هذه الايرادات خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .



مليون درهم

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
-	١٨٩	-	٢٠٢	٤٥
١١	٣١	٣٩	-	-
٤٦	٣٧	١٥	-	-
٤٤	٢	١٣	-	-
١٣	-	-	٠٩	٢٠
٤٢	٠٠	-	-	-
٢	-	-	-	-
١٥	١٠٠	٣٢٠	٢٠	٧٤
المجموع				

ويتبين من الجدول السابق أن أهم عنصر من الإيرادات الجارية هو عوائد البترول التي بلغت نسبتها ٩٧٪ من الإيرادات الجارية لسنة ١٩٧٠ ، كذلك يلاحظ من الجدول السابق تطوّر الإيرادات من الفوائد والإرباح التي ارتفعت من ٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٢٧٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وكانت خلال تلك الفترة في نمو مطرد منتظم .

ب - الإيرادات غير العادية (الرأسمالية والمالية) :

وتشمل كافة المداخل التي سجلت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولقد وزعت هذه الإيرادات حسب القروض والمنح المتحصل عليها على النحو التالي : -

N

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٣٧.٢	٢٠٤.١	٢٠٧.٧	١٨٩.٧	٨٢٤.٨	مواليد
٠	٠	٠	٠	٠	ضرائب مباشرة
٦٥.٧	٣٤.٨	٢٩.٢	١٨.١	١٢.٩	ضرائب غير مباشرة
٢٧٧.٥	٨٢.٩	٣١.٤	٢٢.١	٧.٠	لوائيم وارصاح
٤.٥	٥.٥	٠.٢	٠.١	٠.٠	تحويلات مختلفة ا.ر.
١٤٠.٥	٢١٦.٧	٢١٣.٧	١٦٢.٩	٨٤.٥	

فقد حصلت أبو ظبي على قرض من البنك الالماني (ناشيونال بنك نور ميدلاند كريديت) في سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ بقيمة ٤رء مليون درهم و ٢٠٢ مليون درهم على التوالي كما حصلت على قرض من مؤسسة مرفق قرائفول سنة ١٩٧٢ بقيمة ٧٩٥١ مليون درهم ومن شركة البترول البريطانية بقيمة ١٩٤٠ مليون درهم في السنة نفسها .

اما المنح فقد كانت معطاة من قبل الحاكم حيث بلغت ١٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٣٦ مليون درهم سنة ١٩٧٢ وذلك لشراء جزء من أسهم شركة اسمنت الاتحاد وكذلك من شركة البترول البريطانية بمبلغ ٢٣رء مليون درهم سنة ١٩٧٢ للمساهمة في انشاء مصفاة البترول .

اما بيع الاسهم فهو يتمثل في بيع اسهم الدولة في بنك أبو ظبي الوطني الى مواطني أبو ظبي وقد كلن بمقدار ٢ مليون درهم سنة ١٩٧٠ و ٦رء مليون درهم سنة ١٩٧٤ .

وما دنا بصدد بحث النظام المالي في دولة الامارات العربية لا بد من أن نعرض لموضوع الاستثمارات (فوائض البترول) والمساعدات الخارجية لما لهما من أهمية ليس بالنسبة لاقتصاد دولة الامارات محسوب ، وانما بالنسبة للاقتصاد العربي والعالمي .

٢ - الفوائض والمساعدات الخارجية :

١ - الفوائض :

ونعني بفوائض البترول فلكل الجزء من عقداة البترول التي تخصصها الحكومة كاحتياطي ويتم استثمارها في اوجه عدة وذلك من أجل

الاستفادة من دخلها أو اللجوء اليها وقت الحاجة . وهنا لا بد ان نشير الى اننا لا نتفق مع عدد من الكتاب الذين يتفنون كثيرا بفوائض البترول والحق ان هذه الاموال ليست كما يطو للبعض ان يروج بانها زائدة عن حاجة البلد ومتطلبات التنمية فيه وانما هي استثمارات مؤجلة جاءت نتيجة لعدم قدرة الجهاز الحكومي على صرف عوائد البترول المتزايدة بالسرعة التي جاءت بها وانه لا بد من الاحتفاظ بها في مكان امين ومناسب لبعض الوقت الى ان يحين وقت استثمارها .

اما بالنسبة لدولة الامارات فلا يوجد لديها فائض واما اماره ابو ظبي ، وهي الممول الوحيد لحكومة الاتحاد ، فهي التي توجد لديها بعض الفوائض ، ومن اجل ادارة هذه الاموال بما يحقق اعلى معدلات الربح انشأت اماره ابو ظبي جهاز ابو ظبي للاستثمار وذلك في مطلع سنة ١٩٧١ . وتقدر المبالغ التي يديرها جهاز ابو ظبي للاستثمار بحوالي خمسة عشر بليون درهم وذلك حتى نهاية شهر يناير ١٩٧٦ موزعة بين مساهمات في اسهم وسندات ومؤسسات مالية محلية وعربية وعالمية ونقد ومعار .

وقبل تاسيس جهاز ابو ظبي للاستثمار كان يوجد مجلس للاستثمار مقره لندن وقد جندت اعمال هذا المجلس منذ سنة ١٩٧٤ وذلك لمعهم فاعليته سواء من حيث تكوينه ام من حيث حجم الاموال التي كان يديرها .

وتنوي حكومة ابو ظبي الاهتمام بموضوع الاستثمار عن طريق زيادة حجه وادارته بصورة كفؤة وذلك لما لهذا الموضوع من اهمية بالغة كاحتياطي ليس لامارة ابو ظبي فحسب وانما لدولة الامارات العربية المتحدة بالاضافة الى انه يمكن ان يكون احد مصادر الدخل القومي وذلك بما يفره من عوائد بجانب عوائد البترول .

ب - المساعدات الخارجية :

نحول اشارة أبو ظبي جميع المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة والتي ازدادت بصورة ملحوظة بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولا تسبح دولة الامارات العربية المتحدة بنشر ارتسام المساعدات الخارجية بسبب متطلبات الامن القومي وكذلك حتى لا تمن بما تمنطيه لشقيقتها من البلاد العربية والبلاد الصديقة الاخرى ويمكن أن نذكر هنا أن دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي على هيئة مساعدات خارجية وقدمت ما نسبته ٢٨٪ من دخلها القومي في سنة ١٩٧٥ وستقدم في حدود نفس النسبة في سنة ١٩٧٦ . هذا وقد استغلت من هذه المساعدات البلاد العربية وخاصة بلاد المواجهة كما استفاد منها عدد من البلاد الإسلامية والأمريكية والاسيوية .



الفصل الثانی

.

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

مقدمة :

البتروال القطاع القاعد :

بدأت التنمية الاقتصادية في الامارات العربية بلكشاف البترول فيها .

ثم اخذت فكرة التنمية تبرز على المستوى الاتحادي بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ . حيث بدأت التنمية تأخذ اتجاهاين متوازيين الاتجاه الاول وهو التنمية على مستوى كل اماراة على حدة والاتجاه الثاني هو التنمية على مستوى الامارات ككل اي على مستوى دولة الاتحاد .

فبعد اكتشاف البترول وتدفق عائداته على الامارات العربية الاوفر حظا بدأت هذه الامارات تفكر في كيفية استغلال عائداتها من البترول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت اماراة ابو ظبي سباقة لهذا العمل فبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم سنة ١٩٦٦ دخلت اماراة ابو ظبي مجال التنمية الاقتصادية فانشأت اول مجلس للتخطيط في سنة ١٩٦٨ وذلك للاشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) للامارة وكانت هذه الخطة اول خطة اقتصادية توضع في الجزيرة العربية حيث ارسى اساس التنمية الاقتصادية لابوظبسي .

أما الامارات الست الاخرى فلم تضع اي تخطيط لها للتنمية الاقتصادية . بل اقتصر الامر فيها على تنفيذ المشروعات المنفردة ، فامارة دبي مثالا نفذت مشروع تعميق خور دبي وذلك بقرض حصلت عليه من دولة الكويت ثم قامت بعد تصدير البترول ببناء ميناء دبي العميق كما نفذت بعض

المشروعات الاساسية الاخرى . كما ان بريطانيا قبل انسحابها من الامارات بوضع سنوات انشأت ما سمي « مكتب التطوير » حيث ساهمت بجزء من ميزانيته السنوية بينما تولت اماره ابو ظبي تمويل حوالي ٨٠ بالمائة من هذه الميزانية . وقد عمل مكتب التطوير الذي ضم في عضويته الامارات السبع التي كونت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، على القيام ببعض المشاريع الاقتصادية في الامارات الاقل حظا في الثراء وذلك في مجالات الامهار والزراعة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة .

هذا بالإضافة الى ان اماره ابو ظبي قبلت وقبل قيام الاتحاد بصورة مباشرة بتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية في بعض الامارات . كما ان كلا من الكويت والمملكة العربية السعودية ساهمت في القيام ببعض المشروعات الاقتصادية والتربوية والصحية . اما بعد قيام دولة الاتحاد في سنة ١٩٧١ فقد اتجه العمل الى ازالة جميع القيود الاقتصادية التي كانت مفروضة على حركة الافراد والبضائع والسلع بين مختلف الامارات الاعضاء في الاتحاد والتي كانت تركز الاقليمية والتفتت الاقتصادي في المنطقة . كما اخذت دولة الاتحاد في اقامة بعض مشروعات البنية الاساسية ، ومثلها الطرق والمواصلات والكهرباء والمرافق العامة الاخرى وذلك على المستوى الاتحادي .

وفي سنة ١٩٧٣ انشيء مجلس للتخطيط على مستوى الدولة كما اجري في سنة ١٩٧٥ اول تعداد علمي للسكان وذلك لاهمية الجانب البشري في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع هذه الخطوات التي تجرى على مستوى اتحادي فان العمل جار بصورة اكبر في مجالات التنمية الاقتصادية على مستوى الامارات . ونتيه هنا الى ظاهرة المنافسة التي تجري في هذا المجال بين الامارات المختلفة

والتي تتمثل في انتشار ظاهرة التقليد بين الإمارات بتكرار نفس المشروعات بعيدا عن التنسيق والتكامل ، وهي ظاهرة وإن كانت مفيدة في بعض الأحيان إلا أنها ضارة في أغلبها ذلك أنها تفوت على الإمارات ما يحققه التنسيق والتكامل من الأمادة بمميزات الإنتاج الكبير ومن المحافظة على الطاقات المالية إن تبعثر وتهدر .

ويشكل البترول من كل ما تقدم تطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو سيظل كذلك في المستقبل أيضا .

فالبترول وهو (القطاع القائد) بالنسبة للاقتصاد الوطني سيظل يتحمل ، في مرحلة التنمية هذه كما هو الشأن في بقية البلاد البترولية عبء القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويكون عليه أن يرتفع بمستواها الاقتصادي والتكنولوجي .

وهو كذلك الممول الأول لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو المصدر الأول والأرخص للطاقة المحركة اللازمة لآلة مختلف الصناعات وهو يشكل مادة خام لكثير من الصناعات التي يتجاوز عددها عشرات الآلاف ، والتي تدخل في معظم ما يحتاجه الإنسان من مأكلا وملبس ومسكن .

وهو يؤدي إلى نمو كثير من القطاعات الأخرى التي تدور في فلكه ، كما أنه يؤدي وعن طريق عمل «المعجل» إلى إقامة كثير من الصناعات التي يحتاج إليها . ومن الملاحظ في هذا المجال أن أغلب هذه الصناعات التي يؤدي إليها عمل معجل البترول إنما تتم خارج البلاد المصدرة للبترول ولذلك يكون من الضروري العمل على نقل آثار المعجل ، كلما أمكن ذلك ، من الأسواق الخارجية إلى الأسواق المحلية المنتجة للبترول .

وينبى الى ان البترول وهو القطاع القائد في البلاد المصدرة للبترول لا تحتاج اليه القطاعات القائدة الاخرى في البلاد غير البترولية من المعاملة المتميزة مما تتطلبه الصناعة والزراعة في مرحلة تنميتها وما يتمثل في : —

١ — اعفاء هذه القطاعات القائدة من مسئولية تمويل القطاعات الاخرى والمرافق العامة ، مع تحميل القطاعات غير القائدة بمسئوليات القطاعات القائدة .

٢ — حماية الحكومة لهذه القطاعات القائدة ، وخاصة عن طريق الحماية الجبركية والاعفاءات الضريبية والاعانات ونضرب بذلك مثلا بالرعاية الخاصة التي قدمت للزراعة في مصر منذ عهد محمد علي حتى قيام الثورة حيث ركزت اغلب الاستثمارات العامة في هذا القطاع مع اعفائه من ضرائب الاستغلال الزراعي ثم بالرعاية الخاصة التي قدمت للصناعة بعد الثورة . فلو ان بلدا مثل السودان مثلا رأت ان تهتم بقطاع الزراعة فان الحكومة تمنح هذا القطاع الميزات المذكورة اعلاه وتعتبر بذلك الزراعة في السودان القطاع القائد .

ان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المصدرة للبترول ومنها الامارات العربية يتوقف الى حد بعيد على حسن استخدام عائدات البترول وتسخيرها لخدمة اغراض هذه التنمية مما يوضح عظم المسؤولية الملقاة على هذا القطاع القائد . ان البترول ثروة ناضبة ، وان اتفاق عقدااته ليس اتفاقا لخلل جار وانما هو في الحقيقة « تسهيل لرأس مال عيني » ولذلك يكون من الضروري ان يخصص اكبر جزء ممكن من عائدات البترول لاقامة رؤوس اموال عينية تعطي دخلا اكثر استمرارا من البترول نفسه . (١)

(١) راجع « القوة البترولية الاولى » ابريل ١٩٧٥ — وزارة البترول والثروة المعدنية دولة الامارات العربية المتحدة .

ان نجاح التنمية الاقتصادية في الامارات العربية يستلزم بالدرجة الاولى التنسيق والتكامل ليس على مستوى الامارات العربية او حتى مستوى منطقة الخليج العربي وحدها بل على مستوى العالم العربي كله .

خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لا يمكن غيابها للكيانات الاقتصادية الهزيلة .

وستقسم دراستنا في هذا الفصل الخاص بالتنمية في الامارات العربية المتحدة الى ثلاثة مباحث : —

المبحث الاول : خطط التنمية في امارة ابوظبي .

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد .

المبحث الثالث : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية والصناعة) .



المبحث الأول

خطط التنمية في إمارة أبوظبي

قدمنا ان إمارة أبو ظبي كانت سبباً في مجال التنمية الاقتصادية وفي وضع الخطط الاقتصادية لها وذلك قبل قيام الاتحاد ، بينما لم توجد قبل هذا الاتحاد في الإمارات الأخرى أية خطط اقتصادية للتنمية الاقتصادية . لقد اقتصر الأمر فيها على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية وبصورة انفرادية . وقد استمر هذا الوضع في هذه الإمارات الأخرى بعد قيام الاتحاد وحتى

الآن . وبالرغم من حصول إمارة دبي والشارقة على عقائد كبيرة من البترول فإن إهتمامها لم تضع خططاً للتنمية الاقتصادية فيها بل اقتصر الأمر على اتفاق معظم عائدات البترول على مجموعة من المشروعات الاقتصادية دون أن يكون بينها أي ترابط بحيث لا يمكن أن نسميها خططاً اقتصادية .

ولما كانت إمارة أبو ظبي قد قطعت شوطاً لا بأس به في مجال التخطيط الاقتصادي وكونت لديها الكوادر الفنية التي يمكنها أن تضع الخطط الاقتصادية وتقوم بتنفيذها فإننا سنبحث بشيء من التفصيل خطط التنمية الاقتصادية في إمارة أبو ظبي . (١)

فمنذ بدأ تحقق البترول في أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ كان على الحكومة آنذاك أن تعمل على تطوير البلاد من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكن ذلك لم يتم الا بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في شهر أغسطس سنة ١٩٦٦ . وبالرغم من أن صادرات البترول بدأت سنة ١٩٦٢ إلا أن الاقتصاد المحلي لم يستفد من عقائده فائدة تذكر ، فقد بلغ مجموع ما انفق في مجالات التنمية فيما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٥ حوالي ٢٠ مليون

(١) انظر « اقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً » ص ٢١١ وما بعدها للمؤلف .

درهم فقط موزعة بين مشروعات من مجموع عائدات البنزول البالغة ١٩٣ مليون جنيه استرليني للفترة المسبقة الذكر بنسبة ٧٧٪ (١) .

وسنمعرض في الجدول التالي توزيع اعتمادات التنمية على القطاعات فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

مشاريع التنمية لأبو ظبي والمبالغ التي صرفت عليها (١٩٦٥ - ١٩٦٣)

السنة	المشروع	المبلغ بالدرهم
١٩٦٣	مشاريع الطرق والمياه والاسكان	٢٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٤	الكهرباء (المرحلة الاولى)	٢٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٥	مشاريع المياه والكهرباء (المرحلة الثانية)	١١٦٥.٠٠٠
المجموع		١٧١٥٠.٠٠٠

المصدر : (اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا) ص ٢١٢ للؤلؤف .

(١) على أساس سعر صرف الجنيه الاسترليني ١ : ١٤ درهم في ذلك الوقت .

اولا : الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢)

بعد ان تولى الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٦٦ اخذت عائدات البترول تزداد سنة بعد اخرى فكان لا بد من وضع خطة تضم الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في ابو ظبي تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد .

وعلى ذلك فقد وضعت الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢) وهي اول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي ، وهي تجربة يمكن ان تستفيد منها ابوظبي وغيرها من بلدان المنطقة الشيء الكثير . وقد بوشر بتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الاميري رقم (١٥) في ١٠-٢-١٩٦٨ .

وقد بلغت اعتمادات هذه الخطة ٢٩٦ مليون دينار بحريني . (١) وتقع الخطة في احد عشر بابا هي التعليم ، الصحة ، الزراعة ، الصناعة ، المواصلات ، البلديات ، الاسكان ، العمل ، السياحة ، القروض والاستثمارات ، المباني العامة .

١ - التعليم : —

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ١٢١٤ مليون دينار وهذا المبلغ يصرف في سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) على انشاء ما تحتاجه البلاد

(١) كان الدينار البحريني في وقت تنفيذ الخطة هو العملة المتداولة في ابوظبي وهو يساوي عشرة دراهم .

من مدارس ابتدائية واعدادية ومعاهد ورياض للاطفال ومكتبات عامة ومسكن للمدرسين ومدارس لحو الامية وتعليم الكبار . وبالفعل فقد تم في خلال سنوات الخطة تنفيذ جميع مشاريع هذا الباب وقد تم بناء العديد من المدارس في كل من مدينتي ابوظبي والمين كما انشئت المدارس في مختلف القرى المتناثرة كما تضمن هذا الباب صرف الرواتب الشهرية لجميع طلاب الامارة والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا . (١) .

٢ - الصحة :-

وقد خصص لباي الصحة في الخطة الخمسية مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دينار من أجل انشاء المستشفيات في مدينتي ابوظبي وفي مدينة العين والمستوصفات في القرى والجزر حيث تستدعي الضرورة ذلك .

٣ - الزراعة :-

بلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ١٣٤ مليون دينار وذلك للصرف على تطوير الزراعة وتنميتها وخاصة في منطقة العين . وكذلك على المسح الذي اجري لمعرفة مصادر المياه والاصلاحت التي ادخلت على الاملاح وصيانتها .

(١) تبين بعد تنفيذ اربع سنوات من الخطة بان عدد الطلاب ازداد من حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة في سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ الى ١٠ آلاف طالب وطالبة في سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وهذا دليل على مدى الالتئال على التعليم مما يتطلب صرف المزيد من المبالغ على هذا المرنق الحيوي الهام .

٤ - الصناعة : -

بلغ مجموع ما خصص لها ٥٩٤ مليون دينار ويدخل في باب الصناعة مشاريع الكهرباء والماء التي حصلت على حصة الأسد من هذا المبلغ بالإضافة الى بعض المشاريع الأخرى مثل بعض الصناعات البتروكيمياوية والملح الصناعي الذي تم إقراره في سنة ١٩٦٩ .

٥ - المواصلات : -

حصل هذا الباب على أكبر نصيب من الخطة الخمسية إذ خصص له مبلغ ٧١ مليون دينار . ويدخل ضمن هذا الباب إنشاء العديد من الطرق المعبدة الحديثة ومنها الطرق الداخلية لمدينة أبوظبي والطرق الداخلية لمدينة العين وطريق أبو ظبي - العين وطريق أبو ظبي - دبي وطريق أبو ظبي - قطر وهذان الطريقان يصلان أبوظبي بجاراتها الإمارات العربية وجميع دول العالم .

٦ - البلديات : -

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٥٠٣ مليون دينار يصرف من أجل تخطيط مدينتي أبو ظبي والعين ويدخل ضمن هذا الباب أيضا موضوع الاستهلاكات الذي خصص له في سنة ١٩٧١ خمسة ملايين دينار لمدينة أبو ظبي فقط .

ويدخل ضمن الباب أيضا موضوع تجميل وزراعة كل من مدينة أبو ظبي ومدينة العين وكذلك مشاريع ردم المستنقعات والأراضي المنخفضة .

٧ - الاسكن : -

وقد خصص لباب الاسكن في الخطة الخمسية مبلغ ١٥٨ مليون

دينار ويتضمن هذا الباب انشاء المساكن الشعبية في كل من مدينة ابو ظبي ومدينة العين وفي مدينة زايد .

٨ - الميسل :-

ويبلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ٢٨ مليون دينار ويمصرف هذا المبلغ على انشاء المدارس المهنية وتجهيزها بالمعدات الثقيلة . وكذلك الصرف على تحسين احوال اليد العاملة في ابوظبي .

٩ - السياحة :-

وقد خصص لباب السياحة ٩٠ مليون دينار تصرف على تطوير السياحة في البلاد واتشاء بعض المؤسسات بالاضافة الى الاهتمام بالابار والتنقيب عنها وحفظها وكذلك انشاء عدد من المتاحف في مدينة ابو ظبي ومدينة العين .

١٠ - القروض والاستثمارات :-

وقد خصص للقروض والاستثمارات ٤٩ مليون دينار ويدخل في هذا الباب القروض التي تمنحها ابو ظبي للامارات الاخرى والدول الشقيقة بالاضافة الى بعض المبالغ التي يتم استثمارها من قبل مجلس ابو ظبي للاستثمار .

١١ - المباني العامة :-

وقد خصص مبلغ ٩٧ مليون دينار لاقامة بعض المباني العامة وتصور الضيافة وتعاملت الاجتاعلت وغيرها .
وفيما يلي ملخص الخطة الخمسية ولاوابها .

خطة العمل الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

خطة الاعمار الخمسية " ١٩٦٨ - ١٩٧٢ "

إيراب المنطقة	الخطة الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)	الامتدادات السنوية (الف فنتلر)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	الخطة الخمسية	١٩٦٨ - ١٩٧٢	إيراب المنطقة
١٧١٤٠	١٤٦٤	٢٥٨٨	٢٠٥٧	١٨٠٣	٤٢٢٨	١٧١٤٠	الاول - المزارع	١٧١٤٠	٣١١٩٧٠	١٧١٤٠
٦٥١٠	٣٣٠	٨٤٥	٢٠٤٠	٢٢٦٥	٨٣٠	٦٥١٠	الثاني - السحرة	٦٥١٠	١٣٩٦٩	٦٥١٠
١٣٢٨٩	٤٠٥٠	٤١٣٠	٢٥١٠	١٧٦٩	٨٨٠	١٣٩٦٩	الثالث - الزراعة	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٥٩٢٤٠	١٥٤٢٠	٨٢٢٠	٩٩٧٠	١٤٤٦٠	١١٢٢٧٠	١٣٩٦٩	الرابع - الصناعة	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٧١٠٣٠	٨٢٥٠	١١٠٦٠	١٧٣٧٠	١٦٦٩٠	١٧٢٦٠	١٣٩٦٩	الخامس - المواصلات	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٥٠٣١٠	٧٤٩٠	١٥٢٠	١١٦٥٠	١٢٩٢٥	٨٧٢٥	١٣٩٦٩	السادس - البنيات	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
١٥٨٠٠	٢٨٠٠	٢٤٠٠	٣١٥٠	٤٧٠٠	٣٧٥٠	١٣٩٦٩	السابع - الإسكان	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٢٧٥٥	٣٧٥	٥٥٠	٦٤٠	٩٣٠	٢٦٠	١٣٩٦٩	الثامن - العمل	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٥٩١٦	١٠٠٠	١٥٧١	١٣٢٥	١١٧٠	٨٥٠	١٣٩٦٩	التاسع - السياحة	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٩٧٢٠	٥٨٠	٨٣٠	٢٣٧٥	٣٧١٥	٢٢١٠	١٣٩٦٩	العاشر - البنى العامة	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٤٩٠٠٠	١٥٥٠٠	١٤٥٠٠	١١٧٥٠	٤٢٥٠	٢٠٠٠	١٣٩٦٩	الحادي عشر - قروض واستثمارات	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩	١٣٩٦٩
٢٩٥٩١٠	٥٧٢٥٩	٥٦٢١٤	٦٤٨٨٧	٦٥١٧٧	٥٢٢٧٣	٣١١٩٧٠	جميع امتدادات	٣١١٩٧٠	(١ - ١١)	٣١١٩٧٠

ومن استقرائنا لآبواب الخطة الخمسية الأولى لإمارة أبوظبي نجد أنها ركزت على مشروعات البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ومستشفيات ومساكن وكهرباء وماء . وقد بذل مجهود كبير في إعدادها وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه واضعي هذه الخطة (١) ، إذ لم تكن الإحصاءات والبيانات اللازمة لوضعها متوافرة في ذلك الوقت .

ولذلك جاءت هذه الخطة مبالغة عن تجميع لمشروعات البنية الأساسية ومع أنه كان من السابق لأوانه وضع خطة اقتصادية لأبوظبي في تلك الظروف التي كانت تمر بها إلا أن تجربة الخطة الخمسية الأولى ستكون ولا شك ذات فائدة كبيرة بالنسبة للذين سيقومون بوضع الخطط الاقتصادية لأبوظبي أو للإمارات العربية المتحدة في مرحلة لاحقة .

مجلس التخطيط في أبوظبي : - (٢)

بعد أن بوشر في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لأبوظبي في بداية ١٩٦٨ ظهرت الحاجة لإنشاء مجلس للتخطيط يتولى الإشراف على تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى وضع الخطط للمراحل القادمة كما يتولى توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الإمارة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان إنشاء مثل هذا الجهاز ضروريا نظرا لعدة عوامل أهمها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى واتساع مسؤوليات أبوظبي الخارجية عربيا

(١) لقد قلم بالجهد الكبير في وضع هذه الخطة الخمسية السيد محمود حسن جيمه مستشار التخطيط الاقتصادي لإمارة أبوظبي .

(٢) «ماتع سعيد السبيح » مجلس التخطيط في أبوظبي « ١٩٧٠ .

ودوليا والتحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيلم الاتحاد ، والرغبة في معالجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد ، وهو قطاع البترول ، وفي السيطرة على الحركة التضخمية التي صاحبت ظهور البترول وانطلاقة التنمية الاقتصادية .

وفي مايو ١٩٦٨ صدر المرسوم الاميري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨ منشأ مجلس التخطيط ومحددا اختصاصاته وفي مقدمتها وضع الخطوط العريضة لرسم الخطط للاعمار الشايل والتصديق على الخطط وميزانياتها والاقرار على تنفيذها وعلى اعداد واقرار ومراقبة تنفيذ الميزانيات الاعتيادية لضمان تنسيقها مع الخطة ، ودعم الفاعليات العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص والاطار العام للخطة والبت في جميع الامور الاخرى التي تكمل تسهيل تنفيذ الخطة وتمجيل التطور المتوازن .

وكان من الضروري بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء الحركة العمرانية في ابوظبي وبعد مضي سنة من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ان يبدأ مجلس التخطيط عمله بمراجعة وتقويم ما تم انجازه خلال هذه الفترة التي تعتبر من اهم فترات التطور الاقتصادي والاجتماعي في ابوظبي .

ثم كان على هذا المجلس بعد ان فرغ من هذه المهمة ان يشرع في ضوء معطيات هذه التجربة في وضع اسس التطور الاقتصادي للمرحلة المقبلة التي تختلف بالضرورة من حيث بنيتها ووسائلها عن المرحلة السابقة .

وفي سنة ١٩٧١ انشأ اول مجلس للوزراء في اماره ابوظبي لتولي المهام التي كانت مناطة بمجلس التخطيط السابق الذكر الذي ادى دوره في تلك المرحلة .

ثانيا : الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٧ - ١٩٧٩) : -

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) والتي ركزت كما رأينا على مشروعات البنية الاساسية كان لا بد من وضع الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظبي ، يكون هدفها دفع عجلة التنمية الشاملة الى الامام .

وهكذا صدر في العشرين من ديسمبر ١٩٧٥ المرسوم الاميري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ والخاص باعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة ابو ظبي . (١) فمالمج الباب الاول من المرسوم نوعية الخطة وحدد الفترة الزمنية لها . فقد نصت المادة الاولى من الباب الاول على ان (توضع لامارة ابو ظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية تهدف الى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية).

وجاء في المادة الثالثة من الباب الاول ان الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة ابو ظبي ثلاثية ، وانها تشمل السنوات (١٩٧٧ - ١٩٧٩) .

وقد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني من المرسوم الاميري ، ان الهيكل التنظيمي لهذه الخطة يتكون من : -

- ١ - اللجنة التوجيهية للتخطيط .
- ٢ - اللجنة الفنية للتخطيط .
- ٣ - اللجان القطاعية للتخطيط .

(١) راجع المرسوم الاميري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ .

وقد حددت المادة السابعة أن تكون اللجنة التوجيهية للتخطيط السلطة العليا للتخطيط وأن تقوم بتحديد الخطوط الرئيسية التي على أساسها يسر جهاز التخطيط . كذلك انيط بلجنة المشاريع العامة مهمة اللجنة الفنية للتخطيط . وقد عالج الفصل الثالث من المرسوم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، موضوع تكوين عدد من اللجان القطاعية كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي : —

- ١ — الزراعة والثروة السمكية .
- ٢ — الطاقة ويشمل البترول والغاز والماء والكهرباء .
- ٣ — الصناعة .
- ٤ — الهيكل الاساسي ويشمل النقل والمواصلات والاعلام والسياحة والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ٥ — الاسكان وتخطيط المدن .
- ٦ — الخدمات الاجتماعية ويشمل الصحة والتعليم والبلديات والمنشآت العامة .
- ٧ — الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
- ٨ — النقد وسياسة القروض الداخلية .
- ٩ — المالية العامة .
- ١٠ — التنظيم الاداري واعادة تقييم القوانين والانظمة .
- ١١ — التجارة الداخلية والخارجية والملائط الاقتصادية مع الخارج .
- ١٢ — التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

وقد قسمت المادة رقم (١٦) أعمال الخطة المذكورة الى ثلاث مراحل اساسية وهي : —

المرحلة الاولى ، تحديد الاعمال الاساسية لوضع الخطة ، والمرحلة

الثانية تحديد الاتجاهات والاهداف العامة والتطامية للخطة ، والمرحلة الثالثة اعداد الاتساع الرئيسية للخطة ووضع هيكل التقرير النهائي .

هذا وما زالت الاعمال جارية من اجل التحضير لهذه الخطة وذلك ليتسنى لدائرة التخطيط وضع اللمسات الاخيرة على مختلف بنود هذه الخطة وذلك قبل نهاية هذا العام وحتى يمكن المباشرة في تنفيذها ابتداء من عام ١٩٧٧ . ولم تحدد بعد المبالغ التي ستخصص لمرمها على هذه الخطة وهذا ما سيتم تحديده في الربع الاخير من ١٩٧٦ .



المبحث الثاني

خطط التنمية في دولة الاتحاد

نظرا لان قيام دولة الامارات العربية المتحدة جاء متأخرا ، أي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها هذه الامارات في المرحلة الاولى من قيام الاتحاد مما لم يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على مستوى الاتحاد ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات التحضيرية لوضع مثل هذه الخطة ومن هذه الخطوات :

- ١ - انشاء وزارة اتحادية للتخطيط وتكليفها باجراء الترتيبات اللازمة لوضع خطة اقتصادية للبلاد وذلك في المستقبل القريب .
- ٢ - انشاء مجلس للتخطيط القومي برئاسة رئيس الوزراء في سنة ١٩٧٣ .
- ٣ - اجراء اول تعداد علمي للسكان في القطر في سنة ١٩٧٥ .

وفي مقدمة الامور التي حالت دون وضع خطة اقتصادية على مستوى الدولة في وقت مبكر عدم ثبات إيرادات الخزينة الاتحادية حيث اعتمدت بصورة كلية في خلال السنوات الاربع الاولى من عمر الاتحاد ، على الامتلاك التي قدمت لها امارة ابو ظبي وذلك ان الامارات الاخرى لم تسهم بعد في تمويل موازنة الاتحاد او في تحمل اي عبء مالي اتحادي ، واذا كان هذا الامر يبدو مقبولا بالنسبة للامارات التي لا توجد لديها موارد مالية تذكر فإنه لم يعد كذلك بالنسبة للامارات التي اصبحت لها موارد مالية كبيرة .

وفي سنة ١٩٧٦ قررت امارة ابو ظبي ان تخصص للاتحاد ٥٠ ٪ من مواردها المالية . وهذه الخطوة ستساعد على دفع عجلة الاتحاد الى الامام

كما تضمن للخرزانة الاقتصادية موارد مالية ثلثتة تمكفها من البدء في وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد .

ومن المؤمل أن توافق الإمارات الأخرى على تحديد مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد ، حتى يكون في مقدور السلطات الاتحادية وضع خطة التنمية على مستوى الاتحاد .

ولا بد هنا للإمارات ، وهي بصدد وضع مثل هذه الخطط ، من أن تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية : —

١ — يجب أن تقوم الخطة الاقتصادية الاتحادية على أساس التكامل الاقتصادي بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد ، حتى تأتي تكريماً للوحدة الاقتصادية بين هذه الإمارات .

٢ — وفي الوقت نفسه يجب أن توضع الخطة الاقتصادية للإمارات في إطار ما يجري في العالم العربي من خطط للتنمية ، وفي ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع منطقة الخليج العربي ثم مع العالم العربي ككل .

لقد أصبح وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد ضرورة ملحة . ولا بد ، كي تكون هذه الخطة متوازنة من أن تأخذ الإمارات الأعضاء في الاتحاد ببداً التنمية غير المتوازنة .

ونجد اسس التخطيط على المستوى الاتحادي في القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على وضع خطة عامة وشاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتنقسم هذه الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط

سنوية تصميمية وتعتبر هذه الخطة أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة (١) كما نصت المادة الثانية بأن أجهزة التخطيط القومي تتكون من مجلس التخطيط القومي الاتحادي ووزارة التخطيط .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على تشكيل مجلس التخطيط القومي الاتحادي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية سبعة من الوزراء ثم ضم المرسوم الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص .

وقد حددت المادتان الخامسة والسادسة صلاحيات مجلس التخطيط القومي ، فنصت المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بتحديد الاهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها وبما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية . كما نصت المادة السادسة على أن يتولى المجلس دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية التي تعدها وزارة التخطيط متضمنة برامج العمل ومقترحات ميزانية الدولة والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية واساليب تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة على أن يرفع مشروع الخطة الى مجلس الوزراء لاتقرارها ورفعها الى رئيس الدولة ، كما أن للمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة . (٢) ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاتحادية في الفترة الماضية سارت على أساس المناهج السنوية والتي تضم المشروعات التي تنوي الدولة القيام بها في كل سنة على حده ، وإذا امتدت فترة تنفيذ مشروع أو عدد من المشروعات لفترة تزيد على السنة ، فاتها تضمن في المناهج السنوية اللاحقة . ومع ذلك فلنأخذ نرى ضرورة الاسراع في وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد لما في ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية تخدم اهداف التنمية الاقتصادية الاتحادية الشاملة

(١) راجع القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ .

(٢) راجع المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من نص القانون .

المبحث الثالث

التنمية الصناعية « الثروة المعدنية والصناعة »

اولا : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية) :

مقدمة : -

بعد أن دخلت الامارات العربية المتحدة عصر البترول ادى هذا الحدث الى تغير كبير في تركيب الاقتصاد الوطني ، مما استتبع اختفاء عدد من فروع الانتاج القديمة و بروز فروع جديدة ازدهرت لقرىبا من القطاع البترولي الذي يعتبر القطاع القاعد في اقتصاد الامارات العربية المتحدة الحديث .

ويعتبر قطاع الثروة المعدنية من فروع الانتاج الجديدة التي برزت وظهر الاهتمام بها مؤخرا بعد أن اخفت معالم الاقتصاد الوطني الحديث في البروز على اثر اكتشاف البترول وقيلام اتحاد الامارات العربية .

ولا شك في ضرورة الاهتمام باستغلال الثروات المعدنية للبلاد حتى تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تنويع قطاعات الانتاج القومي وعدم الاعتماد على قطاع واحد وهو البترول .

والى وقت قريب لم يكن قد جرى اي مسح للثروة المعدنية في الامارات العربية غلية الامر ان البعثات العلمية قد جاءت من اورپيا ومن الهند واليابان حيث زارت بعض المناطق في الامارات لجمع المعلومات عن الثروة المعدنية ولكن هذه الزيارات والتي تمت قبل قيلم الاتحاد في سنة ١٩٧١ لم تكن ذات اهمية تفكر .

ومنذ قيام الاتحاد اتجه التفكير بجدية لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة الى البحث عن الثروات المعدنية الموجودة في البلاد ذلك انها يمكن أن تكون دعمة هامة من دعمات الاقتصاد الوطني بالاضافة الى الدعمة الاولى وهي البترول .

وقبل بدء الاعمال الميدانية للبحث والتنقيب عن المعادن تحتم ان يتم انشاء هيئة للمسوحات الجيولوجية مهمتها القيام باجراء المسوحات اللازمة ، واخذ الصور الجوية ووضع الخرائط الجيولوجية والجغرافية المفصلة ثم اجراء دراسات اكليلية دقيقة على الطبيعة للتعرف على التكوينات الرسوبية والصخور النارية ونوعيتها وتركيبها الجيولوجي والكيماوي وكيفية نشأتها وخواصها الفيزيائية والكيماوية والظروف الكيماوية والفيزيائية التي ادت الى تكوينها وبعد ذلك لا بد من اجراء الدراسات الحقيقة لتحديد الدلائل الجيولوجية لوجود المعادن والمحليل الحاملة للمعادن ونشأتها وكذلك دراسة جيولوجية البيئة والجيوكيمياء والجيوميزياء الجوية والارضية وامكانية استخدام الحسابات الالكترونية والطرق الرياضية والاحصائية في كل هذه العمليات الامر الذي يستدعي تشكيل جهاز ضخم مزود باحدث الآلات والمختبرات والكوادر الفنية التي تتمتع بخبرة واسعة ، ويستغرق تنفيذ هذا العمل سنوات عديدة اخذين بعين الاعتبار أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسات هو جمع المعلومات الدقيقة اللازمة في التعرف على جيولوجية القطر بصورة علمية وعن الصخور والتربة والظروف الكيمائية والفيزيائية التي ادت الى ترسيبها او تكوينها عبر التاريخ الجيولوجي الطويل بصورة خلاصة .

وقد حرصت الإمارات العربية المتحدة وهي في سبيل استغلال ثرواتها المعدنية على تجنب الطرق التقليدية للبحث والتنقيب والجوء الى تطبيق احدث الطرق التكنولوجية العلمية ، ونظرا الى أن الامكانيات الفنية

اللازمة للقيام بهذا العمل غير متوفرة محلياً كان علينا ان نستوردها من
البلاد الصناعية المتقدمة .

وسنعرض فيما يلي وضع الثروة المعدنية في كل من اماره ابو ظبي
والامارات الاخرى .

اولاً: المعادن في اماره ابو ظبي : -

اهتمت ابو ظبي قبل غيرها من الامارات الاعضاء في الاتحاد بالثروة
المعدنية حيث انشئ فيها (قبل قيام الاتحاد) ادارة خاصة بالمعادن سم
الحاقها بدائرة البترول والصناعة والمعادن مهبتها رعاية شؤون المعادن
والتحضير لاجراء مسح معدني شامل لجميع اراضي اماره ابو ظبي كخطوة
اولى .

وبعد ذلك بدأت هذه الادارة في تجميع المعلومات والتقارير المتوفرة
لدى شركات البترول العاملة في ابو ظبي وبعض المؤسسات التي كانت
الحكومة قد اوعزت اليها القيام ببعض الدراسات البحثية حول احتمالات
توافر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير قيام الدلائل الجيولوجية
المشجعة لاحتمال وجود بعض المعادن التي يمكن ان تستغل في قيام بعض
الصناعات .

المسح المعدني في اماره ابو ظبي : -

بعد ان تم انشاء ادارة المعادن وقامت لديها الدلائل المشجعة على
وجود بعض المعادن في البلاد فقد تقرر الاستعانة بالشركات الاجنبية
التخصصة في اجراء مسح معدني شامل لابو ظبي . ففي تمراير سنة
١٩٧٢ تم التعاقد مع الشركة السويدية «تيرانست» للقيام بالمسح المعدني
الشامل لامارة ابو ظبي . فقامت الشركة بعمل هذا المسح على مدة
مراحل مستخدمة في ذلك احدث الاساليب العلمية والفنية في البحث

والتقيب ويمكن تلخيص المراحل العملية التي قلمت بها الشركة فيما يلي :

١ — دراسة التقارير الجيولوجية المتوفرة لدى الأجهزة الحكومية ولدى الشركات البترونية العاملة في البلاد او في المكلمت الاجنبية .

٢ — وضع الخرائط الجيولوجية للامارة .

٣ — اجراء مسح جيوفيزيائي جوي .

٤ — الجيولوجيا الميدانية (المسح الميداني) .

وستكتفي هنا بتقديم خلاصة عن الجيولوجية العامة لامارة ابو ظبي والبواذر المعدنية التي توصلت لها عملية المسح المعدني .

جيولوجية ابو ظبي (الظهيرة المورفولوجية) : —

تتميز ابو ظبي بتضاريسها المنخفضة بوجه عام فهناك السهول الساحلية ومناطق السبخة التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي ، والتي تتخللها الهضبات المنخفضة والمتوسطة الارتفاع وكذلك الكتبان الرملية . وفي الغرب تبرز الرقبة الملحبة في جبل الظفة الذي يصل ارتفاع قمته الى ١١٤ مترا عن سطح البحر .

والمناطق الساحلية لابو ظبي مستوية جرداء وقاطة . ومنطلق السبخة وهي اراضي منخفضة تتكون من الطين المالح ، تمتد الى مسافات بعيدة . اما منطقة الكتبان الرملية القليلة الارتفاع فاما تتبادل مع السهول والجزر الشاطئية المنخفضة وفي اتجاه الخليج ، وبعيدا عن الشاطئ ، تبلغ الجزر المكونة من الرقاب الملحبة فروتها في الارتفاع ، وذلك في جزيرة زركوه حيث يصل ارتفاعها ما يقارب (١٦١) مترا .

والى الجنوب يزداد سبك الغطاء الرملي حتى يبلغ ذروته فسي
الجنوب الشرقي من البلاد ، حيث توجد الكتبان الرملية المتلفة التي
يصل ارتفاعها الى حوالي (٢٠٠) مترا والتي تكون جزءاً من الربع الخالي .

وغالبا ما توجد المنطق المكونة من سهول الجداول المعروفة
بلرضية الصحراء التي تفصل بين سلاسل الكتبان ومنطق السبخة
الداخلية في الجنوب الشرقي من البلاد ، هذا وتوجد في ابو ظبي بالقرب
من مرتفعات عمان واحة العين . ان ابرز المظاهر المرفولوجية في ابو ظبي
هو جبل حفيت الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١١٦٠) مترا فوق مستوى
البحر ، ثم يتبعه بعد ذلك من الناحية الشرقية جبل ملاقط وهو سلسلة من
الجبال المنحدرة ذات الرؤوس الحادة . لها المنطقة الفاصلة ما بين الجبلين
تتميز بسهول تملؤها الحصى (الجرافل) ، ووديان تتصل بها من الناحية
الشرقية .

ويمكن تلخيص مظاهر ابو ظبي بان ٩٠٪ من مساحة اراضيها
مغطاة بالرمل والحصى وان ٧٪ عبارة عن مناطق مكونة من السبخة
والبقية ٢٪ هي اراضي صخرية .

الجيولوجية الإقليمية والعامة لأبو ظبي : —

ان بعض اجزاء ابو ظبي تتكون من مجن العظيم المعروف بالدرع
العربي ، الذي يقع في الوسط الغربي لشبه الجزيرة العربية وغرق صخور
القاع ذي التركيب المعقد ، تقع السلاسل الصخرية التي تكونت من
الصخور القديمة (الباليوزويك) والوسطى (الميزوزويك) والمصهور
الثلاثية (الترياسي) وغالبا ما تكون هذه السلاسل الصخرية من اصل
رسوبي والجدير بالذكر ان الصخور القاعية وصخور العصر القديم
بإستثناء صخور الاندراكبرية التابعة لتكوين هرمز لا تظهر على سطح
اراضي ابو ظبي .

ويميل الدرع العربي برصيفه ميلا بسيطا نحو الخليج العربي ويزداد سمك الصخور الرسوبية في نفس الاتجاه مما يدل ايضا على زيادة الترسيب وتبتد منطقة مكونة من الرواسب السميكة التابعة للمصر الثلاثي باتجاه غرب سلاسل جبل عمان وتمتد الى الربع الخالي مع انحراف باتجاه الشمال الشرقي ، الجنوب الغربي من الخليج العربي . ويعتقد ان هذا الحوض الرسوبي قد نشأ نتيجة للتصدع في القاعدة مع حدوث قبله نسي جبال عمان من ناحية الشرق .

وتنقسم اراضي ابو ظبي الى اربعة مناطق جيولوجية وهي : —
المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي)
المنطقة الساحلية
المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه .
منطقة العيسن .

١ — المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) : هذه المنطقة هي اكبر المناطق مساحة وهي تتميز برمالها الهوائية ومناطق السبخة الصحراوية ومنبسطة الجداول وتواءات صخرية .

٢ — المنطقة الساحلية : وتتكون معظمها من مناطق السبخة الساحلية وصخور الميلبوليت وصخور التكوين النلرسي الاثني .

٣ — المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه : وهذه المنطقة تغطي عن المناطق الاخرى فاصلها رقيات بركانية من الملح مرتبطة مع الصخور من تركيبات هرمز والرواسب الحديثة .

٤ — منطقة العيسن : وهي تتكون من الصخور النارية والرسوبية ذات الاعمار التي تمتد من الصخور الطباشيرية العليا الى العصر الحديث .

والجهة الشرقية من ابو ظبي تقع على حافة منطقة مرتفعت ممل
وهذه السلسلة من الجبال محدبة ممقدة ، وخلال العصر الكرياسي
(الطباشيري) ظهرت حركت رافعة كبيرة أدت الى تمصرض الطبقت
لمعملية نحت وتآكل بينهما حيث أدى النشاط البركاني في هذه الفترة الى
تكوين وترسيب الراديو ليريت (الخليط الملون) تحت ظروف مضطربة .

واستمرت هذه المرحلة وبلغت ذروتها عندما انبثقت وتفتتت
المرتفتين بدرجة كبيرة تحت سطح البحر ، واستمرت عملية ترسيب الحجر
الجيري على سفوح السلسلة الجبلية من الجانبين حتى العصر الميوسيني،
ثم تبعته حركة اتحاد محلية على السطح الغربي .

واظهرت البحوث الجيولوجية في شرقي ابو ظبي وجود نمط تكتوني
(تشكل بتحركات القشرة الأرضية) محدد وصخور مطوية عديدة . ولم
تحدث حركات نشوء الجبال في بقية مناطق ابو ظبي في العصور الأخيرة
ولقد اقتصرتم الحركات التكتونية في ابو ظبي (بما عدا الجزء الشرقي منها)
على الحركات المتصلة ببناء القارات (حركات تجميعية) مع اموجاج
(تجمع) نتيجة لبروز الملح من الاعماق .

ومن التراكيب الجيولوجية المشهورة في ابو ظبي هي ظهور القباب
الملحية لتراكيبات هرمز (جزيرة صير بني ياس ، وجزيرة دلم ، وجزيرة
زركوه ، وجزيرة قرنين وارزنه ومنطقة جبل الظنة) . ان القباب الملحية
الموجودة في ابو ظبي مع ثلاثة قباب أخرى خارج المياه الاقليمية لابو ظبي
تكون منطقة واسعة لهذه القباب الملحية . وتظهر في منطقة الخليج العربي
اكثر من مائة قبة متصاعدة ومعظمها تقع بالقرب من الساحل جنوبي
شرقي ايران باستثناء الجهة الشمالية لجزيرة دلم والتي توجد فيها
الصخور التلعة لسلسلة هرمز الواقعة على شاطئ البحر ، ويحيط
بالقباب البركانية الموجودة في المنطقة طوق من الرواسب التلعة للمعمرين

الثلاثي والرباعي ، والسمة المميزة البارزة للجزر هو اللسان الرباعي السحلي الذي شكلته الرياح والتيلرات البحرية

نتائج المسح المعدني في أملة ابو ظبي : —

كشفت المسح المعدني الذي أجرته شركة تيرا تيسست السويدية عن وجود بعض المعادن القوية في ابو ظبي . وقد سميت المعادن التي اكتشفت الى نوعين من المعادن وهما المعادن الفلزية والمعادن اللافلزية .

أولا : المعادن الفلزية : —

١ — الليورانيوم : —

اظهرت منطقة عين الفايضة قياسات اشعاعية عالية ونظرا لاهمية الاحتمالات الممكنة فقد تقرر اجراء دراسات علمية في هذه المنطقة على ان يتم العمل على مرحلتين وقد اتضح من نتائج الدراسات التي اجريت في المرحلة الاولى ان مصدر الاشعاع الذري هو معدن الراديوم وغاز الرادون المصاحب له والمذاب في المياه الجوفية بعين الفايضة كما تحتوي هذه المياه على نسب عالية من الكالسيوم والمغنيزيوم والصوديوم والكلورين والبرومين وعناصر الاثرية النادرة . ويعتقد بان هناك مجار باطنية للمياه نشأت من مصدر ما وينتهي في عين الفايضة حيث تتسرب الى سطح الارض وفي طريقها تمر على تكاوين رسوبية حاملة لليورانيوم .

والعوامل التي تؤدي الى تزويد المياه الجوفية بالمواد المشعة بنسب عالية متعددة ومعقدة واحدها : —

- ١ — التركيب الكيماوي للبياه الجوفية .
- ٢ — الخواص الطبيعية للصخور .
- ٣ — درجة اشعاعية الصخور .

ولذلك فان مسألة التمييز بين مياه جوفية اغنيت بالمواد المشعة من مصدر يحتوي على كميات اقتصادية من هذه المعادن وبين مياه تأثرت نسي جرياتها بصخور تفتقر الى المواد المذكورة امر بالغ التعقيد . وبالتالي فان تحديد موقع مصدر المواد المشعة المذابة في المياه الجوفية لا نقل صعوبة عن السابقة .

وادراكا لهذه الصعوبات فقد تقرر حفر آبار استكشافية للحصول على عينات جوفية من التكوينات الحجرية المختلفة والموجودة في المنطقة لفهم طبيعتها وخواص تكوينها الكيماوي وتركيبها الجيولوجي وللتعرف على مواقع الصخور والمجاري الباطنية التي تحمل المياه المشعة وتمكنها من التسرب الى سطح الارض .

وقد اجريت على العينات الحجرية والمائية دراسات متعددة وبطرق علمية مختلفة يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي : —

- ١ — المياه الجوفية في العين الفايضة غنية بالراديوم ولكن بحدود النسب العادية للصخور الرسوبية .
- ٢ — لوحظ في المياه المصاحبة للحقول البترولية كميات من الراديوم تعادل الكميات الموجودة في مياه العين الفايضة .
- ٣ — ان غاز الرادون ٢٢٢ يأتي من رسوبيات ثاثوية لمعدن الراديوم او من معدن اليورانيوم لان الصخور الرسوبية التي اجريت عليها الدراسات لا تكون مصدرا للغاز المذكور مع العلم بان كل العناصر المشعة يتغير تكوينها بمرور الزمن وان الراديوم ٢٢٢ والرادون

من اهم العناصر المنتجة عن العنصر الام وهو اليورانيوم ولذلك فان غاز الراديون مذاب في المياه المذكورة بنسب عالية والتي تشير الى مصدر قريب من عين الفايسة لقلة الفترة الزمنية اللازمة (٢٢٣ يوم) لتفكك نصف ذراتها المشعة .

٤ - تشير نسبة الايستوب راديوم ٢٢٨ الى راديوم ٢٢٦ الى مصدر اغنى باليورانيوم اكثر مما هو اغنى بالثوريوم علما بان راديوم ٢٢٨ عنصر مشع ينتج من السلسلة الانحلالية الاشعاعية للثوريوم . ومما يذكر ان نسبة الثوريوم الى اليورانيوم في الصخور الجيرية في عين الفايسة منخفضة جدا . ويمكن اعتبار الصخور المذكورة كمصدر منثر للرادايوم كما يجب لفت النظر الى امكانية انحلال الراديوم ٢٢٨ اذا استغرق مرور المياه من مصدر الاشعاع الى عين الفايسة وقتا طويلا .

٥ - اثبتت نتائج تحاليل المياه الجوفية المأخوذة من مناطق غير عيّن الفايسة انها تنفقر الى الراديوم والرادون . وتؤيد هذه النتائج النظرية القائلة ان الصخور الرسوبية العادبة لا تكون مصدرا للرادون .

٦ - يقدر عمر المياه المشعة في هذه المنطقة بأكثر من مائة سنة ولم تختلط بمياه حديثة العمر وذلك لانها تأتي من مستودع ارضي بمنزل .

٧ - انضح ان نسبة اليورانيوم المذابة في مياه عين الفايسة منخفضة .

ومع ذلك يمكن القول بان مصدر المواد المشعة المذابة في مياه عين الفايسة هو رسوبيات يورانيوم حسب التصنيف السوفيتي للمياه المشعة .

وتؤيد الحقائق السابقة الذكر امكانية وجود رسوبيات من
اليورانيم في منطقة عين الفايضة . والجدير بالذكر ان الدراسات التي
اجريت في الاتحاد السوفيتي على مياه مشعة قسد ادت الى اكتشاف
رسوبيات من اليورانيم في طبقة محدبة ومكونة من صخور رسوبية .

واتفقا مع ذلك فان التركيب الجيولوجي لجبل حنيت الذي يمر تحته مجرى
عين الفايضة تتوفر له الظروف الملائمة لتكوين رسوبيات مماثلة .

ب - الرصاص والموليبدنوم والزنك : -

تم العثور على خامات الرصاص والموليبدنوم والزنك بنسب قليلة
في رسوبيات بعض الوديان في جبل الظنة . وبناء على هذه المعلومات اجري
مسح جيوكيميائي تفصيلي للوديان في المنطقة الجبلية . وتم اخذ عينات من
الرسوبيات من الوديان التي توجد فيها الخامات السابقة الذكر كما تم اخذ
عينات مماثلة من الوديان الاخرى . وبالإضافة الى ذلك جمعت عينات من
الصخور النارية التي تتركز فيها هذه المعادن وتم تحليلها في المختبرات
المزودة بالالات الحديثة .

ولدت نتائج التحليل على وجود خامات الرصاص والزنك والموليبدنوم
بنسب عالية في المنطقة الجنوبية الشرقية وفي المنطقة الشمالية - الشرقية
حيث لوحظ ان معدل نسب الخامات المذكورة يفوق النسب التي توجد
عادة في رسوبيات الوديان .

وفي مرحلة ثانية تم اخذ عينات من مختلف المناطق التي تتوفر فيها
الخامات المذكورة لتحديد المواقع التي توجد فيها الخامات وللبحث عن
مصادرها في الرسوبيات والتي هي عبارة عن حطام الصخور المجاورة ،
وقد تم تحليل تلك العينات في السويد . ولدت النتائج النهائية للدراسات

التي اجريت على منطقة جبل الظنـه ان خـلـمـت الرصاص والموليبدنوم والزنك عبارة عن اغناء ثانوي (وهي حلة تركـز المعادن نتيجة لعوامل الغسل والاكسدة والنحت الطبيعية) وغير قابلة للاستثمار الاقتصادي من حيث النوعية والكمية . ومع ذلك فمن الممكن استغلالها على نطاق محدود .

جـ - خام الحديد (الهيماتيت) :

توجد مغرة الحديد مرافقة للملائج (طبقات من الجبس الملون مختلطة بعناصر حجرية اخرى) في الرقبات المحيية البركانية وبعض المناطق القريبة من منطقة العين . ويوجد خام الحديد في معظم هذه الاماكن على هيئة بلورات سوداء متناثرة بين الصخور وعلى سطح الارض او مختلطة نسي معظم هذه الاماكن برواسب الطمس ، وقد تم حفر آبار اختبارية غير عميقة لمغرة الحديد في بعض الجزر البركانية ولكن نظرا لطبيعة نشأتها فانها غير قابلة للاستثمار التجاري الواسع .

د - المنغنيز : -

عثر على كميات من المنغنيز بشكل الهوسينيت في منطقة عين الفايضة التي تقع غربي جبل حفيت كما لوحظ المنغنيز والبيرولوسيت في نجد جبل الظنـه بشكل متشتت وبكميات غير اقتصادية .

هـ - النحاس :

لم تؤد الدراسات الجيولوجية التي اجريت في اماره ابو ظبي الى العثور على النحاس الا في واد في جبل الظنـه وبكميات ضئيلة .

وتدل نتائج التحليل السرينتيت الناشئة في جبل ملاقط وجبل

مندوس ونتائج المسح الجيوكيميائي في منطقة العين ان ظروف الترسبات الجيولوجية لمعدني النيكل والكروم تظهر بصورة اكبر في المناطق التي تقع شرقي حدود اراضي ابو ظبي (في عمان) .

نقيا : المادن اللاهزسة : —

١ — الاسيستوس : —

عثر على رواسب من الاسيستوس في واد يقع في الجزء الشمالي للرقبة المحيية الواقعة في جبل الظنه . ولقد تعرض هذا الوادي لنحسبت وتاكل عميقتين . كما ان هذه الرواسب تقع على حافة تكوين الفارس الادنى وسلسلة هرمز على خط الاتجاه الشمال — الشرقي بطول ١٨ مترا بينها عرض وعمق الرواسب المذكورة ستة امتار وعشرة امتار على التوالي .

وتدل نتائج دراسة الاسيستوس من جبل الظنه التي ثبت بواسطه الاشعة السينية ان كميالت الامقبول الموجودة فيه تتراوح مسا بين ١٠٪ و ٨٠٪ وتفيد نتائج الاختبارات المعملية ان انفصال الاسيستوس من شوائبه صعب ويجعله غير قابل للاستثمار . ويستخدم الاسيستوس بصورة واسعة في صناعة الموازل الحرارية والمواد غير القابلة للاحتراق مثل بعض انواع الاتميشة والالواح كما يدخل في صناعة الاصباغ وبعض انواع الاسمنت .

٢ — البارييت (كبريتات الباريوم) : —

تم العثور على البارييت في جبل الظنه وجزيرة صير بني ياس ودلميا وارزنة وزركوه وفي الجناح الشرقي لجبل حفيت ولكن البارييت ما عدا ذلك

الذي يوجد في جزيرة صير بني ياس موجود بكميات محدودة . وتتبع رواسب الباريث الموجودة في صير بني ياس على ملائمة تكوين الفارص الأدنى وسلسلة هرمز في الجنوب الشرقي للجزيرة . ويوجد الباريث بشكل متناثر على هيئة بلورات تنتج من تفكك الميلائح (وهو عضو نسي سلسلة هرمز) بعد تفاعله مع الموائل الجوية . وقد قدرت بلورات الباريث بأنها تغطي ٤ ٪ من المنطقة المعنية .

ويستعمل الباريث في اغراض حفر الابار البترولية حيث يستعمل في تحضير الطين الثقيل الذي يضاف الى طين الحفر في المناطق ذات الضغط العالي لمنع انهيار الابار البترولية اثناء الحفر كما يدخل الباريث في صناعة اخرى مثل صناعة الاصباغ وغيرها .

٢ - الملح الصخري : -

توجد كميات ضخمة من الملح (بنقأوة ٩١٦ ٪ من كلوريد الصوديوم) في صير بني ياس على هيئة مخور متبلورة وريدة اللون مشوبة بقليل جدا من شوائب الكبريت ونسبة معتدلة من شوائب خام الحديد . ويعتبر الملح الصخري في الوقت الحاضر على الاقل هو أكثر الخامات لفتا لانظارنا لكثرة ولسهولة استغلاله ولتعدد فوائده ، اذ يمكن الاستفادة منه في صناعة الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم و حامض الهيدروكلوريك) والكلوئين وفي صناعة الصابون وعمل المحاليل للمعامل والمصانع الكيماوية وفي حفظ الاسماك وفي مخازن التبريد وفي البتروكيماويات المختلفة وصناعات اخرى متعلقة بالاغذية .

ومنذ زمن بعيد كانت صير بني ياس مصدرا للملح فهنالك منجم قديم لاستخراج الملح في الجزء الشمالي للجزيرة اخذ منه القدماء من الاهليين حاجاتهم وهذه الرواسب الملحية الظاهرة تكون جزءا ضئيلا من رواسب

ضخمة في الاعماق والملح في ابو ظبي مصادر أخرى كثيرة مثل المسبخ والكتل المدفونة واملاح البحر التي تحتوي أيضا على املاح مختلفة مثل كبريتات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وكبريتات الصوديوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيزيوم وكربونات الكالسيوم .

٤ - الجبس (كبريتات الكالسيوم) : -

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة قابلة للاستثمار في المنطقة الشرقية لجبل العين وفي معظم الجزر الموجودة في اماره ابو ظبي كما ان الجبس هو عضو من تكوين الفارس الادنى ورواسب الجبس في جبال العين نقية جدا .

وتظهر الرواسب الجبسية في العين على هيئة صخور جيرية ورملية في باطن الارض ونادرا ما توجد هذه الرواسب بكميات وافرة على سطح الارض .

والجبس المتوفر في منطقة العين ذو لون ابيض وغير متكتس وعليه سطوح اعيد عليها التبلور . ويمكن استغلال نصف مليون طن من الجبس النقي على الاقل في هذه المنطقة . وقد تم عملا اقامة مصنع للاسمنت في منطقة العين وباتر المصنع انتاجه خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٦ . كما سيتم اقامة مصنع لانتاج الجبس بالقرب من مصنع الاسمنت .

وفي جبل الظنه وصير بني ياس والجزر الاخرى يوجد الجبس المختلط بالشوائب في ألوان مختلفة على سطح الارض وبين الصخور .

وقد نمت بين الرمال ورواسب الطمي بلورات شفافة على شكل صفائح من الجبس مشوية بالرمل .

٥ - الصخور الجيرية : -

اصبحت الصخور الجيرية المرلية في منطقة العين ملدة لدراسات عديدة وخصوصا من حيث مميزاتها الطبية والكيميائية ولقد اثبتت هذه الدراسات صلاحية هذه الصخور كمواد خام لتصنيع الاسمنت . وقد حلت مينات من هذه الصخور للاستفادة منها في انتاج طوب الخرسانة المجوف والطوب الجيري الرملي . وتدل النتائج التي تم التوصل اليها ان الصخور من الطبقات الاليوجوسين والايوسين تحتوي على نسب عالية من اكسيد الكلسيوم تسمح باستعمالها لتصنيع هذه المواد المخصصة للبناء .

ويمكن استغلاله ايضا في صناعة الزلاط المطلوب لرصف الطرق وعمل الخرسانة وحجر المقاس . ومن الملاحظ ان كميات هائلة من المرل تظهر بشكل نتوءات على جبل ملاقط والسهل الشمالي الغربي لجبل حليت ولعدم وجود صخور صلبة على اليابسة يستعمل الحجر الجيري في معظم الانشاءات الخنية (حواجز - طرق ممبدة - موانئ) . ويوجد بديل للحجر الجيري في الرقبات الملحية البركانية التي تتوفر فيها صخور نارية قاعدية .

٦ - رمال السواحل : -

تتكون سواحل ابو ظبي من هذه الرمال وهي من كربونات الكلسيوم التي يسهل استغلالها ولقد اثبتت اختبارات خاصة اجريت عليها صلاحية هذه الرمال لتصنيع الطوب المجوف . لكن الرمال الصحراوية لا تصلح لتصنيع الزجاج لانها سلكونية جيرية في تكوينها القاعدي ونسبة الكوارتز فيها لا تزيد على ٧٢٪ . ويمكن استعمالها لتحسين الخلط في صناعة الاسمنت وفي صنع طوب الخرسانة وايضا كرمل في صناعة الطوب الجيري الرملي .

٧ - الكبريت : -

يوجد الكبريت في جبل الظنه على هيئة بلورات نقية متناثرة نسي الطبقات العليا للجبس والكيبات الموجودة غير قابلة للاستثمار . وهناك مناجم صغيرة أخذ منها الاهلون حاجتهم في الماضي .

٨ - الجوانسو : -

يوجد الجوانو بكيمات اقتصادية في جزيرتي قرنين وارزنه ويمكن استخدامه في الاغراض الزراعية كسماد جيد للتربة . ولكن يجب معالجته لان نسبة الملوحة فيه تعتبر عالية . لذلك ستتوقف امكانية استخدامه على نتائج عمليات معالجة الملوحة فيه . كما انه يجب دراسة الرقم الهيدروجيني والتأكد من انه سيكون في الحدود المسموحة لاستعماله بعد خلطه بالتربة العذبة . والجوانو عبارة عن امزازات حيوانية وخاصة امزازات الطيور . وهو غني بحامض الفوسفوريك ولونه يميل من الرمادي الى البني والجدير بالذكر ان الحكومة تدرس في الوقت الحاضر كيفية استغلال الجوانو .

المعادن في الامارات الاخرى : -

لم يجر في الامارات الست الاخرى الاعضاء في الاتحاد قبل قيام هذا الاتحاد في ديسمبر سنة ١٩٧١ اي مسح معدني يذكر . وقد استقدمت حكومات الامارات الاخرى بعثات معدنية وخبراء معادن من اوروبا ومن الهند واليابان في فترات متفاوتة للبحث عن المعادن الا ان هذه العمليات لم تسفر بعد عن نتائج تذكر .

وبعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ وانتشاء
وزارة اتحادية للبتروال والثروة المعدنية اهتمت هذه الوزارة بالثسروة
المعدنية لمعملت على وضع الخطط لاجراء مسح معدني شامل للامارات
المست حيث تم دعوة عدد من الشركات المختصة لاختيار واحدة منها للقيام
بالمسح المعدني .

وفي سنة ١٩٧٤ تم التماقد مع شركة هنتنج البريطانية للقيام بجميع
مراحل المسح المعدني في الامارات المست . وفي مطلع سنة ١٩٧٥
باشرت الشركة اعمالها .

وتدل المعلومات الاولية على ان فرص العثور على عدد كبير من
المعادن وبكميات تجارية في الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة)
بصورة خاصة مشجعة جدا .

ثانيا : التنمية الصناعية (الصناعة)

رأينا من دراستنا للثروة المعدنية في الامارات العربية المتحدة ، ان
هذه الامارات تمظك ، بالإضافة الى ما لديها من ثروة بترولوية كبيرة ، ثروة
معدنية هامة ومتنوعة ، يمكن اذا ما تم استقلالها وتصنيعها أن تضيف
دعامة جديدة الى الاقتصاد الوطني وان تسهم بذلك
في تنويع فروع الانتاج وفي تنويع مصادر الدخل القومي .

وهو ما يقلل من خطر الاعتماد على البترول . ولم تكن الامارات
العربية ، قبل دخولها عصر البترول ، قادرة على اكتشاف هذه الثروات
او على استغلالها . ومع هذا الوضع لم تقم في هذه الامارات ، قبل ذلك
صناعة ما ، باستثناء بعض الصناعات الحرفية اليدوية المختلفة ، ومظها
صناعة الصياغة ، ويدخل فيها الذهب والفضة واللؤلؤ ، وصناعة

الحداثة وصناعة الحبال . وقد جاء قيسام هذه الصناعات الحرفية في الماضي تلبية لحاجة السوق المحلية الضيقة ، وفي وقت كانت فيه الإمارات تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب عدم وجود روابط اقتصادية تذكر مع البلاد الأخرى ، بالإضافة الى صعوبة الطرق وتخلف وسائل المواصلات .

ومع دخول الإمارات العربية عصر البترول ، حدث تطور جغرافي عميق في بنية الإنتاج القومي ، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وذلك باضمحلال وتراجع بعض فروع الإنتاج القديمة ، وخاصة صناعة اللؤلؤ ، ويظهر فروع جديدة للإنتاج ، تتمثل بصفة أساسية ، في الصناعة البترولية ، وما يرتبط بها من الصناعات البتروكيمياوية ، كما تتمثل في صناعات أخرى مثل صناعة مواد البناء ، كل ذلك بغرض سد حاجة السوق المحلية أو التصدير الى الخارج . ويعني هذا التطور الجغرافي الذي حدث في بنية الإنتاج القومي ، والذي استند على استخراج البترول وتصنيعه اندماج الاقتصاد الوطني للإمارات العربية المتحدة في الأسواق الخارجية .

وكان طبيعياً أن يؤدي اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة ، وازدياد عوائده الى توفير الإمكانيات اللازمة لقيام الصناعة الحديثة المتطورة ، سواء أكان ذلك بتخصيص جزء من عوائد البترول لأغلبية بعض الصناعات ، أو لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للصناعة ، أم كان ذلك بدخول البترول فيها كمادة أولية .

وكذلك فإن انفتاح دولة الإمارات ، سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص ، على العالم الخارجي المتقدم ، أدى الى تطلعها لابتعاد صناعة وطنية ، تعتمد عليها في سد حاجة السوق المحلية ، وفي التصدير للخارج .

كما أدى تزايد علاقات البترول ، وقيلام كثير من المشروعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع نطاق السوق المحلية الى الاسهام في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي الى ظهور امرين هامين :

اولهما - قيام طبقة من التجار واصحاب رؤوس الاموال المحليين الذين نمت لدى عدد منهم العقلية الصناعية فاتجهوا بجهودهم ورؤوس اموالهم الى مجال الصناعة .

ثانيهما - جذب المستثمرين الاجانب ، خاصة رجال المال والصناعة لاقامة مشروعات استثمارية اجنبية او مشتركة .

وقد أدى هذا الاتجاه الى نمو الصناعة في الامارات العربية ، وبالإضافة الى ما صاحبه من حركة نشطة في البناء والتعمير والى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة ، بشكل لا يمكن الاستجابة له محليا ، مما أدى الى استيراد اليد العاملة من البلاد المجاورة والى ارتفاع الاجور .

ويعتبر قطاع الصناعة اقرب القطاعات الانتاجية تنصافا بقطاع البترول ، مما أدى الى اعادة قطاع الصناعة منه أكثر من افادة غيرها من القطاعات ، فكان ان تالت في الامارات العربية ، صناعات حديثة متطورة ، تعتمد على البترول بطريقة او بأخرى ، وتعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الخارجية ، ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وهكذا يتضح ان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، قد جذب قطاع الصناعة اليه في طريق النمو والتكنولوجيا الحديثة .

ومن دراسة البنيان الصناعي في الامارات العربية المتحدة ، يمكن ان نسجل امرين هامين :

أولهما - وجود نوعين من الصناعات من حيث طبيعة علاقتها بالسوق :

أولاً : ان هناك عددا من الصناعات قد وجدت لتلبية حاجة السوق المحلية ، وهي صناعات محدودة الحجم ، صناعات تتوفر لها فرص النجاح محليا ، وذلك لتوافر المواد اللازمة لها ولكفاية السوق المحلية ، ويمثلها صناعة مواد البناء والابنك وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ثانياً : صناعات قائمة على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ويمثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وصناعات قائمة على الامادة من البترول والغاز الطبيعي كمصدين رخيصين للطاقة ويمثلها صناعة الالمنيوم وصناعة الحديد والصلب .

وثالثهما - ان النشاط الصناعي للامارات العربية المتحدة ما زال قائما على مستوى كل امانة على حدة وان الاجهزة الاتحادية لا تمارس في هذا المجال اي نشاط صناعي يذكر ، وذلك بالرغم من انشاء وزارة المالية والصناعة في سنة ١٩٧٣ . فقد اقتصر دور السلطات الاتحادية منذ انشائها حتى الان على التمثيل الخارجي للدولة بالاضافة الى استخدام بعض الخبراء لاجراء بعض المسوحات الصناعية .

ونسجل ان ظاهرة التبعثر هذه بالنسبة للنشاط الصناعي في الامارات العربية المتحدة وغياب التنسيق والتكامل بين الصناعات المحلية وضع غير سليم يجب التنبيه اليه والعمل على معالجته بوضع خطة شاملة للتنمية على مستوى الدولة تلتزم بها جميع الامارات الاعضاء في الاتحاد .

وتنبه الى ان الاعتبارات التي حكمت البنيان الصناعي الناشئ في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعود اساسا الى البترول والسى

ظروف السوق المحلية من طبيعتها ان تظل تحكم هذا البنيان في تطوره الى حد كبير . ومع ذلك فان استقلال الثروات المعنوية المتوافرة في الإمارات، الى جانب الأخذ ببدا الفكايل الاقتصادي القطري والقومي من شأنهما أن يؤثرتا تأثيرا كبيرا في هذا البنيان الصناعي .

وفي غياب الصناعة الاتحادية وغياب خطة شاملة ملزمة للتنمية الصناعية على مستوى الاتحاد فالتنا نجد انفسنا ملزمين بدراسة الصناعة في كل اماره على حدة .

اولا : الصناعة في اماره ابو ظبي :

بعد أن اكتشف البترول في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٦٢ اخذت عائداته ترد الى البلاد بصورة متزايدة سنة بعد أخرى مما فتح امكانا لاقامة قطاع صناعي نام ، وخاصة مع توافر وسائل التمويل وزيادة القوة الشرائية في السوق المحلية .

ومنذ بدء النهضة العمرانية في سنة ١٩٦٦ ، وتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) برزت الحاجة الماسة الى استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الصناعية ومن المواد نصف المصنوعة من البلاد الصناعية المتقدمة ، فكان ان منحت الحكومة بلب الاستيراد على مصراعيه لتوفير حاجة البلاد من هذه المواد ولكن الاعتماد على الاستيراد وحده لسد حاجة السوق المحلية ليس سليما من الوجهة الاقتصادية ، خاصة اذا ما كانت غرض تصنيع هذه المواد متوفرة محليا هذا فضلا عن ضرورة تنويع مروع الإنتاج ومصادر الدخل القومي ، اذ لا يخفى ما ينطوي عليه الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو البترول من مخاطر اقتصادية بالغة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اهتمت الحكومة في ابو ظبي بالصناعة اهتماماً كبيراً فخصصت لها في الخطة الخمسية الاولى (١٩٣٤ هـ) مليون درهم وهي اعتمادات المواصلات التي بلغت (٧١٠) مليون درهم وقد ادخل ضمن الصناعة في الخطة الخمسية الاولى مشاريع الكهرباء والماء بالإضافة الى بعض الصناعات الاخرى .

وتتوفر في ابو ظبي الامكانات اللازمة لكثير من الصناعات ، وخاصة تلك القائمة على البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات أهمية اقتصادية لان معظم انتاجها يتم بفرض التصدير الى الخارج .

وفي مقدمة هذه الصناعات الكبيرة التي تتوافر في ابو ظبي امكانات قيامها : تكرير البترول ، وتسييل الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات على مختلف انواعها ، مثل صناعة الاسمدة الكيماوية وصناعة الكبريت وحامض الكبريتيك .

هذا فضلاً عن انواع اخرى من الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب ، والتي وان اعتمدت على استيراد المواد الخام اللازمة لها من الخارج ، الا انها تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز الطبيعي كمصدر رخيص ومتوفر للوقود .

وبالإضافة الى هذه الصناعات الكبيرة التي تنتج ، بصفة اساسية ، من أجل التصدير ، توجد بعض الصناعات الخفيفة التي تقام لسد حاجة

السوق المحلية مثل صناعة مواد البناء من اسمنت وطوب ، والاثاث والثلج وورش الصيانة والطباعة ، وهناك امكانية انشاء بعض الصناعات التي تعتمد على الزراعة وعلى الصيد مثل صناعة تعليب بعض الخضروات وصناعة الالبان ومنتجاته وتربية الدواجن وصناعة تعليب الاسماك .

ومن الضروري ، ونحن بصدد دراسة حركة التصنيع في أبو ظبي ،
أن نطرق الى بحث الامور الاتية : -

- ١ - المسح الصناعي في أبو ظبي .
- ٢ - قانون الصناعة .
- ٣ - مشكلات الصناعة في أبو ظبي .
- ٤ - المشروعات الصناعية في أبو ظبي .

١ - المسح الصناعي في أبو ظبي :

بعد ان اخذت اشارة أبو ظبي طريقها في مضمار التنمية الاقتصادية
كان لا بد من الاهتمام بقطاع الصناعة . ومن أجل ذلك تقرر انشاء ادارة
خاصة بالصناعة تصدر المرسوم الامري رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ والذي
انشئت بموجبه ادارة الصناعة حيث الحقت بدائرة البترول والمعادن
وسميت دائرة البترول والصناعة .

وكان اول عمل قامت به دائرة البترول والصناعة هو معرفة
الامكانيات الصناعية لأبو ظبي حتى يمكن وضع خطة صناعية . فتم
الاتصال بعدد من بيوت الخبرة الدولية والمختصة في اعمال المسح
الصناعي ، حيث تم الاتفاق مع مؤسسة ارثودي لثل في سنة ١٩٧٠ على
القيام بالمسح الصناعي لامارة أبو ظبي ومدى ملائمة الموارد المتاحة لقيام
الصناعة مع اقتراح اسس ايجاد الكوادر الفنية اللازمة لقيام الصناعة .

تقرير مؤسسة آرثودي لثل :

بعد ان فرغت المؤسسة المذكورة من اعمال المسح الصناعي اوصت
بإتباع الخطوات التالية والتي اعتبرتها ضرورية لقيام الصناعة في أبو ظبي
(١) ، وهي :

(١) انظر تقرير مؤسسة آرثودي لثل والخاص بالمسح للصناعة في أبو ظبي لسنة ١٩٧٠ .

١ - المجالات ذات الفائدة القومية :

- أ () الكبريت
- ب () خلطة البناء
- ج () ورش التصليح والورش الميكانيكية
- د () الطباعة وأعمال الورق

١ - الكبريت :

يعتبر انتاج وتسويق الكبريت الاولى كجزء من مشاريع خط أنابيب الغاز الذي يصل حقل شلمس بمدينة أبو ظبي حيويًا من الناحية الاقتصادية وإذا ملّدة كبرى لأبو ظبي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - بما ان غاز كبريتيد الهيدروجين يجب ان يزال من الغاز الطبيعي الذي يصل الى محطة توليد الكهرباء وتقطير الماء في مدينة أبو ظبي فلا بد اذن من حرق هذا الغاز في الجو أو ان يحول الى حلة أولية جامدة - ناذًا احترق في الجو فان H_2S يتحول الى ثاني اوكسيد الكبريت وهذا الاوكسيد عامل مسبب للصدأ ، كما ان له تأثيرًا في تلويث الهواء ايضا .

٢ - وكذلك فان اقلية مشروع الكبريت ضروري لانتاج هلبض الكبريتيك لسد حاجة محطة تحلية المياه من هذا الحلض ، والكبيل التي يكسن الحصول عليها من هذا المشروع تزيد عن ٢٥٠٠٠ طن سنويًا من الكبريت النقي .

٣ - يعتبر المشروع من الناحية الاقتصادية حيويًا لان قيمة رأس المال الانساني وتكاليف التشغيل الإضافية لانتاج الكبريت الاولى من غاز كبريتيد الايدروجين في أبو ظبي قليلة نسبيًا .

تقدر مؤسسة آرثر دي لتل رأس المال الاضافي اللازم لانشاء محطة لاستخلاص الكبريت الاولي من خط اتابيب الغاز بحوالي ٥٠ مليون درهم وهذا المبلغ كلف لمهنية انتاج الكبريت فقط .

ب - خطة البناء :

يعتبر انتاج وتوزيع خلطة الاسمنت المسلح من نوعية جيدة مشروعا ضروريا ليحل محل الكنكري (الحصى) المستعمل حاليا والذي يحتوي على مركبات ضارة ، وذلك لرفع مستوى نوعية المباني بصورة عامة .

ولذلك اوصت مؤسسة آرثر دي لتل بانشاء مصنع لانتاج مليون طن من خلطة البناء سنويا على الاقل . وتقدر سعر التكلفة في موقع الانتاج بما بين ١٥ - ٢٠ درهم للطن الواحد . على ان يقام هذا المشروع بجوار محاجر الكلس في العين وان تنقل منتجاته بعد تكسيرها وطحنها وخلطها الى مدينة ابو ظبي .

ويحتاج هذا المشروع الى رأسال يتراوح ما بين خمسة عشر وثلاثين مليون درهم .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية :

ان انشاء عدة ورش متخصصة في اعمال صيانة المعدات الميكانيكية وتوسيع الطاقة الانتاجية للورشة الميكانيكية عامة سيساعد على تخفيض مشكلات التشغيل ويضاعف فوائد الانتاج ويساعد على استمرار استعمال الآلات لمدة طويلة . وستلبي هذه الورش حاجة قوة دفاع ابو ظبي ومستوردي المعدات الثقيلة ومستوردي اجهزة تكييف الهواء والمقاوليس وشركات النفط والافراد عموما .

وتقدر تكاليف المعدات وتقطع الخيال المستوردة باستثناء السيارات بحوالي ٧٦٦٥٠٠٠ درهم ، والجدير بالذكر ان تشغيل هذه المعدات بصورة مستمرة يتطلب درجة متزايدة من الصيانة والخدمة وتقطع الخيال مما يتطلب رأسمال يصل الى ثلاثة أضعاف قيمتها الفعلية .

د - الطباعة واعمال الورق :

من الضروري اقامة وحدة حديثة للطباعة واعمال الورق وذلك لسد حاجات الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال ، على ان تنشأ هذه المؤسسة كمشروع خاص على ان تتعاقد الحكومة معها لصنع لوازمها .
ويقدر رأس المال اللازم للمشروع بحوالي مليون درهم .

هـ - انتاج الأوزون « المواد الكيميائية لمعالجة المياه » :

يؤدي قيام محطة كهربائية ومحطة لتحلية المياه في ابو ظبي بالإضافة الى انشاء شبكة للمياه في المدينة الى قيام الحاجة للكميوليت اللازمة لتنقية المياه الضرورية لتبريد محطة المياه التي تزود المدينة بمياه الشرب وكذا لمشروع معالجة مياه المجاري . تعتبر الكمية اللازمة لهذه الامور صغيرة ، اذ تقدر بـ ١٧ طن متري من الكميوليت يوميا ، بحيث لا تبرر انشاء مصنع حديث لانتاج الكلورين . ويبدو ان الأوزون هو افضل الوسائل الاخرى لمعالجة المياه ، وهو يستخرج عن طريق تحطيم الاوكسيجين بالكهرباء ودفع الغاز المتولد الى الماء ليمتصه بنفس الطريقة التي يعمل بها الكلورين وبما ان الأوزون يعتبر محمقا اقوى من الكلورين فان كمية الأوزون اللازمة تكون اقل منها في حالة الكلورين .

أما رأس المال لإنشاء محطة لمعالجة ٦٠ مليون جالون من ماء البحر
فيبلغ ٢٥ مليون درهم .

ثانيا - المجالات التي تعتمد على السياسة الاقتصادية في المستقبل :

مجالات الصناعة الكبيرة :

- ١ - مصنع الاسمنت
- ٢ - صناعة البترول
- ٣ - إعادة صب الاطارات
- ٤ - التنظيف بالبخار
- ٥ - مخبر
- ٦ - مصنعة ملابس
- ٧ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد
- ٨ - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة
- ٩ - مطاحن الدقيق
- ١٠ - الامونيا

مجالات الصناعات الصغيرة :

ان المجالات المدرجة ادناه لا تكون امكانات تجارية في ابو ظبي في
المستقبل القريب ولكن يمكن ان تصبح ذات جدوى اقتصادية في وقت لاحق
وهذه المشاريع هي :

- ١ - دبغ الجلود او تليحها .
- ٢ - ملح البحر والملح الصخري .
- ٣ - صناعة البلاستيك .
- ٤ - صناعة الاتك .
- ٥ - الصباغة .
- ٦ - صناعة الفخار والخزف .
- ٧ - صناعة الملابس .

بمعة البنك الدولي للانشاء والتعمير :

بالاضافة الى المسح الصناعي الذي قلمت به مؤسسة آرثر دي لئل
فقد اؤعد البنك الدولي للانشاء والتعمير بمعة اقتصادية قلمت بزمسرة
لابو ظلي حيث درست الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه . ومن بيمــن
الامور التي درستها امكئية الصناعة في ابو ظلي والفرص الموجودة لانشاء
وتطوير الصناعة واوصت بمعة البنك الدولي بضرورة تنسيق المشاريع
الصناعية ليس في ابو ظلي وحدها فحسب وانما في دولة الامارات العربية
المتحدة . وبينت المعة أن الفرص في ابو ظلي موجودة لانشاء صناعة
متطورة ذات قاعدة راسخة . واوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق
استثمار عائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية .

ولقد قسم البنك الدولي الصناعات التي اوصى بانشاها من حيث
طبيعتها وحجمها الى ثلاثة انواع هي :

١ - الصناعات الصغيرة :

وهي صناعات الفرض منها ومن انشاها تلبية حاجات السوق
المحلية بما يحتاجه من سلع صناعية . فهذه الصناعات تهدف الى الانتاج
من أجل الاستهلاك المحلي مثل مصانع الطوب ومصانع تكسير الحجره .

٢ - الصناعات المتوسطة :

وتهدف هذه الصناعات ايضا في معظمها الى سد حاجة الاستهلاك
كما يمكن الاندادة من الفائض منها بفرض التصدير . ثم هناك امكئية
لانشاء مصانع للاسبست ومعلل لصنع النوافذ والابواب المعدنية
والخشبية ومصنع للمواد العازلة للحرارة ومصانع لصيانة السفن ومطاحن
للحقيق وصناعة الطباعة والكتب ومصانع الاتاك . وتعتبر هذه الصناعات
الصغيرة والمتوسطة ضرورية لسد حاجة السوق المحلية هذا فضلا عن
ان الموارد اللازمة لانهايتها متوفرة محليا وميسورة .

٣ - الصناعات لغرض التصدير :

وفرض اقامة هذه الصناعات متوفرة هي الاخرى كما ان كلفة انتاجها قليلة نسبيا وباستطاعتها ان تنافس البضائع المشابهة لها في الاسواق الخارجية ، وتقوم هذه الصناعات اساسا على البترول الخام والنفط الطبيعي ، كما انها تجد في عائدات البترول المصدر المالي لتمويلها . ويدخل في نطاق هذه الصناعات ، صناعة الاسمدة النيتروجينية (الامونيا واليوريا) ، انتاج معدن الالومنيوم عن طريق الاستفادة من الفسفاط الطبيعي الرخيص وذلك باستيراد خام البوكسيت من استراليا كما هو الحال في البحرين .

ويمكن ان نخلص الى ان المسح الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لتل مسح سطحي اولي لا يفي بالمتطلبات اللازمة لقيام صناعة وطنية متطورة .

كما انه لا يعالج مشكلة نقص الكوادر الفنية ولا يقترح حلا لها . وكذلك فان بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير لم تكلف نفسها البحث طويلا في امكانية اقامة الصناعات في ابو ظبي فلم يكن تقريرها اوفر حظا من تقرير آرثر دي لتل .

ومهما يكن فان الدراسات المذكورة أصبحت الان سجلا تاريخيا يرجع اليه عند دراسة مرحلة التنمية الاقتصادية الاولى في ابو ظبي .

(٢) قانون الصناعة في ابو ظبي :

في سنة ١٩٧٠ صدر (قانون الصناعة) ، وهو اول تشريع ينظم شئون الصناعة في ابو ظبي مستهدفا تنمية ودعم الصناعة الوطنية والاخذ بيدها كي تلعب دورها الفعال في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني ، ومحدد

دور الحكومة في دعم وتشجيع الصناعة وسبل منحها الرعية التي من طريقها يمكن تأمين المناخ الملائم لتطورها الى جانب الاشراف عليها وتوجيهها الوجهة السليمة . وقد اتلظ هذا القانون بدائرة شؤون النفط والصناعة مسؤولة تنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، ورسم لها سبل تنفيذ هذه المشروعات كما ألزمها بالرجوع الى مجلس التخطيط في الامور الاساسية المتعلقة بهذا الشأن باعتباره الجهة العليا ذات الاختصاص في الموضوع . كما نص القانون على تأليف لجنة تتولى مسؤولية ترخيص تأسيس المشروعات الصناعية الاعلية والاشراف عليها ومنحها الاعفاءات والمعونات اللازمة للنهوض بها .

نصت المادة الثامنة من القانون على سريان احكامه على جميع المشروعات الصناعية دون استثناء ، كما منعت المادة التاسعة منه تأسيس اي مشروع صناعي في ابو ظبي الا باجازة تصدر بمقتضى احكامه . وقد عالج القانون في الفصل الرابع تأسيس المشروعات الصناعية ، وكيفية الحصول على اجازة التأسيس ، كما عالج في الفصل الخامس موضوع الاعفاءات والمساعدات التي يمكن للمشروعات الصناعية الوطنية الحصول عليها من الدولة والمساعدات ، وبذلك ضمن القانون حماية كبرى للمشروعات الصناعية الوطنية من منافسة البضائع الاجنبية المماثلة فضلا عن اساليب الحماية الاخرى التي يمكن اللجوء اليها في المستقبل ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على البضائع الاجنبية او منع استيرادها فيها اذا تبين ان الانتاج المحلي يسد حاجة الاستهلاك المحلي كما حافظ القانون على الطابع الوطني للصناعة وذلك بتحديد نسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأس المال لمواطني ابو ظبي .

وكان لا بد من الإشارة الى ان هذا القانون قد اخذ في الاعتبار ، ويقتدر الامكان ، ظروف البلاد الخاصة ، كما عمل على الاستفادة من المبادئ التي اخذت بها التشريعات الصناعية في البلاد العربية الاخرى .

٣ - مشكل الصناعة في ابو ظبي :

يواجه قيام الصناعة في ابوظبي مشكلات معينة ، منها ما هو وقتي ، يمكن حله في المستقبل القريب ، ومنها ما يحتاج حله لفترة أطول من الزمن ، وهي مشكلات كتلك التي تواجه الصناعة في بقية الإمارات الاعضاء في الاتحاد . وكذلك التي تواجه معظم البلاد الأخذة في النمو هذه المشكلات هي :

١ - قلة الخبرة الفنية :

يعتبر ابو ظبي بلدا آخذا في النمو مثله في ذلك مثل باقي البلاد الأخذة في النمو فهو يشكو من قلة الخبرة الفنية وهذا ناتج عن كون ابو ظبي لم تدخل مجال التصنيع الا مؤخرا كما ان تنشئة الكوادر الفنية يحتاج الى جهد كبير ووقت طويل نسبيا . بل ويمكن التغلب على هذه المشكلة باتباع طريقين في وقت معا ، الاول : استيراد الخبرة الفنية التي تحتاجها خطة التصنيع والثاني : وضع الخطط لتنشئة الكوادر الفنية الوطنية عن طريق الفاهيل والتدريب المهني ، وكذلك عن طريق ارسال البعثات الى الخارج .

٢ - مشكلة اليد العاملة :

تعمتي الصناعة في ابو ظبي من مشكلة اليد العاملة من ناحية الكم والنوع . فبالنسبة للكم تواجه ابو ظبي نقصا في اليد العاملة المحلية مما اضطرها الى استيرادها من الخارج ولا يخفى ما للاعتماد على اليد العاملة المستوردة من محاذير في الاجل البعيد بالنسبة للاقتصاد الوطني واما بالنسبة للنقص في النوع فقد تطرقنا لهذه النقطة في الفقرة السابقة وهي مشكلة الخبرة الفنية .

٣ - مشكلة المواصلات :

منذ سنة ١٩٦٦ اهتمت حكومة ابو ظبي بانشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط مناطق ابوظبي بعضها ببعض ، بالإضافة الى انشاء عدد من المطارات وفي مقدمتها مطار ابو ظبي الدولي وكذلك انشاء ميناء عميق في ابو ظبي . ومع هذا فان هناك حاجة الى انشاء المزيد من طرق المواصلات والتي تعتبر عللا مهما من عوامل نمو الصناعة .

٤ - ضيق السوق المحلية :

ان عامل السوق من العوامل الهامة بالنسبة للصناعة فلا بد قبل انشاء صناعة ما من دراسة سعة السوق التي تقوم بتصريف منتجاتها ومن الواضح ان السوق المحلية في ابو ظبي سوق ضيقة خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر فرص قيامها وعلى رأسها الصناعات البتروكيمياوية ولذلك يكون من الضروري قبل الاقدام على انشاء أي مشروع صناعي دراسة حالة السوق المحلية والخارجية .

ومن المؤمل ان تتسع السوق المحلية في ابوظبي وخاصة مع استمرار اتساع النشاط البترولي والصناعي والنشاط الحكومي وارتفاع مستوى المعيشة في مختلف الإمارات الاعضاء مما سيهيء فرصا أكبر لقيام العديد من الصناعات الجديدة .

١ - الصناعات القائمة في ابو ظبي :

لا يوجد في ابو ظبي ، بالإضافة الى الصناعات البتروولية ، الا بعض الصناعات البسيطة وذلك راجع الى ان ابو ظبي لم تدخل في مجال الصناعة

الا مؤخرا وخاصة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية هذا فضلا عن ان حل المشكلات الصناعية التي سبق بحثها شرط ضروري لنمو الصناعة ، والصناعات القائمة في ابو ظبي في الوقت الحاضر هي صناعة السواد الانشائية وصناعة الغازات الصناعية كالاكسجين والايروجين والاستلين وصناعة الثلج والتجارة والاثاث وكذلك يوجد عدد من الورش الصناعية وورش الحدادة والخراطة كما توجد مصانع للمياه الغازية والاييس كريم والطباعة وهذه الصناعات ذات طابع محلي ويقوم بها القطاع الخاص . ولا شك ان اهم الصناعات في ابو ظبي هما مشروعا مصفاة البترول (مصفاة ام النار) ومصنع الاسمنت (مصنع اسمنت العين) .

١ - مصفاة البترول (مصفاة ام القار) : -

تبلغ طاقة مصفاة تكرير البترول الخام ١٥ الف برميل في اليوم ، والفرض من انشاء هذه المصفاة هو سد حاجة السوق المحلية من المشتقات البترولية كخطوة اولى ، ثم دخول مجال التصدير للمشتقات البترولية كخطوة ثانية .

وفي ٢٣-٩-١٩٧٠ تم توقيع عقد كلفت بموجبه شركة ميتسوبيشي اليابانية للقيام بالاعمال الاستشارية فيما يخص مشروع مصفاة البترول .

وهذا المشروع من اهم المشروعات الصناعية في ابو ظبي خاصة وانه يعتبر بمثابة نواة لقيام مشروعات صناعية اخرى قائمة على الغاز الطبيعي وعلى مشتقات البترول المختلفة ففي الفترة الماضية كانت ابو ظبي تعتمد على سد حاجتها من المشتقات البترولية على ما تستورده من الخارج ، وهذا وضع غير سليم من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، ذلك ان ابو ظبي تعتبر من البلاد الرئيسية المصدرة للبترول الخام .

وفي ٣-١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية انشاء (مصفاة أم النار) بين حكومة أبو ظبي من جهة وشركة كيلوج العالمية من جهة أخرى لتنفيذ هذا المشروع الحيوي وقد تم وضع حجر الأساس في ١٥-٤-١٩٧٣ .

وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٤٥ مليون دولار أمريكي وقد بدأ تشغيل المصفاة في شهر مارس ١٩٧٦ .

وتشغل المصفاة حوالي ٤٠٠ عامل وفني ، وتقوم بإنتاج المشتقات البترولية ما عدا زيوت التشحيم والاسفلت وتقدر طاقة المصفاة بخمسة عشر ألف برميل في اليوم موزعة كالآتي : —

غاز البوتوغاز	برميل/يوميا	١٦٩
غازولين ممتاز	برميل/يوميا	١٢٠٠
غازولين عادي	برميل/يوميا	٢٤٠٠
كبروسين	برميل/يوميا	٨٢٥
الديزل (زيت الفاز)	برميل/يوميا	٤٤١٠
زيت الوقود	برميل/يوميا	٥٣٠٠

وهناك مشروع لزيادة طاقة المصفاة وذلك حتى تتماشى مع حاجة البلاد البترولية في سنة ١٩٨٥ ، والجدير بالذكر ان شركة النفط البريطانية (B.P.) هي التي تدفع تكلفة هذه المصفاة وذلك كحل بينها وبين حكومة أبوظبي عندما أقدمت الأخيرة على بيع ٤٥٪ من حصتها الى مجموعة من الشركات اليابانية (jodco) ولم تخطر الحكومة الا بعد التوقيع على هذه الصفقة والتي بلغت قيمتها ٦٨٠ مليون دولار . وبالإضافة الى تمويل مصفاة أم النار فقد قدمت الشركة (B.P.) قرضا بلا فوائد ولاجل طويل

للحكومة بقيمة ٥٠ مليون دولار . (الشركة ملزمة ألبيا فقط باخطار حكومة
أبو ظبي بأي نقل لأي جزء من حصتها) .

٢ - مصنع اسمنت العين :

إن الحركة العمرانية التي تشهدها أبو ظبي ، تتطلب في الوقت
الحاضر توفير مواد البناء ، مثل الاسمنت وحديد التسليح ، بالأسعار
المناسبة ، وبناء على ذلك قامت مديرية الصناعة بدائرة البترول بدراسة
مستفيضة لأقامة المشاريع التي توفر هذه المواد الضرورية لمواجهة
الاستهلاك المحلي وعليه فقد تم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بالأبحاث
الجيولوجية اللازمة للبحث عن المواد الخام لهذه الصناعات .

وبعد الدراسة اللازمة التي برهنت على وجود المواد الخام الضرورية
لصناعة الاسمنت بالكميات الوفيرة وبالجودة المطلوبة داخل إمارة أبو ظبي
فلقد قررت الدولة اقامة مصنع الاسمنت بالقرب من منطقة تتوافر فيها
الخامات الأولية في محينة العين ، والتي تبعد بمسافة ١٦٠ كيلومترا عن
محينة أبو ظبي .

وقد تولت الهيئة الاستثمارية السويسرية (هولدرينك) الأعمال
الاستشارية ووضع التصاميم الفنية للمصنع والإشراف على تنفيذه
والمساعدة في التشغيل للسنوات الأولى من الإنتاج .

وفي ١١-١-١٩٧٣ تم التوقيع مع شركة آي انتش اي اليابانية
للقيام ببناء المصنع وبكلفة قدرها ١٢٠ مليون درهم ، وهو أول مشروع
صناعي كبير لا يعتمد على البترول أو مشتقاته . وقد بدأ المصنع في الإنتاج
في ١-٧-١٩٧٦ . وقد أقرت الحكومة فور بدء الإنتاج مشروعاً لتوسعة
طاقة هذا المصنع لتصل إلى ٧٥٠ ألف طن سنوياً أي إلى ثلاثة أمثال
طاقته الحالية .

وينتج المصنع ثلاثة أنواع من الاسمنت وهي :

- ١ - الاسمنت العادي (البورتلاندي) .
- ٢ - الاسمنت الأبيض .
- ٣ - الاسمنت المقاوم للبلوحة .

كذلك فقد قامت دائرة البترول بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتقدم مروضها لاتشاء مصنع اكياس الاسمنت والمزعم اقلته في المنطقة الصناعية الجديدة (المصنع) بالقرب من مدينة ابو ظبي .

ومن المؤمل استكمال المصنع خلال عشرين شهرا لينتج (٣٠) مليون كيس سنويا حيث سيفطى احتياجات مصنع الاسمنت .

موجز عن مصنع اسمنت العين :

- الجهة المنفذة : دائرة البترول — ابو ظبي
الاستشاريون : الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك)
المقاولون : الشركة اليابانية (اي اتش اي)
تكلفة المشروع : ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم
مدة التعاقد لاتشاء المصنع : ٢٧ شهرا ابتداء من ١١-١٠-١٩٧٣
الانتاج السنوي : ٢٥٠.٠٠٠ طن بالسننة
مساحة المشروع : ٣٦٠.٠٠٠ م^٢
المواد الخام : الحجر الجيري — والحجر الرملي — والجبس ويستورد
من الخارج المواد المساعدة التالية (خام الحديد — خام الألمنيوم)
سعر الطن المقدر للبيع : ١٥٠ درهم
التسويق : امارة ابو ظبي
- ٣ - مصنع الطبرق الرملي :

قامت دائرة البترول في حكومة ابو ظبي باعداد خطة لاقامة مصنع

للطابوق في منطقة المين ، حيث تتوفر فيها المواد الخام بكميات كبيرة، وذلك لسد جزء من الحاجة المتزايدة للطوب من أجل تشييد المباني ومن أجل دفع حركة الأعمار الى الأمام . وقد تم التعاقد مع شركة (ساتكليف سبيكمان) بانجلترا لاقابلة وتنفيذ هذا المشروع .

ولا شك أن توفير الجير والرمل اللازمين لهذه الصناعة سوف يعمل على خفض تكلفة انتاج الطابوق الذي من المتوقع أن يلعب دورا كبيرا في تخفيض تكلفة المباني والمساكن الشعبية حيث أنه يمثل حوالي ٣٠٪ من احتياجات المباني بصفة عامة .

بيانات عن المشروع :

الجهة الممولة : دائرة البترول

الاستشاري والمقاول : شركة ساتكليف سبيكمان — انجلترا

تكلفة المشروع : ٥٨٩٠٠٠٠٠٠ درهم

مدة التنفيذ : ٩ اشهر

الطاقة الانتاجية : ٤٠٠٠٠٠٠٠ طابوقة في السنة

القوى العاملة : ٣٤ عامل واداري

مساحة المشروع : ١٢٦ x ٢٧٠ م

المواد الخام : الحجر الجيري والرمل

مكان التسويق : إمارة أبوظبي

وبالإضافة الى تصنيع الطابوق (الرملي — الجيري) فإن الدائنة

بصدد اتخاذ اجراء بشأن الدراسة الاقتصادية المعدة من قبل (هولدرينك

— سويسرا) عن صناعة الطوب (الاسنتي — الخرستاني) اللازم لأغراض

المباني أيضا .

٤ — مصنع حديد التسليح

يعتبر الحديد من المواد الانشائية الهامة التي تحتاج اليها النهضة

المراتية وقد كشفت الدراسات التسويقية ان قضبان الحديد اللازمة
لاغراض الخرسانة المسلحة ، تباع بأسعار عالية مما يزيد كثيرا من تكلفة
البناء .

ومن بين الاسباب التي أدت الى ارتفاع هذا السعر ارتفاع تكلفة
شحن هذه القضبان ، وكذا تكلفة التخزين . وغالبا ما تترك هذه القضبان
في أماكن مكشوفة مما يجعلها معرضة دائما للصدأ بسبب قلة المخازن
المسقوفة وبالتالي تكون غير ملائمة فنيا للاستعمال .

وقد قامت الشركة الهندسية الباكستانية (PECO) بإجراء
دراسة اقتصادية أوضحت فيها امكانية انتاج قضبان حديد التسليح بأسعار
مناسبة وبجودة أفضل من المستورد .

وقد وقع عقد مع هذه الشركة بعد ذلك في سنة ١٩٧٤ لترتيب وحدة
لجلفنة (سحب) الحديد قاذرة على سحب ما بين ٢٠٠٠ ر.٢٥٠٠
طن من القضبان باقطر تتراوح من ٦ مم الى ٢٤ مم ، وذلك باستخدام
كتل الحديد المستوردة كخطوة أولى . ومن ثم يصار الى استخدام الحديد
الخردة (السكراب) المتوفر محليا لهذا الغرض بعد أن تضاعف للمصنع
وحدة اضافية تقوم بصوره .

هذا ويقع هذا المشروع في منطقة المصنع الصناعية على بعد ٢٥ كم
من مدينة ابوظبي تقريبا . ومن المتوقع ان يبدأ في الانتاج في اكتوبر ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الحديد :

الدائرة المنفذة للمشروع : دائرة البترول
الاستشاري : الشركة الهندسية الباكستانية

المقاولون : شركة الجابر للمقاولات — شركة المسعود للمقاولات ،
الشركة الهندسية البلكستانية .

تكلفة المشروع : ١١١٧٥.٠٠٠ درهم

المدة اللازمة للتنفيذ : ١١ شهرا
الطاقة الانتاجية : ما بين ٢٠٠٠٠ : ٢٥٠٠٠ طن من القضبان
الحديدية سنويا
القوة العاملة : ١٥٠ وتشمل المهندسين والفنيين والاداريين والعمال
مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢
المادة الخام : كتل حديدية مستوردة (مربعة المقطع) بمقاس ٥٠ —
٧٠ مم

سعر البيع : ٩٥٠ درهم للطن الواحد
مكان السوق : ابو ظبي
وقد قدم الاستشاري اقتراحا للمرحلة الثانية من المشروع ، بتركيب
وحدة أوتوماتيكية لسحب القضبان بنتاجية عالية ترفع الطاقة الانتاجية
السنوية لهذا المصنع الى ٧٠.٠٠٠ طن من القضبان . وسوف يعمل
الارتفاع بهذه الطاقة الى معدل الانتاج المذكور على خفض تكلفة انتاج
القضبان الحديدية .

كما اقترح في المرحلة الثالثة للمشروع ، اقامة وحدة لصهر الحديد
الخردة (السكراب) ثم صب الحديد الناتج عن عملية الصهر في قوالب
خاصة لانتاج كبل حديدية مربعة المقطع من ١٢٠/٧٥ مم ، وهي تمثل المادة
الاولية الاساسية التي يعتمد عليها المشروع .

ويستعمل في هذه الوحدة قرنان كهربائيان سعة كل منهما عشرون
طننا .

٥ - مصنع الحديد والصلب :

نظرا للنشاط العمراني المتزايد في دولة الامارات العربية المتحدة فقد ازداد معدل استهلاك الحديد بدرجة كبيرة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠.٠٠٠ طن من الحديد ، تمثل قضبان التسليح نسبة ٣٢٪ منه . وتقدر الاحتياجات من هذه القضبان (بقطرها واشكالها المختلفة) في سنتي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ بحوالي ١٦٠ ألف - ٢٥٠ ألف طن على التوالي .

وبالآخذ في الاعتراف امكانية تصدير الحديد المسحوب الى الدول المجاورة فقد اقترح اقامة مجمع الحديد في منطقة الرويس بالقرب من جبل الظنة ، وسوف يشتمل هذا المجمع على :

(١) وحدة اخترزال مباشر لتحويل الحديد الخام الى حديد اسفنجي (مسامي)
(٢) افران كهربائية لتحويل الحديد الاسفنجي الى حديد صلب قابل للنشكيل .

(٣) الات ومعدات للصب الاستمراري للحديد .

وسوف تبلغ طاقة وحدة الاخترزال المباشر حوالي ٨٠٠.٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي في السنة وسوف يصبح بالإمكان تصدير ٢٧١.٥٠٠ طن من الحديد الاسفنجي سنويا بعد تغطية الاحتياجات المحلية .

كما سوف تبلغ طاقة المجمع السنوية من الانتاج النهائي حوالي ٥٠٠ ألف طن من الحديد المجهز على هيئة قضبان وزوايا واشكال اخرى ، منها ٢٥٠ ألف طن سوف يجري تصديرها الى البلدان المجاورة .

وتقدر التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع بحوالي ١٥٠٠ مليون درهم . وقد قام فريق من الاستشاريين في التعدين والهندسة من الهند باجراء تلك الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذا المشروع ، ومن المؤمل ان تتبكن الحكومة في القريب من اختيار الشركة التي ستتولى اقامة هذا المشروع .

٦ - مصنع الاسمدة من الفضلات :

ان التطور السريع الذي تمر به البلاد من توسيع عمراني كبير وما يتطلبه هذا التوسع العمراني من المرافق الحيوية العامة قد أدى الى تراكم كميات هائلة من الفضلات والتي تسبب كثير من المشكلات مما جعل اهتمام المسؤولين كبيرا لايجاد الحلول اللازمة ، ولقد كان من افضل الحلول المتقدمة هي اقامة مصنع للاسدة من الفضلات بأبو ظبي والتي تقدر جيلة هذه الفضلات فيها بـ (٩٠) طنا يوميا وذلك للاستفادة من هذه الفضلات في انتاج السماد الذي سيساعد في تطور الزراعة .

وقد تقدمت شركة لسكو الإيطالية بدراسات أولية اقترحت فيها تأسيس مصنع للاسدة يستوعب حوالي (١٠٠) مائة طن من الفضلات يوميا ، وبعد دراسة مستفيضة لهذا الاقتراح تم تكليف شركة بولر ومولير السويسرية للقيام بالانشاءات المعمارية للمصنع مع توريد وتركيب جميع اجزائه الميكانيكية والكهربائية ، ولقد اختيرت المنطقة الصناعية (المصنع) التي تبعد مسافة ٢٥ كم من مدينة أبو ظبي مكانا مناسباً لانشاء المصنع المذكور .

ان الطريقة العلمية المستخدمة لتصنيع الاسمدة مبنية على النفر البيولوجي الميكانيكي لفضلات القمامة التي تجمع في مدينة أبو ظبي يوميا والتي بالامكان تحويلها تحت الشروط والظروف الهوائية الى اسمدة جيدة تساعد على اصلاح التربة وتحسينها ، وبالتالي على زيادة الرقعة الزراعية في البلاد . هذا ومن المتوقع البدء بالانتاج في نهاية سنة ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الاسمدة من الفضلات :

الجهة المنفذة : دائرة البترول
الاستشاري : شركة اسكو الإيطالية
المقاولون : شركة بولير ومولير السويسرية
الطاقة الاستيعابية : ١٥٠ طن يوميا من الفضلات
القوة العاملة : ٣٥
مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢
التكلفة : ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم

٧ - مشروع مطاحن الحقيق وصوامع الفلال :

ان زيادة استيراد الحقيق واستهلاكه قد تضاعف كثيرا مع ازدياد عدد السكان في البلاد زيادة كبيرة ، ولواجهة حاجة البلاد لتأمين المسواد الاساسية للمواطنين والعاملين فيها وتوفير الحقيق الصحي لهم ، فلقد بدأت حكومة ابو ظبي بدراسة جدية لامكانية انشاء مطاحن للحقيق وصوامع الفلال بالبلاد ، وبالفعل فلقد تم الاتصال بشركة (اجري كونسلت) الاستشارية السويدية لتقديم دراسة اولية ومتكاملة لهذا المشروع ، وبعد دراسة تقرير الشركة المذكورة تم طرح المشروع في عطاءات عالمية حيث اختيرت شركة واي - اي - تي الفنلندية لتقوم بتنفيذ الانشاءات المدنية وشركة بولدير السويسرية بالانشاءات الميكانيكية اللازمة للمشروع .

وتم اختيار موقع المشروع بمدينة ابو ظبي داخل ميناء زايد (رصيف رقم ١٩) على ان يجهز بكل المعدات الرافعة التي تعمل على سحب حبوب القمح مباشرة من السفن الى الصومعة . وبالقرب من الصومعة تقرر بناء وحدة لطحن الحبوب وكذلك وحدات كبيرة لتخزين الطحين وتعبئته في عبوات مختلفة لسهولة نقله وتوزيعه ولضمان احتفاظه بجودته كما سيشتتمل على معمل كيميائي لمراقبة الجودة وبالإضافة الى توفير الطحين

فإن المشروع سيوفر بعض المنتجات الثانوية التي تعتبر من أجود أنواع علف
الحيوان الغنية بالبروتينات .

وتبلغ تكلفة المشروع (٩٢٥٤٢٠٠٠) درهم .

وفيما يلي موجز عن مشروع مطنحن الحقيق وصوامع الفلال :

الجهة المنفذة : دائرة البترول

الاستشاريون : شركة أجرى كونسلت السويدية

المقاولون : شركة بولدير السويسرية

الطاقة التخزينية : / ٢٠.٠٠٠ طن

الطاقة الانتاجية : / ٢٠٠ طن في اليوم

فترة الانشاء : ٢٨ شهرا ابتداء من ١-١-١٩٧٦م

القوى العاملة : ٢٥

مساحة المشروع : ٣٦.٠٠٠ متر مربع .

وبالإضافة الى المشاريع السابقة الذكر والتي بوشر في تنفيذها عملا
توجد قائمة بمشاريع أخرى ما زالت قيد البحث استعدادا لطرحها في
مناقصات عالمية . ومن المؤمل أن يتم انجاز هذه المشاريع قبل نهاية سنة
١٩٨٠ .

وهذه المشاريع هي : مصنع الكبريت وحامض الكبريتيك، مصنع
الاطارات ، مصنع الواسر والانتليب الحديدية ، مصنع الواح ومواسير
الاسبستس الاسمنتية ، مصنع لاستخراج الملح من مياه البحر ، مصنع
لصابون ومصنع للبطاريات .

وبالإضافة الى المشاريع اعلاه فإن شركة بترول أبو ظبي الوطنية
تقوم بدراسات مستفيضة لاقامة مشاريع بتروكيماوية محلية وأخرى في
بعض البلاد العربية والإسلامية وتحاشيا للتكرار سوف نعرض لها عند
بحثنا لشركة بترول أبو ظبي الوطنية .

ثانيا : امارة دبي :

تأتي امارة دبي في المرتبة الثانية بعد امارة ابو ظبي ، وذلك من حيث التنمية الصناعية . ومع أن دبي تهتم كثيرا بالتجارة مما جعلها تحتل المكانة التجارية الاولى بالنسبة للامارات العربية المتحدة الا انها ايضا طمعت شوطا لا بأس به في مضمار التصنيع وذلك من صناعات لسد حاجة السوق المحلية ، وكذلك بإقامة بعض الصناعات الكبرى لغرض التصدير .

وبعد اكتشاف البترول في دبي سنة ١٩٦٦ وبدء تصديره في سنة ١٩٦٩ اهتمت حكومة دبي بإقامة عدد من مشاريع البنية الاساسية ، مثل ميناء راشد ، ومطار دبي الدولي ، وشبكة من الطرق والجسور مما أدى الى ازدهار اقتصادي وتجاري في دبي لم تشهده من قبل .

وقد انتثرن الازدهار الاقتصادي بقيام صناعات وطنية صغرى لسد حاجة السوق المحلي من المواد والمنتجات المستخدمة في البناء من الطابوق والبلاط والهياكل الفولاذية والابواب المصنوعة من الألومنيوم ، وقد بلغ عدد المؤسسات أو الشركات الوطنية في هذا المجال ٣٠ شركة حسب احصاء غرفة تجارة وصناعة دبي — يعمل بعضها في قطاع لوازم البناء والاخر في الصناعات الاستهلاكية كالألبان والمياه الغازية .

وقد عملت حكومة دبي على تشجيع الصناعات المحلية وتقديم كافة التسهيلات لها من حيث إعفاؤها من الضرائب أو منحها امتيازات العمل بالمناطق الحرة . وكذلك بادرت هي أيضا بإرساء قواعد صناعات أخرى وعديدة .

كما اهتمت دبي بتطوير قطاع الخدمات العامة واستخدام أحدث

الوسائل من أجل خدمة التجارة والصناعة حيث بدأت في إنشاء منطقة صناعية تبعد عن مدينة دبي حوالي ٣٠ كم تشمل مصهر الألومنيوم . وقد بوشر في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٥ .

كما أن هذه المنطقة الصناعية ستشمل مشروعاً يقضي بإقامة محطة لتوليد القوى الكهربائية لتغذية مصانع المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك إقامة محطة لتحلية مياه البحر ، لمصانع الجديدة بحاجتها .

كما بدأ العمل في مصنع للأسمنت لأجل سد حاجة الإمارة من الأسمنت البورتلاندي وسيأخذ المصنع الطاقة اللازمة له من محطة توليد القوى الكهربائية التي ستنشأ في المنطقة الصناعية .

كما أن ميناء صناعياً خاصاً لتسهيل استيراد وتصدير الخامات والمنتجات لهذه المنطقة سيقام أيضاً ضمن المشاريع التي ستقام في هذه المنطقة .

المشاريع الصناعية في دبي :

١ - مشروع المنطقة الصناعية :

رات إمارة دبي أن من الضروري إقامة منطقة صناعية خاصة وتكون عادة بعيدة عن المدن وتستمد حاجة المنطقة الصناعية من الطاقة والماء عن طريق تزويدها بشبكات منفصلة عن تلك المستخدمة لتزويد المدن القريبة مما يكلل استمرار دوران عجلة الصناعة ، كما يجري في الوقت الحاضر ، أعداد ما يلزم هذه المنطقة من الطرق والجسور لضمان سهولة عمليات النقل من وإلى هذه المنطقة كما سيتم إقامة ميناء خاص يخدم عمليات الاستيراد والتصدير .

والغرض من اقامة هذه المنطقة الصناعية هو :

١ — ضمان عدم تلوث البيئة (الهواء ، الماء ، التربة) في المناطق الاهلة بالسكان مع احكام الرقابة على معدلات التلوث في المصانع .

٢ — الامتداد من مميزات التوطن .

٣ — تقديم الخدمات بطريقة مؤكدة وفعالة لقطاع الصناعة بما يخدم الانتاج بصورة مباشرة ، ومصل هذه الخدمات عن قطاع الخدمات بالمدينة .

٤ — سهولة تصنيع المواد الخام بالقرب من مراكز توافرها .

٥ — الاقتصاد في الخدمات التي تحتاجها المصانع عن طريق توافرها بشكل مركز .

وقد خططت امانة دبي لاقامة هذه المنطقة الصناعية على مسافة ثلاثين كيلومترا من مدينة دبي في اتجاه الغرب من جبل علي الواقع على طريق دبي — ابو ظبي . وتقع المنطقة الصناعية لامة دبي على شاطئ الخليج .

٢ — مشروع مصهر المونيوم دبي :

يتبع مصهر المونيوم دبي ، شركة المونيوم دبي المحدودة وقد تم وضع حجر الاساس لهذا المصهر في الخامس عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٥ — ومن المقرر ان يبدأ المصهر في الانتاج في منتصف سنة ١٩٧٩ — على أن

يبلغ الانتاج الطاقة القصوى في سنة ١٩٨١ بطاقة قدرها مائة وخمسة وثلاثون الف طن سنويا . ومن الممكن زيادة طاقة المصهر الى مائة وثمانين الف طن مقري سنويا في المرحلة اللاحقة .

ويقع مصهر المونيوم دبي في المنطقة الصناعية والتي تبعد عن دبي ثلاثين كيلومترا - وسيشغل المصهر مساحة قدرها ٣ كيلومترات مربعة .

لقد تم توقيع العقد لتنفيذ هذا المشروع في شهر ابريل سنة ١٩٧٥ .

ولتشغيل المصهر يتم استيراد المادة الخام حيث يتم استلامها . غير معبأة (سائبة) من سفينة الشحن الرئيسية على بعد خمسة عشر كيلومترا من موقع المصهر .

وبعد ذلك تنقل المواد الى المصهر بواسطة اسطول السفن الصغيرة التي تستطيع نقل ما يوازي سبائنة وخمسين الف طن من المواد الخام والمنتجات سنويا . ويستخدم المصهر الطريقة التقليدية (القوس الكهربى) لمصهر خام الالومنيا الذي سيتم استيراده من استراليا . ثم يتم تفريفه بواسطة جهاز شفط يعمل هوائيا - وينحول المعدن المصهور في موقع الصب الى سبائك التشكيل وقضبان (حرف -) - وسبائك اخرى حسب احتياجات السوق العالمي .

اما بالنسبة للاقطاب الكربومية المستخدمة في عمليات المصهر - فان المصهر سيورود بصنع لانتاج هذا الانود الكربوني والذي يستهلك منه كميات كبيرة (لانتاج طن من المعدن يلزم نصف طن من الانود الكربوني) . وحتاج مصنع الالمونيوم الى طاقة كهربية قدرها ٣٠٠ ميغاواط سيكون للمصهر محطة توليد كهراء خاصة به غير تلك المحطة المزيع اقامتها في المنطقة الصناعية . وسيستخدم المصنع مائة مليون قدم مكعب من الغاز يوميا من اجل تشغيله .

كما سيحتاج المصنع في حالة التشغيل الى ما يوازي نصف مليون جالون من مياه البحر يوميا .

وسيحتاج المصنع الى ما يتراوح بين ٣ - ٤ ايام عايز منى في عاملات الانشاء والتركيب كما سيحتاج لتشغيله الى ١٤٢٠ عامل فنى بالإضافة الى ٢٨٠ موظف يمثلون الجهاز الاداري للمصنع .

وسيعمل المصنع بطقته الانتاجية القصوى بعد اتمام التركيبات المختلفة حيث سينتج مائة وخمسة وثلاثين ألف طن متري سنويا وبمخصص ما نسبته ٢٠٪ من الانتاج للصناعات المحلية - ابا الباقي تيصدر الى الخارج .

كما سيقام للمبهر - مصنع لسكب القضبان بحيث تكون جاهزة لعمل الكابلات الكهربائية (تصميم ساوث وير (Southwire)) وسيتمكن هذا المصنع من انتاج عشرة الاف طن سنويا من قضبان الالمونيوم قطر ٢/٨ بوصة - وهي المادة الخام لعمل الكابلات واسلاك الالمونيوم .

وسيزود المصنع بشبكة تنظيف (تنقية) للدخان والابخرة الجافة - وهي لن تقضي على التلوث في المنطقة المجاورة للمصنع بحسب بل سنعتمد توزيع الفلوريدات التي تضيع الى الجو .

وتقدر الكلفة الاجيالية للمشروع ٥٢٠ مليون جنيه استرليني بعد انجازه ويتم تمويله من قبل مجموعة من البنوك يترأسها بنك لوييد انترناشيونال (على أساس طويل الامد من حيث عقود التصريف) .

وتقوم ببناء مصنع المونيوم دبي الشركة البريطانية لعمال الصهر
المحدودة (British Smetter Constructions Ltd.)

٣ - مشروع مصنع اسمنت دبي :

تشهد الامارة نهضة عمرانية ضخمة في الآونة الاخيرة - ويلاحظ
الى الجدول الاتي والذي يعطي دراسة مقارنة عن حجم الواردات من
مواد البناء الى دبي :

السنّة	قيمة الوارد بللايين الدراهم
١٩٦٤	٢٤٣٠
١٩٦٥	١٦٩٠
١٩٦٦	١٩١٤
١٩٦٧	٤١٩٠
١٩٦٨	٧٣٩٤
١٩٦٩	١٠١٠٠
١٩٧٠	١٣٩١٥
١٩٧١	١٤٢١٥
١٩٧٢	١٥٣٠٣
١٩٧٣	٣٢٦٤١

يتضح ان قيمة الواردات من مواد البناء لامارة دبي تضاعفت ٣
مرة على مدى عشر سنوات وقد شجع ذلك على الاسراع في اقلية مصانع

توفر احتياجات البلاد من مواد البناء الاساسية ويبين الجدول التالي حجم الواردات من مادة الاسمنت البورتلاندي في السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
حجم الواردات بالطن المتري	٢.٧٧٥.	٢٤٥.٤٤	٦٨٢٢٧٣ (١)
القيمة بـلأين الدراهم	١٨٤١	٤١٦٦	١٨٨٨٣

ونبين كذلك من الجدول السابق أن حجم الواردات قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات قبله ارتفاع في القيمة يفوق عشرة امثال القيمة على مدى ثلاث سنوات والذي يرجع الى ارتفاع اسعار المواد الخام والمواد المصنعة في جميع انحاء العالم في السنين الاخيرة .

ولذا فقد اختيرت صناعة الاسمنت كواحدة من الصناعات التي اهتمت بها الحكومة لتساهم في النهضة للامارة علما بأن المواد الخام الاساسية اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليا .

(١) يمكن تصدير اجزاء كبيرة من هذه الكميات الى امارة ابو ظبي وبقي الإمارات الاخرى وذلك نظرا لكثرة مبيعات البناء دبي التجارية في المنطقة .

وسيكلف المصنع ٢٦ مليون جنيه استرليني وقد تم طرح أسهم شركة دبي للأسمنت على المساهمين وستكون الطاقة الكلية للمصنع عند الإنتاج ٥٠٠ ألف طن سنوياً وقد تم التعاقد مع شركة كوسنين للهندسة المدنية المحدودة لبناء مصنع الأسمنت .

٤ - مشروع حوض دبي الجاف : Dubai Dry Dock

إن حركة السفن داخل الخليج أخذت في الزيادة بدرجة عظيمة لأسباب عديدة نذكر منها :

١ - تفتق البترول من بلاد الخليج العربي وتصديره الى جميع أنحاء العالم . كما تمثل ناقلات البترول الوسيلة الرئيسية لنقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي الى جميع أنحاء العالم . وعلى سبيل المثال فإن إمارة أبو ظبي وحدها قد صدرت نفطها خلال سنة ١٩٧٥ بواسطة ٨٣٦ ناقلة تامة لـ ٣١ دولة .

٢ - ازدياد حركة التصنيع في جميع بلاد الخليج العربي وبالتالي نشاط الحركة الملاحية لنقل المواد الخام ومنتجات من وإلى المنطقة .

٣ - ازدياد نشاط الحركة التجارية في المنطقة بصورة كبيرة لم تشهد المنطقة لها مثيلاً من قبل - وعلى سبيل المثال فإن الحدود التي يمثل حركة السفن إلى ميناء راشد في السنين الثلاث الأخيرة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عدد السفن الداخلة لميناء راشد	٤٣٧	٢٠٧٣	٢٠٣١
حركة الإرساد (الداخل ، الخارج ، داخلياً)	٦٧٧	٣٢٣٢	٤٤٨٨

مما سبق يتضح مدى ازدهار حركة الملاحة البحرية داخل الخليج العربي وهو ما جعل المسؤولين يهتمون بدراسة مشروع انشاء الحوض الجاف بدبي ليكمل مشروع الحوض الجاف العربي والذي يجري انشاؤه في البحرين .

وقد بدأ فعلا في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٣ على ان ينهي العمل فيه سنة ١٩٧٨ .

وسيكون لمشروع حوض دبي الجاف لبناء وتصليح السفن أخضع الإمكانيات الفنية في العالم متوفرة لأي حوض مشابه .
ويقع حوض دبي الحاف الى الجنوب الغربي من ميناء راشد .
يتكون حوض دبي من ثلاثة أحواض متكاملة مساحة الاول ٥٢٥٠٠٠ متر مربع . ومساحة الثاني ٣٣٢٠٠ متر مربع . ومساحة الثالث ٢٤٤٢٠ مترا مربعا .

وقد صمم اكبرها لاستقبال السفن زنة مليون طن .
هذا ويضم الحوض ثمانية أرصفة منها أربعة مجاورة للاحواض
وأربعة أخرى تقع في الشمال الشرقي منها ويضاف الى ذلك رصيف خلس
لتنظيف ناقلات البترول .

ويشمل الحوض اسمها مختلفة ، مثل القسم الهندسي والصيانة
والادارة والتزئيمه ومركز التدريب وستزود هذه الاحواض والمرافق
الساحلية بالرافعات الثقيلة والمعدات الصناعية المتحركة والخدمات
الميكانيكية والكهربائية .

وسيتحتاج المشروع الى كاسر بحري للامواج يتطلب انشاء ٢٥
مليون متر مكعب من الصخور — كما سيتطلب المشروع ٢٠.٠٠٠ وحدة
من الاسمنت المسلح .

اما بالنسبة لعمليات التعميق فسيتم ازالة أربعة ملايين متر مكعب
من الرمال في عملية التعميق .

وكانت التكلفة المقدرة لهذا المشروع ٩١ مليون جنيه استرليني اما
الان فقد ارتفعت الى ١٥٠ مليون جنيه استرليني ومن المتوقع أن تصل
الى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه .

ويقوم ببناء المشروع شركة كوستين للانشاءات الهندسية وحليفاتها
مؤسسة تيلوروود العالمية (كوستين وودرو) (Costain/Woodrow)
والمهندسون الاستشاريون على بناء الحوض هم سير وليام هالكرو وشركاه
(Sir William Halcrow & Partners)

٥ - مشروع شركة جوتن العربية المتحدة المحدودة :

أقامت شركة جوتن النرويجية للإصباغ مصنعا لإنتاج الأصباغ والورنيشات بإمارة دبي وحتى نتبين أهمية هذا المصنع نعرض هنا واردات الإمارة من الأصباغ المخططة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الأصباغ بالطن	١٨٦٢	٤١٣٠	٥٧٠٦
القيمة بملايين الدراهم	٥٨٤	٩٢٥	٢٠٧٣

وقد تم إنشاء شركة جوتن الإمارات للأصباغ بفرض تغطية السوق المحلي من الأصباغ في المرحلة الحالية مع محاولة فتح أسواق خارجية في المستقبل القريب .

لقد بدأ المصنع في الإنتاج في ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ .
وينتج المصنع ٤٠٠ طن سنويا من الأصباغ والورنيشات المخططة
أي ١٠٠.٠٠٠ لتر في الشهر من مواد الصبغة المخططة .

ويعمل بالمصنع ثلاثون غنيا وعاملا .

ويبلغ رأس مال المشروع ٢.٠٠٠.٠٠٠ درهم .

يبلغ عدد المواد الداخلة في صناعة الأصباغ المخططة التي ينتجها المصنع حوالي ١٥٠ نوعا يستورد معظمها من أوروبا وإنجلترا والنرويج — تصدر الشركة الأم مواد شبه مصنعة إلى مصنع الشركة بدبي حيث يقوم بأكمال تصنيعها .

يمكن تقسيم انتاج المصنع من الاصباغ الى ثلاثة اقسام :

١ - اصباغ للاعراض المنزلية - كالألوان المستخدمة في أعمال الديكور والوريشات .

٢ - الاصباغ البحرية - ومنها ما هو مقاوم للصدا ومنها ما هو مقاوم للأوساخ .

٣ - الاصباغ الصناعية - ومنها دهانات المعادن (Metal Primer) ومنها الـ Glossy Enamels .

لكن المصنع لا ينتج الاصباغ المستخدمة في دهان السيارات .

٦ - مشروع شركة الخليج الصناعية : Eternit

تستورد دبي مع باقي الإمارات الأخرى الأنابيب الاسمينو 'سمب' من الخارج بمعدلات كبيرة وفي الجدول التالي يبين لنا معدلات الاستيراد والوصلات خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الوزن بالطن	٨٥٢١	١٨١٦	٣٤٢٨
القيمة بملايين الدراهم	٨٨٦	٢٨٩	٥١٨

ويتم استيراد هذه الاتليبب والوصلات من تسع دول عربية واجنبية .

وقد اقيم بالمنطقة الصناعية (الاهلية) مصنع Eternit التابع لشركة الخليج الصناعية وذلك لتغطية جزء من استهلاك السوق المحلي .

ويعتبر هذا المصنع واحدا من اقدم المصانع في دبي ، وقد بدأ في الانتاج في نوفمبر ١٩٧٣ ويبلغ انتاحه ٣٠٠ طن من الاتليبب والوصلات سنويا .

وتتراوح اقطار هذه الاتليبب المختلفة التي ينتجها المصنع بين ١٠٠ ملليمترا الى ٢٠٠٠ ملليمترا .

ويبلغ رأس مال المصنع ٣٦٠.٠٠٠ درهم . ويعمل فيه مائة وثلاثون عاملا ومهندسا بالإضافة الى جهاز من الاداريين يبلغ عدده سبعين فردا .

ويدخل في صناعة الاتليبب الاسبستو اسمنتية كل من الاسمنت والاسبستس بالإضافة الى الاميت وتبلغ نسبة الاسبستس : (الاسمنت + الماء) كنسبة (١ - ٩) وتصدر الشركة جزءا من انتاجها الى كل من البحرين وقطر وعمان .

هذا ويوجد مخطط لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٠ طن في السنة وذلك بتركيب خط جديد للانتاج في المستقبل القريب .

٧ - مشروع شركة تعبئة الغاز : Galgas Bottling Company

لمواجهة طلبات السوق المحلي من الغاز المسال فإن الحكومة قد اتفقت مع شركة كالتيكس في آخر سنة ١٩٧٣ على العمل في انشاء معمل لتعبئة الغاز المسال .

وقد اكتمل المشروع في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ - وبدأت الشركة في تعبئة اسطوانات الغاز مع مطلع سنة ١٩٧٥ .

وبين الجدول الاتي واردات امارة دبي من اسطوانات الغاز المعبأة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد اسطوانات الغاز المعبأة	٩٧٢٩٢	١٤٦٤٧٢
زنة الاسطوانات بالكجم	٤٥٠٨ر١١٩	٣٧٠١ر٨٦٢
القيمة بالدراهم	١ر٣٢٤٨٧٦	١ر٣٢٥١١٨

ويتم استيراد الغاز المسال بواسطة البحر ويتم تخزينها في ثلاث صهاريج بجوار معمل التعبئة .

ثم يتم تعبئة الغاز المسال إما في الشاحنات لنقله الى أماكن أخرى أو تعبئته في اسطوانات للاستهلاك المنزلي .

٨ - مشروع شركة تصنيع اسطوانات الغاز المحدودة :

Cylingas Company Ltd.

اتفقت حكومة دبي مع مجموعة من الشركات الهندسية كاوكدالداس لبناء مصنع لتصنيع اسطوانات الغاز السائل بأحجام مختلفة سعة ٢٥ رطل، ٥٠ رطل ، ١٠٠ رطل .

ويبين الجدول التالي واردات إمارة دبي من الاسطوانات الفارغة التي تستورد من كل من اليابان وإيطاليا والمملكة المتحدة والهند والنرويج :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد الاسطوانات الفارغة	١٧٦١	٢٠٧٤
زنة الاسطوانات بالكجم	٧٧٤٩٢	١٢٤٨٤٥
القيمة بالدرهم	١٧١٤٩٦	٢٣١٤٩١

وبإمكان الشركة تصنيع اوعية تتحمل الضغط وصهاريج تخزين من جميع الانواع تكفي لسد حاجة السوق المحلي من اسطوانات الغاز .

فلقد تم في سنة ١٩٧٥ انجاز المشروع الذي سيصدر الفائض من انتاجه لبلاد الخليج العربي المجاورة .

هذه اهم المشاريع الصناعية التي نفذت او يجري تنفيذها في إمارة دبي ولا شك انها بحد ان يتم انجازها جميعا سوف تشكل دعامة صناعية قوية بالنسبة للصناعات في دولة الامارات العربية المتحدة .

ثالثا : امارة الشارقة : —

شهدت سنة ١٩٧٤ تحولا كبيرا في تاريخ امارة الشارقة حيث بسدا تصدير البترول من الامارة لأول مرة في تاريخها . وقد أدى تصدير البترول الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للامارة بسرعة اكبر . فبشرت حكومة الشارقة في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاساسية والتي تعتبر ضرورية كخطوة اولى من أجل التنمية الاقتصادية — ومع بدء تنفيذ هذه المشروعات في الشارقة بدأت بواخر اقلية الصناعات التي توفرت في الامارة لمصر نجاحها واهم هذه المشروعات الصناعية في الشارقة : —

١ — مصنع اسمنت الشارقة : —

بشرت امارة الشارقة في انشاء مصنع للأسمنت بطاقة انتاجية تبلغ ٧٠٠ طن من الاسمنت يوميا حيث ان مواده الخام متوفرة بمكيمات كبيرة في جبل منيخا تكفي لتشغيله لمدة ٢٠٠ سنة على الأقل . وتقوم بإنشاء المصنع حاليا شركة سيكس كستركت البلجيكية . كما تشرف عليه شركة الماسفيك العالمية اليابانية ، ومن المتوقع أن ينتهي العمل فيه في نهاية سنة ١٩٧٦ ويقع هذا المصنع بالقرب من مدينة الشارقة .

وهناك مصنع آخر لتصنيع اكياس الاسمنت تقوم بإقتضائه نفس الشركة سيكس كستركت للانشاءات وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع ايضا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ وتقدر طاقته بـ ١٢ مليون كيس في السنة وسوف تستورد المواد الخام لهذا المصنع من الخارج . ويعتبر هذا المصنع مكملا لمصنع اسمنت الشارقة .

٢ — مصنع حبال النيلون بالشارقة : —

لقد تم الانتهاء مؤخرا من بناء مصنع حبال النيلون وتقدر طاقته

الانتاجية بـ ٣٠ طن من حبال النايلون يوميا وتقوم شركة الباسيفيك العالمية بالإشراف عليه . وهذا المصنع يعمل اوتوماتيكيا ويشغل اربعمئة عشر عاملا وفتيا .

٣ - مصنع الرخام بالشارقة : -

اقيم مصنع لانتاج الرخام من قبل الشركة الشرقية للرخام وذلك في سنة ١٩٥٩ برأس مال وقدره ١٥ مليون درهم لاستخلاص بلاط الرخام من كتل الرخام المستورد من أوروبا وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع حوالي ١٠٠.٠٠٠ م^٢ في السنة .

وتستهلك دولة الامارات العربية المتحدة ٤٥ ٪ من هذه الكمية وما تبقى يصدر لدول الخليج الأخرى .

وان هذا المصنع ينتج أيضا ٥.٠٠٠ قطعة من البلاط الموزايكو في الشهر وهو ما يغطي جانباً من حاجة الإمارات العربية المتحدة من هذا البلاط ويجري العمل الآن على زيادة طاقته الانتاجية .

رابعا : إمارة رأس الخيمة : -

تعتبر إمارة رأس الخيمة الأولى في الاتحاد من حيث النشاط الزراعي وذلك لتوفر الأرض الخصبة والمياه الجوفية الكافية بالإضافة الى أن كمية الأمطار التي تسقط سنوياً على إمارة رأس الخيمة هي أكبر من أي إمارة تسقط على أجزاء الإمارات الأخرى . وتقع المنطقة الزراعية باتجاه الشرق على امتداد سفح جبل عمان وتبلغ المساحة المزروعة في رأس الخيمة حوالي ١٥ / من مساحة الإمارة .

وتشجع حكومة رأس الخيمة الزراعة ، كما ان عددا من المواطنين يعملون في قطاع الزراعة ، ويجري توفير جميع المتطلبات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استعمال الوسائل الحديثة فيها . ويوجد في رأس الخيمة أول مركز للأبحاث الزراعية في جنوب الخليج ، كما توجد محطة للتجارب بالحدائق التي تبعد عشرين ميلا عن مدينة رأس الخيمة ، وقد افتتحت هذه المحطة في سنة ١٩٥٥ وكانت تتلقى المساعدة من مجلس الإمارات المتصالحة . وعدا دراسة الوسائل الزراعية فان المركز اشرف على مدرسة زراعية ومزرعة تجريبية وأخرى لتربية الدواجن بالإضافة الى عبادة بيطرية . وتشجع الحكومة أبناء الزراع للاتحاق بهذه المدرسة كما انها تقدم المساعدات المالية والعينية لإنشاء مزارع جديدة . وتشتهر رأس الخيمة بأنها مركز لصيد الأسماك ، وهناك خطط حديثة في هذا المجال .

اما البحث عن البترول فقد قام به العديد من الشركات العالمية مثل شركة الاتحاد للزيت الأمريكي وشركة شل ولكنه لم يكتب له النجاح حتى الان .

وقد بدأت اخيرا شركة « فينول » الهولندية في التنقيب عن البترول في المناطق المحيطة من رأس الخيمة ونتيجة لهذه الظروف نجد ان النشاط الصناعي في رأس الخيمة محدود جدا وفيما يلي اهم المشاريع الصناعية في رأس الخيمة :

١ - مصنع الاسمنت :

يعتبر مصنع اسمنت رأس الخيمة (مصنع الاتحاد) الاول من حيث الاقدمية بالنسبة لمصانع الاسمنت الاخرى التي يجري بناؤها الان في أبوظبي والشارقة ودبي وقد تم بناؤه بواسطة شركة (ايشيكا واجيما هاريسا) اليابانية بكلفة كلية قدرها ٩٠ مليون درهم .

وينتج المصنع حوالي ٧٠٠ طن من الاسمنت البورتلاندي يوميا وقد
بوشر في توسيع طاقة المصنع الانتاجية لتصل الى ١٤٠٠ طن في اليوم وسيتم
تنفيذها خلال ٢٧ شهرا . وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الاسمنت
محليا .

وقد بدأ المصنع في الإنتاج في منتصف سنة ١٩٧٥ حيث يتم استهلاك
معظم انتاجه محليا ويصدر جزء من الانتاج الى المملكة العربية السعودية
وذلك تنفيذا لاتفاق بين البلدين يقضي بمد الأخيرة بكميات من الاسمنت تبلغ
١٠٠.٠٠٠ طن للمساهمة في تنفيذ مشروع جبيل في السعودية وقدساهمت
حكومة أبو ظبي بـ ٢٥٪ من رأس المال المطلوب لاتقامة هذا المشروع
وقدمت الضمانات المصرفية للجزء الباقي من رأس المال .

٢ - شركة احجار راس الخيمة :

انشئ هذا المصنع سنة ١٩٧٥ وقد بلغ رأس ماله عشرة ملايين درهم
وهو قادر على تجهيز خمسة ملايين طن من الاحجار سنويا . وسيصدر
جزء من هذا الانتاج الى السعودية .

٣ - مشروع صيد الاسماك وتصنيعها :

يجري الان بناء هذا المصنع وستكلف بنأؤه ٣٠ مليون درهم وسيبدأ
الإنتاج فيه في يونيو سنة ١٩٧٦ ويستطيع المصنع أن يصنع ما زنته
٣٠٠ طن من الاسماك يوميا ويقوم بالاعمال المدنية لهذا المصنع شركة
الاتحاد للمقاولات ، بينما تقوم شركة فينكو النرويجية بالقيام بالاعمال
الميكانيكية للمصنع .

بالاضافة الى المشاريع اعلاه تجري الان الدراسات لاتقامة بمض

المشاريع الصناعية الأخرى وإيهما : —

- ١ — مشروع لصناعة قضبان حديد التسليح .
- ٢ — مصنع للأنابيب المعدنية بأقطار تتفاوت من نصف إلى ٢ بوصة تستخدم في عمل منصات الحفر في المناطق المغمورة .
- ٣ — مصنع لتجهيز الرخام .

خامسا : الإمارات الأخرى : —

لا توجد في الوقت الحاضر أية مشاريع صناعية تفكر في كل من إمارة عجمان وأم القيوين والفجيرة . وإن كلفت هناك دراسات لاقامة بعض المشاريع الصناعية الصغيرة مثل صناعة البلاط والرخام والطوب وذلك لسد الحاجة المحلية من هذه المواد للبناء .

كما أن إمارة عجمان تنوي بناء حوض جاف لإصلاح وبناء السفن الصغيرة بالاشتراك مع شركات يابانية وهذا المشروع ما زال في مراحل الدراسة الأولية .

يتضح مما تقدم أن النشاط الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة مبهر بين الإمارات المختلفة وهو يفتقر إلى التنسيق والتكامل وهذه الأمور ضرورية من أجل اقامة صناعة حديثة متطورة .

فلذلك يجب العمل على ايجاد الأطار القانوني الذي ينظم شئون الصناعة على مستوى الاتحاد ومن ثم العمل على وضع خطة صناعية اتحادية تربط وتنسق بين الصناعات المحلية الموجودة في الإمارات والتي ستنشأ في المستقبل وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الكبرى . أن التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد ضروريان حتى لا تتجه الإمارات كل على حدة إلى التنافس الشديد فيما بينها في المجال الصناعي مما يكون له آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيه من اهدار للإمكانات المالية والتي يمكن توجيه فائضها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

البَابُ الرَّابِعُ

التنمية في إطار التكامل الإقتصادي

مقدمة : —

قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية الى ان الدوافع الى التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة . وهي وان كانت ذات طبيعة اقتصادية الا ان الاعتبارات السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في هذا الصدد .

السلطة السياسية هي التي تملك اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي . وعلى الرغم من ان الاعتبارات الاقتصادية تعتبر من أقوى المبررات لعملية التكامل الاقتصادي بين البلاد الاخذة في النمو بل وبين البلاد المتقدمة (مثل بلاد السوق الأوروبية المشتركة) ، الا ان الاعتبارات السياسية قد حالت في كثير من الحالات دون قيام هذا التكامل يضاف الى ذلك وجود بعض العقبات التاريخية ذات الطبيعة الاقتصادية التي قد لا يسهل القضاء عليها خلال فترة وجيزة من الزمن . وفي مقدمتها ظاهرة اندماج الاقتصاديات الاخذة في النمو في الاقتصاديات المتقدمة ، وهي ما تعرف ايضا بالتنمية الاقتصادية .

فالعلاقات الاقتصادية الخاصة بالبلاد الاخذة في النمو لا تزال وثيقة ومركزة بالبلاد الصناعية الكبرى التي كانت تستعمرها والتي حرصت على ان تستمر البلاد الاخذة في النمو كمزرعة تقدم لها المواد الأولية ، بأثمان منخفضة وتستورد منها المواد المصنوعة بأثمان مرتفعة ، كما ان كافة الخدمات المتعلقة بتسيير التبادل التجاري كالنقل والتأمين والاعمال المصرفية ووكالات التسويق ، لا تزال تحتكرها البلاد المتقدمة الى حد كبير .

يضاف الى ذلك ان الانشطة الانتاجية في معظم البلاد الاخذة في النمو متشابهة مما يحد من العلاقات التجارية بينها وما يدخلها في تنافس شديد وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، وهو ما تميل البلاد المتقدمة على تمهيته من أجل الاعادة منه .

وسنبحث قيا يلي موضوع العلاقة بين التكامل والتنمية ثم
الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي .

١ - العلاقة بين التكامل والتنمية :-

يعتبر التصنيع ، في العصر الحديث ، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ، اذ انه الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطوير البنية الانتاجية للاقتصاد القومي والتخلص من مخاطر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة سواء كانت زراعية كالقطن او استراتيجية كالبتروول . كما ان التصنيع يعتبر السبيل الفعال لرفع مستوى المعيشة في البلاد الزراعية المكتظة بالسكان . اما في البلاد غير الزراعية فيكاد التصنيع ان يكون المجال الاكثر اهمية المئاح لعملية التنمية . غير انه لما كان النمو الصناعي محدودا بحجم السوق ويتوفر المواد الاولية ورؤوس الاموال والخبرة الفنية فان اقتصاديات البلاد الاخذة في النمو ليست على تلك الدرجة من الفنى وسعة السوق والخبرة الفنية التي تسمح لكل منها على حدة باقامة بنيان انتاجي صناعي متطور ، اذ ان تكاليف اقامة مثل هذا البنيان بالاضافة الى ما يتطلبه من مشاريع البنية الاساسية ، تبلغ حدا من الضخامة والتركيز يكاد من ناحية يفوق قدرة كثير من البلاد الاخذة في النمو مجتمعة ، ويجعل بالتالي من ناحية اخرى من التصنيع عملية غير مبررة اقتصاديا في نطاق السوق المحلي لكل منها منفردة . هكذا يتضح لنا ان التكامل الاقتصادي او الاندماج الاقتصادي بمختلف اشكاله ودرجاته يلعب دورا مباشرا وهاما في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ، في زيادة سرعة النمو الاقتصادي وتفسير ذلك ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى اتساع نطاق السوق وانه كلما اتسع نطاق السوق كلما امكن توسيع نطاق الانتاج الى الحد الذي يحقق الانتفاع بسميزات الانتاج الكبير من ارتفاع في الكفاءة الانتاجية الى تخفيض في نفقة الوحدة المنتجة الى ادنى حد ممكن . كما ان اتساع نطاق السوق يساعد في الوقت ذاته على تحقيق درجة اكبر من التخصص وتقسيم العمل .

ولا يخفى ما يبطوي عليه ذلك من فوائد كثيرة بفضل ما يتاح للأنشطة الانتاجية المختلفة من فرصة اكبر للتوطن في اكثر المناطق ملاحة سواء من حيث توافر عوامل الانتاج كالموارد الأولية ورأس المال والأيدي العاملة أو القرب من الاسواق الرئيسية .

ويرجع السبب في ضيق حجم السوق في البلاد الاخذة في النمو الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها كما قد يرجع ايضا الى انخفاض عدد السكان في بعض اخر منها ، ذلك ان المقصود بحجم السوق اقتصاديا هو مجموع القوة الشرائية التي تتمتع بها جماعة ما من السكان التي تكون هذه السوق ، ومن البديهي ان من أول محددات القوة الشرائية لجماعة ما هو الدخل الفردي في المتوسط بالنسبة لهذه الجماعة ويمكن ، عن طريق القوة الشرائية قياس حجم السوق اقتصاديا بضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي وهو ما يعطينا الدخل القومي. والواقع ان بعض البلاد الاخذة في النمو لا تعاني منحنى من انخفاض متوسط الدخل الفردي بل تعاني أيضا من انخفاض عدد السكان.

وقد ورد في إحدى دراسات الأمم المتحدة ، ان حجم السوق بقارة أمريكا اللاتينية ككل لا يزيد بدرجة تذكر عن حجم السوق في ألمانيا الغربية مثلا .

وبناء على ما تقدم ، فإن من شأن ضيق نطاق السوق الحيولة دون الامتداد بمزايا الانتاج الكبير في العديد من الصناعات ذلك ان توافر الاسواق الكبيرة يعد أمرا ضروريا لتبرير قيام الكثير من الصناعات الانتاجية وبيع الاستهلاك المعمرة والسلع نصف المصنوعة . ونظرا لما تتطلبه التكنولوجيا الحديثة من طاقة انتاجية كبيرة وصولا الى تحقيق درجة مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ، فإن اتساع حجم السوق يعتبر المحلل الوحيد أمام البلاد الاخذة في النمو الى عالم التكنولوجيا الحديثة ، والا أصبحت عملية التصنيع عملية باهظة التكاليف وغير مجدية اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة الى انه مما يفرض على البلاد الإخذة في النمو أن تسعى للاندهاج اقتصاديا بعضها مع بعض ، ما يتميز به نظام التجارة الدولية من طبيعة حثائية تحول في أغلب الاحيان دون حل مشكلة ضيق السوق المحلي بالاعتماد على التصدير الى الخارج . يضاف الى ذلك ضعف قدرة هذه البلاد على دخول حلبة المنافسة التجارية مع البلاد المتقدمة سواء من ناحية الجودة أو من ناحية الائتمان .

ومما تقدم نخلص الى القول بان نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف بالدرجة الاولى على نجاح عملية التصنيع بدوره الذي يتوقف على حجم السوق وهو ما يتوقف بالتالي في البلاد الصغيرة والإخذة في النمو على التكامل الاقتصادي وتنبيه الى ان ظاهرة التكامل ليست مقصورة على اقامة السوق الواسعة اي على التكامل في الطلب بل يمتد ايضا الى التكامل بين عوامل الانتاج اي الى التكامل في العرض مما يعتبر ضروريا لاقامة المشروعات الكبيرة التي تقوم على مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استثمارات ضخمة ليس في القطاع الصناعي وحده بل في القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع رأس المال الاجتماعي فان نجاح هذه التنمية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير حجم معين من موارده للاستثمارات هذا الحجم الذي يشكل ما يعرف بالدفعة القوية يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن بواسطته نقل الاقتصاد القومي من مرحلة الركود والتخلف الى مرحلة النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا لرفع معدل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدل نمو السكان .

ويتراوح الحد الأدنى لمعدل الاستثمار المقبول بين ١٠ بالمائة الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي ولا يخفي مدى صعوبة اخراج هذه النسبة من

الدخل لغرض الاستثمار في مجتمعات تمنى الغالبية العظمى من سكانها من العيش عند مستوى الكفاف أو دونه . بل ان القدرة على اخذ هذه النسبة في مجتمعات اخرى ليس ضيقا في حد ذاته لقيام اقتصاد قادر على النمو الذاتي ما لم يتم استثمار هذه المدخرات في اطار استراتيجية عليمة سليمة للتنمية تتلائم مع الظروف الحالية والمتاحة في المجتمع ومع التطورات المتوقعة في المستقبل .

٢ - الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي : -

يقصد باستراتيجية التنمية الطريق أو الأسلوب الذي يمكن بواسطته القيام بعملية التنمية في اطار الاهداف المحددة لها . ولما كان المنطلق العلمي يتطلب رسم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذلك فان درجة التكامل الاقتصادي ، وبما ينطوي عليه من تكامل اجتماعي وسياسي ، تلعب دورا هاما في تحديد معطيات الواقع للمجتمع المراد تنميته وبالتالي في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة له .

ولما كان جوهر عملية التنمية انما يتلخص في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد القومي بحيث تنطلق به من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو الذاتي عبر مسار من التطورات الجذرية في الهياكل الانتاجية والاجتماعية والسياسية لذلك نجد ان نقطة البدء في البحث عن الاستراتيجية الملائمة للتنمية انما تنصرف الى البحث عن اكبر وجوه الاستثمار فعالية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد القومي .

١ - استراتيجية النمو المتوازن : -

يرى اصحاب هذه الاستراتيجية ان الاستثمار على صعيد جبهة

عريضة من الصناعات الاستهلاكية وفي فترة زمنية واحدة يقتضي على عقبة ضيق السوق التي تقف حجر عثرة أمام عملية التصنيع في البلاد الأخذة في النمو . اذ ان انشاء مجموعة من الصناعات المتزامنة التي تخلق كل منها طلبا أو سوقا للسلع التي تنتجها بفضل ما توزعه على الماعلين فيها ، يؤدي الى توسيع حجم السوق الذي يؤدي بدوره الى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وبالتالي الى خلق الحوافز للاستثمار .

غير ان استراتيجية النمو المتوازن لا تقتصر فقط على الجانب الذي يعني بخلق الطلب للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق ، بل تعني كذلك بالعمل على تحقيق النمو المتوازن فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي افقيا ورأسيا وذلك لضمان توفر العرض اللازم لاشباع حاجة الطلب على السلع الأولية والوسيلة والنهائية والخدمات ، دون حدوث اختناقات ومن ثم فان استثمارات التنمية يجب ان تشمل قطاعات الزراعة والخدمات والبنية الأساسية بالإضافة الى قطاع الصناعة .

وتجدر الإشارة الى ان ما تتميز به التجارة الدولية في الوقت الراهن من طبيعة غير مرنة تؤدي الى عدم قدرة البلاد الأخذة في النمو على المنافسة، وبالتالي الى عدم امكانية الاعتماد على التصدير ، هو الذي جعل اصحاب هذه النظرية يتصورون ان التصنيع للسوق المحلي فقط هو المجال الوحيد المتاح امام هذه البلاد الأخذة في النمو . وفي الواقع مما حدا باستراتيجية النمو المتوازن ان تستبعد امكانية التصدير الى البلاد الأخذة في النمو الأخرى هو تفضيل تلك البلاد الاعتماد على البلاد الأكثر تقدما في الحصول على ما تحتاج اليه من الواردات المصنعة . ولا شك ان هذا الموقف غير مستبعد ما لم ترتبط كل مجموعة من البلاد الأخذة في النمو التي تجمعها اواصر القومية أو الجوار أو المصلحة المشتركة بصورة أو باخرى من صور الانتماء الاقتصادي .

ب - استراتيجية النمو غير المتوازن : -

يتم النمط المثالي للتنمية وفقا لهذه الاستراتيجية في تركيز الجهود الائتمانية على عدد محدود من القطاعات التي تتميز بالتفوق على غيرها في خلق الحوافز على الاستثمار في القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي وهذا النمط هو ما يعرف « باقطاب التنمية » أو « بجزر التنمية » . ونظرا لندرة الموارد المتاحة للاستثمار في البلاد الأخذة في النمو فإن الأمر يتطلب إعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية التي تتميز بفاعلية في توليد الاستثمار أكثر من غيرها . وقد وجد أن أكثر الصناعات قدرة على توليد الاستثمار هي تلك التي ترتبط بسلسلة صناعية طويلة والتي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج نظرا لما تؤدي إليه من استثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزمات الإنتاج (آثار الدفع إلى الخلف وهو ما يعرف « بالاستثمار الولد » أو « بالمعجل » وكذلك نظرا لما تؤدي إليه من استثمارات مفسية الصناعات التي تستخدم منتجها هذه الصناعة كمستلزمات لها (آثار الدفع إلى الأمام) . ومثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب من قيام صناعة استخراج الحديد الخام التي تمثل دفعا إلى الخلف (أثر المعجل) من ناحية وصناعة إنتاج الأدوات والمعدات الحديدية التي تمثل دفعا إلى الأمام من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن آثار الدفع إلى الخلف (أثر المعجل) تحتل أهمية أكبر من آثار الدفع إلى الأمام عند أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن . ويرجع ذلك إلى ما تمثله آثار الدفع إلى الخلف لصناعة ما من بحث عن مستلزمات للإنتاج وبالتالي من طلب على تلك المستلزمات التي تمثل ناتجا نهائيا لصناعة أخرى .

وهو ما يعني توفر السوق اللازم لقيامها . هذا بينما لا تعدو آثار الدفع إلى الأمام أن تمثل نوافر مستلزمات الإنتاج لصناعة أخرى قد لا يكون الحافز على الاستثمار فيها كافيا لقيامها .

هذا هو باختصار مضمون كل من استراتيجيية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن بما هو مدى ملائمة كل منهما لتحقيق التنمية الاقتصادية . في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال أنها تتبع من الانتقادات الموجهة لكل من الاستراتيجيتين فاستراتيجية النمو المتوازن تفترض أن المجتمع يمكن أن يقفز من التوازن عند مستوى التخلف (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي مع انتشار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية والبطالة الفنية) الى التوازن عند مستوى متقدم من النمو دون أن يتعرض لمرحلة من الاختلال أو عدم التوازن . غير أن الأمر ليس بمثل هذه الدرجة من السهولة .

غالباً ما تهدف عملية التنمية الى حل مشكلة عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي عند مستويات متباينة لمراحل التخلف أو النمو ، الأمر الذي يتطلب الأخذ ببرامج الاستثمار غير المتوازن كمرحلة أولى على أن يعقب ذلك مجموعة أخرى من البرامج المتوازنة التي سرعان ما تؤدي الى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي مرة ثانية عند مرحلة أعلى من مراحل النمو . وهكذا حتى يصل الاقتصاد القومي عبر سلسلة من عدم التوازن والتوازن الى مستوى متقدم من النمو المتوازن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أهم الانتقادات التي توجه لفكرة النمو المتوازن ما تتطلبه من استثمارات هائلة لا قبل للبلاد الأخذ في النمو بها حتى يمكن إعطاء الدفعة القوية الى الاقتصاد القومي على صعيد جبهة مريضة من المشاريع الصناعية والزراعية والاجتماعية . ومشاريع الخدمات والبنية الأساسية افريقيا وراسيا هذا فضلاً عما يتطلبه النمو المتوازن من امكانيات مالية واسمة غالباً ما تتوافر لدى هذه البلاد الأخذ في النمو . أما أهم ما يوجه لفكرة النمو غير المتوازن من انتقادات فيرجع الى ما تنطوي عليه من اعتقاد بقدره المبادرة الفردية على تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك ان الاعتماد على ان اختلال التوازن في البنين الاقتصادي يحث المنظمات على اتخاذ قرارات الاستثمار قد يصح في نطاق المشروعات التجارية التي يكون عامل (الربح

باعثا عليها) . ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة للمشروعات العامة كمشروعات الخبثات والبنية الاساسية . ولا شك ان عدم وجود حائز لدى القطاع الخاص للاهتمام بمثل هذه المشروعات بالاضافة الى عدم ايلانها عناية كافية من قبل السلطات العامة يشكل عقبة كبيرة أمام توسع المشروعات التجارية المربحة .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول أن كلا من الاستراتيجيتين السالفتي الذكر لاتصلح للتطبيق بمفردها بالبلاد الاخذة في النمو . فقد ثبت من التجارب العديدة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ، انه لا غنى عن التخطيط الشامل كإطار لعملية التنمية في البلاد الاخذة في النمو بل ان تجارب البلاد الصناعية المتقدمة قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك مدى الحاجة الى التخطيط الشامل كإطار للسياسة الاقتصادية في تلك البلاد . ولقد أخذ كثير من البلاد على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها في اعطاء مزيد من العناية لعملية التخطيط الشامل . فاذا تمكنت البلاد الاخذة في النمو من التوصل الى درجة معقولة من الكفاءة في اعداد خطة وطنية شاملة لاستخدام الموارد المتاحة على خير وجه ممكن ، بالإضافة الى درجة مماثلة في متابعة التنفيذ ، يمكن التوصل الى قيام عملية تنمية حقيقية . ولا شك ان اعداد الخطة لا بد وان ينطوي على استراتيجية صريحة او ضمنية للوصول الى الاهداف المنشودة من عملية التنمية . فاذا أخذنا في الاعتبار تعدد الاهداف التي يمكن ان تتوخاها خطة التنمية من ناحية واحتمال قيام درجة من التماون فيما بينها ، وبالإضافة الى اختلاف طبيعة الاوضاع الاجتماعية والثقافية والادارية والى مدى ندخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكن ان تنصور الى أي مدى يمكن ان تتفاير وتعدد الاختيارات بالنسبة للتنمية من بلد لآخر .

يبقى ان نشير الى الاهمية الكبرى التي يتمتع بها التخطيط الشامل في تحقيق التكامل الاقتصادي . ذلك ان ما يمكن ان تقدمه عملية التكامل بين

مجموعة البلاد الأخذة في النمو من حلول للمشكلات والمقبات التي تعترض مسيرة التنمية داخل كل بلد على حدة أنها يتوقف بالدرجة الأولى على وجود خطة قومية شاملة للموارد والاستخدامات . . . وعلى نطاق الوطن العربي فإن البدء باعداد خطة من هذا النوع يعتبر خطوة ملحة وضرورية لاستكمال المحاولات الرامية الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . وما يزيد من أهمية هذه الخطوة ما تواجهه عملية تخطيط التنمية من عقبات على المستوى القطري لا وجود لها على المستوى القومي . فلم يقدر لجموعة من الاقاليم والبلاد ان اكملت لها ظروف ومقومات التكامل الاقتصادي ، مظلما هسي للوطن العربي . اذ بينما تعاني بعض البلاد العربية من الوفرة النسبية في عدد السكان ، تعاني بلاد عربية أخرى من نقص حاد في الموارد البشرية ، وبينما يعاني بعض من نقص التمويل اللازم للتنمية يتوفر لبعض آخر أرصدة نقدية سائلة تبحث عن فرص مؤمنة للاستثمار وبينما تتوفر لبعض البلاد المواد الخام اللازمة لقيام عدد من الصناعات فإن بلادا أخرى تشكل سوقا ممتازا لتصريف منتجات تلك الصناعات ، وبينما يعاني بعض البلاد من عدم توفر الظروف الطبيعية الملائمة لقيام تنمية زراعية واقتصادية فإن غيرها يتمتع بإمكانات هائلة للتنمية الزراعية يمكن ان تسد حاجة الوطن العربي كله من المنتجات الزراعية والحيوانية .

مما تقدم نخلص الى القول بان الوطن العربي في امس الحاجة اليوم الى خطة قومية شاملة تنطوي على أولويات محددة للاستثمارات الإنمائية التي يجب ان تأخذ بها السلطات المحلية في كل بلد . وفي ضوء هذه الأولويات يمكن تحديد المشروعات التي يجب البدء بها في كل بلد سواء كانت من المشروعات المولدة لمشروعات أخرى عن طريق آثار الدفع الى الخلف « المعجل » او آثار الدفع الى الامام (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الاسمدة وصناعة البتروكيماويات) او من مشروعات راس المال الاجتماعي التي تتكفل باستكمال الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي من طرق وسدود

وموانيء ومحطات لتوليد الطاقة والمياه ، وشبكات للطرق والمواصلات . .
الخ او من المشروعات الصناعية الاستهلاكية التي توفر للمستهلك العربي
حاجته من سلع الاستهلاك اليومية من بلد عربي معين والذي يتمتع بميزة
نسبية اكبر في انتاجها .

وننبه الى ان النمو المتوازن على مستوى الوطن العربي يستلزم الا
ينمى كل بلد عربي بفكرة النمو المتوازن على المستوى القطري ، فشرط
النمو المتوازن على المستوى القومي الاخذ بالنمو غير المتوازن (والمختص
على بعض القطاعات) على المستوى القطري .

المراجع :-

-
- ١ - د. أحمد الفخوري - الاندماج الاقتصادي العربي - منشورات معهد البحوث
والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٢ - د. رفعت المحجوب - الاقتصاد السبلي - الجزء الاول ، القاهرة - سنة ١٩٧٥
الطلب القطني مع دراسة خلسة بالبلاد الاخذة في النمو - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٣ - د. عمر محي الدين - التنمية والتخطيط الاقتصادي - منشورات
دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .
 - ٤ - د. محمد زكي الشافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - مطبوعات معهد
البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي بين الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بلامح واضحة للتكامل الاقتصادي بين أماراتها السبع . وتأتي أبو ظبي في مقدمة الإمارات أهمية من حيث المساحة وعدد السكان والثروة البترولية والدخل القومي تليها إمارة دبي التي تعتبر المركز التجاري الأول ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة بحسب وإنما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . ثم تأتي دبي في المساحة والأهمية إمارة الشارقة ثم إمارة رأس الخيمة التي تتمتع بمميزات زراعية كثيرة يمكن أن تسد حاجة الإمارات الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية . وتعتبر الفجيرة نافذة دولة الإمارات العربية المتحدة على بحر العرب والمحيط الهندي أما أمارتا عجمان وأم القيوين وهما أصغر الإمارات مساحة فتعتبران مجالا خصباً لكثير من مشاريع التنمية .

وتشكل الهجرة معظم الزيادة في السكان أما الزيادة الطبيعية فهي ٣٪ وإذا لم يوضع الانتقاء العقلاني في تصنيف المهاجرين فمم لا شك فيه أن ذلك سيؤثر حتماً على خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي تأثيراً سلبياً .

وتعتبر إمارة أبو ظبي أكثر الإمارات اكتظاظاً بالسكان تليها دبي ثم الشارقة أما أقل الإمارات كثافة سكانية فهي أم القيوين (١) وتعزى الكثافة السكانية للنشاط الاقتصادي والتجاري في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة . ومما لا شك فيه أن مناطق الجذب البترولي تمثل الإضافة الكبرى لعدد

(١) راجع الفصل الأول من هذا البحث .

السكان ومن ثم فلا يمكن التنبؤ باتجاهات وتيارات الهجرة وتكوين حجمها في المستقبل اذ ان حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران التي تنورها الثروة البترولية . ونظرا لاهمية العنصر البشري الذي يعتبر العامل الايجابي في احداث اي تنمية اقتصادية او اجتماعية فانه يكون من الضروري الاهتمام به من حيث العدد ومن حيث اعداد وتدريب اليد العاملة والكوادر الفنية .

وبالرجوع لاحصاءات ١٩٧٣ (نجد ان ٦٠٪ من الاجانب من الهند والباكستان وبنجلادش) .

- ١٥ - ٢٠٪ من البلاد العربية .
- ٥ ٪ من دول غرب أوروبا .
- ٥ - ٢٠٪ من دول أخرى .

ومن توزيع القوى العاملة في الامارات حسب سكانها نجد ان نصيب ابوظبي هو ٦٣٪ ودبي ٦١٪ والشارقة ٣٤٪ وبالرغم من زيادة القوى العاملة بصورة عامة الا ان بعض القطاعات استحوذت على زيادة اكبر منها مثل الدفاع والبناء والتشييد والتجارة ويعتقد حوالي ١٧٪ من السكان ذي النشاط الاقتصادي على الزراعة بشكل مباشر او غير مباشر .

اما الاراضي المزروعة فتبلغ حوالي ١٤٢ الف دونم من مساحة الامارات وتماثل ٠.١٧٪ وهذا وقد بلغت نسبة العاملين من أبناء الامارات في الجهاز الحكومي ٤٦٪ .

- ابناء الدول العربية في الجهاز الحكومي ٤١٪ .
- الدول غير العربية في الجهاز الحكومي ١٢٪ .
- اما مجموع الجنسيات العاملة في الدولة تبلغ ٣٠ جنسية .

وقبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ كان هناك نوع من التخصص

والتكامل الاقتصادي بين الإمارات المختلفة فكما رأينا أن أبوظبي تخصص
بانتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وإمارة دبي تخصص في التجارة
والفرايزيت وإمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة تخصصان بالزراعة .
وواضح ان هذا التخصص يشكل أساسا للتكامل الاقتصادي .

ومنذ سنة ١٩٧١ أنشئت وزارة اتحادية للتخطيط كان الهدف
الأساسي من أنشائها هو خلق وإيجاد مجالات التكامل الاقتصادي بين
مختلف الإمارات وهي بصدد تنفيذ خططها الشاملة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية . وكان الهدف الثاني هو إيجاد خطة اقتصادية واحدة لجميع
الإمارات .

ولم يكن من الممكن في البداية القفز مرة واحدة الى مرحلة الخططة
الشاملة ، ولذلك فقد اكتفى بوضع قوائم بالمشروعات الاقتصادية .

وفي سنة ١٩٧٢ بلغت اعتيادات المشروعات الاستثمارية بما فيها
القروض الزراعية ٤٤٥ مليون درهم ارتفعت في سنة ١٩٧٣ الى ١٨٠.٧
مليون درهم أي بزيادة قدرها ٣٠.٦ ٪ . ثم ارتفعت الاعتيادات الاستثمارية
في سنة ١٩٧٤ الى ٣٢٦ مليون درهم أي بزيادة قدرها ٨٠.٧ ٪ . أما في
سنة ١٩٧٥ فقد بلغ حجم الاستثمارات ١١١٦ مليون درهم ، ثم ارتفع
المخصص لهذا الغرض سنة ١٩٧٦ الى حوالي ٢٢٧٤ مليون درهم (١) تم
توزيعها بين الإمارات المختلفة على النحو التالي : —

(١) هذه الأرقام لا تشمل مشاريع القنية التي تنفذها كل إمارة على حسابها الخاص ومع ان
إمارة أبو ظبي وحدها تنفق على مشاريعها الاستثمارية بمبالغ تفوق الأرقام المذكورة
أعلاه .

١ - ابو ظبي	٨١٣ مليون درهم .
٢ - دبي	٢٢٢٥ مليون درهم .
٣ - الشارقة	٥٨٧٤ مليون درهم .
٤ - الفجيرة	٥١٩١ مليون درهم .
٥ - رأس الخيمة	٤٥٧٦ مليون درهم .
٦ - عجمان	٢٢٠١ مليون درهم .
٧ - أم القيوين	١٨٦٤ مليون درهم .

وقد حددت هذه الاستثمارات لكل إمارة وفق معايير مختلفة ، منها تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ثم حجمها السكاني ، ثم احتياجاتها وإمكانياتها الذاتية أما نسبة الاستثمارات الموجهة لكل إمارة على حده فنجد ان الشارقة قد حظيت بالنسبة الكبرى ٢٥٨٪ ثم تليها الفجيرة ٢٢٨٪ ثم رأس الخيمة ٢٠١٪ .

وتهدف هذه الاستثمارات لما يلي : —

- ١ — أحداث تطور اقتصادي واجتماعي ضخم في دولة الاتحاد .
- ٢ — ان هذه الطفرة الاستثمارية تشكل اعتمادات البنيان الاساسي للقاعدة الاقتصادية الكبرى .

٣ — هنالك استثمارات تشمل الدولة ككل وتهدف الى ربط الامارات فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا بحيث تتلاقى فيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في أقصر فترة ممكنة .

وإذا كانت عملية التكميل الاقتصادي قد بدأت الى حد ما بين الامارات العربية المتحدة الا ان الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق التكميل الاقتصادي

التكامل ولا بد من الاعتراف بوجود بعض المعوقات لعملية التكامل الاقتصادي هذه وان جانباً كبيراً من هذه المعوقات ذو طابع سيلي . وهو مما يتفق مع ما قلناه في المقدمة عن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي .

ونسجل هنا ان بعض الامارات ما زالت تقوم ببناء عدد من المشاريع المتنافسة بعيداً في (بعض الاحيان) كل البعد عن اي تكامل اقتصادي مما يؤدي الى هدر كبير في الطاقات المالية والبشرية التي كان من الاخرى لها ان توجه اكثر نفعاً وفائدة كما ان عدم وجود جهاز اتحادي قوي على اعلى مستوى يعالج امور التنسيق والتكامل الاقتصادي يموق وضع خطة اقتصادية اتحادية كما يموق عملية التكامل الاقتصادي الاتحادي وخلق وحدة اقتصادية حقيقية بين مختلف الامارات تسند وتقوى الوحدة السياسية .



الفصل الثانی

التكامل الاقتصادي الخليجي « السوق الخليجية المشتركة »

لا شك ان اي محاولة للانتماج الاقتصادي يمكن ان تكون أكثر فعالية فيها لو تمت بين مجموعة من البلاد التي تتشابه فيما بينها من حيث درجة النمو والتقارب الجغرافي ، ومن حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . واذا كانت البلاد العربية المعشرون تختلف فيما بينها بدرجة او بأخرى في واحدة او أكثر من هذه الجوانب ، فليس معنى ذلك ان نفقد الامل في إمكانية نجاح المحاولات المبذولة لتحقيق أقصى قدر مستطاع لهذه الوحدة ، والذي يتمثل في رأينا في العمل على قيام كتلتا اقتصادية اقليمية بين البلاد المتجاورة والاكثر تشابها حيث يمكن للفوارق القطرية المحلية ان تعالج داخل مثل هذه التكتلات الامر الذي يجعل من السهل فيما بعد تعاون هذه التكتلات الاقليمية فيما بينها في سبيل الهدف الاكبر . (١)

ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الوطن العربي تشكل مقدمة للتكامل الاقتصادي العربي .

والواقع ان قيام كتلة اقتصادي بين البلاد العربية المطلة على الخليج العربي يمكن ان يكون من اهم الخطوات المساعدة على دفع الوحدة الاقتصادية العربية الى الامام . فهذه المنطقة بها لها من وزن بترولي ومالي في الوقت الحاضر تلعب دورا في غاية الاهمية سواء على الصعيد الاقتصادي العربي او على الصعيد الاقتصادي العالمي .

(١) أي ايجاد جزر اقتصادية عربية وتشكل الارخبيل العربي بالنسبة لتكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الهدف الاكبر .

اولا : الخصائص المشتركة للبلاد العربية الخليجية : —

تعتمد هذه البلاد اعتمادا رئيسيا على قطاع البترول الذي يمثل اكثر من ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي . ولا شك ان قيام هذه البلاد بتنمية

اقتصادياتها عن طريق زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير البترولية — يصطدم بعقبة ضيق نطلق السوق من ناحية وباتخفاض القدرة الاستيعابية التي تمكن هذه البلاد من استثمار اجزاء كبيرة من ارصدها المالية السائلة من ناحية اخرى ، وهو ما يترجم باتخفاض فرص الاستثمار في هذه البلاد وارتفاع الفوائض المالية . ولذلك فان اقتصاديات البلاد الخليجية الست تظل قاصرة عن امكانيات التنمية الصناعية الموسعة على نطاق كل بلد على حده ، ولكن اذا ما تم دمج هذه الاقتصاديات الست في هيكل واحد متكامل فان ذلك سيؤدي الى قيام بنيان اقتصادي قوي وغني .

واذا نظرنا الى مدى ما تنفقه بلاد هذه المنطقة على الواردات . لتبين لنا على الفور مدى ما يمكن ان توغره هذه البلاد في هذا المجال اذا ما قامت بانشاء الصناعات الاستهلاكية للاحلال محل الواردات ، خاصة وان معدل الميل الى الاستيراد يتزايد في هذه البلاد تزايد لم تشهده المنطقة من قبل .

فقد زادت واردات الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٨١٪ وقطر بنسبة ١٧٣٪ والسمودية ١٦٥٪ والكويت ١١٦٪ خلال الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٥ . (١)

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — النشرة الشهرية —
نوفمبر ١٩٧٦ — العدد رقم ٤٠ — ص ٢٠ .

وقد لا تبدو هذه المشكلة ورغم وضوحها ، ملحة حاليا . ومع ذلك فيجب التفكير فيها منذ الآن ولكن تكمن ضرورة التفكير فيها قبل البدء وذلك أن المستقبل يبشر بزيادة الموارد البترولية لهذه البلاد زيادة كبيرة مما يترتب عليه زيادة الاستثمار وارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يمني مع قيام كيانات انتاجية ضعيفة لا تتناسب مع زيادة الطلب داخل المنطقة توجيه الزيادة في الطلب الى الخارج مما يؤدي الى خلق عوامل معاكسة لحركة التنمية في المنطقة .

ويلاحظ أن الاختلاف الظاهر في مستوى الدخل الفردي بين بلاد المنطقة لم ينتج عنه اختلاف في الهيكل الانتاجية القائمة بل نتج عنه اختلاف في زيادة الطلب على السوق الخارجية ، اذ تظل الهيكل الانتاجية في هذه المنطقة متشابهة في مجموعها ، الامر الذي ييسر حاليا اجراءات التكامل ودمج اقتصاديات هذه البلاد ولكن تأخر حدوث مثل هذا التكامل يترتب عليه بالضرورة — مع التنمية السريعة — اختلاف في الهيكل الانتاجية وكذلك اختلاف في درجة التقدم الحضاري وبالتالي تصبح محاولة التكامل بين بلاد المنطقة ذات اثار جانبية اقتصادية مما قد يعوق احداث هذا التكامل بالشكل المطلوب .

هذا ولا يخفى ان بلاد الخليج العربي الست تملك مقومات التكامل الاقتصادي الضرورية لعملية التكامل . واهم هذه المقومات : —

- ١ — توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحدا .
- ٢ — التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين وتشابههم في العادات والتقاليد وانماط الاستهلاك السلمي .

٣ - اعتياد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن أجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيما بينها في القطاعات غير البترولية أيضا .

٤ - تقارب الابنية الاسمية لاقتصاديات هذه البلاد ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ - تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في هذه البلاد .

٦ - اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

ثانيا : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي : — (١)

يمكن لمرحلة اولى لقيام كتل اقتصادي بمنطقة الخليج العربي اي بين كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان ان نبدا بخلق سوق خليجية مشتركة بين هذه البلاد المجاورة جغرافيا والمتجانسة نميا فلسفاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمتكاملة في اقتصادياتها وتتحول هذه السوق الخليجية المشتركة الى وحدة اقتصادية شاملة بينها وقد تنضم الى هذه الوحدة الاقتصادية الخليجية مستقبلا كل من العراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبية الديمقراطية .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — القشرة الشهرية — فبراير سنة ١٩٧٦ العدد رقم ٤٠ — ص ٢٥ .

وفي سبيل بيان الاكثنيات الاقتصادية لمنطقة الخليج نعرض ما يلي :-

١ - المساحة

تتكون بلاد الخليج العربي باستثناء (المملكة العربية السعودية) من مساحات صغيرة (الامارات - الكويت - البحرين - قطر - عمان) اذا ما أخذ كل بلد منفردا على حدة اما اذا اخذت المنطقة ككل فان مساحتها تبلغ قدرًا معقولًا لاقامة بنية اقتصادية مناسبة وتبلغ مساحة بلدان الخليج العربي الست هذه والمعنية باقامة كتلة اقتصادية في المرحلة الاولى ٢٠٨١٧٠٠ كم^٢ كيلومتر مربع واذا ضمن كل من العراق واليمن لتصل المساحة الى ٣٠١٧٧٠٠ كيلو متر مربع . وتشكل المنطقة شريطًا يمتد على الضفة الغربية العربية للخليج العربي من شط العرب شمالًا وحتى بحر العرب جنوبًا وباب المندب على البحر الاحمر . اما التضاريس فيقلب عليها طابع السهولة والصحارى الا انه يوجد هناك بعض الاجزاء الجبلية وشبه الجبلية في سلطنة عمان وبعض اجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة.

٢ - السكان :

تعتبر بلاد الخليج العربي اذا ما اخذ كل بلد منها على حدة من البلاد القليلة السكان وهو ما يشكل احدي مشكلاتها ، اما اذا اخذت كدولة واحدة فان مجموع سكانها يزيد على ١٠ مليون نسمة ويرتفع هذا العدد الى ما يزيد على ٢٧ مليون نسمة اذا ما ضم اليهم العراق واليمن ، كما ينتظر ان يتزايد السكان بسرعة كبيرة في السنوات القادمة نظرا لان المنطقة أصبحت واحدة من أكثر مناطق الجذب السكاني في العالم . ويبلغ متوسط الكثافة السكانية الحالية في المنطقة خمسة أشخاص في الكيلو متر مربع .

٢ - الموقع الجغرافي :

تمتاز منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي واستراتيجي هام تطل على

الخليج العربي شرقا ، وتمتد حتى شط العرب شمالا وإلى البحر الأحمر غربا وإلى بحر العرب والمحيط الهندي جنوبا وهي تعتبر لهذا المركسز الجغرافي المتوسط ، شريانا عالميا ومركزا تجاريا هاما .

٤ - الموارد الاقتصادية :

يعتبر البترول المورد الرئيسي لبلاد الخليج العربي حيث بلغ انتاج هذه البلاد الست منه ١٣ مليون برميل في اليوم ويرتفع الرقم الى اكثر من ١٥ مليون برميل يوميا اذا ما أضفنا العراق وهو يعتبر أعلى انتاج في العالم ، كما يمثل هذا المعدل من الانتاج ١٣% من الانتاج العالمي البالغ ١١٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ . و٥٧% من انتاج الاوبك الإجمالي والبالغ ٣٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ .

الاحتياطيات البترولية :

وتخزن هذه البلاد في جوفها اكبر كمية من الاحتياطي البترولي والذي تبلغ نسبته ٤٢% من الاحتياطي البترولي وترتفع النسبة الى ٤٧% اذا ما أضفنا احتياطي العراق .

العائدات البترولية :

بلغت عائدات بلاد الخليج العربي هذه في سنة ١٩٧٥ حوالي ٤١ بليون دولار ، واذا أضفنا العراق يرتفع الرقم الى حوالي ٤٨ بليون دولار . وتمثل هذه العائدات ما نسبته ٣٩% بالنسبة لإجمالي عائدات بلاد اوبك في سنة ١٩٧٥ (بدون العراق) .

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا كيف ان بلاد الخليج العربي تعتبر القوة الرئيسية البترولية في العالم .

التجارة الخارجية : —

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكبر القطاعات الاقتصادية في المنطقة إذ بلغ إجمالي واردات بلاد الخليج العربي الست حوالي ٦ بليون دولار سنة ١٩٧٥ وإذا ما أضفنا لهذه الكتلة اليمن والعراق يرتفع رقم الواردات إلى ٨ بليون دولار . وتمثل هذه النسبة حوالي ١٪ تقريباً من إجمالي التجارة العالمية في سنة ١٩٧٥ ويصل نصيب الفرد في هذه البلاد الست من الواردات ٦٨٤ دولار وهو بذلك يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إذ أن متوسط نصيب الفرد من الواردات في نفس السنة قد بلغ ٢٩٢ دولار في الولايات المتحدة و ٢٢٥ دولار في اليابان .

أما الصادرات فباستثناء البترول فليست كبيرة حيث بلغت ٢ بليون دولار سنة ١٩٧٥ أي حوالي ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلاد (مع الملاحظة أن جزءاً من هذه الصادرات هو عبارة عن تبادل داخلي بين بلاد المنطقة يمكن استبعاده) .

الاحتياطيات النقدية : —

طبقاً لأحدث التقديرات المتحفظة فقد بلغ إجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الست سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٣ بليون دولار (١) . حيث تشير التقديرات إلى هبوط الاحتياطيات النقدية الإجمالية لبلاد الأوبك في سنة ١٩٧٥ إلى ٣٦ بليون دولار بعد أن كانت ٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول نتيجة لاستخدام العرب لسلاح البترول في أكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح أسعار البترول ونتيجة لزيادة مستلزمات التنمية في البلاد المصدرة للبترول . وتمثل الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الست حوالي ٦٤٪ من إجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الأوبك سنة ١٩٧٥ .

(١) تيمس متهان بك — مجلة الاسواق المالية العالمية .

قامت خلال السنوات الاخيرة هيكل ادارية عديدة في بلاد الخليج العربي الست تصلح كادوات للتنمية وذلك من مؤسسات مالية وبنوك وشركات ووزارات وغيرها كما اقيمت بها العديد من هيكل البنية الاساسية من طرق ومطارات وموانئ ووسائل اتصال واجهزة اعلام ومجمعات سكنية تصلح كمناطق لاحداث عملية التنمية الشاملة واقامة التكتل الاقتصادي المنشود .

ثالثا : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي : - (1)

ان اقتصاديات بلاد الخليج العربي الست تشكل كما ذكرنا سابقا وحدة اقتصادية متكاملة ورغم ارتفاع متوسط الفرد من الدخل القومي في هذه البلاد الا ان اقتصادياتها وامكانيات النمو فيها تظل محدودة اذا ما بقيت منعزلة بعضها عن بعض — اما اذا ما تم نوع من التكتل فيما بينها فان هناك العديد من مجالات التنمية التي يمكن تطويرها . ولا شك ان موضوع التكامل الاقتصادي هذا على جانب كبير من الاهمية حيث ان المنطقة في أمس الحاجة للعمل المشترك من اجل تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد له واهم المجالات التي يمكن تطويرها في ظل الاقتصاد المتكامل هي : —

١ — المرافق العامة : —

هناك العديد من المرافق العامة ومشاريع الخدمات العامة التي يمكن اتقانها بصورة مشتركة على مستوى المنطقة ككل كي تخدم الاقتصاد بكفاءة

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — القشرة الشهرية فبراير ١٩٧٦ — العدد ٤٠ — ص ٢٢ — ٢٥ .

جيدة مثل الطيران والملاحة ومشاريع النقل والمواصلات الأخرى إذ إن إنشاء مثل هذه المشاريع المشتركة سيكون بطبيعة الحال انفع وأجدى فيما لو اقيمت مشاريع متعددة وصغيرة الحجم .

ب - الصناعة :-

وهذا أهم قطاع يمكن تنميته لتنويع مصادر الدخل القومي ويتطلب هذا المجال بصورة أكبر التعاون والانسيق . فالمعروف أن صناعة اليوم تعتمد على وسائل تكنولوجية تتطور باستمرار كما لا بد لها من الاعتماد على أسواق واسعة حتى تتمكن من تصريف منتجاتها ومتابعة التطورات التكنولوجية في عالم اليوم وما تستلزمه من اقامة المشروعات الكبيرة . أما اقامة الصناعة باستخدام الاساليب القديمة التقليدية فانها تعني ارتفاع التكاليف بصورة تجعل من المستحيل على الصناعة المحلية منافسة الصناعة الاجنبية .

كما تتميز صناعة اليوم بالتكامل فيما بينها حيث أصبحت عبارة عن سلاسل صناعية متحدة بعضها على بعض ومرتبطة فيما بينها .

وعلى الرغم من المستوى المرتفع لمتوسط الدخل الفردي في بلاد الخليج العربي إلا أن اسواق هذه البلاد لا تكفي منفردة لتبرير اقامة الصناعات الكبيرة أما اذا وجدت السوق فإن ذلك يفتح المجال للعديد من الصناعات سواء لفرض طلبية الطلب المحلي أو للتصدير أو لكليهما معا حيث تكون تكاليف الانتاج في الصناعات الكبيرة منخفضة بدرجة تسمح بمنافسة المنتجات الاجنبية ، ومن أمثلة هذه الصناعات التي يمكن اقامتها على مستوى كل بلد على حدة والتي تلزم اقامتها على مستوى المنطقة ككل الصناعات البتروكيمياوية .

ج - الزراعة والاسماك :-

لا شك ان تضافر الجهود سوف يعزز قضية التنمية الزراعية ويجعلها تتم بخطى اسرع كذلك فان صيد الاسماك يمكن ان يلعب دورا هاما في اقتصاديات المنطقة ويتطلب التنسيق وبذل الجهود المشتركة بين بلاد المنطقة .

د - النقد والمال :-

ان قطاع النقد والمال من القطاعات المزدهرة في المنطقة وقد وصلت الإيرادات العامة لبلاد الخليج العربي في سنة ١٩٧٥ ما قيمته ٤٧٦٣٦ مليون دولار ووصلت احتياطياتها من العملات الأجنبية في السنة نفسها ٢٣٢٥٠ مليون دولار . ان هذه الثروة اذا ما احسن استخدامها ستعمل على تنمية المنطقة مع بقاء فائض كبير يمكن استثماره عربيا ودوليا وكلما توافر قدر من التنسيق والتعاون في هذا الميدان كانت الفاعلية اكثر واشمل .

والى جانب هذا فان النقود المتداولة في المنطقة تبلغ حاليا ست عملات وليس هناك ما يمنع من اقامة عملة واحدة (دينار الخليج مثلا) مع العلم بان هذه العملة الموحدة اذا ما قدر لها الخروج الى حيز الوجود سوف تصبح واحدة من اهم العملات الدولية ، ويمكن ان تعود على المنطقة بموارد - اضافية سحبا على رصيد الثقة الذي سوف تتمتع به تلك العملة الموحدة شأنها شأن اية عملة دولية قوية (١) .

(١) لقد تم الاتفاق في ابريل سنة ١٩٧٦ بين كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت على توحيد عملاتها في عملة واحدة سميت (دينار الخليج) وهو يساري في قيمته الدينار البحريني وترك الباب مفتوحا لبلدان الخليج العربي للانضمام فيما بعد .

هـ - الممالة : -

سبق أن اشرنا الى اهمية العنصر البشري في احداث عملية التنمية اذ يلاحظ قصور شديد في عرض العمل في بلاد المنطقة وعلى الرغم من عدم وجود قيود كبيرة في الوقت الراهن على تحركات المواطنين الا ان رفع جميع القيود وتوحيد انظمة العمل والهجرة سوف تنشيط حركة الامراء داخل المنطقة مما يؤدي الى ايجاد نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وعلى الموم فان مشكلة قلة السكان في منطقة الخليج العربي تحتاج الى اعادة نظر ووضع استراتيجية مدروسة نسي هذا الشأن للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والامنية التي تستلزمها مصالح المنطقة .

رابعا : الاسلوب العملي لافراج التكل الاقتصادي الخليجي الى حيز الوجود : -

من الملاحظ أن ما تم حاليا في ميدان التنسيق بين بلاد الخليج لا يعدو أن يكون اتفاقيات ثنائية أو لجانا مشتركة للتنسيق أو رغبات سياسية تبدي في اجتماعات على مستوى عال .

ان الرغبة في افراج التكل الاقتصادي الخليجي الى حيز الوجود وان كانت تترجم في صيغة هذه الاتفاقيات أو تلك اللجان التي تنصح عن هذا الاتجاه الا انها لا تتسم بطابع التنظيم أو البحث العلمي كما لا ينم متابعتها .

وان علينا في هذا الشأن أن نقدي بمن سبقنا في هذا المجال .

وقد يكون في مقدمتها السوق الاوروبية المشتركة التي حققت معظم اهدافها بنجاح .

وفي رأينا أن صيغة السوق الخليجية المشتركة هي أنسب صيغ
التكامل الاقتصادي ملائمة لظروف المنطقة . إذا ما وضعت على أسس
تبرز المصالح المشتركة ووسائل تحقيقها كما تحافظ على مصالح كل بلد
على حدة ، على أن يكون الهدف النهائي لهذه السوق هو تحقيق الوحدة
الاقتصادية لبلاد الخليج .

هذا وسنعرض فيما يلي الوسائل التي نرى بأنه يمكن أن نعتد
عليها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي « السوق الخليجية المشتركة »
ومن ثم سنطرح أسلوب العمل الموصل الى ذلك .

الموسائل :-

- ١ - التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية بإنشاء الشركات
والمشاريع المشتركة من أجل القيام بالخدمات الموحدة كمشركات
الطيران والملاحة والمجمعات الصناعية .
- ٢ - تنسيق برامج التنمية الاقتصادية منعا للازدواجية بين برامج
التنمية الاقتصادية للبلاد الاعضاء في السوق .
- ٣ - تنسيق التشريعات الاقتصادية .
- ٤ - تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .
- ٥ - ازالة القيود على حركات الاموال ورؤوس الاموال بما يضمن
حرية العمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٦ - ازالة الحواجز الجمركية .
- ٧ - انشاء منطقة نقدية موحدة وابداع عملة واحدة .

أسلوب العمل :-

١ - المبادئ الاساسية :-

اثبتت تجارب التكامل الاقتصادي في الشرق والغرب في العالمين
المتقدم والاخذ في النمو أن أنتاج المحاولات هي تلك التي تركز على
المبدئين التاليين :-

١ - المرحلة :-

ان المرحلة والتدرج هي افضل واسلم طريق للتكامل الاقتصادي حيث تنوب الفوارق والاختلافات بطريقة تدريجية وخلال مرحلة زمنية مناسبة لتحديد وفقا لطبيعة الاختلافات الموجودة بين الابنية الاقتصادية المتكاملة - نأجل ان يتم التغيير دون ترك آثار جانبية سلبية على أي من الاقتصاديات الموحدة . قد تهدد التكامل فيما بعد .

٢ - الاتجاه من اسفل الى اعلى :-

او من قاعدة الهرم الى القمة وهذا يعني البدء بالقضايا الصغيرة ثم الاتجاه نحو القضايا الاكبر مالاكبر وتشجيع اقامة المؤسسات المختلفة وتنسيق المنظمات والجراءات وايجاد صلة مستمرة بين مواقع التنفيذ . وهذا لا ينفي ضرورة توافر القرارات السياسية الهامة التي ترسم الخطوط العامة وتشكل المؤشرات التي يهتدي بها في عملية التكامل .

ب - جهاز السوق :-

وعلى ذلك فان الامر يقتضي وجود جهاز متفرغ متخصص لاجراء الدراسات والبحوث وتقديم النوصيات العملية الى جهات او لجان ذات مستوى اعلى تملك اتخاذ القرارات ثم متابعتها . ذلك ان السوق الاوروبية المشتركة لها امانة فنية ضخمة تعد لها البحوث والدراسات والاقتراحات كما ان لها مجلس وزاري ولها برلمان منتخب من بين البلاد الاعضاء يسمى المجلس الاوروبي .

وفي ضوء ما تقدم فان الجهاز المقترح للقيام بهذه المهمة يجب ان يشمل :-

١ - المجلس الوزاري :

ويتكون من وزير عن كل بلد وله صلاحيات البت في مسائل السوق

ويجتمع مرة كل ثلاثة اشهر لمناقشة قضايا التنسيق والتعاون ووضع السياسة العليا واترار خطة التنفيذ .

٢ - السكرتارية العامة : -

يعين المجلس الوزاري الامين العام للسوق الذي يقوم بانشاء جهاز السكرتارية وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي والاستثماري للسوق وتقوم باجراء الدراسات والابحاث واقتراح الخطط والبرامج ومتابعة القرارات وتتكون السكرتارية العامة من قسمين قسم اداري يقوم بالمهام الادارية للسوق وقسم فني يضم لجانا فنية متخصصة في شتى القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات السوق .

٣ - لجان التنسيق : -

وتتكون لجنة لكل قطاع من القطاعات او مدراء الدوائر المعنية في البلاد الاعضاء بالاضافة الى سكرتير من اللجنة الفنية المختصة في السكرتارية العامة وتدرس هذه اللجان قضايا التنسيق والتوحيد بين المشروعات والبرامج والتشريعات والنظم والاجراءات المطبقة في البلاد الاعضاء وفي القطاعات المعنية .

ولا يفوتنا هنا أن فنوه بأنه اذا ما اقتضت الظروف عدم اشتراك اي من هذه البلاد في بداية نشأة السوق فليس هناك ما يمنع من البدء في تكوين السوق بعدد من هذه البلاد على أن يترك البا بمتفوحا لقبول انضمام بقية البلاد فيما بعد سواء اكان ذلك على مستوى الخليج العربي أم على مستوى الجزيرة العربية كلها . (١)

ومما تجدر الاشارة اليه فان الهدف النهائي من ابرام اتفاقية لانشاء سوق خليجية مشتركة هو التطور نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة .

(١) مثلبا حدث بالنسبة للعملة الموحدة عندما وافقت في البداية اربع بلدان على هي الامارات والكويت وقطر والبحرين على انشاء دينار الخليج وترك الباب مفتوحا للسعودية وعمان للانضمام فيما بعد .

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

ساهمت الجهود التي بذلت في البلاد العربية في تحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وذلك منذ بداية الستينات التي وضحت في منطلقات العمل الاتمائي وبلورت المرتكزات الاساسية في انتهاز سبل التخطيط من اجل التنمية العربية . على ان التفكير في وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية لا يصح ان ينصرف الى مجرد تجميع لاستراتيجيات التنمية التي يكون قد تم وضعها استقلالا في كل بلد عربي على حدة بل لا بد من ان يرتكز هذا التصور على مفهوم التكامل والشمول استهدافا لصالح الامة العربية مجتمعة بحيث يصار ابتداء الى وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية يتم في ضوئها وضع استراتيجيات محلية خاصة بكل بلد عربي وعلى الا تلتزم هذه الاستراتيجيات المحلية للتنمية بتحقيق المصالح المحلية فحسب بل يجب ان تلتزم ايضا بتحقيق المصالح العربي العام اي بتنفيذ الاستراتيجية العربية العالمة . ومن هنا تبدو فكرة التكامل العربي بحجمها الطبيعي دون تهويل او مبالغة كقطة بداية لا يصح بدونها الحديث عن استراتيجية التنمية العربية في مجالات التنمية العربية القطرية خلال السنوات القادمة .



التَّكْمُلُ لِإِقْتِصَادِي الْعَرَبِيِّ

المبحث الأول : التَّكْمُلُ لِإِقْتِصَادِي الْعَرَبِيِّ وَمَقْصُودُهُ

المبحث الثاني : مَجَالَاتُ التَّكْمُلِ لِإِقْتِصَادِي الْعَرَبِيِّ

المبحث الثالث : الوَعْدَةُ الإِقْتِصَادِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ

المبحث الرابع : اسْوَاقُ الْعَرَبِيَّةِ لِشُرَكَائِهَا

المبحث الأول

النكاح في الاقتصاد العربي ومقوماته

يتنازع موضوع النكاح الاقتصادي العربي فكرتان : —
الاولى : تعتبر قضية النكاح العربي بديهية من البديهيات المسلم
بها التي لا يحتاج تأكيدها الى نقاش — والثانية — قضية النكاح العربي
ضربا من المستحيل بسبب الوضع الراهن للامة العربية . لكن الوقائع
المشاهدة تدل على أن النكاح الاقتصادي العربي انما هو في الحقيقة
اكثر تعقيدا من البديهيات ولكن في الوقت نفسه ليس ضربا من
المستحيالات .

ان النظرة السلبية لفكرة النكاح الاقتصادي يجب أن تنطلق من
الواقع الراهن للعمليات الانتاجية على انهما قد تنطوي على احد
الحالات الثلاث التالية : — (١)

وهي النكاح في التسويق والنكاح الاممي في الانتاج في تركيب
السلعة والنكاح الرأسي في الانتاج . وفي جميع هذه الصور يمكن أن
ينحصر النكاح باعتباره ضرورة اقتصادية .

النكاح في التسويق : —

وهو يتم في حالة القيام بعمليات انتاجية متماثلة لانتاج نفس السلعة
في بلدين أو أكثر وهذا لا يعني اطلاقا عدم امكانية قيام النكاح بينهما اذا
كانت سوق احد البلدين يمكن أن تستوعب منتجته من السلعة وفائض
منتجات البلد الاخر من نفس السلعة أو كان لدى احد البلدين أجهزة
نسويقية بطاقة تصديرية تمكنها من تصدير سلعتها ومن اعادة

(١) ارجع في ذلك لمحاضرة الدكتور الصكيان « تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية
وتنظيم العمل العربي المشترك » القاهرة كانون الثاني ١٩٧٦ ص ٢ .

تصغير نفس السلعة من غائض انتاج البلد الاخر . أما التكامل الاتقي في الانتاج بقصد احدث تعديلات في تركيب ذات السلعة فيتم اذا كان أحد البلدين ينتج مادة أولية من نوعية معينة يحتاج اليها البلد الاخر ليخلط بها ما انتجه من المادة نفسها ليرفع كفاءتها الانتاجية والتجارية ومثل ذلك خلط بترول بلد من نوعية جيدة بترول بلد آخر من نوعية اقل جودة .

التكامل الراسي في الانتاج : - وذلك بقصد انتاج سلعة جديدة ويعني أن ناتج بلد معين قد يحتاج اليه بلد آخر كمادة أولية يجري تحويلها بعمليات صناعية معينة الى ناتج آخر قد يكون ناتجا نهائيا معدا للاستهلاك (مثال ذلك الصمغ العربي وصناعة الادوية) .

واذا سلطنا با مجالات التكامل الاقتصادي تتمثل في موارد الانتاج الطبيعية والبشرية والمالية وفي مراحل الانتاج المختلفة وفي التسويق فان نقطة البدء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أساس علمي تكمن في ضرورة وضع خطة شاملة لاستغلال هذه الموارد في البلاد الراغبة في التكامل او على الاقل في وضع برامج مشتركة بينها او احدث تنسيق في مجالات الانتاج والتنسيق .

وهنا ننبه الى أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلاد العربية .

وليس معنى أهمية الخطة الشاملة والبرامج المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية على المستوى القومي أن تتوقف جهود التنمية الاقليمية لحين وضع الخطة او هذه البرامج موضوع التنفيذ وانما يكفي في هذا الصدد ولحين انتماء هذه الجهود القومية أن يضمن المسؤولين في كل بلد عربي لخطته الاقليمية قدرا من المرونة لمواجهة

احتمالات التكامل الاقتصادي والتنسيق على المستوى القومي وأن يدخلوا
ايضا في اعتبارهم الخطط الاقليمية في البلاد العربية الاخرى وما تم
تنفيذه منها .

ولا بد ونحن بصدد البحث عن التكامل الاقتصادي العربي من
ان نعرض بالدراسة لمقومات هذا التكامل .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :-

ان العالم العربي ككل لديه امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية بما
في ذلك التوسع الزراعي والتوسع الصناعي ولكن اكثر بلاد لا يمتلك
منفردا المقومات اللازمة للتنمية . وهو ما يعني وفرة الموارد اللازمة
للتنمية في العالم العربي مع سوء توزيعها بين بلاده وهذا هو ما يبرر
التكامل الاقتصادي .

وتشمل البلاد العربية اقلها كبيرا متصلا غنيا بالموارد الطبيعية
والبشرية والمالية فتوجد به معظم احتياطات العالم من البترول الخام
الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر . وسيظل كذلك
لاعوام قادمة . كما يقدر سكان العالم العربي في الوقت الحاضر بحوالي
١٥٠ مليون نسمة . كما ان الاراضي الزراعية والموارد المائية المتوفرة
لديه تستطيع سد احتياجاته من الغذاء بل والانتقال الى مرحلة التصدير .
بالاضافة الى هذه المنتجات الزراعية يوجد كثير من الموارد الخام تتيج
الجال امام اقلية قطاع صناعي قوي وحديث ، وقوة بشرية يمكن اعادة
توزيعها على العالم العربي بمختلف مناطقه بشكل يحقق الاستخدام
الامثل لهذه الموارد .

ويمكن ايضا مقومات التكامل الاقتصادي العربي كما يلي :-

أ - فبالنسبة للموارد الطبيعية وتوزيعها فإن العالم العربي تتوافر فيه موارد طبيعية ضخمة غير موزعة توزيعاً متوازناً بين مختلف أجزائه . وتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية الشاسعة وفي المياه والمراعي وفي مخزون بترولسي هائل كما توجد به أيضا كميات كبيرة من المعادن وخاصة الفوسفات هذا فضلا عن سواطه الممتدة مما يتيح له ثروة بحرية كبيرة تسمح باستغلال كبير للثروات البحرية .

ب - أما بالنسبة للمواقع والهيكل الأساسية والنقل فإن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد يطل منه على عدد من أهم بحار ومحيطات العالم كما لا تفتقر المواصلات فيه عوائق طبيعية وهو في مجمله يقع في منطقة القلب بالنسبة للعالم ، كما توجد به قناة السويس وهي أهم طرق الملاحة العالمية .

ج - كما يوجد لدى العالم العربي قوة بشرية كبيرة تحتاج الى توجيه وتدريب وتخطيط لتغطية احتياجات العالم العربي في ابعاده المختلفة وهو بصدد التنمية الاقتصادية الشاملة .

د - ويملك العالم العربي الكثير من الموارد المالية التي تعتبر مصادر كافية لتمويل متطلبات التنمية . ويتمثل أهم هذه المصادر في فائض اموال البلاد العربية المصدرة للبترول وتشير التقديرات المتحققة الى ان دخل البلاد العربية المصدرة للبترول سيصبح سنة ١٩٨٠ حوالي (٣١٩٠٠) بليون دولار . ولا يستثمر داخل البلاد العربية من هذه الاموال الا قدر ضئيل أما الجانب الأكبر منها فيوزع بين المصارف الاجنبية طبقا للسياسة الاستثمارية الخاصة بكل بلد عربي ، ولا شك ان تعاون البلاد العربية في استثمار هذه الموارد المالية في العالم العربي وفقا لتخطيط اقليمي افضل سبيل لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية العربية الشاملة .

هـ - المركز النقدي: وتتمتع البلاد العربية بمركز نقدي دولي سيتحول خلال العقد التاسع من هذا القرن الى مركز نقدي حاكم للنظام النقدي الدولي بسبب ما يتوافر لديها من احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية والذهب والتي بلغت سنة ١٩٧٢ (١٢ر٢) بليون دولار وتدل التنبؤات الى أن هذه الاحتياطات ستصل في سنة ١٩٨٠ الى ٥٠ بليون دولار ويمكن للبلاد العربية مجتمعة بواسطة هذه الاحتياطات المالية أن تحقق أقصى نفع ممكن من النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية الدولية وذلك اذا ما أمكن تكوين كتلة نقدية عربية دولية . كما سيسمح هذا المركز المالي القوي للبلاد العربية باتشاء عملة موحدة لها (الدينار العربي) تتمتع بغطاء نقدي قوي ، يمكن أن تأخذ وضعا ممتازا في النظام النقدي الدولي .

و - اتساع السوق : يضم السوق على مستوى العالم العربي مائة وخمسين مليونا من المستهلكين للدخل القومي في البلاد العربية ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري ضئيل فيما بين البلاد العربية اذا ما قورن بأجمالي التجارة الخارجية العربية . ويسمح حجم السوق العربي بقيام المشروعات الكبيرة ذات الحجم الانتاجي الاقتصادي في ظل درجة معينة من الحماية الموحدة . وبإمعان النظر في هياكل الانتاج والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، نجد أن هناك قدرا لا يستهان به من مقومات التكامل فيما بينها برغم ما يبدو في الظاهر من تشابه في منتجاتها الرئيسية وهو ما يجعل منها اقتصاديات منافسة .

ز - قوة مركز المساومة الاقتصادية الدولية للعالم العربي : يتمتع العالم العربي بإمكانات متنوعة تتيح له أن يكون في مركز المساومة الدولية في تشكيل وممارسة علاقاته التجارية والاقتصادية الدولية . ويمثل هذا المركز في أن المنطقة العربية تنتج وتصدر سلعا لا تقل أهمية فقط بالأرقام وبما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة ، وأن أهم هذه الصادرات البترول والقطن والفوسفات .

كما أن البلاد العربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية ومن السلع المصنوعة فيمكن عن طريق التنسيق فيها بينها الوصول الى شروط افضل في الشراء .

فالتخطيط المبكر لخلق مثل هذه المناطق الصناعية الاقليمية هو ما تحتاج اليه هذه البلاد نظرا لظروفها الطبيعية وقدرتها التمويلية وحجم أسواقها على مجابهة متطلبات هذه الاستراتيجية الصناعية في الاجمل الطويل .

فاذا كنا نهدف الى تكامل او تعاون صناعي عربي على اوسع سلمية قائمة على دراسة المصالح المشتركة للبلاد العربية ، يحقق التنمية الاقتصادية الفعالة فان ذلك يتطلب ان يتجه العمل العربي نحو وضع سياسة محددة وواقعية لتنمية الهيكل الرئيسية ولائمة المشروعات الاساسية والهامة ، مما يشكل الاطار العام للتنمية الصناعية في العالم العربي على ان توضع خطة مدروسة على مستوى العالم العربي لكل من الامور التالية : —

١ — تصنيع المواد الاولية العربية مع اعطاء الاولوية في هذا التصنيع للمواد التي تزداد فيها القيمة المضافة زيادة كبيرة بتصنيعها مثل (البترول — الفوسفات وذلك على سبيل المثال لا الحصر) .
ب — انشاء الصناعات الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب .

ج — انشاء الصناعات التكميلية للهيكل الانتاجي في العالم العربي واهمها صناعة بناء وصيانة السفن باختلاف انواعها واجابها .

د - انشاء الصناعات المتفرقة الى الامام وهي صناعات ذات اكتفاء ذاتي من استخراج المواد الاولية الى انتاج سلع نهائية (مثال ذلك صيد الاسماك وتعليبها وانشاء مراكب الصيد البخارية ... الخ) .

و - انشاء عدد من المؤسسات المالية والبنوك من اجل تمويل مثل هذه الصناعات .

ان هذه الاسس (١) السابقة يمكن ان تصلح كأساس لاستراتيجية صناعة عربية تعطي التكامل الاقتصادي العربي دفعة كبيرة الى الامام .

(١) على سبيل المثال - فان المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للبلدان العربية والذي عقد في الكويت في الفترة من ١٠ - ١٧ أكتوبر ١٩٧١ حدد الاستراتيجية الثلاثة للصراع بقطي التصنيع في البلدان العربية خلال السبعينات على الاسس التالية :

- ١ - وضع سياسة قوية للاحتلال بحل للواردات .
 - ٢ - توجيه برامج التصنيع لفدبة الصناعات التصديرية .
 - ٣ - وضع المشروعات الثلاثة لمصانعة التعاون الصناعي وتحتيل التكامل الاتقيمي .
 - ٤ - تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .
- استراتيجية التنمية في الصناعية في البلدان العربية خلال مؤتمر التنمية الثاني للأمم المتحدة المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للبلدان العربية - الكويت - أكتوبر ١٩٧٠ .

المبحث الثانی

مَجَالَاتُ التَّكَامُلِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ

إذا نظرنا الى الكيانات أو التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل ،
وأخذنا ذلك وجهاً للمقارنة في مدى نجاح التكامل الاقتصادي بين البلاد
العربية فأتانا نجد : —

أولاً : في مجال التكامل الصناعي :—

هناك امكانيات متوفرة أمام البلاد العربية لتخطيط التنمية الصناعية
على أسس من التكامل الاقتصادي يفيا بينها تؤدي في الاجل الطويل الى
انشاء قاعدة صناعية قوية كأساس للاستراتيجية العربية البعيدة المدى
فالهيكل الحالي للإنتاج في معظم البلاد العربية يتصف بصغر حجم
الوحدات الإنتاجية وباعتماده بدرجة كبيرة على من انتاجي غير متقدم
وعلى الأيدي العاملة غير الفنية وذلك لتوافر عنصر العمل غير الماهر
في معظم البلاد العربية من ناحية ولانخفاض تكلفته من ناحية أخرى فضلاً
عن أن الآلات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الصناعي مصممة للإنتاج
الكبير الأمر الذي حال دون استخدامها لضيق الأسواق العربية المحلية
ولنقص وسائل النقل بها وارتفاع تكلفتها . وعلى هذا الأساس ، فإن
الإنتاج الصناعي العربي أخذ يتجه الى إنتاج المنتجات الصناعية
صغيرة الحجم (Small Scale Industries) . وتتركز أهم هذه الصناعات
في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومع ذلك فتوجد في البلاد العربية
بعض الصناعات الكبيرة مثل تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية
والفوسفات والحديد والصلب والاسمنت ونستطيع الجزم بأن مشكلات
القطاع الصناعي تكاد تكون متماثلة في معظم البلاد العربية وهي تتمثل
أساساً فيما يلي : —

١ — عدم كفاية الكفاءات الفنية الادارية ونقص الخبرة في هذا المجال وسيطرة الروتين الحكومي .

٢ — عدم الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .

٣ — عدم توافر المواد الاولية اللازمة لبعض الصناعات في كل بلد عربي على حدة .

٤ — احوال القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .

٥ — نقص الطلب المحلي وصعوبة التسويق وخاصة مع شدة المنافسة الخارجية .

٦ — اتجاه القروض المحلية او الاجنبية في اغلب البلاد العربية الى تمويل الصناعات الكبيرة ذات العائد السريع والمرتبطة بالسوق الدولية واهمال الصناعات الصغيرة على الرغم من اهميتها في مد الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من سلع نصف مصنوعة ومن اهميتها لسد احتياجات السوق المحلية .

٧ — عدم الاهتمام بالتكامل الصناعي بين البلاد العربية .

١ — ان البنين الصناعي في البلاد العربية يعاني من قصور كبير في الهياكل الاساسية حيث لم ينتج للانتاج الصناعي العربي الفرصة الملائمة للنمو المتوازن (Balanced Growth) سواء داخل البلد الواحد او بين مجموعة من البلاد تمثل منطقة صناعية اقليمية ذات اكتفاء ذاتي وذات قدرة على النمو المستقر (Self Sustaining)

ب — ان كل بلد عربي قد اهتم بتكوين قطاع صناعي مقصور على عدد قليل من الصناعات الكبيرة مثل البترول والصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب مما ادى الى قصر تكوين المهارات الفنية والادارية على هذا القطاع وحده .

جـ - ان التكامل الصناعي يمكن البلاد العربية خلال مدة وجيزة نسبيا من تكوين قاعدة صناعية عريضة تمكها من التعامل مع بلاد العالم على أساس كونها من البلاد الصناعية لا من البلاد الاخذة في النمو .

ان الاسلوب العملي المستمد من الواقع لتطوير التكامل الصناعي بين البلاد العربية على الاسس السابق عرضها يتمشى في رأينا مع ما جاء في تقرير لجنة المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية والاجنبية والذي يقوم على مبادئ رئيسيين : -

١ - اختيار مجموعة من الصناعات المتقدمة يراعى في اختيارها ان تشكل اساسا للصناعات العربية افقيا وعموديا اي لصناعات المواد الاساسية والصناعات التحويلية والهندسية والاستهلاكية والوسيلة والنهائية وكذلك للصناعات التجميعية ومن ثم توزيع هذه الصناعات وفق خطة يتفق عليها لانتاج كل منها وفق جدول زمني لاتمام بناء كل مرحلة من مراحلها .

٢ - تأمين سوق عربية واحدة - باكمل حد ممكن - لجميع هذه الصناعات المتفق عليها . وذلك وفق نظام الحوافز التجارية كالاغفاء من الرسوم والقيود الجمركية والادارية والنقدية والحوافز المالية مثل اقامة بعض هذه المشاريع على اساس عربي مشترك ايا كان موقعها والمساهمة في توفير وسائل تمويلها من قبل الحكومات والصناديق التمويلية والمصارف والقطاع الخاص وذلك وفق افضليات محددة تحفز على توجيه الاموال اليها وتستهدف فيما تستهدف اليه تحويل الفوائض

المالية العربية الموظفة في الخارج الى استثمارات صناعية ذات عمق وكثافة ديناميكية تسهم في تطوير الاقتصاديات وواضح ان هذا الاسلوب يعتبر مرنا بحيث لا يتعارض مع رغبات البلاد العربية في الاحتفاظ بانظمتها الاقتصادية وذلك لان التركيز هنا هو على انتاج السلع لا على الانظمة .

ولا بد بطبيعة الحال أن تجسد هذه المبادئ في اتفاقية اقتصادية عربية جديدة تقوم على عناصر متكاملة في مجال التصنيع والتبادل التجاري والتعاون الفني والإداري ، كذلك فإنه لا بد من الدخول في شركات مع مؤسسات صناعية أجنبية وبالأخص تلك التي تحمل جنسيات بلدان صديقة مثل شركات البترول . والشركات الأخرى التي تملك التكنولوجيات الضرورية والكفاءات الإدارية .

ثانيا : في مجال التعاون المالي (التمويل) :-

في الوقت الذي تسمى فيه بعض البلاد العربية للحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لمواجهة احتياجات نموها الاقتصادية ترى بعضا آخر منها ينعم بفوائض من عائدات البترول يفوق قدرتها على الاستيعاب الى حد يقودها للبحث عن مجالات توظيف خارج المنطقة ووضمها في الاسواق النقدية والمالية الأمريكية والأوروبية واليابانية هذا في الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة العربية في أمس الحاجة الى السيولة .

١ - التوظيفات والودائع العربية في الخارج : - (١)

إن قسما من رؤوس الأموال التي يدرها البترول العربي يتم توظيفه مباشرة داخل البلاد المنتجة للبترول ذاتها . ولكن القسم الأعظم من رؤوس الأموال هذه يتابع تدفقه نحو الاسواق الأوروبية والأمريكية وذلك للأسباب التالية : -

١ - مساهمة ارتفاع معدل الادخار في البلاد العربية المصدرة للبترول لارتفاع معدل الدخل الفردي .

(١) راجع الفقرة السنوية لصندوق النقد (I M F) في سنة ١٩٧٢ .

ب — مقتررة الاستيعاب المحسودة في البلاد المنتجة للبترول وذلك نظرا لطبيعة البنية الاقتصادية المحلية في هذه البلاد .
ج — الاوضاع والظروف غير مواتية في بعض البلاد العربية التي من شأنها ألا تجذب رؤوس الاموال اليها .

ومما سبق يمكن القول بأنه بوسع البلاد العربية ان تؤمن بنفسها المبالغ الكافية لتمويل مشاريعها المختلفة شريطة ان يتم بينها تعاون وثيق وشريطة ايجاد المناخ المناسب لاستثمار فوائض الاموال العربية في البلاد العربية .

٢ — استخدام المصالح العربية المالية لخدمة القضايا العربية : —

١ — اعادة النظر في توزيع الاموال العربية المودعة في الخارج بتوجيه جزء منها الى البلاد العربية التي تنهم القضايا العربية وتقف منها موقفا عادلا مثل فرنسا .

ب — التنسيق بين صندوق التنمية القائمة في العالم العربي وهي صندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي للانهاء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق ابو ظبي للانهاء الاقتصادي العربي والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي والصندوق العراقي والصندوق المشكل حديثا لدعم الاقتصاد المصري بحيث يتم التنسيق والتعاون بينها في اعطاء الاولويات لاقامة المشروعات التي تخدم المنطقة العربية او اكثر من بلد عربي اولا ثم المشروعات الاقتصادية الكبيرة على مستوى العالم العربي ، بحيث تكون المشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات وسيلة لدعم التكامل الاقتصادي العربي وليست مشاريع تقف في سبيل تحقيق هذا التكامل . ان هذه النقطة يجب اخذها بعين الاعتبار عند تمويل المشاريع الاقتصادية في الوطن العربي .

ج - ١ - نقوم البلاد العربية ذات الفائض بتقديم القروض والتسهيلات المالية للبلاد الصديقة الإخذة في النمو .

د - ١ - إنشاء شركات استثمار تستثمر أموالها على الوجه التالي : -
١ - توجيه جانب من أموالها مباشرة الى بعض البلاد العربية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا .

٢ - شراء أسهم وسندات في البلاد العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي . ويشجع على ذلك اشتراك العديد من البلاد العربية في اتفالية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقلل من اثر مخاطر الاجراءات الحكومية في بعض البلاد العربية على عمليات الاستثمار .

٣ - شراء أسهم وسندات حكومية في أوروبا وأمريكا واليابان وكذا تلك نسبة من أسهم شركات الضمان العالمية ذات النفوذ السياسي في العالم وشركات اعلانات ومشروعات سياحية عالمية .. الخ وذلك بعد دراسة اقتصادية وسياسية لاثر هذا الشراء على قدرة البلاد المستثمرة على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل شريكة فيها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو لخدمة مصالحها البترولية .

٤ - عدم التمييز بين المستثمرين العرب ومنحهم ميزات توازي على الأقل تلك الممنوحة للمستثمر الاجنبي مع السماح لهم بنقل الارباح المحققة أو اعادة تشغيلها دون مضايقة .

ومن الملاحظ في قطاع التمويل ان الامر لا يحتاج الى اكثر من التعاون الوثيق والصديق بين البلاد العربية بحيث تتعاون وتشارك فيما يعود عليها بالنفع المشترك ويخلصها من الاعتماد كليا في التمويل على البلاد المتقدمة التي تصدر اليها التكنولوجيا وتفرض عليها التنمية حسب مصالحها أولا وأخيرا .

ثالثا : — في مجال التكامل الزراعي : —

باستثناء البلاد العربية ذات المائد البترولسي ، فإن الانتاج الزراعي يعتبر عاملا محركا للتنمية الاقتصادية في البلاد العربية وسوف يستمر خلال سنوات عديدة يلعب دورا اوليا سواء بتأثيره في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى او في النظام النقدي والمالي . كما أن مضاعفة جهود التنمية في هذا القطاع تلبي حاجات حتمية ناتجة عن التزايد في عدد السكان وعن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، هذا فضلا عن ضرورته لرفع دخول المزارعين وهم يشكلون غالبية السكان ولا تقل نسبتهن عن ٥٠% من المجموع الكلي للقوى العاملة . وعلى الرغم من توفر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة في البلاد العربية ومن تنوع مناخها وصلاحيته لزراعة انواع عديدة من المحصولات على مدار السنة فإن المحاصيل الرئيسية مثل القمح والارز على سبيل المثال لا تزال تستورد بشكل كبير لسد احتياجات السكان .

ويرجع ذلك الى الامور التالية : —

- ١ — عدم استغلال الجزء الاكبر من الاراضي الزراعية الشاسعة والقابلة للزراعة .
- ٢ — عدم استغلال المياه المتوفرة والتي يمكن استخدامها نسي عمليات الري .
- ٣ — بدائية الوسائل والاساليب المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي .

- ٤ — نظلم ملكية الاراضي الزراعية في البلدان العربية .
- ٥ — ضعف المردود حيث لا يستطيع أن يطعم الفلاح العربي اكثر من شخصين ، في حين يطعم الفلاح الامريكي حوالي ٢٢ شخصا .
- ٦ — سوء توزيع الموارد البشرية المشتغلة في الزراعة بين مناطق

الوطن العربي ، وهو ما يحول دون استغلالها الاستغلال الأمثل .

٧ - عدم توفر الطرق والمواصلات التي تساعد على نقل الحاصلات الزراعية بجسدى اقتصادية .

وفي ضوء المعطيات السابقة نقترح : -

١ - انشاء هيئة أو مؤسسة عربية تشارك فيها جميع البلاد العربية وتعمل على :-

١ - القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية والثروة الحيوانية في الوطن العربي .

٢ - التوسع في انشاء المعاهد الزراعية التي تعمل على توعيم المرشدين الزراعيين والفنيين والبياطرة من أجل خلق كوادر عربية قادرة على تحديث الزراعة فيها .

٣ - انشاء صناعة عربية مشتركة للجرارات والمعدات اللازمة للزراعة على مستوى الوطن العربي .

ب - العمل على تشجيع وتسهيل انتقال الأيدي العاملة الزراعية من المناطق ذات الكثافة العالية الى المناطق الزراعية ذات الكثافة المنخفضة . وهنا نشير الى التجربة التي بدأت بين مصر وكل من السودان والعراق والتي تتمثل في نقل الأيدي الزائدة في قطاع الزراعة في مصر الى السودان والى العراق .

ج - ادخال المكننة والتكنولوجيا الحديثة الى الزراعة بمساعدة البلاد العربية ذات الفائض المالى في المشاريع الزراعية الكبيرة كما يتم حاليا في السودان حيث يشارك صندوق التنمية الكويتي في تمويل زراعة تصب السكر وانشاء مصانع السكر .

د - تشجيع البلاد العربية على التخصص في انتاج محاصيل زراعية معينة تتناسب وطبيعة الارض والمناخ على ان يكون تحديد التخصص خاضعا لخطة عربية مشتركة .

هـ - وقف عمليات استصلاح الاراضي الصحراوية في بعض البلاد العربية والصحراوية وتحويل الاموال المستفلة في هذا المجال الى السودان مثلا حيث الاراضي الزراعية الشاسعة وغير المستفلة والتي تحتاج الى رؤوس اموال اقل بكثير مما تحتاجه عملية الاستثمار في استصلاح الاراضي مع امداد السودان بالخبرات الزراعية والعمال الزراعيين اللازمين لذلك .

و - التوسع في صناعة الاسمدة وتوزيع مصانع الاسمدة بين البلاد العربية الزراعية حسب حاجتها من انواع معينة من الاسمدة اللازمة للنمط الزراعي الذي سوف تخصص فيه .

ز - قيام شركات استثمارية عربية مشتركة بتنفيذ المشاريع الزراعية الكبيرة على مستوى الوطن العربي .

ح - انشاء صناعات التعليب والتجفيف لحفظ الفواكه والخضروات في البلاد التي سوف تخصص في هذا النمط الانتاجي الكبير لكي تقوم بتزويد البلاد العربية غير المنتجة لهذه المحاصيل .

ط - الاهتمام بانشاء السدود التي تساعد على تجميع مياه الامطار وحجزها للقيام بعمليات الري في فصول الجفاف وحتى لا تتعرض المحاصيل الزراعية للكوارث وكذلك انشاء السدود على مجاري الانهار للاستفادة القصوى منها في الري .

في ضوء هذه المقترحات نرى ان تعمل البلاد العربية على انتهاز استراتيجية واضحة في هذا المجال حتى يمكن توفير الغذاء الكافي لأكبر من مائتي مليون انسان عربي متوقع في سنة (٢٠٠٠) في وقت يعاني فيه العالم من مشكلة نقص الغذاء .

رابعا : التماثلون في مجال النقل والمواصلات : —

١ — بلغت كمية البضائع العربية المنقولة بحرا سنة ١٩٧٠ حوالي ٣٠٪ من اجمالي كميات البضائع العالمية المنقولة بحرا في السنة نفسها والبالغة (٢٤٢٠) مليون طن . ويمثل البترول العربي النسبة العظمى من البضائع المنقولة بحرا ، حيث بلغت نسبته حوالي ٩٢٪ منها . ومن المتوقع زيادة حجم التجارة المتبادلة بين البلاد المتقدمة صناعيا وبين البلاد العربية خلال الفترة القادمة نظرا لتنفيذ هذه البرامج الاقتصادية والصناعية مما يستلزم معه زيادة طلبها على السلع الاستثمارية الى جانب توقع مساهمتها بقدر متزايد في صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة بالإضافة الى انه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم عامة والبلاد العربية خاصة الى ما يزيد على مثلي العدد الحالي مما سوف ينعكس تلقائيا على زيادة كبيرة في حركة تبادل السلع بين بلاد العالم .

٢ — ان الموانئ العربية بالرغم من محاولات التطوير والاصلاح التي حدثت فيها في السنوات الأخيرة . تعتبر الى حد ما متخلفة بالنسبة الى الموانئ العالمية المماثلة . هذا في الوقت الذي يقع فيه عدد كبير في أماكن ذات أهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية على البحرين الأحمر والمتوسط وعلى الخليج العربي .

ومن الضروري الإشارة هنا الى أهمية التركيز على بناء السفن ونقلات البترول على الخطوط بين الموانئ العربية وموانئ أوروبا إذ

ان ذلك سيوفر للبلاد العربية جزءا من تكاليف شحن البترول بواسطة السفن التي تنفع للشركات الاجنبية كما انه يدر عائدا كان يذهب الى المستثمرين الاجانب الذين ينقلون البترول العربي الى البلاد الاوروبية ويظهر ذلك جليا في ضوء خط انابيب البترول الذي يبنى في مصر والذي تشارك فيه كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية والكويت وقطر هذا بالاضافة الى وجود اكااديمية للنقل البحري للبلاد العربية مقرها الاسكندرية حيث ستوفر هذه الاكاديمية الخبرة والبحث المتطلبين في هذا المجال اذا ما اتخذت خطوات ايجابية في هذا الشأن . كما ان هناك مشاريع لانشاء عدد من الاكاديميات البحرية في العراق والسعودية وقطر والجزائر تشرف عليها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

٣ - وفيما يتعلق بشركات الطيران فيبلغ عددها ١٦ شركة حيث نملك اكبرها ٢٢ طائرة وهي شركة طيران الشرق الاوسط ولو تم توحيد او دمج كل هذه الشركات او بعضها في مجموعات اقليمية لادى ذلك الى افضل النتائج من ناحية القدرة على المنافسة في سوق الطيران العالمي وبالتالي خدمة مصالح البلاد العربية تجاريا .

٤ - اما بالنسبة للنقل البري فان الوطن العربي يشكو من ضعف قطاع السكك الحديدية سواء داخل البلد الواحد او على النطاق الاتليمي او القومي ككل ، مما ادى الى صعوبة الاتصال السكاني او التجاري بين هذه البلاد على نطاق واسع .

٥ - وافق المؤتمر الثاني لوزراء المواصلات العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ على مبدأ انشاء شبكة فضائية عربية باستخدام قمر صناعي عربي وذلك لخدمة المواصلات والاعلام والثقافة والتعليم في العالم العربي .

المبحث الثالث

الوحدة الاقتصادية العربية

ان من أهم الاهداف التي تسمى الى تحقيقها البلاد العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية كخطوة أولى نحو الوحدة السياسية الشاملة .

ولم تجد فكرة الوحدة الاقتصادية العربية تجلوا كبيرا في البداية الا ان معظم البلاد العربية اقتنعت مؤخرا بأهمية هذه الوحدة . وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ بلغ عدد البلاد العربية التي وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أحد عشر بلدا . في حين ما زالت تسع من البلاد العربية مترددة في التوقيع على هذه الاتفاقية .

ونبحث فيما يلي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

أولا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية : —

بلغ عدد البلاد العربية الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى سبتمبر ١٩٧٥ أحد عشر بلدا من بين بلاد جامعة الدول العربية البالغ عددهم العشرين (١) والبلاد الاعضاء هي دولة الكويت — جمهورية مصر العربية — الجمهورية العراقية — الجمهورية العربية السورية — المملكة الاردنية الهاشمية — الجمهورية العربية اليمنية —

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية — اعداد الدكتور احمد جاليع — ص ٨ .

بمجلة الاقتصاد العراقية — مقال للدكتور عبد المال الصكيان .

جمهورية السودان الديمقراطية — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
— دولة الإمارات العربية المتحدة — جمهورية الصومال الديمقراطية —
الجمهورية العربية الليبية ، وطبقا للاتفاقية لمن عضوية مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية مفتوحة لكل البلاد العربية التي تقبل الالتزامات
الواردة في الاتفاقية . كما اتخذ المجلس قرارا يقضي بتششاء نظام
للاكتساب يساعد البلاد العربية على المشاركة في أعمال المجلس حتى
تتهدأ لها ظروف الانضمام الكامل للاتفاقية .

والاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أهداف يمكن ايجاز أهمها
فيما يلي : —
١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
٣ — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ — حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والطارات
المدنية .
٥ — السماح بالتكامل والارتك في البلاد المشتركة .

ومن أجل الوصول الى الأهداف المذكورة اعلاه لا بد من وسائل
يمكن بواسطتها السعي الى هذه الأهداف اذ نصت الاتفاقية على أن
البلاد الموقعة يمكن أن تصل الى أهدافها بالوسائل التالية : —
١ — جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد
التعريفية والتشريع والأنظمة الجمركية فيها .
٢ — توحيد أنظمة النقل والتراخيص .
٣ — عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى
بصورة مشتركة .
٤ — تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية

وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل أن يعمل من رعاية البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطاً متكافئة .

٥ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٦ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجبركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمقارنات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مجداً تكفي الفرص .

٧ - تلاقي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعاية البلدان المتعاقدة .

٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في البلدان الأطراف في التعاهد تمهيداً لتوحيد النقد بها .

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

١٠ - اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

هذا وتفتح اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بدرجة كبيرة من المرونة تتضح من بعض الاعتبارات التي من أهمها : -

١ - تحديد خطة عملية لمراحل التنفيذ وأن تحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة بشرط ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ - مراعاة جعل توحيد السياسات المختلفة بين البلدان المتعاقدة السبيل الرئيسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات بلدان خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - اجازت الاتفاقية لبلدين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ، عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية .

٥ - قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تجاوز خمس سنوات كما أجاز للمجلس أن يوصي حكومات الأطراف المتعاقدة عند الانتهاء بعد

هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات كما قرر هذا الملحق أيضا انه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على انتهاء المرحلة التمهيدية أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

٦ - تقرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية أن أحكام هذه الاتفاقية لا تمنع أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو دفاعية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

ثانيا : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : -

من الممكن القول بأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد تطمح شوطا لا بأس به وحقق عددا من الإنجازات إذا قيست هذه الإنجازات بعدد القرارات الصادرة لتحقيق الوحدة . فقد صدرت القرارات التالية : -

١ - في مجال التبادل التجاري : - تم إقرار ما يلي :-

- ١ - إقرار السوق العربية المشتركة .
- ٢ - قرار التحرير الكامل للتبادل التجاري بين البلدان الأعضاء من القيود الإدارية والتقييدية والكمية .
- ٣ - اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الفزانيت) .
- ٤ - نموذج القانون الجمركي الموحد .
- ٥ - تنظيم المراكز التجارية والاشتراك في المعارض الدولية .

ب - في مجال تنسيق الخطط الاقتصادية : -

اتخذ المجلس عدة قرارات وتخطوات بغرض تنسيق الخطط الإنمائية

والسياسات الاقتصادية التي تطبقها الحكومات العربية سواء منها السياسات المالية أو النقدية أو الضريبية أو التجارية .

جـ - في مجال الاستثمارات : تنقسم الإنجازات في هذا المجال الى اتفاقيات ومؤسسات : -

١ - اتفاقيات الاستثمار : تم اقرار :

أ - اتفاقية استثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين البلدان العربية .

ب - اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

جـ - اتفاقية تنمية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيضة للاستثمارات العربية وبين مواطني البلدان العربية الاخرى .

٢ - مؤسسات الاستثمار : تمت الموافقة على انشاء : -

أ - الشركة العربية للتعمدين .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

جـ - الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية .

د - شركة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

هـ - الاتحاد العربي للصناعات الهندسية الكهربائية .

د - في مجال الضرائب : صدر قراران نصا على عقد الاتفاقيات التالية :-

١ - اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين بلدان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين بلدان المجلس .

هـ - في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل : تمت الموافقة على : -

- ١ - الاتفاقية العربية للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية .
- ٣ - اتفاقية تنقل الايدي العاملة في البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية في البلدان الاعضاء .

و - في مجال المدفوعات والتقد : وضع مشروعاً الاتفاقيات التالية :-

- ١ - اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي .
 - ٢ - صندوق النقد العربي .
- الا ان حجم الانجازات الفعلية من هذه القرارات ما زال صغيراً . فلم تتحقق حتى الان الحريات الاقتصادية الكاملة التي يحتاجها اي نظام اقتصادي متكامل بمثل حرية انتقال الاشخاص وحرية الاقامة والعمل على نطاق البلدان التي وقعت على هذه الاتفاقية وما زالت هناك موانع تحول دون انتقال رؤوس الاموال وحرية انتقال السلع مما تستلزم كثيراً من الجهد والايصال بالتكامل الاقتصادي العربي ولكن يمكن القول ان المنطقة العربية تشهد الان تفاعلات ايجابية تجعل من امكانية حصول الامل العربي في التكامل الاقتصادي الى حقيقة واقعة اكثر من اي وقت مضى ، ولا سيما بعد ان كدستحرباكتوبر الظفيرة والموقف البنولسي الموحد اثناءها وبعدها وما ترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية ايجابية . كل هذه الامور اكثرت على انه يمكن ان تتحقق للمرب مصلحة اقتصادية مشتركة اذا ما اتخذوا موقفاً موحداً ، مما يبشر بإمكانية تحول اهداف ونصوص الاتفاقية العربية للوحدة الاقتصادية الى واقع ملموس يحقق آمال الامة في الاندماج الاقتصادي .

المبحث الرابع

السوق العربية المشتركة

تنفيذا لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للبلدان الاعضاء من اجل ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من التنمية الاقتصادية المناسبة المستمرة .

ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢ اغسطس سنة ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة مستهدفا تحقيق الخطوة العملية الاولى على الطريق الذي ينتهي باقلمة الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهي اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الاعضاء تطلق بواسطتها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها دون عوائق ضريبية او تنفيذية على ان تخفض الرسوم الجمركية بين البلدان العربية تدريجيا خلال مدة معينة وبشروط معينة .

وطبقا للبرنامج المرسوم (١) ، فقد تم تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدان الصناعية وبين البلدان المتعاقدة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى والقيود الادارية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧١ وذلك بين اربع بلدان فقط من اعضاء المجلس هي الاردن وسوريا

(١) راجع : تقرير اللجن العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى السجورة العادية

السكسة والمشرين . د. عبد المال الصكبان .

والعراق ومصر . وهذا يعني قيام منطقة للتجارة الحرة بين البلدان
الأربع تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

ولقد اتسعت عضوية السوق مع تزايد أعضاء المجلس ويؤمل أن يتم
تطبيق أحكام قرار السوق من قبل جميع البلدان الأعضاء بعد زوال
الظروف التي بررت إعفاء بعضها من تطبيق كل أو بعض أحكام وقرارات
السوق .

لما باقى أهداف السوق فلم تحقق بالكامل . فمثلا لصدر مجلس
الوحدة الاقتصادية قرارا في مايو سنة ١٩٧٠ بإرجاء بدء تنفيذ توحيد
العملة الجبركية بين البلدان الأعضاء .

كما طلب من البلدان الأعضاء التي لم تصدق على قرار السوق ،
تزويد الأمانة العامة خلال مدة اقصاها ثلاثة أشهر بالمصوبات التي
تحول بينها وبين تطبيق كل أو بعض أحكام القرار . كما اتخذ المجلس
قرارا بدموة اللجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة للاجتماع في
أكتوبر سنة ١٩٧٥ لدراسة القيود الواردة على التبادل التجاري واقتراح
السبل العملية لإزالتها وتحديد برامج تنفيذها ، واتباع منهج التحرير
السلبي كأحد المداخل الهامة في إزالة القيود والمصوبات .

وتجدر الإشارة هنا الى أن قرار السوق يقضي بأن يكون أعضاؤها
هم الأطراف الموقعة والمصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وهكذا
فإن السودان واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ودولة
الإمارات العربية المتحدة انضمت الى السوق ولكنها لم تحدد مراحل
انضمامها حتى فبراير سنة ١٩٧٥ كما أن الكويت التي تطبق الكثير من
أحكام السوق دون أن تنضم اليه ، يتوقع انضمامها قريبا .

وإذ تعتبر وثيقة السوق العربية المشتركة من أخطر وأهم القرارات

التي نجتبت عن العمل العربي الموحد في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي الا انه يؤخذ عليها ان أهداف السوق العربية — تكتفي بحكم طبيعتها — بتحرير التجارة الاقليمية العربية من القيود المختلفة دون ان تتدخل في عمليات تنسيق الانتاج ذاتها .

كما ان تقييد انضمام البلدان العربية الى السوق باشتراط انضمامها أولا الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لا يخدم أهداف السوق كثيرا حيث أن توسيع نطاق السوق باتضمام جميع البلدان العربية اليها — حتى لو لم تنضم مؤقتا الى اتفاقية الوحدة — يدعم من امكانية الاسراع بالإمادة من وفورات حجم السوق الكبير . وعلى الرغم من ذلك كله تبقى السوق العربية المشتركة خطوة ايجابية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة . وتبقى ظاهرة ايجابية في مجال العمل العربي المشترك وتستحق كل دعم وتأييد .

من كل ما تقدم نخلص الى القول بأن الخطوات الأولى قد اتخذت نحو اقامة الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

فلقد وقعت الوحدة الاقتصادية العربية وانشئت السوق العربية المشتركة وبدأت المشروعات العربية المشتركة تظهر الى حيز الوجود . كما بدأت فكرة التعاون الاقتصادي الاقليمي تأخذ طريقها الى الوجود كمخبر عملي لوحدة اقتصادية عربية فعلية في المستقبل القريب . والامل المقنن ان تكون السوق الخليجية المشتركة صورة ناجحة من صور هذا التعاون الاقليمي . ولكننا نعود لنؤكد في خاتمة حديثنا هذا على اهم ما يفنقر اليه التعاون الاقتصادي العربي من عوامل النجاح . ذلك ان التعاون الاقتصادي العربي سيقتى ، في غياب « خطة عربية شاملة للتنمية » مجرد مظاهر اقرب ما تكون الى كونها اعلامية قد تملأنا بالحماس ولكنها لا يمكن ان تملأ الوطن العربي من الخليج الى المحيط ، بالمزارع والمصانع والمدارس

والمستشفيات وانه لما يزيد الامر خطورة ان نجد ان الغالبية العظمى من البلاد العربية البترولية وغير البترولية قد بدأت بفضل ما توفر لها من امكانيات اقتصادية ضخمة بعد حرب رمضان — في تنفيذ خطط طموحة جدا للتنية . وما لم يسارع العرب الى تنويع هذه الخطط المحلية بخطة عربية شاملة تتولى توزيع الموارد والاستخدامات بين البلاد العربية على النحو الذي يتلاءم مع افضل مجالات الاستثمار في كل بلد فقد يجد العرب انفسهم بعد عدة سنوات وقد اهدروا جزءا كبيرا من طاقاتهم المادية في اقامة اجهزة انتاجية متشابهة ومتنافسة لم تخلصهم من التبعية الاقتصادية للبلاد الاجنبية ولم تحقق لهم ما يطمحون منذ زمن طويل من تكامل اقتصادي عربي . كما نود ان نبه مرة اخرى الى ان عملية التخطيط الشامل للتنية ليس بالامر الهين او اليسر وخاصة في البلاد الاخذة في النمو كبلاننا العربية التي لا يتوفر لديها الا بقدر محدود ما تحتاج اليه هذه العملية من بيانات دقيقة وشاملة وخبرات تكنولوجية وتخصصات اقتصادية وفنية نادرة .

ومن هنا فان جهدا عربيا ملموسا يجب ان يبدأ على الفور في سبيل تأهيل اعداد كبيرة من المتخصصين العرب تأهيلا علميا جيدا في قضايا التخطيط والتكامل والتنية . مع ضرورة انشاء مؤسسة عربية متخصصة للدراسات والاستشارات الفنية ، تتولى مهمة اعداد وتقييم دراسات عن الجوى الاقتصادية والفنية لمشروعات التنية في البلاد العربية وذلك لضمان تعبير هذه الدراسات عن مصلحة البلاد العربية تعبيراً صادقا . كما انه لا بد من التأكيد على مقدار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخبراء الاقتصاديين العرب وذلك من اجل تعريف المواطن العربي بقضايا التكامل والتنسيق العربي واهمية الوحدة الاقتصادية العربية . ان جهدا واعيا ومخلصا ومسؤولا ينتظر ان تركز له جهود المخلصين من الخبراء العرب في مجال الوحدة الاقتصادية العربية .

ان عملا كهذا لهو بحق مسؤولية تاريخية والزام اخلاقي ، علينا

جميعا ان نجند انفسنا له كل في موقع عمله على امتداد الوطن العربي الكبير
حتى يتسنى لنا ان نخرج الامة العربية من براثن التخلف الى مدارج التقدم
والنمو قبل ان يفوت الاوان ، وعلى وجه الخصوص قبل ان ينتهي عصر
البترول .



الفصل الرابع

صندوق أبو ظبي للإنماء الإقتصادي العربي

مقدمة :-

في الوقت الذي تسمى فيه الاقطار العربية المصدرة للبترول ذات الفائض الى تنمية اقتصادياتها ودفع حركة التنمية في بلادها الى الامام فانها تقوم في نفس الوقت بدائع التكافل ووحدة الهدف والصالح العام بتقديم المساعدات الى شقيقاتها الاقطار العربية الاخرى . وتأخذ هذه المساعدات صوراً عديدة فمنها المعونات والقروض الحكومية والاستثمارات المباشرة ، ومنها عن طريق صناديق التنمية التي تنشئها لهذا الغرض .

وتقوم فكرة صناديق التنمية العربية على اساس ان البلاد العربية المصدرة للبترول تتلقى بين الحين والآخر طلبات اقتراض من البلاد العربية الاخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها ، وانه من الضروري خراصة هذه المشروعات وتحليل جدواها الاقتصادية ومتابعة تنفيذها .

ولقد كان اول مثال لهذه المؤسسات هو الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي الذي انشأته دولة الكويت سنة ١٩٦٣ ، والذي وصل خلال الإثنتي عشرة سنة الماضية على انشائه الى مكانة مرموقة بين مؤسسات تمويل التنمية في العالم ، ووصل رأس ماله المصرح به في مارس ١٩٧٣ الى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ورأس ماله المدفوع ١٠٠ مليون دينار كويتي ، وبلغت احتياطياته ٣١٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ عدد المشروعات التي ساهم في تمويلها ٣٩ مشروعاً تتوزع بين مختلف قطاعات الانتاج في ١٢ دولة عربية ، ولعل من اهم العوامل التي رمت مكانه الصندوق الكويتي كذلك هو انه نجح في ان يكون احد بيوت الخبرة القادرة على تقديم المعونة الفنية للبلاد العربية . هذا وقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي في سنة ١٩٧٥ الى الف مليون دينار كويتي .

وبالرغم من حداثة أبو ظبي كبلد مصدر للبترول ، وتحملها العبء المالي لاتحاد الإمارات بالإضافة الى عبء انتاج انصواء الإمارات في دولة واحدة ذات قواعد اقتصادية راسخة وما يتبع ذلك من جهود جبارة للتنية في شتى المجالات فإن هذا الوضع لم يقلل من اهتمامها بالبعد الثاني ، وهو كونها تنتمي الى الامة العربية الواحدة . فكان من بين ما قدمته أبو ظبي لشقيقتها العربيات انشاء صندوق أبو ظبي للاتماء الاقتصادي العربي في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . وقد كان واضحا فيها وغرته لهذه المؤسسة من استقلال في أعمالها ومدها بالمال اللازم لمعلمها الرغبة الصادقة في الوصول بها في اقصر وقت ممكن الى كيان فعال له دوره المؤثر في مساندة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية الاخرى .

وفي سنة ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي ينسج نشاطه ليعطي بالإضافة الى البلاد العربية ، البلاد الاسلامية والبلاد الامريكية والاسيوية الاخرى . حيث صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٣) ونص في ملأته الاولى على أن اغراض الصندوق تتحدد فيما يلي : —

- ١ — تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدميا لنموها الاقتصادي وذلك في شكل قروض ومساهمة في مشروعات .
- ٢ — تقديم المساعدات الاقتصادية للاقطار الافريقية والاسيوية والاسلامية الاخرى تدميا لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات .
- ٣ — تأسيس أو المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل اغراض الصندوق وتعمل على خلق وتدميم سوق مالية في أبو ظبي .
- ٤ — اصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل اغراض الصندوق .
- ٥ — استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسقل الاستثمار المجزية المختلفة .

- ٦ - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات الفنية الاقتصادية .
- ٧ - القيام بأي نشاط أو خدمات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراض الصندوق .

وتنص المادة (٣) من قانون انشاء الصندوق على أن يحدد راسياله بمبلغ ٥٠ مليون دينار بحريني (١) تسدها حكومة أبو ظبي ، ويحق لمجلس الإدارة أن يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الأولى وثمانية ملايين دينار في كل سنة من السنوات التالية وذلك طبقاً للحاجة وحتى يتم تسديد رأس المال كاملاً . وفي عام ١٩٧٤ صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض أحكام القانون التأسيسي للصندوق/أبوظبي للائتماء الاقتصادي العربي ونص في مادته الثانية على رفع رأس المال للصندوق إلى ٢٠٠ مليون درهم تكثب فيه حكومة أبو ظبي بالكامل وينقسم إلى ألف مليون درهم مدفوعة وألف مليون درهم تحت الطلب يسدد منها ٢٠٠ مليون درهم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ ثم يسدد الباقي على أربعة أقساط سنوية متساوية .

كذلك فقد نصت المادة (٧) من القانون التأسيسي للصندوق على إضافة صافي الأرباح التي يسفر عنها نشاط الصندوق سنوياً إلى الاحتياطيات وذلك إلى أن تبلغ هذه الاحتياطيات ٢٠٪ من رأس المال . ويضاف صافي الأرباح بعد ذلك إلى رأس مال الصندوق .

(١) لدى تأسيس صندوق أبو ظبي للائتماء الاقتصادي العربي كانت عملة أبو ظبي في ذلك الوقت (سنة ١٩٧١) هي الدينار البحريني . والذي كان يعادل ٢.٠٠ دولار أمريكي في ذلك الوقت . وفي نهاية سنة ١٩٧٣ أصدرت الدولة عملتها التي سبقت بدورها الإمارات العربية المتحدة والذي يبلغ مضمواؤه الذهبي Gold Content ١.٨٦٦٢١ جرام من الذهب النقي أي ما يعادل ٢.٠٥٢ دولار أمريكي .

كما اُجازت المادة (٢٤) من اللائحة الداخلية للصندوق ان يقتصر
اموالا بالاضافة الى رأس المال ، وان يصدر سندات ، وان يعطي ضمانات
في حدود ضعف قيمة رأس المال والاحتياطيات بالشروط والاوزاع التي
يحددها مجلس الإدارة ويضمن حكومة أبوظبي .



صندوق ابوظہبی للانماء والاقتصادی عربی

المبحث الأول : طبيعة عمليات الصندوق

المبحث الثاني : نشاط الصندوق

المبحث الأول

طبيعة عمليات الصندوق

تنص المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق على ان غرضه هو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعيا لنموها الاقتصادي وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق .

وقد حددت هذه المادة جغرافيا النطاق الذي تغطيه عمليات الصندوق بالبلاد العربية التي تحتاج الى تدعيم لنموها الاقتصادي وبذلك يخرج من نطاق عمليات الصندوق البلاد العربية ذات الفائض ، والمشروعات التي لا تؤدي الى تدعيم النمو الاقتصادي . ويكون اختيار المشروعات في ضوء إمكانات الصندوق المالية ورغبته في توزيع القروض والمساعدات الممنوحة على اوسع رقعة ممكنة في الوطن العربي ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاثر الذي يطبعه المشروع على التنمية في القطر المعين وموقعه في تدرج الاولويات التي يضمها القطر المعنى .

كما تحدد المادة الثانية الصور التي تتم بها مساعدات الصندوق بالقروض أو المساهمات في المشروعات بصفة أساسية ثم غير ذلك من انواع المساعدات كالضمانات ، وغنى عن القول أن قروض التنمية انما هي بمبالغ تحدد وفقا لدراسات معينة تدفع وفق ضمانات وترتيبات سحبخاصة وتسترد على أقساط وفترات معينة وبفائدة وشروط أخرى محددة . أما المساهمات فهي مشاركة في انشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رأس المال وفق شروط معينة تتناول التمثيل في مجلس الإدارة والتصويت وأولوية الحصول على الأرباح والتنازل عن ملكية أسهم رأس المال المكتتب فيها .

وعلى الرغم من أن القروض هي الشكل المألوف في تعامل بنسوك
التنمية مع الغير إلا أنه قد تبرز عوامل وظروف تجعل المساهبات في أنسب
صور المساعدة . ولعل اصدق مثال على ذلك هو المشروعات المشتركة
بين البلاد العربية ، كذلك المشروعات التي تؤخذ فيها مساهمة الصندوق
كنوع من تشجيع رؤوس الاموال المحلية أو الاجنبية على الاكتتاب في رأس
مال المشروع .

وقد اقتصت المواد من (١٠) الى (٢٠) من اللائحة الداخلية للصندوق
بالاحكام التي تتناول الاعتبارات الاقتصادية في اختيار المشروعات ، والحدود
القصى للتمويل ، والشروط المصاحبة لعقد القرض ومتابعة تنفيذه .



مبحث الثانی

نشاط الصندوق

اولا : نشاط الصندوق : -

سبق الإشارة الى أن قانون انشاء الصندوق صدر في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وقد بدأت الاجراءات التنفيذية لتأسيس الصندوق في مارس سنة ١٩٧٢ . وخلال عامين فقط من عمر الصندوق (مارس سنة ١٩٧٣ /ابريل سنة ١٩٧٤) ارسل الصندوق بعثات من خبرائه الى كل من الجمهورية العربية اليمنية - الجمهورية التونسية - جمهورية الصومال الديمقراطية - المملكة الاردنية الهاشمية - الجمهورية العربية السورية - جمهورية مصر العربية - موريتانيا - دولة البحرين - سلطنة عمان - جمهورية السودان الديمقراطية كما أوفد الصندوق بعثات اخرى الى بعض الاقطار الصديقة الافريقية والاسيوية تمشيا مع توجيهات رئيس الدولة ، وقد شملت هذه الزيارات كلا من جمهورية بنجلاديش الشعبية ، جمهورية اوغندا ، جمهورية غينيا ، جمهورية زائيري ، وفي جميع هذه الزيارات كان يتم البحث مع المسؤولين في البلاد المعنية في مجالات التنمية وخطط بلدانهم في سبيل ذلك واولويات الخطة ، وما يولونه من عناية بخطة التنمية لديهم والمشروعات المختلفة كوحدات مستقلة .

ويوضح الجدول التالي نشاط الصندوق بليجاز حتى نهاية ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ من حيث عدد المشروعات التي ساهم فيها أو قدم لها تمروضا والاطار المختلفة التي استفادت من تسهيلات الصندوق وببالغ القروض والمساهمة لكل قطر .

الدولة	عدد المشروعات	مبالغ مساهمة الصندوق درهم الامارات
دولة البحرين	٣	١٤٠.٢٤٠.٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	٣	٤٤٣.٠٠.٠٠٠
المملكة الاردنية الهاشمية	٦	٧٤٢.٠٠.٠٠٠
المملكة المغربية	١	٤.٠٠٠.٠٠٠
الجمهورية التونسية	٤	٥٧٢.٠٠.٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٣	١٤٢.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية مصر العربية	٣	١٨٨.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية السودان الديمقراطية	١	٨٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢	٥٦.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية الصومال	١	٢٨.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية بنجلاديش الشعبية	١	٤.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	٢٨	٨٩٠.٠٤٠.٠٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق التغطية الجغرافية الواسعة لنشاط الصندوق الذي شمل أحد عشر بلدا عربيا وصديقا ، ليطفي ٢٨ مشروعا مختلفا تشمل مشروعات الاسس (Infrastructural Projects) ومشروعات صناعية واخرى سياحية وزراعية وبلغ مجموع تعاقدات الصندوق لهذه المشروعات ما يزيد على ٨٩٠ مليون درهم . وهذا عمدا المشروعات الاخرى التي ما زالت تحت الدراسة او التي تمت دراستها ولم يتخذ فيها قرار بعد .

ولما كان لكل من هذه المشروعات من أهمية سواء على النطاق المحلي بالنسبة للدول المعنية أو على المستوى العربي . فإن نظرة سريعة لكل منها كافية لتوضيح المعالم العامة للمشروع واثره وتأثره بالعوامل المختلفة .

ثانيا : — مشروعات الصندوق : —

لعله من المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل مشاريع الصندوق في البلاد العربية المختلفة وذلك لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية والتسيق والتكامل العربيين وعلاقته بخطط التنمية لكل بلد عربي على حده .

دولة البحرين : —

١ — مشروع محطة سترة للكهرباء والماء : —

اتفق صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي مع الصندوق الكويتي على تمويل مشروع انشاء محطة توليد الكهرباء وتحلية الماء في دولة البحرين على أن تكون شروط القرض الذي يمنحه كلاهما متماثلة من حيث معدل الفائدة وفترة الاسترداد . ويتكون المشروع من وحدتين لإنتاج الكهرباء طاقة كل منهما ٣٠ ميجاوات ووحنتين لتقطير المياه بطاقة انتاجية ٣٥ مليون جالون من المياه يوميا لكل منهما . وكذلك انشاء طريق يصل الجزء الشمالي من جزيرة سترة بالجزء الجنوبي من مدينة المنامة .

ويبلغ مجموع القروض المقدمة من الصندوق للمشروع بمراحلتيه ١٤٠ مليون درهم قدمت بسعر فائدة ٣٥٪ يضاف إليها نصف في المائة مقابل المصاريف الإدارية على أن يسدد على خمسة عشر عاما بأقساط نصف سنوية .

٢ - مسح صناعي لمجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة : -

تنفيذا لاتفاقية المعونة بين دولة البحرين والصندوق بشأن اجراء مسح صناعي في البحرين لتحديد فرص التنمية الصناعية في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد قدم الصندوق معونة فنية قدرها ٣٤٠.٠٠٠ درهم، وقام بالاتفاق مع بيت الخبرة « موتور كولومبس » لاجراء الدراسات والمسح اللازم .

ومن اجل اجراء التقييم العملي الكامل لمجالات تنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة غطت الدراسات دول منطقة الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، وكانت النقاط الرئيسية محور الدراسات هي عدد السكان ، والنااتج المحلي ، ومتوسط دخل الفرد ، واحتياجات المنطقة من الايدي العاملة المدربة ، كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمنشآت الصناعية والتجارة الخارجية لكل دولة من دول المنطقة ولسدول الخليج العربي كمجموعة ، وقد خرجت هذه الدراسات بخطوط ارشادية لسياسة التنمية الصناعية البعيدة المدى لدولة البحرين.

ويلاحظ هنا ان المشروعات اللذين قام صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي بتمويلهما من مشروعات البنية الاساسية (Infra structural Projects) وهذه السياسة في تمويل مثل تلك المشروعات انها تهدف اولا الى وضع الاسس اللازمة للانماء الاقتصادي وذلك نظرا الى ان المتطلبات الحالية لهذه المشروعات تكون عادة ضخمة بالقياس كما تهدف ثانية الى تمويل المشروعات الهامة والحيوية التي تعجز بعض الدول النامية عنها لقلة العائد المباشر منها على الرغم من اهميتها .

الجمهورية العربية اليمنية : —

١ — مشروع مياه صنعاء : —

قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبمساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع مياه صنعاء وقدرت إجمالي التكاليف الاستثمارية بمبلغ ٥٥٠.٦٨٠.٥ دولار يتحمل منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الصحة العالمية مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار قيمة الرسوم الهندسية والإشراف على الحفر ، وتحمل حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٣٠٠ ألف دولار ، كما يساهم البنك الدولي بالنقد الأجنبي المطلوب لتنفيذ المشروع ويبلغ حوالي ٥٥٠.١٣٠.٦ دولار أما المبلغ المتبقي وقدره مليون دولار فيمثل نصيب حكومة اليمن في المشروع بالعملة المحلية يوزع على سنتين .

وعلى الرغم من أهمية المشروع وحيويته إلا أن حكومة اليمن عجزت عن المساهمة في المشروع نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها نتيجة لنقص الأمطار وحوادث جفاف نسبي منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الآن ، الأمر الذي انعكس على الانتاج والدخل ومستوى المعيشة كذلك ضاعف من أثر ذلك وجود عجز كبير في الحساب الجاري بميزانية الدولة لعدة سنوات متتالية الأمر الذي اضطر الحكومة للاقتراض من الخارج .

وقد تبين من دراسة المشروع أنه فضلا عن أن معدل العائد الحالي المتوقع للمشروع خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٥ يبلغ حوالي ١٠ ٪ فإن الفوائد الأخرى التي من الصعب وضع قيم نقدية لها لا شك ستكون ذات أثر أكبر خاصة الفائدة التي ستمود على الشعب نتيجة لتحسين مستوى

الصحة العامة وما سيمود ذلك على الأنشطة الاقتصادية المختلفة كذلك زوال العبء الكبرى التي تواجه التنمية بتوافر المياه اللازمة للوححدات الانتاجية القائمة والمتوقع اقامتها في المستقبل .

لذلك فقد وافق صندوق ابو ظبي على المساهمة في المشروع فور تقدم حكومة الين بطلب للمساهمة في التمويل ، وتحمل الصندوق نيابة عن حكومة الجمهورية العربية اليمنية نصيبها من تكلفة المشروع بالمساهمة ببلغ وقدره مليون دولار ، كما قرر الصندوق منح الحكومة فترة سماح قدرها اربعة سنوات تبدأ من تاريخ بدء تشغيل المشروع .

٢ - التنمية الريفيه للمرتفعات الجنوبية : -

يغطي المشروع مساحة تقدر بحوالي ٥٠ ألف هكتار من الاراضي الزراعية ويستفيد منه حوالي ٢٠.٠٠٠ أسرة تعيش على زراعة المنطقة، وتقدر الزيادة السنوية في الانتاج التي سوف تترتب على تنمية المنطقة بما يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٢٪ . وتقدر تكاليف المشروع خلال فترة ست سنوات بحوالي ٢١٨ مليون دولار وفقا لحساب المنافع الكمية والاستثمارات ذات الانتاجية المباشرة للمشروع فان معدل العائد الاقتصادي للمشروع يزيد عن ١٩٪ .

وقد ابدى البنك الدولي للانشاء والتعمير استعداده لتمويل ١٠ ملايين دولار ، واستطاعت حكومة الين مع المزارعين تمويل ١٨ مليون دولار ، بينما تقدمت الى الصندوق لتمويل المتبقي وقدره ١٠ ملايين دولار التي وافق الصندوق عليها .

٢ - تنمية وادي سهام ووادي صعدة : -

تقدم الصندوق الى حكومة الين مساعدة فنية لتنمية وادي سهام

ووادي صعدة وذلك لتمويل الدراسات اللازمة والتي تقدر بحوالي ٣٠٠ ألف درهم .

المملكة الاردنية الهاشمية : -

١ - طريق الازرق - الحدود السعودية : -

تكمن أهمية هذا الطريق في انه يعتبر حلقة الوصل بين الاردن وقلب المملكة العربية السعودية والخليج العربي . ويبلغ طول الطريق ٥٦١٤ كيلو مترا وتصل نفقات انشائه الى ٣٧٥ مليون دولار اميركي قام صندوق أبوظبي بتمويل ١٢٥ مليون دولار اي بنسبة الثلث ٣٣ / من الكلفة الكلية للمشروع .

٢ - مشروع سد الملك طلال : -

احتل وادي الاردن في جميع الاوقات أهمية خاصة في برامج التنمية الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية لما يتمتع به من ميزات ومميزات طبيعية . وقد بوشر في منتصف الخمسينات بتنفيذ المرحلة الاولى من مراحل استغلال الموارد المائية في وادي الازرق في اغراض السري . وفي اوانسل الستينات تم اعداد الدراسات وبرامج التنفيذ والمخططات التمهيدية لاستغلال جميع الموارد المائية في الوادي لري جميع الاراضي الصالحة للزراعة في الوادي بقسميه الشرقي والغربي ، وبوشر في تنفيذ البرنامج كجزء من المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده والذي اشتمل على اعمال في كل من لبنان وسوريا والاردن . واشتملت الاعمال في الاردن على اقامة سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وزيادة سعة قناة الغور الشرقية ، وكما هو معلوم فقد توقف العمل في المشروع العربي الموحد بسبب قيام اسرائيل باحتلال اجزاء من الوطن العربي سنة ١٩٦٧ واصبح الاستثمار في اقامة سد خالد بن الوليد غير ممكن . ونتيجة لذلك وللتغلب

على الضائفة الاقتصادية التي أصيبت بها الأردن نتيجة لحرب يونيو واحتلال الضفة الغربية والمصوبات الكثيرة التي نجت عنها ، قررت الحكومة الأردنية الاستثمار في تطوير وادي الأردن والمبشرة بأسرع ما يمكن من أجل استغلال مياه نهر الزرقاء ثاني أكبر روافد الأردن ، وبناء على ذلك بوشهر العمل في إنشاء سد الملك طلال على نهر الزرقاء .

وقد قدرت الكلفة لسد الملك طلال بمبلغ ١٠٥ ملايين دينار أردني . وببلغ مساهمة الصندوق في المشروع ٢١٥ مليون درهم بينما يساهم الصندوق الكويتي في تمويل السد بحوالي ١٥٥ مليون دينار أردني . وجدير بالذكر انه نتيجة لبناء سد الملك طلال فانه من المنتظر زيادة مساحة الرقعة الزراعية بحوالي ٤٨ ألف دونم يقدر انتاجها الزراعي بحوالي ٣ ملايين دينار أردني هذا بالإضافة الى انه سيكون من الممكن مستقبلا اشاء محطة كهربائية للاستفادة من المياه في توليد طاقة كهربائية بمعدل سنوي قدره ١٥٨ مليون كيلو وات ساعة في اليوم .

٣ - تنمية منطقة الغور الشمالي :

يهدف مشروع تنمية منطقة الغور الشمالي الى تنمية مساحة قدرها ٧٧٠ هكتار ببناء سدين صغيرين لتحويل المياه ، واقامة شبكة من الانابيب الرئيسية والفرعية ، وبناء ٣٠ كيلو مترا من الطرق الزراعية الى جوار أعمال مرعية خاصة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والنقل والمواصلات ومياه الشرب والتنمية الاجتماعية لسكان المشروع الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٥ ألف نسمة .

وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار منها ٩١ مليون دولار بالنقد الاجنبي والباقي بالعملة المحلية . وقد قامت مؤسسة التنمية الدولية بتقديم قرض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لتمغطية ٨٢٪ من التمويل اللازم بالنقد الاجنبي ، وساهم صندوق أبو ظبي في هذا المشروع بتقديم قرض مقداره ٦٦٠٠٠٠٠٠ درهم .

٤ - مشروع صناعة الاسمدة التونسية .

٥ - مشروع النحاس .

٦ - مشروع مصنع الزجاج .

المملكة المغربية : -

بنية لوزارة الاوقاف .

تقدر تكاليفها بمشرة ملايين دولار .

الجمهورية التونسية : -

١ - شراء عربات سكك حديدية : -

وافق الصندوق على منح قرض بمبلغ ١٣.٥ مليون درهم لتمويل شراء ٣٠ عربة سكك حديدية لدم مرنق النقل بالسكك الحديدية التونسية .

٢ - مشروع مصنع البيكاسيك : -

تقدم بنك التنمية التونسي بطلب للحصول على قرض طويل الاجل للمساهمة في تمويل مشروع مصنع البيكاسيك . وقد تأسست شركة باسم الشركة التونسية لانتاج البيكاسيك وهي شركة مساهمة براس مال ٥٠٠ ألف دينار تونسي يمتلكها القطاع الخاص بالكامل . ويهدف المشروع الى انتاج وتصنيع فوسفات الكالسيوم الذي يخصص اساسا للتصدير .

٣ - مصنع انتاج العلب المعدنية : -

قدم الصندوق قرضا لبنك التنمية الاقتصادية التونسي بمبلغ ٦ ملايين درهم للمساهمة في رفع نصيب البنك في هذا المصنع على ان يسدد القرض على عشرين قسطا نصف سنوية يبدأ سدادها بعد تنفيذ المشروع بسنة واحدة

٤ - مشروع سوسة الشمالية : -

وهو من المشروعات المقارئة السياحية التي تهتم الحكومة التونسية بها دعماً لنشاط قطاع السياحة الذي تتعاضد مكنته في الاقتصاد التونسي كأحد مصادر الدخل بالعملة الأجنبية . وقد ساهم الصندوق في هذا المشروع الحيوي ببلغ ١١ مليون درهم مساهمة في رأس مال المشروع كقرض يسد على أقساط نصف سنوية خلال فترة عشرة سنوات .

الجمهورية العربية السورية : -

١ - مراكز التنسيق الكهربائية : -

يتكون المشروع من إقامة محطة توليد كهرباء تدار بالبخار بطاقة قدرها ١٢٥ ميغاوات تقام في باتياس ، وإنشاء أربعة محطات أخرى في حماه ومسكنة والرقه وباتياس ، وتوسيع محطات قابون وحبس وحطب ، كذلك إنشاء ٩ خطوط نقل ، ومحطات تحويل ٦٦/٢٢٠ ك.ف ، وإنشاء مركز للتنسيق الكهربائي .

وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٥٧ مليون دولار منها ١٦ مليون دولار بالعملة المحلية والباقي بالعملة الأجنبية ، وقد وافق البنك الدولي على المساهمة في المشروع بقرض مقداره ٣٠ مليون دولار بفائدة ٧,٢٥ ٪ لمدة ٢٥ سنة ، بينما قدم الصندوق ١١ مليون دولار لتغطي الفجوة التمويلية بقرض مدته خمسة عشر عاماً بسعر فائدة ٤ ٪ على أن يسد القرض على أقساط نصف سنوية تبدأ بعد الانتهاء من العمل في المشروع بستين هذا وقد رفع الصندوق القرض المقدم للمشروع إلى ١٣ مليون دولار بنفس شروط القرض الأصلي الممنوح .

٢ - معمل السكر : -

يقوم المشروع على إنشاء ثلاثة معامل للسكر طاقنتها اليومية ٤٠٠ طن من السكر خلال فترة جيع محصول الشندر التي تصل الى ١٠٠ يوم عمل تقريبا ، والاستفادة من الطاقة المتلحة خلال الفترة المتبقية من السنة باستغلالها في عمليات التكرير ، وقد تم تخصيص ٤٠٠.٠٠٠ دونم من الاراضي المروية من سد الفرات في مناطق الرقة ودير الزور والطبقه لزراعة الشندر السكري اللازم للمشروع .

وقد بلغت تكاليف المشروع المبدئية حوالي ٣٠٠ مليون ليرة سورية .
يشكل النقد الاجنبي منها نسبة تبلغ حوالي ٧٥٪ لذلك فقد قدم الصندوق قرضا طويل الاجل للمشروع ببلغ ٩٠ مليون درهم .

٣ - فندق سياحي بمدينة دمشق : -

وتقدر تكاليف الفندق بحوالي ١٨ مليون دولار ، تصل نسبة رأس المال الاجنبي اللازم منها الى ٦٨٪ سيقوم الصندوق بتحويلها .

جمهورية مصر العربية :

١ - فندق عمر الخيام : -

وتقدر تكاليف المشروع ببلغ ٢٥ مليون دولار منها ٩٢٥ ملايين دولار بالنقد الاجنبي لاستيراد الاحتياجات اللازمة للمشروع من الآلات والتجهيزات .

وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بضمن الحكومة المصرية ببلغ ٤٥ مليون دولار مدته ١٢ سنة

بسعر ٤٪ مضافا اليها نصف بالمائة مقابل المصروفات ويتضمن سداد القرض فترة سماح تستمر لمدة عامين بعد افتتاح الفندق .

٢ - مشروع طلفا لسماد اليوريا :-

بلغ معدل الاستهلاك السنوي خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي ٣٠٥ الف طن من أسمدة اليوريا ، ويقدر معدل الزيادة في استهلاك الاسمدة في مصر حوالي ٥٪ سنويا حتى عام ١٩٨٠ ثم يرتفع المعدل الى ١٠٪ بعد ذلك . وتبلغ قيمة الواردات المصرية من الاسمدة حاليا حوالي ٩ ملايين دينار كويتي .

يقام المشروع بالقرب من مخينة طلفا، وسيعمل المصنع بطاقة انتاجية قدرها ٥٧٠ الف طن متري في السنة ، معتمدا على الغاز الطبيعي المحلى المستخرج من حقل أبو ماضي القريب من موقع المصنع .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع ببلغ ٣٨ مليون دينار كويتي منها ١٢ مليون دينار بالعملة المحلية تمويلها الحكومة المصرية ، بينما يمول الصندوق العربي للبناء الاقتصادي والاجتماعي ٦ ملايين دينار ، والصندوق الكويتي للبناء الاقتصادي العربي ٥ مليون دينار ، وصندوق ابو ظبي للبناء الاقتصادي العربي ٣ ملايين دينار ، كذلك تمويل وكالة التنمية الدولية ٦ ملايين دينار كويتي .

وجدير بالذكر أن المائد المالي للمشروع يقدر بحوالي ٣٤٪ بينما يقدر المائد الاقتصادي بحوالي ٢٣٪ .

٣ - مشروع محطة توليد الكهرباء في ابوقير :-

وتبلغ التكاليف الاجمالية للمشروع حوالي ٥٤ مليون جنيه مصري منها ٢٥ مليون جنيه بالعملة المحلية تقوم الحكومة المصرية بتمويلها ، والباقي وهو يمثل ٥٤٪ من الكلفة الكلية للمشروع بالعملة الاجنبية . وقد

خصصت حكومة فرنسا ١٠٠ مليون فرنك فرنسي للمساهمة في تمويل المشروع ، بينما وافق الصندوق الكويتي على تمويل ١٢٠ مليون فرنك فرنسي وساهم صندوق أبوظبي بتقديم قرض بمبلغ ١٣٠ مليون درهم للمشروع لتغطية الفجوة التي تبقى في احتياجات تمويل المشروع .

جمهورية السودان الديمقراطية : —

مشروع مصنع غزل القطن : —

وافق الصندوق على منح قرض قدره ٨٠ مليون درهم لمشروع إقامة مصنع لغزل القطن بطاقة ٧٢ر٢٤٠ مغزلا لإنتاج غزل من نوعي نمسرة ١٦ ، ٤٠ بطلقة إجمالية ٢٠٠-١ طن سنويا لتغطية استهلاك مصانع النسيج المحلية اعتمادا على القطن الخام السوداني كمادة للإنتاج . وتقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي ١٤ مليون جنيه سوداني منها ٦ ملايين بالعملة الأجنبية .

جمهورية موريتانيا الإسلامية : —

١ — مشروع معمل الحديد : —

وقد ساهم الصندوق في تمويله بمبلغ ٢٦ مليون درهم .

٢ — مصنع نسيج روسو : —

يحتاج المشروع الى تمويل يقدر بمبلغ ٨٨ مليون جنيه استرليني يتم تغطية ٥٤ره مليون منها بقروض طويلة الاجل . وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض بمبلغ ٤٠ مليون درهم لسد الفجوة التمويلية للمشروع .

جمهورية الصومال الديمقراطية : —

سسد برنيسري : —

وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي ٢٩ مليون دولار ، قدمت حكومة ابو ظبي منحة منها قدرها ٧ ملايين دولار ، وقدم الصندوق قرضا قيمته ٧ ملايين دولار يسدد على ثمانية عشر عاما تبدا بعد انتهاء تنفيذ المشروع بسنتين .

جمهورية بنجلاديش الشعبية : —

مصنع الآلات الزراعية : —

قرر الصندوق منح قرض قيمته ٤٠ مليون درهم لشركة بنجلاديش لادوات المكينات وهي شركة تنتج الآلات الزراعية . وقد كانت هذه الشركة تعمل بطلاقة ٣٥٪ من طاقتها الانتاجية لعدم توافر النقد الاجنبي ، وغني عن الذكر اثر رفع الطاقة الانتاجية للمصنع في زيادة انتاجية الارض الزراعية فضلا عما يخلقه ذلك من زيادة العمالة وتخفيف العبء الاقتصادي .

الباب الخامس

الإمارات ومُستقبل الصناعة البتروليّة

بدأ إنتاج البترول في الإمارات العربية متأخراً بالمقارنة ببقية بلاد الشرق الأوسط فقد بدأ الإنتاج في إمارة أبوظبي في سنة ١٩٦٢ وأخذ يتطور ويزداد سريعا مما أدى بالتالي الى زيادة في عوائده التي أخذت طريقها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والتي كانت تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .

إن الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة أدى الى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في فترة قصيرة ، مما أدى بالتالي الى ازدياد الطلب على سلع عديدة متنوعة وإلى تغيير أنماط الاستهلاك القومي (العام والخاص) .

وقد ازدادت عائدات البترول بصورة كبيرة وفي فترة وجيزة بعد التعميدات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ مما أظهر الحاجة الى بعض الوقت حتى تتمكن اقتصاديات الإمارات التي ما زالت في طور النمو من استيعابها ، وعلى ذلك فإن عائدات البترول هذه والتي لم تستثمر بعد ، ليست في حقيقتها نوعاً من الفائض عن متطلبات التنمية وإنما هي نوع من التحويل المؤجل استخدامه لحين الفراغ من أعداد المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد آثرت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدة البلاد الأخذة في النمو والتي هي أحوج ما تكون الى رؤوس الأموال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فيها على حاجاتها الضرورية أيمانا منها بضرورة مساعدة هذه البلاد ، وخاصة العربية منها وذلك لمساعدتها على التحرر من التبعية

الاقتصادية والسياسية ، التي جعلت من هذه البلاد مزرعة للمواد الرخيصة وسوقاً رائجة للمواد المصنعة الباهظة الاسعار . فقد بدأت دولة الامارات العربية المتحدة منذ بدا انتاج البترول في تقديم المساعدات والمنح للبلاد الاخذة في النمو ، احساساً منها بمسؤوليتها امام الضيف الانساني .

والامارات العربية المتحدة ، وهي تقدم هذه المساعدات تتقدمها وهي ايضا في حاجة اليها لانماقتها على متطلبات التنمية فيها تحسبا ليوم نزوب البترول ، مما يتطلب بدها العمل على ايجاد مصادر جديدة وبديلة للدخل القومي .

ويلعب البترول في الوقت الحاضر دورا كبيرا في تطور البنين الاقتصادي ويشكل في هذا المجال «القطاع القائد في عملية التنمية» . وذلك لما يوفره من العملات الصعبة الضرورية لمشروعاتها ، خاصة وانه يساهم في دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ٩٠٪ من الدخل القومي وهو ما يلقي عليه مسؤولية الانتقال بالاقتصاد للوطني من التخلف الى التقدم ومن التبعية الى الاستقلال .

واذا ما علمنا ان البترول مصدر مؤقت للدخل القومي لانه سلعة مآلها الى النضوب تبين لنا مدى اهمية استغلال العوائد البترولية للاستغلال الامثل وذلك عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية واجتماعية شاملة والتركيز على قطاعات معينة من الاقتصاد القومي بحيث تعوضنا ولو جزئيا عن البترول في المستقبل . ولا شك ان هذا الهدف يتطلب وضع استراتيجية اقتصادية طويلة الاجل ليس على مستوى الامارات العربية المتحدة وحدها ، وانما في اطار من التنسيق والتكامل مع بقية بلاد الخليج العربي والبلاد العربية الاخرى .

ولسنا في حاجة الى التاكيد على ان ما قد يحدث في المستقبل من تطورات في الصناعة البترولية سينعكس بالضرورة على الاقتصاد العالمي

كله ، وان مستقبل الصناعة البترولية يعتمد على عوامل عديدة لا تعود الى بلد واحد أو عدد من البلاد وانما تدخل في تحديدها اطراف عالمية عديدة يصعب مسبقا التكهّن بها أو تعيينها . ولا شك ان الظروف العالمية المستقبلية للمعرض والطلب على البترول (عوامل السوق البترولية العالمية) وما قد يرتبط بها من تطور تكنولوجي في أدوات الإنتاج ومن اكتشاف مصادر جديدة أو مصادر بديلة للطاقة ، هذا فضلا عن الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي ككل ، لا شك ان كل هذه العوامل وغيرها ستلعب دورا هاما في تحديد مستقبل الصناعة البترولية ، ومدى قدرة قطاع البترول على الاحتفاظ بمكان الصدارة كسلعة استراتيجية سياسية واقتصادية على المستوى العالمي ، وكقطاع قائد للتنمية والتقدم في البلاد الاخذة في النمو والمصدرة للبترول .



لفصل الأول

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

لم يكن البترول من بين مصادر الطاقة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم مركزا على انتاج واستهلاك الفحم الحجري ولم يكن البترول يشكل سوى نسبة ١٥ ٪ من استهلاك الطاقة في العالم في سنة ١٩٢٩ معظمها كان يستهلك في الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان أهمية البترول كمصدر من مصادر الطاقة بدأت تبرز بعد الثلاثينيات ومع ذلك فقد حافظ الفحم الحجري على مركزه لفترة طويلة وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه .

وقد بدأت أهمية البترول في البروز بعد الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها بعد الستينات على اثر الاكتشافات الكبيرة التي حصلت اiban الخمسينات بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي حصل في كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان ويمكن أن نرجع الاسباب التي أدت الى تغير نمط الاستهلاك من الفحم الى البترول الى ما يلي : —

- ١ — اعادة بناء الاقتصاد الاوربي والذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، وانشاء المصانع والمعامل ذات الحجم الكبير ، والتي انشئت وصممت على أساس استعمال البترول كطاقة مما زاد في الطلب على البترول .
- ٢ — رخص أسعار البترول ، وقلة نفقة انتاجه بالقياس الى مصادر الطاقة البديلة والمنافسة له ، حتى ان بعض المنشآت التي كانت قد صممت على أساس استعمال الفحم تجدد تصميمها كي تستطيع استخدام البترول بدلا من الفحم .
- ٣ — سهولة استعمال البترول ونظافته بالقياس الى الفحم وعدم تلويثه للبيئة .
- ٤ — الاكتشافات البترولية الضخمة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة

الاحتياطي البترولي وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وشمالآسي
افريقيا .

٥ - المشكلات التي جلبت صناعة الفحم وصعوبة ظروف انتاجه وارتفاع
نفقته حتى ان الاعانات المادية التي كانت تقدمها الحكومات الغربية
لمصانع الفحم لم تمكنه من منافسة البترول الرخيص كمصدر رئيسي
من مصادر استهلاك الطاقة .

٦ - النمط الاحتكاري الذي تميزت به سوق البترول ، وسيطرة حفنة قليلة
من الشركات الكبرى على انتاج البترول وتصنيعه وتسويقه لحقبة
طويلة من الزمن حيث عملت على توجيهه الوجهة التي تحقق مصالحها
ومصالح البلاد التي تنتمي اليها .

وللاسباب المذكورة اعلاه فقد ارتفعت حصة البترول العالمية من ١٥ /
في سنة ١٩٢٩ الى ٤٥٢٪ سنة ١٩٧٤ من مجموع استهلاك الطاقة في
العالم . وانخفضت بالتالي حصة الفحم كمصدر من مصادر الطاقة العالمية ،
فكان يساهم بما نسبته ٦٠٪ من استهلاك العالم من الطاقة قبل الثلاثينات
انخفض الى ٢٩٪ في سنة ١٩٧٤ .

واذا ما استثنينا البلاد الاشتراكية والتي لا تزال تستهلك نسبة كبيرة
من الفحم فان حصة البترول ترتفع الى ٥٢٫٢٪ في حين تنخفض حصة
الفحم الى ١٩٫٣٪ فقط في سنة ١٩٧٤ .

وفي اوربا الغربية فقد ارتفعت حصة البترول من ٢٢٪ في سنة
١٩٦٠ الى ٦٠٪ في سنة ١٩٧٣ الا انها انخفضت الى ٥٧٪ في سنة ١٩٧٤
وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذتها البلاد الاوروبية للحد من استهلاك
البترول كرد فعل لزيادة اسعار البترول ولا يتوقع ان تتمكن هذه البلاد من
الاستمرار في تحديد استهلاكها من البترول وعلى ذلك فسيبقى البترول
محافظا على مكان الصدارة كمصدر من مصادر الطاقة ممثلا ما يزيد عن
٥٠٪ من استهلاك الطاقة العالمي حتى سنة ١٩٨٠ .

اما في اليابان فالبترول اهميته الخاصة ، وذلك لعدم وجود مصادر اخرى للطاقة ولهذا فان حصة البترول قد ارتفعت بنسبة اكبر مما حدث في أوروبا الغربية ليس فقط للسبب المذكور آنفا وانما للتطور والنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان خلال العشرين سنة الماضية . فارتفعت حصة البترول من ٣٥ ٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٧٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ . ثم تراجعت هذه النسبة بقدر بسيط واصبحت ٧٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ بسبب زيادة اسعار البترول . (١)

ومن غير المتوقع أن تتمكن اليابان من تخفيض اعتمادها على البترول كمصدر من مصادر الطاقة بشكل كبير ، وخاصة خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة على الرغم من المحاولات التي تبذلها اليابان في الوقت الحاضر من أجل تطوير مصادر الطاقة البديلة وخاصة الطاقة النووية . ويتضح مما تقدم أن البترول سيبقى المصدر الأساسي والاول للطاقة في العالم وأن اهميته هذه ستبقى لسنوات عديدة قادمة . وانه من غير المتوقع أن يقل استهلاك البترول عن ٥٠ ٪ من مجموع امدادات الطاقة في العالم (عدا البلاد الاشتراكية) للفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥) على الرغم من المحاولات والادعاءات التي تطلقها البلاد الصناعية للتأثير على البلاد المصدرة للبترول ، لمنعها من الاستمرار في زيادة اسعار بترولها بدعوى ان الزيادة في الاسعار ستشجع على تطوير بدائل للطاقة غير البترول وذلك نحت لواء وكالة الطاقة الدولية والتي أنشئت أساسا لمجابهة بلاد منظمة الاوبك .

(١) يرجع الانخفاض في نسبة استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ الى زيادة استهلاك القوة المائية ، ولكن هناك فروقات بين احصاءات سنة ١٩٧٣ واحصاءات سنة ١٩٧٤ ويظهر ان ارقام سنة ١٩٧٤ يعالج فيها بعض الشيء انظر

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الأول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثالث : أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

المبحث الأول

عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

اولا : انتاج البترول الخام : —

منذ بداية القرن الحالي بدا انتاج البترول بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت منطقة خليج المكسيك اكبر منطقة لتصدير البترول في العالم ، وبقيت لفترة طويلة المنتج والمصدر الوحيد تقريبا للبترول الداخل في التجارة الدولية . كما ان نصف الكرة الغربي كان يمثل ، قبل الحرب العالمية الثانية المورد الرئيسي لتجارة البترول الدولية . اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ازدادت اهمية الشرق الاوسط في مجال انتاج البترول في حين تضاغت نسبيا اهمية نصف الكرة الغربي ، حيث اخذ بترول الشرق الاوسط يتدفق الى الاسواق العالمية ، ويحل تدريجيا محل بترول نصف الكرة الغربي ، وذلك بسبب زيادة استهلاك البترول في الولايات المتحدة الامريكية وعدم زيادة الانتاج فيها بمعدلات عالية لقلة الكثوف وشيخوخة حقول البترول القديمة مما جعل بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا يمثل النسبة العظمى من تجارة البترول الدولية .

ومما ساعد على انتاج البترول العالمي بكميات كبيرة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في كل من الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ناحية ، وزيادة الطلب على البترول وخاصة في اوروبا الغربية واليابان بعد أن دمرت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية . من ناحية اخرى .

فبعد الحرب العالمية الثانية اخفت اوروبا في تعمير ما خربته الحرب ، فمدا النشاط الاقتصادي يدب في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والزراعة والمواصلات ، واخذت المصانع والمعامل تقوم على اساس الحجم الكبير ، وتوسعت المواصلات وشبكات الطرق واصبحت الزراعة المكثفة

تدار بالالات الحديثة ، فتغير نمط الحياة ، وكثرت وتعددت حاجيات الفرد ، هذه العوامل كلها أدت الى زيادة الطلب على الطاقة بصورة عامة وعلى البترول بصورة خاصة .

ومنذ سنة ١٩٥٠ اخذ انتاج البترول في الارتفاع بمعدلات عالية لتلبية الطلب المتزايد عليه ، فتضاعف الانتاج الى ما يزيد عن الثلاث مرات بين سنة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ . فارتفع انتاج البترول في العالم من (٦٢٦٣ مليون طن) في سنة ١٩٥٠ الى ١٤٦٠٨ مليون طن (٢٩٥ مليون برميل نسي اليوم) في سنة ١٩٦٤ ثم تضاعف خلال عشر سنوات فاصبح ٢٨٥٠٩ مليون طن (٥٨ مليون برميل في اليوم) في سنة ١٩٧٤ ، اي بزيادة سنوية بلغت ٦٩٪ خلال فترة العشر سنوات الاخيرة .

وفي خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ تغير ترتيب مناطق الانتاج الجغرافية ، فبينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تنتج ما نسبته ٢٨٪ من الانتاج العالمي في سنة ١٩٦٤ فانخفضت هذه النسبة الى ١٧٪ نسي سنة ١٩٧٤ . في حين ارتفعت نسبة انتاج الشرق الاوسط من ٢٦٪ الى ٣٧٪ خلال هذه الفترة ، وكذلك ارتفعت حصة افريقيا من الانتاج من ٥٦٪ في سنة ١٩٦٤ الى ٩٦٪ في سنة ١٩٧٤ . هذا في الوقت الذي حافظ الاتحاد السوفيتي على حصته في انتاج البترول خلال هذه الفترة .

كما ان اهمية نصف الكرة الغربي بالنسبة لانتاج البترول قد انخفضت فقد كانت بلاد هذه المنطقة تساهم بنسبة ٤٧٪ ، اي بما يقرب من نصف انتاج العالم في سنة ١٩٦٤ انخفضت الى ٢٩٪ في سنة ١٩٧٤ . وقد قابل هذا الانخفاض في نسبة انتاج البترول في نصف الكرة الغربي زيادة في نسبة انتاج نصف الكرة الشرقي فارتفعت من ٥٢٪ الى ٧٠٪ خلال نفس الفترة .

إنتاج البسترة والحاح " ١٩٢٤ - ١٩٧٤ "

(بطنين الاطمان)

النسبة النسبة الى الكل ١٩٧٤	النسبة النسبة الى الكل ١٩٦٤	الزيت ١٩٧٣ ١٩٧٤	معدل الزيت السوية ٧٤-٦٤	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٦٤	
% ١٧٤ ٣٤ ١٤	% ٢٨٨ ٢٨ ١٢	% ٤٣- ٢١- ١٤	% ١٧ ٩٠ ٩٥	٤٩٦٧ ٩٦٥ ٢٠٦	٥١٩٠ ١٠٢٣ ٢٦٩	٤٢٠٩ ٤٠٨ ١٧٦	الولايات المتحدة كندا المكسيك
٢١٩	٢٢٨	٣٧٤	٢٧	٦٢٢٨	٦٤٨٢	٤٧٩٣	امريكا الشمالية
١٧٤	١٢١	١١٦١- ٧٦- ٨٤	١٠١- - ٢٨	١٥٨٢ ٨٧ ٩٤	١٧٩٠ ٩٤ ٨٦	١٧٧٤ ٨٧ ٧١	نزويلا كولومبيا ترينيداد
٢٢	١٣٢	١٥٥- - ٢٠	- - ٢٠	١٧٦٣ ١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٢٢	منطقة الكاريبي
١٦	١٧	١٥- - ٢٦	٢٦	٤٥٦	٤٨١	٢٤٣	امريكا الجنوبية

[illegible]

مستابع جَدول إنتاج البترول العالميت

٢٤ ٠٥	١٦ ٢	٤٥ ٦٠	١١٥ ١٥٢	٦٩٠ ١٥٥	٦٦٠ ١٦٠	٢٢٢ ٢٦	العموميتا دول اخرى
٢٩١	١٨١	٢٤٤	١٢٠	٨٤٠	٨٢٠	٢٦٩١	الشرق الاقصى
١٥٨	١٥٢	٧١	٧٢	٤٥١٠	٤٢١٠	٢٢٢٢٦	الاتحاد السوفيتي اوروپا الشرقية الصين
١٨	٦	٢٤٥	١٨٩١	٥٢٤٤	٤٢١	٩٢	دول اخرى في نصف الكرة الشرقي
٧٠٢	٢٢	١٠٠	٢٠٨	٢٧٩١	٢٨٢	٧٦٤٠	نصف الكرة الشرقي
٨١٨	٨٢٠	١٠٠	٦٧	٢٣٢٠٢	٢٣٢٢٦	١٢١٢٩١	المسلم (عدا الدول الاستيراكيتية)
١٠٠٠	١٠٠٠	٢	٦٩	٢٨٥٠٩	٢٨١٢٨	١٤٦٠٨	العالم

Source : BP Statistical Review of the World Oil Industry 1976

وفي سنة ١٩٧٤ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في انتاج البترول فقد بلغ انتاجها ٢١٦٧ مليون طن واحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الثانية اذ بلغ انتاجه ١٥١٠ مليون طن والسعودية المرتبة الثالثة اذ بلغ انتاجها ٤٠٧٨ مليون طن عدا انتاجها من المنطقة المحايدة والذي تشترك فيه كل من السعودية والكويت ، ثم جاءت بعد ذلك في الترتيب من حيث كمية الانتاج ايران وفنزويلا والكويت ونيجيريا وكندا والعراق واسو طلي .

لقد سجلت معظم بلاد العالم المنتجة للبترول انخفاضا في معدلات زيادة انتاج البترول في سنة ١٩٧٤ مقارنة بالسنة السابقة . ومثلها منطقة الشرق الاوسط ، بلغ معدل الزيادة في انتاجها ٢٩٪ فقط وهي اقل معدل تحقق في هذه المنطقة خلال العشرين سنة الماضية ، وذلك بسبب تحديد معدلات انتاج البترول في بعض البلاد المنتجة للبترول والحد من استهلاك البترول في البلاد الصناعية كرد فعل لزيادة الاسعار . وكذلك بسبب استخدام العرب لسلح البترول عن طريق قطع امداداته عن بعض البلاد وعن طريق التخفيض التدريجي للانتاج . وسواء اكان الحد من استهلاك البترول يرجع الى اسباب اقتصادية ام الى اسباب سياسية فقد قصد به مواجهة البلاد المنتجة للبترول وخلق نوع من الفائض المصطنع في السوق الدولية للتأثير على اسعار البترول ومع ذلك فقد وقعت بعض الاستثناءات فزاد انتاج البترول في بعض البلاد منها السعودية الذي زاد فيها الانتاج بنسبة ١١٨٪ / وابو ظبي بنسبة ٨٥٪ / والمكسيك بنسبة ١٤٪ / واكبرزياده تحققت كانت في الصين اذ ازداد الانتاج فيها بنسبة ٢٤٥٪ .

ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية تستهلك كل انتاجها من البترول (١) ، ولما كان الاتحاد السوفيتي يستهلك معظم انتاجه فان الجزء

(١) تصدر الولايات المتحدة تقريبا من انتاجها الى كندا وتستورد هي من كندا كميات اكبر وذلك اختصارا في المسافات بين البلدين .

الأكبر من البترول الداخل في التجارة الدولية يأتي من منطقة الشرق الأوسط حيث تساهم بما نسبته ٥٩.٩٪ من تجارة البترول الدولية في سنة ١٩٧٤ .
وتأتي بعد منطقة الشرق الأوسط في المساهمة في التجارة الدولية للبترول منطقة الكاريبي إذ تبلغ حصتها ١٠.٣٪ تليها بعد ذلك منطقة شمال غرب أفريقيا (ليبيا والجزائر ونيجيريا) .

أما بالنسبة للاستيراد فلن ما يقرب من نصف تجارة البترول العالمية تتجه إلى أوروبا الغربية ، حيث بلغت نسبة ما استوردته أوروبا الغربية ٤٤.٣٪ في سنة ١٩٧٤ تليها الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت نسبة ما استوردته ١٩.٠٪ ثم اليابان وقد استوردت ١٦.٢٪ وتعتبر هذه المناطق الثلاث أهم المناطق بالنسبة لاستيراد البترول والمنتجات البترولية ، إذ يصل إليها ما يزيد على ٨٠٪ من تجارة البترول والمنتجات البترولية العالمية ولا يتوقع أن تتغير الصورة في المستقبل القريب عدا الزيادة في استيراد الولايات المتحدة الأمريكية .



تجارة البترول ومنتجات البترول الدولية في سنة ١٩٧٤ «مليوني طن»

الصادرات النسبة الى المجموع		الاستيراد النسبة الى المجموع		
١٢ر١	٧ر٪	٣١٥٤	١٩ر٪	الولايات المتحدة
٥٢ر	٣٢ر٪	٤٣٦	٢٦ر٪	كندا
١٩٦٧ر	١٠٢ر٪	٦٣٨	٣٩ر٪	الكاربيبي
١٢ر٧	٨ر٪	٤٤٩	٢٧ر٪	دول أخرى في نصف
٢٢ر٣	١٣ر٪	٧٣٣٨	٤٤٣ر٪	الكرة الغربي
٩٩٢ر	٥٩٩ر٪	٦٨	٤ر٪	أوروبا الغربية
١٢٥ر٣	٧٦ر٪	٥٩	٣ر٪	الشرق الاوسط
١٢٤٦ر	٧٥ر٪	٢ر١	١ر٪	شمالى افريقيا
٣ر	—	٤٧٢	٢٩ر٪	غرب افريقيا
٦٧ر١	٤١ر٪	٦٧٠	٤٠ر٪	شرق وجنوب افريقيا
١ر٥	١ر٪	٢٦٨١	١٦٢ر٪	الشرق الاقصى
٢ر٥	٢ر٪	١٦٤	١٠ر٪	اليابان
٧٢ر٧	٤٤ر٪	٢٠٩	١٣ر٪	أستراليا
—	—	١٩٩	٢ر٪	الاتحاد السوفيتي والدول
				الاشتراكية والصين
				دول أخرى
١٢٥٥٨ر		١٦٥٥٨ر		المجموع

Source : BP Statistical Review of the World Oil Industry

المصدر :

وفي دراسة قام بها معهد اقتصاد الطاقة في اليابان حول الطلب العالمي على البترول توصلت النتائج الى ان تجارة البترول الدولية قد ترتفع من ٣٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٠ الى ٥٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٠ وتقول الدراسة أيضا بالنسبة الى الصادرات ان منطقة الشرق الاوسط والتي نمت صادراتها من ٥٠٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٥٦٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٥٩٫٩٪ سنة ١٩٧٤ ، سترتفع الى ٦٢٪ في سنة ١٩٨٠ . (١)

اما بالنسبة لأمريكا فذهب هذه الدراسة الى ان حصتها وتسد انخفضت من ٢٣٪ في سنة ١٩٧٠ الى ١٨٪ في سنة ١٩٧٢ ستستمر في الانخفاض الى ١٤٪ في سنة ١٩٨٠ .

(١) انظر :

Future Oil Flow in the World and Conditions For Oil Supply
JAPAN Institute of Energy Economics — Tokyo, Japan

توقعات انتاج البترول في المستقبل : —

على اثر الزيادات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ بدأت البلاد المنتجة للبترول في المحافظة على احتياطاتها البترولية (Conservation) كما بدأت البلاد المستهلكة في التوفير في استهلاك البترول كرد فعل لزيادة الاسعار وكضغط منها على البلاد المنتجة للبترول من اجل خلق فائض في السوق البترولية محاولة دفع البلاد المصدرة للبترول الى المنافسة فيما بينها وبالتالي الى خفض اسعار البترول .

وكان من نتيجة هذه السياسة التي اتبعتها البلاد الصناعية المستهلكة ان تراجع استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ للعالم غير الشيوعي بنسبة ٣٪ فبلغ ٤٦٥ مليون برميل في اليوم وهذه اول مرة ينخفض فيها استهلاك البترول منذ اكثر من عشرين سنة ، ومما يلاحظ ان انتاج البترول في نفس السنة قد ازداد زيادة طفيفة قدرها ٢٪ .

فقد انخفض استهلاك البترول في أوروبا الغربية بنسبة ٦٥٪ خلال سنة ١٩٧٤ ، فبلغ ١٤٢ مليون برميل في اليوم ، بالمقارنة الى ١٥٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٣ ، كما انخفض الاستهلاك في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ فبلغ ١٦٢ مليون برميل في اليوم كذلك انخفض استهلاك اليابان لأول مرة بعد الزيادات الكبيرة التي كانت تفوق ما نسبته ٢٠٪ في بعض السنين فانخفض بنسبة ٢٧٪ ووصل الى ٥٣ مليون برميل في اليوم (١) .

ان التوفير في استهلاك البترول سيعمل على تخفيض الطلب على البترول ويزيد من مشكلة الفائض في الطاقة الانتاجية ، والذي يتميز به سوق البترول في الوقت الحاضر (سوق المشتري) ولكن الى اي مدى

(١) انظر : عالم النفط المجلد السابع — العدد (٤٤) — ١٤ حزيران ١٩٧٥ .

تستطيع البلاد الصناعية الاستمرار في تخفيض الاستهلاك أو حتى المحافظة على مستويات الاستهلاك الحالية ، وبدون التأثير على اقتصادياتها خاصة وأن ما حققته من الحد في الاستهلاك كان نتيجة للركود الاقتصادي الذي عانت منه في سنة ١٩٧٤ . وكما قال السيد فرانك مكما دزين رئيس مجلس ادارة شركة شل للتجارة والنقل : « ان مستويات انتاج البترول الحالية المنخفضة في العالم غير الشيوعي لا تعكس بالضرورة المستوى الحقيقي للطلب وقد استعانت البلاد الصناعية بما لديها من مخزون ولا بد للانتاج من الزيادة لملء الخزانات الفارغة » . (١)

ومعلوم ان البلاد الصناعية قد ضغطت على مخزونها من البترول لخلق فائض كبير في السوق البترولي (الفائض المصطنع) محاولة منها للضغط على البلاد المنتجة لتخفيض اسعار بترولها .

وفي المحاضرة التي القاها الشيخ احمد زكي يماني وزير البترول والثروة السعودي في زوريخ في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ قال بأن سياسة المحافظة (Conservation) التي تتبعها البلدان الصناعية ستساعدنا على المحافظة على ثروتنا البترولية الناضبة وغير القابلة للاسترداد ، وأن حدود قابلية المحافظة والتوفير في استهلاك البترول والتي تؤثر على الطلب بعيدة جدا عن نقطة انخفاض الطلب على البترول بحيث تبدأ تقلق المنتجين . (٢)

The New Era in the Oil Industry

(١) انظر :

Addressed to a University and Business Group in Zurich on

(٢)

10th December, 1974 Supp. MEES — 20th December, 1974

ومهما تبذل البلاد الصناعية من المحاولات للتقليل من الاعتماد على البترول ، وتطوير مصادر الطاقة البديلة فان الاعتماد على مصادر الوقود السائل (البترول والغاز) سيظل يمثل المورد الاساسي للطاقة على المستوى العالمي في الاعداد القريب والبعيد ، وحتى نهاية هذا القرن بل وحتى لما بعد ذلك . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية من أجل تطوير مصادر الطاقة الأخرى ومواجهة بلاد الاوبك لمنعها من زيادة اسعار بترولها ، وذلك بالتهديد تارة واتخاذ الإجراءات الاقتصادية تارة أخرى ، فان الاعتماد على بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا سيزداد من ٦ مليون برميل في اليوم في الوقت الحاضر الى ما يقارب من ١٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ . (١)

نخلص من ذلك الى ان البترول سيستمر في التدفق الى الاسواق العالمية من بلاد منظمة الاوبك بصورة عامة ومن منطقة الشرق الاوسط بصورة خاصة ، خلال هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، بمعدلات متزايدة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد .

ثانيا : برمجة الانتاج (Production Programming) : — (١)

يمكن تعريف برمجة الانتاج ، او تقنين الانتاج ، بأنه تلك العملية التي تحافظ على التوازن بين عالمي العرض والطلب اي عرض البترول والطلب عليه وذلك في السوق العالمية للبترول من أجل المحافظة على مستويات الاسعار من ناحية، ومن أجل المحافظة على الثروة البترولية Conservation من ناحية أخرى . ان في المحافظة على الثروة البترولية وعلم التبذير في

Report of the Joint Atomic Energy Committee

(١) انظر :

Platts Oilgram, December 24, 1975.

(٢) مائع العناية — تنظيم الانتاج — مقالات بترولية — سنة ١٩٧٥ .

استهلاكها واختيار الاستعمالات المثلى لها حفاظا على الامانة التي يجب ان تؤدي للأجيال القادمة وذلك الى ان يتمكن العالم من تطوير مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك حتى يمكن ايجاد مصادر للدخل القومي تعوض عن البترول اذا ما نضب في المستقبل .

ولقد اثار موضوع برمجة الانتاج وتحديدده بين بلاد الاوبك جدلا طويلا ، فمهد تأسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ وهي تولي موضوع برمجة الانتاج اهمية كبيرة خاصة وان هذا الموضوع من المبادئ التي جاءت ضمن اعلان المنظمة الشهير . وقد جرت مناقشة الجوانب المتعددة للبرمجة سواء في اجتماعات الهيئة الاقتصادية التابعة للمنظمة او في المؤتمرات الوزارية العديدة من اجل التوصل الى قاسم مشترك يحظى بقبول البلاد الاعضاء ، وذلك لدى معالجة الكميات من البترول التي يسمح بانتاجها وتوزيع هذه الكميات بين البلاد الاعضاء .

ولقد كان بين البلاد الاعضاء في الاوبك من نحس كثيرا لمبدأ برمجة الانتاج ، في حين ان اعضاء كانوا اقل تحميسا ، ففنزويلا من البلاد الاولى التي طالبت بوضع برنامج لتقنين الانتاج تطبقه بلاد الاوبك ، وذلك من اجل المحافظة على اسعار البترول واستقرارها وحمايتها من اي تدهور فيها ، وامتنع اص اي فائض في الانتاج (زيادة في عرض البترول) حيث كان فائض الانتاج من البترول وفائض وجود الطاقة الانتاجية العاطلة السبب الرئيسي في تدهور اسعار البترول في اواخر الخمسينات وبداية الستينات .

وكان كما فكرنا سابقا ان الغرض الرئيسي من تأسيس منظمة الاوبك هو المحافظة على اسعار البترول ومنعها من التدهور وذلك على اثر التخفيضات التي قامت بها شركات البترول في هيكل الاسعار المعلنة للبترول في سنة ١٩٥٩ و ١٩٦٠ والتي اثرت سلبيا على عوائد حكومات البلاد المصدرة

للبيترول ذلك ان اي تخفيض في الاسعار المعلقة للبيترول يعنى تخفيض عوائد الحكومت منه ونظرا للاهمية التي يتميز بها موضوع برمجة الانتاج فان منظمة الاوبك عالجت هذا الموضوع في اول قرار لها بعد تاسيسها فقد جاء في القرار (١) رقم (١ - ١) فقرة (٣) : —

« ان الاعضاء سيدرسون ويضمنون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفوءة من هذا المصدر من الطاقة للبلاد المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية » .

وفي المؤتمر الثالث لوزراء الاوبك والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٨ تشرين الاول الى الاول من تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ، اتخذ المؤتمر القرار رقم (١١١ - ٢٠) دعم فيه الاجراءات التي بدأت في اتخاذها فنزويلا للمحافظة على ثرواتها البترولية ، وطلب دراسة الطرق المعقولة والجماعية لبرمجة الانتاج التي قد تتبعها البلاد الاعضاء لتحقيق الاغراض التي حققتها فنزويلا بواسطة هيئة المحافظة وتجارة الهيدروكربونات ، وقد اثبتت اجراءات البرمجة هذه بانها ذات فائدة للاعضاء الاخرين في منظمة الاوبك ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تقديم التوصيات الى المؤتمر الرابع

(١) ينص القرار رقم (١ - ١) فقرة ٣ : —

that the members shall study and formulate a system to ensure the stabilization of prices, among other means, the regulation of production.

لتوحيد الإجراءات حتى يمكن تحقيق نتائج مماثلة لما حققته فنزويلا (١) .
ولما لموضوع برمجة الإنتاج من أهمية فقد تبعت القرار السابق قرارات أخرى
ركزت على أهمية التوصل إلى صيغة يتفق عليها الاعضاء في منظمة الاوبك
لموضوع برنامج مشترك لانتاج البترول الخام وزيادته بمعدلات تتناسب
والزيادات الحاصلة في الطلب عليه وتوزيعها بصورة عادلة على الاعضاء.

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في جنيف في الفترة من
٤ - ٨ حزيران (يونيه) سنة ١٩٦٢ ، وبعد الاستماع الى تقرير
سكرتارية المنظمة حول الإجراءات التي اتخذتها فنزويلا ، صدر القرار رقم
(٤ - ٢٥) والذي دعم فنزويلا في اتخاذها الإجراءات القانونية للمحافظة
على ثرواتها البترولية ، واوصى القرار البلاد الاعضاء بتأليف لجان خاصة
فيها على غرار لجنة المحافظة على دعم تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية.

(١) القرار رقم (٢٠ - ١١) :-

The Conference, having taken cognizance of views expressed by the Venezuelan delegation concerning the valuable results achieved by the Venezuela coordination Commission for the conservation and commerce of hydrocarbons, particularly in preventing the weakening of crude oil prices, considers that similar measures of control may prove beneficial to other members and, therefore, directs the Secretariat to study the matter with a view to recommending to the Fourth Conference the manner in which appropriate and uniform controls may be set up by all the members for the achievements of similar results.

وقد تميزت هذه الفترة بدراسة مبدأ تقنين الانتاج سواء من قبل المنظمة أو البلاد الاعضاء لتبين تأثيرها على استقرار اسعار البترول والفوائد المتعددة التي من الممكن ان تجنيها بلاد الاوبك ، هذا بالإضافة الى المشكلات القانونية والسياسية المتعلقة بذلك من الاهتمام بدراسة القواعد والمبادئ التي يجب اتخاذها لتحديد معدلات الانتاج لكل بلد عضو ضمن خطة الانتاج المشتركة . ومن المؤسف حقا ان جميع الجهود التي بذلت من اجل تحقيق فكرة تقنين الانتاج على مستوى الاوبك الى الان قد فشلت ، وربما يعزى ذلك الفشل الى اسباب متعددة نورد منها : -

١ - ان معظم بلاد الاوبك تحسب عوائدها من البترول على اساس الاسعار المعلنة والنظر الى استقرار الاسعار منذ تاسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ فقد اهتمت البلاد المصدرة للبترول بالدرجة الاولى بهذه الاسعار ، وبكيفية الحفاظ على مستوياتها دون الاهتمام بالاسعار المحققة ، حيث ان التخفيضات في الاسعار المحققة (Realized Prices) نتيجة مائض الطاقة الانتاجية لا يؤثر على عوائد البلاد استجابة في المدى القصير والمدى المتوسط على الاقل (١) .

٢ - الاختلافات في وجهات النظر وتضارب المصالح بين البلاد الاعضاء فيما يتعلق بالعوامل التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الانتاج لكل بلد ، فهل يؤخذ بعامل الاحتياطي من البترول الخام ام بحجم السكان ام بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ام بالطاقة الانتاجية المتاحة ام بمساحة البلد .

(١) الانسداد في تخفيض الاسعار المحققة سيؤدي في الابد البعيد الى الضغط على الاسعار المعلنة ويؤدي الى تخفيضها (ولقد كان هذا واردا قبل تطبيق مبدأ المشاركة أو السيطرة الكلية على الثروة البترولية اما الآن فان اي تخفيض في الاسعار المحققة يؤثر بصورة مباشرة على دخل حكومات البلاد المصدرة للبترول) .

وبسبب صعوبة إيجاد إجماع بين بلاد الاوبك على أخذ أحد هذه التوصيات أو بعض منها كإطار لتطبيق مبدأ برمجة الإنتاج ظل هذا الموضوع معلقاً . وقد قدمت سكرتارية المنظمة عدة تقارير الى مجلس المحافظين ، منها برنامج السيطرة على الإنتاج في يونيو حزيران سنة ١٩٦٢ وملخصه ان حصة بلاد الاوبك من الإنتاج العالمي كبيرة مما يمكنها من السيطرة على الإنتاج واتباع قاعدة عملة لتقنينه بين بلاد الاوبك وهذه ربما الطريقة الوحيدة لمعالجة قضية استقرار الاسعار ومن ثم ارجاعها الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٥٩ (اي قبل اجراء تخفيض الاسعار التي انخفضت شركت البترول) .

والتقرير الثاني قدم الى مجلس المحافظين في يونيو حزيران سنة ١٩٦٢ عن (جدوى التقنين) (The Feasibility of Prorationing) وقد تطرقت هذه الدراسة الى موضوع تقسيم حصص لاسانج بين بلاد الاوبك اخذين بعين الاعتبار توقعات كل بلد بالنسبة لانتاجه من البترول الخام ، الا ان الموافقة الجماعية لم تتم على هذه التقارير والتوصيات من مجلس المحافظين .

اما الدراسة الثالثة فقد قدمت في ايلول سنة ١٩٦٢ عن (ميكانيزمة التقنين) (١) (The Mechanism of Prorationing) وقد عالجت هذه الدراسة كيفية تطبيق التقنين من الناحية العملية وتقسيم الحصص بين البلاد الاعضاء بعد التوصل الى الحد الأقصى من الإنتاج لبلاد المنظمة

وبالنظر الى انشغال المنظمة في موضوع تنفيذ الربع مع شركات البترول ،

(١) مزيد من الايضاح انظر الدراسة المذكورة .

مقد غرض النظر من موضوع تقنين الإنتاج لفترة طويلة وذلك الى ان مرغت المنظمة من التوقيع على اتفاقية تنسيق الربح ، ثم ركزت المنظمة اهتمامها على طرق تمييز استقرار الاسعار المطننة والاسعار المتحققة في السوق البترولية الدولية واسست لذلك الهيئة الاقتصادية (Economic Commission Board) بقرارها رقم (٨ - ٥٥) والذي اتخذ في المؤتمر السابع الذي انعقد في جاكارتا باندونيسيا في الفترة من ٢٣ - ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٤ وطلب من الهيئة الاقتصادية دراسة الطرق والسبل الكفيلة بليفاف التدهور الحادث في الاسعار المتحققة .

وقد قدمت مقترحات متعددة من البلاد الاعضاء حول امكانية تطبيق مبداء برجة الإنتاج على مستوى الاويك ، وجرت مناقشات غير رسمية على المستوى السياسي توصلنا الى اتفاق غير رسمي يقضي بتطبيق برنامج انتاج مشترك حددت بموجبه زيادات الانتاج بالنسبة الى كل بلد .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين ٧ - ١٢ يوليو سنة ١٩٦٥ اصدر المؤتمر القرار (٩ - ٦١) والذي جاء فيه ان المؤتمر قد وافق على اتباع خطة انتاج مشتركة يزداد بموجبه الانتاج بصورة معقولة بالنسبة الى بلاد الاويك ، الا ان هذا البرنامج لم يطبق ولم تستطع بعض الحكومات فرضه على شركات البترول فيها . كما ان بعض البلاد الاعضاء كان له بعض التحفظات على برنامج البرجة هذا .

وقد تدارست الهيئة الاقتصادية مرة اخرى موضوع البرجة وتوصلت الى تحديد العوامل التي يمكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار لوضع القاعدة التي يمكن ان يقسم على اساسها الانتاج ، وهذه العوامل هي احتياطي البترول ، ومعدلات الزيادة السابقة للانتاج ومائز الطاقة الانتاجية وحجم السكان ، والمساحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اعتماد البلد العضو على مائدات البترول . ولكن الهيئة الاقتصادية لم تستطع التوصل الى الوزن الذي يجب ان يعطى لكل عامل من هذه العوامل حتى يمكن تحديد مستوى الانتاج لكل بلد .

ولما لم تتفق البلاد الاعضاء حول تطبيق برنامج الانتاج المشترك بسبب تباين وجهات النظر فيما يخص العوالم التي سبق ذكرها ونسب الزيادات في الانتاج السابقة ايضا وحتى تلك المتفق عليها ، وبسبب شركات البترول حيث ان قسما من هذه الشركات قد طلبت التحكيم مدعية ان ذلك يخالف النصوص التعاقدية التي نصت عليها اتفاقيات الامتياز (١) ، كل ذلك حث بلاد منظمة الاوبك على التفكير في بدائل اخرى لتحقيق الاستقرار في اسعار البترول تكون اكثر قبولا لدى جميع البلاد الاعضاء . فطرحت فكرة توحيد الاسعار المعلنة او الاسترشادية لفرض الضريبة ، وكذلك فكرة زيادة الكلفة الضريبية (Tax Paid Cost) لمنع الشركات من منح حسيات كبيرة على الاسعار المعلنة ولزيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد .

وقد تعاقبت القرارات الوزارية المتعلقة ببرمجة الانتاج منها مثلاً القرار على موضوع برمجة الانتاج وانه اذا ما طبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون مينا في الفترة ما بين ٢٧ — ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ والذي اكد فيه القرار على موضوع الانتاج وانه اذا ما طبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون اداة للمنظمة من أجل التوصل الى اهم اهدافها الرئيسية ، وهو المحافظة على اسعار البترول والمنتجات البترولية في مستويات عادلة . وطلب المؤتمر الوزاري للمنظمة من الهيئة الاقتصادية الاستمرار في دراسة كافة الطرق والسبل لتحقيق ذلك .

(١) في سنة ١٩٧٢ طبقت الحكومة الليبية برمجة الانتاج بصورة اتفادية وخاصة مع شركة اوكسيدنتال ، مما حدا بهذه الشركة الى طلب التحكيم كسأ ان اجراءات ليبيا هذه هيأت المناخ لزيادة اسعار البترول في سنة ١٩٧٢ .

ثم جاء القرار رقم (٢٠ - ١١٢) والذي اتخذته المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو (حزيران) سنة ١٩٧٠. والذي دعا بلاد الاوئك الى زيادة انتاج البترول زيادة معقولة وذلك لمعالجة الزيادة الحاصلة في الطلب على البترول للفترة من سنة ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وطلب ايضا من الهيئة الاقتصادية والسكرتارية الاستمرار في القيام بالدراسات وتقديم توصياتها الى المؤتمر الوزاري القادم .

وفي اجتماع الهيئة الاقتصادية الذي عقد في فيينا من ١ الى ١٠ ابريل سنة ١٩٧٠ وبناء على التعليمات التي قدمت للهيئة من وزراء البترول ، وبعد دراسة مستفيضة لموضوع برمجة الانتاج ، اوصت الهيئة الاقتصادية بوضع برنامج مشترك للانتاج طويل المدى وذلك من اجل الحفاظ على الاسعار وضمان استقرارها .

وبناء على هذه التوصية قرر المؤتمر الذي عقد في كركاسي بفرنزويلا في الفترة من ٩ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ تأليف لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن البلاد الاعضاء في الاوئك ، تقوم بتحديد العوامل التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم خطة انتاج واقعية واكيدة تؤدي الى تحقيق مبدأ برمجة الانتاج المشترك للبلاد الاعضاء ، يبدأ تطبيقه في سنة ١٩٧٢ (١) .

وقد اجتمعت اللجنة الدائمة اجتماعين اولهما في يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧١ ، وثانيهما في مارس سنة ١٩٧١ ، حيث ناقشت العوامل المتعددة ورات انه عند تطبيق مبدأ برمجة الانتاج لا بد من اخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : —

(١) انظر القرار رقم (٢١ - ١٢١) المؤمر كركاسي — ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١ - العوامل الاقتصادية : - وتشمل الاحتياطي من البترول ، معدلات الزيادة السابقة ، حصة كل بلد في انتاج الاويك ، نوعية البترول ، الاكتشافات الجديدة .

ب - العوامل الاجتماعية : وتشمل حجم السكان ، مساحة البلد ، متطلبات البلد للاتفاق على خطط التنمية الشاملة ، معدل نسبة هوائد البلد من البترول الى مجموع الايرادات المالية .

وبالنظر الى اختلاف هذه العوامل ومدى التأثير الذي تحدثه من بلد عضو الى اخر ، فقد تعذر الاتفاق الجماعي عليها لانه اتضح ان كل بلد من البلاد الاعضاء يحاول اعطاء اهمية اكبر للعوامل التي تحقق له حصة اكبر من الانتاج . ولهذا الاسباب فشلت اللجنة الاقتصادية ، ولسم تستطع التوصل الى وضع اسس متفق عليها لبرنامج الانتاج المشترك يكون مقبولا من الجميع .

ونتيجة التحسن الذي طرأ على اسعار البترول في السوق البترولية الدولية ، وبسبب تحقيق بعض الاغراض التي تضمنتها القرارات (٢١ - ١٢٠) و (٢٢ - ١٣١) والتي زيدت بموجبها اسعار البترول وزيدت ضريبة الدخل ، وبسبب وجود بعض العوامل الدولية الاخرى التي ساعدت على استقرار الاسعار في السوق ، وهو الفرض الاساسي الذي كان يراد تحقيقه من وراء تطبيق مبدأ برجة الانتاج ، فقد قرر المؤتمر الوزاري الاستثنائي الثالث والعشرون ، والذي عقد في فيينا في العاشر من يوليو سنة ١٩٧١ وقف العمل في الجهود المبذولة لوضع مبدأ برجة الانتاج موضع التنفيذ مؤقتا ، وذلك الى أن تجد امور تستلزم ضرورة اعادة النظر في هذا الموضوع ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تحضير خطة الطوارئ (Contingency Plan) وتقديمها للمؤتمر لاتخاذ القرار المناسب بشأنها عند اختفاء الضرورة (١) .

وقد ظل موضوع برمجة الانتاج ينتقل بين معظم جداول الاجتماعات الدورية للهيئة الاقتصادية لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وذلك أملا في الاتفاق على خطة موحدة لتطبيق برمجة الانتاج في حالات الضرورة التي تستدعي اجراء مشتركاً لوقف التدهور الذي قد يحدث في اسعار البترول مستقبلاً ، وقد اظهرت معظم الدراسات التي تمت بأن خفض انتاج الاوبك من البترول بنسبة تتراوح ما بين ٠.٩ ٪ و ٢ ٪ في حالة تدهور اسعار البترول بنسبة ١٠ ٪ كحل لإعادة الاسعار الى مستوياتها السابقة . وبسبب اهمية موضوع انتاج البترول بين بلاد الاوبك فقد اثير هذا الموضوع في المؤتمر التحضيري لبلاد الشمال والجنوب او مؤتمر الحوار بين البلاد الاخذة في النمو بما فيها بلاد الاوبك وبين البلاد الصناعية ، اذ جاء في البيان الرسمي للملك ورؤساء بلاد الاوبك الذي اصدره بعد اجتماعهم في الجزائر في الفترة من ٤ - ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ما يلي : (١) -

« فيما يختص بإمدادات البترول يؤكدون من جديد استعداد بلادهم لضمان الإمدادات التي سوف تعنى بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة أن لا تستخدم البلاد المستهلكة حواجز مصنعة للتأثير على المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب ، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن البلدان الأعضاء في منظمة أوبك مستعدة لأن تبدي تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية منه » .

وفي اجتماعات خبراء الاوبك التي عقدت من أجل تحضير ورقة عمل تكون أساساً للحوار بين البلاد الاخذة في النمو وبين البلاد الصناعية وفق المبادئ التي جاء بها الاعلان الرسمي للملك والرؤساء ، فقد بحث

(١) انظر : بيان سياسة الاوبك الذي اقره ملك ورؤساء بلدان منظمة الاوبك بعد اجتماع القمة الذي عقد في مدينة الجزائر في سنة ١٩٧٥ .

موضوع برمجة الانتاج ، وذلك لوجود فائض في عرض البترول وفائض في الطاقة الانتاجية لبلاد الاويك ، وهذا عائد الى ما اتخذته البلاد المستهلكة من اجراءات للحد من استهلاك البترول ، كرد فعل على الزيادات التي حصلت في اسعار البترول .

وتفكر الان بلاد الاويك بصورة جدية في موضوع المحافظة على الثروة البترولية وذلك لانها مادة اولية قابلة للنفاذ ، كما انها لا تتجدد ، وهي تستهلك لمرة واحدة (١) ، ولتحديد انتاج البترول من قبل بلاد الاويك تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : —

- ١ — حاجة بلاد الاويك لرؤوس الاموال بغرض التنمية .
 - ٢ — احتياجات بلاد الاويك للبترول في المستقبل .
 - ٣ — اتباع سياسة حكيمه للاستفادة القصوى (Optimization) من استخدام البترول واستثماره لغير اغراض الوقود ، وانما في مجال البتروكيماويات والصناعات الاخرى .
 - ٤ — امكانية الحقول الفنية بحيث لا تتعرض لاستنزاف سريع يؤثر على عمر الحقل الانتاجي .
- ولكن هذه العوامل اعلاه لا تعني باي حال من الاحوال تقييد العرض (انتاج البترول) بحيث يبقى وراء الطلب من اجل احداث نقص متعمد (Artificial Demand) للتأثير على الاسعار (٢) .

-
- (١) بعض المواد الأولية الاخرى يمكن ان تستجد وتستهلك عدة مرات ومثال ذلك الحديد .
 - (٢) في المؤتمر الاستشاري الذي عقده منظمة الاويك في جنيف في ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٦ تم بحث موضوع فروقت اسعار البترول وبرزت اهمية مبدأ تقنين الانتاج كتيه لا بد من تطبيقه ان عاجلا ام آجلا ، وذلك لمواجهة الاجراءات التي اتخذتها البلاد الصناعية من اجل التقييد على مستويات الاسعار الا انه ارتوي عدم الاخذ بمبدأ برمجة الانتاج في الوقت الحاضر ، وذلك حتى لا تتصف منظمة الاويك بصفة الاحتكار (Cartel) وترك المجال امام البرمجة الاختيارية (تنظيم الانتاج الاختياري) الا ان هذا لا يعني الا تخطا بلاد الاويك في المستقبل اذا ما جدت ظروف جعلت من الاجراءات الحالية غير كافية ، الى تطبيق مبدأ برمجة الانتاج .

ولقد بينت بلاد الاوبك انها مستعدة لضمان الامدادات البترولية بما يكفي الاحتياجات الضرورية لادامة اقتصاديات البلاد المتقدمة في وضع صحي ، وكذلك المساعدة في استمرار تطورها وفي تحسن مستوى معيشة شعوبها .

وفي هذا الصدد فان البلاد المصدرة للبترول ستتعاون وتنسق فيما بينها للحفاظ على الموازنة بين انتاج البترول (العرض) وبين احتياجات السوق العالمية (الطلب) .

ولكن الاوبك بسبب الاجراءات والمراقيل المصطنعة التي تحاول البلاد المستهلكة وضعها امام استهلاك البترول بفرض خلق فائض مصطنع في عرض البترول (Artificial Supply) في السوق الدولي ، ليس امامها من خيار الا التعاون فيما بين اعضائها من اجل وضع خطة تهدف الى برمجة الانتاج وتحديده بما يوازي الطلب عليه .

ومن المؤمل انه من خلال الحوار الدائر الان بين الشمال والجنوب ان تقتنع البلاد الصناعية بضرورة رفع جميع الحواجز المصطنعة امام استهلاك البترول وافساح المجال امام عوامل (العرض والطلب) في ظل المنافسة الحرة من اجل الاسترشاد بها لتحديد مستوى اسعار البترول الحقيقية والعادلة .

ومن الامور التي يجب ان ننتبه لها هي ان الاوبك حتى الان فشلت في اقتناع جميع البلاد الاعضاء باهمية تطبيق مبدأ تقنين الانتاج ، وذلك راجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية لكل بلد عضو على حدة . وازاء هذا الوضع فقد اقترحنا على منظمة الاوبك اتباع طريق اخر من اجل تحقيق مبدأ تقنين الانتاج ، وهو الطريق الاختياري . لقد اقترحنا اتباع طريقة تنظيم الانتاج (Production Organizing) وذلك كوسيلة اختيارية للوصول الى برمجة الانتاج ، ويتلخص الاقتراح الجديد في ان تقوم الهيئة الاقتصادية للمنظمة كل سنة بوضع تقديرات للطلب والعرض

من البترول الخام للسنة القادمة ، وتحديد الفائض من العرض المتوقع حدوثه ومن ثم يطلب الى كل بلد عضو تخفيض خططها الانتاجية للسنة القادمة ، ثم يصار الى جمع هذه التخفيضات فاذا وجدت انها تكفي لامتناس الفائض من العرض كلن بها ، والا يطلب من البلاد الاعضاء ، وبصورة اختيارية اجراء تخفيضات اخرى ، وهكذا الى ان نصل الى نقطة التوازن (Break even point) . بهذه الطريقة نكون قد حققنا اغراض مبدأ برمجة الانتاج دون الدخول في متاهات تحديد العوامل التي يجب الاخذ بها ووزن كل منها بالقياس الى العوامل الاخرى . كما ان البلاد الاعضاء تطبق تنظيم الانتاج الاختياري دون ان تشعر بان منظمة الاوبك قد تدخلت في امور حساسة من شؤونها الخاصة .

اننا هنا نحذر البلاد المصدرة للبترول من خطر التسابق في زيادة انتاج البترول ، ومن ثم البحث عن اسواق لهذه الزيادة ومنع الخصومات السرية من اجل تسويق هذه الزيادة من الانتاج ، لان ذلك هو ما تريده البلاد الصناعية ، وهو الذي قد يكون الممول الذي يمكن ان يحطم منظمة الاوبك . ان تحفيزنا هذا نابع من غيرتنا وحرصنا على وحدة منظمة الاوبك والتي بواسطتها استطاعت البلاد الاعضاء فيها تحقيق المحافظة على اسعار البترول ، بل ورفعها الى المستوى الذي ما كان ليكن تحقيقه بدون هذه المنظمة ، اننا نضع اقتراحنا الخاص بتنظيم انتاج البترول اختياري (1) امام البلاد الاعضاء في منظمة الاوبك للاخذ به وذلك من اجل صيانة وحدة وترايط منظمة الاوبك .

ثالثا : - احتياطي البترول : -

الاحتياطي الثابت هو كميات البترول المتبقية في باطن الارض ،

(1) انظر : تنظيم الانتاج - مقالات بترولية - المؤلف - بيروت سنة ١٩٧٥ .

والمقتدة على اساس المعلومات الجيولوجية والهندسية التي تؤكد بصورة معتدلة انها قابلة للاستخراج في الوقت الحاضر والمستقبل من المكامن البترولية المعروفة وتحت الظروف الاقتصادية السائدة والطرق الفنية المستخدمة في استخراج البترول .

ويتغير الاحتياطي القابل للاستخراج بتغير الظروف الاقتصادية وخاصة تغير الاسعار .

كما ان التقدم التكنولوجي والتحسين في الطرق الفنية في استخراج البترول هو الآخر قد يزيد من الاحتياطي ويغير في عامل الاستخراج (Recovery Factor) هذا فضلا عن ان عامل الاستخراج نفسه يتغير من منطقة الى أخرى حسب الطبيعة الجيولوجية لوجود البترول (1) .

وتختلف تقديرات الاحتياطي باختلاف المصادر حيث تؤثر عليها هي بعض الاحيان القضايا الفنية والسياسية كما ان بعض التقديرات غير مدروسة دراسة عملية لا تعطي صورة حقيقية عن الاحتياطي وكذلك فان تقديرات بعض شركات البترول لا يمكن الاعتماد عليها كليا .

هناك الاحتياطي المحتمل (Probable Reserve) وهو يشمل الكميات الاضافية والمرجح استخلاصها بصورة معقولة بالاساليب التكنولوجية المعروفة او التي ستصبح في متناول اليد قريبا ضمن الظروف الاقتصادية المتاحة ، وتشمل الاحتياطيات المحتملة امتدادات المكامن الثابتة

(1) يعرف عامل الاستخراج بأنه العلاقة بين الاحتياطي الثابت الممكن استخراجه وبين مجموع الاحتياطي الموجود في المكامن البترولية في باطن الأرض ، ويحدد بنسبة وتختلف هذه النسبة من منطقة الى أخرى حسب الظروف الجيولوجية المحلية وكذلك التغير التكنولوجي .

والمكائن الثانوية غير المطورة ، وتشمل أيضا المناطق التي يشملها عامل الاستخراج الثانوي . (Secondary Recovery) والتي تتطلب انخاذاً بعض الاساليب لكي يمكن الانتاج منها ، مثل حقن الماء او حقن الفسفاز بالإضافة الى الاساليب التكنولوجية المحتمل اكتشافها في المستقبل .

ولا يوجد اختلاف كبير في تقديرات الاحتياطي الموجود في باطن الأرض بين المعنيين في شؤون البترول ، وانما يقع الاختلاف في تقديرات الاحتياطي المكن استخراجه (الاحتياطي الثابت) وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات الجيولوجية والفنية الحقيقة اللازمة لاحتسابه ، مما يجعل هذه التقديرات ذات طبيعة نظرية في احيان كثيرة . ويقدر الاحتياطي الثابت للعالم والذي تجمع عليه معظم التقديرات ، بما يقرب من ١٠٠ بليون طن ، فقد قدرته النشرة الاحصائية لشركة البترول البريطانية BP بحوالي ٩٧٧ بليون طن (٧٢٠ بليون برميل) (١) .

وفي الدراسة الحديثة التي قدمها (ج . و . مودي) الى مؤتمر البترول العالمي في طوكيو المنعقد سنة ١٩٧٥ قدر احتياطي العالم القابل للاستخراج بما مجموعه ٧٤٠ بليون برميل في كانون الثاني ، (يناير) سنة ١٩٧٤ وهو بذلك يقارب ما قدرته شركة البترول البريطانية

اما مجلة النفط والغاز الامريكية فتقدر الاحتياطي العالمي بحدود ٦٥٩ بليون برميل (٢) ويقدر السيد / مودي الموارد البترولية المحتملة بما مجموعه ٢٠٠٠ بليون برميل (٢٧٢٩ بليون طن) اكتشف منها ما يقرب من ٩٦٣ بليون برميل وما تبقى ينتظر ان يكتشفها العالم في السنوات القادمة . وتقارب هذه الارقام احصائيات وتقارير الامم المتحدة ، حيث تقدر اجمالي الاحتياطي العالمي المحتمل بحوالي ٢٥٠ بليون طن (٣) .

(١) انظر : BP Statistical Review of the World Oil Industry:

(٢) انظر : Oil and Gas Journal Dec. 29, 1975:

(٣) مجلة البترول والغاز العربي السنة الخامسة العدد ٥١ نيسان سنة ١٩٧٥ .

وهكذا يمكن القول بأن الاحتياطي الثابت الموجود في العالم يتراوح في الوقت الحاضر ما بين ٩٥ — ١٠٠ بليون طن وان الاحتياطي المحتمل يتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ بليون طن .

ومن النظر الى التقسيم الجغرافي للاحتياطي الثابت لسنة ١٩٧٤ ، نجد ان منطقة الشرق الاوسط ، والتي يقع فيها احد عشر حقلا من أكبر حقول العالم الخمسة عشر تمثل ٥٦٣٪ من الاحتياطي العالمي ، وإذا أضفنا إليها أفريقيا فان المنطقتين تمثلان ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي العالمي كما يمثل الشرق الاوسط ٦٧٪ من الاحتياطي العالمي إذا استثنينا البلاد الاشتراكية ، وبإضافة أفريقيا ترتفع نسبة المنطقتين الى ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي .

وتلى منطقة الشرق الاوسط من حيث كميات الاحتياطي منطقة البلاد الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين) وتمثل ١٥٥٪ من الاحتياطي العالمي . ويأتي بعدها أفريقيا وتمثل ٩٣٪ من الاحتياطي العالمي .

لقد بلغ الإنتاج العالمي المتراكم من البترول منذ اكتشافه في سنة ١٨٥٩ حتى نهاية ١٩٧٤ (٤٢٣) بليون طن أي ما يقل قليلا عن نصف الاحتياطي العالمي المعروف في الوقت الحاضر . وقد استهلك العالم من البترول خلال المئتين سنة السابقة (١٩٦٤ — ١٩٧٤) ما يزيد عن استهلاك العالم منذ اكتشاف البترول حتى سنة ١٩٦٤ . وإذا افترضنا ان

الاحتياطي العالمي هو ٩٧٧ بليون طن ، وسوف لن يكون هناك اكتشافات بترولية جديدة في العالم ، فان الاحتياطي الثابت المعروف الآن سينفذ خلال ٣٦ سنة على أساس معدلات استهلاك البترول الحالية ، أما إذا افترضنا ان معدلات الاستهلاك الحالية سوف لن تبقى على ما هي عليه الآن وانها سترتفع بنسبة ٣٪ سنويا فان الاحتياطي المعروف الآن سينفذ خلال ٢٤ سنة ولكن إذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي سينفذ خلال ١٩ سنة .

وبالنظر لتخوف العالم من احتمال نفاد البترول فان عمليات التحري والاستكشاف تجري على قدم وساق في معظم مناطق العالم ، وخاصة المناطق المغورة في قاع المحيطات وكذلك في المناطق التي تم اكتشاف النفط فيها كالاسكا وبحر الشمال واندونيسيا والصين وغيرها من البلاد .

واذا نجح العالم واكتشف كميات اضافية من البترول واصبح الاحتياطي كما تقول بعض التقديرات بحدود ٢٠٠ بليون طن فان الاحتياطي هذا سينفذ خلال ٧٤ سنة على اساس استهلاك البترول الحالي . واذا افترضنا ان الاستهلاك سيزيد بنسبة ٣٪ سنويا فان البترول سينفذ في خلال ٣٧ سنة . واذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي العالمي سينفذ خلال ٣٠ سنة وهذا يتطلب بذل الجهود من جميع الاطراف المعنية بالبترول وشؤون الطاقة من اجل التعاون في حل الاشكال الذي سيواجه العالم من جراء نفاد البترول ، حيث لا بد من تطوير بدائل الطاقة الاخرى لتحل محل البترول قبل نفاده ، كما لا بد من التفكير الجدي في تـمـسـر استعمال البترول على استعمالات افضل من كونه مصدرا للوقود ، اذ يجب العمل بجد على استعماله كمادة تدخل في عشرات الالوف من الصناعات المهمة للجنس البشري في معاشه ومسكنه وملبسه وصحته .

ان العالم بلا شك سوف يندم قريبا لانه اسرف في حرق البترول ، وانه كان من الافضل لو استخدم بدلا منه الفحم والكهرباء ووفر البترول لاستعمالات اجدى وانفع .



مجموع احتياطي طحيت العالم الكتابات من كبتول كنام بلبون طحن

الدول او المنطقة	نهائية ١٩٧٣	نهائية ١٩٧٤	نسبة الزيادة	النسبة الى الكسل ١٩٧٤
الولايات المتحدة كندا	٤٠٤	٣٠٤	—	٣٠٣
الكاريبسي	١٣١	١٣١	—	١٣١
دول اخرى في نصف الكرة الغربية	١١٠	١٢١	١٠٠	١٢١
مجموع نصف الكرة الغربي	١١٠	١٢١	١٠٠	١٢١
اوروبا الغربية	٤٧٧	٤٧٧	١٥٣	٤٧٧
الشرق الاوسط (١)	٨٠٩	٨٠٩	٢١	٨٠٩
افريقيا	١٤١	١٥١	٩٢	١٦٣
الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية والصين	٢١	٢٨	٣٣	٢٥
دول اخرى في نصف الكرة الشرقية	٧٥٠	٨٥٦	١٤١	٨٧٢
مجموع نصف الكرة الشرقي	٧١٩	٨٢٥	١٤٧	٨٣٧
العالم عدا الدول الاشتراكية	٨٠٠	٩٧٧	١٣٦	١٠٠٠

المصدر : BP STATISTICAL REVIEW OF THE WORLD OIL INDUSTRY :

(١) يرى المؤلف ان احتياطي الشرق الاوسط من البترول هو اكبر مما يظهر في هذا الجدول وقد يزيد بما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ من الرقم المخصص لتغطية الشرق الاوسط في هذا الجدول .

رابعاً : الكشوفات المحتملة للبترول في العالم : —

كما قد تكلمنا عن الاحتياطي من البترول الضام في مناطق العالم المختلفة وبيننا أن احتياطي العالم سينفذ خلال ٣٦ سنة (١) على أساس معدلات الانتاج الحالية وأنه سينفذ في مدة أقل من ذلك في حالة زيادة معدلات الانتاج عن مستواها الحالي ، ولكن هذا لا يظل الحقيقة كلها .

فلتحري والتنقيب عن البترول جار في معظم انحاء العالم على اليابسة وفي الجروف القارية وفي أعماق البحار والمحيطات . كذلك في الحفر الى أعماق سحيقة قد يتجاوز خمسة وعشرين ألف قدم .

ولم تحاول شركات البترول او الحكومات في السابق اجراء عمليات التحري في كثير من هذه المناطق وذلك لارتفاع تكاليف هذه العمليات ، كما انه كان يشك في جدواها الاقتصادية هذا فضلاً عن ان توفر البترول بكميات كبيرة في الشرق الاوسط وبكلفة أقل جعل شركات البترول تعتمد على وارداتها من هذه المنطقة . الا انه بعد الزيادة التي حدثت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ اتجهت شركات البترول الى التحري والتنقيب في المناطق الأكثر كلفة والتي أصبح أمر تطويرها اقتصادياً . وكذلك ركزت حكومات البلاد الصناعية على تطوير مواردها الخاصة من الطاقة ، وذلك للتعويض من الاعتماد على بترول الشرق الاوسط تحسباً لاي اجراء قد تتقدم على اتخاذه بلاد الاوبك . أو البلاد العربية المصدرة للبترول وذلك بحظر البترول عنها كما تم اثناء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٤ بدأ العمل جدياً في تحري المناطق البعيدة في أعماق البحار وحول الجروف القارية والاسراع في تطوير المناطق المكتشفة مثل بحر الشمال والاسكا .

(١) هذا اذا افترضنا ان احتياطي العالم الثابت هو ٩٧.٧ بليون طن .

واعلنت الولايات المتحدة الامريكية ما يسمى بـ (مشروع الاستقلال) ، حيث رصدت له مبالغ كبيرة من المال ويقضي هذا المشروع بتطوير الجروف القارية للمناطق المحيطة بالولايات المتحدة الامريكية وتطوير مصادر الطاقة البعيدة كالطاقة الذرية ، والقار ، وحجر السجيل واستخراج البترول والغاز من الفحم .

وبتنفيذ (مشروع الاستقلال) يدعي المسؤولون الامريكيون بأنهم سيتمكنون من سد احتياجاتهم للطاقة بحلول سنة ١٩٨٠ ، أو في سنة ١٩٨٥ على أسوأ تقدير ، هذا وسنبحث هذا المشروع بالتفصيل عند الحديث عن تطوير مصادر الطاقة البعيدة في العالم .

وهناك حقيقة يجب ان يعترف بها جميع العاملين في حقل البترول والمعنيين بشؤونه ، وهي أن الاكتشافات الكبيرة لاحتياطيات البترول ، والتي تمت في الخمسينات والكلف الرخيصة التي صرفت عليها ، آنذاك ، لا يمكن تكرارها ، فمنذ الاكتشاف الكبير الذي تم في ليبيا في أواخر الخمسينات لم تكتشف احتياطيات مماثلة عدا الاكتشاف الذي تم في بحر الشمال ، والذي وصلت تكاليف تطويره الى أكثر من ٧٥٠٠ دولار لتوفير الطاقة الانتاجية اللازمة لانتاج البرميل الواحد يومياً طوال الفترة المقدرة لحياة هذه الطاقة الانتاجية ، هذا بينما تتراوح التكاليف الرأسمالية اللازمة لتوفير هذه الطاقة الانتاجية السابقة الذكر في الخليج العربي ما بين ٩٥ — ٢٩٥ دولار للبرميل

Towards an optimal production and investment strategy of the Arab (١)
Petroleum Exporting Countries in the light of alternative Sources of
Energy through the year ١٩٨٥ — Pan Arab consultants Economic &
Industrial Development.

حسب المنطقة المنتج منها (١) ، فضلا عن أن كلفة التشغيل في منطقة بحر الشمال قد تزيد عن عشرة أضعاف ما هي عليه في منطقة الخليج العربي ، وحسب تقدير تشيس مانهاتن بنك فإن العالم سيصرف ثلاثة أضعاف ما صرفه على الصناعة البترولية خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بالعشر سنوات الماضية (١٩٦٥ — ١٩٧٥) .

وبلغة الأرقام فإن العالم سيصرف ٤٨٠ بليون دولار خلال السنوات ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت المصروفات الرأسمالية للصناعة البترولية ٤٣٫٧ بليون دولار عدا ما صرفته البلاد الاشتراكية . يضاف إليها ٢٫٢ بليون دولار صرفت على التحري والتنقيب والتي لا تعتبر نفقات رأسمالية ، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ عنه في سنة ١٩٧٣ . أن معظم الاستثمارات انفتحت في زيادة التسهيلات الانتاجية وتطوير الحقول المكتشفة والحصول على مناطق جديدة للتنقيب عن البترول وقد حصل قطاع الانتاج على ٤٥٪ من هذه الاستثمارات ، أي بزيادة قدرها ٥١٪ عن سنة ١٩٧٣ ، أما مصروفات التحري والتنقيب فقد بلغت ٢٫٢ بليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٢٩٪ وبذلك يكون مجموع النفقات الرأسمالية للبحث وتطوير مصادر البترول قد بلغت ٢١٫٧ بليون دولار ، وهو ما يساوي نصف مجموع النفقات الرأسمالية التي انفتحت على الصناعة البترولية في العالم عدا البلاد الاشتراكية (١) . وسنعرض فيما يلي المناطق البترولية الجديدة والتي من المحتمل أن تلعب دورا هاما في المستقبل خارج منطقة الاوبك مثل بحر الشمال والاسكا والصين .

١ — بحر الشمال (North Sea) —

بدأ البحث والتنقيب عن البترول والغاز في بحر الشمال في اوائل

الستينات ، وذلك بعد اكتشاف الغاز بكميات كبيرة على اليابسة في حقل كرونيجن في هولندا . وبدأ البحث أولا في القسم الجنوبي من بحر الشمال ، وكانت نتيجة البحث ان تم اكتشاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي يقع معظمها في القطاع البريطاني من بحر الشمال لا يحتوي على بترول وانما على غاز فقط وادى هذا الى انخفاض رغبة بعض الشركات فسي الاستمرار في البحث ، الا ان اكتشاف حقل ايكوفيج في القسم النرويجي من قبل شركة فيليبس الامريكية قد شجع الشركات على الاستمرار في التنقيب في القسم الشمالي من بحر الشمال ، مما ادى الى اكتشاف حقول غازية وبترولية كثيرة اهمها حقل الفورتيز في القطاع البريطاني والايكوفيج وستانفجورد في القطاع النرويجي ، كما ان اعمال البحث والتنقيب ما زالت جارية في المناطق الاخرى من بحر الشمال والمتاخمة لالمانيا والدانمارك وايرلندا .

ولا يمكن تحديد احتياطي البترول في بحر الشمال على وجه الدقة في الوقت الحاضر فاعمال التقويم لا تزال جارية وشركات البترول مستمرة في حفر الابار الاستكشافية والتطويرية وما لم تكتمل التحريات لا يمكن تقدير الاحتياطي بصورة دقيقة فالاحصاءات المنشورة ليست الا تكهانات تعتمد على المعلومات الفنية المتوفرة في الوقت الحاضر وهي معلومات ناقصة جدا .

ويقدر الاحتياطي الثابت لبحر الشمال القابل للاستخراج بحوالي ٢١٠٠ مليون طن متري منها ، ١٦٠٠ مليون طن في القطاع البريطاني ، وما تبقى يقع ضمن القطاعات الاخرى التابعة للبلاد الاخرى ومعهظمه في القطاع النرويجي (١) .

أما مجلة (Oil and Gas Journal) فتقدر الاحتياطي الثابت بـ ١٦ بليون برميل لبريطانيا ، و ٦ بليون برميل للنرويج ، أما الاحتياطي المحتفل في بحر الشمال فيقدر بحوالي ٤٠ بليون برميل منها ٢٥ بليون في القطاع البريطاني و ١٤ بليون في القطاع النرويجي والبلون الآخر في المناطق الأخرى (١) .

لقد تأخر تطوير حقول بحر الشمال ، وذلك للصعوبات المالية التي واجهتها الشركات ، إضافة الى النقص في المواد والفنيين ، وكذلك بسبب صعوبة الظروف المناخية . وفي سنة ١٩٧٤ انتجت النرويج ما معدله ٣٥٠٠ برميل في اليوم ، في حين كانت تتوقع انتاج ما معدله ١٨٠ ألف الى ٢٠٠ ألف برميل في اليوم الا أن المشكلات التي واجهتها شركة فيليبس في حقل ايكوفيج حالت دون تحقيق هذا المعدل والذي تم تحقيقه في سنة ١٩٧٥ حيث بلغ انتاج النرويج في تلك السنة ١٨٩ ألف برميل في اليوم . هذا ويبلغ معدل انتاج حقل ايكوفيج النرويجي ٢٧٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يرتفع هذا المعدل قبل نهاية هذه السنة الى ٣٢٥ ألف برميل في اليوم .

ومن المتوقع أن يصل معدل انتاج النرويج في المستقبل الى ما بين ٧٠٠ ، أو ٧٥٠ ألف برميل في اليوم ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . وقد ترتفع معدلات الانتاج الى ١٤٠٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٢ (٢) .

وسيكون في مقدور النرويج تصدير الجزء الأكبر من انتاجها من البترول ، وذلك لأن استهلاكها من البترول قليل بالقياس الى ما تستهلكه بلاد أوروبا الغربية الأخرى ، ويبلغ معدل ما تستهلكه النرويج حوالي ٩ مليون طن (١٨٠ ألف برميل في اليوم) يمكن أن يرتفع الى ١٢ مليون طن (٢٤٠ ألف برميل في اليوم) .

(١) انظر : مجلة النفط - شباط - سنة ١٩٧٥

Pistts Oilgram March 23 1976

(٢) انظر :

وفي القطاع البريطاني من بحر الشمال تأخر الانتاج أيضا وذلك لنفس الاسباب السابقة وكان من المتوقع أن يصل انتاج بريطانيا من البترول ما يعمله ٤٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ إلا أن معدل الانتاج لم يصل إلا الى ١٢ ألف برميل في اليوم ، حيث بدأ الانتاج في حقل راكبل الصغير في ١١ يونيه (حزيران) سنة ١٩٧٥ .

كما بدأ الانتاج من حقل أوك في نهاية سنة ١٩٧٥ وبكميات قليلة . وتهلك هذا الحقل مجموعة شل / اكسون ، ويتوقع أن يزداد الانتاج الى ٤٠ ألف برميل في اليوم فيما بين سنة ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وأهم حقول بحر الشمال هو حقل الفورتيز ، حيث بدأ الانتاج منه في سنة ١٩٧٦ ، وبمعدل قدره ٧٥ ألف برميل في اليوم . وتتوقع المصادر البريطانية أن ينتج هذا الحقل ما يعمله ٣٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يصل ذروة قدرته الانتاجية الى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٧ .

أما مجموع الانتاج المتوقع من القطاع البريطاني من بحر الشمال فقد يصل الى ثلاثة ملايين برميل في اليوم أو ما يعادل ١٥٠ مليون طن في السنة في بداية الثمانينات . وهو ما يعادل أيضا الاستهلاك المحلي المتوقع لبريطانيا في ذلك الوقت . وهذا يعني احتمال أن تتمكن بريطانيا من الاكتفاء الذاتي من البترول الخام .

وبما أن بترول بحر الشمال هو من النوع الخفيف فستقوم بريطانيا بتصدير جزء منه وتستورد في المقابل البترول الثقيل ، وذلك لمواجهة الطلب على المشتقات البترولية المختلفة .

وعلى الرغم من الاكتشافات الكبيرة في القطاع البريطاني من بحر الشمال فإن مستقبل استغلال الحقول سيكون الى حد كبير مرهونا بقدرة الشركات العاملة على استيعاب التصاعد التضخمي في نفقات التطوير ، والذي يهدد حاليا الجدوى الاقتصادية للحقول التي يقل احتياطها القابل للاستخراج عن ألف مليون طن (١) . وهذا يفسر لنا موقف بريطانيا فيما

يتعلق بأسعار البترول وبالنسبة الى دورها المحدود في الحوار الدائر بين الشمال والجنوب . فهي تريد وضع حد أدنى لسعر البترول لا يقل عنه مهما كانت ظروف العرض والطلب ، وذلك لتشجيع شركات البترول على القيام بالاستثمارات الرأسمالية لتطوير مصادر الطاقة ، ومنها البترول شاملاً لربحية الشركات العاملة فيها ، ويخصص موقف بريطانيا في ضرورة تحديد سعر معقول للبترول ، يأخذ بعين الاعتبار النفقة الحديثة لانتاج البترول ومصادر الطاقة البديلة . ولقد حددت وكالة الطاقة الحد الأدنى لسعر البترول بـ ٧ دولار للبرميل . فإذا ما اقتضت الظروف الاقتصادية تخفيض سعر البترول عن هذا الحد (من ٧ دولارات) فإن البلاد التابعة لوكالة الطاقة الدولية ستدفع سعر ٧ دولار للبترول المستورد بغض النظر عن الانخفاض الحاصل في السعر ، ومهما يكن فإن بريطانيا والنرويج أصبحتا منتجتي البترول ويهملهما المحافظة على أسعارهما لذلك تتبعان سياسة لا تختلف عن سياسة بلاد الاوبك ، وخاصة فيما يتعلق بالضريبة والريع والمشاركة ، وهذا لا ينطبق فقط على بريطانيا والنرويج وإنما على البلاد الأخرى المنتجة للبترول ، والتي لم تنتم بعد الى منظمة الاوبك كالاتحاد السوفيتي والصين والتي تحاول الحصول على أسعار لبترولها لا تختلف عن مستويات أسعار بترول الاوبك .

تأثير بترول بحر الشمال على واردات أوروبا من بلاد الاوبك :-

تستورد أوروبا الغربية معظم احتياجاتها من البترول من بلاد الاوبك ، وخاصة بلاد الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، حيث استوردت من هاتين المنطقتين ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع وارداتها في سنة ١٩٧٤ . فالى أي حد ستتغير الصورة في المستقبل خاصة بعد بدء الانتاج من بحر الشمال ؟

وبين الجدول التالي الصورة المستقبلية للبترول في أوروبا الغربية (نسبة انتاجها من البترول الى طلبها الكلي عليه) .

نسبة إنتاج أوروبا الغربية من البترول إلى طلبها المغطى " ١٩٧٥ - ١٩٩٠ " " بليون طن "

السنة	الانتاج	%	١٩٨٠	%	١٩٨٥	%	١٩٩٠	%
الطلب على البترول	٧٣٠		٧٨١		٩٦٧		١٠٤١	
الإنتاج خارج بحر الشمال	٢٦	٣٦	٤١	٥٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٣
الإنتاج المحتل لبحر الشمال	٨٢	١١	١٦٠	٢٠	٢٠٧	٢١	١٧٦	١٧
المعجز (الواجب استيراده)	٩٦٥		٥٧٩		٧١٦		٨١٩	

المصدر :

Petroleum Economist Aug. 1976
 The North Sea Oil & Gas and its effect on Western
 European demand for OPEC Hydrocarbon.

من الجدول السابق يتضح ان انتاج البترول من بحر الشمال يتوقع ان يرتفع من ١٨٪ من مجموع الطلب على البترول في أوروبا الغربية في سنة ١٩٧٥ الى ٢٠٪ في سنة ١٩٨٠ ثم الى ٢١٪ في سنة ١٩٨٥ وربما ينخفض الى ١٧٪ في سنة ١٩٩٠ . وسيستهلك الجزء الأكبر من انتاج بريطانيا من البترول محليا (في بريطانيا) بينما سيصدر الجزء الآخر الى بلاد أوروبا الغربية والتي تحتاج الى البترول الخفيف ، مثل ألمانيا الغربية على ان تستورد بريطانيا البترول الثقيل من منطقة الشرق الاوسط لمواجهة متطلبات السوق المحلية للمنتجات البترولية .

وربما تجد بريطانيا نفسها بعد خمس او عشر سنوات مضطرة الى تحديد انتاج البترول من بحر الشمال ، وذلك حفاظا على احتياطياتها من البترول وتجنبا لاستخراج كميات أكثر مما يلزم حتى لا تحرم الاجيال القادمة منه ، وهو ما تفعله بعض البلاد المنتجة للبترول خارج منطقة منظمة الاوبك ، مثل كندا والمكسيك . وبذلك تكون الارقام ونسب تجهيزات بحر الشمال الى الطلب على البترول اقل بكثير مما ذكر ، هذا بالإضافة الى ان أوروبا الغربية قد استوردت ما يقرب من ٥٢ مليون طن من المعسكر الاشتراكي في سنة ١٩٧٤ وخاصة من الاتحاد السوفيتي (١) .

ان استهلاك البترول في الاتحاد السوفيتي والبلاد الأوروبية الاشتراكية قد ارتفع بنسب اعلى من نسب ارتفاع معدلات الانتاج ، وسوف لن يكون في وسع الاتحاد السوفيتي في المستقبل ابقاء مستوى صادراته الى أوروبا الغربية بنفس مستواها الحالي . وربما يعمد انتاج بحر الشمال عن جزء من هذه الواردات من المعسكر الاشتراكي .

(١) عنما استخدم العرب سلاح البترول في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ازدادت صادرات الاتحاد السوفيتي زلزلة ملحوظة من البترول الخام الى غرب أوروبا .

ب - الاسكا (Alaska) :-

اكتشف البترول والغاز الطبيعي في مناطق الاسكا الجليدية في شمالي قارة أمريكا الشمالية الا أن تطوير حقول البترول في هذه المنطقة قد استغرق وقتا طويلا ، وذلك بسبب النفقة الرأسمالية الكبيرة من جهة وانخفاض مستوى اسعار البترول والغاز قبل سنة ١٩٧٣ من جهة أخرى ، والتي لم تساعد على تطويره ، كما أن المشكلات القانونية التي واجهت الشركات والمتعلقة ببناء خط الانابيب لنقل البترول والغاز عبر الاراضي الكندية الى الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن الظروف المناخية الصعبة والتي تصل فيها درجة الحرارة الى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر . ولكن زيادة اسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول شجع على الاسراع في تطوير حقول الاسكا عن طريق البدء في بناء أنابيب البترول والغاز . وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتعاون مع الاسكا وكندا في الاسراع بحل المشكلات القانونية والتمويلية والتي كانت احدى محوقات استثمار الكشوف من بترول وغاز طبيعي في منطقة الاسكا .

ومن المحتمل بدء الانتاج ونقله الى الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٩ بمعدل يومي قدره ١٢ مليون برميل وربما ١٥ مليون برميل في اليوم (١) وذلك بواسطة الانابيب التي قد اكتمل نصفها حتى سنة ١٩٧٦ .

ويقول السيد / اريك زازنير (Eric R. Zausner) مساعد المدير الاداري الفدرالي للطاقة في الولايات المتحدة ان كلفة البترول المنتج

من الاسكا ستبلغ ما بين ٥ الى ١٠ دولارات للبرميل ، بالإضافة الى
كلفة نقل البترول والمقدرة بدولار واحد للبرميل (١) .

ج - الصين (China) —

كانت الصين تنتج في سنة ١٩٦٤ كميات قليلة من البترول لا تكاد
تكفيها لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولهذا كانت تستورد البترول
والمنتجات البترولية من الاتحاد السوفيتي الا انها كانت تخطط من اجل
الوصول الى الاكتفاء الذاتي ، فزادت من نشاطها في مجال التحري
والاستكشاف . كما عملت على زيادة معدلات الانتاج بالاضافة الى
استكشاف المناطق غير المكتشفة . وكان هدفها من ذلك هو توفير
المعاملات الصعبة حتى تحسن من ميزانها التجاري ، والذي كان في حالة
عجز . وهكذا اخذ انتاج البترول في الصين في الارتفاع بمعدلات عالية
منذ سنة ١٩٦٩ فارتفع خلال السنوات (١٩٦٤ — ١٩٧٤) بمعدل
١٨٫٩ ٪ سنويا ، في حين ارتفع خلال الفترة (١٩٦٩ — ١٩٧٤) بنسبة
٢٧٫٣ ٪ سنويا . وكانت تستطيع زيادة صادراتها بنفس النسب التي
زادت بها الانتاج الا ان استهلاكها الداخلي من البترول قد ارتفع بنسب
مقاربة لزيادة الانتاج ، اذ ارتفع بمعدل ١٦٫٦ ٪ و ٢٣٫٥ ٪ سنويا خلال
الفترتين السابقتين . ولهذا فان صادراتها خلال تلك الفترة كانت
محدودة نسبيا .

Platts Oilgram Feb. 18, 1976

(١) انظر :

(المتوقع زيادة كلفة نقل البترول بالبرميل بكثير من دولار بكثير) يرى السيد / جيمس ايكز
السفير الامريكي السابق في المملكة العربية السعودية والخبير الفروسي الامريكي ان كلفة
نقل البرميل من بترول الاسكا قد نصل الى خمسة دولارات .

BP Statistical Review of the World Oil Industry :

(٢) انظر :

ففي سنة ١٩٦٥ أنتجت الصين ٨ مليون طن ، وأنتجت ٢٠ مليون طن في سنة ١٩٧٠ ثم قفز انتاجها خلال ثلاث سنوات فأنتجت ٥٣ مليون طن في سنة ١٩٧٣ وارتفع انتاجها الى ٦٤ مليون طن في سنة ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٢١٪ . ثم ارتفع انتاج الصين مرة أخرى الى ٧٨ مليون طن في سنة ١٩٧٥ أي بزيادة قدرها ٢٢٪ . ويعد وصولها الى هذا المعدل من الانتاج . أصبحت الصين واحدة من أكبر البلاد العشرة المنتجة للبتروال في العالم .

بدأت صادرات الصين بصورة تذكر في سنة ١٩٧٣ ، ثم تضاعفت في سنة ١٩٧٤ اذ بلغت ما يقرب من ٦ الى ٧ مليون طن والسؤال الذي يرد هنا هو : —

الى أي مدى تستطيع الصين زيادة صادراتها الى العالم الخارجي، وهل سيصبح البترول الصيني منافسا لبترول بلاد الاوبك ؟
تقول بعض المصادر البترولية أن هناك احتمال زيادة صادرات الصين بنسبة تصل الى ٥٠٪ من الانتاج المحلي ، والذي سيمثل الى ٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، ثم الى ٤ ملايين برميل في اليوم في سنة ١٩٨٥ (١) .

في حين تقول مصادر أخرى أنه نظرا للزيادات الكبيرة المتوقعة في استهلاك العالم من البترول خلال العشر سنوات القادمة فإنه يشك في أن تستطيع الصين تصدير مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، و ١٫٣ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٨٥ . وعلى أي حال فإن زيادة قدرة الصين على تصدير البترول ستؤثر على صادرات اندونيسيا الى

اليابان . فاليابان تستورد معظم صادرات الصين من البترول وبأسعار توازي أسعار البترول الاندونيسي وتحاول اليابان الضغط على الصين من أجل تخفيض أسعار بترولها عن المستوى العالمي . وبالإضافة الى اليابان فإن بلاد شمال كوريا وغينام وهونج كونج والفلبين وتايلاند تستورد جزءا من بترول الصين (١) .

وتجري الآن أعمال التحري والتنقيب في معظم مناطق العالم المختلفة وخاصة في المناطق المضمرة وفي أعماق البحار والمحيطات ، فهي تجري في اندونيسيا وماليزيا والبرازيل واليونان وزائير واسبانيا والمناطق المضمرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك في المكسيك التي ستصبح قريبا مصدرا للبترول بعد الاكتشافات التي تمت أخيرا فيها (٢) . ولا يمكن إعطاء صورة واضحة عن احتمالات اكتشاف البترول

(١) ومن المعلومات التي حصلت عليها شخصيا من هونغ كونغ واليابان الملمة الى أن البترول الصيني سوف لن يكون منافسا لمودا لبترول الشرق الأوسط ، خاصة وأن البترول الصيني ذو نوعية رديئة كما أن التكنولوجيا الصينية المستخدمة في الصناعة البترولية متخلفة كثيرا عن التكنولوجيا المستخدمة في بلاد الأوبك . هذا فضلا عن أن انتاجية البئر الصيني تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بإنتاجية البئر في بلاد الأوبك إذ تقول المصادر المتوفرة من الصين أن انتاجية البئر الواحدة في الصين لا تتجاوز ثلاثة آلاف برميل في اليوم على أحسن تقدير ، في حين أن انتاجية البئر في بعض بلاد الأوبك تصل الى ٤٠ ألف برميل يوميا . ومهما يكن فانه يجب أن لا يستهان بمستقبل الصين البترولي وذلك نظرا لقلّة المعلومات التي ننشر حول الصناعة البترولية الصينية . وأنه قد يكون من القيد لبلاد الأوبك أن تنسق مع الصين ومع أي بلد جديد يدخل ميدان تصدير البترول .

(٢) يقول (ايل مان) الاقتصادي الصهيوني الأمريكي بأنه يوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد على بترول المكسيك التي ستصدر ٥ ملايين برميل في اليوم وكندا أو الاسكا والاستغناء عن بترول الشرق الأوسط ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . ونحن نشك كثيرا في هذا التكنن الجائر إذ تؤكد القرائن حتى الآن عدم صحة هذا القول . وإذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية شد حلقتها الى الطاقة والاستغناء عن بترول الشرق الأوسط فإن عليها أن تنفق ألف بليون دولار قبل سنة ١٩٨٥ وهذا أمر مستحيل .

في هذه المناطق حيث لا يزال القسم الكبير منها في مراحله الاولى ، كما
انه لا يتوقع اكتشاف حقول كبيرة كذلك التي اكتشفت في الخمسينات
والستينات في الشرق الاوسط وفي شمال افريقيا .

ان اي اكتشاف جديد سيساعد ولا شك على التخفيف من الضغط
على بترول بلاد الاوبك وحمايتها من التعرض للاستنزاف الذي
تعرضت له في الفترة السابقة على يد شركات البترول الاجنبية
وسيوذي بالتالي الى اخراج جانب من هذه الثروة الناصبة للاجيال
القادمة .

المبحث الثاني

الطلب على البترول والتغيرات المستوقعة فيه « ١ »

يعتبر الطلب على البترول أحد العوامل الأساسية في تحديد أسعار البترول وخلق العرض ، كما أن الطلب يمثل الجانب الأساسي من السوق البترولية العالمية .

ومنذ بداية القرن الحالي ، ومنذ بروز البترول ، كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسية ، بدأ العالم وخاصة الصناعي منه ، يستهلك كميات متزايدة من البترول الخام .

وقد تمكنت البلاد الصناعية أن تبني قاعدتها الصناعية على البترول كمصدر رخيص للطاقة ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد استمر الطلب على البترول في تزايد مستمر إلى سنة ١٩٧٣ ، حيث أقدمت بلاد الأوك على تصحيح أسعار البترول لأول مرة مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول بنسبة أكثر من ٣٠٠٪ وذلك

-
- (١) اقرا : — The New Oil Stakes p. 133. Jean — Marie Chevalier — London 1976
— Oil industry in its Political Environment — by J. E. Hartshorn — London
— Oil the biggest business. Christopher Tugendhat — London 1969
— Essentials of Petroleum — A key to oil economist — P. H. Frankel — London — 1969.

خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ . كما اقيمت البلاد العربية المصدرة للبترول في السنة نفسها على استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة ، مما ادى الى نقص في عرض البترول . هذا الاجراء العربي بالاضافة الى اجراءات تصحيح اسعار البترول من قبل بلاد الاوبك اديا الى العمل على تقليص الطلب العالمي على البترول ، وحدى بالبلاد المستهلكة الى التوفر في استهلاك البترول من ناحية والى البحث عن مصادر بديلة من ناحية اخرى ، مثل الفحم والطاقة النووية وغيرها .

وقد ادت الاجراءات التي اتخذها البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى ايجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب ، وذلك مخلق فائض مصطنع من البترول في الاسواق العالمية (١) .

جميع هذه الاجراءات التي اتخذها المصدرون والمستهلكون للبترول ادت في سنة ١٩٧٤ او ١٩٧٥ الى تقليص الطلب عليه .

الا ان ازدياد السكان في العالم وارتفاع مستوى معيشة عدد كبير من شعوب العالم الثالث سيؤديان الى ارتفاع الطلب على البترول وعلى منتجاته في الاجل المتوسط والبعيد . ولا يمكن ان تكون اجراءات تقييد استهلاك البترول التي تمارسها الان البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول ذات فعالية لاكثر مما كانت ، خاصة وان مخزون البلاد المستهلكة للبترول قد اخذ في النضوب .

(١) من بين الاجراءات التي اتخذتها البلاد المستهلكة للبترول ان طلبت الى اصحاب المعامل تشغيل معاملهم ببطاقة دون الطاقة التصوي ، وان رفضت لشركات البترول رفع اسعار المنتجات البترولية بنفس نسبة ارتفاع اسعار البترول الخام وكذلك التجوء الى ملاحيتها من مخزون يهدف الى تقليص الطلب على البترول المستورد، وفرض ضرائب عالية على البترول المستورد ، واعطاء دعم مالي كبير لتطوير مصادر الطاقة البديلة المطلوبة .

كذلك فإن تجاوز معظم البلاد الصناعية لمشكلة التضخم التي عانت منها اقتصادياتها في السنوات الأخيرة ستؤدي الى ازدياد طلبها على البترول اذا ما أرادت لمعالجة الصناعة فيها أن تتطور مرة أخرى (١) .

ولا بد من أن ننوه هنا الى أن أحداث سنة ١٩٧٣ البترولية أدت الى التفكير الجدي في الاستفادة القصوى من البترول ، الذي يعتبر سلعة نبيلة (Noble goods) ، وذلك كمادة صناعية تدخل في عشرات الألوف من السلع الضرورية للجنس البشري في جميع مرافق حياته بدلا من حرقها كوقود رخيص .

كما أن للبترول ميزات لا يمكن توافرها في مصادر الطاقة البديلة مثل سهولة النقل وعدم تلويثه للبيئة بالإضافة الى استعملاته المتعددة . وعليه فإن العالم قد ينغم في المستقبل نتيجة لاسرانه في استهلاك البترول ، خاصة انه بالإمكان استخدام مصادر الطاقة الأخرى لأغراض الوقود في حين يترك البترول الخام والغاز الطبيعي لاستخدامه في أغراض الصناعة .

وقد يكون من المفيد أن نبحث في الطلب على البترول من خلال الطلب على الطاقة في مجملها ومن خلال الطلب على مصادر الطاقة الأخرى . سوف ننقل بعد ذلك لبحث موضوع هام مرتبط بمستقبل الطلب على البترول ألا وهو الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له (٢) .

-
- (١) تستهلك البلاد الصناعية وحدها ٨٥٪ من البترول الذي يدخل في التجارة الدولية في حين لا تستهلك جميع البلدان الأخذة في القوس سوى ١٥٪ منه .
المصدر : أعضائيات منظمة (OPEC) و OECD
- (٢) تطورت تسميات الحوار ومضمونه . فكان في البداية يسمى بالحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له ثم سمي الحوار بمؤتمر التعاون الدولي وأخيرا سمي بالحوار بين الشمال والجنوب .

اولا : مصادر الطاقة الدولية وتطور الطلب عليها : —

١ — الطلب على مصادر الطاقة المختلفة :—

كان لتعميل أسعار البترول في الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ وللخطر الذي فرضته البلاد العربية المصدرة للبترول على تصدير البترول الى البلاد المستهلكة (الولايات المتحدة وهولندا وجنوب افريقيا) الاثر الفعال في تغيير نمط الاستهلاك العالمي للطاقة ، بل وفي تغيير حجم استهلاك الطاقة بالنسبة لكل مصدر من مصادرها وكذلك في تعديل الخطط القربية والبعيدة المدى للبلاد المستهلكة للبترول .

وقد اتجه العالم لأول مرة بعد سنة ١٩٧٣ الى الاقتصاد والتوفير في استعمالات الطاقة ، ورفع كفاءة المعدات الاقل استهلاكاً للطاقة ، بل وسارعت بعض الحكومات والهيئات الى تقديم مقترحات ودراسات ، كما ظهرت الصحافة البترولية وغير البترولية بخطوط عديدة مقترحة لتعديل الوضع العالمي للطاقة واستخدامها ولعل أهم ما يميز ما اعلن من خطط ومقترحات منذ سنة ١٩٧٤ انها كانت غير واقعية في مجملها ، وتمثل ردود فعل سريعة وانفعالية عالجت موضوع الاسعار الجديدة للبترول .

وفي الوقت الذي تتضافر فيه الجهود وان اختلفت الاسباب والاهداف من أجل الاقتصاد في استهلاك البترول ، وكذلك من أجل الاستخدام المنزلي والامثل لمصادر الطاقة المتاحة ، ودعم وتشجيع الدراسات والبحوث التي تهدف الى تطوير مصادر بديلة للطاقة ، في الوقت الذي اخذت فيه البلاد المستهلكة تسعى جاهدة لتشجيع الاقتصاد في استهلاك البترول الذي ارتفعت أسعاره ، والذي أصبح يحل موازين مخفوعاتها اعباء اضافية لم تحسب لها حساباً في الماضي ، في هذا الوقت اخذت البلاد المصدرة للبترول من جانبها تتبع الخط نفسه ، بعد ان أصبحت أكثر وعياً بأن الغنية الحيوية لثروتها البترولية لا تكمن

في مجرد استخدامها كمصدر رخيص للطاقة ، بل كمادة نبيلة (Noble goods) ومادة أولية لانتاج الآلاف من السلع الصناعية التي تدخل في حياة الإنسان ومسكنه ومأكله وملبسه .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية في شتى ميادين الصناعة والبحث العلمي إلا أن تطوير مصادر بديلة للطاقة ليس بالأمر اليسير إذ أنه يتطلب اجراء تغييرات جوهرية في معدات الصناعة بالإضافة الى ضرورة مرور فترة زمنية طويلة وانقضاء سنوات عديدة قبل أن يكون له أثر هامة .

غير أن ذلك لا يمكن أن يطمس حقيقتين هامتين وهي أن البلاد الصناعية استطاعت أن تخفض في سنة ١٩٧٤ معدل الزيادة في الطلب على استهلاك الطاقة بما يقل عن ١٪ (١) مما كان عليه في سنة ١٩٧٣ ، بينما انخفض استهلاك البترول في العالم بنسبة ١٣٪ ، هذا المعدل الذي بلغ طيلة الستينات وحتى ١٩٧٣ (٧٥٪) سنويا .

ويبين الجدول التالي الانتاج العالمي للبترول خلال السنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، ويلاحظ انخفاض انتاج العالم الحر من البترول في سنة ١٩٧٤ بالمقاييس الى ما كان عليه في سنة ١٩٧٣ والذي يعتبر أول هبوط في انتاج البترول منذ الحرب العالمية الثانية .

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١	٢٢٥٢	٢٢٥٣	٢٢٥٤	٢٢٥٥	٢٢٥٦	٢٢٥٧	٢٢٥٨	٢٢٥٩	٢٢٦٠	٢٢٦١	٢٢٦٢	٢٢٦٣	٢٢٦٤	٢٢٦٥	٢٢٦٦	٢٢٦٧	٢٢٦٨	٢٢٦٩	٢٢٧٠	٢٢٧١	٢٢٧٢	٢٢٧٣	٢٢٧٤	٢٢٧٥	٢٢٧٦	٢٢٧٧	٢٢٧٨	٢٢٧٩	٢٢٨٠	٢٢٨١	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٨٤	٢٢٨٥	٢٢٨٦	٢٢٨٧	٢٢٨٨	٢٢٨٩	٢٢٩٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	٢٢٩٣	٢٢٩٤	٢٢٩٥	٢٢٩٦	٢٢٩٧	٢٢٩٨	٢٢٩٩	٢٣٠٠	٢٣٠١	٢٣٠٢	٢٣٠٣	٢٣٠٤	٢٣٠٥	٢٣٠٦	٢٣٠٧	٢٣٠٨	٢٣٠٩	٢٣١٠	٢٣١١	٢٣١٢	٢٣١٣	٢٣١٤	٢٣١٥	٢٣١٦	٢٣١٧	٢٣١٨	٢٣١٩	٢٣٢٠	٢٣٢١	٢٣٢٢	٢٣٢٣	٢٣٢٤	٢٣٢٥	٢٣٢٦	٢٣٢٧	٢٣٢٨	٢٣٢٩	٢٣٣٠	٢٣٣١	٢٣٣٢	٢٣٣٣	٢٣٣٤	٢٣٣٥	٢٣٣٦	٢٣٣٧	٢٣٣٨	٢٣٣٩	٢٣٤٠	٢٣٤١	٢٣٤٢	٢٣٤٣	٢٣٤٤	٢٣٤٥	٢٣٤٦	٢٣٤٧	٢٣٤٨	٢٣٤٩	٢٣٥٠	٢٣٥١	٢٣٥٢	٢٣٥٣	٢٣٥٤	٢٣٥٥	٢٣٥٦	٢٣٥٧	٢٣٥٨	٢٣٥٩	٢٣٦٠	٢٣٦١	٢٣٦٢	٢٣٦٣	٢٣٦٤	٢٣٦٥	٢٣٦٦	٢٣٦٧	٢٣٦٨	٢٣٦٩	٢٣٧٠	٢٣٧١	٢٣٧٢	٢٣٧٣	٢٣٧٤	٢٣٧٥	٢٣٧٦	٢٣٧٧	٢٣٧٨	٢٣٧٩	٢٣٨٠	٢٣٨١	٢٣٨٢	٢٣٨٣	٢٣٨٤	٢٣٨٥	٢٣٨٦	٢٣٨٧	٢٣٨٨	٢٣٨٩	٢٣٩٠	٢٣٩١	٢٣٩٢	٢٣٩٣	٢٣٩٤	٢٣٩٥	٢٣٩٦	٢٣٩٧	٢٣٩٨	٢٣٩٩	٢٤٠٠	٢٤٠١	٢٤٠٢	٢٤٠٣	٢٤٠٤	٢٤٠٥	٢٤٠٦	٢٤٠٧	٢٤٠٨	٢٤٠٩	٢٤١٠	٢٤١١	٢٤١٢	٢٤١٣	٢٤١٤	٢٤١٥	٢٤١٦	٢٤١٧	٢٤١٨	٢٤١٩	٢٤٢٠	٢٤٢١	٢٤٢٢	٢٤٢٣	٢٤٢٤	٢٤٢٥	٢٤٢٦	٢٤٢٧	٢٤٢٨	٢٤٢٩	٢٤٣٠	٢٤٣١	٢٤٣٢	٢٤٣٣	٢٤٣٤	٢٤٣٥	٢٤٣٦	٢٤٣٧	٢٤٣٨	٢٤٣٩	٢٤٤٠	٢٤٤١	٢٤٤٢	٢٤٤٣	٢٤٤٤	٢٤٤٥	٢٤٤٦	٢٤٤٧	٢٤٤٨	٢٤٤٩	٢٤٥٠	٢٤٥١	٢٤٥٢	٢٤٥٣	٢٤٥٤	٢٤٥٥	٢٤٥٦	٢٤٥٧	٢٤٥٨	٢٤٥٩	٢٤٦٠	٢٤٦١	٢٤٦٢	٢٤٦٣	٢٤٦٤	٢٤٦٥	٢٤٦٦	٢٤٦٧	٢٤٦٨	٢٤٦٩	٢٤٧٠	٢٤٧١	٢٤٧٢	٢٤٧٣	٢٤٧٤	٢٤٧٥	٢٤٧٦	٢٤٧٧	٢٤٧٨	٢٤٧٩	٢٤٨٠	٢٤٨١	٢٤٨٢	٢٤٨٣	٢٤٨٤	٢٤٨٥	٢٤٨٦	٢٤٨٧	٢٤٨٨	٢٤٨٩	٢٤٩٠	٢٤٩١	٢٤٩٢	٢٤٩٣	٢٤٩٤	٢٤٩٥	٢٤٩٦	٢٤٩٧	٢٤٩٨	٢٤٩٩	٢٥٠٠	٢٥٠١	٢٥٠٢	٢٥٠٣	٢٥٠٤	٢٥٠٥	٢٥٠٦	٢٥٠٧	٢٥٠٨	٢٥٠٩	٢٥١٠	٢٥١١	٢٥١٢	٢٥١٣	٢٥١٤	٢٥١٥	٢٥١٦	٢٥١٧	٢٥١٨	٢٥١٩	٢٥٢٠	٢٥٢١	٢٥٢٢	٢٥٢٣	٢٥٢٤	٢٥٢٥	٢٥٢٦	٢٥٢٧	٢٥٢٨	٢٥٢٩	٢٥٣٠	٢٥٣١	٢٥٣٢	٢٥٣٣	٢٥٣٤	٢٥٣٥	٢٥٣٦	٢٥٣٧	٢٥٣٨	٢٥٣٩	٢٥٤٠	٢٥٤١	٢٥٤٢	٢٥٤٣	٢٥٤٤	٢٥٤٥	٢٥٤٦	٢٥٤٧	٢٥٤٨	٢٥٤٩	٢٥٥٠	٢٥٥١	٢٥٥٢	٢٥٥٣	٢٥٥٤	٢٥٥٥	٢٥٥٦	٢٥٥٧	٢٥٥٨	٢٥٥٩	٢٥٦٠	٢٥٦١	٢٥٦٢	٢٥٦٣	٢٥٦٤	٢٥٦٥	٢٥٦٦	٢٥٦٧	٢٥٦٨	٢٥٦٩	٢٥٧٠	٢٥٧١	٢٥٧٢	٢٥٧٣	٢٥٧٤	٢٥٧٥	٢٥٧٦	٢٥٧٧	٢٥٧٨	٢٥٧٩	٢٥٨٠	٢٥٨١	٢٥٨٢	٢٥٨٣	٢٥٨٤	٢٥٨٥	٢٥٨٦	٢٥٨٧	٢٥٨٨	٢٥٨٩	٢٥٩٠	٢٥٩١	٢٥٩٢	٢٥٩٣	٢٥٩٤	٢٥٩٥	٢٥٩٦	٢٥٩٧	٢٥٩٨	٢٥٩٩	٢٦٠٠	٢٦٠١	٢٦٠٢	٢٦٠٣	٢٦٠٤	٢٦٠٥	٢٦٠٦	٢٦٠٧	٢٦٠٨	٢٦٠٩	٢٦١٠	٢٦١١	٢٦١٢	٢٦١٣	٢٦١٤	٢٦١٥	٢٦١٦	٢٦١٧	٢٦١٨	٢٦١٩	٢٦٢٠	٢٦٢١	٢٦٢٢	٢٦٢٣	٢٦٢٤	٢٦٢٥	٢٦٢٦	٢٦٢٧	٢٦٢٨	٢٦٢٩	٢٦٣٠	٢٦٣١	٢٦٣٢	٢٦٣٣	٢٦٣٤	٢٦٣٥	٢٦٣٦	٢٦٣٧	٢٦٣٨	٢٦٣٩	٢٦٤٠	٢٦٤١	٢٦٤٢	٢٦٤٣	٢٦٤٤	٢٦٤٥	٢٦٤٦	٢٦٤٧	٢٦٤٨	٢٦٤٩	٢٦٥٠	٢٦٥١	٢٦٥٢	٢٦٥٣	٢٦٥٤	٢٦٥٥	٢٦٥٦	٢٦٥٧	٢٦٥٨	٢٦٥٩	٢٦٦٠	٢٦٦١	٢٦٦٢	٢٦٦٣	٢٦٦٤	٢٦٦٥	٢٦٦٦	٢٦٦٧	٢٦٦٨	٢٦٦٩	٢٦٧٠	٢٦٧١	٢٦٧٢	٢٦٧٣	٢٦٧٤	٢٦٧٥	٢٦٧٦	٢٦٧٧	٢٦٧٨	٢٦٧٩	٢٦٨٠	٢٦٨١	٢٦٨٢	٢٦٨٣	٢٦٨٤	٢٦٨٥	٢٦٨٦	٢٦٨٧	٢٦٨٨	٢٦٨٩	٢٦٩٠	٢٦٩١	٢٦٩٢	٢٦٩٣	٢٦٩٤	٢٦٩٥	٢٦٩٦	٢٦٩٧	٢٦٩٨	٢٦٩٩	٢٧٠٠	٢٧٠١	٢٧٠٢	٢٧٠٣	٢٧٠٤	٢٧٠٥	٢٧٠٦	٢٧٠٧	٢٧٠٨	٢٧٠٩	٢٧١٠	٢٧١١	٢٧١٢	٢٧١٣	٢٧١٤	٢٧١٥	٢٧١٦	٢٧١٧	٢٧١٨	٢٧١٩	٢٧٢٠	٢٧٢١	٢٧٢٢	٢٧٢٣	٢٧٢٤	٢٧٢٥	٢٧٢٦	٢٧٢٧	٢٧٢٨	٢٧٢٩	٢٧٣٠	٢٧٣١	٢٧٣٢	٢٧٣٣	٢٧٣٤	٢٧٣٥	٢٧٣٦	٢٧٣٧	٢٧٣٨	٢٧٣٩	٢٧٤٠	٢٧٤١	٢٧٤٢	٢٧٤٣	٢٧٤٤	٢٧٤٥	٢٧٤٦	٢٧٤٧	٢٧٤٨	٢٧٤٩	٢٧٥٠	٢٧٥١	٢٧٥٢	٢٧٥٣	٢٧٥٤	٢٧٥٥	٢٧٥٦	٢٧٥٧	٢٧٥٨	٢٧٥٩	٢٧٦٠	٢٧٦١	٢٧٦٢	٢٧٦٣	٢٧٦٤	٢٧٦٥	٢٧٦٦	٢٧٦٧	٢٧٦٨	٢٧٦٩	٢٧٧٠	٢٧٧١	٢٧٧٢	٢٧٧٣	٢٧٧٤	٢٧٧٥	٢٧٧٦	٢٧٧٧	٢٧٧٨	٢٧٧٩	٢٧٨٠	٢٧٨١	٢٧٨٢	٢٧٨٣	٢٧٨٤	٢٧٨٥	٢٧٨٦	٢٧٨٧	٢٧٨٨	٢٧٨٩	٢٧٩٠	٢٧٩١	٢٧٩٢	٢٧٩٣	٢٧٩٤	٢٧٩٥	٢٧٩٦	٢٧٩٧	٢٧٩٨	٢٧٩٩	٢٨٠٠	٢٨٠١	٢٨٠٢	٢٨٠٣	٢٨٠٤	٢٨٠٥	٢٨٠٦	٢٨٠٧	٢٨٠٨	٢٨٠٩	٢٨١٠	٢٨١١	٢٨١٢	٢٨١٣	٢٨١٤	٢٨١٥	٢٨١٦	٢٨١٧	٢٨١٨	٢٨١٩	٢٨٢٠	٢٨٢١	٢٨٢٢	٢٨٢٣	٢٨٢٤	٢٨٢٥	٢٨٢٦	٢٨٢٧	٢٨٢٨	٢٨٢٩	٢٨٣٠	٢٨٣١	٢٨٣٢	٢٨٣٣	٢٨٣٤	٢٨٣٥	٢٨٣٦	٢٨٣٧	٢٨٣٨	٢٨٣٩	٢٨٤٠	٢٨٤١	٢٨٤٢	٢٨٤٣	٢٨٤٤	٢٨٤٥	٢٨٤٦	٢٨٤٧	٢٨٤٨	٢٨٤٩	٢٨٥٠	٢٨٥١	٢٨٥٢	٢٨٥٣	٢٨٥٤	٢٨٥٥	٢٨٥٦	٢٨٥٧	٢٨٥٨	٢٨٥٩	٢٨٦٠	٢٨٦١	٢٨٦٢	٢٨٦٣	٢٨٦٤	٢٨٦٥	٢٨٦٦	٢٨٦٧	٢٨٦٨	٢٨٦٩	٢٨٧٠	٢٨٧١	٢٨٧٢	٢٨٧٣	٢٨٧٤	٢٨٧٥	٢٨٧٦	٢٨٧٧	٢٨٧٨	٢٨٧٩	٢٨٨٠	٢٨٨١	٢٨٨٢	٢٨٨٣	٢٨٨٤	٢٨٨٥	٢٨٨٦	٢٨٨٧	٢٨٨٨	٢٨٨٩	٢٨٩٠	٢٨٩١	٢٨٩٢	٢٨٩٣	٢٨٩٤	٢٨٩٥	٢٨٩٦	٢٨٩٧	٢٨٩٨	٢٨٩٩	٢٩٠٠	٢٩٠١	٢٩٠٢	٢٩٠٣	٢٩٠٤	٢٩٠٥	٢٩٠٦	٢٩٠٧	٢٩٠٨	٢٩٠٩	٢٩١٠	٢٩١١	٢٩١٢	٢٩١٣	٢٩١٤	٢٩١٥	٢٩١٦	٢٩١٧	٢٩١٨	٢٩١٩	٢٩٢٠	٢٩٢١	٢٩٢٢	٢٩٢٣	٢٩٢٤	٢٩٢٥	٢٩٢٦	٢٩٢٧	٢٩٢٨	٢٩٢٩	٢٩٣٠	٢٩٣١	٢٩٣٢	٢٩٣٣	٢٩٣٤	٢٩٣٥	٢٩٣٦	٢٩٣٧	٢٩٣٨	٢٩٣٩	٢٩٤٠	٢٩٤١	٢٩٤٢	٢٩٤٣	٢٩٤٤	٢٩٤٥	٢٩٤٦	٢٩٤٧	٢٩٤٨	٢٩٤٩	٢٩٥٠	٢٩٥١	٢
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	---

وأهم مصادر الطاقة في العالم خمس وهي البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم والطاقة النووية ، والطاقة الهيدروكهربائية . ويستهلك العالم كميات متفاوتة من مصادر الطاقة المسلفة الذكر . كما ان حجم الاستهلاك الكلي من هذه الطاقة في ازدياد مطرد . وحتى في سنة ١٩٧٤ وهي تلك السنة التي انخفض فيها استهلاك العالم من البترول فقد ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ٩.٠ ٪ في الوقت الذي بلغ معدل الارتفاع ٥ ٪ سنويا في الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ . واذا استثنينا البلاد الاشتراكية التي ازداد استهلاكها من الطاقة بمعدل ٢.٥ ٪ فسيان استهلاك العالم الحر من الطاقة يكون قد انخفض سنة ١٩٧٤ عنه في سنة ١٩٧٣ .

وبالنسبة لاستهلاك البترول الخام فقد انخفض استهلاكه عالميا في سنة ١٩٧٤ بمقدار ١.٣ ٪ مع ان استهلاك البلاد الاشتراكية قد ارتفع في السنة نفسها بمعدل ٨ ٪ واذا ما نظرنا الى استهلاك العالم من البترول الخام نجد انه قد انخفض في سنة ١٩٧٤ بمعدل ٣ ٪ مقابل زيادة سنوية مقدارها ٧.٥ ٪ تقريبا خلال الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ .

وتعتبر سنة ١٩٧٤ سنة تحول بالنسبة لاستهلاك العالم من الطاقة وخاصة البترول الخام والغاز الطبيعي . وهذا يرجع الى الإجراءات التي اتخذتها بلاد الاوبك في الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ والتي تم بموجبها تصحيح اسعار البترول والتي كانت في موضع الغبن بالنسبة للبلاد المصدرة للبترول ولسنوات طويلة ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان الإجراءات التي اتخذتها البلاد العربية المصدرة للبترول اثناء وبعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ واستعمالها لسلح البترول كسلح سياسي في المعركة ادت الى حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب والى تسييس البترول اي جعله سلعة سياسية استراتيجية . ويوضح الجدول التالي تطور الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة ١٩٧٤ مقارنة مع سنة ١٩٧٣ .

وستتناول فيما يلي الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها في المناطق الرئيسية من العالم الحر .

الولايات المتحدة : -

على إثر الأحداث التي جرت في سنة ١٩٧٣ والتي نوهنا عنها سابقا باشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع مشروع للطاقة اطلاق عليه مشروع الاستقلال الأمريكي (الذي اعلن من سنة ١٩٧٣ عن امكانية تحقيق اهدافه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥) . ويهدف هذا المشروع الى الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموارد الطاقة الأمريكية.

وقد شكلت من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لجان كلفت بوضع جميع التفاصيل المتعلقة ، وقد تضمنت الاقتراحات الأولية احنالات المرض والطلب بنيت على افتراض اسعار معينة للبترول الخام . (١) ثم اصدرت الوكالة الأمريكية لأبحاث وتنمية الطاقة *Energy Research Administration* (٢) ووضعت دراساتها على اساس خمسة اختيارات لتطوير مصادر الطاقة محليا تركزت على تحسين استخدام مصادر الطاقة كتطوير وسائل استخلاص البترول والغاز ، وتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الأرضية (Geothermal) وتطوير البترول الصناعي والطاقة لنووية، ولم تحدد هذه الدراسة امكانيات تطوير هذه المصادر وكلفتها . (٣)

(١) راجع : — Energy Policy, March 1975 page 73

Richard Corrigan "Project Independence by 1985"

(٢) راجع : — A National Plan for Energy Research, Development & Demonstration — Vol. I & II June 1975.

(٣) يقرر السيد/ جيمس ابتكر السفير الأمريكي السابق لدى المملكة العربية السعودية والخير البترولي بان خطة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاكتفاء الذاتي للطاقة من المصادر المحلية تكلف حوالي ألف بليون دولار

تشير الخطط المستقبلية حاليا الى ان الاكتفاء الذاتي الامريكي الذي كان يطمح في تحقيقه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ قد تأخر الى سنة ٢٠٠٠ ، حيث ان هناك تراجعا في تقديرات انتاج البترول والغاز والفحم المحلي . (١)

وهكذا اصبح واضحا ان برنامج الاستقلال الامريكي غير واقعي ولا يمكن بواسطته تحقيق الاكتفاء الذاتي في سنة ١٩٨٥ . ان افضل ما يمكن تحقيقه — كما ترى بعض التقارير الامريكية المحتدة والتي تم نشرها — هو العمل على تخفيض نسبة البترول المستورد الى ٢٥ ٪ من حجم البترول المستهلك وذلك بحلول سنة ١٩٨٥ . (٢)

ابا بالنسبة للبترول المستورد فمختلف التقديرات حول حجمه بين ارقام منخفضة ، مثل تقديرات شركة موبيل والتي تتوقع ما بين ٥ - ٧ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وتقديرات شركة تكساكو والتي تقدرها بما بين ١٢ - ٢٠ مليون برميل يوميا في السنة نفسها . (٣) وتقديرات شركة اكسون التي ظهرت في نهاية سنة ١٩٧٥ والقائلة بان الولايات المتحدة الامريكية ستستورد حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وحوالي ١٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ . (٤)

-
- | | |
|---|------------|
| — Capital Energy Letter, July 7, 1975 page 1-2 | : راجع (١) |
| — World Petroleum Report 1976, page 7 | : راجع (٢) |
| — Energy Trends, December 1975, page 2 | : راجع (٣) |
| — Platts Oilgram News Services December 11, 1975, page 3. | : راجع (٤) |

٢ - بلاد السوق الأوروبية المشتركة (EEC) :

تعتمد بلاد السوق الأوروبية المشتركة بصورة رئيسية في سدد احتياجاتها للطاقة على البترول ، وذلك بنسبة ٦٠٪ من حاجتها . كما ان ٩٨٪ من هذا البترول كان مستورداً في سنة ١٩٧٣ . (١)

وبسبب هذا الوضع فان بلاد المجموعة الأوروبية وضمت في سنة ١٩٧٥ اهداما لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد الى ٤٠٪ في سنة ١٩٨٥ ولكن خبراء هيئة السوق الأوروبية المشتركة يرون حالياً ان هذا الهدف غير ممكن التحقيق ، وانه طموح جدا ، وليس بالامكان تخفيض المستوردات البترولية حتى الى ٥٠٪ الا اذا انخفض الطلب على الطاقة بصفة عامة نتيجة لتقييد النمو الاقتصادي . ويعود ذلك في المقام الاول الى أن التقديرات السابقة (في نهاية سنة ١٩٧٤) كانت تقدر ان يصل الانتاج الأوروبي من البترول الى ٣٦ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . ولكن اتضح انه سيكون ما بين ٢٢ ، ٣٠ مليون برميل نتيجة انخفاض تقديرات انتاج البترول في القطاع البريطاني من بحر الشمال ، وكذلك لتدني تقديرات انتاج الفاز الطبيعي مما معمله ما بين ٣ - ٤ مليون برميل الى حوالي ٣ ملايين برميل يوميا ، كذلك لتدني تقديرات انتاج الفحم الى ما يعادل ٣٢ مليون برميل نظرا الى تخفيض انتاج الفحم في ألمانيا الغربية . (٢)

ويوضح الجدول التالي تقديرات الطلب على الطاقة في بلاد السوق الأوروبية المشتركة والتي يتوقع تعديلها على أساس التقديرات الجديدة .

(١) Towards a New Energy Policy Strategy for European Communities Supplement 4/74 page 13.

(٢) Petroleum Intelligence Weekly, Jan. 12, 1976 - page 1.

الطلب على الطاقة في بلد اسكوتلندا اشرافه
الموجودة : ما يعادل مدد بين البراكين يرسا " ا .

النسبة المئوية	اهداف السوق ١٩٨٥	النسبة المئوية	استهلاك فعلي (٢) ١٩٧٢	البنترول الخام الغاز الطبيعي الحصص الطاقة الهيدروكربونية الطاقة النووية
٤١	١٣.١	٦١.٤	١٢.٣٤	
٢٤	٧.٥	١١.٦	٢.٣٤	
١٦	٥.٠	٢٢.٦	٤.٥٤	
٢	٠.٧	٣.٠	٠.٦٠	
١٧	٢.٥	١.٤	٢.٨	
% ١٠٠	٣١.٥٠	% ١٠٠	٢٠.١٠	المجموع

(١) الترقم عكس بالاصل بما يعادل ملايين الاطنان من البنترول الخام وقد عولت الى براميل
يوما على اسلم ان الفن سنويا : ٢.٠ % برميل يوميا .

(٢) المصدر : -

-- Towards a New Energy Policy Strategy for the European Comm.
Supp. 4/74, Commission of the European Community, June 1974,
page 12.

٢ - اليابان : -

يساهم البترول الخام بأعلى نسبة من امدادات الطاقة لليابان بالنسبة للبلاد الصناعية . وقد بلغت مساهمته في سنة ١٩٧٢ ما يعادل ٧٦٫١٪ من جملة امدادات الطاقة ، وهو في مجمله بترول مستورد . هذا بالإضافة الى ان اليابان تستورد أيضا الفحم والغاز اذ بشكل مجمل وارداتها من الطاقة حوالي ٩٠٪ من حاجاتها (١) . وقد اصدر المجلس المشكل للطاقة في اليابان دراسته الأولى خلال سنة ١٩٧٤ (٢) حول احتياجات اليابان من الطاقة ومصادرها كما يتوقعها في سنة ١٩٨٥ .

ويوضح الجدول التالي متطلبات السوق اليابانية من الطاقة ومصادرها سنة ١٩٨٥ ويلاحظ أن هذه المتطلبات ستزيد الى أكثر من ضعفها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ بينما سيبقى البترول المصدر الرئيسي اذ تزداد كميته المستهلكة من ٤٧ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٢ الى حوالي ٩ - ١٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . كما انه من المتوقع ان تزيد حصة الغاز من حوالي ١٠٠ ألف برميل يوميا من البترول الى ما يعادل مليون الى مليونين برميل يوميا .

— The Petroleum Economist, Sept. 1975 - page 335.

(١)

— The Petroleum Economist, Oct. 1974 - page 370

(٢)

استصدار الكيانات من الطائفة في سنة ١٩٧٢ مقارنة بالاستصدار المتوقع في سنة ١٩٨٥
مدينتي الكريستل من البترول في الفأ أو بايعا لها يوبيا "١"

نسبة ملوثة	نسبة الاستهلاك لسنة ١٩٨٥ (٢)	تغيرت النسبة من أعلى	النسبة القوية	الاستهلاك الفنلي	المجموع
٦٤	١٠٠	٨٧	٧٦	٧	البترول الخام
١١٨	١٠١	١٠٠	١٠٢	١	الغاز الطبيعي
١١٢	١٠١	١٠٧	١١٢	٠	الحصص
٣	٥	٣٢	١٠٥	١٤	الطاقة الهيدروكهربية
١١٨	١٠١	١٠٤	٧	١٦	الطاقة النووية
/ ١٠٠	١٦٣٠ / ١٠٠	١٢٣٣	% ١٠٠	٥٩٥٧	

(1) $\frac{1}{2}$

— BP Statistical Review of the World Petroleum Industry
1973 — page 14.

— **Energy in Japan, Supp. To No. 28 Sept. 1974, page 3**

— Japan's Energy Policy in Long Range Perspective.

— : المصير : — (٢) (١)

ولم تترك التفتيش في الأصل والمكانة في دولته على أساس كل مجلد في : ٢٠١٨

ب - تطور الطلب على مصادر الطاقة المختلفة : -

ظل الطلب على الطاقة في ديناميكية مستمرة في الفترة الماضية وهو سيكون في تطور دائم في الفترة القادمة ، وهو في تطوره هذا يتفاوت فيما بين مصادر الطاقة الرئيسية الستة وهي : -

البتترول ، والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية ، والفحم الحجري ، وبتترول رمال القار وبتترول السجيل ، والطاقة الشمسية وغيرها .

وتتفاوت نسبة مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في استهلاك العالم للطاقة ، وذلك تبعاً للزمان والمكان . وسنبحث فيما يلي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ومدى تطور أنماط الاستهلاك من مصدر للطاقة الى آخر : .

١ - البتترول الخام : -

يلاحظ من التقديرات التي نشرت عن استهلاك الولايات المتحدة (١)

(١) أعلنت شركة اكسون في ١٢/٩/١٩٧٥ التقديرات المستقبلية للطلب على الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية - على النحو التالي (بملايين البراميل من البتترول او ما يعادلها) :-

النسبة الئوية	كمية الاستهلاك المتوقعة ١٩٩٠	النسبة الئوية	كمية الاستهلاك الفعلي ١٩٧٢	
٢٤٤٪	٢٤,٦	٢١٦٪	١٧,٢	البتترول الخام
٢١٧٪	٩,٥	٢٣١٪	١١,٨	النفط
٢٢٠٪	١١,٢	٢١٨٪	٦,٨	الفحم
٢ ٪	١,٧	٢ ٪	١,٥	الحرارة الأرضية
٢١٦٪	٩,٠	٢ ١٪	٤,٠	النووية
	٥٦		٢٨	المجموع

من الطاقة ان البترول الخلم سيظل المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة بها حتى سنة ١٩٩٠ ، وانه وان كانت حصته ستهبط من ٤٦٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٤٤٪ في سنة ١٩٩٠ الا ان الكمية ستزيد من ١٧ر٣ مليون برميل في سنة ١٩٧٣ الى ٢٤ر٦ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ ، وذلك طبقا لتقديرات شركة اكسون الامريكية ، الا ان تقديرات مكتب المصلدين الامريكي (١) وان كانت تسير في الاتجاه نفسه الا انها تتوقع ان يستمر تناقص حصة البترول الى ٣١٪ من امدادات الطاقة في سنة ٢٠٠٠ .

كما يلاحظ ان اكثر التقديرات تقلولا تتوقع ان تنخفض حصة البترول الى ٥٠٪ من امدادات الطاقة في بلاد السوق الاوروبية المشتركة . وهذا يعني بقاء كميات البترول المستورد في سنة ١٩٨٥ على مستواها الحالي (حوالي ١١ مليون برميل يوميا) وذلك بالرغم من بترول بحر الشمال والذي سينتج حوالي ٣ر٦ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

اما بالنسبة لليابان ونظرا الى ان احتياجلت الطاقة فيها ستزيد الى اكثر من مثيلها خلال الفترة ما بين سنة ١٩٧٣ فان البترول سيظل محتفظا ببركر الصدارة وستزيد كميته المستهلكة من ٤ر٧ مليون برميل في سنة ١٩٧٢ الى ما بين ٩-١٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

هذا ومن الامور التي تؤثر في كمية العرض من المصادر البترولية .

١ - الاتفاق الراسمالي للصناعة البترولية .

ب - النشاط الاستكشافي .

(١) توقع تقديرات مكتب المصلدين الامريكي ان تهبط حصة البترول من امدادات الطاقة الى ٢١٪ في سنة ٢٠٠٠ بينما ترتفع حصة الطاقة النووية (من ١ر٦٪ سنة ١٩٧٤) الى ٢٨٪ في السنة نفسها بليها القمم ليعطي ٢١٪ من امدادات الطاقة .

المصدر : Capital Energy Letter, January 5, 1978

١ - الاتفاق الراسمالي للصناعة البترولية : -

يوضح الجدول التالي الاتفاق الراسمالي للشركات السبع الكبرى (١) خلال السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ وكذلك يبين الجدول الاتفاق الراسمالي لـ ٢٩ شركة بترولية كبرى من بينها الشقيقات السبع - طبقا لدراسة اعدھا مصرف تشيس مانهاتن وتبين ان معدل الاتفاق الراسمالي للشقيقات السبع الكبرى ارتفع في سنة ١٩٧٤ بأكثر من ٤٣٪ عنه في سنة ١٩٧٣ في الوقت الذي ارتفع فيه الاتفاق الراسمالي لمجموعة الشركات الرئيسية التي اختارتھا دراسة مصرف تشيس مانهاتن في الفترة نفسها بما يزيد عن ٥٦٪ مما يدل على ان مساهمة الشركات الرئيسية الاخرى كانت بمعدلات تفوق معدل زيادة الشقيقات السبع . وهذا يعطي دلالة واضحة على الاتجاه نحو المزيد من الاهتمام لتنمية الصناعة البترولية . وان كان جزء من هذه الزيادة في النفقات عائدا الى التضخم النقدي .

(١) الشركات السبع الكبرى هي اكسون ونكسكو والخليج وموبيل وسوكال ومجموعة رويال دتشي (الهولندية الملكية) بريتش بتروليوم (البريطانية للبترول) .

التفقات الرأسمالية في الصناعة البترولية «ميد بينغ الدولارات»

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
١١٨٠.٣	٨٢٤٦	٧٨١٧	٨٢٦٣
انفاق الشركات السبع الكبرى على رؤوس الاموال الثابتة في صناعة البترول (١)			
٤٣١	٥٥	—	٥
الزيادة المثوية السنوية			
٢٢٩٠.٢	١٤٦٣٧	١٣١٩٠	١٢٩٢١
انفاق مجموعة مصرف تشييس مانهاتن على رؤوس الاموال الثابتة (٢)			
٥٦٥	١١٠	٢١	٢
الزيادة المثوية السنوية			
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٢٩٥
الانفاق على عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي واستئجار الاراضي (٣)			
٢٨٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤
الزيادة المثوية السنوية			
٤٣٧٠٠	٢٩٩٩٥	٢٤٩٥٠	٢١٨٠٠
الاتفاق الراسمالي للصناعة البترولية عاليا باستثناء المسح الجيولوجي واستئجار الاراضي (٣)			
٤٥٧	٢٠٢	١٤٥	١٤٥
الزيادة المثوية السنوية			

(١) المصادر :

— The Petroleum Economist, May 73 — page 168

— The Petroleum Economist, May 1976 — page 182

وقد حولت الأرقام من الاسترليني إلى الدولار وفق نشرة :—

— I.F.S. February 1976, page 396

بالتسبب للتكاليف ٢٠٢٥.٨ لسنة ١٩٧١ ، ٢٠١٦٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٨٢٥٨ لسنة ١٩٧٣ ،
١٨٨١٢ دولار للاسترليني لسنة ١٩٧٤ .

(٢) تشمل هذه المجموعة ٢٩ شركة بترولية رئيسية من بينها الشركات السبع الكبرى .

المصدر : — الأعداد السنوية لصرف تشيس مانهاتن :

Chase Manhattan Bank Publications, Financial Analysis of a group of
Petroleum Companies.

(٣) المصدر : — القشرات السنوية لصرف تشيس مانهاتن :

Capital Investments of the World Petroleum Industry.

وتقدر دراسات مصرف تشيس مانهاتن الاتفاق الرأسمالي المستقبل
للصناعة البترولية في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ بحوالي ١٢
تريليون دولار (١) وذلك يعادل ثلاثة اضعاف المبالغ التي انفقت في الخمس
عشرة سنة التي سبقت ذلك .

وفي تقديرات للمصرف نفسه يتوقع أن يصل الاتفاق الى ٩٥٥ مليار
دولار للفترة نفسها .

— The Petroleum Situation, Chase Manhattan Bank Energy,
Economics Division, July 31, 1976.

(١)

ب - النشاط الاستثماري :-

المنفقات الاستثمارية - مجالات الدولارات ١٠

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١١٣٠	٨٥٠	٧٤٠	٧١٥	٦٦٥	الدولارات المتحدة
٢٥	١٧٥	١٥٠	١٥٠	١٧٥	كندا
٣٠	٢٥	٢٥	٣٠	١٥	بنزويلا
١٥٠	٧٥	٧٥	٧٥	٨٥	بلدان عربية أخرى
٢٢٥	١٧٦	١٢٥	٧٥	١٠٠	أوروبا الغربية
١٥٠	١٢٥	١٧٥	١٥٠	١٠٠	أمريكا
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	الشرق الأوسط
٢٢٥	٢٢٥	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	الشرق الأقصى
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٣٩٥	١٣٤٠	المجموع

Capital Investment of the World Petroleum Industry 1974

Chase Manhattan Bank, December 1975, page 18 - 32.

(١) المصدر :

ويلاحظ من تتبع النفقات الاستكشافية انها زادت في سنة ١٩٧٤ وحدها بحوالي ٢٨٪ في حين كان معدل الزيادة السنوية ١٠٪ و ١٠.٥٪ و ٤.١٪ خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧١ على التوالي .

كذلك يلاحظ ان نسبة الاتفاق في الولايات المتحدة تبلغ حوالي ٥٢٪ من الاتفاق العالمي في سنة ١٩٧٤ مقابل ٥٠٪ في سنة ١٩٧٣ و ٤٨٪ في سنة ١٩٧٢ وهذا يشير الى تزايد حصة الولايات المتحدة من نفقات الاستكشاف ، كذلك يلاحظ ان الاتفاق في منطقة الشرق الاوسط لم يزد خلال الخمس سنوات الاخيرة ، وان كان جدير بالملاحظة ان نفقات الاستكشاف تاريخيا كانت ضئيلة في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا حيث يتواجد معظم الاحتياطي العالمي المعروف للبتروال الخام .

وقد انضم بحر الشمال مؤخرا الى المناطق الهامة التي تستأثر بنصيب ضخم من الاتفاق العالمي في الاستكشاف ، ويكفي ان نذكر ان عدد الحفارات العاملة فيه قد تزايدت من ٢٤ حفارة في سنة ١٩٧٣ الى ٤٧ حفارة في يوليو ١٩٧٥ ويقدر مجموع الاحتياطي القابل للاستخراج منه بـ ٣٥٠ مليون برميل (١) كما يتوقع ان يصل انتاجه في سنة ١٩٧٦ الى ٦٠٠ الف برميل يوميا و ٣.٧ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٠ (٢) .

— The Petroleum Times, October 3, 1975 — page 180-18 (١)

— The Petroleum Economist, December 1975 — page 486

— The Petroleum Intelligence Weekly November 3, 1975 — page 1. (٢)

٢ - الغاز الطبيعي : -

في الوقت الذي تتوقع فيه تقديرات شركة اكسون الامريكية ان تهبط حصة الغاز الطبيعي من امدادات الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية من ٣١ ٪ طبقا للاستهلاك الفعلي لسنة ١٩٧٣ الى ١٧ ٪ في سنة ١٩٩٠ فانه يتوقع ان يزداد الاعتماد على الغاز الطبيعي في بلاد السوق الاوروبية المشتركة وان ترتفع نسبته في امدادات الطاقة من ١١٦ ٪ لسنة ١٩٧٢ لتصل الى ما يزيد عن ٢٠ ٪ سنة ١٩٨٥ ، اما في اليابان فمن المتوقع ان يرتفع استهلاك الغاز من حوالي ١٠٠ الف برميل في اليوم — من البترول الى ما يعادل ما بين مليون ومليون برميل يوميا .

والجدير بالذكر ان الاتفاق الراسمالي لتنمية الصناعة البترولية العالمية وزيادة النشاط الاستكشافي العالمي انها يعطي اثره في تنمية صناعة الغاز الطبيعي .

ويوضح الجدول التالي عدد حقول الغاز الطبيعي المكتشفة فيما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ .



مقولة الفاز المكتشفة « تجارية وغير تجارية » في مناطق مختلفة من العالم ١٠»

المجموع	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
١	—	١	—	—
٢٨	٣	٤	٩	١٢
١٥	٢	٤	٥	٤
١١	—	٣	٤	٤
٩	١	—	٤	٤
٤٧	١٢	١٤	٩	١٢
١١١	١٨	٢٦	٣١	٣٦

— Oil & Energy Trends

January 1976 — page 15 & 16

(١) المصدر :

٢ - الطاقة النووية :

تشير التوقعات المنشورة الى اتجاه الولايات المتحدة في الاعتماد على الطاقة النووية بصورة اكبر في المستقبل وتقول احدى التقديرات (١) ان نصيب الطاقة النووية سوف يرتفع من ١٪ سنة ١٩٧٣ الى ١٦٪ سنة ١٩٩٠ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تطوير الطاقة النووية التي تعمل بنظام المفاعلات بالماء الخفيف (٢) (Light Water Reactors) كذلك من المتوقع ان تزيد نسبة الطاقة النووية في امدادات الطاقة لدى بلاد السوق الاوروبية المشتركة من ١٤٪ في سنة ١٩٧٣ الى ١٢٪ في سنة ١٩٨٥ (٣) طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية او الى ١٣٪ (٤) تبعا لتقديرات هيئة منظمة السوق الاوروبية المشتركة .

اما في اليابان وعلى الرغم من ان احتياجات الطاقة فيها سوف تزيد الى اكثر من ضعفيها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ فلا يتوقع ان تساهم الطاقة النووية بكثير من ١٩٪ من امدادات الطاقة بها .

ومن الملاحظ ان الطاقة النووية تحظى بالاهتمام الاكبر بين المصادر الحالية للطاقة . والتي يجري التخطيط لتبنيها في العشر سنوات المقبلة . ومن المتوقع ان تزيد مساهمتها في امدادات العالمية للطاقة من حوالي ٢٪ حاليا الى ما يزيد عن ١٠٪ سنة ١٩٨٥ وذلك حسب اقل التقديرات المنشورة .

(١) تقديرات شركة اكسون ايموبليك .

(٢) — Nuclear News, August 1975 — page 36-38

(٣) — Energy International, December 1975 — page 30

(٤) — The Petroleum Economist, January 1976 — page 28

وقد بلغ انتاج الطاقة النووية في العالم سنة ١٩٧٥ مئاة مائة و٩٦٠٠ ميجاوات مقابل ٤٨٢٠٠ ميجاوات في سنة ١٩٧٢ اي بزيادة معدلها ٦٥٪ خلال ثلاث سنوات . ويعتبر البعض — رغم الزيادات الكبيرة في الانتاج النووي في السنوات الاخيرة — ان هناك تاخرا في برامج الطاقة النووية . ففي الولايات المتحدة هبطت التقديرات من انتاج ٢٠٠ الف ميجاوات سنة ١٩٨٥ الى ١٤١ الف ميجاوات (١).

وفي اليابان ايضا هبطت التقديرات من ٦٠ الف ميجاوات الى ٤٩ الف ميجاوات في سنة ١٩٨٥ (٢)، الا انه حتى بموجب التقديرات الاخيرة المحفظة بالنسبة للتقديرات السابقة فان الزيادة في الطاقة النووية في هذين البلدين ستكون بما يقارب خمسة اضعاف انتاجها الحالي .

هذا وقد ظهر اخيرا جدل كبير حول مستقبل الطاقة النووية لما يحمله استخدامها من مخاطر امنية واحتمالات تلويث البيئة . وفي الوقت الذي تعتبر فيه بعض الجهات المختصة بالطاقة النووية الحل الامثل لامدادات الطاقة الذي لا بديل عنه ، يرى البعض الاخر فيه مخاطرة اكبر من ان تتقبلها المجتمعات البشرية (٣) . ومن حيث الكلفة الانتاجية للطاقة النووية ، وعلى الرغم من انها بدأت تعتبر اقتصادية ومنافسة خاصة بعد ارتفاع اسعار البترول فانها قد ارتفعت ايضا عما كان مقدرا لها بالمقارنة مع مصادر الطاقة الاخرى كالفحم مثلا . ففي الفترة ما بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٥ ارتفعت كلفة تأسيس طاقة نووية لانتاج الكيلو وات كهرباء بمقدار ٣١ دولار بينما زادت بالنسبة للمعامل التي تعتمد على الفحم بمقدار ١٣ دولار خلال الفترة نفسها .

- (١) انظر : Business Week, February 9, 1976 — page 28
- (٢) انظر : Energy in Japan, December 1975 — page 10
- (٣) اكتشف علماء الذرة الأمريكيون مؤخرا تسرب بعض الانشعاعات الذرية من معمل محطات توليد الطاقة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل الحكومة الأمريكية على اغلاق ٢٠ محطة نووية وذلك من اجل ايجاد حل لمشكلة التسرب هذه .

وينتظر ان تستمر تكلفة الطاقة النووية في الارتفاع لتبلغ ١١٢٥ دولار سنة ١٩٨٥ بعد ان كلفت ٣٠٠ دولار في سنة ١٩٧٢ ، وان كانت بعض المراجع تعزى ذلك الارتفاع في التكلفة لانهاء بعض المشاريع النووية او تأجيلها (١) .

٤ - الفحم الحجري : -

استقر استهلاك الولايات المتحدة من الفحم خلال السنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بما يعادل ٦٠ و ٦٧ و ٦٦ مليون برميل يوميا من البترول (٢) الا انه من المتوقع ان ترتفع حصة الفحم من امدادات الطاقة للولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ لتصل الى ٢١٪ وذلك حسب تقديرات مكتب المعادن الامريكي .

اما بالنسبة لبلاد السوق الاوروبية المشتركة فقد يبلغ استهلاكها من الفحم ما يعادل ٥٤ مليون برميل يوميا من البترول (٣) خلال السنوات نفسها الا ان اهداف المنظمة تهدف الى زيادة استهلاك الفحم ضمن امدادات الطاقة لتصل الى ما يعادل ٥٠ مليون برميل يوميا من البترول في سنة ١٩٨٥ .

اما في اليابان ومع انه من المقرر ان تهبط نسبة مساهمة الفحم في

(١) — European Coal Information Agency 1st Issue December — 1975 - page 9.

(٢) — BP Statistical Review of the World Petroleum Industry 74 & 73.

(٣) — Towards a New Energy Policy Strategy for the European Community Supplement 4/74, June 1974 — page 12.

إمدادات الطاقة من ١٦ / في سنة ١٩٧٢ الى حوالي ١١ / في سنة ١٩٨٥
فاتته من المقرر أن يرتفع الاستهلاك لما معطه مليون برميل يوميا من البترول
في سنة ١٩٧٢ الى ١٧٥ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ (١).

ونظرا للاتجاه العالمي نحو زيادة الاعتماد على الفحم كأحد المصادر
المرشحة لمنافسة البترول في المستقبل القريب فإن الاهتمام يتركز الآن على
رفع الاحتياطيات المالية منه وزيادة انتاجه من الطاقة مقدرة ببراميل
البترول من ١٦٢٢ مليون برميل يوميا من البترول سنة ١٩٧٢ الى ٢٧٢٢
مليون (٢) برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ كما يتركز على تنشيط الابحاث
الآن للتغلب على مشكلة تحويل المصانع ومحطات توليد الكهرباء
من البترول الى الفحم وهذا فضلا عن تزايد اهتمام البلاد الصناعية بانتاج
البترول والغاز الصناعيين من الفحم . وتقول بعض التقديرات ان انتاج
الفحم سيتضاعف في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨٥ او ١٩٩٠ عما هو
عليه الآن (٣) ، كما تخطط وكالة احاث وتنمية الطاقة ERDA لاثابة
١٢ مصنعا تجريبيا لتحويل الفحم الى بترول او غاز . وهناك ثلاثة من
هذه المشاريع وضعت لها مخصصات في ميزانية سنة ١٩٧٧ (٤) وان كان
لا يتوقع انتاج تجاري واسع قبل سنة ١٩٨٥ ويقدر الوقتود السائل المتوقع
استخراجه من الفحم في سنة ٢٠٠٠ بمعدل ٧٠٠ الف برميل يوميا فقط (٥).

(1) Japan's Energy Policy in Long Range Perspective

(Supplement to Energy in Japan No. 28)

Sept. 1973 — page 3.

(2) Oil & Energy Trends, January 1976 — page 21.

(3) Platt's Oilgram News Service, Dec. 11, 1975 — page 3.

(4) Business Week, Feb. 9, 1976 — page 26.

— Electrical Week, Jan. 26, 1976.

(5) Oil & Gas Journal, Jan. 26, 1976.

• — بترول رمال القار وبترول السجيل : —

بدأ أخيراً استغلال رمال القار وحجر السجيل لانتاج البترول منها وبذلك أخذتا مكانهما كأحد مصادر الطاقة . وليس من المتوقع ان يكون هناك انتاج كبير لها قبل التسمينات اذ ان تكاليف انتاج معمل انتاج البترول من رمال القار في كندا (تنشؤ مجموعة Syncrude) ارتفعت الى ٢٠٠٠ مليون دولار بعد ان بدأت تقديراته في سنة ١٩٧١ بحوالي ٤٠٠ مليون دولار بطاقة قدرها ١٢٤ الف برميل يوميا (١) . كما تباطات مشاريع انتاج البترول من السجيل بعد انسحاب شركتين من مشروع كان قد بدأ تطويره في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الامريكية اثر رفض مجلس النواب الامريكي تقديم قروض قيمتها ٦ مليارات دولار لمساعدة تطوير البترول الصناعي من السجيل . ويرى كثير من المراقبين انه نتيجة لذلك فان هذا المصدر ان يتعدى انتاجه ٣٠٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ وقد يصل انتاجه سنة ٢٠٠٠ الى ٢ مليون برميل يوميا (٢) (وهذا غاية في المبالغة والتفاؤل) .

٦ — الطاقة الشمسية وغيرها : —

خصصت ل مجال الطاقة الشمسية برامج طويلة الاجل في عديد من البلاد كمشروع الطاقة من الشمس (Sunshine Project)

(1) — The Orange Disc.

Gulf Publishers, Sept. - Oct. 1975 - page 2-8

— Oil & Gas Journal, October 20, 1975 - page 52.

(2) — Platt's Oilgram News Service, Dec. 15, 1975 — page 2

— Platt's Oilgram News Service, Dec. 23, 1975 - page 2

— Oil & Gas Journal, January 19, 1976 - page 4.

في اليابان والذي يمتد حتى سنة ٢٠٠٠ ، كما ان هناك اهتماما متزايدا على مستوى الابحاث في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية وهولندا وغيرها خاصة بمجال تطوير الخلايا الضوئية . وتحويل الطاقة الشمسية (١) وستبدأ الولايات المتحدة الامريكية العمل في بناء معمل بالطاقة الشمسية قدرته ١٠ ميجاوات ويتوقع ان ينتهي العمل في بنائه سنة ١٩٨٠ كذلك اعلنت شركة (Chevron) انها انتجت خلية قدرتها عشرة اضعاف الخلايا التي استخدمت في الفضاء وبتكلفة تعادل نصف كلفة هذا النوع من الخلايا (٢) .

اما بالنسبة لجمال الطاقة من الحرارة الارضية والوقود من الفضلات ومن حركة الرياح وحرارة المحيطات وعملية المد والجزر بالنسبة للبحار والتيارات المائية فلا يوجد اي توقعات بان يكون لها إنتاج هام كمصدر للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

وقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بموضوع الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ، وذلك بسبب وفرة الاشعة الشمسية في منطقة الخليج العربي وقلة الايام الغائمة في السنة ، وقد بدأت من اجل ذلك في التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا واليابان الا ان الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ما زالت تحتاج الى المزيد من الابحاث ، التي تتطلب تضامير جهود دولية كبيرة . ان مشاريع الطاقة الشمسية ما زالت في طور التجربة وانه لا يتوقع تطوير هذا المصدر من الطاقة قبل نهاية القرن الحالي .

مما تقدم يتضح لنا كيف ان البترول الخام والغاز الطبيعي سيظلان المصدرين الرئيسيين للطاقة ، وسيظل البترول المحرك الرئيسي لعجلة

Energy R. & D. — OECD Publication 1975, page 214 - 215 (١)

Advanced Battery Technology — February 1976, page 3 (٢)

الصناعة في البلاد المتقدمة وذلك الى نهاية القرن الحالي على الاقل . وان مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الاخرى لا يمكنها ان تموض عن استخدامات البترول المتعددة كما يتضح لنا انه وان انخفضت نسبة مساهمة البترول في سد الطلب على الطاقة الا ان حجم الطلب على البترول يبقى في ازدياد مستمر .

ثانيا : الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والمستهلكة له : —

لم تعترف شركات البترول الرئيسية بمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ولم تقم لها وزنا الا حينها تم التوصل الى اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ بين البلاد المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وبين شركات البترول الاجنبية الكبرى والعاملة في هذه المنطقة ، حيث زيدت اسعار البترول لأول مرة بعد التخفيضات التي تعرضت لها في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

وبعد اتفاقية طهران ، وما تبعها من اتفاقيات مشابهة ، بدأت البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ، وظلت الامور سجالاتا بين هذه البلاد وبين شركات البترول الكبرى فيما يخص تحديد مستويات اسعار البترول وتحديد معدلات الضرائب التي تفرضها الحكومات على شركات البترول . وذلك الى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حيث تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) والتي بموجبها حصلت كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية لأول مرة على حصة ٢٥ ٪ من اسهم شركات البترول الاجنبية العاملة فيها . وبذلك بدأت حكومات البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة جديدة تلعب دورا بارزا في مجال الصناعة البترولية وذلك على حساب السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها شركات البترول . وبعد تطبيق المشاركة السابقة الذكر بدأت الحكومات المصدرة للبترول الاتصال المباشر بالبلاد المستهلكة للبترول ، وذلك من اجل تسويق حصتها من بترول المشاركة .

وهكذا امتد المشاركة الى ايجاد علاقات بترولية مباشرة بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له .

الا ان شركات البترول الاحتكارية لم يرق لها هذا الاتصال المباشر بين المنتجين (المصدرين) والمستهلكين وذلك خوفا منها على اسواقها التقليدية ، فسمعت هذه الشركات الى اعانة اقلية تمثل هذه العلاقات المباشرة مرة بالتهديد ومرة باشاعة ان البلاد المصدرة للبترول لا يمكن ان تضمن امدادات البترول للمشتريين او البلاد المستهلكة . الا ان التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) ومباشرة تطبيقها منذ الاول من يناير سنة ١٩٧٤ ادى الى التعجيل باقامة علاقات بترولية مباشرة بين البلاد المصدرة للبترول وبين البلاد المستهلكة له .

وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما فشلت المفاوضات بين شركات البترول وبلاد الخليج العربي المصدرة للبترول والاعضاء في منظمة الاوبك قررت هذه البلاد من جانبها (من جانب واحد) زيادة اسعار بترولها . وقررت ايضا انه في المستقبل سوف لن تتم مفاوضات مع شركات البترول بالنسبة لتحديد اسعار البترول . وان هذه المهمة تقع على عاتق البلاد المصدرة للبترول صاحبة الثروة وصاحبة الحق (١) .

ثم جاء مؤتمر الاوبك الذي عقد في طهران في ديسمبر سنة ١٩٧٣ حيث زيدت اسعار البترول مرة اخرى من جانب حكومات البلاد المصدرة للبترول اذ حدد في هذا المؤتمر ان ما تأخذه الحكومة (Government take) بالنسبة للبترول القياسي (Marker Crude) وهو النفط العربي الخفيف (السعدي الخفيف) هو سبع دولارات (٢) .

وفي اجتماع طهران السابق تدارس وزراء الاوبك حالة السوق البترولية والاضاع الاقتصادية المالية ، وخاصة ظاهرة ارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة من البلاد الصناعية والتدهور الذي اصاب الوضع النقدي العالمي .

(١) انظر : قرار الاوبك المذكور اعلاه في اجتماع الكويت في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(٢) انظر : القرار المذكور - طهران ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

والتخفيضات المتلاحقة التي حدثت بالنسبة للعملة المالبيسة الرئيسية مثل الدولار والجنيه الاسترليني . مقررنا الدعوة الى عقسد مؤتر استثنائي لبلاد الاوبك وذلك في مدينة جنيف في السابع من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧٤ .

وفي ٧ يناير سنة ١٩٧٤ عقد وزراء بترول الاوبك اجتماعهم الاستثنائي في جنيف ، وناقشوا مشكلة ارتفاع الاسعار والتضخم والتدهور السريع في القوة الشرائية لعائدات البترول . وراوا انه من المفيد ان يعقد اجتماع مع مثلي البلاد المستهلكة للبترول لمناقشة هذه المشكلات ومحاولة التوصل الى اجراءات مشتركة للحد من زيادة الاسعار الطزونية ويجاد نوع من الاستقرار بالنسبة للنظام النقدي العالمي . وكذلك مناقشة الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة .

ولا بد نذكر ايضا ان استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي في معركة اكوير ، قد ادى الى الكشف عن اهمية البترول كسلعة سياسية استراتيجية ، تلك الاهمية التي لم يكن العرب يدركونها قبل ذلك . وفي هذه الفترة التي استعمل فيها العرب سلاح البترول ادركت البلاد الصناعية الكبرى هي الاخرى مدى اهمية وحيوية البترول بالنسبة لاقتصادياتها .

فعندما دعت بلاد الاوبك الى الحوار مع البلاد الصناعية ترددت الاخيرة كثيرا وذلك لانها لم تشأ ان تذهب الى الحوار وهي متفرقة .. فبرزت الدعوات المختلفة والتي ناهت بتكتل البلاد المستهلكة للبترول . وكانت الولايات المتحدة الامريكية ، على رأس البلاد الداعية الى التكتل من جانب المستهلكين ، خاصة بعد بروز اهمية منظمة الاوبك والمكاسب التي حققتها نتيجة للساومة الجماعية بالنسبة لاسعار البترول ، وكذلك للفعالية التي استخدمت فيها البلاد العربية المصدرة للبترول سلاح البترول .

وقد جاءت الولايات المتحدة بفكرة وكالة الطاقة الدولية اذ دعس الرئيس الامريكى السابق ريتشارد نيكسون البلاد الصناعية الكبرى الى عقد مؤتمر لها في واشنطن في ١١ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ ، وذلك لتوحيد موقفها تجاه البلاد المصدرة للبترول .

ولم يكتب لهذا المؤتمر النجاح ، وذلك بسبب معارضة البلاد المصدرة للبترول من ناحية وبسبب معارضة فرنسا واحكامها عن الدخول نسي اي نوع من انواع الفكتل والذي قد يؤدي الى مجابهة مع بلاد الاوبك (١) .

وازاء مؤتمر واشنطن دعت بلاد الاوبك الى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الاولية وذلك في نطاق الامم المتحدة ، حتى يتحمل كل بلد مسؤوليته . وفي ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في امور البترول والمواد الاولية . وفي هذه الدورة اوضحت معظم الوفود انه لا يمكن ان ينظر في امور البترول بنائى عن امور الطاقة الاخرى والمواد الاولية . كما اوضحت معظم الوفود وخاصة وفود البلاد الاخذة في النمو (مجموعة السبع والسبعين) ان مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود الى البترول وانما تعود الى طبيعة العلاقات الاقتصادية المالية والغائمة على استغلال البلاد الصناعية وشركتها لثروات البلاد الاخذة في النمو .

واوضحت البلاد الاخذة في النمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل البلاد الصناعية ، واعربت عن تضايقها مع البلاد المصدرة للبترول التي تنتمي معها الى العالم الثالث (٢) .
وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع البلاد الصناعية وكذلك البلاد الاخذة في النمو وغير المصدرة للبترول ان سبب المشكلات الاقتصادية

(١) انظر : متاح المعنية — التكتلات البترولية الدولية — محاضرة القيت في جامعة مين شمس — القاهرة — فبراير سنة ١٩٧٦ .

(٢) لقد حاولت البلاد الصناعية تليب البلاد الاخذة في النمو ضد البلاد المصدرة للبترول عن طريق تسببة هذه الأخيرة ببلاد العالم الرابع .

العالمية عائد الى الزيادة التي حدثت في اسعار البترول ، وان البؤس والحربان الذي يقاس منه كثير من شعوب العالم الثالث عائد الى اسعار البترول (١) .

الا ان هذا الادعاء لم يقتنع احدا ، حتى البلاد الصناعية نفسها ، فلم تقتنع به ، ومثل ذلك فرنسا فقد اعلنت صراحة عدم اقتناعها بوجهة النظر الامريكية هذه وابتعت تنهها اكثر لموقف البلاد الاخذة في النمو بما في ذلك المصدر للبترول .

واكثت على ضرورة الحوار مع البلاد المصدر للبترول والبلاد الاخرى الاخذة في النمو .

وقد انبرى عدد من الكتاب الاقتصاديين العالميين ، ومن بينهم عدد من كبار المفكرين الامريكيين الى تنفيذ وجهة نظر حكوماتهم ، ونادوا بضرورة تفهم وجهة نظر البلاد الاخذة في النمو فنجد ان كتابا مثل الدكتور مركلين مدير المعهد الدولي بجامعة دلاس الامريكية قد وجه رسالة الى وزير الخزانة الامريكي السيد وليم ساين في ١٠ سبتمبر ١٩٧٤ ووضح فيها انه يود ان يشد انتباهه الى الملاحظات التي ابداهها في مقابلته مع وكالة انباء CBS في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم العالمي الى الزيادة الكبيرة في اسعار البترول . فقد قال الدكتور مركلين في رسالته اود ان اشد انتباهكم الى ان الزيادة في اسعار البترول لم يكن لها ذلك التأثير الكبير على ارتفاع نسبة التضخم وانه بالرغم من زيادة اسعار البترول ثلاثة اضعاف الا ان هذه الزيادة لم تساهم الا بمعدل ٥ر٢٪ من التضخم والذي يبلغ ١٤٪ اما الباقى وهو ١١ر٥٪ فتمتد جذوره الى امور غير البترول (٢) .

(١) وكان هذه القشوب القليلة لم تكن كذلك الا بعد تصحيح اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ واتما قبل ذلك كانت تنعم بالرخاء والغنى . وهذا بالطبع منطق مغلوط .

(٢) بحث الينا الكتاب المذكور بصورة من هذه الرسالة التي بعث بها الى وزير الخزانة الامريكي السيد / وليم ساين .

وفي أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الى عقد اجتماع في اوائل سنة ١٩٧٥ يضم البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة للبترول ، والبلاد الاخذة في النمو الاخرى وقد رحبت البلاد المصدرة للبترول بهذه الدعوة واعلنت عن استعدادها للذهاب الى الحوار . الا انه في نوفمبر (تشرين الثاني) أعلن عن تشكيل منظمة تضم البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . سميت (بوكالة الطاقة الدولية) اشترك فيها ١٦ بلدا صناعيا عدا فرنسا التي عارضت ايجاد اي نوع من التكتل يضم البلاد المستهلكة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الطاقة الدولية . (١)

وكان الغرض من تشكيل هذه الوكالة وهو مجابهة منظمة الاوبك واتخاذ مواقف موحدة بالنسبة للبلاد الاعضاء فيها حيال جميع القضايا التي تأتي نتيجة لاي اجراء تتخذه منظمة الاوبك ، وكذلك التعاون منسوبة حالة الازمات وتقاسم المخزون البترولي اذا ما تعرض اي بلد عضو لحظر بترولي . ويعتبر تشكيل هذه الوكالة حدثا سلبيا في طريق العلاقات البترولية الدولية ، تماما كما ان الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة يعتبر حدثا ايجابيا .

قدبنا كيف ان البلاد المصدرة للبترول قد رحبت بالدعوة الفرنسية الى عقد الحوار ، الا ان هذه البلاد اكدت من جديد على ضرورة بحث جميع القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي ككل وذلك مثل المشكلات النقدية ومشكلات التنمية . ونقل التكنولوجيا والامور المتعلقة بالمواد الاولية والطاقة وكذلك ضرورة فتح اسواق البلاد الصناعية لمنتجات البلاد الاخذة في النمو .

(١) مفتح سعيد النضية - العلاقات البترولية - معاصرة القيت في جمعية التجار
المصريين - القاهرة - فبراير سنة ١٩٧٦ .

الا ان الولايات المتحدة اصرت في البداية على ضرورة بحث الامور المتعلقة بالطاقة فقط وعدم التعرض للامور الاخرى في هذا الحوار بل وتركها للمنظمات الدولية لمعالجتها ، وبعد مشاورات بين الحكومة الامريكية والفرنسية وافقت الولايات المتحدة على حضور اجتماع تمهيدي للحوار ، وقد شجما على ذلك عودة فرنسا الى حظيرة البلاد المستهلكة للبترول .

وفي ٢٤ يناير (كانون الثاني) عقد في مدينة الجزائر مؤتمر القمة الاول لبلاد الاويك حيث ناقش المؤتمر استراتيجية البلاد المصدرة للبترول من الحوار ، وبعد ان رحبت بدعوة الرئيس الفرنسي لمعد الحوار ، اكد المؤتمر على ضرورة ان يبحث في الحوار بالاضافة الى الطاقة المواد الاولية ومسائل التنمية ونقل التكنولوجيا والمشكلات النقدية . واكد مؤتمر قمة الاويك على ضرورة اعتبار بلاد الاويك جزءا من بلاد العالم الثالث ورفض اي تفرقة او تمييز بينها (١) .

ثم وجهت الحكومة الفرنسية الدعوة الى ثلاث مجموعات من البلاد لحضور مؤتمر تحضيري يعقد في باريس (٢) . وهذه المجموعات هي :
١ - مجموعة البلاد الصناعية (المستهلكة للبترول) وتضم الولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوروبية المشتركة واليابان .
ب - مجموعة البلاد المصدرة للبترول . وتضم المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا .
ج - مجموعة البلاد الاخذة في النمو وتضم البرازيل والهند وزائير .
ففي ٧ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ اجتمع ممثلو المجموعات

(١) انظر : مقررات مؤتمر القمة لبلاد الاويك - الجزائر - ١٤ يناير سنة ١٩٧٥ .

(٢) Middle East Economist Survey — Supplement to Vol. XVIII

No. 25 11 April 1976 (Touch and go for Dialogue).

الثلاث في باريس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع التمهيدى هو وضع اسس الحوار والاتفاق حول الموضوعات التي سوف تدرج في جدول أعمال المؤتمر العالمى ، وذلك لحل مشكلات العالم الاقتصادية على أساس من العدل والتكافؤ والاحترام المتبادل ، مع اعطاء الاولوية لإيجاد الحلول لمشكلات البلاد الاخذة في النمو .

وبعد عشرة ايام من النقاش المضنى لم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على جدول لأعمال المؤتمر القادم للحوار . فقد تمهد ممثلو البلاد المصدرة للبترول باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار اسعار البترول لفترة طويلة نسبيا ، ومد البلاد الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لاعادة تدوير ما لديهم من فوائض من رؤوس الاموال وفي مقابل ذلك طالبوا بان تقوم البلاد الصناعية بدور فعال في تطوير اقتصاديات بلاد العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد بدأ التباين في وجهات النظر يظهر عندما حاول المؤتمر التمهيدى بحث مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار القادم . وقد أوضح ممثلو السوق الأوروبية المشتركة بانهم ليس لديهم الصلاحية لقبول او بحث اي جدول أعمال يتعدى موضوع الطاقة . او ما يتعلق بها ، مما زاد في شدة الخلاف بين الجانبين . ثم تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من ايران وزائير وممثلين عن السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك من أجل محاولة التوصل الى حل وسط بين الجدولين المقترحين من قبل السوق الأوروبية المشتركة ومن قبل دول العالم الثالث ، ثم ضمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الى هذه اللجنة . وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها بلاد العالم الثالث الا ان البلاد الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية اصررت على أن يبحث المؤتمر الامور المتعلقة فقط باسعار البترول وامداداته بينما تمسكت بلاد العالم الثالث ، بما فيها البلاد المصدرة

للبنترول ، على أن يكون البنترول أحد الموضوعات التي يجب أن يبحثها المؤتمر مثل المواد الأولية ومشكلات التنمية الاقتصادية والمشكلات النقدية المالية .

وقد بذل الرئيس الفرنسي ديستان مجهودا كبيرا من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، فقام بزيارة الجزائر ، واتفق مع الرئيس الجزائري هواري بومدين على حل وسط يعالج جدول الأعمال ، حيث اقترح الرئيسان أن يتكون جدول الأعمال من الأمور التالية : (١)

- ١ - المواد الأولية وتشمل :
 - أ - لمور الطاقة (البنترول والمصادر الأخرى للطاقة) .
 - ب - المواد الأولية الأخرى (بما فيها الأغذية) .
 - ج - حماية القوة الشرائية لمعقدات البلاد الأخذة في النمو .
- ٢ - التعاون الدولي من أجل التنمية :
 - أ - التعاون المالي .
 - ب - مساعدة البلاد الأكثر حاجة .
 - ج - إعادة النظر في النظام النقدي الدولي .
 - د - التبادل التجاري على أسس عادلة .
 - هـ - نقل التكنولوجيا .

وقد وافقت البلاد السبع الممثلة لبلاد العالم الثالث على هذا الاقتراح إلا أن البلاد الثلاثة (الممثلة للبلاد الصناعية) لم توافق على ذلك مما أدى إلى فشل هذا الاجتماع التحضيري .

وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه هذا المؤتمر هو تغيير اسمه من الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للطاقة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها الى الاجتماع التحضيري لمؤتمر التعاون الدولي .

وقد عادت فرنسا الى بذل جهودها من جديد من اجل اقناع الاطراف المختلفة بضرورة عقد اجتماع تحضيري ثان الا انه ازاء اصرار البلاد الاخذة في النمو على ضرورة وضع جدول اعمال شامل للمؤتمر وافقت أخيراً الولايات المتحدة على حضور الاجتماع التحضيري الثاني ، حيث ينظر في الامور المتعلقة بالمواد الأولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية بالإضافة الى امور الطاقة .

وفي ١٣ أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٥ عقد في باريس الاجتماع التحضيري الثاني ، وقد حضرت هذا الاجتماع البلاد التي سبق ان حضرت الاجتماع التحضيري الاول .

ولم تبحث في البداية المشكلات الهامة خوفاً من ان نجر الحاضرين الى المناهات التي تسببت في فشل الاجتماع التحضيري الاول . وراوا ترك الامور الرئيسية الى المؤتمر الذي سوف يعقد على مستوى وزاري في ١٦ ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ . وقد اتفق في هذا الاجتماع ايضا على تغيير اسم المؤتمر الى (المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي) ثم صدر عن الاجتماع بيان تضمن النقاط الرئيسية التالية : (١) — ١ — تابع المجتمعون الحوار الخاص بالطاقة والمواد الأولية والمسائل المالية المرتبطة بها .

(١)

— Final Declaration of the preparatory meeting for the conference
on International Economist Cooperation (Paris, 16 Oct. 1976).

٢ - تم الاتفاق على تسمية المؤتمر القادم باسم المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، على أن يبدأ هذا المؤتمر أعماله في ١٦ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٥ في مدينة باريس على مستوى الوزراء كما اتفق على توسيع دائرة المؤتمر ليضم سبعة وعشرين عضوا بدلا من أحد عشر عضوا .

٣ - يتم اختيار خمسة بلاد صناعية أخرى ، واثنى عشر بلدا من البلاد الاخذة في النمو بالإضافة الى الاحد عشر بلدا السابقة ليصبح العدد سبعة وعشرين عضوا .

٤ - تقرر ان يكون للمؤتمر رئيسان يتم اختيارهما من قبل كل من المجموعتين المشتركين . وسينتاب الرئيسان ترأس الجلسات .

٥ - تقرر الاقتراح انه على المؤتمر القادم انشاء اربع لجان متخصصة وهي : (١) -

أ - لجنة الطاقة .

ب - لجنة المواد الأولية .

ج - لجنة التنمية .

د - لجنة الشؤون المالية .

على أن تضم كل لجنة خمسة عشر عضوا من بينهم عشرة أعضاء يمثلون البلاد الاخذة في النمو وخمسة يمثلون البلاد الصناعية .

٦ - يجب عند اختيار أعضاء اللجان مراعاة الاعضاء الذين لهم ارتباط ومصالح مباشرة بأعمال كل لجنة .

٧ - يختار لكل لجنة رئيسان واحد عن كل مجموعة ، ويكون ترأس الجلسات بالنياب ، ويجوز ان تجري اجتماعات مشتركة للرئيسين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

(١) جنبا زار مساعد وزير الخزانة الأمريكي السيد / بارسكي بلاد الخليج الصادرة للبرول في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ اقترحنا عليه تشكيل لجان اربع متخصصة وذلك لضمان سر أعمال المؤتمر وهي نفسها التي اخط بها الاجتماع الاقتصادي الثاني .

- ٨ - ويجوز ان تمثل المنظمات الحكومية التي تعني عناية مباشرة بالمشكلات المطروحة عن طريق مراقبين دون ان يعطوا حق التصويت .
وينبغي ان تضم القائمة الخاصة بهذه المنظمات على وجه الخصوص منظمة الاوبك والوكالة الدولية للطاقة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة الاغذية والزراعة (منظمة الجات) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية والصناعة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- ٩ - اذا ابدى اعضاء المؤتمر وعقبتهم في متابعة اعمال لجنة لا ينتهون اليها فلهم الحق في حضور اجتماعات هذه اللجنة بصفة مستمع .
- ١٠ - عند بدء اللجان الاربع لاعمالها لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار التفسيرات التالية : -
- أ - تقوم لجنة الطاقة بتخاذه كل الترتيبات اللازمة في مجال الطاقة .

- ب - تأخذ لجنة المواد الأولية عند ممارستها لمصلحتها بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المؤسسات الدولية في مجال المواد الأولية ، كما تتخذ هذه اللجنة الاجراءات التي قد تكون مقبولة في هذا المجال بما فيها الامور المتعلقة بالاغذية والتي نحظى باهتمام خاص من قبل البلاد الاخذة في النمو .
- ج - تأخذ اللجنة الخاصة بالتقنية ، وهي تمارس عملها ، بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المنظمات الدولية في هذا المجال ، كما تقوم بتسهيل واقامة تعاون دولي وثيق يهدف الى تطوير البلاد الاخذة في النمو .
- د - تقوم لجنة الشؤون المالية ببحث الامور المالية بما فيها الامور المالية التي تهم الاعضاء بصورة مباشرة مع مراعاة المؤسسات المالية الموجودة (صندوق النقد الدولي) والبنك الدولي للاعمار والتنمية . وصار معلوما لدى الاطراف المعنية بان اللجان الاربع سوف تمارس عملها في وقت واحد وان نتائج اعمالها مرتبطة فيما بينها على ان تقدم جميعها الى المؤتمر الوزاري .

١١ - واتفق ايضا انه يجوز لاي وفد ان يثير اي موضوع من اجل بحثه امام اللجان المذكورة سلفا على ان يكون له علاقة بالحوار .
١٢ - تكليف المؤتمر الوزاري القادم بتوجيه اللجان الاربعة السابقة وفقا لما جاء في هذا الاعلان .

١٣ - يوصي الاجتماع التحضيري هذا المؤتمر الوزاري بالنظر ايضا في المذكرات المرفقة بهذا الاعلان ويجوز طلب نقاش اية موضوعات لها صلة بعمل اللجان الاربعة .

١٤ - تقدمت بعض الوفود بمقترحات ارتوى بحثها من قبل اللجان المختصة ما دامت لا تخرج عن نطاق اعمال هذه اللجان .

١٥ - التوصية باعتماد اللغات الرسمية وهي الانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية .

١٦ - يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر باقرار لائحة النظام الداخلي والتي تعتمد على مبدأ الاجماع ، والذي على اساسه يتم اعتماد القرارات والتوصيات بعد ان تتحقق الرئاسة انه لم يعترض عليها .

١٧ - يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر بأن تكون له سكرتارية دولية تشارك بها مهام ادارية وفنية واسعة . وبأن يكون المؤتمر الوزاري مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيماته وطريقة عمله وايجاد التمويل الكافي لمقابلة اية نفقات في هذا المجال عن طريق مقترحات تقدم بواسطة الرئيسين المتناوبين لاجتماعاته .

وحتى يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة بهذا الخصوص فانه يفترض ان الحكومة الفرنسية ستكون مسؤولة عن توفير السكرتارية للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في شهر ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ وفي احوال مناسبة بالنسبة الى تلك الخدمات التي قدمت للاجتماع التحضيري .

١٨ - يوصي الاجتماع التحضيري بأن يقرر المؤتمر الوزاري الاجتماع ثانيا على مستوى الوزراء خلال اثني عشر شهرا ، وأن يعقد

اجتماع أو أكثر على مستوى اقل بعد ستة اشهر على الاقل من اجتماع المؤتمر الوزاري .

وفي السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حيث باشرت اللجان الاربعة اعمالها في مدينة باريس . وقد ترأس لجنة (١) الطاقة كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية بالتناوب وترأس لجنة المواد الأولية كل من بـيرو واليابان وترأس لجنة التنمية كل من الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة وترأس لجنة الامور النقدية كل من ايران والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد حققت لجنة الطاقة تقدما أكثر مما حققته اللجان الأخرى ، وما زالت اللجان منهكة في اعمالها وسط اجواء لا تخلو أحيانا من المزايدات بين الاطراف المختلفة (البلاد المتقدمة والبلاد الاخذة في النمو) .

هذا ومن المعتاد ان تعقد اللجان الاربعة اجتماعاتها في وقت واحد ، ومرة كل شهر . ويفتقر كل اجتماع ما بين اسبوع أو اسبوعين . وقبل كل اجتماع يتم اجتماع مشترك لممثلي البلاد الاخذة في النمو من جهة واجتماع آخر مشترك لممثلي البلاد الصناعية ، وذلك من أجل تنسيق مواقف كل مجموعة بالنسبة لسير اعمال اللجان المختلفة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٦ سوف يعقد اجتماع عام لمختلف اللجان على مستوى وزاري ، وذلك من أجل تقويم اعمال اللجان المختلفة طيلة الاثني عشر شهرا الماضية ، ولاعطاء الحوار دفعة أخرى الى الامام .

(١) المصدر : مصادرنا الخاصة .

المبحث الثالث

أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

كلت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين تنتج وتصدر البترول الخام الى معظم بلاد العالم ، وتكاد تكون المصدر الوحيد . وكانت منطقة خليج المكسيك أهم مصدر للبترول الخام . وهناك بدأت الشركات البترولية التي كانت تعمل في هذه المنطقة بالتوسع ليس فقط في الولايات المتحدة وانما في بلاد العالم الاخرى متعاونة مع شركات البترول الأوروبية ، وذلك قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس فقط على إنتاج البترول وانما على تسويقه وتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين في العالم كله (عدا الكتلة الشرقية) .

وادی هذا الوضع الى احتكار السوق البترولية العالمية بمفهومها الاقتصادي احتكار القلة (Oligopoly) وهذا الاحتكار أدى الى تحديد الاسس التي تم بموجبها تسعير البترول الخام بالشكل الذي يحقق أعلى ربح لشركات البترول الكبرى (Maximization of Profit) لقد حددت أسعار البترول الخام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة خليج المكسيك ، وبالنظر لتجانس البترول الخام النسبي فقد حددت أسعار البترول الاخرى بالمقارنة بالأسعار في خليج المكسيك ، وذلك لرغبة الشركات الاحتكارية في ذلك الوقت في تحقيق أكبر قدر ممكن من ربح سواء أكان البترول منتجا في خليج المكسيك أم منتجا في مناطق العالم الاخرى .

وسمي هذا النظام التسعيري للبترول الخام بنظام تسعير خليج المكسيك زائدا (Gulf Plus) (قاعدة الخليج) ، أو ما يسمى بنظام نقطة الاسس .

وبوجب هذه الطريقة يدفع مشتري البترول الخام أسعار البترول كما هي معلنة في خليج المكسيك زائدا أجور الشحن للمساهمة من خليج

المكسيك الى منطقة الاستيراد ، ايا كان مصدر البترول سواء الخليج العربي أو غنزويلا . وقد تم للشركات بتابعها هذه القاعدة في التسمير ربط جميع اسعار البترول في العالم بالاسعار المعلنه في خليج المكسيك وذلك لتحقيق اعلى الارباح من جميع مناطق الانتاج الاخرى في العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد انتاج الشرق الاوسط من البترول واخذت أهميته تزداد في تجارة البترول الدولية في نفس الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة الامريكية من البترول ، وتضاوت صادراتها الى العالم الخارجي ، وكذلك ازداد استهلاك نصف الكرة الغربي من البترول . وقد أدى ازدياد انتاج البترول في الشرق الاوسط بالحكومة البريطانية الى فتح باب المفاوضات مع شركات البترول ، حيث رفضت الحكومة البريطانية دفع أجور الشحن الوهمية والتي تدفعها للبترول المصدر اليها من الشرق الاوسط . وادى ضغط الحكومة البريطانية هذا الى أن قامت شركات البترول العالمية بتحديد نقطة اساس جديدة في الخليج العربي ، سميت بنظام الاساس المزدوج اذ أصبحت بموجبها اسعار البترول في الشرق الاوسط وفي الاسواق البترولية العالمية تساوي اسعار البترول في خليج المكسيك مضافا اليها أجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي الى الاسواق المصدر اليها بالنسبة لبترول اقطار الخليج العربي .

وأصبحت نابولسي بايطاليا نقطة التبادل وذلك بموقعها في منتصف الطريق بين الخليج العربي والمكسيك ولا يحق لاي بترول تعدي نقطة التبادل هذه حيث يتطلب ذلك أجور شحن اضافية .

وقد انتقلت نقطة الاساس بعد ذلك الى لندن حيث قامت شركات البترول بتخفيض الاسعار المعلنه لبترول الشرق الاوسط بعد زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة في الشرق الاوسط وزيادة الطلب على البترول ، وخاصة في أوروبا الغربية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الامريكية تفقد مركزها كأكبر بلد مصدر للبترول .

وقد ادعت الشركات البترولية أن تخفيضها للأسعار المعلنه كان ضروريا ، وذلك بحجة تمكن بترول الشرق الاوسط من الدخول الى السوق الأوروبية ومناقسة البترول الأمريكي والفنزويلي .

ولم تكف الشركات بنقل نقطة التعادل في لندن بل عملت على تخفيض الاسعار المعلنه للبترول الشرق الاوسط بصورة متكررة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كما قامت بزيادة الانتاج من منطقة الشرق الاوسط لاجاد مبرر لتخفيض أسعار البترول . كما ان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بلدا مستوردا للبترول الخام بعد أن كانت بلدا مصدرا له مما شكل أحد الأسباب التي حلت شركات البترول العالمية على تخفيض أسعار بترول بلاد الشرق الاوسط لان البلاد المصدرة للبترول في الشرق الاوسط سوف تتضرر وحدها من ناحية ومن ناحية أخرى لايجاد منافس للبترول الفنزويلي في السوق الأمريكية .

وبهذه التخفيضات المتواصلة انتقلت نقطة التعادل من مدينة لندن الى مدينة نيويورك .

هذا وقد اتسعت الفروقات بين أسعار بترول الخليج وأسعار الخليج المكسيك بسبب التخفيضات المتلاحقة والتي قامت بها شركات البترول العالمية وبسبب تصدير بترول الشرق الاوسط الى امكن بعيدة اضافة الى ذلك فقد كانت الشركات تحاول زيادة الفجوة بين أسعار البترول المختلفة . فعندما تزداد الاسعار المعلنه للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية ترتفع الاسعار المعلنه لبترول الخليج ولكن ليس بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاسعار في خليج المكسيك وعندما تنخفض أسعار البترول في الولايات المتحدة الأمريكية يتبعها انخفاض في أسعار الخليج ولكن بنسبة أكبر (١) .

(١) انظر : اقتصاديات بترول الشرق الاوسط - شارل عيسوي .

وفي سنة ١٩٥٩ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية نظام الكونا الاجباري لتحديد كميات البترول التي تدخل السوق الامريكية ، محافظة منها على استمرار الانتاج الداخلي من البترول نظرا لكلفته العالية مقارنة بكلفة البترول المستورد من الشرق الاوسط باعتبار ان السوق الامريكية سوق مغلقة . وكان من المفروض ان تتساوى اسعار بترول الخليج مع اسعار البترول الفنزويلي في أوروبا ولكن بدلا من ذلك عمدت شركات البترول الى عصم الرابطة بين اسعار البترول في خليج المكسيك وبين اسعار البترول في الشرق الاوسط ، وبدأت تخفض الاسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط ، حيث قامت بالتخفيض الاول في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٩ وبالتخفيض الثاني في آب (أغسطس) سنة ١٩٦٠ ، وقد كان هذا التخفيض الاخير السبب المباشر لتأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول ، وذلك بغرض تجميع هذه البلاد في منظمة للدفاع عن حقوقهم امام شركات البترول لمنعها من الاستمرار في تخفيض الاسعار المعلنة (١) ، اذ كان من اهم اهدافها المحافظة على معدلات اسعار البترول كخطوة أولى ، ثم تحسينها ما امكن كخطوة ثانية ، والوقوف امام شركات البترول الكبرى التي كانت تريد الحاق الضرر بالبلاد المصدرة للبترول عن طريق تخفيضها لاسعار البترول .

وقد نجحت منظمة الاوبك في الحفاظ على مستوى الاسعار منذ تاسيسها في سنة ١٩٦٠ . ولولا هذه المنظمة لاستمرت شركات البترول في تخفيض اسعار البترول المعلنة بحجة تدهور الاسعار المنخفضة في السوق الدولية .

والمعلوم ان الشركات لا تباع البترول الى طرف ثالث ، ذلك انها تسلم معظم حصتها من البترول ، عدا كميات قليلة جدا الى الشركات التابعة لها لتقوم بتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين .

(١) ملحق الحمية : اوبك والصناعة البترولية - السبب المباشر لتاسيس منظمة الاوبك - ١٩٧٥ .

ومنذ تأسيس منظمة الاوبك بدأت البلاد المصدرة للبتترول تطمع دورا بارزا في تحديد اسعار البتترول المتحققة ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية تنقيح الربيع في سنة ١٩٦٤ بحيث منحت بلاد الاوبك حسمات على الاسعار المعلنة لاحتساب ضريبة الدخل . وقد تغيرت هذه الحسمات تبعا لتفسير ظروف السوق البتروولية الدولية . وسنبعث فيما يلي الاسس والقواعد التي اثرت على تطور الصناعة البتروولية وتطور العلاقات البتروولية بين مختلف اطرافها .

اولا : اتفاقية طهران : (١)

في مطلع سنة ١٩٧٠ تحسنت اسعار البتترول المتحققة في السوق الدولية وذلك يرجع الى عوامل متعددة منها تخفيض الانتاج في ليبيا ، لاسباب فنية تتعلق بالمحافظة على الثروة البتروولية فيها وايضا انقطاع ضخ البتترول في خط التابلاين ، وقد ادت هذه الامور الى تقلص في عرض البتترول بالنسبة للطلب عليه مما رفع الاسعار المتحققة الى مستوى الاسعار المعلنة بل والى اعلى منها في بعض الاحيان . كما استطاعت بعض بلاد الاوبك بيع البتترول العيني والذي يحق لهذه البلاد استلامه من الشركات بنسبة ١٢٥٪ عينا (الربيع العيني) وليس نقدا ، باعلى من الاسعار المعلنة . كما ادركت بلاد الاوبك ان قيمة العوائد للبتترول الخام تقاس بقوتها الشرائية ، وان هذه القوة الشرائية اخذت تندهور بسبب عامل التضخم النقدي الحادث في البلاد الراسمالية ، والتي عمدت الى تصدير التضخم الى البلاد المصدرة للبتترول ، وذلك بزيادة اسعار المنتجات والسلع الصناعية التي تصدرها الى هذه البلاد الاخرى .

(١) فقد شاركنا زملاؤنا وزراء بتترول الخليج العربي الذين قلصوا بالتفاوض مع شركات البتترول حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران .

وفي المؤتمر الحادي والعشرين ، والذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الفترة ٩ - ١٢ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٧٠ ، قررت بلاد الاوبك اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على ثروتها البترولية فأصدرت القرار ٢١/١٢٠ والذي جاء فيه :—

« بعد الاخذ بعين الاعتبار التحسن العام الذي طرأ على الوضع الاقتصادي والتسويقي لصناعة البترول العالمية وكذلك قدرتها على المنافسة مع المصادر الاخرى للطاقة قررت اقطار منظمة الاوبك تبني الاهداف التالية :—

- ١ — زيادة نسبة الضريبة الى ٥٥ / كحد ادى .
- ٢ — وضع زيادة عامة في الاسعار المعلننة .
- ٣ — ازالة الفروقات القائمة في الاسعار المعلننة ، وذلك على اساس الاخذ بأعلى الاسعار السائدة في بلاد الاوبك .
- ٤ — اتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بكثافة البترول .
- ٥ — الضاء كافة الخصمبات التي منحت للشركات في اتفاقية تنفيق الربح .

وبعد اتخاذ هذا القرار في كراكاس عاصمة فنزويلا دخلت بلاد المنظمة في مفاوضات مع شركات البترول العالمية ، وقامت بلاد الخليج العربي بأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمفاوضات حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران ، ثم تلتها بعد ذلك اتفاقية طرابلس ، وهي على نسق اتفاقية طهران ، ولكنها عالجت الامور الخاصة ببلاد البحر المتوسط ، ثم عقدت الاتفاقيات الاخرى والتي تم بموجبها جميعا تحديد الاسعار المعلننة لبترول الخليج العربي والبحر المتوسط وشمالى افريقيا والبترول النابجيري والاندونيسي . واصبحت هذه الاتفاقيات اساسا لتحديد تركيب هيكل الاسعار الجديدة وفقا للاسس التي جاءت بهما مقررات

مؤتمر الاوبسك الذي عقد في كراكاس وبذلك انتقلت سلطة تحديد الاسعار من شركات البترول العالمية والتي كانت نحددها وفقا لمصالحها وهواها ، الى بلاد الاوبسك صاحبة الثروة ، ومن اهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الاتفة الذكر والموقعة مع شركات البترول ما يلي :-

١ - التضخم النقدي :

من المعلوم أن البلاد المصدرة للبترول ستورد المنتجات والسلع الصناعية والراسمالية من البلاد الصناعية ، وتدفع معظم عوائدها من البترول لقاء وارداتها هذه ومن المعلوم ان القوة الشرائية للعوائد تندهور سنويا ، وذلك بسبب زيادة اسعار المنتجات المصنعة ولهذا السبب نصت الاتفاقيات على زيادة الاسعار المعلنه بنسبة ٢.٥ ٪ سنويا للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للعوائد البترولية .

الا ان هذه النسبة كما تبين بعدئذ كانت منخفضة جدا قياسا الى معدلات التضخم المتحققة في البلاد الصناعية كما سنرى فيما بعد .

٢ - علاوة الكويت :

بدأت البلاد الصناعية منذ الستينات بسن القوانين لتحديد نسبة الكبريت في المشتقات البترولية ، وخاصة في زيت الوقود Fuel Oil محافظة منها على عدم تلوث البيئة . ولهذا السبب زاد الطلب على النعوط الخفيفة والتي يحوي على سبة قليلة من الكبريت مما زاد في قيمتها . وقد تضمنت اتفاقية طرابلس بذور هذا المبدأ الجديد الذي اغفلته اتفاقية طهران ، اذ نصت اتفاقية طرابلس على رفع الاسعار المعلنه بمقدار ١٠ سنت امريكي للبرميل الواحد بالنسبة للبترول الخام اللببي الخفيف . ومن المعلوم ان نسبة الكبريت في البترول اللببي منخفضة اذ لا تتجاوز ٠.٥ ٪

ثم تزداد العلاوة بمقدار ٢ سنت للبرميل ما بين سنة ١٩٧٢ — ١٩٧٥ (١).
الا ان امارة ابو ظبي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ وضعت قاعدة علاوة
الكبريت بصورة متكاملة وقاطعة ، وحصلت على علاوة للبرميل من بنزول
مربان بلغت ٧٠ سنت امريكي .

٢ — الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في البلاد الصناعية : —

تضمنت الاتفاقيات السابقة كذلك زيادة مقطوعة في الاسعار المعلنة
بلغت ٥ سنتات للبرميل الواحد للتعويض عن الزيادات التي تحصل
في المنتجات البترولية سنويا والتي كانت تحصل عليها شركات البترول .

٤ — احتساب فروقات الكثافة : —

نصت الاتفاقيات ايضا على نظام لاحتساب الكثافة بمقدار ١٥ ار.
سنت امريكي لكل ار. درجة كثافة ، اي ٥ ار. سنت امريكي لكل درجة
كاملة الى حد ٤٠ درجة (API) ، و ٢ سنت لكل درجة فوق ال ٤٠ درجة
(API) بينما كانت سلفا ٢ سنت امريكي لكل درجة ولجميع انواع
النفوط المختلفة .

كما نصت الاتفاقيات هذه على علاوات وقتية منها علاوة قنساء
السويس بسبب غلقها واضطرار الناقلات الى الالتفاف حول رأس الرجاء
الصالح مما يزيد في كلفة نقل البترول من الخليج العربي الى مراكز
الاستهلاك في اوروبا . وكذلك علاوة الشحن المؤقتة والتي اعطيت للنفوط
ذات المسافات القصيرة (Short Haul) وربطت هذه العلاوة بالمتطلبات
التي تطرأ على ممدلات اجور الشحن
Average Freight Rate, (AFRA) Assessment
للناقلات ذات الحجم الكبير (VLCC) والتي

(١) انظر : اتفاقية طرابلس لسنة ١٩٧١ .

يصدرها وكلاء الشحن في لندن في اول كل شهر . (١)

ثانيا : اتفاقية جنيف : —

على اثر التخفيض الرسمي للدولار الامريكي في كانون الاول سنة ١٩٧١ ، وهي العملة التي يقاس بواسطتها عوائد البلاد المصدرة ، طلبت الأخيرة من شركات البترول العالمية تعويضها عن الخسائر التي لحقتها نتيجة لتخفيض الدولار حيث دخلت في مفاوضات مع شركات البترول انتهت بالتوقيع على اتفاقية جنيف في العشرين من يناير سنة ١٩٧٢ (٢) .

وقد نصت اتفاقية جنيف على زيادة الاسعار المعلقة للبترول الخام بنسبة ٨.٤٩٪ في منطقة الخليج العربي وشرقي البحر الابيض المتوسط . وما يذكر في هذا الصدد أن التخفيض الذي حصل للدولار كان بنسبة ٨.٥٧٪ ، حيث ارتفعت قيمة الذهب من ٣٥ الى ٣٨ دولارا للاوقية الواحدة ، بينما كان التخفيض الحقيقي للدولار بنسبة ٧.٨٩٪ .

وأهم ما تضمنته اتفاقية جنيف هو الملحق رقم ٢ والمتعلق بكيفية زيادة الاسعار المعلقة في المستقبل استنادا الى التغيرات التي تحصل

(١) يؤخذ المعدل لكافة أشهر والفرق بينه وبين المعدل ٧٢ من المقاييس المالي (World Scale) ويضرب الناتج في ٨٨. سنت للبرميل في ليبيا و ٨٥. سنت للبرميل بالنسبة لشرقي البحر الابيض المتوسط .

(٢) لقد كسبا من المشاركين في وضع اتفاقية جنيف .

في قيمة الدولار ازاء العملات الاخرى المتبعة في الجدول (١) .
وبموجب اتفاقية جنيف نقد ارتفع السعر المعلن للبترول العربي
الخفيف من ٢١٨٠ دولار للبرميل الى ٢٤٧٩ دولار للبرميل ، وارتفع
بترول مريان ابو ظبي من ٢٢٣٥ الى ٢٥٤٠ دولار للبرميل .

(١) نص المعلقة الحسابية التي انفق عليها على ما يلي :-

١ - انخفا المتوسط الحسابي للزيادة التي طرأت في قيمة العملات اتسع والذي
بلغت نسبته ١١.٢٪ ازاء الدولار في تاريخ الاتفاق مقارنة بالمعدل الاساسي
في ٣٠ ابريل سنة ١٩٧١ لصندوق النقد الدولي كما مبين في الحساب اناه.
نغير سعر الصرف للدولار بتاريخ الاتفاق مقارنة بمعدل الاساسي في ٣٠
ابريل سنة ١٩٧١ .

معدل صندوق النقد الدولي :

١١.٥٧	العملة البلجيكية
٨.٥٧	العملة الفرنسية
١٢.٥٨	العملة الالمانية
٧.٤٨	العملة الايطالية
١٦.٥٨	العملة اليابانية
١١.٥٧	العملة الهولندية
٧.٤٩	العملة السويدية
٨.٥٧	العملة الانكليزية
١٢.٥٠	العملة السويسرية
٩٩.٢١	المعدل الحسابي

$$\frac{11.2}{99.21} = 11.2\%$$

٩

٢ - بماك احتساب المتوسط الحسابي كل ثلاثة اشهر لسعر الصرف للعملات
التصاع ازاء الدولار مقارنة بالمعدل الاساسي في ٣٠ ابريل سنة ١٩٧١ والى
نحين من الحسابات تغير بنسبة درجتين صغورا او نزولا عن المعدل الاول
وهو ١١.٢٪ (او المعدل الاخر كفيما تكون الحالة) فيكون المعدل الجديد
النتائج من الحسابات هو المتوسط الحسابي الجديد ويبدأ تطبيقه في اول الفصل

القادم وإذا تغير هذا المعدل فتجرى المعاملة التالية : —

أ — بالنسبة إلى أسعار الطحيج العربي :

السعر المعلن المطبق في السوم

الأول من الفصل أو لم يكن هناك + ٨٤٩ ر. ب. ت. يربط

السعر = —————

المعدل ١١٠٢

أي تعديل

المعدل

ب — بالنسبة إلى الأسعار المطبقة لشراي البحر الأبيض المتوسط تطبق المعاملة

السابقة بشكل منفصل بدون علاوة قناة السويس وعلاوة الشحن المؤقتة .

علاوة قناة السويس المعدلة زالت دا

علاوة الشحن المؤقتة = علاوة قناة السويس

زائدا علاوة الشحن المؤقتة

(١ + ب) × (٨٤٩ ر. ب.)

والتي نحدد بها الإضافات ×

١١٠٢

التي لها علاقة ولكن بدون

التعديلات حسب هذا الاتفاق

ت — السعر المعلن في تاريخ التنفيذ كما تحدده الإضافات التي لها علاقة .

أ — آخر معدل حسابي مطبق والذي يسبق تغير التمثيلات أو المعدل الحسابي

الأول إذا لم يكن هناك معدل حسابي قد أتى بعده .

ثالثا : اتفاقية جنيف الثانية : —

قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثمن للدولار الأمريكي ١٢ شباط (فبراير) سنة ١٩٧٣ ، وتبعه تفرات كبيرة في أسعار الصرف الدولية وعلى الأثر طالبت بلاد الأوبك بالتعويض مجددا عن الخسائر التي لحقتها بعد هذا التخفيض ، وكذلك عن الخسارة التي نجمت عن التفرات في أسعار الصرف ، حيث قامت معظم البلاد الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية ، مما زاد في تخفيض الدولار وزاد من خسارة بلاد الأوبك . وقد دخلت هذه البلاد مع شركات البترول في مفاوضات طويلة وفي أماكن متعددة . فمن غينا إلى القاهرة وطرابلس وانتهت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في جنيف في الثاني من يونيو سنة ١٩٧٥ حيث زادت بموجب هذا الاتفاق الأسعار المعلقة للبترول وعدلت بذلك اتفاقية جنيف الأولى بها يتناسب والوضع الدولية الجديدة وتحسبا للتطورات المتوقعة المستقبل .

وارتفعت الأسعار المعلقة بموجب اتفاقية جنيف الثانية بنسبة ١١٫٩٪ إذا ما قارنا الزيادة بمستوى الأسعار في الأول من يونيو سنة ١٩٧٣ أي قبل التخفيض الأخير للدولار ، وهذا يعني أن السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قد ارتفع من ٢٫٥٩١ في أول يناير سنة ١٩٧٣ إلى ٢٫٨٩٨ دولار للبرميل . وبمقارنة أخرى فإن السعر المعلن قد ارتفع بنسبة ٥٧٪ فقط إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الأولى والتي لم تطبق بسبب المفاوضات التي كانت تدور بين البلاد المصدرة للبترول وبين شركات البترول العالمية لتعديل الاتفاقية (١) .

(١) السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في فبراير سنة ١٩٧٣ هو ٢٫٧٤٢ دولار للبرميل وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الأولى .

وقد عملت اتفاقية جنيف الاولى بـادخال بعض المبادئ الجديدة عليها وهذه المبادئ هي : —

١ — سبق أن نصت اتفاقية طهران على زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ٢٥٪ للتعويض عن التضخم بالاضافة الى زيادة قدرها خمسة سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في اسواق البلاد الصناعية . وقد رفعت هذه الزيادة الى ٤٨ سفت وذلك اعتباراً من الاول من يناير سنة ١٩٧٣ . اي انها زبعت بنسبة ٨٤٩٪ وهي الزيادة التي كان قد اتفق عليها عندما زبعت الاسعار المعلقة كما جاءت به اتفاقية جنيف الاولى .

٢ — ادخلت في قائمة العملات بالاضافة الى العملات السابقة العملة الكندية والاسـترالية .

٣ — يحتسب المعدل الحسابي للعملات المتخذ اسـاساً لاحتساب ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار شهرياً بدلاً من فصلياً كما كان في الاتفاقية الاولى .

٤ — تطبق المعادلة ، متزبـد او تنخفض الاسعار ، بحصول تغير في المعدل الحسابي بين الدولار والعملات الاخرى بنسبة ١٪ بينها كتت الاتفاقية الاولى تتطلب لتطبيق هذه المعادلة أن يكون التغير في هذا المعدل الحسابي ٢٪ .

رابعاً : الزيادة في الاسعار المعلقة في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ : —

بعد ازدياد الطلب العالمي على البترول في النصف الثاني في سنة ١٩٧٣ ، وتخوف العالم من أزمة الطاقة التي شغلت العالم في بداية سنة ١٩٧٣ حصل ضغط شديد على الاسعار المتحققة ، والذي جعلها ترتفع بحيث أصبحت توازي أو تفوق الاسعار المعلقة ، هذا بالاضافة الى التضخم النقدي الذي أخذ يرتفع في البلاد الرأسمالية بمعدلات عالية ومخيفة ، واخذ يأكل من القوة الشرائية للموائد البترولية .

فأزاء هذا الوضع كان لا بد من إعادة النظر في اتفاقية طهران وجعلها تتفق والمعاملات الجديدة حيث أصبحت بنود هذه الاتفاقية لا تنسجم والواقع كما وصفها الشيخ أحمد زكي الميمني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي عندما قال « بأن الاتفاقية بوضعها الحالي ميتة أو تكاد تكون تحتضر . (١) أو كما قال الدكتور سمعون حمادي وزير البترول العراقي السابق « ان اتفاقية طهران لم تعد عادلة أو منسجمة مع الأوضاع المستجدة . (٢)

وكان لا بد من إيجاد طريقة للحفاظ على العلاقة بين الاسعار المتحركة والاسعار المعلقة ، بحيث ترتفع الاسعار المعلقة أوتوماتيكيا كلما ارتفعت الاسعار المتحركة للمحافظة على نفس مستوى العلاقة القديمة .

وعلى هذا الاساس ، وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في فيينا في ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ ، قرر المؤتمر دعوة شركات البترول الى الاجتماع في ٨ تشرين اول سنة ١٩٧٣ لاعادة النظر في اتفاقية طهران .

وقد جرت قبل الاجتماع مشاورات بين بلاد الخليج العربي لتبادل وجهات النظر والتنسيق فيما بينها وعقد الاجتماع في التاريخ المحدد الا انه لم يؤد الى نتيجة ايجابية ، وهذا راجع الى أن الاختلافات بين بلاد الخليج وشركات البترول كانت ما تزال كبيرة . وفي هذه الاثناء انطلقت في الشرق الاوسط حرب اكتوبر لسنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مما حدا بشركات البترول العالمية الى خلق الاعذار لقطع المفاوضات ، اذ انها كانت تتوقع ان يهزم العرب عسكريا وهم الاغلبية في منظمة الاوبك ، وان يأتوا الى المفاوضات وهم في موقف ضعيف . (٣)

(١) انظر : عالم النفط — ١٥ ايلول سنة ١٩٧٢ .

(٢) انظر : ايضا عالم النفط ١٥ ايلول سنة ١٩٧٢ .

(٣) انظر : مقال الطيبة مقالات بترولية — سلاح البترول — سنة ١٩٧٥ .

فما كان من وزراء بترول بلاد الاوك الا ان اعطوا شركات البترول مهلة عشر ايام وقرروا الاجتماع في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في الكويت لتقرير ما يجب اتخاذه لمواجهة موقف شركات البترول وكذلك لتحديد السعر المعقول للبترول المنتج من بلدانهم . (١)

وفي الاجتماع الوزاري لبلاد الخليج العربي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في مدينة الكويت قرر وزراء الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والمراق وقطر وايران عدم اعادة المفاوضات مع شركات البترول وقرروا زيادة السعر المعلن لنفوطهم جماعيا بنسبة ٧٠٪ فاصبح السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ١١٩ره دولار للبرميل بعد ان كان ٣٠.١١ قبل الزيادة . واتفق الوزراء على ان السعر المتحقق في السوق البترولي الدولي هو الذي يحدد السعر المعلن آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين السعرين ، كما كان في سنة ١٩٧١ اي قبل اتفاقية طهران والتي حددت العلاقة بين السعر المتحقق والسعر المعلن بـ ١ : ١٤ على التوالي ، وعليه فان السعر المتحقق للبترول العربي الخفيف والبالغ ٣٦٥ دولار للبرميل ، يحدد السعر المعلن بـ ١١٩ره دولار للبرميل ومن القرارات المهمة لهذا المؤتمر ايضا ما يلي : -

- ١ - يتم تحديد علاوة الكبريت بالنسبة للبلاد صاحبة العلاقة من قبلها وحسب ما تليه طبيعة السوق . (٢)
- ٢ - الاستمرار في تطبيق اتفاقية جنيف .

(١) تضمنت الشركات عرضا بزيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٥٪ وتحويل عائد التضخم وربطه بسعر قياسي معقول لها للفرص المتقابل والذي تقدمته الدول المنتجة فهو زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٠٠٪ وايجاد طريقة بحيث تعمل الاسعار اونوميكيا وتكون الاسعار المعلقة تزيد عن الاسعار المتحققة بنسبة ٤٠٪ وربط عائد التضخم بسعر الجبلية للمنتجات الصناعية .

(٢) اطلعت ابو ظبي زعم الهجرة في مجال علاوة الكبريت وقد وضعت لهذا الغرض معادلة لتحديد مقدار علاوة الكبريت اشرف على وضعها المؤلف .

الزيادة في الاسعار المعلقة في كانون الاول ديسمبر سنة ١٩٧٢ : -

على اثر الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٢ وانقطاع البترول للمسابقات القصيرة من البحر الابيض المتوسط (Short Haul Crude) (٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول العراقي في باتياس و ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في طرطوس في سوريا و ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول السعودي في صيدا) كان له الاثر الكبير على اختلال التوازن بين عالمي العرض والطلب بالنسبة للبترول الخام . وعندما جاء القرار العربي ، والذي اتخذ في الكويت في ١٧ اكتوبر والذي قرر فيه وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول تخفيضاً شاملاً بنسبة ٥ / ١ شهرياً الى ان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في حرب سنة ١٩٦٧ واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ثم تلا ذلك قرار البلاد العربية بقطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا وذلك لدعمها المباشر لاسرائيل اثناء الحرب . (١) كما قامت الحكومة المراقية بتأميم حصص الشركات الامريكية والهولندية في شركة بترول البصرة المحدودة .

وقد زادت هذه القرارات من اختلال التوازن بين عالمي العرض والطلب وارتفعت بنتيجته اسعار البترول المتحققة حتى وصلت الى مستويات اعلى بكثير من الاسعار المعلقة . ففي تونس استطاعت الحكومة التونسية الحصول على سعر للبترول قدره ١٢٫٦٤ دولار للبرميل

(١) كانت أهم عظمى هي أول من أطلق الرصاصة الأولى في حرب البترول عندما قررت قطع البترول عن الولايات المتحدة الامريكية ثم تبعتها البلاد العربية الاخرى .

لبيعاتها الآتية (Spot Sale) حيث تنافست الشركات الأمريكية على الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للحظر والتي بلغت ٨٠٠٠ طن . (١)

كما وارتفعت الاسعار المتحققة في منطقة الخليج العربي حيث حصلت المملكة العربية السعودية على ٩٢٪ من السعر المعلن لمبيعات بترومين (شركتها الوطنية) .

كما وصلت بعض اسعار البترول الايرانية الآتية الى ما يزيد عن الـ ٨ دولارات للبرميل . (٢) وكانت ابو ظبي قد نجحت في عقد صفقة مباشرة باعت بموجبه كمية من بترولها الى شركة جابال لين اليابانية وذلك في صيف سنة ١٩٧٢ حصلت بموجبه على اسعار بلغت اكثر من ٩٤٪ من السعر المعلن . (٣)

ولما كانت البلاد المصدرة للبترول قد قررت في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٢ ربط اسعار البترول المعلنه بالاسعار المتحققة وكانت الاسعار المعلنه تساوي ١ : ١ الى الاسعار المتحققة كان لا بد من اعادة النظر في هذه العلاقة النسبية بين الاسعار المعلنه والاسعار المتحققة وخلق ميكانيكية جديدة في تسعير البترول الخام ولهذا السبب اجتمع وزراء بترول بلاد الخليج العربي الست وهم ابوظبي وايران والسعودية والكويت وقطر والعراق مع شركات البترول في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٢ في فينوا انهم بدون نتيجة تفكر . وكان الوزراء يتوقعون من الشركات تقديم اقتراحات جديدة حول كيفية تسعير البترول الخام نظرا للظروف والمعطيات الجديدة.

(١) انظر : نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية (M E E S) العدد :

١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ .

(٢) نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية M E E S العدد :

٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ .

(٣) انظر : اتفاقية جابال لين مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية .

ولكن شركات البترول في هذا الاجتماع لم تقدم أي مقترحات .
وفي المؤتمر الوزاري السادس والثلاثين والذي عقد في فيينا في
الفترة ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ قرر المؤتمر تكليف الهيئة
الاقتصادية بدراسة الاسس التي يجب اعتمادها في تركيب هيكل الاسعار
باعتباره مادة اولية ، مشابه للمواد الاولية الاخرى الداخلة في التجارة
العولية ، وفي نفس الوقت قرر المؤتمر ضرورة اجتناع الهيئة الاقتصادية
اربع مرات سنويا للنظر في هيكل وتركيب الاسعار وتحديد مستواها
ودراسة العوامل المؤثرة فيها .

واقترح ان يكون الاجتماع الاول للهيئة الاقتصادية في ١٧ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ يتبعه اجتماع وزاري لبلاد الخليج العربي في ٢٢ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ في مدينة طهران لتحديد الاسعار المعلنة على اساس
الدراسات والتوصيات التي ستقدمها الهيئة الاقتصادية للمؤتمر الوزاري
والتي سيتم تطبيقها ابتداء من الاول يناير سنة ١٩٧٤ .

مؤتمر طهران (١) الوزاري في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٧٣ .

في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري في طهران للنظر في
الاسعار المعلنة كانت الاسعار المتحققة وصلت الى مستوى لم تصله من
قبل . ففي المزداد الذي اعلنته ايران لبيع كميات من البترول وصلت
الاسعار الى ١٧ دولار للبرميل ، وكذلك ارتفعت الاسعار في شمالي
افريقيا ونايجيريا الى مستويات خيالية حيث حصلت نايجيريا على سعر
بلغ ٢٤ دولار للبرميل ، وذلك بسبب قلة المعروض من البترول وكون
البترول الناجيري غير خاضع للحظر الذي فرضه المنتجون العرب . ومع
هذا فان المؤتمر لم يأخذ هذه الاسعار بعين الاعتبار وذلك لكونها مؤقتة ولا
تمثل مستوى السوق الحقيقي للبترول . وبعد مناقشات طويلة بين وزراء

(١) حضر الاجتماع وزراء دول الخليج السنة « السعودية ، العراق ، ايران ، ابو ظبي ،
قطر ، الكويت ، وحصرتهم ونود اخرى من الجزائر واندونيسيا وليبيا ونيجيريا ونزويلا
حصرتهم كمراتب » .

بلاد الخليج العربي قررت اللجنة الوزارية تحديد دخل الحكومة للبترول العربي الخفيف وهو البترول القياسي (Marker Crude) بمقدار ٧ دولارات للبرميل ، ويكون السعر المعلن على هذا الاساس ١١٦٥١ دولار للبرميل ان هذا يعني زيادة في الاسعار المعلنه تبلغ ١٣٠ ٪ من السعر المعلن في أكتوبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٣ .

ولقد كانت بعض البلاد وعلى رأسها ايران ، تريد زيادة دخل الحكومة بأكثر من ٧ دولارات للبرميل في حين ان بعض البلاد الاخرى لم توافق على الزيادة بهذا المعدل ، ومنها المملكة العربية السعودية ، والتي وافقت عليه تمثيلا مع الاكثرية .

والجدير بالذكر أن هذا المؤتمر جاء بقرارات وتوصيات مهمة من بينها أن البترول العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) اعتبر البترول الذي تقاس او تحدد بواسطته اسعار النفط الاخرى وذلك حسب الكثافة والموقع الجغرافي ونوعية البترول .
والخاميس التي تحدد بواسطتها نوعية النفوط المختلفة هي : —

١ — الكثافة (Gravity) : —

حدد فرق الكثافة بـ ٣ سنتات لكل درجة اقل من ٢٤ درجة (API) و ٦ سنتات لكل درجة أعلى من ٢٤ درجة (API) بينما كانت سابقا ٥١ سنت لكل درجة اقل من ٤٠ درجة (API) و ٢ سنت لكل درجة تزيد عن ٤٠ درجة

٢ — علاوة الكبريت : —

من القرارات المهمة في هذا الاجتماع ضرورة احتساب علاوة كبريت للبترول الذي يحتوي على نسبة كبريت اقل من البترول القياسي (تبلغ

نسبة الكبريت في البترول القياس ١٧ /) وكثقت شركات البترول نحصل
على علاوة الكبريت هذه لنفسها ولسنوات طويلة .

٣ - الموقع الجغرافي : -

تحدد علاوة الموقع الجغرافي باحتساب الفرق بين كل ميناء وجزيرة
كوان الوهمية محسوبة على اساس المعدل العالمي ٧٢ (World Scale 72)
وحسب المعدلات لاجور الشحن لسنة ١٩٧٣ وتقرر ان يكون ميناء راس
تنورة هو الاساس في احتساب علاوة الشحن اي اعطاء ميناء راس تنورة
علاوة صفر وتقاس الموانئ الاخرى قبلا بميناء راس تنورة .

وعلى اساس المبادئ اعلاه فقد اصبحت الاسعار المعلنة للبترول
المنتج في الخليج العربي هي كما يلي بمقارنة بالبترول القياسي : -



فروق التوزيع					نوع البترول
السعر المعلن دولار	الشحن	الكويت (١) مولار	الكتلة	الكتلة	
١١,٦٥١	٢٤	البحري الخفيف
١١,٥٦١	٣١	البحري المتوسط
١١,٤٤١	٢٧	البحري الثقيل
١١,٨٧٥	٣٤	البحري الخفيف
١١,٥٤٥	٣١	البحري الخفيف
١٢,٠٨٦	البحري الخفيف
١٢,٥٦٦	البحري الخفيف
١٢,٦٣٦	البحري الخفيف
١٢,٦٧٢	البحري الخفيف
١٢,٠١٢	البحري الخفيف
١٢,٤١٤	البحري الخفيف

المصدر : بترولوم انتلجنس ويكي كانون الاول سنة ١٩٧٣ العدد ٥٣ .

(١) من المعلوم أن أبو ظبي كانت قد حصدت طاقة الكويت كما هي في البترول ومن لم حصدت بلاد الخليج العربي الاخرى طاقة الكويت لبترولها استغلتها الى طاقة الكويت التي حصدتها أبو ظبي الخطين بنظر الاعتبار الفروقات في نسبة الكويت .

كذلك من القرارات المهمة التي خرج بها المؤتمر الدعوة الى اجتماع استثنائي في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٤ لمناقشة امكانية البدء في حوار بين البلاد المصدرة والبلاد المستهلكة لتجنب الزيادات الحزونية في أسعار المنتجات الصناعية من أجل المحافظة على القيمة الشرائية لعائدات البترول المصدر .

خامساً : تطور ضريبة الدخل والريع : -

كما قد ذكرنا سابقا ان اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ قد نصت على زيادة ضريبة الدخل من ٥٠٪ الى ٥٥٪ على اثر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الليبية مع شركات البترول العاملة في أراضيها ، وقد شجع النجاح الذي حققته ليبيا في تغيير النظام الضريبي بزيادته من ٥٠٪ الى ٥٥٪ حكومات البلاد المصدرة للبترول الاخرى على رفع نسبة الضريبة الى المستوى الجديد وهو ٥٥٪ .

وكانت نسبة الضريبة الـ ٥٠٪ قد طبقت منذ توقيع اتفاقيات مناصفة الارباح في الخمسينات . وقبل توقيع اتفاقية طهران كانت شركات البترول تحقق ارباحا تتراوح بين ٣٠ و ٢٥ سنت أمريكي للبرميل ازدادت هذه الارباح بعد زيادة الاسعار المطنة ، وبعد التحسن الكبير الذي حصل في اسعار البترول المنخفضة ، اذ جاءت هذه الارباح نتيجة الفروقات بين الاسعار الفعلية في السوق البترولية الدولية والمبء الضريبي على شركات البترول والمتكونة من مجموع الضريبة والريع وكلفة الانتاج كما هو مبين ادناه . (١)

(١) يمكن احتساب عائد الحكومة والمكون من الضريبة والريع بالمعادلة التالية :

(الضريبة ٥٠٪ - الريع ١٢٪)

عائد الحكومة = م.ر. (م - ٠.١٢م - م) + (م - ٠.١٢م)

عائد الحكومة = م.ر. ٠.٦٢م - م.ر. ٠.١٢م + م.ر. ٠.١٢م

عائد الحكومة = م.ر. ٠.٦٢م - م.ر. ٠.١٢م

م = المصدر المعلن .

م = كلفة الانتاج .

وتصبح المعادلة بعد زيادة الضريبة الى ٥٥٪ هي ٠.٦٢م - م.ر. ٠.١٢م

دولار للبرميل	
١٨٠.	السعر المعلن للبتروول العربي الخفيف قبل اتفاقية طهران
١٠٠.	تكلفة الإنتاج
٢٢٥٠.	الربح
١٤٧٥٠.	الربح الإجمالي على أساس السعر المعلن
٧٣٨٠.	الغريبة ٥٠٪
٤٠ ر	السعر المتحقق في السوق
١٠٠٠٦٣.	الكلفة الغريبة (الغريبة + الربح + كلفة الإنتاج)
٣٣٧٠.	ربحية الشركات
١١٦٥١.	بعد زيادة الأسعار المعلننة وزيادة الغريبة؛
١٠٠ ر.	السعر المعلن للبتروول العربي الخفيف في ١-١-١٩٧٤
١٤٥٦٠.	الكلفة
١٠٠٠٩٥.	الربح ١٢٥٪
٥٥٥٢٠.	الربح الإجمالي على أساس السعر المعلن
١٠٠٨٢٥.	الغريبة ٥٥٪
٧١٠٠٨.	السعر المتحقق في السوق ٩٣٪ من السعر المعلن
٣٧٢٧.	الكلفة الغريبة
	ربحية الشركات

يتبين من التحليلات السابقة ان ارباح الشركات قد ارتفعت نتيجة زيادة الاسعار المعلنه بها يزيد عن عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية طهران ، فكان لا بد ان تعمل البلاد المصدرة للبترول على تقليص ارباح الشركات ، ليس فقط من اجل الاشتراك في هذه الارباح ، ولكن لسبب اهم بكثير من الحصول على الارباح الا وهو دعم شركات البترول الوطنية حيث وضعت الشركات الاجنبية الكبرى بسبب الهيكل الضريبي في موضع تنافسي افضل من الشركات الوطنية والتي وجدت صعوبة في تسويق حصتها من البترول بمستوى اسعار اعادة الشراء والذي حدد بنسبة ٩٣٪ من السعر المعلن . في حين تستطيع شركات البترول الكبرى بيع البترول باقل من هذا المستوى بكثير وكانت النتيجة الطبيعية ان فقدت شركات البترول الوطنية اسواقها لصالح شركات البترول الاجنبية مما اضطر بعض الحكومات الى بيع المزيد من بترول المشاركة الى هذه الشركات . وهذا يؤدي الى الاضعاف من قيمة مبدا المشاركة ، والذي ينص على دخول الشركات الوطنية السوق البترولية من اوسع الابواب ومنافسة الشركات الاجنبية واكتساب الخبرة والسيطرة على السوق البترولي والذي كان محتكرا من قبل الشركات الكبرى لحقبة طويلة من الزمن فكان لا بد من تصحيح هذا الوضع وتقليص الفروقات الى ابعاد الحدود بين الاسعار المتحققة والتي تباع بها شركات البترول الوطنية والكلفة الضريبية على شركات البترول العالمية .

وبعد مرور ستة اشهر على زيادة الاسعار المعلنه والتي طبقت في الاول من يناير سنة ١٩٧٤ لم تعمل بلاد الاوبك شيئا يذكر لتصحيح الوضع الى ان جاء المؤتمر الوزاري لمنظمة الاوبك . والذي عقد في كينو عاصمة الاكوادور . ففي الخامس عشر من يونية سنة ١٩٧٤ تقرر زياده نسبة الربح من ١٢.٥٪ الى ١٤.٥٪ (١) وعلى الرغم من كون هذه

(١) أصبحت معالجة اعضاء عائد الحكومة تصلوي ١١٥٢٥.م - ٥.م.ك

الزيادة طفيفة وبالتالي كان لها تأثير بسيط على الكلفة الضريبية ، اذ ارتفعت الكلفة الضريبية على شركات البترول بمقدار ١١ سنت للبرميل .
الا انها كانت بداية الطريق في اتجاه تخفيض ارباح شركات البترول وتغيير النظام الضريبي ، حيث لا زال الفرق كبيرا بين الاسما والمنحقة والكلفة الضريبية على شركات البترول .

وحتى لو اخذنا معدل كلفة البترول على شركات البترول بلضافة ما تشتريه هذه الشركات من بترول المشاركة باسعار اعادة الشراء (Buy Back) واضافته الى كلفة البترول الذي تستلحه الشركات غاته يساوي ٤٠٪ من الانتاج بالكلفة الضريبية .

وقد بقيت هذه المشكلة مدار بحث بين العاملين في شؤون البترول وخاصة على مستوى الهيئة الاقتصادية التابعة لمنظمة الاوبك وقد اجريت دراسات متعددة سواء من قبل الهيئة الاقتصادية او من قبل البلاد الاعضاء نبعها تقديم اقتراحات متعددة كلها كانت تعالج موضوع زيادة الضريبة والريع .

ولم يكن الغرض منها بالاساس هو الحصول على عوائد اضافية بقدر ما هو تقليص الفروقات بين الاسما والمنحقة والكلفة الضريبية ، لما لها من تأثير مباشر ومستمر على الاسعار ، ولما تؤدي اليه من خلق مشكلات كبيرة لشركات البترول الوطنية ، التي حاولت تسويق حصتها من بترول المشاركة بشكل مباشر ، والتي عليها ان تبيع هذه الحصة بسعر السوق البائع ٩٣٪ من السعر المعن . فالشركات الكبرى تحصل على ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) بالكلفة الضريبية ، والبالغة في ذلك الوقت بالنسبة للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٧٢٣ دولار للبرميل ، واذا فرضنا ان هذه الشركات تشتري المتبقي من الانتاج من بترول المشاركة وهو ٦٠٪

(Participation Oil) بسعر السوق ، وهو يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن . والبالغ ١٠.٨٤ دولار للبرميل ، فان هذه الشركات تحصل على البترول بمعدل ٩.٣٩ دولار للبرميل (هذا ما يسمى بمعدل كلفة الشراء) ويقل هذا المعدل فيما اذا رغبت او استطلعت الشركات الاجنبية اقل من ٦٠٪ من الانتاج كما هي الحال في كثير من بلاد الاوك . وبناء على ذلك فان الفرق بين اسعار السوق ومعدل كلفة البترول على الشركات الاجنبية تصل الى ١.٤٤ دولار للبرميل ، وقد تزيد في حالة عدم استلام الشركات لكل انتاج المشاركة ، وهذا الفرق الكبير يعطى الشركات الاجنبية الكبرى المرونة في المساومة والتحرك نحو تخفيض اسعارها . بحيث تكون منافسا قويا للشركات الوطنية وتضمها في موقف صعب في الوقت الذي تريد فيه الاخرة الحفاظ على مستوى اسعار مبيعاتها عند حد مستوى اسعار اعادة الشراء (Buy Back Price) .

وفي المؤتمر الاستثنائي الحادي والاربعين (Extra-ordinary) لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) والذي انعقد في مينا في ١٢ - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ تقرر ضرورة التعويض عن التضخم النقدي الحاصل في البلاد الصناعية ، والتي اثرت على القوة الشرائية للموائد القروية . ولمعالجة هذا الوضع تقرر زيادة معدل دخل الحكومة بنسبة ٣٥٪ (١) اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ مع تجسيد الاسعار المعلنة للفصل الرابع من سنة ١٩٧٤ . وتحمل هذه الزيادة شركات البترول الاجنبية هذه المرة وليس المستهلك .

(١) قدر معدل التضخم لاسعار الجملة في بلدان المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (O E C D) بما يزيد من ١٤٪ قسمت على اربعة فصول وعلى هذا الاساس زيد معدل دخل الحكومة بمتتبع ٢٥٪ للفصل الرابع فقط وبحيث اخذ السنة كلها بنظر الاعتبار .

ويتضمن القرار اعلاؤه زيادة الربح من ١٤٪ الى ١٦.٦٧٪ وهي نسبة الربح التي كانت مطبقة في فنزويلا في ذلك الوقت ويطرح مقدار الزيادة في الربح من مجموع الزيادة المعتدة في دخل الحكومة وتضاف الى الضريبة بما تعادلها نسبيا مع مرك الباب مفتوحا لبلاد الاويك لتعديل نسبة الضريبة حسب ظروفها وحسب النسب الضريبية المطبقة في بلادها. وقد قامت بلاد الخليج العربي برفع نسبة الضريبة من ٥٥٪ الى ٦٥.٧٥٪ ، وبذلك تعادل زيادة الربح الى ١٦.٦٧٪ والضريبة الى ٦٥.٧٥٪ زيادة دخل الحكومة بنسبة ٣٥٪ كما تمررها المؤتمر الوزاري(١) .

وفيما يلي الطريقة لكيفية احتساب عوائد الحكومة والكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية بعد الزيادات الاخيرة في ضريبة الدخل والربح .

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف (٢)	١١.٦٥١
كلفة الانتاج	٠.١٠
الربح ١٦.٦٧٪	١.٩٤٢
الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن	٩.٦٠٩
الضريبة ٦٥.٧٥٪	٦.٣١٨
الكلفة الضريبية	
دخل الحكومة يساوي	٨.٢٦٠
زائد كلفة الانتاج	٠.١٠
الكلفة الضريبية على الشركات	٨.٣٦٠
السعر المحقق ٩٣٪ من السعر المعلن	١٠.٨٤٠
الكلفة الضريبية	٨.٣٦
ربحية الشركات المساهمة	٢.٤٨٠ دولار

(١) اصبحت معاملة احتساب دخل الحكومة بزيادة الضريبة والربح بالنسب الجديدة الى ٧١.١٥٩٢٧٥ م - ٦٥.٧٥ م . ك .

(٢) اخذنا البترول العربي الخفيف لانه اخطر ان يكون البترول الثقيل ، ولذلك للسهولة وكان من الممكن اخذ اي نوع من انواع القنوط الاخرى .

أما بعد قرار منظمة الاوبك الاخير فقد تقلصت أرباح الشركات من ٢٧٢ دولار للبرميل الى ٢٤٨ دولار للبرميل ، وذلك للبترول الذي تستلمه هذه الشركات عن حصتها البالغة ٤٠ ٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil)

وكانت الشركات الاجنبية تشتري جميع أو معظم بترول المشاركة والمائد للحكومات بأسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣ ٪ من السعر المعلن، ولكن حتى لو اخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار فان أرباحها من البرميل الواحد لا تزال عالية وذلك كما هو مبين أدناه : —

٢٣٤٤	= (الكلفة الضريبية)
٦٥٠٤	= (السعر المتحقق)
<hr/>	
٩٨٤٨	معدل الكلفة على الشركات
١٠٨٤	السعر المتحقق للبرميل
٩٨٤٨	معدل الكلفة للبرميل الواحد
<hr/>	
٩٩٢ - دولار	ربحية الشركات بالبرميل

أما اذا كانت الشركات لم تسلم ايا من ٦٠ ٪ من الانتاج ، وهو حصة الحكومات ولنفرض أنها استلمت فقط ٤٠ ٪ وهي حصتها وحدها فاذا اخذنا أبو ظبي (١) كمثل فان أرباحها من البرميل ترتفع عن المعدل السابق كما هو مبين أدناه :

(١) قلت هذه النسبة في سنة ١٩٧٦ لمصبحت الشركات تلتزم ٢٠ ٪ من الانتاج بدلا من ٤٠ ٪ كما كانت في سنة ١٩٧٥ وهي تساوي برميل من بترول المشاركة (المساهمة) — أما الـ ٢٠ ٪ فضلوي نصف حصة الحكومة .

٥٠٠ من ٨٣٦٠ =	٥١٨٠
٥٠٠ من ١٠٨٤٠ =	٥٤٢٠
	<hr/>
معدل كلفة البترول للبرميل	٩٦٠٠
السعر المتحقق	١٠٨٤
معدل الكلفة للبرميل	٩٦٠
	<hr/>
ربحية الشركات	١٢٤ دولار

ومما تقدم يتبين ان ارباح الشركات الاجنبية لا زالت تزيد عن الارباح التي كانت تحققها قبل اتفاقية طهران فهي تحقق ٢٤٨ دولار للبرميل في حالة احتساب بترول المساهمة فقط وبين دولار الى ١٢٥ دولار للبرميل في حالة احتساب معدل كلفة بترول المساهمة والمشاركة (Equity and Participation) لذلك كان لا بد من اتخاذ اجراء يتبع الاجراءات السابقة لوضع الامور في نصابها فجاء مؤتمر بلاد الخليج العربي في ابو ظبي ، والذي دعت اليه دولة الامارات العربية المتحدة وحضره كل من العراق والكويت والسعودية وايران وقطر بالاضافة الى الامارات العربية . وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر على اسس جديدة بالنسبة لتحديد الضريبة والريع ، وذلك عن طريق تخفيض الاسعار الملتنة بمقدار ٤٠ سندا امريكا للبرميل وزيادة ضريبة الدخل من ٦٥٧٥ ٪ الى ٨٥ ٪ والريع من ١٦٦٧ ٪ الى ٢٠ ٪ . ولم توافق كل من ايران والعراق والكويت على تطبيق المبادئ الجديدة المقدمة بالاصل من المملكة العربية السعودية ، وطلبت ان يبحث هذا الموضوع على مستوى منظمة الاوبك حيث تتواجد جميع البلاد الاعضاء .

وبعد قرار ابو ظبي الشهير تقلصت ارباح الشركات الاجنبية واصبحت عند مستوى معقول بالنسبة الى الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية التي قد استرجعتها وحقت بالاضافة اليها ارباحا طائلة غير مكتسبة . لقد كانت الصناعة البترولية في الماضي وقيل قرار ابو ظبي تحقق معدلات من الربح عالية جدا لم تحققها اي صناعة اخرى في التاريخ (١) .

ونما يلي طريقة احتساب الموائد وارباح الشركات الاجنبية بعد تطبيق قرار ابو ظبي (٢)

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف	١١٦٥١
التخفيض	٠.٤٠
السعر المعلن الجديد	١١٢٥١
كلفة الانتساج	٠.١٠
الربح ٢٠ ٪	٢٢٥
الدخل الخاضع للضريبة	٨٩٠١
الضريبة ٨٥ ٪	٧٥٦٦
الكلفة الضريبية	
عائد الحكومة يساوي	٩٨١٦
زائدا كلفة الانتاج	٠.١٠
الكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية	٩٩١٦ دولار

Arthur D. Little

(١) انظر :

"The Economic Impact of Middle Eastern"

(٢) أصبحت معادلة احتساب مائدات الحكومة هي :-

٨٨.٨ - م - ٥.٨ = د

السعر المتحقق	١٠٤٦٣
الكلفة الضريبية	٩٩١٦
ربح الشركات من بترول المساهمة	١٠٥٤٧ دولار

وفي حالة استلام ٦٠ ٪ من (بترول المشاركة) بالإضافة الى بترول المساهمة فان معدل ربح الشركات على هذا الاساس يكون كما يلي :

٤٠ ٪ من ٩٩١٦ =	٣٩٦٦
٦٠ ٪ من ١٠٤٦٣ =	٦٢٧٨
معدل كلفة البترول على الشركات الاجنبية	١٠٢٤٤
السعر المتحقق	١٠٤٦٣
معدل كلفة البترول	١٠٢٤٤
معدل ربحية الشركات	٢٢١٩ دولار

وفي حالة استلام ٤٠ ٪ من الانتاج (بترول المشاركة) فان ارباح الشركات للبرميل الواحد تكون كما يلي :

٥٠ ٪ من ٩٩١٦ =	٤٩٥٨
٥٠ ٪ من ١٠٤٦٣ =	٥٢٣١
معدل كلفة البترول	١٠١٨٩
السعر المتحقق	١٠٤٦٣
معدل ربح الشركات	٢٧٤ دولار

وقد حقق قرار ابو ظبي فوائد متعددة نذكر منها ما يلي :

١ - تخفيض الاسعار المتحققة للمستهلك وذلك لان التخفيض في السعر المعلن كانت من نتيجته تخفيض في الاسعار المتحققة ، وذلك لان السعر المتحقق عبارة عن نسبة معينة من السعر المعلن (٩٣ ٪ من السعر المعلن) كما هو مبين ادناه :

١١٦٥١	السعر المعلن القديم
١٠٨٣٥	السعر المتحقق ٩٣ ٪ من السعر المعلن القديم
١١٢٥١	السعر المعلن الجديد
١٠٤٦٣	السعر المتحقق الجديد
<hr/>	
٠.٣٦٨ دولار	الفرق بين الاسعار المتحققة

وهذا يعني ان السعر المتحقق قد انخفض بالنسبة للبرميل بحوالي ٣٧ سنت امريكي .

٢ - دعم شركات البترول الوطنية وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك بزيادة الكلفة الضريبية والتي اصبحت لا تستطيع البيع باقل من الاسعار التي تباع شركات البترول الوطنية ، والا تعرضت للخسارة كما انها لا تستطيع البيع باعلى من الاسعار التي تباع بها شركات البترول الوطنية . لانها بذلك ستفقد زبائنها اذ سيكون البترول متوافرا في السوق الدولي بالاسعار المتحققة الجديدة .

٣ - تقلص ارباح الشركات الاجنبية واسترجاع حقوق البلاد المصدرة للبترول والاستفادة من الارباح الهائلة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية لفترة طويلة لما فيه مصلحة البلاد المصدرة للبترول ، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مؤتمر ابو ظبي القرار ، والذي عرف بقرار ابو ظبي الشهير كانت دوائر منظمة الاوبك والهيئة الاقتصادية التابعة لها تدرس موضوع توحيد الاسعار وتغيير النظام الضريبي

للتخلص من الارتباطات التي وجدت باتباع قاعدة تعدد الاسعار
من مملكة الى محقة الى اسعار اعادة الشراء .. الخ .

وفي المؤتمر الثاني والاربعين لمنظمة الاوبك ، والذي انعقد في غينا
بتاريخ ١٢ - ١٣ ديسمبر لسنة ١٩٧٤ قرر المؤتمر اتباع قاعدة السعر
الموحد . ونظرا لاهمية قرار ابو ظبي فقد اخذت الاسس والنتائج المالية
المرتبة عليه اساسا في تحديد السعر الموحد الجديد لبلاد الاوبك ،وتحدد
في ضوءه اسعار البترول الاخرى ، ويوجب قرار ابو ظبي اصبح مثلا
دخل الحكومة السعودية من البرميل من بترولها ، وهو البترول القياسي
(العربي الخفيف) ، هو ١٢-١ دولار . وقد توصل المؤتمر الى هذا
المعدل بتطبيق قرار ابو ظبي بتخفيض السعر المعلن بمقدار ٤٠ سسفا
وزيادة ضريبة الدخل الى ٨٥٪ والريع ٢٠٪ وبيع بترول المشاركة (٦٠
٪ من الانتاج) باسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣ ٪ من السعر المعلن .

ومنذ زيادة الاسعار المعلنه في الثاني والعشرين من ديسمبر سنة
١٩٧٤ ، والتي طبقت مع بداية سنة ١٩٧٥ لم تقم بلدان الاوبك بزيادة
الاسعار المعلنه بل حصل العكس اذ خفضت
الاسعار المعلنه بمقدار ٤٠ سنتا كما راينا بعد اتخاذ
قرار ابو ظبي في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٤ وجرى تطبيقه من قبل بلاد الاوبك
مع بداية سنة ١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من التضخم النقدي الذي حصل
في سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والذي نتج عنه تخفيض فعلي في القوة الشرائية
للموائد البترولية . والذي عوضت عنه بلاد الاوبك بمض الشيء بواسطة
زيادة ضريبة الدخل والريع على الشركات الاجنبية خلال سنة ١٩٧٤ .
ونميا عدا ذلك فقد جهدت الاسعار المعلنه منذ الاول يناير سنة ١٩٧٤
وحتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

وقد عذرت بلاد الاوبك خلال هذه الفترة على تحذير البلاد الصناعية
ودعوتها الى ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن

ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة والمصدرة الى بلاد الاوبك مما يؤثر على القيمة الفعلية لمعدات البترول مما قد يضطرهم الى دفع اسعار اعلى للمنتجات والسلع التي يستوردونها وذلك من مواد راسمالية او الغذائية او خدمات .

وتتطلب المحافظة على القيمة الحقيقية للموارد البترولية (القوة الشرائية) تعديل الاسعار بنسبة تساوي نسبة التضخم النقدي الذي حصل بعد اخر زيادة لاسعار البترول ، وذلك لكي تحافظ اسعار البترول على قيمتها الحقيقية .

وهناك عدة احصائيات نشرت حول نسبة التضخم التي يمكن اعمادها في البلاد الصناعية ، وما يهينا هو في الحقيقة التضخم الحاصل نتيجة لاستيرادات بلاد الاوبك وليس التضخم الحاصل في البلاد الصناعية ولذلك فانا سنطرق فقط لبعض احصائيات التضخم الحاصل في البلاد الصناعية مع ان جميع الاحصائيات المنشورة تشير الى ان نسبة التضخم في البلاد الصناعية قد تراوحت ما بين ٢٠ و ٢٠٠٪ .

ومن الحسابات التي قامت بها سكرتارية منظمة الاوبك اعمادا على الاحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية والاقليمية - ومنها صندوق النقد الدولي ، بنضح مدى التأثير السلبي الكبير على عائدات البترول لبلاد منظمة الاوبك .

فاستنادا الى هذه الاحصائيات فان اسعار السلع المصدرة الى بلاد الاوبك من البلاد الصناعية قد زادت بنسبة ٢٨٦٪ بين سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وانها ازدادت ايضا بنسبة ٢٠٪ خلال التسعة اشهر الاولى من سنة ١٩٧٥ ، كما ان معهد البحث الاقتصادي للشرق الاوسط في طوكيو

يؤكد هذه الأرقام في الحراسة الاقتصادية التي قام بها (١) .
وفي المؤتمر الوزاري العادي الذي عقد في ليبرفيل في الفلبين في
العاشر من يونيو سنة ١٩٧٥ تقرر تجميد الأسعار المعلنة للبترول حتى
نهاية سبتمبر ١٩٧٥ .

ونظرا لأن التضخم النقدي ما زال مستمرا بمعدلات عالية فإن العوائد
البترولية اخذة في التدهور المستمر ولذلك قرر المؤتمر أيضا بأنه سينظر
في تعديل أسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس والأربعين والذي عقد
في فيينا في الفترة من ٢٤-٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وبعد مناقشات طويلة بين
وزراء البترول حول تحديد نسبة التضخم الذي حدث في البلاد الصناعية .
والذي أدى إلى تدهور في قيمة العوائد البترولية ، رغبت بعض البلاد
الأعضاء في زيادة أسعار البترول بنسبة ٢٠٪ وذلك قياسا على معدلات
التضخم الحقيقية . في حين أن بعضا آخر طلب تجميد الأسعار لفترة أخرى
وإذا كان لا بد من زيادتها فيجب أن لا تتجاوز الزيادة نسبة ٥٪ فقط .

(١) انظر : Imported Inflation of OPEC member countries
تبين الدراسة أن أسعار المنتجات التي تستوردها بلدان أوبك قد ازدادت بنسبة
٢٨,٢٪ بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ .
Mess Supp. 14 Nov. 1975.

وأخيراً اتفق الوزراء على حل وسط (١) يقضي بزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪
وذلك حفاظاً على وحدة الأوبك ، على أن تطبق الزيادة على البترول
العربي الخفيف (بترول القياس) فأصبح السعر الجديد هو ١١٫٥١ دولار
بدلاً من ١٠٫٤٦ دولار للبرميل وعلى أن يبدأ تطبيق هذه الزيادة ابتداءً من
أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ثم تجميد الأسعار عند هذا المستوى الجديد إلى
نهاية شهر يونيو سنة ١٩٧٦ حيث سيبحث من جديد في موضوع أسعار
البترول .

وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة الأوبك في بالي بإندونيسيا لم تتمكن
الدول الأعضاء من الاتفاق على صيغة تعالج بها موضوع الأسعار للفترة
القادمة . ولذلك تقرر الاستمرار في تجميد الأسعار عند المستوى الحالي
حتى نهاية سنة ١٩٧٦ .

(١) كان لوفد الإمارات العربية المتحدة الدور الأول في إيجاد النسبة الوسطى وهي
الـ ١٠٪ والتي حظيت بقبول الجميع وذلك بالتشاور مع وفد الكويت

الفصل الثانی

مستقبل العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول

المبحث الأول : الإمارات والمشاركة

المبحث الثاني : شركة بترول أبوظبي الوطنية

مستقبل العلاقة بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مقدمة :

قد يكون من الصعوبة بكان تحديد العلاقات المستقبلية بين الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية . ومما يزيد من هذه الصعوبة هو تنازع الاختصاصات في مجال الصناعة البترولية بين السلطات البترولية الاتحادية وبين السلطات المحلية لكل امانة من ناحية ، وعدم اتباع الامارات الاعضاء في الاتحاد سياسة بترولية واحدة على النطاق المحلي وخاصة بالنسبة لعلاقتها بشركات البترول الاجنبية .

ففي الوقت الذي سارت فيه امانة ابو ظبي في طريق المشاركة الى ان وصلت الى قاعدة ٦٠ ٪ : ٤٠ ٪ نجد مثلاً امانة دبي تعلن في صيف سنة ١٩٧٥ انها امتت شركات البترول الاجنبية في حين ان ظواهر الامور لا تدل على حدوث مثل هذا التاميم (١) .

ومهما يكن فمن الممكن القول بان مستقبل العلاقات البترولية بين حكومة الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية مرتبط بدون ادنى شك بمستقبل العلاقات بين شركات البترول الاجنبية وبين حكومات البلاد المجاورة والاعضاء في منظمة الاوبك ، وذلك تمشياً مع مبدأ نظرية الاوتامي المستطرفة . اذ ان حكومة الامارات العربية المتحدة حريصة على ان تحصل على عائد من تصديرها للبرميل من البترول الخام يساوي ما تحصل عليه بلاد منظمة الاوبك الاخرى .

(١) عدم خلق جهاز وطني لتولي مهام الصناعة البترولية المأمومة . ولكن يمكن القول بان شركات البترول الاجنبية لا تريد استثمار اموالها في امانة دبي ، وهي لذلك نصحت حكومتها بان تمان عن التاميم مع بقاء شركات البترول عملياً من جميع القواحي الفنية والادارية والتسويقية .

ان ظروف الصناعة البترولية تخلف عنها في معظم البلاد المصدرة للبترول فيما عدا المملكة العربية السعودية والتي تتشابه في ظروفها البترولية الى حد كبير مع دولة الامارات العربية المتحدة . فمن المعلوم ان الامارات العربية المتحدة قد انضمت الى نادي البلاد المصدرة للبترول (سنة ١٩٦٢) في حين ان البلاد الاخرى قد سبقتها في مجال تصدير البترول بعشرات السنين ، كما ان هناك مناطق في الامارات العربية المتحدة ما زالت بكرا وتحتاج الى استكشاف ، كما انه توجد بعض الحقول البترولية الكبيرة الممقدة مثل حقل زاكم الاعلى (Upper Zakum) والذي يحتاج الى تكنولوجيا متطورة جدا حتى يمكن استغلاله بطريقة فنية سليمة لا تؤثر على مخزونه (١) .

وترى الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية الابقاء على هذه الشركات كشريك في الصناعة البترولية . وتذهب هذه الشركات الى انها قد تجد نفسها امام مازق تكون فيه مضطرة الى التفكير في ترك الامارات العربية المتحدة خاصة اذا ما اصبح بقاؤها يشكل بالنسبة لها عبئا ماليا كبيرا يقلل مما اعتادته من ارباح طائلة . وتدعي شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) انه في الوقت الذي يطلب منها ان تدفع على حصتها ، والبالغة ٤٠ ٪ من الاناج ضريبة دخل تبلغ ٨٥ ٪ وربما يصل الى ٢٠ ٪ يتحتم عليها لكثير من استثمار مبالغ طائلة في مشاريعها البحرية تبلغ ١٥٠٠ مليون دولار في السنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وهو ما يتجاوز في تقديرها الارباح التي تتوقعها في نفس المدة .

(١) يقدر مخزون حقل زاكم الاعلى بما يزيد على ٢٠ بليون برميل . وهو يقع في القلح البحرية لامرة ابو ظبي وينتج منه حاليا حوالي ٥٠ ألف برميل يوميا في حين ان امكاناته الانتاجية يمكن ان تصل الى اكثر من مليون برميل يوميا .

وقد دفع هذا الوضع الذي تشكو منه شركة مناطق ابو ظبي البحرية
ببعض المسؤولين فيها بان يقترحوا في مناسبت عديدة ان تستولي الحكومة
على حصتهم في الشركة والبالغة ٤٠ ٪ وانهم يفضلون البقاء كمشغلين فقط.

وعلى العموم فان الاختيار القائم امام دولة الامارات العربية المتحدة
في الوقت الحاضر ليس بالسهل ، خاصة وان بعض البلاد المجاورة لم تنته
بعد من انتهاء الاجراءات الخاصة بسيطرتها الكاملة على صناعتها للبترول .

وقد تجد حكومة الامارات العربية المتحدة في المستقبل القريب بانه يتحتم
عليها اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات مع شركات البترول
الاجنبية ، وقد لا يكون امامها مناص من السر في خطى البلاد المصدرة
للبنترول الاخرى والتي اختارت طريق السيطرة الكاملة على صناعتها
البترولية .

هذا وسنعالج في البحثين التاليين مبدأ المشاركة وشركة بترول
ابو ظبي الوطنية والشركات التابعة لها .



المبحث الأول

الإمارات العربية المتحدة والمشاركة

اختارت الإمارات العربية المتحدة منذ البداية طريق المشاركة (Participation) دون اللجوء إلى الخيارات الأخرى مثل التأميم (Nationalization) وذلك إيماناً منها بأن طريق المفاوضات هو دائماً أفضل الطرق للوصول إلى الغايات .

وقد قامت الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق مبدأ المشاركة بدور فعال منذ سنة ١٩٧١ إلى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، عندما كانت أول من وقع على اتفاقية المشاركة الأولى مع المملكة العربية السعودية ، ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى من المشاركة وهي ٦٠ : ٤٠ والتي ما زالت قائمة حتى الآن .

- وسنبحث فيما يلي موضوع المشاركة في ثلاث مراحل : -
- أولاً : فترة ما قبل المشاركة .
- ثانياً : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥) .
- ثالثاً : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) .

أولاً : فترة ما قبل المشاركة : -

لم يكن مبدأ المشاركة وليد الساعة ولم يأت طفرة واحدة ، كما أنه ليس ببدعة جديدة في الصناعة البترولية ، فقد نصمت أكثر عقود الامتياز القديمة على حق الحكومات في المساهمة بنسب معينة من رأس المال . فامتياز شركة بترول المراق (I. P. C.) مثلاً ينص في مادته الرابعة والفلاثين على ما يلي : -

« كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهما فيجب أن تفتح قوائم

الاكتتاب في العراق في نفس الوقت الذي تفتتح فيه في اي مكان اخر ،
ويفضل العراقيون في العراق بما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع ما
تصدره الشركة من اسهم * .

ويتضمن امتياز الشركة الاتكلو — ايرانية (بي بي بعلدز) لسنة
١٩٣٣ نصوصا مماثلة (١) .

كما ان اتفاقية امنويل المعقودة مع دولة الكويت الزمت الشركة بان
تقدم للحاكم حق المساهمة من جاقبة بـ ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤسس
لفرض الاستكشاف والاستثمار و ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤلف لفرض
تشغيل مصفاة (٢) . وكانت شركة شل (٣) اول شركة كبرى عرضت
المشاركة على احد بلاد الشرق الاوسط حيث اتفقت مع حكومة الكويت
على استغلال المناطق البحرية بشروط تتضمن المشاركة بنسبة ٢٠ ٪
عند العثور على البترول بكميات تجارية وعرضت ايضا مجموعة (I. P. C.)
كنسوية لخلافاتها مع الحكومة العراقية نتيجة لتسريع القانون رقم (٨٠)
مشاركة مباشرة في شركة تنشأ لاستثمار الاراضي المستردة من الشركات .

HENRY CATTAN : THE EVOLUTION OF OIL CONCESSIONS (١)
IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA.

New York, Oceano Publications, 1967, p. 123.

IBID, p. 124. (٢)

راجع المادة (٢٢) من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس (آذار) سنة
١٩٦١ . (٣)

ان اكثر الحكومات لا تطالب بالمشاركة لجرد انها وسيلة لزيادة دخلها من البترول ، بل نتيجة قناعتها بان مثل هذه المشاركة تتيج لها فرصة لممارسة سيادتها الحقيقية على مصادر ثروتها . وللاشتراك في ادارة الصناعة البترولية اشتراكا فعلا . ولو كان غرض الحكومات مجرد الحصول على مزيد من المال فلربما استطاعت تحقيق ذلك الغرض عن طريق زيادة اخرى في معدل الضريبة او في الاسعار المطلوبة او الربح .

ولم نستطع منظمة الاوبك بادىء الامر ان تنفرغ للمطالبة بالمشاركة لانها كانت منهكة في تسوية المشكلات المالية مع الشركات ولضعف مركزها التفاوضي في سوق تميزت دوما بفائض في الطاقة الانتاجية وبضعف هيكل الاسعار . وبعد الانتعاش الذي طرا على اسواق البترول الخام والمنتهجت في اعقاب احداث ١٩٦٧ وغلق قناة السويس . وما تبع ذلك من انتشار شعور معاد للمغرب وشركته في البلاد العربية التي تؤلف الاكثري في منظمة الاوبك . ومع هذا الوضع وجدت الاوبك ان الظروف باتت مواتية للاستفادة من تحسن مركزها التفاوضي عن طريق الضغط على شركات البترول لاستبعاد السامحات من السعر المعلن .

فلما فرغت من ذلك لم يبق امامها ما تطالب به في الحقل المالي ولا سيما وانها سبق ان دخلت عن طريق اكرية الاعضاء فيها بمقتضى احكام اتفاقية تنفيق الربح ، عن حق المطالبة باعادة الاسعار الى مستواها السابق على التخفيض سنة ١٩٦٠ ، كما انها ابدت بنفس الاتفاقية تمسكها بالاحكام الامتيازات التقليدية التي تركت تحديد الاسعار بيد الشركات .

ففي مثل هذه الظروف لم تجد الاوبك متفهما لشاغلها الا في اتخاذ قرارات عامة وتبني اهداف ومبادئ نظرية ، لم تكن اكثرها انذاك ناضجة للتطبيق العملي . ففي مؤتمر فيينا الذي عقد في ٢٤-٢٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٨ اقر المؤتمر « بيان السياسة البترولية الذي يحتوي على مبادئ عامة تتعلق بالاستثمار المباشر للبترول والتخلي عن الاراضي

غير المستثمرة والمحافظة على الثروة البترولية ، وتسوية الخلافات وما الى ذلك . ومن جملة المبادئ التي اقرها البيان ايضا مبدأ المشاركة حيث اوضح ان من حق البلاد الاعضاء المطالبة بالمشاركة اذا لم تنص عقودها على ذلك استنادا الى مبدأ الظروف المتغيرة . ثم جرد موضوع المشاركة بعد ذلك على الصعيد الرسمي الى ان بحث من جديد في سنة ١٩٧١ كما سنرى بعنذ .

وقد اخذت بلاد اوبك المطلة على الخليج العربي زمام المبادرة بالنسبة لموضوع المشاركة ، وكانت ترى ان طريق المشاركة هو الطريق السليم الذي يوصلها الى الاستفادة القصوى من ثروتها البترولية . (١)
ان الذي حدث هو ان شركات البترول قاومت في البداية فكرة المشاركة ، اما من ناحية الحكومات فقد كانت على درجات متفاوتة من القناعة بمبدأ المشاركة الا انها في اوائل سنة ١٩٧٢ حزمت امرها وقررت المضي في السعي لتحقيق المشاركة ، ولكن ما هي طبيعة المشاركة التي كانت بلاد الخليج العربي المصدرة للبترول تسمى الى تحقيقها ؟ هل هي مقصورة على مرحلة الاستخراج ام انها تمتد الى العمليات اللاحقة لتشمل جميع مراحل الانتاج المختلفة من نقل وتكرير وتوزيع ؟
ثم ما هو الباعث الى المطالبة بالمشاركة ؟ هل هي مجرد الحصول على حصة من البترول الخام تستعملها حكومات هذه البلاد لاغراضها ، ام انها تريد حصة الشريك في الارباح بالإضافة الى ضرائب الدخل ، ام انها كذلك تهدف الى حصة في الارباح مقرونة بالمشاركة الفعالة في الادارة

(١) قارن مثلا في هذا الصدد ما نقله جورج ستوكز : بصرف النظر عن بواعث الحكومات على المطالبة بالمشاركة في ملكية الشركات فان الشركات ستقاوم ذلك .

GEORGE EARD STOCKING: MIDDLE EAST OIL, A STUDY IN
POLITICAL AND ECONOMIC CONTROVERSY:
Nashville, Nanderlicht U. Press, 1970, p. 446

والسيطرة . (١)

لقد أوضح الشيخ احمد زكي اليمني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي في محاضرة القاها في الندوة الثالثة بالجامعة الامريكية في بيروت بان ما تريده بلاد الخليج العربي من المشاركة « هدفنا اولا تقوية الشركات الكبرى ودورها في السوق العالمية سواء بصورة مباشرة لاجل المحافظة على الاسعار من جهة ولينسنى لشركتنا الوطنية من جهة اخرى ان تنمو في السوق بالطرق الاعتيادية حيث نثبت اقدامنا في المملكت اللاتحقة مستفيدين من خبرة الشركات الكبرى دون الحاق ضرر بانفسنا او بأي جهة اخرى خلال ذلك . ان المشاركة عبارة عن صفقة كلية (٢) (Package deal) تتألف من المشاركة في المراحل السبقة واللاحقة

سواء بسواء على ان تطبق بصورة متدرجة ومعقولة وعلى اسس تجارية» ويقول في منسبة اخرى ان المشاركة هي البديل الوحيد عن التأميم (٣) . وسوف لا تسمى السعودية الى اكثر من ٥١ ٪ بمفئذ لانها تحتاج الى شركات البترول لكي تظل حاجزا بين المستهلك والمفئذ . وتحتاج الى خبراتها والى استثماراتها وان العلاقة الجديدة بين الحكومات والشركات

(١) Edith Penrose: Government Partnership in the major concessions of the Middle East: the nature of the petroleum: Supplement to the Middle East Economic Survey: August 30, 1968, p. 5.

(٢) Ahmed Zaki Yamani: Participation versus Nationalization
A lecture delivered at the Third Seminar on the Economics of the International Petroleum Industry held at the American University of Beirut, Spring 1969.

(٣) بعد التطبيق العملي للمشاركة نجد ان المشاركة تمت نقلا على مرحلة واحدة وهي مرحلة الانتاج ، وان شركات البترول الكبرى لم تسمح الى الآن لحكومات البلاد المصدرة للبترول بمشاركة في المراحل اللاحقة .

(Down stream operation)

مستكون بمثابة زواج كاثوليكي يكاد يكون من المستحيل لطرفيه الطلاق. (١)
(لقد تم كما يبدو الآن خلاف ما توقعه زميلنا الشيخ احمد زكسي
اليماني فالطلاق مع شركات البترول اصبح واقعا والزواج اصبح
اسلاميا . كما ان المملكة العربية السعودية قد تجاوزت نسبة ٥١ ٪ الى
السيطرة الكاملة وهي ١٠٠ ٪)

هذا وقد تم على ما يبدو تأجيل المطالبة بالمشاركة خلال الفترة التي
ركزت فيها الاوبك على زيادة الاسعار وتحسين الشروط المالية الاخرى
فلما تمت تسوية هذه القضايا ، باتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة
في النصف الاول من سنة ١٩٧١ ، اثر موضوع المشاركة مرة اخرى
في اجتماع المؤتمر الذي عقد في فيينا في ١٢ و١٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٧١ ،
واتخذ بشأنه القرار رقم ٢٤ ٪ ١٣٥ وهو اكثر جدية من القرار المتخذ في
يونية سنة ١٩٦٨ ضمن اطار بيان السياسة البترولية . وينص هذا
القرار على ان تتخذ البلاد الاعضاء خطوات فورية في اتجاه تطبيق
مبدأ المشاركة في امتيازات البترول القائمة تطبيقا فعالا ، وعلى ان تؤلف
لجنة وزارية لذلك الغرض تتألف من ممثلين عن ايران والعراق والكويت
وليبيا والسعودية لوضع الاسس لظك المشاركة وتقديم التوصيات الى
اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ .
وبالفعل فقد عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر في الموعد المحدد
في القرار السابق وبعد الاستماع الى بيان اللجنة الوزارية المؤلفة على
الشكل المذكور سابقا والتأكيد على تصميم البلاد الاعضاء على اتخاذ
خطوات فورية نحو تحقيق المشاركة الفعلية في الامتيازات القائمة قرر
المؤتمر ما يلي :

١ - ان تقوم جميع البلاد الاعضاء المعنية باجراء مفاوضات مع
شركات البترول ، اما على انفراد او مجتمعة لغرض تحقيق المشاركة
الفعالة على الاسس المقترحة من قبل اللجنة الوزارية المذكورة .

٢ - ان تقدم نتائج المفاوضات الى المؤتمر للتشويق ، وفي حالة فشل مثل هذه المفاوضات في تحقيق هدفها يتولى المؤتمر وضع خطة تهدف الى تنفيذ وتحقيق اهداف المشاركة الفعالة عن طريق اجراء مشترك .

وبالرغم من جدية هذا القرار فقد تماهت الشركات في رفضها لمقترحات المشاركة . وقد كلف الشيخ اليماني من قبل بلاد منطقة الخليج العربي بمتابعة المفاوضات نيابة عنها . وفي البداية حاولت الشركات التفريق بين بلاد المنظمة عن طريق تقديم عروض مغرية للسعودية فقط . (علما منها ان السعودية هي على راس التحرك نحو المشاركة) . فرفضت السعودية ذلك (١) . وعندما لجأت الشركات الى أسلوب الماطلة والتسويق لكسب الوقت اضطر الملك فيصل (ملك المملكة العربية السعودية) في ذلك الوقت الى التدخل شخصيا لاتخاذ الموقف ، حيث وجه انتذارا للشركات بان اجراء قسريا سيتخذ ما لم توافق الشركات على المشاركة طواعية . كما وجه زعماء بلدان الخليج العربي في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت انتذارا مشابها لانتذار السعودية ، ووسط هذه الضغوط المسببة على الشركات لجأ ممثلوها الى عقد سلسلة اجتماعات مع المملكة العربية السعودية كان اخرها اجتماع ٧ مارس (اذار) ١٩٧٢ .

واخيرا شعرت الشركات بان الموضوع يحمل في طياته عناصر المجابهة مع بلاد الخليج لذلك اضطرت الى الرضوخ بان وجهت رسالة الى وفود بلاد منطقة الخليج العربي عشية انعقاد المؤتمر الاستثنائي في بيروت في ١١ و١٢ مارس (اذار) ١٩٧٢ لفرض الحيلولة دون اتخاذ هذا المؤتمر خطوات تشريعية او اجراءات قسرية اخرى ضد الشركات . وفي تلك الرسالة عرضت الشركات قبولها بمبدأ مشاركة الحكومات بنسبة ٢٠٪ . واقترحت المفاوضات بشأن توقيت وطريقة اقتناء المشاركات الحكومية والتعويض الواجب دفعه للشركات وطريقة الدفع وكيفية التصرف بالانتاج وما الى ذلك .

(١) هذه المعلومات وما يليها مستمدة من اتصالات شخصية .

وقد ونقت الشركات عن طريق تلك الرسالة الى صرف المؤتمر عن
عزمه على اتخاذ الاجراءات التي هدد باتخاذها ، ومع ذلك فتحتسبا لمكاند
الشركات واحتمال محاولتها تنقيت وحدة المنظمة عن طريق (الرضوخ
لمطالب المشاركة في بعض البلاد الاعضاء دون البعض الآخر) فقد قرر
المؤتمر (القرار رقم ١٤٥/٢٧) انه في حالة تلك اي شركة او معارضتها
لاي اجراء يتخذه اي بلد عضو في المنظمة وفقا لقرارات المؤتمر تأخذ
منظمة الاوبك الاجراء المناسب بما في ذلك فرض العقوبات ضد تلك
الشركات .

ثانيا : اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) (١) : —

لقد مر بعض الوقت ترددت فيه شركات البترول كثيرا قبل ان توافق
على مبدأ المشاركة الا انها وافقت في النهاية وخاصة شركات البترول
العاملة في منطقة الخليج العربي من حيث المبدأ على المشاركة . وبدأت
مفاوضات طويلة ومرهقة بين ممثلي الشركات وممثلي البلاد العربية المصلحة
على الخليج العربي ، وذلك على مراحل متعددة . وفي امكن متباعدة
حول تعويض الشركات وكيفية التصرف في بترول المشاركة ، وكيفية
التدرج للوصول الى نسبة ٥١٪ من المشاركة وما الى ذلك من التفاصيل
الفنية . لقد كانت الفجوة في البداية واسعة جدا بين موقف الحكومات
وموقف الشركاء بخصوص هذه المواضيع ، فقد طلبت الشركات تعويضا
عن موجوداتها على اساس القيمة الاستبدالية (Replacement Value)
كما طلبت ٣٠ سنتا للبرميل تعويضا عن ارباح المشروع الذي ستخسره .
لكنها عادت في عرض لاحق خفضتها الى ٢٠ سنتا ولدة ثماني سنوات ،
هذا اضافة الى قيمة التعويض عن الموجودات . واخيرا عرضت الشركات
قبولها على ان يتم التعويض على اساس القيمة الدفترية للموجودات مضافا
اليها الطاقة الانتاجية اليومية بحسوبة في دولارين .

(١) انظر : اوبك والصناعة البترولية — الفصل الثاني من الباب الثالث من القسم الثاني

— ص ٢٠٢ — ٢١٠ للمؤلف . .

مطبع التجارة والصناعة — بيروت سنة ١٩٧٤ .

أما موقف الحكومات فكان دوما التعويض على اساس القيمة الدفترية الصافية فقط ، أما بشأن التصرف فقد كانت الحكومات تصر على تسليم ما لا تريده من حصتها من بترول المشاركة للشركات على اساس سعر منتصف الطريق (Half-way price) أو نصف مجموع التكلفة زائدا الربع — السعر المعلن .

ونتيجة للمفاوضات توصل الطرفان الى اطار اتفاقية هي ما يسمى (باتفاقية المشاركة الاولى) . وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ . كما تضمنت ايضا تنازلات مهمة من كلا الجانبين وذلك من أجل تطبيق المشاركة بصورة مقبولة . وفيما يلي اهم الاحكام التي نصت عليها اتفاقية المشاركة ، والتي اصبحت سارية المفعول ابتداء من أول يناير ١٩٧٣ (١) .

١ — يكون مستوى المشاركة في البداية اي سنة ١٩٧٣ وحتى نهاية سنة ١٩٧٧ ، ٢٥ ٪ من كل امتياز ، ثم يزداد في ١/١/١٩٧٨ الى ٣٠ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٧٩ الى ٣٥ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٠ الى ٤٠ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨١ الى ٤٥ ٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٢ الى ٥١ ٪ (المادة الثالثة والملحق الثاني) .

٢ — نعوض الشركات عن المشاركة الاولية (٢٥ ٪) بمقدار ما يعادل ٢٥ ٪ من القيمة الدفترية المصححة (Updated Book Value) لمنشآت انتاج البترول الخام والاستكشاف والتطوير ، كما هي مبينة في الدفاتر المستخدمة للاغراض الضريبية في بلاد الخليج ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب القيمة الدفترية ما طرأ على مستويات الاسعار ، اي ان تصحح لتعكس تلك المستويات (المادة الرابعة) .

(١) انظر : نفس المصدر السابق — ص ٢٠٤ — للمؤلف .

٣ - تتمتع الشركات بأن تشتري وتتمتع الحكومات بأن تباع جزءا من حصتها في بترول المشاركة ، وهو ما يسمى (بالبتروال الانتقالي) (Bridging Oil) في المرحلة الاولى من المشاركة على اساس ٧٥٪ من حصة الحكومات للسنة الاولى و ٥٠٪ للسنة الثانية وللجنة الثالثة ٢٥٪ . والغرض من هذا النص هو كما يبدو لمواجهة التزامات الشركات تجاه زبائنها بمتقضى عقودها الطويلة الاجل . وقد حدد سعر هذا البترول وكيفية الخلع باتفاقيات منفصلة مع كل بلد من بلاد الخليج العربي حيث وقعت في الوقت الذي وقعت به اتفاقية المشاركة واعتبرت مكملة لها . وبموجب اتفاقية الشراء تتمتع الشركات ، بناء على طلب الحكومات بشراء كميات اخرى من حصة الحكومات لمساعدتها في دخول الاسواق تدريجيا ، وهذا النوع من البترول يسمى (البترول التطويري) (Phase in) وهذه الكميات محددة في ملحق الاتفاقية وتعادل ١٥٪ من حصة الحكومات في السنة الاولى و ٣٠٪ في السنة الثانية و ٥٠٪ في السنة الثالثة والى اخره (المادة الخامسة) .

٤ - تشارك الحكومات في ادارة الشركات مشاركة مماله ولكن هناك انواعا من القرارات تسميها الاتفاقية قرارات ادارية كبرى (Major Management Decision) تحتاج الى موافقة عدد معين او ربما جميع الفراء المساهمين حسبما تنص عليه الاتفاقية التنفيذية مع كل حكومة . ومن هذه القرارات بيع الموجودات او التصرف فيها اذا كانت قيمتها تزيد عن حد معين او كانت النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل فوق مستوى معين ، ومنها ايضا برامج الاستكشاف والتطوير واتشاء تسهيلات وما الى ذلك (المادة السادسة) .

وسنمعرض فيما يلي باختصار بعض الامور المتعلقة بالمشاركة :
تم التوقيع (١) على اتفاقية المشاركة في ١٩٧٢/١٢/٢٠ في مدينة

(١) انظر : اتفاقية المشاركة الاولى الموقعة في مدينة الرياض في ٢٠ / ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

الرياض وقد وقعها كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية : ثم تلتهما بعد ذلك الكويت وقطر اما ايران فقد انسحبت من مفاوضات المشاركة ، واعلنت انها اختارت طريقا اخر يتناسب وطبيعة العلاقة التي تربطها بشركات البترول العاملة في اراضيها خاصة وان ايران تعتبر نفسها سبق واممت الصناعة البترولية فيها ولأن الشركات الأجنبية مجرد شركات

مقاولة (Operating Companies)

وقد بدأت المفاوضات قبل تحقيق المشاركة بين بلاد الخليج وشركات البترول بخصوص الاتفاق على اسعار الذي ستشتري به شركات البترول ذلك الجزء من حصة الحكومات ، وذلك لكي تتمكن من الايفاء بالتزاماتها نجاه زبائنها .

وتسمى هذه الاسعار « اسعار اعادة البيع » (Buy Back Prices) بالنسبة للبترول الانتقالي والبترول التطويري . وقد قادت ابو ظبي هذه المفاوضات حيث بدأت الجولة الاولى من المفاوضات في بيروت ثم دارت الجولة الثانية والثالثة في الرياض ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين بلاد الخليج وشركات البترول عشية توقيع اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

والبترول الانتقالي كما قلنا هو عبارة عن نسبة من حصة الحكومة التزمت الاخيرة ببيعها مرة اخرى لشركات البترول حتى تتمكن من ان تفي الاخيرة بالتزاماتها بالنسبة للعقود التي تربطها مع المستهلكين . وهذا النوع من البترول يبدأ مع بداية المشاركة وينتهي بعد ثلاث سنوات ، وهي المرحلة الانتقالية لتطبيق المشاركة ، وهو بالنسب التالية من حصة الحكومة من بترول المشاركة .

(١٩٧٣) السنة الاولى = ٧٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .

(١٩٧٤) السنة الثانية = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .

والبترول الانتقالي التزام على الحكومة بان تبيع والتزام على الشركة

بان تشفري فهو اذن التزام الطرفين . اما البترول التطويري (Phase in) فهو يبدأ من المشاركة اي في سنة ١٩٧٣ ويستمر لمدة عشرين سنة اي الى سنة ١٩٩٢ ، وهذا النوع من البترول هو ذلك الجزء من حصة الحكومة الذي تشتريه الشركات لكي تساعد به شركات البترول الوطنية. حتى تدخل تدريجيا الى السوق . وهو التزام على الشركات واختياري بالنسبة للدولة . ولكن هذا الخيار تحول في النهاية الى اختيار شكلي واصبح نوعا من الالتزام وذلك عندما اصرت دول الخليج على الحصول على اسعار عالية في ذلك الوقت بالنسبة « لاسعار اععادة البيع » (Buy back prices) وتندرج نسبة البترول التطويري بالنسبة لمقدار المشاركة على النحو التالي : —

- (١٩٧٣) السنة الاولى = ١٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٤) السنة الثانية = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٥) السنة الثالثة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٦) السنة الرابعة = ٧٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٧) السنة الخامسة = ٦٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٨) السنة السادسة = ٦٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٩) السنة السابعة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٠) السنة الثامنة = ٤٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨١) السنة التاسعة = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٢) السنة العاشرة = ٢٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
- وفي يناير سنة ١٩٧٨ سترتفع نسبة مشاركة الدولة من ٢٥٪ الى ٣٠٪ اي بزيادة مقدارها ٥٪ وسيلحق البترول التطويري هذه الزيادة اي الى ٥٪ الجديدة وذلك كما يلي : —

- (١٩٧٨) السنة الاولى = ٩٠٪ من (ال ٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٧٩) السنة الثانية = ٨٠٪ من (ال ٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٠) السنة الثالثة = ٧٥٪ من (ال ٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨١) السنة الرابعة = ٧٠٪ من (ال ٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٢) السنة الخامسة = ٦٥٪ من (ال ٥٥٪ الجديدة) .

- (١٩٨٣) السنة السادسة = ٦٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٤) السنة السابعة = ٥٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٥) السنة الثامنة = ٤٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٦) السنة التاسعة = ٣٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٧) السنة العاشرة = ١٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .

وفي سنة ١٩٧٩ تحصل الدولة على نسبة اضافية من المشاركة مقدارها ٥٪ اخرى ، اي تصبح المشاركة ٣٥٪ ، وفي سنة ١٩٨٠ تضاف نسبة ٥٪ ثالثة وتصبح المشاركة ٤٠٪ وفي سنة ١٩٨١ تضاف نسبة ٥٪ رابعة وفي سنة ١٩٨٢ تصل المشاركة الى اتمائها فتصبح ٥١٪ وينطبق على الزيادات الثانية والثالثة والرابعة والاخيرة ما ينطبق على الاضافة الاولى كما بيينا في الجدول السابق .



نسب الشراكه ونسبة البره ولله المثل الأعلى

السنة	النسبة الأولى	النسبة الثانية
١٩٥٠	١٢٥	١٢٥
١٩٥١	١٢٥	١٢٥
١٩٥٢	١٢٥	١٢٥
١٩٥٣	١٢٥	١٢٥
١٩٥٤	١٢٥	١٢٥
١٩٥٥	١٢٥	١٢٥
١٩٥٦	١٢٥	١٢٥
١٩٥٧	١٢٥	١٢٥
١٩٥٨	١٢٥	١٢٥
١٩٥٩	١٢٥	١٢٥
١٩٦٠	١٢٥	١٢٥
١٩٦١	١٢٥	١٢٥
١٩٦٢	١٢٥	١٢٥
١٩٦٣	١٢٥	١٢٥
١٩٦٤	١٢٥	١٢٥
١٩٦٥	١٢٥	١٢٥
١٩٦٦	١٢٥	١٢٥
١٩٦٧	١٢٥	١٢٥
١٩٦٨	١٢٥	١٢٥
١٩٦٩	١٢٥	١٢٥
١٩٧٠	١٢٥	١٢٥
١٩٧١	١٢٥	١٢٥
١٩٧٢	١٢٥	١٢٥
١٩٧٣	١٢٥	١٢٥
١٩٧٤	١٢٥	١٢٥
١٩٧٥	١٢٥	١٢٥
١٩٧٦	١٢٥	١٢٥
١٩٧٧	١٢٥	١٢٥
١٩٧٨	١٢٥	١٢٥
١٩٧٩	١٢٥	١٢٥
١٩٨٠	١٢٥	١٢٥
١٩٨١	١٢٥	١٢٥
١٩٨٢	١٢٥	١٢٥
١٩٨٣	١٢٥	١٢٥
١٩٨٤	١٢٥	١٢٥
١٩٨٥	١٢٥	١٢٥
١٩٨٦	١٢٥	١٢٥
١٩٨٧	١٢٥	١٢٥
١٩٨٨	١٢٥	١٢٥
١٩٨٩	١٢٥	١٢٥
١٩٩٠	١٢٥	١٢٥
١٩٩١	١٢٥	١٢٥
١٩٩٢	١٢٥	١٢٥

ويبدو من تصفح احكام اتفاقية المشاركة ان حصة كل بلد من بلاد الخليج خلال عام ١٩٧٣ من البترول الخام المتبقية بعد ان يطرح ما تشتره الشركات هي ٢٪ فقط من مجموع الانتاج .

ان تقويم اتفاقية المشاركة من الناحية المالية يظهر ان جميع ما يترتب على الحكومات دفعه لقاء انصبتها هو اقل بكثير مما تقتضيه كدخسل اضافي يستمد من المشاركة . ولجل ايضاح ما تعنيه المشاركة من الوجهة المالية بالنسبة لحكومة ابو ظبي مثلا فان مجموع صافي ما ستحصل عليه ابو ظبي في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ نتيجة لمشاركتها في شركات البترول بنسبة ٢٥٪ من اسمال الشركات يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار بعد ان تكون قد سددت ما عليها من التمويلات البالغة حوالي ١٤٠ مليون دولار .

وجدير بالملاحظة ان الشركات نفسها لم تخسر شيئا نتيجة المشاركة لانها زادت اسعارها للتمويض عن الفرق بين ما كان يكلفها سريميل البترول سابقا وما تدفعه للحكومات عن السريميل بعد المشاركة بالنسبة للربح الذي تنازلت عنه للحكومات (١) .

ثالثا : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) : —

بعد ان تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥٪ : ٧٥٪) بين كل من ابو ظبي والملكة العربية السعودية من جهة وبين شركات

(١) من الجدير بالملاحظة هو ان هذه الاتفاقية قد اصبحت في ذمة الماني بعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) . وان موضوع اضافة الشراء والتسواع المسببات التي وحدت لهذا الغرض قد اصبحت جزءا من الماني . وان يد البلاد المسترة للبترول قد اطلقت بحرية في امور بيع حقها من بترول المشاركة وهذا ما ستعرض له في الموضوع القادم

البنترول العاملة في بلديهما من جهة وثانية وذلك في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢، قامت بعض المشاكل البسيطة في البداية بين حكومة الكويت وشركات البنترول العاملة فيها مما اثر على الاسراع في التوقيع على اتفاقية المشاركة الاولى . وبعد مرور بعض الوقت عارض مجلس الامة الكويتي اتفاقية المشاركة المذكورة وطلب بمزايا جديدة تفوق تلك التي حصلت عليها كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية .

وقد ظلت الكويت في مفاوضات مستمرة مع شركات البنترول طيلة سنة ١٩٧٢ حتى توصلت الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) وذلك في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

ومن تصفحنا للمذكرة الايضاحية التي رفعتها حكومة الكويت الى مجلس الامة الكويتي والمرفقة مع اتفاقية المشاركة الثانية نجد ان الحكومة الكويتية قد فندت الاسباب التي سبقت التوصل الى اتفاقية المشاركة المذكورة الى عدة اسباب (١) اهمها :

- ١ - قرارات منظمة الاوك خلال سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢ .
- ٢ - التغيرات التي جرت بعد تطبيق كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية لاتفاقية المشاركة الاولى . وكذلك حلول ازمة الطاقة العالمية في منتصف سنة ١٩٧٣ وتقديرات اشتدادها في السنوات القادمة .

٣ - جاءت هذه الاتفاقية نتيجة جهود طويلة ومفاوضات عقدتها حكومة الكويت مع شركات البنترول الاجنبية .

وكما ذكرنا سابقا فان الكويت كانت اول من توصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) وذلك في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ على ان يتم

(١) انظر : رسالة البنترول العربي - العدد ١٤ - المجلد السابع ١٩٧٤/٧/٢٥ .

مطابق الاتفاقية منذ بداية سنة ١٩٧٤ . وبعد الكويت طبقت كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية وقطر والعراق الاتفاقيات الجديدة وذلك بتاريخ متفاوتة الا ان التطبيق الفعلي كان دائما بداية سنة ١٩٧٤ .

وبالنسبة للامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) فقد وقعت اتفاقية المشاركة الثانية في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٧٤ على أن تطبق بأثر رجعي وذلك منذ الاول من يناير سنة ١٩٧٤ . وقد جاءت في ست مواد رئيسية تضمنت الامور الرئيسية التالية (١) :-

١ - جاء في المادة الاولى من البند الاول أن اتفاقية المشاركة الاولى تصبح لاعية ويحل مكانها الاتفاقية الجديدة (الثانية) . وقد جاء ايضا في البند الثاني من نفس المادة أن حصة الحكومة باللفة حسب الاتفاقية الاولى ٢٥٪ تزداد لتصل الى ٦٠٪ وتحفظ الشركات بالحصة الباقية وقدرها ٤٠٪ وذلك ابتداء من الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

٢ - وقد حدد في المادة الثانية مقدار التعويض الذي احتسب على اساس القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وقد بلغ بالنسبة للامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) (٥٤٩) مليون دولار موزعة على شركة نفط ابو ظبي المحدودة (٤٠.٥) مليون دولار وشركة مناطق ابو ظبي البحرية (اهما) (١٤٤) مليون دولار (٢) .

٣ - وقد جاء في المادة الثانية بأن كل شريك يحق له أن يرفع حصته كل ثلاثة اشهر وإذا وجد فائض لدى أي من الشركاء فإن الشركاء الآخرين سينظرون في شراء هذا الجزء من الإنتاج وبأسعار تجارية يتفق عليها .

(١) انظر : الحق الخاص باتفاقية المشاركة الأولى والثانية .

(٢) انظر : المادة الثانية من اتفاقية المشاركة - البند الاول .

٤ - عالجت المادة الرابعة موضوع ادارة الشركات الاجنبية وعدد المظنين المختلفين فيها وقسمت القضايا الى انواع حسب طبيعتها وحسب نوعية القرار المطلوب اتخاذه (١) .

٥ - اما المادة الخامسة فقد اجازت للحكومة الحق في تخويل اي جهة وطنية (شركة بترول ابو ظبي الوطنية - بالنسبة لابو ظبي) ممارسة حق المشاركة نيابة عنها .

ومن موارنتنا بين اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) واتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) نجد أن الاتفاقية الثانية قد جاءت بمعد من الميزات أهمها :-

١ - لقد تم تعويض الشركات في اتفاقية المشاركة الاولى على اساس القيمة الدفترية المعدلة (Up-dated book value) أما اتفاقية المشاركة الثانية فقد تم التعويض على اساس القيمة الدفترية الصافية (Net book value) وهذا يجعل التعويض أكثر عدالة بالنسبة للجانب الحكومي . ويجعل بالتالي التعويض أقل ، خاصة وأن شركات البترول الأجنبية كفت قد حققت الارباح الطائلة وغير المكتسبة ولمسنوات عديدة (٢) .

٢ - تجنبت اتفاقية المشاركة طريقة اعادة الشراء المعقدة (Buy Back) وتجنبت التسميات المعقدة لبترول المشاركة (Phase in & Bridging) ولم تلزم الحكومة مقدما بببيع أي جزء من حصتها .

(١) انظر : المادة الرابعة : البند ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨ .

(٢) بلغت القيمة الدفترية المسجلة له ٢٥٪ (١٥٢) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي وبلغت القيمة الدفترية الصافية لـ ٦٠٪ (٥٤٩) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي .

٣ - اوصلت اتفاقية المشاركة الحكومة مرة واحدة الى المستن في
المائة وتجنبنت التصاعد التدريجي في حصة الحكومة كما جاء في اتفاقية
المشاركة الاولى .

٤ - بعد اتفاقية المشاركة الثانية اصبح للحكومة دور اكبر فسي
جميع القرارات التي تتخذها شركات البترول . كما الزم الشركات ان
تنقل مقارها الى البلد المضيف . ومهما يكن فان عددا من بلدان
الخليج العربي وعلى رأسها الكويت قد تجاوزت مراحل اتفاقية المشاركة
الاولى والثانية الى مرحلة السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية او
مرحلة الـ (١٠٠ ٪) مع احتفاظها بروابط فنية واقتصادية مع شركات
البترول الاجنبية ولفترة محدودة من الزمن . كما اننا نجد ان بلدانا اخرى
مثل العراق قد اختار طريق التأميم وسار فيه الى نهايته حيث ام جميع
شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق . ونرى بلدانا اخرى مثل
المملكة العربية السعودية سائرة في طريق السيطرة الكاملة على صناعتها
البترولية مع الاحتفاظ بشركات البترول الاجنبية كشركات مشغلة تعمل
بمقود وتشتري جزءا من البترول السعودي .

ونجد كذلك بلدانا مثل الامارات العربية المتحدة وقد فضلت في الوقت
الحاضر على الاقل الانتظار والترقب مع الابقاء مؤقتا على صيغة
المشاركة (٦٠ : ٤٠) .

ونجد كذلك بلدانا اخرى مثل نيجيريا واندونيسيا قد آثرت الابقاء
على شركات البترول الاجنبية مع الاخذ بالمشاركة التدريجية وكذلك
غرض ضرائب دخل وبيع منخفضة على شركات البترول الاجنبية .

المبحث الثاني

شركة بترول أبو ظبي الوطنية^(١)

بدأ المسؤولون في إمارة أبو ظبي منذ سنة ١٩٦٩ التفكير في إنشاء جهاز وطني لتولي المهام البترولية ذات الطابع التجاري نبيلة عن الحكومة وأسوة ببلقي البلدان المصدرة للبترول والتي سبقت أبو ظبي في هذا المجال .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الاميري رقم (٧) والخاص بتأسيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية .
وقد نصت مواد قانون تأسيس الشركة على ان يكون مقرها في مدينة أبو ظبي ولها أن تنشأ فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في أبو ظبي وفي الخارج .

وقد حدد رأسمال الشركة عند تأسيسها بمبلغ مائتي مليون درهم . ولكن موازنتها لسنة ١٩٧٢ وخاصة بعد تطبيق المشاركة وللسموات التالية جعلت من الضروري زيادة رأسمال الشركة زيادة تتناسب ونحجم نشاطها وما زالت الدراسات جارية لتحديد رأس المال الجديد للشركة .
وقد نص قانون تأسيس الشركة على ان تكون لها الشخصية المعنوية وعلى ان يكون لها استقلال مالي وإداري وعلى ان يكون لها ان تقرض وتقرض بما قيمته ثلاثة أمثال رأسمالها .

وشركة بترول أبو ظبي الوطنية شركة حكومية ١٠٠٪ وقد دار نقاش طويل حول امكانية جعلها شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص بجانب القطاع العام .

(١) راجع : اتصالات أبو ظبي نعيماً وهدية ص ٢٠١ - ١٠٧ المؤلف ، بيروت سنة ١٩٧٢ والتقارير عن نشاط شركة بترول أبو ظبي الوطنية لسنة ١٩٧٥ والقديم السي مجلس الإدارة .

ولكن بعد مجيء المشاركة مع شركات البترول الأجنبية العالمة في
أبو ظبي جسم الأمر وأصبح من غير الممكن ادخال القطاع الخاص كمساهم
في رأسمال الشركة .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الأميري رقم (٥٢)
والذي تم بموجبه تعيين مجلس إدارة الشركة (١) .
وتعتبر قرارات مجلس الإدارة نافذة المفعول بعد صدورهما باستثناء
القرارات المتعلقة بالأمور التالية ، إذ يجب تصديق الحكومة المحلية
للإمارة عليها (المجلس التنفيذي) :

- ١ - ممارسة الشركة لعمليات البحث والتفقيب عن البترول
والغاز الطبيعي .
- ٢ - قيام الشركة بتأسيس شركات بمفردها أو مع الغير .
- ٣ - القروض الداخلية أو الخارجية التي تعقدها الشركة .

أما عن أغراض الشركة فقد حددتها المادة الثانية من قانون التأسيس
حيث نصت على أن للشركة الحق في الاشتغال في الصناعة البترولية في
أبو ظبي أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة بما ذلك البحث
والتفقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية
وبيعها وتصديرها .

(١) يتكون مجلس إدارة الشركة من سبعة أعضاء برئاسة وزير البترول والصناعة ومعضوية
كل من وزير الخارجية ووزير التربية ووزير التخطيط وزير الدولة للشؤون المالية
ويضم المجلس كذلك كلا من مستشار رئيس الدولة الاقتصادي والمستشار لشؤون
التخطيط ووكيل وزارة البترول والصناعة . ويجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على
الأقل كل أسبوعين بدعوة من رئيسه ويجوز أن يجتمع بناء على طلب ثلاثة من أعضاء
المجلس يكون الأجتماع تقنيا بحضور أربعة أعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس
أو نائبه .

ومنذ تأسيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧١ باشرت نشاطها بكل عزم وجدية وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهتها وخاصة من قبل جهات كان لا يطيب لها أن ترى وجوداً لمثل هذه الإدارة الوطنية . وبعد المباشرة في تطبيق مبدأ المشاركة في مطلع سنة ١٩٧٣ وبعد الأحداث البترولية الهامة لسنة ١٩٧٣ (استخدام العرب لمسلح البترول وتصحيح أسعار البترول من قبل بلدان الاوبك) تطور نشاط الشركة واتسع مما جعلها احد الاعمدة الهامة لاقتصاد الامارات العربية المتحدة .

وسنبحث فيما يلي الامور التالية الخاصة باعمال الشركة :-

- النشاط البترولي للشركة .
- مشاريع الشركة .
- الشركات المتفرعة عنها .

اولاً : النشاط البترولي للشركة : -

تعتبر المشاركة من اهم الامور التي تضطلع بها شركة بترول أبو ظبي الوطنية منذ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية المشاركة الاولى دخلت شركة بترول أبو ظبي الوطنية نيابة عن حكومة أبو ظبي في مشاركات مع شركات البترول الاجنبية العاملة في أبو ظبي بما نسبته ٢٥ / من رأسمال هذه الشركات .

وكان من المقدر نتيجة لتطبيق هذه المشاركة ان نحقق الشركة دخلاً يصل الى ثلاثة الاف مليون درهم في الثلاث سنوات الاولى من عمر المشاركة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ هذا فضلاً عن ان عملية المشاركة ستتيح لاجهزة الشركة الوطنية التدريب والاحتكاك باجهزة الشركات الاجنبية مما يكسبها الخبرة والدراية بالشؤون البترولية (١) .

(١) راجع الجزء الخامس بالمشاركة من هذا الكتاب .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقعت حكومة ابو ظبي على اتفاقية المشاركة الثانية وبموجبها ارتفعت حصة الحكومة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ من رأسمال شركات البترول الأجنبية (٢) .

وفي ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ نجحت شركة بترول ابو ظبي الوطنية في تسويق أول كمية من بترول المشاركة عندما تم الاتفاق مع شركة جابان لاين اليابانية والذي اشترت بموجبه الشركة اليابانية حوالي ٥٠٪ من بترول المشاركة ولمدة ثلاث سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ وبأسعار عالية احدثت ضجة كبيرة في العالم كله .

وقد بلغت نسبة ما تم تسويقه بواسطة شركة بترول ابو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧٣ (٢٥٪) من مجموع الانتاج ارتفعت الى ٥٩٪ في سنة ١٩٧٤ من مجموع الانتاج ، ثم الى ٨٠٪ في سنة ١٩٧٥ ثم الى أكثر من ٣٠٪ في سنة ١٩٧٦ .

(١) بعد تطبيق اتفاقية المشاركة القليلة أصبحت اسهم شركات البترول الرئيسية موزمة كالآتي :-

١ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول ابو ظبي الوطنية
٩٥٪	شركة البترول البريطانية
٩٥٪	شركة شل
٩٥٪	شركة البترول الفرنسية
٤٧٥٪	شركة اكسون
	مؤسسة المشاركة والاستكشافات
٢٪	البنرونية (مؤسسة قلينكلان)
٤٧٥٪	شركة موبيل اويل
	ب - شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول ابو ظبي الوطنية
١٤٪	شركة البترول البريطانية
١٢٪	شركة البترول الفرنسية
١٢٪	الشركة اليابانية « جيكو »

كما أن ازدياد نشاط الشركة في مجال تسويق البنترول الخام أدى الى تعدد الجهات التي تتعامل معها الشركة . ففي سنة ١٩٧٣ تعاملت الشركة مع زبون واحد ، في حين ارتفع عدد زبائن الشركة في سنة ١٩٧٦ الى (١٩) مشتر للبتترول .

والجدول التالي يبين مبيعات شركة بتترول ابو ظبي الوطنية من البنترول الخام خارج نطاق شركات البنترول الكبرى في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ .

مبيعات شركة بتترول أبو ظبي الوطنية من البنترول الخام " ١٩٧٦ - ١٩٧٣ "

السنة	الكميات بالآلاف الجراميل	عدد المشتريين	نسبة ما سوقته الشركة الى الانتاج الكلي
١٩٧٣	٣٢٠	١	٢٠٥
١٩٧٤	٨١٩	٥	٥٩
١٩٧٥	١٤٢٩	٩	١٠٨
١٩٧٦ (١)	٤١٢١	١٩	٢٩٠

(١) في سنة ١٩٧٦ تجاوزت مبيعات الشركة ٢٩٪ من الانتاج الكلي بل وقد وصلت الى ٣٣٪ حسب آخر المعلومات .

ومع توسع شركة بترول ابو ظبي الوطنية في تسويق البترول الخام ،
وفلك عن طريق بيع جزء متناقص الى شركات البترول الكبرى وجزء متزايد
الى المشتريين الاخرين فان مركز الشركة المالي قد ازداد قوة ، هذا
بالاضافة الى توسع نشاطها في مجال انشاء شركات متفرعة متخصصة في
مختلف مراحل الصناعة البترولية وبالإضافة الى تبنيها لعدد من المشاريع
الصناعية داخل امارة ابو ظبي وخارجها .
والجدول التالي يبين اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي
الوطنية من تسويق حصتها من بترول المشاركة في الفترة ما بين ١٩٧٣
- ١٩٧٥ .

**اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي الوطنية
عن صفقات بيع البترول الخام وبأسعار اعادة الشراء
للاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥**

الوحدة : الاف الدولارات .

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٧٢٣ر٥٤٣	٩٧٥ر٠١٨	١٠٩ر٢٣٢	النفط
١ر٦٢٨ر٨٧١	٢ر٠٤٤ر٢٦٧	١٨ر٠٩٨٥	اي. دي. بي. سي.
٢ر٣٦٢ر٤١٤	٢ر٠١٩ر٢٨٥	٢٩ر٠٢١٧	مبيعات افنوك الحرة
٥٩٢ر١٦٦	٢٧٢ر٦٦٦	٤١٧ر٣١	
٢ر٩٥٥ر٥٨٣	٢ر٣٩١ر١٥١	٣٣١ر٩٤٨	المجموع

نلاحظ انه بالرغم من انخفاض الانتاج في سنة ١٩٧٥ فان شركة
بترول ابو ظبي الوطنية قد حققت نتائج مالية حسنة فيها لا تقل كثيرا عن
نتائج سنة ١٩٧٤ .

وقد اهتمت شركة بترول ابو ظبي الوطنية بتدريب عدد من المواطنين وتأهيلهم وذلك في مجال الصناعة البترولية . فعلمت بالرسال البعثات الى بعض البلاد العربية والى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية . كما ان جهاز الشركة نفسه تطور كثيرا وذلك لمواجهة النشاط المتزايد الذي تقوم به في مجال الصناعة البترولية . كما ان الشركة اهتمت بالخبرات العربية للاستعانة بها عن الخبرات الاجنبية . وفي الجدول التالي يتبين لنا تطور جهاز الشركات والجنسيات المختلفة للعاملين فيها حيث يظهر واضحا نسبة العنصر العربي في جهاز الشركة .

تطور جهاز الشركة والجنسيات المختلفة المكونة له
وذلك فيما بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٥ (١) .

الجنسية				الامارات العربية عرب اخرون جنسيات اخرى المجموع	
العدد	١	٦	٧	—	٧
١٩٧٢					
النسبة	٪١٤ر٣	٪٨٥ر٧	—	٪١٠٠	—
العدد	٢	١٧	٢٠	—	٢٠
١٩٧٣					
النسبة	٪١٥	٪٨٥	—	٪١٠٠	—
العدد	١٣	٤٨	٦٢	١	٦٢
١٩٧٤					
النسبة	٪٢١	٪٧٧ر٤	١ر٦	١٠٠	٪١٠٠
العدد	٢٨	١٧٨	٢٢٠	١٤	٢٢٠
١٩٧٥					
النسبة	٪١٢ر٧	٪٨٠ر٩	٤ر٦	٪١٠٠	٪١٠٠

(١) باستثناء شركة بترول ابو ظبي للتوزيع وحفلات ام القار والذي يجهز ابي شخص .

ثانيا : مشاريع الشركة :

عملت الشركة منذ تأسيسها على تطبيق ما جاء في قانون تأسيسها والذي يهدف الى الاستفادة القصوى من الثروة البترولية لما فيه خدمة الاقتصاد القومي . ومن اجل تحقيق هذا الهدف الكبير كان لا بد من العمل على استغلال البترول الخام والغاز الطبيعي لانشاء صناعات كبيرة توفر ايرادات اضافية وتهيء مجالا لتدريب ابناء البلاد على مختلف مراحل الصناعة البترولية وتساهم في خلق فرص عمل وخبرات تخدم البلاد والمنطقة في المستقبل .

وفي هذا السبيل اخذت الشركة على عاتقها القيام ، لها منفردة او بالاشتراك مع جهات اجنبية مختصة ، بانشاء جيلة من المشاريع والتخطيط لعدد اخر .

وهكذا فان نشاط الشركة في مجال المشاريع الصناعية تم على نطاقين ، النطاق المحلي والنطاق الخارجي .

١ - المشاريع المحلية :

أولا : مشاريع محلية تحت التنفيذ :

١ - مشروع انتاج الوحل الصناعي :

وقعت شركة بترول ابو ظبي الوطنية في ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ اتفاقا مع شركة (N.L. Industries) لتأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي لكيميائيات الحفر والمنتجات) ADDCAP واتخذت من مدينة ابو ظبي مقرا لها وحدد رأسمالها بـ ١٠٦٨٧٥٠ دولار .

ويهدف المشروع الى استخدام خابضات البارايت والبنتونيت المستورد من الخارج لتحضير الوحل الصناعي اللازم للحفر بطاقة قدرها ٥٠ ألف طن سنويا من البارات و ١٠ آلاف طن من البنتونيت وسيتم استهلاك معظمها محليا بينما يصدر جزء بسيط الى الخارج .

وقد ابتداء العمل بالمشروع في كانون الاول سنة ١٩٧٥ على أن يبدأ الانتاج في مارس (آذار) سنة ١٩٧٧ .

وتبلغ الكلفة الكلية للمشروع ٢ مليون دولار تساهم شركة البترول الوطنية فيه بنسبة ٦٠ ٪ بينما يساهم المشاركون الاجانب شركة (N.L. Industries) الامريكية بنسبة ٤٠ ٪ البلقية . وسيعمل في المشروع حوالي ثلاثين عميلا ونفيا .

٢ - مشروع صناعة انابيب البلاستيك :

ابرمت الشركة في ٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ اتفاقية مع شركة (سي . ايتو اليابانية) حيث تم تأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي الوطنية لصناعة انابيب البلاستيك) برأسمال قدره (٢) مليون درهم تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٥١ ٪ وتساهم شركة (سي . ايتو) بنسبة ٤٩ ٪ البلقية .

ويهدف هذا المشروع الى استخدام المنتجات البتروكيمياوية (PVC Compound) التي ستستورد في البدء وتنتج محليا عند اتمام اقلية الصناعة البتروكيمياوية في البلاد لاتنتاج الاتابيب البلاستيكية لاغراض الري وشبكات توزيع المياه (مياه الشرب) والمجري والصناعة بطلقة ١٢٠٠ طن في السنة تزداد الى ٢٤٠٠ طن سنويا في السنوات التالية .

وقد بدأ العمل بالمشروع في منتصف سنة ١٩٧٥ وقد انتهى العمل فيه

في نهاية سنة ١٩٧٦ ، ويعمل في المشروع حوالي (٣٥) عامل وفني .

٣ - معمل الصودا الكاوية (Caustic Soda)

وتقوم شركة بترول ابو ظبي الوطنية وحدها ببناء هذا المشروع وهو يهدف الى الاستفادة من المحلول الملحي الذي يتوفر بكميات كبيرة ، كمادة اولية لانتاج الصودا الكاوية وملح الطعام الكلوري وبعض المركبات الكيميائية الاخرى التي تحتاجها الصناعة .

ويتوقع ان يستغرق العمل في المصنع ٣ سنوات على ان يبدأ الانتاج في سنة ١٩٨٠ . وتقدر الكلفة الكلية للمشروع بحوالي ٧٠ مليون دولار .

وسينتج المواد التالية :

نوع المنتج	كمية الانتاج بالاطنان يوميا
الصودا الكاوية	٨٧
كلوريد الصوديوم	١٦٠
هالض الهيدروكلوريك	٦٥
الكلورين (مسيل)	١٢
هيبوكلورايت الصوديوم	٥٠
ماء مقطر	٨٣٠ الف غالون يوميا

على ان تستهلك معظم هذه الكميات محليا ويسوق الباقي في الخارج وسيوفر المشروع اكثر من ١٠٠ فرصة عمل جديدة ما بين فنيي وعامل .

٤ - مصفاة أم التسل (١):

وهي من أهم المشاريع البترولية التي تم إنجازها في سنة ١٩٧٦ .

٥ - مشروع تسيل الغاز الطبيعي في جزيرة داس (٢) (L.N.G.) :

٦ - معمل الغاز البترولي المسيل (L.P.G.) في منطقة الروس في جبل الظنفة :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب المنتج من حقول عصب وباب ويوحصاء واستخراج المسيلات منها ونقلها الى المصنع في منطقة الرويس لتصفيتها وانااج المشتقات منها مثل البوتان والبروبان والغازولين .

وفي مايو سنة ١٩٧٦ تم الاتفاق بين شركة نفط ابو ظبي المحدودة وشركة بترول ابو ظبي الوطنية على القيام بهذا المشروع على اساس ٦٠٪ للجانب الوطني و ٤٠٪ للجانب الاجنبي ويحتاج هذا المشروع لانجازة لحوالي اربع سنوات اذ من المتوقع ان يبدأ انتاجه في سنة ١٩٨٠ ويتوقع ان تبلغ الطاقة التشغيلية للمصنع (٣) مليون طن من (L.P.G.) وتقدر كلفة المشروع بحوالي بليون ونصف بليون دولار .

-
- (١) راجع : الجزء الخامس بالصناعة في الامارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - الفصل الاول من الباب الثالث من القسم الاول .
- (٢) راجع : الجزء الخامس بالغاز في الامارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - البحث الرابع من الفصل الثالث من الباب الثاني .

ثانيا : مشاريع محلية تحت الدراسة :

هذه الفئة من المشاريع تتولاها الشركة بنفسها وتتضمن مشاريع متقدمة في الدراسات وصلت الى مرحلة الدراسات الهندسية وسيتم اقرار معظمها خلال سنة ١٩٧٦ .

١ - مجمع البتروكيماويات في الرويس :

ويهدف الى تصنيع المواد الاولية اللازمة لصناعة البلاستيك باستعمال غاز (الايثان) الذي يخرج من وحدة (L.P.G.) في الرويس كمادة اولية وتقدر كلفته بكثير من ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها الشركة بنسبة ٦٠ ٪ ، ويساهم المشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج من هذا المشروع في اواخر سنة ١٩٨١ وبطاقة انتاجية تقدر بحوالي مليون طن متري من المنتجات البتروكيماوية معظمها للتصدير وسيصل في المشروع (٢٥٥) عمالا وفنيا .

٢ - مشروع انتاج الاسمدة الازوتية في الرويس :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب نسي حقول بوحصا وجبشان وعصب لانتاج الامونيا واليوريا .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج في اواخر سنة ١٩٨٠ وبطاقة قدرها ٥٠٠ الف طن متري سنويا من الامونيا و ٣٣٠ الف طن متري من اليوريا تصدر جميعها الى الاسواق الخارجية . وتقدر كلفة المشروع بحوالي ٥٠٠ مليون دولار تساهم الشركة بنسبة ٦٠ ٪ والمشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ . وسيوفر المشروع فرص عمل لحوالي ٧٠٠ عامل وفني وسيدر دخلا يبلغ حوالي ١٥٠ مليون دولار سنويا .

٢ - مشروع توسيع طاقات التكرير :

يدرس حاليا مشروع هدفه توسيع طاقات التكرير لتغطية حاجيات الاستهلاك المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة ابتداء من سنة ١٩٨٠ .

٤ - مشروع المنطقة الصناعية في الرويس :

تجري في الوقت الحاضر الدراسات الاولى للمنطقة وهي :

- ١ - دراسة تنسيق البنية التحتية
- ٢ - دراسة تكتيكية جيولوجية للمنطقة تشمل البر والمناطق المغمورة وذلك لغرض البدء بتطوير المنطقة صناعيا بحيث تضم معظم المصانع التصديرية - التابعة للشركة ولحكومة ابو ظبي .

ب - المشاريع الخارجية :

وكما ذكرنا سابقا فقد امتد نشاط الشركة ليشمل المجال الخارجي مما يخدم التعاون مع البلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة . فقد دخلت الشركة في مشاريع صناعية مع الباكستان ونسوي التعاقد لاقامة مشاريع صناعية بالتعاون مع المغرب وتونس والهند .

اولا : المشاريع الخارجية تحت التنفيذ :

١ - مشروع انتاج الاسمدة الكيماوية في الباكستان :

تم الاتفاق في نوفمبر سنة ١٩٧٤ بين الشركة وبين مؤسسة (National Fertilizer Company) الباكستانية على تأسيس شركة باسم (شركة باك عرب للاسمدة المحدودة) لاقامة مصنع لانتاج الاسمدة الكيماوية في منطقة ملتان بالباكستان برسمال قدره ١٢٧ مليون

دولار تساهم فيه الشركة (شركة بترول ابو ظبي الوطنية) بنسبة ٤٨ ٪
والباكستان بنسبة ٥٢ ٪ ويهول بنفوعات الشركاء التي بلغت ٦٥ مليون
دولار ويقروض من البنك الدولي للانشاء والتصميم تبلغ ٣٥ مليون دولار
ومن البنك الاسيوي للتصميم ٢٧ مليون دولار -

وسيبدأ الانتاج في المصنع في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦ وسينتج
المواد التالية :

نوع المنتج	الكمية طن/يومية
امونيا	٩١٠
حامض النتريك	١٤٠٠
يوريا	٢٢٠
حجر الكلس و نترات الامونيا	٣٣٠
نترات الفوسفات	١٠١٥
نترات كالسيوم الامونيا	١٥٠٠

هذا وستستهلك الباكستان جميع منتجات هذا المصنع .
وسيشفط المشروع حوالي (٢٢٥٠) عملل ومغني .

٢ - مشروع انشاء مصفاة للتقط في الباكستان :

تم الاتفاق بين الشركة والحكومة الباكستانية لاتشاء مصفاة باسم
(مصفاة باكهرب) تهدف الى بناء مصفاة لتكرير البترول وانتاج المشتقات
البترولية على اختلاف انواعها في منطقة ملتان بالباكستان وكذلك مد
انابيب لنقل البترول الخام من ميناء كراتشي الى موقع المصفاة على بعد ٥٤٥
ميل . وتبلغ طاقة المصفاة ٢ مليون طن متري سنويا .

وستنتج المنتجات التالية :

نوع المشتقات	الكمية بالآلاف الاطنان سنويا
الغاز البترولي المسيل	٢٠
النفط	٢٣٠
وقود المحركات	١٠٠
الكروسين	٣٠٠
وقود الطائرات	٢٠
زيت الحيزل	٨٧٢
زيت الوقود	٣١٥

على أن يبدأ انتاج المصفاة في سنة ١٩٧٩ .
وتقدر تكاليف المصفاة وخط الانابيب بحوالي ٢٠٠ مليون دولار تساهم
فيها الشركة بنسبة ٤٠ ٪ وتساهم حكومة الباكستان بنسبة ٦٠ ٪
وسيسهم هذا المشروع ايضا في توثيق الروابط وتنمية التعاون بين الامارات
العربية المتحدة والباكستان هذا فضلا عن أنه من المشاريع المضمونة
الربح والذي لا يقل ربحه المضمون عن ١٥ ٪ كموائد سنوية على رأس
المال المستثمر .

نقيا : مشاريع خارجية تحت الدراسة :

- ١ — مشروع الاسمدة الازوتية مع المغرب .
- ٢ — مشروع الاسمدة الازوتية مع تونس .
- ٣ — مشروع الاسمدة الازوتية مع الهند .

ثالثا : الشركات المنفردة عن شركة بترول ابو ظبي الوطنية :

اهتم المسؤولون في الشركة منذ تأسيسها في سنة ١٩٧١ بإنشاء

مجموعة من الشركات المتفرعة والمتخصصة في مختلف مجالات الصناعة البترولية وذلك تسهلا للشركة الام في القيام بالاعباء الكبيرة المنطله بها .
وحتى سنة ١٩٧٦ تم تأسيس أربع شركات فرعية هي :

١ - شركة الحفر الوطنية :

في السابع من يونيه (حزيران) سنة ١٩٧٢ تم تأسيس شركة الحفر الوطنية للقيام بحفر الابار البترولية في المناطق الثرية والبحرية حيث تعمل كمتاول لشركات البترول العاملة في البلاد وفي خارجها وكذلك يجوز لها ان تد اعملها الى حفر ابار للماء ايضا وتحصل هذه الشركة على عقودها عن طريق مناقصات حرة وعلى الاسس التجارية البحتة . وقد استطاعت الشركة ان تحصل على عقد قيمته ثلاثة ملايين جنيه استرليني نتيجة لتقدمها بشروط افضل ودون أي حماية من قبل الدولة وذلك كبداية لعملها .

وكان رأس مال الشركة عند تأسيسها مليون درهم مقسما الى عشرة الاف سهم متساوية القيمة تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بستة الاف سهم وتساهم شركة كيروكادر باربعة الاف سهم وقد نص عقد تأسيس الشركة على انه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتسبت فيها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة ونظرا للتوسع في حجم العمليات التي اسندت الى الشركة والتي غاقت التوقعات وكذلك اندفاع المواطنين الى الاكتتاب بما يتجاوز رأسمالها فقد رفع رأس مال الشركة من مليون درهم الى ثلاثة ملايين درهم وبلغت زيادة الاسهم الى ثلاثين الف سهم .

ويتكون مجلس ادارة الشركة من ستة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية ثلاثة اعضاء من بينهم رئيس المجلس ويعين الشريك الاجنبي الثلاثة الاخرون من بينهم المدير العام . وفي سنة ١٩٧٦ تقرر استلام

حصة الشريك الاجنبي وتعويضه تعويضا عادلا . وتملك شركة الحفر الوطنية الان ثلاث منصات للحفر منصتان بريتان والثالثة بحرية كما اوصلت على منصة بحرية رابعة .

٢ - شركة الانشاءات البترولية الوطنية :

في اليوم الثاني من ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٣ تم تأسيس شركة الانشاءات الوطنية للقيام بتصنيع الابراج الحديدية البحرية اللازمة للصناعة البترولية وكذلك للقيام باعمال تجهيز انابيب البترول وغيرها من اعمال الانشاءات البترولية البحرية .

ويبلغ رأسمال الشركة خمسة ملايين درهم مقسمة الى خمسين الف سهم متساوية قيمة السهم الواحد مئة درهم .

وتساهم شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٦٠ ٪ من رأسمال الشركة وتساهم شركة اتحاد المقاولين العالمية بالاربعين في المئة الاخرى . وينص عقد تأسيس الشركة على انه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يزيد عن ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتسبت بها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة للاكتتاب بها .

ويدير الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية اربعة اعضاء منهم رئيس المجلس وتعين شركة اتحاد المقاولين العالمية الاعضاء الثلاثة الاخرين ومن بينهم المدير العام .

وقد قامت شركة الانشاءات البترولية الوطنية ببناء ميناء خاص بها في جزيرة السمدييات وبشرت اعمالها بنجاح ودون الحاجة الى حمالة او اعطائها افضلية في المعاملة .

٢ - شركة بترول ابو ظبي الوطنية (للتوزيع) (١) :

اسست شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع في منتصف سنة ١٩٧٣ وقد قامت منذ تاسيسها بعمليات تسويق المنتجات البترولية نسي امارة ابو ظبي وكذلك قامت باستيراد وتجارة المنتجات البترولية بما نسي ذلك الغاز السائل وزيتوت المحركات والاسفلت . كما أنها تقوم بأعمال تخزين ونقل المواد المذكورة . وينص قانون تأسيس الشركة على أنه يحق لها أن تساهم في كافة المؤسسات والشركات التي تكون أغراضها مماثلة أو من شأنها أن تساعد على تطوير أعمالها .

ويبلغ رأس مال الشركة ثلاثين مليون درهم مقسمة على ثلاثمائة الف سهم مغسالية قيمة كل منها مئة درهم والشركة وطنية ١٠٠ ٪ ومن المؤمل أن تصبح شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص الى جانب القطاع العام بحيث تقسم الاسهم على الوجه التالي :

- ٥١ ٪ لشركة بترول ابو ظبي الوطنية .
- ٤٩ ٪ لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

(١) يدير الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء نعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية أربعة أعضاء منهم رئيس المجلس . وثلاثة أعضاء يمثلون المساهمين الذين يمثلون القطاع الخاص تنتخبهم الجمعية العمومية ولا تصد اجتماعات المجلس قانونية الا بحضور أربعة أعضاء على الأقل اثنين منهم على الأقل من ممثلي شركة بترول ابو ظبي الوطنية وتؤخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

٤ - شركة نقلات ابو ظبي الوطنية :

اسست شركة نقلات ابو ظبي الوطنية مي ١٣ ابريل سنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم (٤) . وقد جاء تأسيسها كمؤشر على عزم حكومة ابو ظبي على المشاركة في نشاط النقل البحري وباعتباره حلقة هامة من حلقات الصناعة البترولية .

وكان الهدف الرئيسي لشركة نقلات ابو ظبي الوطنية كما حدده قانون تأسيسها هو (القيام بكافة عمليات النقل البحري للبترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى) وللشركة في سبيل تحقيق هذا الهدف ان تبشر الاعمال التالية :

١ - امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهيدروكربونية واستئجارها وادارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف فيها .

٢ - انشاء مختلف وسائل وتسهيلات التخزين والتحميل والشحن والتفريغ وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف وامتلاك مثل هذه الوسائل والتسهيلات والمرافق واستئجارها والتصرف فيها .

٣ - امتلاك كافة الاموال العقارية والمنقولة لتحقيق هدف الشركة واستئجارها والتصرف فيها وكذلك كسب اي حق عيني على اموال الغير .

٤ - الاسهام في الشركات او الهيئات او المؤسسات التي تزاوّل اعمالا شبيهة باعمال الشركة او التي قد تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة او خارجها ولها ان تلحقها بها او تدمجها فيها او تشتريها .

وللشركة كلما اقتضت مصلحتها ذلك أن تؤسس بمفردها شركات أخرى تكون مملوكة لها بالكامل أو أن تفشئها بالاشتراك مع آخرين.

٥ - إجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف الشركة وتطوير وتنمية نشاطها ولها بوجه خاص أن تجري الدراسات الاقتصادية المتعلقة بأوضاع السوق العالمية للنفط وأسواق النقل البحري .

٦ - وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفايات الوطنية التي يقتضيها تسيير نشاط الشركة .

٧ - استثمار الأموال التي توفر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة .

٨ - وبوجه عام القيام بكافة العمليات التي يقتضيها تنفيذ هدف الشركة.

نشاط شركة الناقلات :

١ - النشاطات الحالية :

بدأت الشركة نشاطها بامتلاك وتشغيل ناقلتين عملاقتين .

أولها الظفرة : وتبلغ حمولتها ٢٦٩١٩٧ طن طويل وكنت قد بنيت في الأحواض اليابانية لشركة ميتسوي وشنت في إبريل سنة ١٩٧٤ وتمت عملية شرائها من قبل شركة ناقلات أبو ظبي الوطنية واستلمت في ٥ مارس سنة ١٩٧٥ في حوض ليسناف في البرتغال . وقد قامت (الظفرة بثلاثة رحلات كاملة بين موانئ الخليج العربي وأوروبا خلال الثمانية شهور الأخيرة من سنة ١٩٧٥ وذلك عن طريق رأس الرجاء الصالح وكان

اجمالي كميات البترول الخام التي نعلتها (الظفرة) خلال تلك الفترة حوالي ٧٨٠ الف طن طويل .

وثانيهما (الناقلة دلا) : وتبلغ حمولتها ٢٦٠.٨٥٥ طن طويل والناقلة (دلا) سلمت لشركة نقلات ابو ظبي الوطنية مباشرة بعد بنائها في حوض السفن الستانو في اسبانيا وذلك في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وقد قامت (دلا) برحلة واحدة بين الخليج العربي وكوريا خلال الشهرين الاخيرين من سنة ١٩٧٥ وكانت قد بدأت رحلتها الثانية متجهة الى اورويا قبل نهاية سنة ١٩٧٥ وبلغ اجمالي كميات البترول الخام التي حملتها (دلا) قبل نهاية سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٥١ الف طن طويل .

وبهذه تكون الناقلتان (الظفرة) و (دلا) اللتين يزيد مجموع حمولتهما عن ٥٣٠ الف طن طويل قد قامتتا بنقل ١٣٠.١٠٠ ر٣٠ طن طويل خلال سنة ١٩٧٥ .

٢ - النشاطات المقبلة :

بالنظر لصعوبة المرحلة الحالية التي تمر بها صناعة النقل البحري البترولي العالمي نتيجة للنفاض المتزايد في طاقة النقل البحري الذي نتج عن انخفاض الطلب على البترول الخام ومنتجاته المكررة بعد التمديد الجفري الذي طرا على اسعار البترول في النصف الثاني من سنة ١٩٧٣ ، مما ادى الى تدهور اجور النقل وانخفاض اسعار الناقلات الى ادنى المعدلات ، فقد توقفت مشاريع شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية لتتبيس وتوسيع اسطولها بصورة مؤقتة حتى يتم تقييم الاوضاع العالمية للنقل البحري .

انجائمتہ

بعد أن أوضحنا الدور الذي يلعبه البترول في تطوير اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة نأمل أن نكون قد وفقنا في إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لاقتصادنا الوطني والظروف التي أحاطت به مسـرله قبل وبعد اكتشاف البترول ، موضحين الطرق المثلى التي يمكن من طريقها الأخذ بهذه الاقتصاديات الى مجالات النمو والتقدم .

نقد رأينا كيف أن اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة في فترة ما قبل البترول كانت اقتصاديات مختلفة وبدائية ومغلقة (اقتصاديات القبيلة) لا ترتبط بالاقتصاد العالمي الا في حدود ضيقة جدا ، وكيف كان النشاط الاقتصادي بها محدودا للغاية ومقصورا على تلبية بعض المتطلبات الاولى لذلك العصر .

كما رأينا كيف أن اكتشاف البترول وتصديره بكميات متزايدة قد أدى الى تغير عميق في مختلف الجوانب الاقتصادية ، وادى بالناس الى ظهور قطاعات اقتصادية نمت بسبب قربها من قطاع البترول مثل قطاع صناعة اللؤلؤ ، مع تزايد عائدات البترول كل لا بد من توجيهها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسميا وراء بناء اقتصاد حديث يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، ويرتبط بالاقتصاد العالمي وينتشر به ويؤثر فيه . كما أن قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يتحمل مسؤولية النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ودبجها فيه تخليصا وتجنبا للاقتصاد الوطني للبيان الاقتصادي من الطبيعة الزوجية التي أصبحت له باكتشاف البترول وتجنبا للاقتصاد الوطني أخطار الاعتماد على قطاع واحد ، وتحقيقا للتنمية الشاملة .

ورأينا أن هذه التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أغراضها المنشودة بدون التنسيق والتكامل سواء على مستوى الإمارات العربية أو على مستوى بلاد الخليج العربي أو على مستوى العالم العربي ، ذلك أن التنسيق والتكامل يسمح بالفادة من مميزات الإنتاج الكبير ، كما أنه يعمل على الحد من اعتماد اقتصادنا الوطني على السوق الخارجية وبالتالي يدعم استقلال هذا الاقتصاد الوطني .

ورأينا كيف أن البترول يعتبر سلعة استراتيجية وسياسة دولية، فلذلك لا يمكن للباحث أن يدرك مختلف جوانب الصناعة البترولية والظروف الدولية التي تحيط بها ومستقبلها دون الخوض الى اعماق هذه الصناعة ودراسة عوامل سوقها من عرض وطلب وأسعار وذلك حتى يمكن للسلطات الوطنية المسؤولة أن تضع الخطوط العريضة لسياستها البترولية ، وهي تلك بين يديها جميع التصورات المستقبلية والخاصة بهذه الصناعة . وهذا يساعد على التطلع الى المستقبل ويمكن من وضع خطط التنمية الواعية والمتجاوبة وروح العصر ومتطلباته . أننا ونحن نضع تصوراتنا للمستقبل لا بد أن نكون قريبي الصلة بما حدث في العالم نؤثر فيه وننأثر به ، وإن نكون عضوا ايجابيا فعلا من خلال نشاطاتنا ضمن منظمة الأوبك ومن خلال علاقاتنا الاقتصادية الفنية مع مختلف بلاد العالم .

من كل ما تقدم يمكن أن نخلص الى عدة حقائق نضعها أمام المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة وأمام المسؤولين في البلاد الأخرى التي تشبه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير ظروف دولة الإمارات .

وأولى هذه الحقائق هي أن البترول ، وهو الممول الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي كثير من

البلاد البترولية الأخرى وهو « القطاع القائد » لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، هو ثروة مؤقتة ناضبة غير قابلة للتجديد . ولذلك يجب الاستفادة منه استفادة مثلى عن طريق :

١ - تصنيعه تصنيعا تاما وذلك بالدخول في مختلف مراحل الصناعة البترولية .

٢ - عدم الاسراف في انتاجه ، وذلك بتحديد معدلات الانتاج بالحد الذي يلبي نقط متطلبات التنمية ، حتى يمكن للحقول البترولية ان تمشي فترة اطول .

٣ - استخدامه الاستخدام الأمثل ، وذلك باتخاذ كمادة اولية لمعد كبير من الصناعات وعدم استخدامه كمصدر رخيص للوقود .

٤ - الاستفادة القصوى من عائدات البترول وتخصيص جزء منها لاجاد مصادر أخرى للدخل القومي مما يقلل من خطر الاعتماد على مصدر واحد ، وهو البترول .

٥ - تحديد المساعدات الخارجية بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الدخل القومي ، والتأكد من ان هذه المساعدات تذهب الى الوجهة الصحيحة التي تخدم مصالح شعوب البلاد المستفيدة منها .

٦ - الاحتفاظ بنسبة من عائدات البترول ، ولكن ٢٠ ٪ ، لضربها الى الاحتياطي المالي العام للدولة وذلك لمواجهة السنوات المجاف .

والحقيقة الثانية هي ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى غير البترول ، تحقيقا للتنمية المتوازنة وهو ما يستلزم الاهتمام بها كقطاع الصناعة والثروة المعدنية والزراعة والنقل البحري والسياحة ، خاصة وان مناخ دولة الامارات مناسب كمشتى عالمي ، وكذلك الاهتمام بجعل الامارات العربية المتحدة سوقا مالية دولية مستفيدين من امكانات ابو ظبي المالية والبترولية ومن امكانات دبي التجارية .

والحقيقة الثالثة وهي ضرورة الاهتمام بالتنمية غير المتوازنة على مستوى كل امارة على حدة ، وبالتنمية المتوازنة على مستوى الاتحاد .

والحقيقة الرابعة وهي اننا نؤكد على ضرورة واهمية التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد وعلى مستوى بلاد الخليج العربي وكذلك على مستوى العالم العربي وذلك لان التكامل الاقتصادي الاقليمي هو الوسيلة الفعالة لمقاومة التبعية الاقتصادية والاندماج في الاسواق الخارجية ، خاصة ونحن نعيش في عالم لا مكان فيه للكيانات الاقتصادية الصغيرة .

والحقيقة الاخيرة هي أن البترول سوف يبقى ، ولسنوات طويلة قادمة ، تتجاوز كثيرا القرن الحالي ، محور الاقتصاد العالمي والعامل الايجابي المؤثر فيه ، وهو ما يستلزم الاهتمام بهذه الصناعة والسيطرة عليها سيطرة كاملة وذلك بتهيئة الكوادر الفنية الوطنية والعربية ، وبعدم الاعتماد على شركات البترول الاجنبية ، والتي اصبح مؤكدا أن طبيعة وجودها قد تغيرت بعد كل التطورات التي مرت بها الصناعة البترولية ، وان هذه الشركات بهيئتها التقليدية راحلة لا محالة ، ولكن يجب التأكد من أن الذي يخرج من الباب لا يدخل من الشباك .

هذا ومن الله التوفيق ، ، ،

مراجع البحث

١- المَكتَبُ العَرَبِيَّة

أمين ، محمود

البترول واقتصاديات موارده

دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨

جامع ، أحمد

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ذهب صاحب

البترول العربي الخام في السوق العالمية

جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٩

شافعي ، محمد زكي

التنمية الاقتصادية — الجزء الاول

مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٦

عبد الله ، راشد

زايد من المين الى رئاسة الاتحاد

ابو ظبي ، ١٩٧٥

عيساوي ، شيارل

اقتصاديات ، بترول الشرق الاوسط

العنينة ، مانع سميد

مجلس التخطيط في أبو ظبي

ابو ظبي ، ١٩٧٠

العتيه ، مانع سميد

اقتصاديات ابو ظبي تديبا وحديثا

ابو ظبي ، ١٩٧٣

العتيه ، ملاح سعيد

أوبك والصناعة البترولية

بيروت ، ١٩٧٤

العتيه ، ملاح سعيد

مقالات بترولييه

بيروت ، ١٩٧٥

الفنور ، أحمد

الاندماج الاقتصادي العربي

منشورات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٧١

قنديل ، محسن

أموال النفط ، ومشكلة إعادة الدورة الاقتصادية

مطابع روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٥

كبة ، عبد الأمير قاسم

المملكة الليبية ، صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية

بيروت ، ١٩٦٣

المحجوب ، رفعت وعاطف صدقي

مبادئ الاقتصاد السياسي

بيروت ، ١٩٦٧

المحجوب ، رفعت

الاقتصاد السياسي - الجزء الأول

القاهرة ، ١٩٧٥

محي الدين ، عمر

التنبية والتخطيط الاقتصادي

منشورات دار النهضة العربية

القاهرة ، ١٩٧٣

٢- المراجع الرسمية

الإمالة العامة لمجلس الوزراء ، دولة الإمارات العربية المتحدة

مجموعة الجريدة الرسمية

وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، أبو ظبي

صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي

التقرير السنوي الاول ١٩٧٤ - ١٩٧٥

أبو ظبي ، ١٩٧٦

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تقرير الأمين العام الى الدورة العادية السادسة والعشرين

مكتب الوثائق والدراسات ، أبو ظبي

أبو ظبي بين الامس واليوم

أبو ظبي ، ١٩٧١

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

النفط والتعاون العربي

المعد الثاني

الكويت ، ١٩٧٦

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

دراسة احصائية عن التجارة الخارجية للدول الاعضاء واتجاهها

مع الدول الصناعية .

الكويت ، ١٩٧٦

وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة

مجموعة الوثائق التخطيطية من يوليو ١٩٧٢ الى يونيو ١٩٧٦

دولة الامارات العربية المتحدة ، يونيو ١٩٧٦

International Monetary Fund

Annual Bulletin 1973

O.A.P.E.C. :

Oil in the seventh special session of the United Nations

1-16 September 1975

Kuwait, 1976.

Qatar and Dubai Currency Board :

First report for period ended December, 1966.

Reserve Bank of India :

Report on Currency & Finance

For 1950 — 59 and 1960 — 61, 1965 — 66

1966 — 67, 1969 — 70.

U.A.E. Currency Board :

Bulletins Vol. I, May 1974

Vol. II, May 1975

United Nations :

Demographic Year Book — 1973

Carte Descriptive de l'ONU — May 1975

٣- التقاریر والنشرات

والصُّحُف وَمَا إِلَيْهَا

حزق الله ، خضر ابراهيم

تفتيق الربيع ، ضرورته والمراحل التي مر بها في الشرق الاوسط
بحث مقدم لمؤتمر البترول العربي الخامس
القاهرة ، ١٩٦٥

شقيير ، محمد لييب

القوى التفاوضية النسبية للبلاد العربية والشركات البترولية في
تحديد الشروط المالية في امتيازات البترول .
بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي الثالث
الاسكندرية ، ١٩٦١

الصكبان ، عبد العال

نصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي
المشترك محاضرة
القاهرة ، كانون ثان ، ١٩٧٦

عالم التفسير

الاعداد ١٥ ايلول ١٩٧٣
المجلد السابع العدد (٤٤) — ١٤ يونيو ١٩٧٥

العتييه ، مانع سعيد

التكتلات البترولية الدولية
محاضرة القيت في جامعة عين شمس
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

العتييه ، مانع سعيد

العلاقات البترولية
محاضرة القيت في جمعية التجار بين المصريين
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

رسالة البترول العربي

العدد (١٤) — المجلد السابع ٢٥/٢/١٩٧٤

الطريقي ، عبد الله

تسمير البترول الخام ومنتجاته

مجلة البترول والمناز العربي

اغسطس ١٩٦٦

الحجوب ، رفعت

التكامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية

مجلة الاقتصاد ، العدد الرابع

بغداد ، ١٩٧٠

مجلة النفط

الاعداد اغسطس ١٩٧٥

فبراير ١٩٧٥



Advanced Battery Technology :

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry

for the years 1973, 1974 and 1975.

Business Week

February 9th, 1975.

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price marketing and price behaviour in the
Petroleum Industry. Vol. I

New Haven, Yale University Press, 1964

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the
Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry,

December, 1975.

Commission of the European Community

Towards a new energy policy strategy for
European Communities

Supplement 4/74

Corrigan, Richard

Project Independence by 1985

Energy Policy March, 1975

Electrical Week

Issue January 26th 1976

El-Sayed, Mustafa

L'Organisation des pays exportateurs de petrole

Paris, 1976

Energy International

Issue : December 1975

Energy in Japan

Japan's energy policy in long range perspective

Supplement to No : 28, September, 1974.

Energy Research and Development Agency (ERDA)

A National plan for energy research and development &
Demonstration.

Volumes I & II

Washington, June 1975

European Coal Information Agency

1st Issue, December, 1975

Federal Trade Commission

The International Petroleum Cartel

A Staff report submitted to the Subcommittee on
monopoly of the select committee on small business.

U.S. Senate, Washington D. C., August 22nd, 1969.

Fenelon, K. G.

The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey.

London, Longman Group Ltd., 1973

Final Declaration of the preparatory meeting for the

Conference on International Economic Cooperation

Paris, October 16th, 1975

Financial Times

Issues : September 30th, 1972

August 3rd, 1972

Frank, Helmut J.

Crude Oil Prices in the Middle East

A Study of Oligopolistic Price Behaviour.

Praeger, New York, 1966.

Frankel, Paul H.

Oil, the Facts of Life

London, Wiedenfeld and Nicolson, 1962.

Glass, George

The Changing Dimensions of Government-Company Relations. A Paper delivered at the Second Seminar on the Economics of the International Petroleum Industry, American University of Beirut, Beirut, May 7th, 1966

Published in the Middle East Economics Survey
No 39, May 17th, 1968.

Hertshorn, J. E.

Oil Companies and Governments

Faber & Faber, London 1966

Hirst, David

Oil and Public Opinion in the Middle East

Faber & Faber, London 1966.

Issawi, Charles & Mohamed Yeganeh

The Economics of the Middle Eastern Oil

Praeger, New York, 1962

Japan Institute of Energy Economics

Future Oil Flow in the world and conditions for oil supply
Tokyo.

Joukhdar, Mohamed

OPEC as an Instrument of Moderation

An address delivered by OPEC's Secretary General
Muhammed Joukhdar, to a group of security analysts in
New York on April 10th, 1967.

Middle East Economic Survey, April 21st, 1967

Kabbari, K. Issam

Elasticity and Demand for Crude Oil
Its Implications for Exporting Countries
OPEC, Geneva 1948

Laeman, Wayne A.

The Price of Middle East Oil
An Essay in Political Economy
New York, Cornell University Press, 1962.

Lanezowski, George

Oil and State in the Middle East
New York, Cornell University Press, 1960

Levy, Walter J.

The Past, present and likely future price structure
for the International trade.
Third World Petroleum Congress
Leiden, E. J. Brill 1961

Levy, Walter, J.

The European Common Market and its Implications for
World Oil.

A Paper delivered at the 2nd Annual Meeting of the
American Petroleum Institute, November 1962

The paper is reviewed in Petroleum Press Service,
December, 1962.

Levy, Walter J. & Milton Lipton

The Organization of Petroleum Exporting Countries (PEC)
and the World Oil

A paper presented at the Petroleum Economics
Symposium of Southwestern Legal Foundation,
Dallas, Texas, March 11th, 1966.

Little Arthur D., Inc.,

Economic Aspects of the International Petroleum Industry
Report commissioned by OPEC, January 15th, 1962

Longrigg, Stephen Hemsley

Oil in the Middle East, Its Discovery and Development
3rd edition, London, Oxford University Press, 1968.

Lutfi, Ashraf T

Arab Oil: A Plan for the future Middle East
Research and Publishing Centre, Beirut, 1960.

Martinez, Anibal R.

Our Gift, Our Oil
Vienna, 1966.

Martinez, Anibal R.

Origin and aims of OPEC
A Lecture given at the Scuola "Enrico Mattei"
Milano, May 1966.

Middle East Economic Survey

Issues : October 16th, 1973
October 23rd, 1973
December 20, 1974 & Supplement
April 11th, 1975 & Supplement
November 14, 1975 & Supplement

Mikdashi, Zuhair

A Future vision of the Oil Industry and the Oil
Policy of Petroleum Exporting Countries
Supplement to Energy in Japan No. II, Sept. 1970.

Mikdashi, Zuhair

A Financial analysts of Middle Eastern Oil
Concessions 1901 — 1965
New York, Washington, London Praeger 1966

Mikdashi, Zuhair

The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation
London, George Allen & Unwin Ltd., 1972

Mughraby, Mohamed

A Permanent Sovereignty over Oil Resources
A Study of Middle East Oil Concessions and Legal
Change
Middle East Research & Publishing Centre,
Beirut, 1966.

Nuclear News

Issue : August 1975

Oil and Energy Trends

Issues : December 1975
January 1976

Oil & Gas Journal

Issues : October 30, 1975
October 27, 1975
December 29, 1975
January 19, 1976
February 2, 1976

Organization for Economic Cooperation and Development

Energy Research and Development

OECD Publications, 1975

Organization of Petroleum Exporting Countries

Imported inflation of OPEC member countries

Review of the estimated per barrel income and
aggregate tax-paid cost of member countries crude
June 1972

Government's financial take and the half-way price
formula, July 1972.

Odell, Peter R.

Oil and World Power

A geographical Interpretation

Harmondsworth, Middlesex, England

Bengion Books Ltd., 1970

Pan Arab Consultants Economic and Industrial Development

Towards an optimal production and investment
strategy of the Arab Exporting Countries in the
light of alternative sources of energy through the year 1985.

Petroleum Economist

Issues: May 1973

October 1974

November 1974

February 1975

August 1975

September 1975

December 1975

January 1976

March 1976

Parra, Francisco R.

OPEC, Present and Future Role

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry
at the American University of Beirut on 12th May, 1969.
Supplement to Middle East Economic Survey No. 20 of
May 16th, 1969.

Philby, Harry St.

Arabian Oil Ventures

Middle East Institute, London, 1964

Penrose, Edith.

OPEC and the Changing Structure of the International
Petroleum Industry.

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry in
the American University of Beirut on March 5th, 1969.
Supplement to Middle East Economic Review,
No. 10 of March 7th, 1969.

Profits Sharing Between Producing Countries and
Oil Companies in the Middle East
The Economic Journal, June 1969.

Governments Partnership in the Major Concessions of
the Middle East. The Nature Problem.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August 30th, 1968.

The International Oil Industry in the Middle East.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August, 2nd 1968

Petroleum Intelligence Weekly
Issues : November 3rd 1975
January 12th 1976

Platt's Oilgram News Service
Issues : December, 11th 1975
December, 15th 1975
December, 23rd 1975
January, 15th 1976
February, 18th 1976
March, 23rd 1976

Reuhani, Fuad
A History of OPEC
Praeger, Publishers, New York, Washington,
London, 1971.

Siksek, Simons G.
The legal frame work of oil concessions in the Arab
World.
Middle East Research & Publishing Centre, Beirut, 1960

Stocking, G. Ward
Middle East Oil, A Study in Political and Economic
Controversy.
Mashville, Vanderlicht U. Press

Thesiger, Wilfred
Arabian Sands
London, Longman Groups Ltd., 1959

The Petroleum Times

Issue : October 3rd 1975

Tugendhat, Christopher

Oil : The Biggest Business

New York, G. P. Putmann's Sons, 1968

World Petroleum Report 1975

Yamani, Ahmed Zaki

Participation versus nationalization

A Lecture delivered at the third seminar on the
Economics of the International Petroleum
Industry, held at the American University of
Beirut, Spring 1969

Advanced Battery Technology

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry

for the years 1973, 1974 & 1975.

Business Week

February 9th, 1976

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price Marketing and price behaviour in the
Petroleum Industry. Vol. I.

New Haven, Yale University Press, 1954

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the
Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a Group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry.

December, 1975



افخوست

١٦	الباب الاول : البنية الاقتصادية للإمارات العربية قبل البترول -
١٩	الفصل الاول : عناصر البنية الاقتصادية
٢١	المبحث الاول : الوسط الطبيعي
٢٧	المبحث الثاني : العنصر البشري
٣٣	المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي
٣٦	١ - صناعة اللؤلؤ
٥٨	٢ - صيد السمك
٦٦	٣ - الزراعة
٨٤	٤ - الرعي والثروة الحيوانية
٨٩	٥ - الخدمات والحرف
٩٤	٦ - التجارة
١١٠	المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١١٢	١ - التجارة الخارجية
١١٣	٢ - النقل البحري
١١٥	الفصل الثاني : طبيعة البنية الاقتصادية
١١٨	المبحث الاول : التخلّف
١٢١	المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنية الاقتصادية
١٢٥	الباب الثاني : الصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة
١٢٩	الفصل الاول : الأطر القانوني للصناعة البترولية في الإمارات

صفحة

١٣٤	المبحث الاول : اتفاقيات البترول القديمة
١٣٨	المبحث الثاني : اتفاقيات البترول الجديدة
١٤٢	المبحث الثالث : اتفاقيات المشاركة
١٤٨	الفصل الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة
١٥٠	المبحث الاول : شركات البترول العاملة في اماره ابو ظبي
٢٠٧	المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الاخرى
٢٢١	الفصل الثالث : مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٢٢٤	المبحث الاول : انتاج البترول
٢٤٥	المبحث الثاني : تكرير البترول
٢٤٩	المبحث الثالث : تسويق البترول
٢٧٢	المبحث الرابع : الغاز الطبيعي
٢٨٨	الفصل الرابع : الامارات العربية والتكتلات البترولية
٣٠٩	المبحث الاول : منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك)
٣٣١	المبحث الثاني : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك)
٣٦١	الباب الثالث : البترول وتطور البنيان الاقتصادي
٣٦٢	الفصل الاول : تطور البنيان الاقتصادي
٣٦٦	المبحث الاول : تطور الانتاج القومي
٣٦٩	المبحث الثاني : تطور السكان في الامارات العربية المتحدة
٣٧٤	المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
٣٨٨	المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
٣٩١	١ - المؤسسات الائتمانية النقدية
٤٠٩	٢ - المؤسسات الائتمانية غير النقدية

صفحة

٤١٣	المبحث الخامس : تطور النظام المالي
٤١٥	١ - الحكومة الاتحادية
٤٢٠	٢ - حكومة أبو ظبي
٤٣٠	٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية
٤٣٢	الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة
٤٣٩	المبحث الاول : خطط التنمية في امارة ابو ظبي
٤٥٢	المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد
٤٥٦	المبحث الثالث : التنمية الصناعية
٤٥٧	١ - التنمية الصناعية (الثروة المعدنية)
٤٧٤	٢ - التنمية الصناعية (الصناعة)
٥٢١	الباب الرابع : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي
٥٢٣	مقدمة :
٥٣٤	الفصل الاول : التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة
٥٤٠	الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي (السوق الخليجية المشتركة)
٥٥٥	الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي
٥٥٩	المبحث الاول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته
٥٦٧	المبحث الثاني : مجالات التكامل الاقتصادي العربي
٥٧٩	المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية
٥٨٦	المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة
٥٩٢	الفصل الرابع : صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي
٥٩٩	المبحث الاول : طبيعة عمليات الصندوق
٦٠٢	المبحث الثاني : نشاط الصندوق

صفحة

٦١٧	الباب الخامس : الامارات ومستقبل الصناعة البترولية
٦٢١	الفصل الاول : التغيرات المتوقعة في السوق البترولية
٦٢٧	المبحث الاول : مرض البترول والتغيرات المتوقعة عليه
٦٧٢	المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة عليه
٧١٨	المبحث الثالث : اسعار البترول والتغيرات المتوقعة
٧٥٥	الفصل الثاني : مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول
٧٦٠	المبحث الاول : الامارات والمشاركة
٧٨٠	المبحث الثاني : شركة بترول ابو ظبي الوطنية
٨٠٢	الخاتمة :
٨٠٧	مراجع البحث :



مطابع دار الفجر - الكويت



صدر للمؤلف :

- ★ اقتصاديات أبو ظبي قديما
« وحدينا »
- ★ مجلس التخطيط في أبو ظبي .
- ★ منظمه اويك .
- ★ مقالات بيرولية .
- ★ اويك والصناعة البيرولية .
- ترجمت هذه المؤلفات الى اللغة
الانجليزية ونشرت في انحاء
مختلفة من العالم .
- اما كتاب اويك والصناعة
البيرولية فقد ترجم بالانجليزية
الى اللغة الانجليزية الى
اللغات الالمانية والفرنسية
واليابانية .

Bibliotheca Alexandrina



0221451



دار القبس - الكويت